

آلبرت سوبول

EGALITE

LIBERTE

LIBERTE

تاريخ

الثورة الفرنسية

albert soboul
histoire
de la révolution
française
de la bastille à la gironde



ألبير سوبول

تأنيخ الثورة الفرنسية

ترجمة
جورج كورسي

منشورات بحر المتوسط ٥ منشورات عويدات
بيروت - باريس بيروت - باريس

جميع حقوق الطبعه العربيه في العالم محفوظه
لدار منشورات عويدات
بيروت - باريس

الطبعة الرابعة ١٩٨٩

مقدمة

ان الثورة الفرنسية هي مع الثورتين الهولندية والانكليزية في القرن السابع عشر خاتمة تطور طويل اقتصادي واجتماعي جمل من البورجوازية سيده العالم .

ومنذ القرن التاسع عشر أعلن أشد عقائدي البورجوازية وحيها هذه الحقيقة التي يمكن اعتبارها اليوم عامة . وعندما اراد « غيزو » ان يعطل الميثاق عن طريق التاريخ ، برهن ان اصالة المجتمع الفرنسي تقوم كاصالة المجتمع الانكليزي بشكل جوهرى على وجود طبقة بين الشعب والارستوقراطية هي طبقة بورجوازية قوية حددت معالم الايدولوجيا ببطء ، وخلقت أطر مجتمع جديد كانت سنة ١٧٨٩ تكريساً له . واعتمد تو كفيل بعده هذا الرأي وكذلك « تين » . فقد تكلم تو كفيل « بنوع من الارهاب الديني » عن « هذه الثورة الجامعة التي تسير منذ كثير من السنين عبر جميع العوائق وما تزال نراها اليوم تتقدم وسط ضرائب صادرة عنها » . أما « تين » فقد رسم تصاعد البورجوازية البطيء في السلم الاجتماعي وقد بدت له اللامساواة في نهايته غير محتملة .

وعلى الاخص لم يستطع مؤرخو البورجوازية رغم تبشّرم ان يوضحوا الشيء الجوهرى : وهو إمكانية تحليل الثورة في آخر تحليل يتناقض بين علاقات الانتاج وصفة القوى المنتجة . ومها يكن مؤكداً ان السبب الأول لولادة البورجوازية وتقدمها هو ظهور الثروات المنقولة والمشاريع التجارية ثم الصناعة

ونعوما فان هؤلاء المؤرخين قلما اهتموا بدراسة دقيقة لأصول الثورة الاقتصادية وللمطبقات الاجتماعية التي قامت بها ، « فماركس و أنفلز » هما اول من أشارا بقوة في بيان الحزب الشيوعي الى ان وسائل الانتاج التي على اساسها قامت قوة البورجوازية ، قد نشأت ونمت في داخل « المجتمع الاقطاعي » نفسه . وفي نهاية القرن الثامن عشر لم يعد نظام الملكية وتنظيم الزراعة والصناعة يتفقان مع القوى المنتجة في غمرة انطلاقها واصبحا يشكلان عائقين في سبيل الانتاج وقد كتب واضع البيان : « كان ينبغي تحطيم هذه القيود وقد جرى تحطيمها » .

لقد اعد « جوريس » في كتابه « التاريخ الاجتماعي » للثورة اساس بنيتها الاقتصادي والاجتماعي في لوحة واسعة تلمحها البلاغة وما زالت حتى الآن ارقا قيماً وهو يستوحى بمقياس ما المادية التاريخية (بمقياس ما فقط : أولم يعلن في الواقع في مدخله العام ان تحليله للتاريخ سيكون « مادياً مع ماركس وفي الوقت نفسه صوفياً مع ميشليه » .

لقد كتب في تاريخه الاجتماعي : « نحن نعلم ان الشروط الاقتصادية وأنماط الانتاج والملكية هي اساس التاريخ نفسه » . واذا استطاع جوريس ان يدفع بكتابه تاريخ الثورة الى التقدم فهو مدين بذلك دون شك الى انطلاقة الحركة العمالية في اوائل القرن العشرين .

وهذا ما احس به ألبير ماتييه وعبر عنه بوضوح وهو يقدم في ١٩٢٢ لطبعة جديدة من التاريخ الاجتماعي عندما كتب أن جوريس استخدم في دراسة وثائق الماضي « الادراك المرفف نفسه والحس الرفيع نفسه » اللذين كانا رائده في حلقه السياسية . « لقد كان مؤهلاً اكثر من استاذ ومن يدر ديمقراطي كي يعيش من جديد مشاعر الثالين وافكارهم الواضحة أو الغامضة بعد ان غاص في حياة المؤتمرات او الاحزاب المغمومة وربما يخطئ كتاب جوريس مع ذلك بسبب التخطيط . ففيه يتم استعراض الثورة بوحدة تامة : ويمكن سببها في القوة الاقتصادية والفكرة لدى البورجوازية التي بلغت النضج . فكانت نتيجتها تكريس هذه القوة عن طريق القانون .

وقد ذهب « سانباك و ماتييه » الى ابعاد من ذلك فخذوا ماكانته الردة الارستوقراطية في القرن الثامن عشر التي بلغت ذروتها في ١٧٨٧ - ١٧٨٨ في ما يعنيه ماتييه بتعبيره الفامض « الثورة النبيلة » اي هذه المعارضة المفروضة لدى النبلاء لكل محاولة اصلاحية واكثر من ذلك هذا الاحتكار لكل وظائف الدولة من قبل أقلية محظوظة وهذا الرفض العنيد لتقاسم الافضلية مع البورجوازية الرفيعة .

على هذا النحو امكن تعليل صفة العنف في الثورة الفرنسية وان مجيء حكم البورجوازية فاجم لا عن تطور تصاعدي بل هو حصيلة لبديل نوعي مفاجيء .

غير ان الثورة لم تكن عمل البورجوازية وحدها . لقد اوضح ماتييه بعد جوريس تعميد تاريخ الثورة وتطور مراحلها المتتالية بعد ان شدد على المحلل الطبقة الثالثة السريع والمتناقضات التي ما عثمت ان ظهرت بين فئات البورجوازية المختلفة والطبقات الشعبية .

واهتم جورج ليفيفر بدراسة القرويين بعد ان حوّل أبصاره عن المسرح الباريسي وعن المدن الكبرى التي احتكرت اهتمام المؤرخين حتى ذلك التاريخ : (لأن فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر كانت وما تزال قروية في جوهرها) . وحتى زمن هذا المؤرخ اعتبرت الحركة القروية امتداداً للحركات في المدن ، تنجبه في أساسها بالاتفاق مع البورجوازية ضد الاقطاعية والحكم الملكي : وهكذا احتفظت الثورة بمظهرها المتجانس وجلال سيرها . وقد اظهر جورج ليفيفر انطلاقاً من تحاليل اجتماعية دقيقة ، ان تياراً قروياً حاصلاً على استقلالته الذاتية فيما يختص بأصله وطرائقه وأزماته وميوله ، قد تطور في إطار الثورة البورجوازية . ومع ذلك لا بد من الاشارة بوضوح الى كون الحافز الاسامي للحركة القروية يتفق مع اهداف الثورة البورجوازية وهي : تحطيم علاقات الانتاج الاقطاعية . لقد قضت الثورة في الأرياف على نظام التملك القديم وعجلت بدمار تنظيم الزراعة التقليدي .

فمؤلف جورج ليفيفر له قيمة البرهان والمثال . فلو وضعنا الى جهة الحقل الذي نعبه يبقى علينا ان نكتب تاريخ الثورة الاجتماعي . فهو وحده يسام في تقدم المعرفة . ولن نطلع على فعل المتناقضات وصراع الطبقات ولن نوضح بدقة شوائب الحركة الثورية ولن نقدم في النهاية عرضاً صحيحاً الا انطلاقاً من تحاليل دقيقة للثروة المعنوية والمنقولة والمقدرة الاقتصادية لمختلف الطبقات الاجتماعية والمجموعات التي تتألف منها . وثمة حدث شديد الدلالة . ففي الوقت الذي تسود فيه البورجوازية بدون منازع منذ اكثر من قرن ونصف ليس لدينا أي تاريخ هن البورجوازية الفرنسية ايام الثورة .

ومن المؤسف ان نتحقق من التأخر في ميدان الدراسات عن الثورة اذا استثنينا بعض المحاولات التي تهتم بدراسة العقلية اكثر من دراسة القوة الاقتصادية وبعض الدراسات التاريخية والجغرافية المختصة بمنطقة او مدينة او امرة او مجموعة ، وهي دراسات قيّمة لانها تهتم بالبحث الوثائقي وتوضح معالم الطريق التي ينبغي اتباعها . نحن لا شك لا نفكر الى وصف المجتمع الجيد طبعاً اي الطبقات الحاكمة ولكنها قلما تورد ، بموجب المذكرات والمراسلات شيئاً آخر غير رسم العادات وملامح الافكار بينما ينبغي توضيح علاقات الانتاج والمداخيل والاعداد . وكما انه ليس لدينا تاريخ عن البورجوازية فلذلك ليس لدينا تاريخ عن النبلاء ضمن الثورة . أما الطبقات الشعبية فانها في المدن ما تكاد تتخذ شكلاً لها . وينبغي ان يكون هدف البحث التاريخي الرزين القيام بدراسات جغرافية وتاريخية محلية او اقليمية تستند بقياس الوثائق على المعطيات الاحصائية التي تقدمها الوثائق الاقتصادية والضرائبية وعند ذلك يمكن القيام باعمال تركيب عن الطبقات والفئات الاجتماعية . وهذه الاعمال وحدها تساعد على ايضاح المتناقضات ومتابعة صراع الطبقات في تعقيد حركته الجدلية (الديالكتيكية) . ومع وجود وصف مسهب مثلاً عن استثمار جزر السكر والتجارة البحرية العظيمة المرتبطة بها ، فليس في حوزتنا اي مؤلف عميق عن البورجوازية في بوردو : فكل الاعتبارات عن الجيروندي تبقى عديمة الفائدة طالما لم ترسم أبعاد الفئة الاجتماعية

التي تتألف منها ولم تعدّ قوتها وقوتها .

وسهل علينا جداً ان نضعف الأمانة فنتأكد ان حقلاً واسع المدى ما يزال
يحتاج الى التنقيب وان كثيراً من ملابس الثورة ما زالت تلفها الظلال بسبب
الحاجة الى معرفة صحيحة عن القوى الاجتماعية المتجابهة فيها .

مدخل

ازمة النظام القديم

كانت فرنسا في ١٧٨٩ تعيش في إطار ما سمي منذ ذلك الحين « النظام القديم » .

لقد بقي المجتمع ارسطوقراطي الجوهر ، أساسه امتياز الولادة والثروة العقارية . ولكن هذه البنية التقليدية قد امتازت بفعل تطور الاقتصاد الذي زاد من أهمية الثروة المنقولة ومن قوة البورجوازية . وفي الوقت نفسه هُدم تقدم المعرفة الوضعية وانطلاق فلسفة الأنوار الفاتح ، الأسس الأيديولوجية للنظام القائم . وإذا كانت فرنسا ما تزال في نهاية القرن الثامن عشر قروية ومهنية في جوهرها فإن الاقتصاد التقليدي قد تبدل بسبب انطلاق التجارة الكبيرة وظهور الصناعة الكبيرة . وكان تقدم الأرباح والمطالبات بالحرية الاقتصادية يشيران دون شك مقاومة قوية من قبل الفئات الاجتماعية المتعلقة بالنظام الاقتصادي التقليدي . وقد بدأ ضروريين في نظر البورجوازية التي خطط لها الفلاسفة والاقتصاديون مذهباً مطابقاً لمصالحها الاجتماعية والسياسية . كان باستطاعة طبقة النبلاء ان تحتفظ بالمرتبة الأولى في التسلسل الرسمي . ولكن قوتها الاقتصادية كانت في أقول وكذلك دورها الاجتماعي .

وكانت الطبقات الشعبية وعلى الأخص القروية منها تترجح تحت ثقل النظام القديم وما كان باقياً من الاقطاعية . وكانت هذه الطبقات ما تزال عاجزة عن ادراك حقوقها وإدراك مدى قوتها . فكانت البورجوازية تبدو لها بطبيعة الحال الدليل الوحيد بسلحها الاقتصادي القوي وإشعاعها الفكري . وكانت بورجوازية القرن الثامن عشر الفرنسية قد وضعت خطوط فلسفة تتفق مع ماضيها ومع دورها ومصالحها : ولكن هذه الفلسفة ، التي كانت تنتقد النظام القديم وتسهم في القضاء عليه ، كانت باتخاذها قيمة شاملة ووجهة نظر واسعة

جداً واعتمادها بشدة على العقل لمخاطب جميع الفرنسيين وجميع الناس .
لقد أحلت فلسفة الأنوار محل المفهوم التقليدي للحياة والمجتمع ، مثال سعادة
اجتماعية قائم على الاعتقاد بالتقدم اللامتناهي للفكر البشري والمعرفة العلمية .
لقد استعاد الانسان شرفه . وينبغي للحرية المطلقة في كل الميادين الاقتصادية
منها والسياسية ، ان تحرك نشاطه : فقد اعطاء الفلاسفة هدفاً هو معرفة الطبيعة
لاحكام السيطرة عليها وللعمل على زيادة الثروة العامة . وعلى هذا النحو
تستطيع المجتمعات البشرية ان تزدهر تمام الازدهار .

وأمام هذا المثال الجديد اضطر النظام القديم ان يلجأ الى الدفاع . فالحكم
استمر دائماً يعتمد الحق الالهي . وملك فرنسا يُعتبر ممثل الله على الأرض ،
ويتمتع من جراء ذلك بسلطة مطلقة . ولكن هذا النظام المطلق تنقصة الارادة .
فلويس السادس عشر قد أودع سلطته المطلقة نهائياً بين ايدي الأرستوقراطية .
وما سمي " بالثورة الأرستوقراطية " وهي بالأحرى ردة من طبقة النبلاء أو ردة
ارستوقراطية لا تراجع أمام العنف والتمرد) قد سبق منذ ١٧٨٧ ثورة ١٧٨٩
البورجوازية . فشلت المحاولات الاصلاحية البناءة التي قام بها « ماشو »
و « موبو » و « تورغو » رغم الجهاز الاداري الشهير اغلب الأحيان ، أمام
المقاومة العنيدة التي كانت تبديها المحاكم والمجالس الاقليمية وهي صنائع
الارستوقراطية . وبسبب ذلك قلما تحسن التنظيم الاداري وبقي النظام القديم
ناقصاً .

لقد اتخذت المؤسسات الملكية شكلها الاخير تقريباً ايام لويس الرابع عشر :
فلويس السادس عشر كان يحكم كجده بواسطة الوزارات نفسها والمجالس نفسها .
ولكن لويس الرابع عشر لم يحمل من النظام الملكي بناء منطقياً متجانساً مع انه
اوصله الى درجة من السيطرة لم يبلغها نظام قط . فقد تقدمت الوحدة القومية
كثيراً في القرن الثامن عشر : وقد ساعد على التقدم تطور المواصلات والعلاقات
الاقتصادية وانتشار الثقافة الكلاسيكية بفضل تعليم المدارس وافكار للفلاسفة
وبفضل القراءة ، والصالونات الأدبية ، وجمعيات الفكر . ولكن هذه الوحدة

القومية استمرت مع ذلك ناقصة . فقد احتفظت المدن والاقاليم بامتيازاتها . فحافظ الشمال على أعرافه بينما اتبع الجنوب الحق الروماني . وكان تعدد الموازين والمكايل وضرائب المرور ورسوم الجمارك الداخلية ، يحول دون توحيد الأمة الاقتصادية ويجعل أحيانا من الفرنسيين أجانب في وطنهم ، واستمرت البلبسة والفوضى الصفة المميزة للتنظيم الإداري : فالتقسيمات القضائية والمالية والعسكرية والدينية تتشابك وتتداخل في صلاحيات بعضها البعض .

وبينما كانت تنظيمات النظام القديم مستمرة في المجتمع والدولة ، كانت « ثورة حقيقية في ظروف الوضع . تضاعف التوتر الاجتماعي : فبامتزاج جهود تزايد السكان وارتفاع الأسعار وازدادت الأزمة خطورة .

ويبدو تزايد سكان فرنسا في القرن الثامن عشر الملمحوظ بعد ١٧٤٠ شديد الخطورة لأنه يتبع مرحلة من الركود . انه في الواقع ضعيف . فيمكن تقدير شعب المملكة بـ ١٩ مليوناً من السكان في نهاية القرن السابع عشر و ٢٥ مليوناً عشية الثورة . ويذكر « نيكور » في كتابه « ادارة المال في فرنسا (١٧٨٤) » رقم ٢٤٧ مليوناً وهو رقم ضعيف قليلا . واذا اكتفيناب ٢٥ مليوناً تكون الزيادة ٦ ملايين اي بمعدل ٣٠ الى ٤٠ ٪ مع الانتباه الى الفروق الإقليمية . ولم تكن انكلترا لتعد في العهد نفسه اكثر من ٩ ملايين (تزايد ٨٠ ٪ خلال القرن) واسبانيا ١٠ ملايين : واستمر عدد الولادات في فرنسا مرتفعاً فبلغ معدله ٤٠ ٪ . وفي هذه الاثناء ظهر ميل الى تخفيض الولادات وعلى الأخص في الأسر الأرستوقراطية . اما معدل الوفيات فقد تنوع تنوعاً شديداً من سنة الى أخرى وهبط الى ٣٣ ٪ في ١٧٧٨ . وارتفع الامل بالحياة لدى الولادة الى حوالي ٢٩ سنة عشية الثورة . وهذه الانطلاقة في عدد السكان تميز بشكل جوهري النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وينجم ذلك على الأخص عن زوال الأزمات الكبرى التي عرفها القرن السابع عشر والناجمة عن سوء التغذية والمجاعة والأوبئة (كما حدث في الشتاء الكبير سنة ١٧٠٩) . فبعد سنة ١٧٤١ - ١٧٤٢ مالت الأزمات من نوع « المجاعة » الى الزوال . فتخطى معدل الولادات

بمحافظة على وضعة معدل الرفيات وضاعف عدد الناس وعلى الأخص في الطبقات الشعبية وفي المدن

ويبدو عملياً ان تزايد السكان قد أفاد المدن اكثر من الأرياف . ففي ١٧٨٩ كان اكثر من ستين مدينة يزيد عدد سكان الواحدة على ١٠.٠٠٠ نسمة . وإذا صنفنا مع المدن التجمعات التي تزيد على ٢٠٠٠ نسمة فيمكن تقدير عدد سكان المدن بحوالي ١٦٪ . وهذا التزايد في عدد السكان ازداد معه الطلب على المنتجات الزراعية فسام في ارتفاع الاسعار .

وتمتاز حركة الاسعار والمداخيل في فرنسا في القرن الثامن عشر بارتفاع قرني يمتد من ١٧٣٣ الى ١٨١٧ : وإذا استعدنا تعبير « سيميان » تبعت المرحلة (أ) مرحلة الانخفاض (ب) التي امتدت من القرن السابع عشر الى ١٧٣٠ . وحركة المدى الطويل بدأت حوالي ١٧٣٣ (كانت الليرة قد استقرت سنة ١٧٢٦ ولم يحدث اي تخفيض للنقد حق الثورة) ، والاندفاع البطيء حق ١٧٥٨ أضحى عنيفاً من ١٧٥٨ الى ١٧٧٠ (عصر لويس الخامس عشر الذهبي) . واستقر الارتفاع بعد ذلك ليعود الى التصاعد عشية الثورة ، وقد اظهرت حسابات « إرنست لابروس » التي شملت ٢٤ مادة غذائية او سلعة ان متوسط ارتفاع المدى الطويل هو ٤٥ بالمائة لمرحلة ١٧٧١ - ١٧٨٩ إذا اعتمدنا دليل الـ ١٠٠ وقد تأثر بدورة القاعدة لمرحلة ١٧٢٦ - ١٧٤١ . ويرتفع المتوسط الى ٦٥ بالمائة في السنوات بين ١٧٨٥ - ١٧٨٩ . والزيادة شديدة التفات حسب المنتجات وشديدة الاهمية بالنسبة للمواد الغذائية كما للمواد المصنوعة وللحبوب كاللحم : وهذه الملامح تميز اقتصاداً استمر زراعياً في جوهره . وكانت الحبوب اذ ذاك تشغل حيزاً ضخماً في الميزانية الشعبية فكان انتاجها قليل الازدياد بينما كان عند السكان يزداد بسرعة ولا تستطيع منافسة الحبوب الاجنبية ان تتدخل . فارتفاع الاسعار لحقبة ١٧٨٥ - ١٧٨٩ هو ٦٦ بالمائة للقمح الابيض و ٧١ بالمائة للأسود و ٦٧ بالمائة للحم . وفاق خشب الوقود جميع الحدود : ٩١ بالمائة . اما حالة الحجر فأمر خاص : ١٤ بالمائة . وقد

ازدادت خطورة انخفاض اسعار الخمر لأن اكثر اصحاب الكروم لا ينتجون حبوباً ويحتاجون لشراء الخبز . واستمرت المنسوجات فوق المعدل الوسطي . (٢٩ بالمائة للأقمشة الصوفية و ٣٠ بالمائة للحرير) .

وتراكت التنوعات الدورية (ادوار ١٧٢٦ - ١٧٤١ ، ١٧٤٢ - ١٧٥٧ ، ١٧٥٨ - ١٧٧٠ ، ١٧٧١ - ١٧٨٩) والتبدلات الفصلية مع حركة المدى الطويل فزادت حدة الارتفاع . وفي ١٧٨٩ أوصل الحد الأقصى الدوري ارتفاع القمح الأبيض الى ١٢٧٪ والأسود ١٣٦٪ . أما فيما يختص بالحبوب فالتنوعات الفصلية غير المحسوسة في اوقات الحصب تضخمت في السنين الجفاف . وكانت الأسعار ترتفع آنذاك ما بين الخريف وجني المحصول من ٥٠ الى ١٠٠٪ وأكثر . وفي ١٧٨٩ توافق الحد الأقصى الفصلي مع النصف الأول من تموز ، فأوصل ارتفاع القمح الابيض الى ١٥٠٪ والاسود الى ١٦٥٪ . فظهر أثر الظروف بالتالي بشكل جوهري في كلفة الحياة : ويمكن بسهولة ان نقيّم نتائجها الاجتماعية .

ان اسباب هذه التقلبات الاقتصادية متنوعة . ففما يختص بالتقلبات الدورية بالفصلية وبالتالي الأزمات ينبغي البحث عن الأسباب في ظروف الانتاج العامة وحالة المواصلات . وطالما يعيش كل اقليم معزولاً فان أهمية المحصول تنظم كلفة الحياة . والصناعة ببنيته المهنية في جوهرها والقليلة التصدير ، خاضعة للاستهلاك الداخلي ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات الزراعية . أما ارتفاع المدى الطويل فينبج عن تعدد وسائل الدفع : وازداد انتاج المعادن الثمينة ، بشكل ضخم ، خلال القرن الثامن عشر ، وعلى الاخص انتاج الذهب البرازيلي والفضة المكسيكية ، الى درجة أمكن معها القول ان الثورة قد تم الاعداد لها بمقياس ما ، في أعماق مناجم المكسيك بسبب اتجاه التضخم النقدي وارتفاع الأسعار . وسام تزايد السكان السريع هو ايضاً من جانبه في رفع الاسعار بمضاعفته الطلب . وعلى هذا النحو تميزت أزمة النظام القديم بمظاهر متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية . ودراستها انما هي رسم لوحة لأسباب الثورة العملية والظرافية والاشارة سلفاً الى ما يمنحها معناها الاصيل في تاريخ فرنسا المعاصرة .

الفصل الأول

أزمة المجتمع

كانت الحقوق التقليدية في مجتمع النظام القديم الارستوقراطي تميز ثلاث منظمات او طبقات : الاكليروس والنبلاء وهما الطبقتان المحظوظتان والطبقة الثالثة التي تشمل اكرثية الامة الساحقة .

ويرجع اصل الطبقات الى العصور الوسطى حيث تأكد التفريق بين اولئك الذين يصلون والذين يحاربون والذين يعملون لإعاشة الآخرين فكانت طبقة الاكليروس أقدم الطبقات . فكان لها منذ البدء وضع خاص ينظمه الحق القانوني . وتوضحت فيما بعد بين العلمانيين طبقة النبلاء الاجتماعية . وكان من ليسوا لا أكليركين ولا نبلاء يؤلفون مجموعة « الفلاحين » التي ولدت الطبقة الثالثة . ولكن قيام هذه الطبقة الثالثة كان بطيئاً . فقد تمثل فيها بادىء الامر البورجوازيون وحدهم اعني رجال المدن الاحرار الذين يحملون وثيقة إعفاء . ودخل شعب الارياف الطبقة الثالثة عندما اشترك للمرة الاولى في عام ١٤٨٤ في انتخاب نواب هذه الطبقة . وتفاوتت الطبقات تدريجياً وفرضت نفسها على النظام الملكي بنوع ان التمييز بينها أصبح القانون الأساسي للمملكة بعد ان كرسته العادة . ويصف فولتير في محاولته التعبير عن روح الامم واخلاقها (١٧٥٦) الطبقات القانونية ويجدها بأنها « أمم في الامة » .

ولم تكن المنظمات تؤلف طبقات اجتماعية . فكل منها مقسمة الى مجموعات
يكثُر او يقلّ فيها التناقض . وعلى الاخص لم تكن البنية الاجتماعية القديمة
القائمة على المنهج القطاعي وعلى احتقار الفعاليات اليدوية والاعمال المنتجة ،
متناسقة مع الواقع .

وكانت بنية فرنسا النظام القديم الاجتماعية محافظة على طابع أصلها منذ
العهد الذي فيه تشكلت فرنسا حوالي القرنين العاشر والحادي عشر . وكانت
الارض تؤلف المصدر الوحيد للثروة . فكان الذين يملكونها اسبأداً للذين
يعملون فيها وهم الاقنان . ومذ ذاك قلبت هذا النظام البدائي تبدلات عديدة .
فانتزع الملك من الاسياد الحقوق الملكية ولكنه ابقى لهم امتيازاتهم الاجتماعية
والاقتصادية : لقد احتفظوا بالقام الأول في التسلسل الاجتماعي . وفي هذه
الائناء خلقت نهضة التجارة ، اعتباراً من القرن الحادي عشر ونمو الانتاج المهني ،
شكلا جديداً للثروة المنقولة ، وفي الوقت نفسه ، طبقة اجتماعية جديدة هي
طبقة البورجوازية .

وكانت هذه الطبقة الأخيرة في نهاية القرن الثامن عشر على رأس الانتاج .
فهي تقدم الأطر للإدارة الملكية وكذلك رؤوس الاموال الضرورية لسير الدولة .
ولم يعد لطبقة النبلاء الادوار طفيلياً . فالبنية القانونية للمجتمع لا تتفق مع
الواقع الاجتماعي والاقتصادي .

اولاً - انحطاط الارستوقراطية القطاعية

كانت الارستوقراطية تؤلف الطبقة المحظوظة في مجتمع النظام القديم وتشمل
النبلاء ومجموع عليا الاكليروس .

واذا كانت طبقة الاشراف قائمة كمنظمة في ١٧٨٩ ، فانها مع ذلك فقدت
منذ زمن طويل صفات القوة العامة التي كانت تمتلكها في المصور الوسطى .

فالحكم الملكي لال « كابيت Capet » قد استعاد ممارسة الحقوق الملكية يجهد طويل : جباية الضرائب ، تسيير الجنود ، صك النقد ، ممارسة القضاء . وخضع النبلاء بعد « الفرون » (حرب المقاتلين) وقد غلبوا على امرهم واصاب الخراب قسماً كبيراً منهم . غير ان النبلاء احتفظوا مع ذلك بالمقام الأول في التسلسل الاجتماعي حتى ١٧٨٩ . طبقة النبلاء تؤلف بعد الاكليروس المنظمة الثانية في الدولة .

لا تلتبس الارستوقراطية بالضغط مع المحظوظين : فالخوارنة والرهبان الذين من أصل شعبي لا ينتمون اليها لان الارستوقراطية هي طبقة النبلاء في جوهرها . وكان الاكليروس يؤلف منظمة محظوظة تقسمها الحواجز الاجتماعية الى قسمين ، وحسب رأي « سيس Sieyes » كانت مهنة اكثر منها منظمة . فعلمية الاكليروس في الواقع تنتمي الى الارستوقراطية : أساقفة ورؤساء الاديار واكثر رؤساء الكهنة بينما عامة الاكليروس اعني الخوارنة ونوابهم كلهم تقريباً من عامة الشعب ينتمون اجتماعياً الى الطبقة الثالثة .

١ - طبقة النبلاء : أقول ورده

ان عدد النبلاء الحقيقي يمكن ان يقدر بحوالي ٣٥٠.٠٠٠ شخص : اي ١,٥٪ من سكان البلاد . وكذلك ينبغي الانتباه الى الفروق الاقليمية . فبموجب بعض ادوار ضريبة الأعناق وبموجب عدد الناخبين النبلاء الذين ساهموا في العمليات الانتخابية سنة ١٧٨٩ تتراوح نسبة النبلاء في المدن ما بين اكثر من ٢٪ واقل من ١٪ ، في ايفرو ٢٪ ، ألبي ١,٥٪ ، غرينوبل ١٪ ، مرسيليا ١٪ . كان النبلاء يؤلفون المنظمة الثانية في المملكة والطبقة المسيطرة في المجتمع . وكان هذا التعبير يخفي من جهة اخرى في نهاية القرن الثامن عشر عناصر شديدة التنافر وهي شيع حقيقية متعادية فيما بينها اغلب الاحيان . كان جميع النبلاء يملكون امتيازات شرفية واقتصادية وضرائبية : حمل السيف ، ملعد خاص في

الكنيسة ، وقطع الرأس في حالة الحكم بالاعدام بدل الشنق ، وعلى الاخض الاعفاء من ضريبة الاعناق ، وسخرة الطرق ، وإسكان رجال الحرب ، وحق الصيد ، واحتكار الحصول على الرتب العالية في الجيش ، وعلى الرتب الرفيعة في الكنيسة والوظائف العليا في القضاء . ومن جهة اخرى كان النبلاء الذين يملكون اقطاعية يجبون من القرويين اثوات اقطاعية (ويمكن ان يكون الانسان نبيلاً دون ان يملك اقطاعية نبيلة : لقد اختفى كل اتصال بين النبلاء والنظام الاقطاعي) . وكانت الملكية النبيلة تتراوح حسب الاقاليم . كانت مرتفعة على الاخص في بلاد الشمال (٢٢٪) في البيكاردي والأتروا (٣٢٪) في بلاد الغرب (٦٠٪ في الموج) في بورغونيا (٣٥٪) واقل اهمية في الوسط ، وفي الجنوب (١٥٪ في ابرشية مونبيلييه) وفي الجنوب الشرقي . كانت طبقة النبلاء على الاجمال تمتلك حوالي خمس اراضي المملكة .

وكانت طبقة النبلاء التي توحدتها امتيازاتها وحدها تحوي فئات مختلفة ، لها على الاغلب مصالح متناقضة .

وتحوي طبقة نبلاء البلاط النبلاء المقيمين في البلاط وم حوالي ٤٠٠٠ يعيشون في فرساي حول الملك . ويحبون حياة بذخ وتترف معتمدين على الهبات التي يقدمها الملك لهم بسخاء وعلى الاجور العسكرية ومداخيل وظائف بيت الملك والاديار بالتحويل اعني الاديار التي يحجي اكليركي مدني او علماني بسميه الملك ثلث دخلها دون اي التزام ، ودون ان نتحدث عن المداخيل التي تأتيهم من ممتلكاتهم الواسعة . وكانت طبقة النبلاء العالية مصابة بالخراب في قسم كبير منها ، يساعدها صافي مداخيلها على المحافظة على مرتبتها . فالعديد من الخدم ، الذين يسيطون انفسهم بهم وتترف اللباس واللعب والاستقبالات والاعباد والحفلات والصيد كل ذلك يتطلب مزيداً من المال . فواحت طبقة الاشراف العالية تستدين عندما لم يعد الزواج من الوريثات الفتيات من عامة الشعب يكفي لانقاذها من ورطتها . فكانت الحياة المدنية في الواقع تزيد اقتراب قسم من هذه الطبقة من فئة اصحاب الأموال الذين تجاوزوا الافكار الفلسفية كما هي الحال

في صالون مدام ديبينيه . وبدأت فئة من طبقة النبلاء العالية تنزل عن مرتبتها بماداتها وافكارها الليبرالية وهذا في عهد بدا فيه التسلسل الاجتماعي اكثر ما يكون صرامة . وهذه المجموعة من النبلاء الليبراليين كانت مدفوعة الى الاقتراب من البورجوازية الكبيرة مع احتفاظها بامتيازاتها الاجتماعية لانها تشاركها بعض المصالح الاقتصادية .

وكان حظ نبلاء الاقاليم اقل إشراقاً . فنبلاء الارياف يعيشون مع قروبيهم واحياناً حياة شبيهة بحياتهم القاسية . وبما انه كان ممنوعاً على النبلاء تحت طائلة الانحطاط عن مرتبتهم ان يمارسوا عملاً يدوياً حتى حرارة ارضهم الخاصة الى ابعد من عدد معين من الفدادين ، فان دخلهم الرئيسي يقوم على جباية الحقوق الاقطاعية التي كان القرويون خاضعين لها . ولم تعد هذه الحقوق قدر الا دخلاً هزئياً عندما تجبى مالا وقد تحددت تعرفتها منذ عدة قرون ، نظراً للنقص المستمر في قوة الشراء المالية والزيادة المستمرة في كلفة المعيشة . ولذلك كان كثير من نبلاء الاقاليم يعيشون حياة فقر في قصورهم المهدمة . وقد ازداد القرويون كرهاً لهم بمقدار ما يتشددون في فرض دفع الحقوق الاقطاعية بقسوة . وهكذا تألفت ، اذا اردنا ان نستعيد تعبير أليير ماثييه ، طبقة رعاع الشعب النبيل الحقيقية وهي تعيش منطوية على رؤسها يكرهها القرويون ويحتقرها الاسباب الكبار ، وهي بالمقابل تكره نبلاء البلاط بسبب المداخل المتعددة التي يحصلون عليها من الخزينة الملكية ، وبورجوازية المدن بسبب اللوات التي سمحت لهم نشاطاتهم المنتجة ان يكسبوا .

ونشأت طبقة نبلاء الرداء منذ ان طوّر الحكم الملكي جهازه الاداري والقضائي . فهذه الطبقة من نبلاء الوظائف التي خرجت في القرن السادس عشر من البورجوازية الكبيرة كانت ما تزال في القرن السابع عشر تشغل مركزاً وسيطاً بين البورجوازية الكبيرة ونبلاء السيف ، وهي تتطلع الى الامتزاج بهم . وكانت على رأسها الاسر القضائية الكبرى تنوي مراقبة الحكومة الملكية والاشراك في إدارة الدولة . وكان القضاء يشكلون قوة كبرى لأن السلطات

الادارية لا تستطيع عزلهم . (فقد اشترى وظائفهم) يتوارثون وظائفهم أباً عن جد ، وهم ابدأ على خلاف مع الملكية . ولكنهم متعلقون تعلقاً شديداً بامتيازات طبقتهم وأعداء لكل اصلاح يمكن ان ينال منها ، ولذلك هاجمهم الفلاسفة وبعنف .

وكانت الارستوقراطية الاقطاعية تبدو في المخطاط في نهاية القرن الثامن عشر . فهي لا تنقطع عن الافتقار لأن نبلاء البلاط يصيرون الى الخراب في فرساي ونبلاء الاقاليم يعيشون حياة الفقر على اراضيهم . ولذلك ازدادت شرستها في تطبيق حقوقها التقليدية بمقدار ما كانت تقترب من الدمار . فتميزت السنوات الاخيرة من النظام القديم برودة ارستوقراطية عنيفة . فالأرستوقراطية كانت تنوي سياسياً احتكار كل الوظائف الكبرى في الدولة والكنيسة والجيش . ففي ١٧٨١ احتفظ قرار من الملك برتب الجيش لأولئك الذين يشبثون ان لديهم اربع درجات من النبيل وحدهم . وكانت الارستوقراطية تزيد نظام الاسياد خطورة . فقد استحصل الاسياد على ثلث الاملاك المعائدة الى الجمعيات القروية بواسطة قرارات القرعة . وبواسطة مراجع التعداد ، وهي سجلات تحوي تعداد حقوقهم ، أعادوا الى العمل حقوقاً قديمة سقطت بالاهمال والتقدم وطالبوا بدقة بكل ما هو متوجب لهم .

ومن جهة ثانية بدأ بعض النبلاء يهتمون بمشاريع البورجوازية ويضعون رؤوس اموالهم في الصناعات الجديدة وعلى الاخص في صناعة التعدين . والبعض الآخر كان يطبق على اراضيهم التقنيات الزراعية الحديثة . وفي هذا التسابق على المال كان قسم من طبقة النبلاء العالية يتقرب من البورجوازية التي يشاركها بمقياس ما طموحها السياسي . ولكن جمهور نبلاء الاقاليم والبلاط لا يرون لهم خلاصاً الا بتثبيت امتيازاتهم تثبيتاً دائماً متزايد الوضوح . وهذه الفئة وهي المعادية للأفكار الجديدة لم تكن تطالب بانعقاد البرلمانات العامة الا لكي تعيد لها أولويتها السياسية وتكرس لها امتيازاتها .

لم يكن النبلاء في الواقع يؤلفون طبقة اجتماعية متجانسة مدركة حق

الادراك لمصالحها الجماعية . وكان الحكم الملكي هدفاً لمعارضة النبلاء البرلمانيين المستاءة ونقد كبار السادة الليبراليين وهجمات نبلاء الاقاليم المحرومين من الوظائف السياسية او الادارية والذين يحملون بعودة الى دستور المملكة القديم الذي يحدون صعوبة في تعيينه . وكانت طبقة نبلاء الاقاليم الصريحة في ردتها تعارض الحكم المطلق .

وكان نبلاء البلاط المستنيرون يستفيدون من مساوىء النظام الذي يطالبون باعادة تنظيمه دون ان يروا ان القضاء عليه تكون فيه الضربة القاضية عليهم . ولم تكن الطبقة المسيطرة في النظام القديم موحدة الرأي للدفاع عن النظام الذي يؤمن لها اولويتها . وكانت مقابلها الطبقة الثالثة بكاملها : القرويون الذين يرهقهم النظام القطاعي والبورجوازيون الذين تثيرهم امتيازات الضرائب والالاقاب والطبقة الثالثة المتحدة في عداها المشترك لامتيازات الارستوقراطية.

٢ - الاكليروس المنقسم

كان الاكليروس وعدده حوالي ١٢٠ ٠٠٠ شخص يعلمن عن نفسه انه «الهيئة الاولى في المملكة» . وباعتباره المنظمة الاولى في الدولة كان يتمتع بامتيازات مهمة سياسية وقضائية وضرائبية . وتعتمد قوته الاقتصادية على جباية العُسر وعلى الملكية العقارية .

وكانت ملكية الاكليروس العقارية تقوم في آن واحد في المدن والارياف . فهو يملك مباني عديدة في المدن ويحبي عنها اجوراً تضاعفت قيمتها عبر القرون . وعلى ما يبدو كانت الملكية في المدينة اكثر اهمية من الملكية في القرى بالنسبة للاكليروس النظامي . فالاديار تملك مساحات واسعة ومباني عديدة في مدن مثل «رين» و«روان» . وكانت الملكية الكنسية في الارياف اكثر اهمية ايضاً . ومن الصعب جداً اعطاء تقدير لمجموعها في البلاد . ففولتير يقدر المدخول الذي يحصله الاكليروس من اراضي بـ ٩٠ مليون ليرة ونيكر بـ ١٣٠ مليوناً وهو تقدير

لا ريب اقرب الى الحقيقة . انما من المؤكد ان الميل في ذلك العصر كان شديداً الى المبالغة في تقدير مداخيل الاكليروس العقارية . فالملكية الكنسية كانت على العموم مجزأة تتألف من مزارع معزولة ذات دخل هزيل على الاغلب نتيجة ادارة رديئة ومراقبة بعيدة للأرباح . ولو جربنا بواسطة دراسات محلية واقليمية تقدير الملكية العقارية الكنسية بأكثر دقة لتؤكد لنا انها تختلف من اقليم الى آخر . فتراوح متناقصة نحو الغرب (٥ بالمئة في الموج) والوسط (٦ بالمئة في ابرشية مونبيلييه) . فكانت النسبة المثوية تبلغ احياناً ٢٠ بالمئة (في الشمال في الارلوا في بري) ولكنها تهبط الى تحت ١ بالمئة . ويمكن تقديرها بـ ١٠ بالمئة وسطياً : وهي نسبة مهمة اذا اعتبرنا عدد المنظمة الضعيف .

فالعشر يؤلف جزء ثمار الارض او القطعان التي اجبر رهبان ٧٧٩ و ٧٩٤ مالكي الارض على دفعه لاصحاب العشر (الخوارنة) . لقد كان هاماً ويطال اراضي النبلاء وملكيات الاكليروس الخاصة كما يطال اراضي عامة الشعب . وكان يتنوع وفق الاقاليم والمحاصيل . فالعشر الكبير يوضع على الحبوب الكبرى الاربعة (قمح ، دخن ، شعير ، شوفان) والعشر الصغير على المحاصيل الاخرى . ويبدو معدل العشر ادنى دائماً من ١٠ بالمئة . ويبدو ان المعدل الوسطي للحبوب وللمجموع البلاد يقع قريباً من $\frac{1}{13}$. ومن الصعب ان نقدر مجموع الدخل الذي يحصل عليه الاكليروس من العشر . انما نستطيع التوقف عند تقدير من ١٠٠ — ١٢٠ مليوناً من الليرات . يضاف الى ذلك مداخيل الملكية العقارية وهي تقارب الكمية نفسها .

فكان الاكليروس بالتالي يتصرف بواسطة العشر وبواسطة اراضيهم بقسم ضخم من المحصول الذي يعيد بيعه . فكان يستفيد في هذا السبب من ارتفاع الاسعار كما يستفيد من ارتفاع الاجور . ويبدو ان قيمة العشر قد بلغت اكثر من الضعف خلال القرن الثامن عشر . والمشور عبء يزداد القرويون احساساً بثقله لانه كان اغلب الاحيان يتحول عن هدفه الاسامي فيذهب احياناً الى علمانيين باسم عشور غير اقطاعية .

كان الاكليروس وحده يولف منظمة حقيقية تتمتع بإدارة (المفوضون العامون للاكليروس وبرلمانات الابريشيات) وتملك محاكم (الاوفيساليته) . وكان كل خمس سنوات يلتئم مجمع الاكليروس الذي يهتم بقضايا الدين ومصالح المنظمة ، ويصوت على ضريبة اختيارية لتأمين وظائف الدولة وهي الهبة المجانية التي تولف مع العشور الفريضة الوحيدة على الاكليروس وهي وسطياً ٣٥٠٠٠٠٠ ليرة في السنة وهو رقم ضئيل بالنسبة لمداخيل المنظمة . صحيح ان الاكليروس كان مكلفاً بمهمة الاحوال المدنية (سجلات العماد والزواج والوفاة) والخدمات الاجتماعية والتعليم . وكان المجتمع العلماني ما يزال يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة الكنسية .

وعرف الاكليروس النظامي (من ٢٠ الى ٢٥ الف راهب وحوالي ٤٠ الف راهبة) الشديد الازدهار في القرن السابع عشر ، انحطاطاً اخلاقياً عميقاً وفوضى هائلة في نهاية القرن الثامن عشر . وعيناً حاولت بعثة النظاميين المؤسسة في ١٧٦٦ القيام باصلاح . ففي ١٧٨٩ كان عدد الاديار بالتحويل ٦٢٥ و ١١٥ ديراً نظامياً ، و ٢٥٣ ديراً للبنات معتبرة ادياراً نظامية . وكانت جميع الاديار النظامية في الواقع على اسم الملك . ويرجع فقدان الاكليروس النظامي حظوته في قسم كبير الى اهمية ممتلكاته الضخمة التي تذهب مداخيلها الى اديار مهجورة ، واكثر من ذلك الى اديار مستقلة محوطة غائبة وكان الاساقفة انفسهم قساة على الاكليروس النظامي . وحسب رأي رئيس اساقفة تور في ١٧٧٨ : « ان جماعة الكوردبليين (وهم من رهبانية القديس فرنسوا الاستيزي) سافلة في الاقاليم . فالاساقفة يشكون من سلوك هؤلاء الرهبان السافل الخليع ... »

واستمر عملياً التراخي في النظام . وكان كثير من الرهبان المنحازين للافكار الجديدة يقرأون الفلاسفة . وكان مقدراً لهم ان يقدموا قسماً من الاكليروس الدستوري وحتى قسماً من جهاز الثورة . وكان الانحطاط في جماعة النساء محسوساً اقل من ذلك وعلى الاخص اولئك اللواتي يعملن في التعليم والخدمات الاجتماعية : اولئك اللواتي كن بالضبط اشد فقراً لأن الاديار القديمة تتمتع

بمداخليل ضخمة احياناً . وكان كثير من الاديار على اسم الملك . ولم يكن الملك اغلب الاحيان يترك مداخليلها للربان انفسهم . كان يعطيها بطريق التحويل الى منتفعين رجال كنيسة علمانيين وحتى للعلمانيين انفسهم وهم لا يمارسون أية وظيفة بل يحبون ثلث الدخل .

وكان الاكليروس العلماني نفسه فريسه أزمة حقيقية . فالدعوة الدينية لم تعد تعتمد كما في الماضي على أساس الايمان وحده . فقد زعزعته الدعاية الفلسفية منذ زمن طويل . ولم يكن الاكليروس في الواقع يشكل مجموعاً متجانساً اجتماعياً ولو انه يؤلف منظمة ويتمتع بوحدة روحية . ففي صفوفه كما في مجتمع النظام القديم يتعارض النبلاء والشعب ، عليه الاكليروس وعامة الاكليروس ، الارستوقراطية والبورجوازية .

فعلية الاكليروس من اساقفة ورؤساء اديار ورؤساء كهنة تريد اخذهم حصراً من طبقة النبلاء . فهي تنوي للدفاع عن امتيازاتها التي كانت محرومة منها على العموم عامة الاكليروس . وقد كان جميع الاساقفة الـ ١٣٩ من النبلاء في ١٧٨٩ . واعظم قسم من مداخليل المنظمة يذهب الى الاحبار ؛ وكان بذخ امراء الكنيسة وترفهم يعادلان بذخ اعظم السادة العلمانيين وترفهم : فالأكثرية تقم في البلاط ولا تهتم الا قليلاً بأبرشياتها . فأسقفية ستراسبورغ التي كان حبرها اميراً وقاضياً بلغ دخلها ٤٠٠ ٠٠٠ ليرة .

وفي هذه الاثناء عرفت عامة الاكليروس (٥٠ ٠٠٠ خوري او نائب) أغلب الاحيان صعوبات حقيقية . فكان الحوارنة ونوابهم وكلهم تقريباً من عامة الشعب لا يتلقون الا الجزء الهزيل (٧٥٠ ليرة للحوارنة و ٣٠٠ لنوابهم منذ ١٧٨٦) الذي يتركه لهم اصحاب العشور من الاكليركيين و احياناً العلمانيين الذين يحبون مداخليل الرعية دون ان يقوموا بمخدمتها . فلذلك كان الحوارنة ونوابهم يؤلفون احياناً رعاةً كنسياً حقيقياً خارجاً من الشعب وعائشاً معه يقاسمه روحه وتطلعاته . ومثال عامة الاكليروس في الدوفينه شديد الدلالة بشكل خاص في هذا الماض . فأكثر من أي إقليم آخر ظهرت في

الدوفينه بأكرام جداً انتفاضة الحوارنة التي أثارَت انفعجار المنظمة في اولى جلسات البرلمانات . ونجد هذه الروح الثأرية تعليلها في العدد المرتفع من الكهنة العائشين على مورد ضئيل ، وقد ابعدهم عليه الاكليروس والمساندة التي وجدها لدى أعضاء البرلمانات . والصعوبات التي يتخبط فيها الكهنة ونوابهم قد اوصلتهم الى صياغة مطالب زمنية سرعان ما تغلقلت الى المسدان اللاهوتي . فمئذ ١٧٧٦ نشر اسقف غرينوبل الدستوري المقبل هنري ريمون كتاباً أوحاه الغنى الفاحش يؤسس خقوق الحوارنة على تاريخ عصور الكنيسة الاولى وعلى تقاليد الجامع وعقيدة الآباء . وفي ١٧٨٩ دفعت عريضة حوارنة الدوفينه هذه الافكار الى نتائجها القصوى مع محافظتهم على لهجة احترام بالنسبة للأساقفة وربطت مصير عامة الاكليروس بمصير الطبقة الثالثة .

ومع ذلك لا يمكن ان ننسى ان الكنيسة في مجتمع النظام القديم قد ربطت مصيرها بمصير الارستوقراطية رغم هذا الموقف الذي اتخذته عامة الاكليروس . والارستوقراطية لم تنقطع عن الانفلاق على نفسها خلال القرن الثامن عشر بمقدار ما كانت تزداد ظروف حياتها خطورة . فقد تحولت الى طبقة تواجه البورجوازية : فنبلاء السيف ونبلاء الرءاء وعلية الاكليروس يحتكرون لانفسهم الوظائف العسكرية والقضائية او الكنسية التي ابعدها عنها عامة الشعب . ويحدث ذلك في الوقت الذي لم تعد فيه هذه الارستوقراطية تبررها الخدمات التي تقدمها للدولة او للكنيسة ، والاكرام والامتيازات التي استطاعت في وقت من الاوقات ان تكون تعويضاً مشروعاً عنها ، بعد ان اصبحت طفيلية فقط . وبذلك كانت الارستوقراطية تنفصل عن الامة بعدم فائدتها وبواسطة ادعائها ورفضها العنيد لمواجهة الخير العام .

ثانياً - انطلاق الطبقة الثالثة ومصاعبها

لقد اطلق على المنظمة الثالثة منذ نهاية القرن الخامس عشر اسم الطبقة

الثالثة . وكانت تمثل اكثرية الاممة الساحقة : اي اكثر من ٢٤ مليوناً من السكان في نهاية النظام القديم . فقد تنظم النبلاء والاكليروس قبلها بمدة طويلة . ولكن اهمية الطبقة الثالثة ازدادت بسرعة بفعل دور اعضائها في الاممة وفي الدولة . ومنذ اوائل القرن السابع عشر كان « لويزو » يلاحظ ان الطبقة الثالثة هي : « في الوقت الحاضر متمتعة بسلطان وقوة اعظم بكثير مما كانت عليه في السابق لان قضاة العدل ورجال المال جميعهم منها منذ ان احتقر النبلاء الآداب واعتنقوا البطالة » .

وأشار سيس الى اهمية الطبقة الثالثة في نهاية النظام القديم في كتيبه الشير سنة ١٧٨٩ : ما هي الطبقة الثالثة ؟ ويحيب عن هذا السؤال : انها كل شيء . وهو يبرهن في فصله الأول ، ان الطبقة الثالثة هي امة تامة : « من يحسر على القول ان الطبقة الثالثة لا تملك كل ما يلزم لتشكيل امة تامة ؟ انها الرجل القوي والمتين الذي ما تزال ذراع منه مكبلة . فاذا نزعنا الطبقة صاحبة الامتيازات ، لا تخسر الاممة شيئاً بل انها تزداد غنى . وهكذا ما هي الطبقة الثالثة ؟ هي كل شيء انما كل شيء معطل ومقصور . ماذا تصبح بدون الطبقة المحظوظة ؟ كل شيء انما كل شيء حر مزدهر . لا شيء يسير بدونها وكل شيء يسير بنوع افضل بما لا نهاية له بدون الآخرين » . ويستنتج « سيس » : « فالطبقة الثالثة تحتضن بالتالي كل ما يخص الاممة . وكل ما ليس الطبقة الثالثة لا يمكن اعتباره كأنه من الاممة » .

كانت الطبقة الثالثة تشمل الفئات الشعبية في الارياف والمدن ، ثم البورجوازية الصغيرة والمتوسطة من مهنيين وتجار في اساسهم دون ان يكون ممكناً رسم حد واضح بين هذه الفئات الاجتماعية المختلفة . وكان يرتبط بهذه الطبقات المتوسطة اعضاء المهن الحرة : القضاة ، والحامون وكتاب العدل والاساقفة والاطباء والجراحون .. وينتمي الى البورجوازية العليا مثلو المال والتجارة الكبيرة : ويأتي في الصف الأول اصحاب السفن ، ورجال المال ومتعهدو الضرائب واصحاب البنوك . فهم يتفوقون على النبلاء بالثروة ولكنهم كانوا يطمحون الى دخول طبقة النبلاء بشراء وظيفة او رتبة شرف . والذي ،

مع هذا التنوع الاجتماعي ، كان يؤلف وحدة الطبقة الثالثة هو معارضة الامتيازات والمطالبة بالمساواة المدنية . وما ان يتم الحصول على هذا المطلب الاخير حتى يختفي التضامن بين مختلف فئات الطبقة الثالثة الاجتماعية : ومن ذلك نجم تطور الصراع بين الطبقات في عهد الثورة . فالطبقة الثالثة التي تجمع عامة الشعب كانت تؤلف بالتالي منظمة لا صنفاً . لقد كانت نوعاً من وحدة لا يمكن تكوين فكرة واضحة عنها الا بتحليلها الى عناصرها الاجتماعية المختلفة .

١ - قوة البورجوازية وتنوعها

كانت البورجوازية تؤلف الفئة المزدهرة من الطبقة الثالثة : فقد قادت الثورة واستفادت منها . وكانت تشغل بفناها وثقافتها المرتبة الاولى في المجتمع وهو وضع متناقض مع الوجود الرسمي للطبقات المحظوظة . ويمكن تمييز مجموعات مختلفة باعتبار مرتبتهم في المجتمع ومكانتهم في الحياة الاقتصادية : مجموعة البورجوازيين بمحصر المعنى وهم البورجوازية السلبية المؤلفة من اصحاب الدخل الذين يعيشون من فائدة رؤوس اموالهم او من مداخيل الاملاك العقارية - مجموعة المهن الحرة ورجال القانون والضباط وهي مجموعة شديدة التعميد والتنوع . مجموعة الحرفيين والحائوتين وهي بورجوازية صغيرة او متوسطة مرتبطة بالنظام التقليدي للانتاج والمقايضات - مجموعة بورجوازية الاعمال الكبرى وهي مجموعة نشيطة تعيش من الربح مباشرة وهي جناح البورجوازية التاجر . والبورجوازية بالنسبة الى مجموع الطبقة الثالثة لا تشكل بطبيعة الحال الاقلية حتى ولو ادخلنا فيها مجموع الحرفيين .

لقد بقيت فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر زراعية في جوهرها وبالنسبة للانتاج الصناعي بلاد الحرفيين . فلا رعدة كانت قليلة الانتشار . وكان النقد المتداول قليلاً . وكانت هذه الملامح تنعكس على تركيب البورجوازية الاجتماعية .

كانت بورجوازية اصحاب المال الموضوع بالفائدة تؤلف مجموعة سلبية

اقتصادياً خارجة من بورجوازية التجارة او الاعمال وتعيش من فائدة رؤوس اموالها . وبما ان البورجوازية استمرت في الاستغناء خلال القرن كله ، فان عدد اصحاب الدخل لم يقطع عن الازدياد . وهكذا في غرينوبل لم تنقطع مجموعة اصحاب الدخل (ومجموعة الارامل) عن النمو : ففي ١٧٧٣ كان اصحاب الدخل يمثلون ٢١٤٩ بالمائة من عدد البورجوازيين ، ورجال القانون ١٣٤٨ بالمائة ، والتجار ١٧٤٦ بالمائة . وفي ١٧٨٩ انخفضت نسبة التجار الى ١١ بالمائة بينما ارتفعت نسبة اصحاب الدخل الى ٢٨ بالمائة . وفي تولوز تؤلف هذه البورجوازية من اصحاب الدخل حوالي ١٠ بالمائة من مجموع الفئة . في ألبي تنخفض النسبة الى ٢ و ٣ بالمائة . ويبدو ان مجموعة اصحاب الدخل قد شملت حوالي ١٠ بالمائة من مجموع البورجوازية . وكان مع ذلك تنوع عظيم في نوعية صاحب الدخل . ففي المسافر يشير مؤرخ الى « بورجوازية سافلة من صغار اصحاب الدخل المغمورين » . لمجد صاحب الدخل إما في أعلى السلم الاجتماعي أو في اسفله . فصاحب الدخل يعني نوعاً من الحياة (الحياة بورجوازية) تشتمل على مستويات متعددة تتفق مع أقصى تنوعات الثروة . وكذلك كان متنوعاً مصدر هذه المداخل التي قد تنجم عن حصص في مشاريع تجارية وعن مداخل من قصر البلدية (مصلحة القروض) عن الاجور في المدينة ، عن المزارع الريفية . فملكية البورجوارية المقاربة (ومفهوم ان الامر يعني هنا البورجوازية في مجملها وليس بورجوازية اصحاب الدخل وحدهم) يمكن ان تقدر بـ ١٢ الى ١٥ بالمائة من الاراضي حسب الاقاليم : ١٦ بالمائة في الشمال ، ٩ بالمائة في الأوترا ، ٢٠ بالمائة في بورغونيا ، أكثر من ١٥ بالمائة في الموج و ٢٠ بالمائة في ابرشية مونبيلييه . وكانت نشد حول المدن لأن شراء العقارات القريبة من إقامة البورجوازيين في المدن قد شكلت دائماً الموضع المفضل للعديد منهم الذين اغتنوا عن طريق التجارة .

وكانت بورجوازية المهن الحرة تؤلف مجموعة شديدة التنوع وجدت فيها الطبقة الثالثة المعبرين الرئيسيين عنها . هنا أيضاً كان التصاعد على الاغلب

تجارياً ورأس المال الاسامي ناتج عن الكسب . فأصحاب الوظائف التي لا تمنح رتبة الشرف يجب تصنيفهم في هذه المجموعة : وظائف العدل او وظائف المال ، الشرف الذي ترافقه وظيفة عامة . وكان القضاة مالكيين لوظائفهم التي اشلوها . وفي المرتبة الاولى من المهن الحرة بحصر المعنى الوظائف القضائية وهي كثيرة العدد : نواب عامون ، مأمورو التنفيذ ، كتاب عدل محامون لدى مختلف المحاكم في النظام القديم . ولم يكن للمهن الحرة الاخرى مثل هذا الازدهار المشرق . فالاطباء كانوا فادرين ولا يتمتعون باحترام كبير الا بعض منهم بلغوا الشهرة (رونسان غيبوتان ...) . ونعرف في المدن الصغيرة على الأخص العقائري او الجراح الذي كان في الوقت نفسه حلاقاً من زمن غير طويل جداً . وكان للاساقفة اهمية اقل . ايضاً باستثناء بعض المشاهير الضخمين الذين كانوا يعملون في معهد فرنسا او في كليتي الطب والحقوق . وكانوا في تلك الاثناء قلة لان الكنيسة كانت لمحتكر التعليم . وكانت اكثرية العلمانيين الذين يعملون ، معلمي مدارس او مربين . واخيراً رجال الأدب ، وكتاب القصة (الصحفيون) العديدون نسبياً في باريس (بريسو ...) . وفي غرينوبل حيث وجود المحاكم ينبىء عن وجود كثير من رجال القانون من محامين ونواب محامين . فهم يشكلون ١٣,٨ بالمئة من عدد البورجوازيين . وفي تولوز مدينة المحاكم ايضاً والادارات الاقليمية ، يشكل القضاة الحاصلون على وظائف عدلية ومالية لا تمنح لقب الشرف واعضاء المهن الحرة ، من ١٠ الى ٢٠ بالمئة من المجموعة . وفي « بو » كان يمارس ٢٠٠ من اصل ٩٠٠٠ مواطن مهناً قضائية او حرة . وفي مجموع البلاد يمكن اعتبار مجمل المهن الحرة من ١٠ الى ٢٠ بالمئة من اعداد البورجوازية . وكانت الظروف هنا ايضاً متنوعة جداً كالايجور والرتبات . فالبعض يُعتبر من الارستوقراطية والبعض الآخر يستمر في مصنع متوسط . وهذه الفئة من البورجوازية ورجال القانون بالدرجة الاولى ، لعبت الدور الاول سنة ١٧٨٩ رغم سير حياتها البسيط على العموم وثقافتها الفكرية المتقدمة وانتهاؤها المتعمس للأفكار الفلسفية . لقد قدمت جزءاً كبيراً من جهاز الثورة .

كانت البورجوازية الصغيرة الحرفية والحانوتية على غرار بورجوازية الاعمال فوقها ، تعيش من المكسب . فهذه المجموعات تمتلك وسائل الإنتاج . فهي تؤلف حوالي ثلثي عدد البورجوازية الصحيح . فمن ادنى الى اعلى هذا التصنيف ، كان التنوع الاجتماعي يتم بانقاص دور العمل وزيادة دور رأس المال . أما بالنسبة للحرفة والحانوت فبمقدار ما نهبط في السلم الاجتماعي تتناقص أهمية رأس المال بينما تزداد أهمية العمل الشخصي كمصدر للدخل . وننتقل على هذا النحو بطريقة لاشعورية الى الفئات الشعبية بحصر المعنى . فهذه المجموعات الاجتماعية كانت مرتبطة بأشكال الاقتصاد التقليدية ، بالتجارة الصغيرة ، والحرفة ، التي تمتاز بتوزيع رأس المال كما تتوزع اليد العاملة في الحرف الصغيرة . والتقنية فيها رتيبة والآلات رديئة . وكان ما يزال لهذا الانتاج الحرفي أهمية عظمى . ان التبدلات في تقنيات الانتاج والمقايضات سببت ازمة في انماط الاقتصاد التقليدية . فمفاهيم الليبرالية الاقتصادية والمنافسة الحرة تتعارض مع نظام النقابات . وفي نهاية القرن الثامن عشر عم الاستياء لدى اكثرية الحرفيين . فالبعض يرون وضمهم ينهار فنوا ان يتحولوا الى صف الاجراء . وآخرون يخشون قيام منافسين لهم يحملون اليهم الخراب . فالحرفيون على العموم كانوا معادين للتنظيم الرأسمالي في الانتاج . فقد كانوا انصار التنظيم لا انصار الحرية الاقتصادية على غرار بورجوازية الاعمال . ولكي نطلق حكماً على حالتهم الفكرية ينبغي ان ندخل في حسابنا محولات دخلهم : فهي تختلف وفق حصة العمل وحصة رأس المال . فارتفاع الدخل يتفق مع ارتفاع الاسعار بالنسبة للحرفيين التجار : وفي القرن الثامن عشر كثيرون من اولاد اصحاب الملاهي وصلوا عن طريق القضاء (كسبة العدل) ابناء سر مساعد (القضاء) الى المهن الحرة . والحرفيون التجار الذين ينتجون الزبائن استفادوا هم ايضاً من ارتفاع الاسعار ، فازداد انتاجهم . اما الحرفيون العمال في الحرف المرتبطة والعائشون اساساً من اجر (تعرفه) فكانوا ضحايا الانحراف المتصاعد بين خط الاسعار البياني وخط الأجور : فعق عندما يزداد اجرهم الاسمي ، تنخفض قوة الشراء لديهم . فكان هؤلاء الحرفيون المرتبطون يخضعون

بالتالي الى انخفاض في الدخل امتازت به الطبقات الشعبية في المدن في نهاية الحكم القديم . واستنفرت الازمة مختلف جماعات الحرفيين التي قدمت أطر الثورة الشعبية في المدن . ولكن تنافر المصالح منها من صياغة منهاج اجتماعي متجانس فنتج عن ذلك بعض المناورات في تاريخ الثورة وعلى الاخص في السنة الثانية .

لقد كانت بورجوازية الأعمال الكبيرة بورجوازية نشيطة تعيش من الكسب مباشرة : فهي فئة المتعهدين بالمعنى الواضح للكلمة وحسب آدم سميث فئة « رؤساء المشاريع » . وهي تشمل ايضاً حسب نشاطاتها مجموعات مختلفة كتلوع ايضاً وفق الحوافز الجغرافية والماضي التاريخي .

وكانت بورجوازية المال تحتل المقام الاول . فكان متعهدو الضرائب الذين يتشاركون لاستئجار جباية الضرائب غير المباشرة كل ست سنوات ، واصحاب البنوك ومتعهدو الجيش ورجال الضابطة المالية ، وولفون ارستوقراطية بورجوازية حقيقية مرتبطة اغلب الاحيان بارستوقراطية المولد . وكان دورهم الاجتماعي ضخماً فهم خشبة الخلاص وحماة الفلاسفة . فكانوا يكسبون ثروات ضخمة بفضل جباية الضرائب غير المباشرة وبفضل قروض الدولة ، وظهور اول شركات الاسهم . وقد جعلتهم قسوة الضرائب المجبسة مكروهين لدى الشعب . ففي ١٧٩٣ أرسل متعهدو الضرائب الى المقصلة .

وكانت البورجوازية التجارية مزدهرة بشكل خاص في المرافئ البحرية . فبورديو واثنت ولاروشيل اصبحت غنية بفضل التجارة مع الجزر ومع الاندليل وعلى الاخص مع سان دومنغ . فبأتي من هناك السكر والقهوة والانديفو والقطن . وكانت تجارة خشب الالبوس تقدم لهم عبيداً سوداً كانت المتاجرة بهم تشكل مصدراً لداخيل غنية في الارتفاع .

وفي ١٧٦٨ كانت تجارة بورديو تدعي ان في مدهورها ان تقدم للجزر الاميركية تقريباً ربع انتصير الستوي للسود من المبادلة الفرنسية . ومرفأ بورديو نفسه في ١٧٧١ كان يستورد ما قيمته ١١٢ مليون ليرة من القهوة و ٢١

مليوناً من الانديفو و ١٩ مليوناً من السكر الابيض واخيراً تسعة ملايين من السكر الخام . وكانت مرسيليا متخصصة بتجارة الشرق الذي كانت فرنسا تحتل فيه المقام الاول . ومن ١٧١٦ الى ١٧٨٩ ازدادت التجارة اربعة اضعاف . وهكذا قامت في المرافئ والمدن التجارية ثروات هائلة . ومنها خرج زعماء الحزب المتعلق بأولوية البورجوازية كالمكسين الدستوريين ثم الجيرونديين واستخدمت البورجوازية هذه الثروات المكسدة لامتلاك الاراضي وهو رمز التفوق الاجتماعي في مجتمع ما زال انقطاعياً ، وكذلك لتمويل الصناعة الكبرى الوليد . لقد تقدم الانطلاق التجاري التطور الصناعي . اما البورجوازية الصناعية فكانت ما تكاد تتحرر من التجارة . وقد ظلت الصناعة (كانت تسمى الفكرة او العمل اليدوي) لمدة طويلة ملحقة بالتجارة ، فالتاجر يقدم للحرفيين الذين يعملون في بيوتهم مواد اولية ويأخذ منهم الانتاج المصنوع . وقد ارتدت الصناعة القروية النامية جداً في القرن الثامن عشر هذا الطابع : فكان يعمل آلاف القرويين على هذا النحو لتجار المدن . وظهر الانتاج الرأسمالي الضخم في الصناعات الجديدة التي تتطلب آلات باهظة الثمن . وبدأت ترسم معالم المركزية الصناعية . فقد نشأت في صناعة التعدين مصانع حديدية في اللورين والكريزو (١٧٨٧) . فالكريزو وهي شركة مساهمة كانت تملك آلات راقية : آلات على النار ، سكة حديد على الخيول ، اربعة افران عالية ، ومصهران كبيران . وكان معمل الثقب اعم جميع المنشآت المماثلة له في اوروبا . وكان « ديتروخ » ملك الحديد في ذلك العهد ، على رأس أقوى مجموعة صناعية في فرنسا . فكانت معاملته في نيدربرون تجمع اكثر من ٨٠٠ عامل . وكان يملك معامل في « روتو » ، جيجرثال ، ريشوفين . وما زال اصحاب الامتيازات يمتلكون قسماً مهماً من انتاج المعادن طالما ان البلاء لا ينحطون عن مرتبتهم اذا اصبحوا اسياء مصانع الحديد . مثال ذلك آل وندل في شارل فيل وهامبورغ وهايانج . ولجذدت صناعة الفحم هي ايضاً . فلنشأت شركات مساهمة ساعدت على استثمار اكار عقلانية وعلى تمرکز عدد كبير من العمال . فكانت

فرصة مناجم أنزان التي تأسست في ١٧٥٧ تشغل ٤٠٠٠ عامل . ومع نهاية النظام القديم ارتسمت بعض ملامح الصناعة الرأسمالية الكبرى . ويتوزع نسق النمو الصناعي الذي درسه بيار ليون لمرحلة ١٧٣٠ - ١٨٣٠ في كتابه « القرن الثامن عشر الصناعي » ، حسب الاقاليم وأكثر من ذلك حسب قطاعات الانتاج .

قطاعات النمو البطيء : الصناعات الاساسية ؛ المنسوجات التقليدية ؛ اجواخ وأقمشة الصوف والكتان . لقد كان نمو الانتاج لمجموع فرنسا خلال قرن من الزمن ضعيفاً نسبياً : ٦١ بالمائة . ومع اعتبار الفروق الإقليمية يكون إقليم اللانغدوغ قد زاد انتاجه ١٤٣ بالمائة من ١٧٠٣ - ١٧٨٩ ، ومونتوبان وبوردو ١٠٩ بالمائة ما بين هذين التاريخين . وتوصلت مقاطعة الشامبانيا الى زيادة ١٢٧ بالمائة من ١٦٩٢ الى ١٧٨٩ ، ليبيري ٨١ بالمائة ، الاورليانيه ٤٥ بالمائة ، النورماندي ١٣ بالمائة فقط في هذه الحدود الزمنية نفسها . اما الاوفيرنيا واللبوات فقد استمرتا على جودهما . وبعض الاقاليم تراجعت مثل ليموزان (- ١٨ بالمائة) ، البروفانس (- ٣٦ بالمائة) .

قطاعات النمو السريع : الصناعات الجديدة التي أنعمتها تقنية متقدمة وقبول مهم ، صناعة الفحم ، والتعدين والمنسوجات الجديدة . بالنسبة لصناعة الفحم ومع الانتباه الى صفة الاحصائيات التقريبية ، يقدر بيار ليون زيادة انتاجها من ٧ الى ٨٠٠ بالمائة . وفي « أنزان » حيث تقوم مجموعات متلاحقة يرفع مثل زيادة الانتاج ما بين ١٧٤٤ و ١٧٨٩ الى ٦٨١ بالمائة . اما في صناعات التعدين فالنمو متواضع حتى عهد الثورة ثم تسارع بعد ذلك وعاد الى التدني بعد ١٨١٥ : وهكذا يشير انتاج الصلب الى زيادة ٧٢ بالمائة من ١٧٣٨ الى ١٧٨٩ ولكن الى ١١٠٠ بالمائة من ١٧٣٨ - ١٨١١ . اما المصنوعات القطنية والاقمشة المصبوغة والصناعات الجديدة فاذا نقصتنا ارقامها الاجمالية فان منطقة روان تشير بالنسبة الى الاولى الى زيادة ١٠٧ بالمائة من ١٧٣٢ الى ١٧٦٦ بينما رقم أعمال المنسوجات الهندية الملهوزية يزيد على ٧٣٨ بالمائة من ١٧٥٨ الى

١٧٨٦ . اما صناعة المنسوجات الحريرية وهي الصناعة القديمة فتتسم بطابع انطلاقة الصناعة الجديدة بعد ان استفادت من الازدهار العام : في ليون يزداد عدد الانوال ١٨٥ بالمائة من ١٧٢٠ الى ١٧٨٨ . وفي الدوفينه يزداد انتاج الحريريات الناعمة ٤٠٠ بالمائة (وزناً) من ١٧٣٠ الى ١٧٦٧ .

ومهما تكن قوة انتشار الصناعة الفرنسية عظيمة يبدو ان تأثير النمو الصناعي على النمو الاقتصادي العام في البلاد كان متواضعاً نسبياً . وفيما يختص بالزراعة يبدو انها أثرت على نمو الصناعة بارتفاع الدخل العقاري لان نمو الدخل الزراعي تسبب بتوظيف اموال مهمة في المشاريع الصناعية . اما التجارة فقد كان للنمو الصناعي تأثير على بنيتها . فمن ١٧١٦ الى ١٧٨٧ كانت زيادة صادرات المنتجات المصنوعة ٢٢١ بالمائة (التزايد الجموعي للصادرات الفرنسية : ٢٩٨ بالمائة) .

واذا استثنينا التجارة مع المستعمرات فان حصة المواد الاولية الصناعية في الواردات تراوح بين ١٢ و ٤٢ بالمائة .

ان ظاهرة هذا النشاط الاقتصادي جعلت رجال البورجوازية يدركون أهمية طبقتهم ويفهمون انها تعارض الارستوقراطية دون رجعة . فليس في كتيبه يعرف الطبقة الثالثة بواسطة الاعمال الخاصة والوظائف العامة التي تقوم بها : الطبقة الثالثة هي كل الامة . اما طبقة النبلاء فلا تستطيع ان تكون جزءاً من الامة فهي لا تدخل التنظيم الاجتماعي : انها تستمر جامدة وسط الحركة العامة فهي « تلتهم أفضل قسم من الانتاج دون ان تسهم بشيء للعمل على خلقه ... ان طبقة مثل هذه غريبة عن الامة بالتأكيد بسبب خمولها » .

واظهر بارناف عن عمق الحيرة . صحيح انه 'رئي في خضم هذا النشاط الصناعي الذي ' اذا صدقنا مفتش مصانع رولان وهو يكتب في ١٧٨٥ ، جعل من الدوفينه الاقليم الأول في المملكة بتنوع المعامل وكثافتها وبأهمية انتاجها . يؤكد برناف في كتابه « مدخل الى الثورة الفرنسية » المكتوب بعد افتراق الجمعية التأسيسية وبعد ان 'وضع مبدأ ان الملكية تؤثر على المؤسسات ' ان

المؤسسات التي انشأتها الارستوقراطية العقارية تعارض حلول العصر الصناعي وتؤخره : « حالما تتوصل الفنون والتجارة الى التغلغل في اوساط الشعب وتخلق وسيلة جديدة للثروة في خدمة الطبقة الشغيلة تتحضر ثورة في القوانين السياسية . فكل توزيع جديد للثروة ينجم عنه توزيع جديد للسلطة . وكما ان ملكية الاراضي رفعت الارستوقراطية كذلك ترفع الملكية الصناعية سلطة الشعب ، وبرئاف يكتب كلمة شعب حيث نفهم بورجوازية والبورجوازية تمثل الامة . فالملكية الصناعية او اوسع من ذلك المقولة تجلب بالنالي حكم الطبقة ، التي تمتلكها ، السياسي .

ويشدد برئاف بوضوح على التناقض بين الملكية العقارية والملكية المنقولة وبين الطبقات التي تعتمد عليها فقد كان للبورجوازية التجارية والصناعية معنى نافذاً عن التطور الاجتماعي والقوة الاقتصادية التي تمثلها . فقادت الثورة الى غايتها بوجودان واثق من مصالحه

٢ - الفئات الشعبية في المدن : الحزب اليومي

كانت الفئات الشعبية في المدن مجزأة كذلك الى مجموعات متفرقة لم يكن سلوكها موحداً خلال الثورة وهي الملائمة التحاماً وثيقاً بالبورجوازية الثورية بسبب حقدتها على الارستوقراطية وعلى النظام القديم الذي كانت تثن تحت عبء نيره . واذا وقفت هذه الفئات حتى النهاية ضد الارستوقراطية فان مواقفها تنوعت بالنسبة لاقسام البورجوازية المتتالية التي جاءت على رأس الحركة الثورية .

ان الجمهور الذي كانت تعمل بيديه ويُنتج اطلق عليه الملاكون من ارستوقراطيين وبورجوازيين كبار تعبيراً يشير الى الاحتقار هو كلمة « الشعب » . في الواقع لقد كانت الفروق عديدة كالمتناقضات بين البورجوازية المتوسطة والبروليتاريا اذا استعملنا التعبير المعاصر . لقد ذكر غالباً رأي زوجة « ليا » عضو الجمعية التأسيسية وهي ابنة النجار دوبيلي (ويجب ان نفهم بنجار متمهد

لجسارة) مضيف روبيبير . وحسب رأيها كان والدها مدركا لشرفه
البورجوازي فلم يقبل قط على مائدته احد خدامه اعني عماله : ومن ذلك يمكن
تقدير الفاصل بين اليعاقبة والثوار الشعبيين ، بين البورجوازية الصغيرة او
المتوسطة وبين الفئات الشعبية بمحور المعنى .

ان كانت تقف حدود هؤلاء وأولئك ؟ من الصعب جداً ان لم يكن المستحيل
تعيين ذلك . ففي هذا المجتمع المزدهر ارستوقراطياً لم يكن الفصل قائماً بوضوح
بين الفئات الاجتماعية المشمولة بتعبير الطبقة الثالثة العام . فتكفل التطور
الرأسمالي بتعيين هذه المتناقضات . فالانتاج الحرفي الذي استمر سائداً والنظام
الحائوتي في المبادلات سهلاً الانتقال غير المحسوس من الشعب الى البورجوازية .
وكان الحرفيون المرتبطون يقومون على حدود الفئات الشعبية والبورجوازية
الصغيرة : الحرفيون من غط عمال الحرير في ليون الذين يدفع لهم التاجر
الرأسمالي بطريقة خاصة وهو يقدم المادة الاولى ويتاجر بالنتاج المصنوع .
فالخرفي يعمل في بيته بعيداً عن مراقبة التاجر ، والآلة تخصه اغلب الاحيان ،
وكان احياناً يستعين برققاء يبدو بالتالي ككرب عمل صغير غير ان هذا الحرفي لم
يكن في الواقع اقتصادياً بل اجيراً تحت اشراف رأس المال التجاري ، فهذه
البنية الاجتماعية وارتباط هؤلاء الحرفيين بالنسبة للتعرفة التي يحددها التجار
مسؤولان عن اضطرابات ليون في القرن الثامن عشر وعلى الاخص مظاهرة عمال
الحرير في ١٧٤٤ التي اجبرت وكيل الملك ان يدخل الجيش الى المدينة .

وينبغي من جهة أخرى التمييز بين عمال المهنة الواحدة المنتظمين في نقابة
(انتاج حرفي) وبين عمال انقبارك وعمال الصناعة الكبرى الوليد رغم قلة
عدد عمالها .

واستمر العمال والمتمرنون المتجمعون في نقابات ، مرتبطين ارتباطاً اقتصادياً
وايدولوجياً وثيقاً بالملعين . فممثل الأمره يؤلف في المهن الحرفية خلية انتاج
مستقلة فلتشأ عن ذلك غلط من العلاقات الاجتماعية . فكان المتمرنون وحتى
العمال (واحد أو اثنان عادة) يعيشون تحت سقف المعلم دون ان يكون ذلك

فالنونا مطلقاً على خبزه وصحنه وسريره وبيته . وكانت هذه العادة ما تزال سارية في كثير من المهن عشية الثورة . وبمقدار ما كانت هذه العادة تصير الى الزوال كان ينتج عنها انفصال المعلمين عن العمال وبالتالي تفكك عالم العمل التقليدي ويزيد من حدته تزايد عدد العمال النامي .

وكان باستطاعة عمال مصانع النسيج ان يتسلفوا بسهولة مختلف درجات سلم العمال . فلم يكن يطلب منهم اي تمرين منتظم . غير انهم كانوا خاضعين لنظام قوانين المشاغل الصارم فكان من الصعب عليهم ترك رب عملهم : فهم يحتاجون لاجازة مكتوبة . وفي ١٧٨١ اقر فرض البطاقة على كل صاحب أجر . ولا ينبغي المبالغة مع ذلك في الاهمية العددية بهذه المجموعة من المأجورين في المدن التي تبشر ببوليتاريا القرن التاسع عشر .

وربما يشكل عمال الزبائن أهم مجموعة في الفئات الشعبية ضمن المدن : مياومون ، بستانيون ، حاملون ، ناقلو الماء والحطب ، والعمال الصغار الذين يقومون بخدمات محدودة وبأعمال مختلفة . يضاف الى ذلك جهاز الخدم لدى الارستوقراطيين والبورجوازية (خدم ، طبّاخون ، سائقو العربات ...) وعدد من كبير على الاخص في بعض احياء باريس كحي سان جرمان ، والقرويون الذين يقدمون خدماتهم في المدن في الفصول السيئة : مثال ذلك الليموزيون في باريس ويكثر عددهم في مهن البناء من الحريف الى الربيع .

وازدادت ظروف حياة الفئات الشعبية في المدن خطورة خلال القرن الثامن عشر . وساهمت زيادة سكان المدن بينها زاححت الاسعار ترتفع بفقدان التوازن بين الاجور بالنسبة لكلفة المعيشة . فحدث ميل في النصف الثاني من القرن الى إفقار الجماعات المأجورة . بالنسبة للعرف لم تكن ظروف حياة العمال تختلف على كل حال في جوهرها عن ظروف حياة المعلمين . كانت أدنى منها بشكل بسيط . وكان يوم العمل يمتد على العموم من الفجر حتى الليل . ففي فرساي كان العمل في عدد من المصانع يستمر في فصل الصيف من الساعة الرابعة صباحاً حتى الثامنة مساءً . وفي باريس كان العمل يستمر في أكثر المهن ١٦ ساعة .

والعاملون في تجليد الكتب وطبعها الذين لا يتعدى يومهم ١٤ ساعة كانوا معتبرين من المحظوظين . وتجدد الإشارة الى ان العمل كان اقل شدة من ايامنا وعلى نسق اشد بطلاً . وكانت اعياد البطالة الدينية اكثر عدداً نسبياً . أما المشكلة الاساسية في حياة الشعب فكانت مشكلة الاجرة والقدرة الشرائية . فالاختلاف في ارتفاع الاسعار يطال دون تفريق فئات الشعب كلها حسب تنظيم ميزانيتها . وقد حصلت الزيادة في الحبوب اكثر من غيرها فكانت اصابة الشعب من جراء ذلك أقسى نظراً لتزايد عدد السكان على الاخص في الفئات الاجتماعية المتخلفة ونظراً لأهمية الخبز العظمى في التغذية الشعبية . ومن الضروري ، لتعيين دليل كلفة الحياة الشعبية ان نحدد بشكل تقريبي نسبة فئات الصرف المختلفة : في القرن الثامن عشر يذهب أرنست لابروس الى الخبز نصف الدخل الشعبي (هذا حد ادنى) ، و ١٦٪ للخضار واللحم والخمر ، و ١٥٪ للباس ، و ٥٪ للتدفئة و ١٪ للآثارة . واذا طبقنا أدلة المدى الطويل على أثمان كل من هذه السلع المختلفة يستنتج أرنست لابروس بالنسبة الى مرحلة القاعدة ١٧٢٦ - ١٧٤١ ، ان كلفة المعيشة قد زادت ٤٥٪ خلال دورة ١٧٧١ - ١٧٨٩ و ٦٢ بالمئة خلال سنوات ١٧٨٥ - ١٧٨٩ . على ان التقلبات الفصلية أحدثت نتائج مريعة . فمشية ١٧٨٩ كانت حصة الخبز في الميزانية الشعبية تشكل ٥٨٪ نتيجة للارتفاع العام في الاسعار . وفي ١٧٨٩ بلغت ٨٨ بالمئة . ولم يبق الا ١٢ بالمئة من الدخل للنفقات الأخرى . فكان ارتفاع الاسعار لا يؤثر على المجموعات الاجتماعية الميسورة بينما كان يرهق الفقراء .

وكانت الاجور تتنوع بطبيعة الحال حسب المهنة والمدن . فكان باستطاعة عمال المدن المختصين ان يكسبوا ٤٠ فلساً ولكن المعدل الوسطي لم يكن يتعدى ٢٠ الى ٢٥ فلساً في صناعة النسيج على الاخص ، وكان فوبان يعتبر معدل الاجور الوسطى ١٥ فلساً في نهاية حكم لويس الرابع عشر . واستمرت الاجور ثابتة حتى منتصف القرن الثامن عشر تقريباً . وقد قدرت دراسة جرت في ١٧٧٧ معدل الاجور الوسطي بـ ١٧ فلساً . ويمكن اعتبارها ٢٠ فلساً حوالى

١٧٨٩ . واذا كانت ليبرة الحُبز تساوي فلسين في السنين الخصبه ، فان القوة الشرائية المتوسطة لدى العامل مثل بالتالي في نهاية العهد القديم ٢٠ ليبرة من الحُبز . والمشكلة هي ان نمرف هل أقامت حركة الاجور عرضية ارتفاع الاسعار على كلفة المعيشة الشعبية ام زادت خطورة . وانطلاقاً من مرحلة القاعدة ١٧٢٦ - ١٧٤١ تُظهر السلاسل الاحصائية التي قام بها أرنست لابروس زيادة ١٧ بالمئة في الاجور لمرحلة ١٧٧١ - ١٧٨٩ . ولكن ارتفاع الاجور لم يبلغ ١١ بالمئة في نصف الحالات تقريباً (ونعني السلاسل المحلية) . وكان الارتفاع ٢٢ بالمئة بالنسبة لسنوات ١٧٨٥ - ١٧٨٩ . ونحطى ٢٦ بالمئة في ثلاث مدن . وتنوع ارتفاع الاجور بالنسبة للمهن : فكان في البناء ١٨ بالمئة (١٧٧١ - ١٧٨٩) و ٢٤ بالمئة (١٧٨٥ - ١٧٨٩) . وللمياوم الزراعي ١٢ و ١٦ بالمئة ويبدو ان النسيج بقي في نصف الطريق . فارتفاع المدى الطويل كان هنا بالتالي ضعيفاً جداً بالنسبة لارتفاع الاسعار (٤٨ و ٦٥ بالمئة) : لقد تبعت الاجور الاسعار دون ان تلتحق بها . على ان التنوعات الدورية والفصلية في الاجور زادت خطورة الفرق نظراً لانها كانت في اتجاه معاكس لتنوعات الاسعار . فقد تسبب الغلاء الفاحش في الواقع خلال القرن الثامن عشر بالبطالة لان ضعف المحصول قلل من حاجات القرويين . وجرت الازمة الزراعية معها أزمة صناعية ، لان نسبة الحُبز الضخمة في الميزانية الشعبية انقصت نسبة المشتريات الاخرى عندما ارتفع ثمنها .

واذا قارنا ارتفاع الاجر الاسمي بارتفاع كلفة المعيشة نتحقق بالنتيجة ان الاجر الحقيقي قد انخفض بدل ان يزداد . فأرنست لابروس يقدر ان الفرق عن القاعدة ١٧٢٦ - ١٧٤١ هو أقل من الربع للسنوات ١٧٨٥ - ١٧٨٩ . واذا اعتبرنا ارتفاع الاسعار الدوري والفصلي فان الفرق يرتفع الى اكثر من النصف . وبما ان ظروف الحياة في ذلك الوقت تفرض ان يتركز التخفيض جوهرياً على المواد الغذائية فان مرحلة الارتفاع في القرن الثامن عشر جرت معها زيادة في البؤس لدى الطبقات الشعبية . فكان للتقلبات الاقتصادية نتائج اجتماعية واقتصادية

مهمة : لقد استلفر الجوع رعاى الشعب .

ولم تحفَ خطورة ظروف الحياة لدى الشعب على المراقبين واصحاب النظريات في ذلك العصر . وأولهم ترغو (أفكاره عن نشوء الثروات وتوزيعها ترجع الى ١٧٦٦) فقد صاغ قانون الاجور الصارم : حسب طبيعة الاشياء لا يمكن ان يتمدى أجر العامل ما تتطلبه بالضبط المحافظة على حياته وعلى تكاثره .

ورغم الخلافات الاجتماعية القائمة بين الجماهير الشعبية والبورجوازية فان الاثنتين وقفتا ضد الارستوقراطية . فان الحرفيين والحائوتين والعمال لديهم ما يشكون منه من النظام القديم وهم يكرهون طبقة النبلاء . وقد اشتد هذا التناقض الجوهرى بسبب ان كثيراً من عمال المدينة كانوا يتعدرون من أصل قروي ويحتفظون بتعلقهم بالريف . فهم يكرهون النبيل بسبب امتيازاته وبسبب غناه العقارى وبسبب الحقوق التي يحميها . اما الدولة فالطبقات الشعبية كانت تطالبها بتخفيف الابهاء الضرائبية وعلى الأخص إلغاء الضرائب غير المباشرة والافادات التي تجمع منها البلديات أقصى مداخيلها - وهذا ما كان يفيد منه الاغنياء - . وكان رأي الحرفيين والعمال بعيداً عن الاتفاق حول موضوع النقابات . فهم يتجهون بشكل غامض نحو الديموقراطية في الميدان السياسى .

ولكن الحيز استمر المطلب الاساسى للشعب . وما جعل الجماهير الشعبية شديدة الحساسية في ١٧٨٨ - ١٧٨٩ في المجال السياسى هو خطورة الازمة الاقتصادية التي جعلت حياتهم في صعوبة متزايدة . ففي اكثر المدن كان البؤس سبب المظاهرات التخريبية وكانت اولى نتائجها تخفيض سعر الخبز . وكانت الازمات في فرنسا النظام القديم زراعية في جوهرها . وتنجم في المعتاد من قتالي محاصيل رديئة أو عاطلة بوضوح . فتصاب الحبوب اذ ذاك بارتفاع هائل في الاسعار . وكثير من القرويين المنتجين الصغار او غير المنتجين يلزمهم شراء حبوب : فتتناقض قدرتهم الشرائية ؛ فيتحول تأثير الازمة الزراعية السيء

آنذاك الى الانتاج الصناعي . وفي ١٧٨٨ كانت الازمة الزراعية أعنف ما عرفه القرن . لقد ظهر القحط في الشتاء ، فكثرت التسوّل الناجم عن البطالة : فشكّل هؤلاء العاطلون عن العمل المتضورون جوعاً أحد عناصر الجماهير الثورية .

وكانت بعض الفئات الاجتماعية تستفيد في هذه الاثناء من ارتفاع سعر الحبوب : فالمالك الذي يستلم من طبيعة المحصول ؛ وصاحب المشر ، والسيد والتاجر ، كلهم يلتزمون بالضبط الى الارستوقراطية او الاكليروس او البورجوازية اعني طبقات القيادة . فعنف من جراء ذلك المتناقضات الاجتماعية وكذلك المعارضة الشعبية للسلطات وللدولة : فكان هذا أصل اسطورة « عهد الجوع » . واتجه الشك الى المسؤولين عن تموين المدن والى البلديات والحكومة . واتهم نيكر نفسه بالتواطؤ مع اصحاب المطاحن .

وتولدت الاضطرابات والتمرد من هذا البؤس ومن هذه العقلية الجماعية . وفي ٢٨ نيسان ١٧٨٩ انفجرت في باريس اول مظاهرة ضد صاحب مصنع الورق الملون ريفيتون وصاحب مصنع الجفصين هنريو المتهمين بتوجيه اقوال حمقاء عن بؤس الشعب في جمعية انتخابية : ويبدو ان ريفيتون قال ان العامل يستطيع ان يعيش بسهولة بـ ١٥ فلساً في اليوم . فحدثت تظاهرة في ٢٧ نيسان ؛ وفي ٢٨ جرى حصار المؤسسات فأصدر ملازم الشرطة امراً بالهجوم . فقام المتظاهرون فوق اموات . فالأسباب الاقتصادية والاجتماعية واضحة في هذا اليوم الثوري الاول . فهي ليست تظاهرة سياسية ، لانه لم يكن للجماهير الشعبية نظرة واضحة عن الاحداث السياسية . فقد حركتهم الحوافز الاقتصادية والاجتماعية . ولكن هذه الغضبات الشعبية كانت لها بدورها نتائج سياسية ولو لم تكن سوى زعزعة الحكم .

وكان الشعب يعتبر ان ايسر الامور لحل مشكلة القحط وغلاء المواد الغذائية ، هو اللجوء الى التنظيم وتطبيقه بقسوة دون التراجع امام المصادرة والتسعير . فكانت مطالبه في المجال الاقتصادي تتعارض بالنتيجة مع مطالب البورجوازية التي كانت تطالب بالحرية في هذا المجال كما في المجالات الاخرى . وهذه المطالب

تعلل في آخر تحليل اندفاع الشعب الى المسرح السيامي في تموز ١٧٨٩ بينما لبرر
المتناقضات في قلب الطبقة الثالثة بعض الملاحظات وعلى الاخص المحاولة
الديموقراطية في السنة الثانية .

٣ - القرويون : وحدة حقيقية ، متناقضات خابئة

لقد استمرت فرنسا في نهاية النظام القديم بلداً قروية في جوهرها . فالانتاج
الزراعي يسيطر على الحياة الاقتصادية . ومن هنا أهمية المسألة القروية خلال
الثورة .

وقبل كل شيء أهمية النرويين في مجموع الشعب الفرنسي . واذا اكتفينا برقم
٢٥ مليوناً من السكان في ١٧٨٩ واذا قدرنا شعب المدن بـ ١٦ بالمئة تقريباً يولف
الشعب القروي الكتلة العظمى وهي بالتأكيد اكثر من ٢٠ مليوناً . وفي ١٨٤٦
التاريخ الذي فيه قدم الاحصاء تقريراً عن الشعب القروي والشعب المدني ، كان
الشعب القروي ما يزال يمثل ٧٥ بالمئة من المجموع .

ومن ذلك تأتي أهمية القرويين في تاريخ الثورة . فلم يكن في مقدورها ان
تنجح ولا ان تتغلب على البورجوازية لو بقيت الجماهير القروية سلبية . والحافز
الاساسي لتدخل القرويين في مجرى الثورة كان مسألة حقوق الاسباد واستمرار
الاقطاعية وهذا التدخل تسبب بالانهيار الجذري لنظام الاقطاع ولو انه انهيار
متدرج . وكان الخوف الكبير في قسمه الامم في أصل ليل ٤ آب . فاكسباب
الاملاك العامة ربط من جهة أخرى القرويين الملاكين بالنظام الجديد دون رجعة .
لقد كان القرويون الفرنسيون يمتلكون اراضي في نهاية النظام القديم . ومن
جراه ذلك كانوا يعارضون الاقنان المسخرين في اوروبا الوسطى والشرقية ،
والمياومين الانكليز الاحرار انما المجبرين على الحياة من اجرم منذ ان مُزعت
من القرويين الانكليز ملكيتهم خلال حركة التسييج . فلذلك همنا ان نعرف
اية نسبة من الارض كان يمتلك القرويون : ولا يمكن الا ان نعتمد التقديرات
التقريبية لمجموع فرنسا . وُهمنا ايضاً ان نعتبر مسألة الاستتار : فالملكية

العقارية والاستثمار القروي يشكلان معضلتين مختلفتين ولكنها مرتبطتين لأن نظام الاستثمار يستطيع بمقياس ما ان يصلح للقرويين المعائر التي تنجم عن توزيع الملكية العقارية .

كانت الملكية القروية تختلف نسبة للاقاليم متراوحة بين ٢٢ و ٧٠ بالمئة من مجموع التربة . فكانت ضعيفة في اراضي القمع الغنية أو مراعي الشمال، والشمال الغربي، والغرب كما في الوسط : ٣٠ بالمئة في الشمال، ١٨ بالمئة في الموج، ٢٢ بالمئة في السهل في ابرشية مونيبيه . وكانت حصة القرويين بالمقابل مهمة في المناطق التي اصلها غابات او في الغابات والجبال حيث ترك النقب للمبادعات الفردية . وكانت ضعيفة جداً على العكس في المناطق التي تطلب فيها تحسين التربة (كالتجفيف مثلاً) اموالاً كثيرة او في ضواحي المدن حيث احتكر اصحاب الامتيازات والبورجوازيون الارض . واذا بدت النسبة الاجمالية للملكية القروية مهمة جداً (حوالي ٣٥ بالمئة) فان الحصة العائدة لكل قروي كانت ضئيلة جداً نظراً لضخامة الشعب القروي العديدة .

كانت هذه الحصة صغراً بالنسبة لعدد القرويين وكان القروي الفرنسي في النظام القديم ملاك أجزاء اغلب الاحيان ، والقرويون الذين لا يملكون ارضاً وعددهم اكثر ايضاً يشكلون بروتيتاريا قروية . كان الوضع القروي بالنتيجة متنوعاً جداً وكان العاملان الكبيران لهذا التنوع من جهة وضع الاشخاص الحقوق ومن جهة اخرى توزيع الملكية والاستثمار العقاريين .

فمن وجهة النظر الاولى كان التمييز قائماً بين الاقنان والقرويين الاحرار . واذا كانت الاكثريّة العظمى من القرويين حرة ، ومنذ زمن طويل ، فقد استمر الاقنان كثيرون العدد حوالي المليون في الفرانس كومتته وفي النيفرنه . كان الحرمان يتقرب على الاقنان : فالاولاد لا يستطيعون ان يرثوا من آباءهم حتى الاملاك المنقولة الا اذا دفعوا للسيد حقوقاً باهظة . وفي ١٧٧٩ ألغى نيكرو الحرمان في الاراضي والملحكية وألغى في سائر أنحاء المملكة حق التبعية الذي يخول السيد ان يطالب بحقوقه على الاقنان الهاربين .

وكان العمال اليدويون والمياومون الزراعيون يؤلفون بين القرويين الأحرار بروليتاريا قروية يتزايد عددها باستمرار . وازداد انتقال الطبقات الدنيا من الشعب القروي الى البروليتاريا ، في نهاية القرن الثامن عشر اثر الرده الارستوقراطية وتضخم الاعباء الاقتصادية والملكية : ففي ريف ديحون وفي بريتانيا تضاعف عدد العمال اليدويين في مدى قرن على حساب صغار الفلاحين الملاكين . ومع ارتفاع الاجور الاسمية ازدادت ظروف معيشة هؤلاء البروليتاريين القرويين خطورة بسبب ارتفاع الاسعار الاشد أهمية . وكان عدد كبير من القرويين الصغار القريين جداً من هؤلاء البروليتاريين القرويين لا يملك لكي يعيش الا أرضاً غير كافية لا بطريق التملك واما بالتأجير . فكان عليهم بالتالي ان يجدوا مصادر اضافية في العمل المأجور أو في الصناعة القروية . وكان الملاكون الكنسيون والنبلاء او البورجوازيون ، يعطون أراضيهم بالمزارعة أو اغلب الاحيان بالحصص ، اعني مقابل حصص من الثمار . وبما ان الحصص كانت موزعة فكافئت تؤجر مفردة مجزأة . بسوء ان المياومين كانوا يتصلون الى الحصول على قطعة من الارض وصغار الملاكين يوسعون استثماراتهم . وكان شركاء النصف يؤلفون بين هؤلاء القرويين العدد الاسكب : فقد كان ثلثا فرنسا او ثلاثة ارباعها شركاء بالنصف في المزارعة . وكانت هذه المزارعة بالنصف تسود جنوب اللوار وعلى الاخص مناطق الوسط (سولويه ، بيري ، ليموزين ، اوفيرني...) والغرب (كانت تشمل حوالي نصف الأراضي المؤجرة في بريتانيا) والجنوب الغربي ، وهي أندر في شمال اللوار وتكثر على الاخص في اللورين . والمزارعة بالنصف كانت غلط الاستئجار في المناطق الاكثر فقراً تلك التي لم يكن فيها للقرويين لا بيت زراعي يستأجرونه ، ولا ملحق في بناية يسكنونه .

وفي بلاد الزراعة الكبرى كسهول الحبوب الغنية في الخوض الباريزي مثلاً كان المزارعون الكبار يحتكرون كل الاراضي المعروضة للتأجير على حساب ضرر المياومين والقرويين الصغار : فهم « بورجوازية قروية » حقيقية . فأثاروا ضدهم حقد الجماهير القروية وغضبها وساهموا بذلك في تحويلها الى بروليتاريا .

لقد كانوا مجموعة اجتماعية متجانسة قليلة العدد متمركزة في بلاد الزراعة الكبرى، مهمة اقتصادياً ورائدة في الأرياف المنتجة للحبوب، للتحويل الرأسمالي في الزراعة. فالمزارع الكبير يستأجر استثماراً مهماً لمدة تسع سنوات على العموم فيفترض بالنتيجة رأس مال للاستثمار. وكان الاستئجار بمقدار لمدة محدودة، مع انه اقل شيوعاً من المناصفة، سارياً على الاخص في المناطق الفنية بزراعة الحبوب في سهول القمح الغضارية حيث كانت الملكية القروية ضعيفة: البيكاردي النورماندي الشرقية، البري والبوس...

وكان الفلاحون قرويين ملاكين ميسورين وأحياناً اغنياء. ويملكون من الأرض ما يكفيهم لكي يعيشوا مستقلين. ولا يؤلفون بين جماهير القرويين الا مجموعة قليلة العدد، ولكن تأثيرهم الاجتماعي كان كبيراً: لقد كانوا اعيان الجماعات القروية، «ديوك القرية» ونوعاً من «البورجوازية القروية». وكان دورهم الاقتصادي ضئيلاً. لا ريب انهم كانوا يتاجرون بقسم من محصولهم ولكنه لا يشكل الا نسبة مئوية ضعيفة من مجموع الانتاج الزراعي. وكان الفلاحون يبيعون فائض حبوبهم في سني الحصب. وفي كثير من المناطق كانوا يبيعون بشكل اساسي الحمر الذي تميز حتى ١٧٧٧ - ١٧٧٨ بارتفاع كبير (حوالي ٧٠ بالمائة). فاستفاد القرويون الملاكون الميسورون بالتالي من ارتفاع الاسعار الزراعية حتى السنوات الاولى من حكم لويس السادس عشر.

وعلى هذا النحو كان المجتمع القروي يحتوي فروقاً ومتناقضات بمقدار ما يحتوي مجتمع المدن: المزارعون الكبار والفلاحون، المزارعون بمقدار والمزارعون بالمناصفة، وصغار القرويين الملاكين واخيراً جمهور المياومين اعتباراً من الذين يملكون بيتاً وحديقة ويؤجرون بعض الاجزاء الى اولئك الذين لا يملكون الا سواعدهم.

وكان الاستثمار التقليدي للتربة يساعد القرويين الفقراء بمقياس ما لكي يتلافوا حرمانهم من الأرض. واستمرت الجمعيات القروية عظيمة النشاط. فهي مسلحة بتنظيم سياسي واداري (مجالس ونقابات) وتقوم اغلب الاحيان

ايضاً بوظيفة اقتصادية : فهي تبغي المحافظة على الحقوق الجماعية حيث يسود القرويون الفقراء . ففي الشمال والشرق كانت اراضي القرية مقسمة الى اجزاء طويلة ضيقة ومفتوحة ومجمعة في ثلاثة « أكثاف » تتناوب عليها الزراعات (قمح الشتاء وحبوب الربيع) . فأحد الأكتاف يبقى دائماً دون حراثة لكي يترك الارض ترواح . وكان في الوسط كثفان فقط . فالأراضي المراحة اعني النصف او الثلث من التربة الصالحة للحراثة وكذلك الحقول التي جمعت محاصيلها تعتبر مشاعاً . وكذلك المروج بعد اول حصاد للشوفان (حق الشعب الثاني) . فكلها كانت خاضعة لحق الرعي المجاني : كان باستطاعة كل قروي ان يرسل اليها حيواناته . فلذلك تبقى الحقول والمروج مفتوحة . فالاملاك (العامة) الجماعية (مراعي و غابات) وحقوق الاستعمال المرتبطة بها كانت تقدم للقرويين مصادر اخرى . وكذلك حقوق اللقاط وجمع القش . واذا كان القرويون الاغنياء معادين لهذه الحقوق الجماعية التي تُحد من حريتهم في الاستثمار وحقهم في الملكية فمكس ذلك كان الفقراء منهم متعلقين بها شديد التعلق : فهم يحمون بفضلها . فكانت كل جهودهم تصبو الى تحديد حق الملكية الفردية للدفاع عن الحقوق الجماعية : وبذلك يعارضون تقدم الفردية الزراعية التي اشارت اليها قرارات التسييج ، وتطور الزراعة في الاتجاه الرأسمالي . فكان الاستثمار القروي في مجموعه نتيجة لذلك لا يزال من طبيعة مرحلة ما قبل الرأسمالية في نهاية القرن الثامن عشر . ولم يكن للقروي الصغير مفهوم الملكية نفسه الذي للملاك العقاري النبيل او البورجوازي او لمزارع بلدان الزراعة الكبرى . فكان مفهومه للملكية الجماعية ما يزال يصطدم ويحجب ان يصطدم خلال قسم كبير من القرن التاسع عشر بالمفهوم البورجوازي لحق المالك المطلق بملكيته .

لقد كانت اعباء القروي ثقيلة بمقدار ما كان الاقتصاد القروي قديماً . فتحققت وحدة القرويين ضد هذه الاعباء التي فرضها النظام الملكي والارستوقراطية . الاعباء الملكية أولاً : كان القروي وحده تقريباً ملزماً بدفع ضريبة الرأس مع مساهمته ايضاً بدفع ضريبة الاعناق والعشريات . وحده كان ملزماً بالسخرة

على الطرق والنقل العسكري والميليشيا . واخيراً الضرائب غير المباشرة وعلى
الاخص ضريبة الملح كانت ثقيلة بشكل خاص . وقد ازدادت هذه الاعباء
الملكية دون انقطاع في القرن الثامن عشر : ففي الفلاندر فالون ، زادت
الضريبة المباشرة في عهد لويس السادس عشر وحده ٢٨ بالمئة .

الاعباء الكنسية : كان العشر واجباً للكليروس بمعدل متنوع وادنى من
العشر الحقيقي دائماً ، من الحبوب الاربعة الكبرى ، القمح الابيض والاسود
والشوفان والشعير (العشر الكبير) ومن المحاصيل الاخرى (العشر الصغير)
واخيراً من الدواجن . وان العشر غير محتمل لدى القروي سيما وانه لا يُستخدم
الا قليلاً لمصلحة العبادة والتخفيف عن فقراء الرعية بعد ان تحول الى الاساقفة
ومجالس الكهنة والاديار وحتى الى الاسباد .

واخيراً الاعباء للاسباد وهي أثقل الاعباء واكثرها كراهية لدى الشعب .
فالنظام الاقطاعي كان يثقل على جميع الاراضي القروية ويستلزم جباية الحقوق.
وكان للسيد على اراضيه حق القضاء العالي والادنى وهو رمز تفوقه الاجتماعي.
فالقضاء الادنى سلاح اقتصادي لفرض دفع الحقوق ، واداة استثمار لا غنى عنها
للأسياد . فحقوق الاسباد كانت تشمل حصراً الحقوق الموقوفة على الصيد البري
والمائي وصيد الحمام وضرائب الانتقال، وتحصيل الحقوق المفروضة على الاسواق
والسخرة الشخصية في خدمة السيد ضريبة افتتاح المواسم التي تمثلها احتكاكات
اقتصادية حقيقية (ضرائب الطاحون والمعصرة والفرن) . وكان معروفاً ان
الضرائب الحقيقية تقع على الاراضي وليس على الاشخاص . فالسيد يحتفظ عملياً
بالملكية الكبرى (المباشرة) من الاراضي التي يحرثها القرويون (الذين ليس
لهم الا الملكية المفيدة) ويدفعون عنها أتاوات سنوية (مداخيل او اموالاً
تقدية على العموم او حزماً من المحصول) او علاوات (اكراميات) (حقوق
الارث المباع) في حال التجزئة عن طريق البيع او الارث . وكانت شدة هذا
النظام تتنوع حسب الاقاليم فهي قاسية جداً في بريطانيا وصارمة في اللورين
ومرنة في غير مكان . ولكي نقدر اهميتها يجب ان نعتبر ليس فقط الاعباء

نفسها بل أيضاً المضايقات والتصرفات السيئة التي تنجم عنها .

وقد جعلت الردة الارستوقراطية التي تميز بها القرن الثامن عشر ، النظام الاقطاعي أشد ارهاقاً ايضاً . فكانت الأحكام الارستوقراطية ترمق القرويين في حالة التمتع . والاسياد يهاجمون الحقوق الجماعية وحق استعمال الاملاك العامة التي كانوا يطالبون بملكيته الكبيرة التي كانت قرارات الاختيار تمنحهم ثلثها . وكانت الردة الاقتصادية قاسية في بعض المناطق بشكل خاص . مثلاً في مقاطعة « المين » حيث يبدو ان تركز الملكية الاقطاعية خلال القرن الثامن عشر قد تم بسبب اتحاد عدة اسياد . وكان حق البكورية الذي زادته العادة قوة يسام في المحافظة على الاقطاعيات . فقد احتكر الأسياد الاملاك العامة . ففي الفرانس كوته حيث استمر بكل قسوة حق الارتباط على الاقنان وحق حرمان العواقر من التصرف بأملأكن . وقد بطل هذا الحق تقريباً في كل مكان . فوجب ان يُسجل عسكرياً القرار الملكي لسنة ١٧٧٩ الذي ازاله ، في سجلات المحكمة سنة ١٧٨٨ فقط بعد جلسة استمرت ٣٨ ساعة .

وازدادت الردة الارستوقراطية خطورة ايضاً بسبب ارتفاع الاسعار الذي الذي تميز به مجمل العصر واعطى قيمة اكبر لضريبة الغلة وللعشر الذين يقبضها الخوري والنبيل من محصول الطبيعة . وتناقص المال لدى القروي الذي طوقته زيادة الابعاء من جهة اخرى وارتفاع الاسعار وتزايد السكان . فنتج عن ذلك جود في التقنيات الزراعية .

وكان ضغط العشر والحقوق الارستوقراطية يزداد خطورة ابان الازمات ايضاً كما حدث في ١٧٨٨ - ١٧٨٩ . فبينما كان القروي المتوسط يعيش في المرحلة الطبيعية من دخل ارضه فانه في مرحلة الازمة يضطر الى شراء الحبوب بأثمان مرتفعة بعد ان يسدد العشر وحقوق السيد ، كما حدث سنة ١٧٨٨ - ١٧٨٩ . وهذا ما يملل كيف ان حقد القرويين بالنسبة للاسياد لا يمكن اغتفاره . وكان وضع الزراعة على علاقة وثيقة مع هذه الحالة الاجتماعية . فكان واضحاً ان نظام الاستئثار التقليدي لا يناسب التقدم التقني .

فلا استثمار الزراعي كان قليل الفائدة والطرائق ما تزال بدائية والمردود ضعيفاً . واستعمال الارض الثنائي أو الثلاثي مع اراحتها يجعل التربة غير منتجة سنة على اثنتين أو ثلاثة ويزيد من فقر الاراضي بالنسبة للقرويين . وقد تأكد الحبير الزراعي الانكليزي ارثور يونغ الذي سافر الى فرنسا عشية الثورة من تخلف الارياف وقدره الروتين المطلقة . وحوالي منتصف القرن الثامن عشر ولدت دعاية الفيزيوقراطيين قياراً فكرياً لمصلحة تحول الزراعة في الاتجاه الرأسمالي فانتشر علم الزراعة وقد اعطى المثال على ذلك بعض الاسياد الكبار . في الواقع لم يكن اصحاب الامتيازات يبحثون الا عن زيادة مداخيلهم دون الاهتمام بحل المشكلة الزراعية . وكانت مذاهب الاقتصاديين تقدم لهم البراهين اللازمة لاختفاء مشاريع الردة الارستوقراطية تحت قناع المصلحة العامة الكاذب . وكان الوضع المتخلف للتقنية والانتاج في مقياس واسع نتيجة مباشرة لبلية الاقتصاد القروي الاجتماعية . فكل تقدم تقني وكل تحديث اساسي في الزراعة التقليدية يفرضان القضاء على البقايا الاقطاعية وكذلك زوال الحقوق الجماعية ، وبالتالي زيادة خطورة مصير القرويين الفقراء .. انه تناقض لازم ان يتخبط فيه القرويون الصغار حتى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

وكانت المطالب القروية تتخذ بالطبع اهمية فريدة في بلاد فيها يشكل الشعب القروي القسم الاكبر من الأمة والانتاج الزراعي يتقدم على كل انتاج غيره . وهي تتخذ مظهراً مزدوجاً : مسألة الحقوق الاقطاعية ومسألة الأرض . وكان القرويون مجمعين في موضوع الحقوق الاقطاعية . فالعرائض توضح تضامنهم في وجهه الاسياد واصحاب الامتيازات . فاكثر الاعباء القروية كرهاً هي الحقوق الاقطاعية والعشر : لأنها كانت ثقيلة ومرهقة ، ولان القروي لا يجد مبرراً لأصلها ولأنها تدير له غير عادلة . ففني عريضة احدى رعايا الشمال « تولدت الحقوق الاقطاعية في ظل سر مكرره » . واذا كان بعض الحقوقيات ملكيات شرعية فيجب البرهان على ذلك ؛ ولو صح ذلك لاعلن ان هذه الحقوق قابلة للشراء في هذه الحال . وكانت اكثراً عرائض الرعية وحتى عرائض التاجير

صريحة في هذا المطلب الثوري في جوهره وهو التحقيق في ملكية الحقوق
الاقطاعية . وكان القرويون يطالبون ان يكون العشر وحصة الغلة مالا نقديا لا
قسما من المحصول : وفي زعمهم انها ينتهيان الى ان يصبحا وهميين نتيجة تدني
القدرة الشرائية للمال . ويجب ان تعود العشور الى الغاية الاساسية منها . وعلى
اصحاب الامتيازات ان يدفعوا ضرائب . وكان البورجوازيون على اتفاق مع
القرويين حول العديد من هذه النقاط . فاشتدت بذلك وحدة الطبقة الثالثة .
وانقسم القرويون في موضوع الارض بعد ان كانوا مجمعين عليه حتى ذلك
التاريخ . فكثير من القرويين يحتاجون الى ارض ويعلمون انه ينبغي ان يصبحوا
ملاكين . ومع ذلك كانت المرائض التي طالبت بتوزيع املاك الكنيسة تادرة
جدا . فاكثفت على العموم باقتراح تناول قسم من دخلها لتسديد الديون وملفأة
النقص . وكانت الملكية الخاصة تبدو ممتعة على الاكثية حتى ملكية طبقة
اصحاب الامتيازات . كان يكفي القرويين ان يستطيعوا استئجار الارض :
وكانت المرائض أكثر جرأة ، في مشكلة الاستثمار . فكثير منها طالب بتجزئة
المزارع الكبرى . وهكذا في ١٧٨٩ ظهر في ما يخص مشكلة الارض تقسيم ثبت
أقدامه في اوساط القرويين بعد ان زالت الحقوق الاقطاعية . فقد كان يقوم
خلاف بين مصالح كبار مستثمري الارض ، وجاهير القرويين اصحاب الاقسام
الصغيرة او البروليتاريا . فبينما كان الاوائل يحاولون ان ينشثوا زراعة متقدمة
تقنيا وان يلتجروا للأسواق كان الآخرون يكتفون بالعيش في اقتصاد مغلق
تقريباً . فانقسم القرويون حول مشكلة الاصلاحات التي جربها النظام القديم
(تسبيح الحقول ، حرية تجارة الحبوب ...) وحول مشكلة الاملاك العامة ،
وحول الاستثمار . ومنذ ١٧٨٩ ادرك القرويون الملاكون الخطر الذي تشكله
الجاهير الريفية على مصالحها . فبعض المرائض في منطقة الشال طلبت مسبقاً
توطيد نظام الكفاءة المالية ، لتمنع من الحياة السياسية الذين لا يدفعون الضرائب
والذين يتلقون المساعدة الاجتماعية وهي « الوسيلة الوحيدة لمنع الجاهل الاقليمية
ان تكون شديدة الصخب » . وكان القرويون الملاكون يبدون شديد اهتمامهم

بالمحافظة على سيطرتهم الاجتماعية أكثر من ضرورة إزالة النظام الاقطاعي .

وعلى هذا النحو كانت ترقم منذ نهاية النظام القديم المتناقضات المقبلة في الطبقة القروية الفرنسية . فلم تكن وحدتها الا من نسيج معارضة اصحاب الامتيازات والحمد على الأرستوقراطية . فالثورة ، بالغاء الحقوق الاقطاعية والمشر والامتيازات ، اعادت القرويين الملاكين الى حزب النظام . اما فيما يختص بالارح فانها ، مع مضاعفتها عدد الملاكين الصغار نتيجة بيع الاملاك القومية ، حافظت على الملكية العقارية الكبيرة وكذلك على الاستثمارات الكبيرة مع كل نتائجها الاجتماعية . وقد دلت بنية طبقة القرويين نفسها في نهاية النظام القديم ، مسبقا على طابع عمل الثورة الزراعي المعتدل . لقد كانت حسب تعبير جورج ليفير : « تسوية بين البورجوازية والديموقراطية القروية » .

ثالثا - فلا . البورجوازية

كان اساس المجتمع الاقتصادي يتحول ، وفي الوقت نفسه تتبدل الايديولوجيات . فيلنفي البحث عن اصول الثورة الفكرية في الفلسفة التي هيأتها البورجوازية منذ القرن السابع عشر . وقد عرض فلاسفة القرن الثامن عشر بهرج كبير مبادئ النظام الجديد وهم ورثة فكر ديكارت الذي أظهر امكانية السيطرة على الطبيعة بواسطة العلم . لقد اثرت الحركة الفلسفية على العقل الفرنسي تأثيراً عميقاً فابقطت وأثمت روح النقد فيه بتقديمها له افكارا جديدة تتعارض مع مثال الكنيسة والدولة المتسلط الزاهد في القرن السابع عشر . فأحلت « الأنوار » في سائر المجالات مبدأ العقل محل التساط والتقليد أكان الأمر يعني العلم ام الايمان ، ام المناقبية ، ام التنظيم السيامي والاجتماعي .

لقد اعلنت مدام لامبر (١٦٤٧ - ١٧٣٣) :

« الفلسفة هي اعادة الاعتبار للعقل واستعادة حقوقه ، هي اعادة كل شيء الى مصدره الذاتي وطرح نير الرأي العام والتسلط » .

ويقول ديدرو في مقال الانتقاء في الانسكلوبيديا :

« الانتقاء هو فيلسوف يتجاسر ان يفكر تفكيراً ذاتياً ويرجع الى المبادئ العامة الاكثر وضوحاً ولا يقبل شيئاً الا بشهادة الحواس والعقل ، بعد ان داس بقدميه الاحكام الحاطلة والتقليد ، والقديم ، والموافقة الشاملة ، والسلطة » .

وكتب فولتير في ١٧٦٥ :

« الفيلسوف الحقيقي ينقب الحقول البائرة ويزيد عدد الحارث وبالتالي عدد السكان ، ويعمل على تشغيل الفقير وزيادة غناه ، ويشجع الزواج ويساند اليتم ولا يشكو ابداً من الضرائب الضرورية ويحمل الفلاح في وضع يدفعها معه مجبور . فهو لا ينتظر من الناس شيئاً ويقدم لهم كل الخير الذي يستطيع فعله » .

وتتابعت بعد ١٧٤٨ اعظم مؤلفات العصر ، من «روح الشرائع» لمونتسكيو (١٧٤٨) الى «اميل» ، الى «المقد الاجتماعي» لروسو (١٧٦٢) مروراً بالتاريخ الطبيعي لبوفون (ظهر المجلد الاول ١٧٤٩) وببحث الاحساسات لكوندياك (١٧٥٤) وفي السنة نفسها قانون الطبيعة للأب موريله وفي ١٧٥٦ بحث في روح الأمم وعاداتها لفولتير وفي ١٧٥٨ «الفكر» لملفينيوس . ورأت سنة ١٧٥١ ظهور اول مجلد من الانسكلوبيديا بإدارة ديدور وعصر لويس الرابع عشر لفولتير والمجلد الاول من الجريدة الاقتصادية التي اصبحت صحيفة الفيزيوقراطيين . ويلتقي فولتير وروسو وديدرو والانسكلوبيديون والاقتصاديون في موضوع انطلاقا الفلاسفة مع فروق مختلفة .

لقد تطور تياران فكريان كبيران في النصف الاول من القرن الثامن عشر: احدهما من وحي اقطاعي يمثل جزئياً روح الشرائع لمونتسكيو وفيه يستمد اصحاب الامتيازات والمجالس مبرراتهم ضد الاستبداد ، والآخر فلسفي معاد للاكليروس وأحياناً للديانة نفسها ولكنه محافظ في السياسة . ولكن في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت افكار جديدة اكثر ديموقراطية ومساواة مع استمرار التيارين السابقين . فالفلاسفة انتقلوا الآن من مشكلة الحكم السياسية الى مشكلة الملكية الاجتماعية . وقد ساهم الفيزيوقراطيون ولو بروح عاقلة في هذا الاتجاه الجديد لتفكير العصر بطرح المشكلة الاقتصادية . ومع ان فولتير زعيم

الحركة الفلسفية دون منازع بعد ١٧٦٠ وحتى موته كان ينوي الوصول الى إصلاحات في إطار النظام المطلقة وتسليم الحكم للبورجوازية الملاك فان روسو الخارج من الشعب عبر عن المثال السياسي والاجتماعي للبورجوازية الصغيرة والحرفيين .

لقد قامت الدولة بالنسبة للفيديوقراطيين لضمان حق الملكية . فالقوانين حقائق طبيعية مستقلة عن الحاكم الفرد ومفروضة عليه : « لا يمكن ان يكون حق السلطة التشريعية خلق القوانين بل اعلانها » . (دوبون دي نيمور) « كل اساءة يوجهها القانون للملكية هي قلب للمجتمع نفسه » . فالفيديوقراطيون يتطلبون حكومة قوية ولكن قوتها مرتبطة بالدفاع عن الملكية . ولا يحق للدولة ان يكون لها الا وظيفة قمعية واحدة . وتصل الحركة الفيديوقراطية من جراء ذلك الى سياسة طبقية لمصلحة الملاكين العقاريين .

وكان فولتير نفسه يحتفظ بالحقوق السياسية للملاكين انما ليس للملاكين العقاريين وحدهم ، فالارض لا تشكل في نظره المصدر الوحيد للثروة . ومع ذلك « هل ينبغي ان يملك صوتاً أولئك الذين لا ارض لهم ولا بيت في هذا المجتمع ، (رسالة بوليكاربوس) . وفي موضوع المساواة يقول في قاموسه الفلسفي (١٧٦١) : « الجنس البشري مركب بنوع انه لا يستطيع ان يستمر الا بوجود عدد كبير من الناس المقيدين الذين لا يملكون شيئاً على الاطلاق » . ويقول ايضا في نفس المقال : « المساواة بالتالي هي الشيء الطبيعي جداً والاكثر خيالية في آن واحد » . كان فولتير ينبغي اذلال الكبار ولكنه لم ينو على الاطلاق رفع الشعب .

وانطلق روسو ضد تيار العصر وهو الروح الشعبية . ففي مقالته الاولى (هل ساهم توطيد العلوم والفنون في تطهير الاخلاق ١٧٥٠) ينتقد حضارة عصره ويدافع عن المحرومين : « ان الترف يفدي ألف فقير في مدتنا ويميت منهم مئة ألف في قرانا » وفي مقالته الثانية (حول أسس عدم المساواة وأصلها بين البشر - ١٧٥٥) يهاجم الملكية . وفي العقد الاجتماعي (١٧٦٢) يعرض نظرية سيادة الشعب . فبينما يحتفظ مونتسكيو بالحكم للارستوقراطية وفولتير للبورجوازية

الرفيعة ، يحرر روسو المساكين ويعطي الحكم لجميع الشعب . فهو يعين للدولة دورها في قمع مساوئ الملكية الفردية وتوطيد التوازن الاجتماعي بتشريع هن الارث وفرض الضرائب التصاعدية . وهذه النظرية عن المساواة كانت شيئاً جديداً في القرن الثامن عشر في المجالين السياسي والاجتماعي . فقد ناقضت روسو مع فولتير والانسكلوبيديين درن رجعة .

لقد نمت هذه التيارات الفكرية المختلفة بادية الأمر بكل حرية . فقد اصطدمت مدام بومبادور المحظية منذ ١٧٤٥ والتي يساندها المال ، بمملكة الملكة وولي العهد المتعبد الذي تساندها الابريشية والمجالس : فعمت الفلاسفة الذين كان اولئك ألد اعدائهم . فمنذ ١٧٤٥ الى ١٧٥٤ جرب « ماشو دارنوفيل » بإنشاء العشرينيات ، القضاء على الامتيازات في فرض الضرائب وتوطيد المساواة أمامها : فاعتمد على الفلاسفة الذين كان هذا الامر أحد مطالبهم . وهكذا نشأ تحالف الوزراء المستنيرين والفلاسفة بينما كان يشتد الهجوم ضد الامتيازات وضد الدين نفسه . ولم تتدخل الحكومة من ١٧٥٠ الى ١٧٦٣ . كان ماليرب رئيس دائرة المطبوعات . ولم يكن يعتقد كفيلسوف يجدرى خدمات المراقبة التي يديرها ويفضله لم يحدث توقيف الانسكلوبيديا منذ مجلداتها الاولى .

وبفضل تشجيع هذا الموقف المحايد ، اتسمت الحركة الفلسفية وانتصرت على جميع المقاومات عندما تبدل موقف السلطات بالنسبة اليها . وانتصرت الدعاية الفلسفية بعد ١٧٧٠ . واذا صمت الآن أعظم الكتاب واختفوا تدريجياً (روسو وفولتير في ١٧٧٨) فان كتاباً اصغر منهم كانوا يعممون الافكار الجديدة تعمياً شعبياً فتنشر في كل طبقات البورجوازية وفي سائر أنحاء فرنسا واكتملت الانسكلوبيديا في ١٧٧٢ وهي عمل رئيسي في تاريخ الفكر . لقد كانت ممثلة في الميدان السياسي والاجتماعي فانها أكدت ايمانها بتقدم العلوم اللامتناهي . لقد رفعت للعقل أترا فخياً . وقابع مابلي ورينال وكوندورسيه عمل رؤساء الحركة . واذا تباطأ الانتاج الفلسفي أيام حكم لويس السادس عشر فقد ألف تركيباً من مختلف المذاهب وعلى هذا النحو ظهرت العقيدة الثورية . لقد استعاد الاب رينال

جميع موضوعات الدعاية الفلسفية في كتابه عن التاريخ الفلسفي والسياسي للمنشآت الاوربيين وتجارتهم في بلادي" لهد وكان لديدرو دور كبير في اعداده وقد عرف أكثر من عشرين طبعة من ١٧٧٠ الى ١٧٨٠ والموضوعات هي : الحقد على الاستبداد والشك بالنسبة للكنيسة التي ينبغي ان تخضع خضوعاً تاماً للدولة المعلنة واطراء الليبرالية الاقتصادية والسياسية .

وعملت الكتب والنشرات هذه الافكار في كل الاوساط . فقد اعلن ماليرب في خطاب قبوله في الاكاديمية الفرنسية سنة ١٧٧٥ :

« في عصر يستطيع فيه كل مواطن ان يخاطب الامة كلها بصوت الطباعة ، ان اولئك الذين يتماكون موهبة تعليم الناس او مقدرة تحريك عواطفهم وبكلمة واحدة رجال الادب ، هم ، وسط الشعب المنتشر في كل مكان ، ماكانه خطباء روما وأثينا وسط الشعب المتجمع في مكان واحد » .

وزاد من انتشار المطبوعات الدعاية اللفظية . فكثرت الصالونات والمقاهي وأعيد تنظيم الجمعيات وازداد عددها ، كالجمعيات الزراعية ، والرابطات الانسانية والندوات الاقليمية وغرف المطالعة . ولم يبق مدينة او قرية « في منجى من عدوى الكفر » كما تحقق من ذلك منذ ١٧٧٠ مجلس الاكليسوس .

وساهمت المحافل الماسونية في نشر الافكار الفلسفية . فالماسونية المستوردة من انكلترا بعد ١٧١٥ شجعت دون ريب الدعاية الفلسفية فمثالها يتفق في كثير من النقاط مع مثال الفلسفة من مساواة مدنية وتسامح ديني . ولكن هذا الدور لا تصح المبالغة فيه . فالمحافل الماسونية بصفتها مكان التقاء الارستوقراطية والبورجوازية الغنية والاعداد لصهرها ، لم تكن تؤلف الا فئة من تلك الجمعيات العديدة التي كان الفكر الفلسفي ينتشر بواسطتها .

وكانت السلطات التقليدية في هذه الأثناء تقوم بردة فعل مناسبة . فمجمع الاكليسوس منذ ١٧٧٠ يخشى ان « تنطفئ الى الابد مع انطفاء الايمان مشاعر الحب والأمانة لشخص الملك » . والهجوم على الكنيسة يساهم في ذلك اسس ملكية الحق الالهي كما تساهم الانتقادات الموجهة الى الامتيازات بدك أساسات مجتمع النظام القديم . ومن ١٧٧٥ الى ١٧٨٩ شجبت محكمة باريس ٦٥ مؤلفاً . وقد اعلنت

لما يختص بكتاب بونسيرف هن مساويء الحقوق الاقطاعية الذي صدر في ١٧٧٦ :

« يقوم الكتاب من الآن وصاعداً بدراسة لماربة كل شيء وعدم كل شيء وقلب كل شيء . ولو ان الروح المنهجية التي قادت ريشة هذا الكاتب تستطيع لسوء الحظ ان تستولي على عقول الجماهير لشهدنا سريما زعزعة مؤسسة النظام الملكي بالتمام والكمال ، ولن تتأخر ثورة الأجراء على اسياهم والشعب على ملكه » .

وأول ما أرسيت دعائم اولوية العقل من بين الموضوعات الرئيسية ، في الدعاية الفلسفية . فقد شهد القرن الثامن عشر انتصار المذهب العقلي الذي لن يترك بعد الآن ميذاً خارج سيطرته . وبعده الايمان بالتقدم بعد ان نشر العقل انواره من الاقرب الى الاقرب .

« واخيراً لقد تبذمت جميع اللطال ! فما اعظم النور الذي يتمتع من كل حدب ا ما اعظم جمهور الرجال النظام من كل الانواع ا ما اعظم كمال العقل البشري . » (زغو : لوحة فلسفية لتقدم الفكر الانساني ١٧٥٠) .

فالحرية مطلوبة في سائر الميادين ، من الحريات الفردية الى الحرية الاقتصادية وجميع المؤلفات الكبرى في القرن الثامن مخصصة لمشاكل الحرية . وكانت المظاهر الاساسية للنشاط الفلاسفة وعلى الاخص فولتير ، الحرب في سبيل التسامح وحرية العبادة . وكانت معضلة المساواة اكثر الامور أخذاً ورداً . فلم تطالب اكثريه الفلاسفة الا بالمساواة المدنية امام القانون ويعتبر فولتير في قاموسه الفلسفي اللامساواة اذلية وقدرية . ويفرق ديدرو بين الامتيازات العادلة المستندة الى خدمات حقيقية والامتيازات الظالمة . ولكن روسو أدخل الى تفكير العصر أفكار المساواة : فطالب بالمساواة السياسية لجميع المواطنين وحدد دور الدولة في توطيد توازن اجتماعي معين .

فالى اي مدى طبعت هذه الافكار مختلف طبقات البورجوازية ، وهي التي تشكل اساس التفكير الفلسفي المشترك . لقد كانت وحدة الجميع تعتمد على معارضة الارستوقراطية وفي القرن الثامن عشر اراد النبلاء ان يحتفظوا لأنفسهم اكثر ما كثر ، بالامتيازات والوظائف التي منحهم ميلادهم الحق بها . على ان

اطماع البورجوازية كانت تنمو بنمو الثروة والثقافة : وترى في الوقت نفسه جميع الأبواب تعلق في وجهها . فلم يكن باستطاعتها ان تشترك في الوظائف الادارية الكبرى التي تشعر انها اكثر جدارة للقيام بها من النبلاء . فكانت اغلب الاحيان مجروحة في كبرياتها وانهيتها . وجميع هذه الشكاوى لدى البورجوازية حبر عنها بشدة أحد النبلاء وهو المركيز دي بويه في مذكراته أو مدام رولان التي كانت تدرك بوضوح تفوقها في المواهب والكرامة البورجوازية على النساء النبيلات .

وكان ثمة معضلتان مطروحتين بشكل جوهري على البورجوازية : المعضلة السياسية والمعضلة الاقتصادية .

فالمعضلة السياسية كانت معضلة تقاسم الحكم . فمنذ منتصف القرن على الاخص منذ ١٧٧٠ كان الرأي العام يزداد انتباهاً الى المعضلات السياسية والاجتماعية . وكان واضحاً ان موضوعات الدعاية البورجوازية هي موضوعات الحركة الفلسفية نفسها : نقد ملكية الحق الألهي ، والحق على الحكم الاستبدادي ومهاجمة النبلاء بسبب امتيازاتهم ، والمطالبة بالمساواة المدنية والمساواة أمام الضرائب وقبول الجميع في الوظائف حسب الكفاءة .

ولم تكن البورجوازية أقل اهتماماً بالمعضلة الاقتصادية . فالبورجوازية الرفيعة كانت تدرك ان تطور الرأسمالية يتطلب تغيير الدولة . فالعشر والاستخدام والحقوق الاقتصادية وتوزيع الضرائب السوء كل ذلك يضايق الزراعة وبالتالي سائر النشاط الاقتصادي . فالغاء حق البكورية وحق الحرمان من الارث سهلاً تداولي الأملاك . وكانت بورجوازية الأعمال ترغب ايضاً بحرية العمل وحرية المبادأة . فالأعراف القضائية المتعددة والجمارك الداخلية وتنوع الموازين والمكايل كل ذلك كان يسيء الى التجارة ويمنع قيام سوق قومية . كان من واجب الدولة ان تنتظم على نسق مبادئ النظام والوضوح والوحدة التي تطبقها البورجوازية في ادارة اعمالها الخاصة . وأخيراً كانت روح المبادأة لدى المذهب الرأسمالي تتطلب ايضاً حرية البحث في الميدان

العلمي : كانت البورجوازية تطالب ان يكون العمل العلمي وكذلك البحث الفلسفي معينين من مراقبة الكنيسة والدولة .

لم تكن المصلحة وحدها تقود البورجوازية . فلا ريب ان ادراكها لطبقتها قد قوتى بسبب احتكارية النبلاء والتناقض بين صعودها الاقتصادي والفكري وتمدنها المدني . وكانت البورجوازية لا تعتبر فقط أن من مصلحتها تغيير النظام القديم بل تعتقد ان العدل يقتضي ذلك بعد ان ادركت قوتها وقيمتها وتلبقت من الفلاسفة مفهوماً خاصاً للعالم وثقافة مجردة . كانت مقتنعة بقيام توافق بين مصالحها وبين العقل .

لا ريب انه ينبغي علنا ان ننوع هذه التأكيدات . فالبورجوازية مختلفة ولم تكن تشكل طبقة متجانسة . فكثير من البورجوازيين لم تؤثر فيهم الدعاية الفلسفية ، وآخرون كانوا معادين للتغيير اما ثدينا أو بحافظة على التقاليد (لقد كان في عداد ضحايا الارهاب اكثرية من الطبقة الثالثة) .

ومع ان البورجوازية كانت راغبة في التغيير والاصلاح ، فلم تكن تنوي الثورة اطلاقاً . فالطبقة الثالثة كانت تكن " للملك احتراماً عظيماً وشعوراً ذا طابع ديني تقريباً كما يشهد بذلك مارمون في مذكراته : كان الملك يمثل الفكرة القومية ولم يفكر أحد بقلب النظام الملكي . وكانت البورجوازية وعلى الأخص الرفيعة منها ، تنوي القضاء على الأرستوقراطية أقل بكثير مما تنوي الانصهار فيها : فتعلقها الشديد بلافاييت كان معبراً في هذا المجال . واخيراً كانت البورجوازية بعيدة عن ان تكون ديموقراطية . كانت تهتم جوهرية بالحفاظ على تسلسل اجتماعي وبالتمييز عن الطبقات الأدنى منها . ويورد كورنو في مذكراته : « لم يكن أوضح من تسلسل الطبقات في ذاك المجتمع البورجوازي . فزوجة النائب العام أو كاتب العدل تلقب مادمازيل ، وزوجة المستشار تلقب مدام دون منازع » .

تسلسل في كل شيء : اجتغار النبلاء للقرويين واحتقار البورجوازية للطبقات

الشعبية . وهذا الاعتقاد الطبقي الخاطيء يعلّل غضب البورجوازية وخوفها ،
عندما لجأت الى الطبقات الشعبية ضد الارستوقراطية ، ان تراها في السنة الثانية
تطمح الى الحكم .

الفصل الثاني

أزمة المؤسسات

أقد تلقت المؤسسات الملكية التي تكاملت دون انقطاع منذ العصور الوسطى ، شكلها الأخير السياسي على الأقل أيام لويس الرابع عشر . فهذا الملك حسن الجهاز الحكومي ورفعته الى مستوى من السلطة لم يبلغه من قبل ولكن دون ان يجعل منه بناء منطقياً متجانساً . حتى أمكن القول بعده « الاستبداد في كل مكان ولا مستبد في أي مكان » . في الواقع ان الملكية أنشأت دائماً ولم تهدم ابداً . فتزايد الطلاق باستمرار بين المجتمع والوضع السياسي بين الروح العامة والمؤسسات . واستمر الفموض والفوضى الطابع المميز للتنظيم الإداري . وحسب تعبير ميرابولم تكن فرنسا سوى « تجمع غير منظم لشعوب لا رابطة بينها » .

أولاً - ملكية الحق الإلهي

١ - الحكم المطلق : طموحه وأبعاده

أقد ثبت الحكم المطلق والإداري أقدامه اعتباراً من عهد هنري الرابع وازدهر خلال حكم لويس الرابع عشر ليتوطد طيلة القرن الثامن عشر . والقوى

المستقلة الي ظهرت خلال المرحلة السابقة فقدت من قوتها مع استمرار وجود
أكثريتها . واذا كان البرلمان الذي اجتمع للمرة الأخيرة في ١٦١٤ قد لفه
الاهمال ووضعت البلديات تحت الوصاية في القرن الثامن عشر فان المجالس
الاقليمية والمحاكم ومجالس الاحكليروس استمرت وتابعت عملها وان يكن تحت
مراقبة السلطة الملكية . وفي الوقت نفسه استقر التنظيم الاداري للحكم
واكتمل بقيام مجالس الملك الاستشارية ووكلائه الإدارة المحلية . وأعطى بعض
علماء النظريات لهذا الحكم صفة الحق الالهي الذي استمر في تصاعد . فأيام حكم
هنري الرابع كان لويزو ما يزال يعتبر الملك ضابطاً لدى الشعب وفي الوقت
نفسه ملازماً لدى الله . وفي عهد لويس الثالث عشر كان لوبريه أكثر
وضوحاً :

« ومن ذلك يمكن ان نستنتج ان ملوكنا لا يتلقون صولجانهم الا من الله وحده فليجروا
مجبين ان يقدموا اي خضوع لأي سلطة على الأرض ويتمتعون بسائر الحقوق الممنوحة للبيادة
التامة المطلقة . فهم سادة في مملكتهم بالتمام والكمال » .

وكان مقدراً لبوسوييه ان يكون واضح النظرية الحاسمة عن الحكم
الكاثوليكي المعتمد على الحق الالهي في كتابه : السياسة المستقاة من كلام الكتاب
المقدس نفسه وهو كتاب ألفه لولي العهد ونُشر في ١٧٠٩ فقط .

فالمالك بصفته ممثل الله يعلن عن نفسه في كل رسائله الرسمية : « ملك
فرنسا وناقدار بنعمة الله » . ويمنح التكريس الملك صفته الالهية . ويتم عادة في
كاندراية ريمس حيث يلفظ الملك محاطاً بأعيانه قسم الوفاء للكنيسة ولشعبه .
ثم يتم تكريسه بعد ذلك اي يدهن بالزيت المقدس بينما يلفظ رئيس الأساقفة
هذه الصيغة : « كن مباركاً وقم ملكاً في هذه المملكة لأن الله اعطاك ان
تقودها » . وبعد ان يرقدي شعائر الوظيفة الملكية يُعرض على الشعب . وفي
اليوم الثاني من تكريسه يباشر الملك بنفس غدد المرضي وهو يقول لكل
مريض : « الملك بلسك والله يشفيك » . وبهذا الاحتفال تتكرس صفة الحكم
الالهية ويساهم التكريس في إحاطة الملك بهالة من الاحترام الديني . فالسلطة

المطابقة للملك تتحدر من صفته الالهية .

« ان من اعطى الملوك للناس اراد ان يحترموا كأنهم ضباطه » (مذكرات لويس الرابع عشر) .

ولا يليق بالرعايا ان يرغبوا في مراقبة سلطة استمدت أصلها من الله نفسه . فالصفة الالهية للحكم تؤمن له سيطرة مطلقة في سائر المجالات . وإذا كان الملك مطلقاً فهو مع ذلك ليس مستبداً . فعليه وهو يمارس سلطته كممثل لله ان يحترم الشريعة الالهية وعليه ان يكون ملكاً حسب تعاليم الله كما أعلن الرئيس دي « تهو » لشارل التاسع في ١٥٧٢ . والملك مسؤول أمام الله عن ممارسة سلطته . وعليه كذلك ان يحترم قوانين المملكة الأساسية (قانون انتقال التاج واللائحة الحقوقية للبيت المال) . فهي توضح الشروط التي بموجبها أوكل التاج وامتيازاته للملك ولبيته . والملك أخيراً بقسم تكريسه التزم بالمحافظة على الشعب في وحدته مع الكنيسة وان يعمل العدل والرحمة يسودان في كل أحكامه . فالملك بالتالي ليس طاغية ، ولكنه بصفته ممثلاً للمصلحة العامة وفوق منظمات المملكة واجهزتها فهو يتمتع بوسائل عمل غير محدودة ولا يخضع لأي مراقبة . فالحكم يمتاز بصفة الاطلاق .

وسلطة الملك واحدة لا تنجزاً ولا تمنح لآخر . لا شك في ان اجهزة ومجالس تساعد : المجالس الاستشارية ، الهيئات العليا ، المجالس الاقليمية . ولكنها ليست سوى مجالس استشارية لا تنتقص من الصلاحيات الملكية :

« لناملكننا يعني اننا خاضعون لارادة فرد واحد . لا ينبغي ان تكون هذه الارادة اعتباطية انما يجب ان تكون عالية ، لا ينبغي ان تكون السلطة الصادرة عنها استبدادية انما لا يجوز ان تنجزاً وإذا كان مفيدا تباطؤ عملها لتوضيحها فليس مسموحاً على الاطلاق تعليقها لتكبيها وإخبات نورها . » (غويو : بحث في الوظائف ١٧٨٦)

وبما ان الملك حاكم مطلق فكان بيده كل السلطات وسلطاته غير محدودة .

والملك مصدر كل عدل . فقد التزم في التكريس ان يجعل العدالة صالحة لشعبه . لقد اعلن حامل اختام الملك ميشيل دي لوسبيتال (١٥٠٧ - ١٥٧٣)

امام مجلس اورليان « لقد انتُخب الملوك أولاً لاقامة العدل . فلهذا طُبعت على ختم فرنسا صورة ملك مسلح على جواد ولكنه مستقر على عرشه يقيم العدل » . وبما ان الملك مسؤول عن العدل فباستطاعته ان يحتفظ او يستعيد اية قضية وان يتدخل في كل الدعاوي : وهذا هو العدل المحفوظ . واغلب الاحيان يفوض الملك ممارسة العدالة الى محاكمه : انه التفويض بالعدل (تفويض لا تنازل) . والملك مصدر كل تشريع فهو الشريعة الحية ، (الملك الشريعة) . وليس ملزماً بالقوانين التي اصدرها اسلافه مع انه يتحاشى مقاطعتها فجأة . لقد اعلن لويس الخامس عشر في البرلمان في كانون الاول ١٧٧٠ : « نحن لا نتلقى تاجنا الا من الله فالينا وحدنا يعود حق اصدار القوانين التي بموجبها نقود رعايانا ونحكمهم ، دون ارتباط ولا مشاركة » .

فالملك يُصدر القوانين بواسطة أوامر ووثائق وهي قرارات لها صفة العمومية والاستمرار وكذلك بواسطة براءات وشهادات ، ورسائل وقوانين تتعلق بالاجراءات الفردية . ومع ذلك يستطيع الملك ان يعارض الشريعة الالهية او المناقبية الطبيعية وعليه ايضاً ان يحترم القوانين الاساسية للمملكة .

والملك مصدر كل سلطة ادارية . فمن حقه ادارة قضايا المملكة . « ان جلالته مازمة بتقرير كل شيء بذاته او بواسطة مندوبيها . والشعب ينتظر اوامرهم الخاصة للمساهمة في الخير العام واحترام حقوق الآخرين واثباتاً لاستعمال حقه » . (مذكرة ترغو للويس السادس عشر) ويؤمن الملك الوظائف والخدمات . فقد اوصلته ضرورات الادارة والحكم الى منح قسم من سلطته للمفوضين : انه تفويض بسيط فهو لا المفوضون يستمرون تحت مراقبة الملك العليا . ومن اجل تأمين حاجات المملكة يفرض الملك الضرائب والمكوس بسلطته وحدها . واستقرت هذه العادة في القرن السادس عشر ولم تحصل فيها بعض التحفظات الا بالنسبة لطبقة الاكليروس واقاليم المجالس (اللانغدوخ ، البروفانس ، البيارن ، بورغونيا وبريتانيا) وبصفته السيد المطلق في وضع الضرائب فهو الحكم الوحيد على النفقات : فهو سيد في توزيع امواله .

واخيراً الملك مصدر الحرب والسلام وأحد اقدم واجباته هو خدمة الدفاع وحماية المملكة من العدو الخارجي وقد اصبغ في القرن الثامن عشر « دفاع الدولة » . فلذلك بالتالي حق ادارة السياسة الخارجية . وهو قائد الجيش .
لقد اعلن لويس الخامس عشر في البرلمان في ٣ آذار ١٧٦٦ :

« في شخصي وحده تستقر السلطة العليا . وإلي وحدي تعود السلطة التشريعية دون ارتباط ولا مشاركة . وعني يصدر النظام العام كله وحقوق الامة ومصالحها مي بالضرورة متحدة مع حقوق ومصالحها ولا تسريح الا بين يدي » .

ولكن الحقيقة كانت ابعد من ان تستجيب لهذه الادعاءات . واذا اعترف بعض رجال القانون للملك منذ القرن الرابع عشر في مادة التشريع على الاخص بالسلطة التشريعية دون تحفظ ، فان القوانين الباقية منها في القرن الثامن عشر تحمد من هذه السلطة .

فقد فرضت البرلمانات نفسها على الملوك منذ القرن الرابع عشر في حقبة الازمة المالية . وقد امتنع الحكم المطلق عن دعوتها بعد ١٦١٤ دون إلغائها . لقد كانت صلاحياتها استشارية فقط طالما يطلب الملك الى اعضائها ان يصوتوا على الضرائب التي باستطاعته ان يقرها بدونهم وان يقدموا نصائح يبقى حراً في عدم الاخذ بها . فالبرلمان يبدو كأنه مرجع اقصى للسلطة الملكية في مرحلة الازمة . وفي الحقيقة كانت دعوته سنة ١٧٨٩ بعثاً لمؤسسة مينة .

ان الحقوق السياسية للمحاكم ومجالس البلاط كانت اشد خطراً على السلطة الملكية . فالمحاكم المدعية انها الحارسة على قوانين المملكة الاساسية ، وعلى الاخص محكمة باريس استعملت حق التسجيل لتلعب دوراً سياسياً : فالقوانين الصادرة عن الارادة الملكية ليست قابلة للتنفيذ الا عندما تسجلها محكمة باريس . وبهذه المناسبة يجري تدقيق القانون ومناقشته . وعندما ترفض المحكمة التسجيل تقدم تعليلاً لذلك بموجب حقها في الانتقاد . وكانت المحاكم تدعي ان هذا حق تاريخي لها . والملكية تؤكد انه لم يكن سوى منحة من السلطان الملكي ضمنية استأثر منها صريحة . في الواقع نشأت هذه الحقوق بحكم المادة وعن طريق

لمجاوز الصلاحيات وتساهل السلطة الملكية . ولكنها شكلت مع ذلك حداً من سلطات الملك الذي كان عليه ان يفرض تسجيل القوانين المرفوضة في جلسات رسمية او جلسات المحكمة التي يحضرها الملك ... لقد كانت حقوق التسجيل والنقد في القرن الثامن عشر سلاحاً فعالاً في ايدي المحاكم ضد الحكم المطلق . ولعنها لم تستخدم في الواقع الا للدفاع عن امتيازات ارسوقراطية رجال المحاكم في وجه محاولات الاصلاح وعلى الاخص في حق الضرائب . ولكن بينما كانت المحاكم تبدو منتصرة لأن وظيفتها السياسية قد انتهت : فعلى نقيض مبادئ حكم الحق الالهي المطلق ستتوطد سريعاً دعائم مبدأ السيادة القومية وليس حقوق الجهاز صاحب الامتيازات .

٢ - الآلة الحكومية

لقد شهد القرنان السابع عشر والثامن عشر إكمال المركزية الحكومية . فالاستقلاليات المحلية ضعفت او زالت . فكل شيء يتنظم في فرساي او بوساطة المفوضين المحليين للسلطة المركزية .

وفي آخر شكل للحكم المطلق كانت الحكومة مؤلفة تحت سلطة الملك من وزارة تحوي : حامل اختام الملك ، واربعة امناء سر للدولة ، ومراقب المالية العام . ولم يكن لهذه الوزارة رئيس : لقد كانت تجتمع موظفين كباراً مستقلين اغلب الاحيان عن بعضهم البعض . ولكل وزير مكاتبه التي يديرها الموظفون الاولون . وكان الملك ومجالسه الاستشارية يؤمنون وحدة الادارة في الحكومة .

وكل وزير يأتي اسبوعياً في يومه ليعمل مع الملك فيعرض قضايا وزارته . وكان الملك يقرر والوزير يطبق القرارات بواسطة مكاتبه . واذا كانت القضية مهمة تجري مناقشتها في مجلس الملك الاستشاري ، الذي يعتبر الضابط الحقيقي للحكومة .

وكان الوزراء وامناء سر الدولة يدبرون مختلف الخدمات الادارية .

فمعامل اختتام الملك كان رئيس القضاء وموحي التشريع الملكي . لقد كان حارس الاختتام غير خاضع للاقالة . وعندما يفقد رضى الملك يحل محله حارس للأختام . وكان امناء سر الدولة الذين نشأوا في القرن السادس عشر في عهد هنري الثاني موظفين فاعلين لدى الحكم المطلق . وقد اتخذت صلاحياتهم التي استمرت متنوعة لمدة طويلة ، حدوداً ثابتة . فقد تميز امين سر الدولة للشؤون الحرب الذي كان يؤمن الى جانب صلاحياته العسكرية ، ادارة اقاليم الحدود . وامين سر الدولة للشؤون البحرية ويهتم ايضاً بالمستعمرات . وامين سر الدولة للشؤون الخارجية ؛ وامين سر الدولة لشؤون بيت الملك وكانت له صلاحيات متنوعة (الاكليروس ، قضايا البروتستانت ، مدينة باريس) . وكانت الادارة الداخلية موزعة بين امناء السر الاربعة . وكان الملك يقوم كل سنة بتعيين قطاع امناء السر فيوكل اليهم قسماً من الاقاليم يتصلون بها . فكان كل امين سر للدولة وسيطاً بين الملك والاقاليم ، مدنها واجهزتها وطبقات قطاعها . وكان الامناء يستمرون ، من جهة اخرى عملاً بروح مؤسستهم امناء سر شخصيين للملك ويقومون على خدمته بالتناوب . فكل واحد منهم يحصر تصريفه برسائل الهبات ، والاعمال الخيرية ، والمنح التي يهبها الملك خلال ثلاثة اشهر . لقد كان امناء سر الدولة من نبلاء الرداء ويؤخذون عادة من مستشاري الدولة . ويعد ١٧٥٠ لم يعد نبلاء السيف يحتفرون هذه الوظيفة . واخيراً مراقب المالية العام وهو الوزير الاول الحقيقي بسبب سعة صلاحياته : الادارة الداخلية ، الزراعة ، الصناعة ، التجارة الجسور والطرق .

وكانت المجالس الاستشارية وهي الضوابط الحقيقية للحكومة تمنحها وحدة الادارة . لقد تشكلت عن طريق التجزئة المتتالية لبلاط الملك القديم وبواسطة التخصص في فرع اداري معين . اما تركيز نظام المجالس الحكومي فكان عمل لويس الرابع عشر . فقد منح لويس الرابع عشر وحدة للنظام وقرابطة للعمل العام ، بجهد مستمر ، وبمقدار المجالس الحكومية المختلفة بانتظام . وبعبء لم يكن للويس الخامس عشر ولا للويس السادس عشر مثل هذه الصفات . فانهار

والنظام عندما احوجه الاستمرار او السلطة طالما يمتد حسن سيره على حمل الملك الشخصي . فالجلس الاعلى او مجلس الدولة كان يهتم بالسياسة العليا اعني « السلام ، الحرب ، والمفاوضات مع الدول » . وكان الملك يدعو اليه بشكل خاص جلسة معينة خمس او ست شخصيات كبيرة تحمل لقب وزير دولة . ولم يكن اي رئيس قطاع وزاري عضواً فيه بقوة الحق باستثناء امين سر الدولة للشؤون الخارجية ويقوم فيه بوظيفة المقرر . وكان وزراء الدولة يحتفظون بهذا اللقب مع انقطاعهم عن القيام بالوظيفة اعني انهم يشتركون بالجلس الاعلى . وكان هذا المجلس يجتمع ثلاث مرات في الاسبوع . وكان مجلس البرقيات يمنح الادارة الداخلية وحدتها . ومجلس المال يدير اموال الدولة ومداخيلها ويوزع ضريبة الرأس على المناطق . وكان المجلس الخاص او مجلس الاقسام ويرأسه حامل الاختام يؤلف محكمة التمييز في النظام القديم وكذلك محكمة ادارية للقضايا الفاضلة . وكان هذا الدرع القوي والمكاتب المرتبطة به يخفي في الواقع كثيراً من الشوائب وبدل ان يقوي السلطة الملكية يشل اغلب الاحيان عملها .

ثانياً - مركزية واستقلالية

لم يكمل الحكم الملكي عملية التوحيد في الميدان الاقليمي والمحلي كالم يفعل ذلك في الادارة المركزية . ففي كل مكان يسود الفوضى والفوضى والتقسيمات الادارية ، تعكس التنظيم التاريخي للمملكة ولكنها لم تعد متناسبة مع ضرورات العصر . فالحدود نفسها كانت غير واضحة : فلم يكن معروفاً بالضبط اين تنتهي فرنسا من جهة الامبراطورية واين تبدأ . وكانت بلاد النافار تؤلف دائماً مملكة متميزة . وفي بريتانيا كان الملك دوقاً وفي البروفانس كونتاً . والتقسيمات القديمة لا تُلغى ابداً عندما تتراكم عليها التقسيمات الجديدة . وترجع التقسيمات الكنسية (الابرشيات) الى الامبراطورية الرومانية والتقسيمات القضائية الى القرن الثالث عشر . وقد نشأت التقسيمات العسكرية (حكومات) في القرن

السادس عشر وفي السابع عشر المالية او المناطق العامة والتي تعتبر ايضا اطاراً لادارة الوكلاء . انها مجموع شفاف فيه الادارة الملكية غير معروفة احياناً .

وكانت فرنسا مقسمة تقليدياً الى اقاليم او بلدان : وهي مناطق قليلة او كثيرة الاتساع وقد اعتادت نوعاً من النظام القضائي بعد ان عاشت مدة طويلة في ظل وحدة سياسية لسلالة اقطاعية . وكانت الاخلاق ، واللغة احياناً وكذلك التقليد التاريخي تعمل على استمرار هذه التقسيمات الاقليمية القديمة . وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت الامة البريطانية ، والامة البروفانسالية ما تزالان حقائق حية بقوانينهما وتقاليدهما ولهجاتهما . وكانت النورماندي واللانغدوغ ، والدوفينه ، وبريتانيا .. بين اكبر هذه الاقاليم . وكانت اقاليم اخرى صغيرة مثل الاونيس . ولكن الاقليم لم يكن تقسيميا ادارياً : فالادارة الملكية كانت تجهل الاقاليم حتى لو اقام الملك اعتباراً للمميزات الاقليمية لاسباب سياسية اكثر مما هي دستورية . ان البنية الادارية لفرنسا القديمة كانت تعتمد على الحكومات وخاصة على مناطق الوكلاء .

١ - مفوضو الحكم المطلق

لقد كان ممثلو الملك ومفوضوه خلال الحكم الاقطاعي «الباييبي والسينيشو» (الحكام والقضاة) لأن التقسيمات الاساسية كانت اذ ذاك منطقة الحاكم ومنطقة القاضي . غير انه في القرن السادس عشر جرى تطبيق البيع على هذه الوظائف التي اصبحت خدمات . واعتباراً من ذلك العهد لم يعد للحاكم سوى اختصاصات عسكرية ، وامتياز دهوة نواب الطبقات الثلاثة من تلقاء انفسهم .

وخلال الملكية المعتدلة في القرن السادس عشر كان الحاكم ممثلاً للملك والحكومة ممثلة للتقسيم الاساسي . وفي عهد الملكية المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر كان وكيل الملك يرأس الادارة المحلية في نطاق المنطقة العامة . واستمرت هذه الفئات الثلاثة في نهاية القرن الثامن عشر : ولكن الوكيل وحده

كانت له السلطة الحقيقية . ولم يعد الحكام في القرن الثامن عشر وعددهم ٣٩ بموجب الرقيم الملكي لسنة ١٧٧٦ ، المأخوذون من عليا الاشراف يملكون الا سلطة اسمية . وبصفتهم اصحاب وظيفة شرفية فقط ، كانوا يقيمون عادة في فرساي لانه لم يعد باستطاعتهم بموجب رقيم ملكي لسنة ١٧٥٠ ان يرجعوا الى مقاطعاتهم بدون اذن صريح من الملك . فقد اعتبض عنهم بضباط هامين .

وكان مدرء العدل والشرطة والمالية اكثر المفوضين نشاطاً في سبيل الوحدة والمركزية . وباتصالهم المستمر مع امناء سر الدولة ومع المراقب العام ، ومجلس البرقيات كانوا يربطون الادارة المحلية بالحكومة المركزية . وعود اصولهم الى القرن السادس عشر « الى جولات اسباب التحصيل » في الاقليم . ولكن هذه المؤسسة لم تعم الا في النصف الثاني من القرن السابع عشر . وقد استعمل لاجلهم التقسيم الكبير في موضوع الضرائب (المقاطعة العامة) دون ان تقوم اية علاقة صحيحة بين مقاطعة الوكيل والمقاطعة العامة (في ١٧٨٩ كان عدد مقاطعات الوكلاء ٣٢ مقابل ٣٣ مقاطعة عامة لان تولوز ومونبيلييه تؤلفان مقاطعة وكيل (اللانفدوخ) . ونحت امرة الوكيل لا يرتبط المبعوثون الملحقون على رأس الانتخابات الا به : فالوكيل باستطاعته على هواه ان يلغي هؤلاء المبعوثين الملحقين وان يبدل مراكز عملهم .

لقد قال المالي « لوو » للمركزيز دارجانسون :

« اعلم ان مملكة فرنسا يحكمها ثلاثون وكيلا . فلا برلمان عندكم ولا محاكم ولا حكام . انهم ثلاثون مبعوثين الى الاقاليم التي اليهم يعود شقاؤنا او سعادتنا ، خصبنا او عقمنا » . لا ريب انه حكم مبالغ فيه فعلى الوكلاء خلال القرن الثامن عشر ان يعتادوا الظروف السياسية والعادات المحلية طالما حرية تصرفهم قد انحسرت تدريجياً من جهة اخرى بسبب مراقبة السلطة المركزية .

وكانت مهام الوكلاء متعددة بصفتهم مفوضين مباشرين للملك مختارين من مقرري المجلس الخاص أعني من أطر البورجوازية العالية ومن جراء ذلك انصب عليهم كره النسلاء . وبصفتهم وكلاء العدل كانت باستطاعتهم ان يحضروا

جلسات المحاكم (باستثناء محاكم المقاطعات) وان يرأسوها . وكانوا يراقبون جميع القضاة ويحكمون كآخر مرجع على الجرائم الواقعة على أمن الدولة وعلى قضايا التدرّد . وبصفتهم رؤساء البوليس كانوا يوجهون الادارة العامة ويفتشون البلديات ويراقبون التجارة والزراعة والصناعة ويهتمون بالخدمة الملكية ويرأسون استنفار الميليشيا .

وكانت هذه السلطات محدودة نوعاً ما في بلاد المجالس . وكانت من جملة صلاحياتهم بصفتهم وكلاء المالية ، حق توزيع الضرائب ومناقشتها . وصلاحيتهم محصورة بالضرائب المقامة في القرنين السابع عشر والثامن عشر (ضريبة الاعناق وضريبة العشرين) . اما الضرائب القديمة (ضريبة الرأس) فلم يكن لهم حق المراقبة عليها . وهذه السلطة جلبت للوكلاء إجماع المعارضين رغم الحسنة الحقيقية التي قامت بها ادارتهم : وقد طالبت المرائض بالغائهم .

٢ - استمرار الاستقلاليات المحلية

لقد أفرغت المؤسسات المحلية القديمة من سلطاتها امام موظفي الحكم الملكي المطلق .

- فالمجالس الاقليمية نألفت من اجتماع الطبقات الثلاثة في إقليم من الاقاليم على شكل جمعية منتظمة دستورياً وتعقد اجتماعات دورية . وتلك بعض الصلاحيات السياسية والادارية وأهمها التصويت على الضرائب . وبعد القرن السادس عشر جهد الملك في القضاء على المجالس الاقليمية ، وفي تحويل بلدان المجالس الى بلدان انتخاب . ففي القرن الثامن عشر لم يبق الا مجالس الاقاليم البعيدة أو التي ألحقت مؤخراً بالملكة : بريتانيا ، لانكدوغ ، البروفانس ، بورغونيا والدوفينه في الواقع كانت المجالس الاقليمية مؤسسات اوليفارشية لا تتمثل فيها الطبقة الثالثة الا بـدورجوازية المدينة ، ولا يجري التصويت فيها فردياً بل طبقياً .

وكذلك البلديات هي ايضاً رأت حرياتهما تنقلص من جراء تقدم الحكم

الملكي المطلق ، فبطل انتخاب رؤساء البلديات ، ووقعت المدن تحت وصاية الوكلاء . اما القرى فلم يكن فيها بلديات بمحصر المعنى على الأقل حتى ١٧٨٧ . فالجلس العام في التجمع القروي كان يتم تحت سلطة السيد بإدارة الاملاك العامة .

وفي نهاية النظام القديم كانت الملكية قد انتهت من إزالة كل أثر للحياة السياسية المحلية . فأقامت الثورة ، الادارة اللامركزية رداً على ذلك .

ثالثاً - عدل الملك

بما ان الملكية مصدر كل عدل فان الملك يستطيع ان يتدخل في كل الدعاوي . وبما انه لم يتنازل ابدأ عن حقه في العدالة ، كان باستطاعته ان يمارسه بنفسه عندما يحول له ذلك فيبعد مفوضيه العاديين في العدل اما باستدعائهم بواسطة مجلسه الاستشاري واما بواسطة مبعوثيه فوق العادة . وكان الملك يتدخل ايضاً بصفته قاضي الملكة الاكبر في هذا الميدان بواسطة رسائل العفو (اعفاء او تخفيض او تحويل لحكم) او بواسطة رسائل الختم (حبس احتياطي في سجون الدولة) .

ولكن الملك عادة كان يفوض المحاكم بحقوقه في ممارسة العدالة . واضطرت العدالة الملكية كي تفرض نفسها ان تصارع عدالات الاسياد . وسمحت نظرية القضايا الملكية (القضايا التي لها علاقة بحقوق التساج ترجع الى العدالة الملكية وحدها) ونظرية الاتهام (يستطيع المطلوب ان يفضل العدالة الملكية على عدالة الاسياد) باضعاف عدالة الاسياد تدريجياً فلم تعد في نهاية القرن الثامن عشر بين يدي السادة سوى وسيلة للسيطرة الاقتصادية . واختفت اكثر محاكم الدرك التي هي محكمة بداية في قضايا القرويين المدنية ، في القرن الثامن عشر : وكانت محاكم القضاة والحكام المقامة في القرن الثالث عشر لمحكم دون استئناف في القضايا او القيم المعترض عليها التي لا تتعدى ١٠ ليرة . وفي

القرن الثامن عشر كانت المحاكم ، التي انشأها هنري الثاني في القرن السادس عشر لتفصل دون استئناف في القضايا التي تبلغ ٢٥٠ ليرة ، في المحطات تام .

وكانت المحاكم تؤلف محاكم ملكية مقامة لتوزيع العدل باسم الملك كملجا أخير . وترجع اصولها الى تقسيم محكمة الملك القديمة الى فروع متخصصة . وقد ادهت في القرنين السابع عشر والثامن عشر قدرة غير محدودة وشاملة معتمدة على حقوقها في التسجيل والنقد . فكانت محكمة باريس تحتوي في ١٧٨٩ على قاعة كبرى تقدم فيها المرافعات وثلاث غرف للتحقيق وغرفة جمع المعلومات وهي محفوظة لاصحاب الامتيازات وغرفة الجذبايات وهي مختصة بالجرائم . واستازم توسع المملكة والزيادة المستمرة في عدد القضايا اعتباراً من القرن الخامس عشر انشاء اثنتي عشرة محكمة اقليمية (تولوز ، غرينوبل ، بوردو ، ديجون ، روان ، ايكس ، رين ، بو ، ميتر ، بيزانسون ، دويه ، نانسي) وكان تنظيمها مماثلاً لتنظيم محكمة باريس ، واربعة مجالس ملكية (روسيوت ، ألزاس ، آرتوا ، كورسيكا) .

لقد كان بيع الوظائف ووراثتها يتحكمان باختيار القضاة . فقد قام النظام أولاً بوسيلة التنازل غير المباشرة التي جرى تطبيقها في سبيل المنافع الكنسية : فوظيفة القضاء تمثلت بمنفعة كنسية وامكن ان يجري التنازل عنها لمصلحة الغير . فالملكية من جهة اخرى بعد ان منعت المحكمة في القرن الرابع عشر ، حق تقديم اشخاص للوظائف الشاغرة ثم حق الانتخاب في القرن الخامس عشر اعتادت ان تعين مكان المستشارين المستقبليين اولئك الذين جرى التنازل لمصلحتهم . وفي حالة الوفاة كانت تنتخب الوريث . فعول فرنسوا الاول هذه العادة الى منهاج شرعي ، ولارضاء حاجات الخزينة الملكية منحه الوظائف القضائية الملكية الشاغرة او المستعدة ، وباعها مقابل كمية من الاموال . وفي ١٥٢٢ اقام لهذه الغاية ادارة خاصة في مكتب الاقسام القضائية وينطبق الاجراء على وظائف المال ومن ثم على وظائف القضاء . فكانت عادة التنازلات قائمة دائماً وتهدد بجرمان الخزينة من بيع الوظائف المتنازل عنها : وجعل شارل التاسع

التنازل شرعياً مقابل دفع الحق للخزينة الملكية . فاصبح نظام البيع كاملاً منذ ذلك الحين : فكانت وظائف القضاء اما يبيعها الموظفون العاملون واما السلطة الملكية .

ويعود الملك الى التصرف بالوظيفة بحرية لدى موت صاحب الحق في ممارستها . ولكن نتيجة للبيع تحولت الوظيفة الى وظيفة وراثية . وقد توطد تطبيق الوراثة في بادئ الامر باجراءات فردية : فاستمرار وظيفتها يمنحه الملك لضابط معين ، لمصلحة شخص معين . واستمرت الحال على هذا النحو طيلة القرن السادس عشر بكامله : وحينئذ تتلقى الخزينة حقوقاً جديدة . ونشأت الوراثة في ١٦٠٤ باجراء عام عرضه سكرتير للملك هو شارل بوله : ومن هنا امم « بوليت » الذي اطلق على النظام كله . ونص قرار من المجلس ان المستفيد يحصل على امتيازين ، بدفعه كل سنة فريضة تساوي $\frac{1}{6}$ من ثمن الوظيفة : اذا تنازل عن وظيفة في حياته 'تخفّض الفريضة الى النصف ؛ واذا مات اثناء نأدية وظيفته يصبح حق التنازل جزءاً من ارثه ويستطيع ورثته ان يمارسوا الوظيفة . وبذلك فقد الملك حق اختيار قضائه . مع ذلك كانت ضمانات العمر والمقدرة مفروضة : ٢٥ سنة والاجازة او الدكتوراه في الحقوق . ولكن في الواقع كانت تمنح اعفاءات من شرط السن والفصوص لم تكن جديدة .

ومن بيع وظائف القضاء تفرعت استحالة إقالة القاضي الادارية : فالملك لا يستطيع ان يعزل قاضياً اشترى وظيفته دون ان يعيد له ماله . فاستحالة الاقالة هي النتيجة الحقوقية للبيع : فهي مرتبة في ظل النظام القديم بكل الوظائف الخاضعة للبيع . وعن البيع نجم من جهة اخرى نظام التوابل . فالمشتكون الذين يأتون بموجب التقاليد القضائية القديمة فيتوسلون القاضي للنظر في شكواهم ، يقدمون له هدايا عديدة كالتوابل (وهي في الأصل : عقاقير ، ومربيات ومواد غذائية من الشرق) . ومنذ القرن الخامس عشر تحولت هذه الهدايا الى فرائض اجبارية تدفع مالا . وازدادت الهدايا بسبب البيع : وبما ان اجور القضاة لم تكن متناسبة مع ثمن الوظيفة مال القضاة الى الحصول على اكبر قدر ممكن من

التوابل . فاخفت مجانية العدالة .

لقد كانت نتائج البيع الاجتماعية والسياسية مهمة جداً . فتشكلت طبقة جديدة وسيطة بين البورجوارية والارستوقراطية . فالقضاة (سادة المحاكم) كانوا نبلاء الرداء . ولكن وظائفهم تمنحهم نبلاً قابلاً للانتقال الى ورثتهم . ولكن زمام انتقائهم افلت من الملك وكان يتم عن طريق الاختيار . وعلى هذا النحو اصبح القضاء مستقلاً تمام الاستقلال : فاستطاع في القرن الثامن عشر ان يقف ضد الملكية . وفي نهاية القرن ازداد الاحتكار القضائي فانغلق القضاء على نفسه : فمعهاكم رين ، وايكسن ، وغرينوبل لم تعد تقبل مرشحين قرويين . واجمعت عرائض ١٧٨٩ على المطالبة بالغاء بيع الوظائف وتوريثها .

فكان القضاء الملكي في نهاية القرن الثامن عشر يبدو نتيجة لذلك مجموعة مؤسسات معقدة . وتسبب تعدد المحاكم بتشابك في الصلاحيات . كما اطل تكاثر الاستئناف اجل الدعاوي فجعلها ابدية . اما التكاليف فكانت مفرطة : اقصاب المحامين والتوابل العامين ، وتوابل القضاة . وكان للبيع يشكل العيب الرئيسي في الجهاز القضائي . ولكن كيف المساس به دون التعرض لطبيعة اجتماعية حريصة كل الحرص على امتيازاتها كما تؤاف وظائفها ودعماها قسماً مهماً من الثروة ؟ لو تم ذلك لكان تهجماً على الملكية الخاصة .

رابعاً — نظام الضرائب الملكي

كان حق فرض الضرائب يُنزع من الاسياد بمقدار ما كانت سلطة الملك تقوى وتشتد . وقد تركزت العادة لدى الملك ايام لويس الرابع عشر ان يفرض الضرائب على رعاياه حسب ارادته . وكان نظام الضرائب يمتاز بعدم المساواة بين الرعايا بالتنوع بين الافاليم . فلم تكن اية ضريبة عامة على جميع الرعايا ولا مشتركة في سائر انحاء المملكة .

وكان المراقب العام يوجه الادارة المالية المركزية يساعد مجلس المال

الاستشاري . وتقوم بمراقبة المالية الملكية غرفة حسابات باريس وهي الفرع المالي القديم لبلات الملك و ١١ غرفة حسابات في الاقاليم . وتصدر الاعتراضات في موضوع الضرائب عن محاكم المساعدين الثلاثة عشرة . ففي كل مقاطعة يدير ضريبة الرأس مكتب مالية يشرف عليه خزنة فرنسا العامون بينما يشرف وكيل الملك على ضريبة الاعناق والعشرينيات . وفي نهاية الحكم القديم كان نظام الضرائب الملكي المطلق وهي اكثر عقلانية نظرياً ، ضريبة الرأس التي نشأت في الحكم الملكي المعتدل وهي تمتاز بالاستثناءات والاعفاءات . في الواقع كانت الضرائب الملكية تنوع حسب الاقاليم وتبقى غير متساوية بين الرعايا ، فكان مقدراً للحكم الملكي ان يقضي تحجه على الاخص بسبب عيوب نظامه الضرائبي .

١ - الضريبة المباشرة : امتهالة المساواة

كانت ضريبة الرأس تثقل على القرويين وخدامهم . فهي ضريبة شخصية في شمال البلاد على مجموع الدخل . وهي حقيقية في الجنوب لانها ضريبة عقارية على دخل الاملاك غير المنقولة . فضريبة الرأس ضريبة توزيع لا ضريبة فردية : يعين الملك ما ينبغي ان يدفعه لا كل مكلف بموجب نسبة مئوية من دخله بل كل فئة او رعية مسؤولة بالتضامن والتكافل عن دفع كمية اجمالية تتكفل بتوزيعها على سكانها . وتلشر الحكومة كل سنة وثيقة الضريبة اعني المجموع الواجب تحصيله من سائر البلاد . ويقوم مجلس المال الاستشاري بتوزيعه على الاقاليم . وفي كل دائرة انتخابية يشرف مكتب من المنتخبين على توزيع ضريبة الرأس على الرعايا . وفي كل رعية يقوم بعض الموزعين الذين ينتخبهم المكلفون بتوزيع الضريبة . ويؤمن الجباية محصلون في الرعية ، وفي الدائرة الانتخابية خازن خاص وفي المقاطعة الجابي العام . وكانت تقع تصرفات سيئة كثيرة في جباية هذه الضريبة فضحها فوبان منذ ١٧٠٧ في كتابه : العشر الملكي .

اما ضريبة الاعناق التي أقرت نهائياً في ١٧٠١ فكان المفروض ان تطال جميع الفرنسيين . وكان المصلفون موزعين اى ٢٤ صنفاً يدفع كل صنف الكمية نفسها : على رأس الصنف الأول ولي العهد وعليه ان يدفع ٢٠٠٠ ليرة . وفي الصنف الاخير الجنود والميامون ولا يدفعون الا ليرة واحدة . وفي ١٧١٠ اشترى الاكليروس انفسهم ب ٢٤ مليون ليرة . اما الاشراف فقد اقلتوا من هذه الضريبة .

واقرت ضريبة العشر في ١٧٤٩ بعد تجارب عديدة . وتطال مداخيل الاملاك غير المنقولة والتجارة والاموال الموظفة وحتى الحقوق الانقطاعية . ونجحت منها الصناعة عملياً . واشترى الاكليروس نفسه بالتصويت الدوري على الهبة المجانية . واعفي النبلاء منها في اغلب الاحيان . واشتركت فيها بلاد المحاكم . لقد كانت ضريبة العشرينيات ملحقة ثانياً لضريبة الرأس .

وهكذا تحول مبدأ المساواة النظري عن طريقه في التطبيق العملي : فظهر الامتياز من جديد لمصلحة الاكليروس والنبلاء . وازداد ثقل ضريبة الرأس كذلك ولما عجز الحكم الملكي عن زيادتها حاول مرة اخرى اقامة المساواة في الضرائب وهي الدواة الوحيد للأزمة المالية : ففي ١٧٨٧ عرض كالون ان يبدل العشرينية بضريبة الاراضي التي تطال الجميع . ففتح تمرد اصحاب الامتياز ومقاومة المحكمة الازمة التي كان مقدراً ان تخرج منها الثورة .

وازدادت اهمية سخرة الطرق العامة في القرن الثامن عشر مع توسع شبكة الطرق . فكان على الملاكين المجاورين للطريق ان ينقلوا الحصى والرمال والحجارة بنفسه اذرعهم وخبولهم وعرباتهم . فتوطدت السخرة الملكية تدريجياً من ١٧٢٦ الى ١٧٣٦ . وفي ١٧٣٨ تمت وتنظمت بقرار نهائي : السخرة مرتبطة بضريبة الرأس . وبعد ان فهمت على هذا النحو ، تسببت بسوء تصرف كثير واشارت معارضة عنيفة . وحاول ترغو في ١٧٧٦ فرضها على جميع الملاكين بربطها بالعشرينية : فأصبحت السخرة ملحقة للعشرينية قابلة للدفع نقداً . ففشل الاصلاح والنفي القرار بعد موت ترغو . وفي ١٧٨٧ ألغيت السخرة المادية

وحلت محلها ضريبة تزداد الى سدس ضريبة الرأس . ووقعت تكاليف شق الطرق وصيانتها على القرويين .

٢ - الضريبة غير المباشرة والالتزام العام

كانت ضريبة المساعدات التي تأسست نهائياً في القرن الخامس عشر تقع على بعض مواد الاستهلاك من خمر وكحول على الاخص . وقد افلت منها الاكليروس والنبلاء وتفرضها محاكم المساعدات في باريس وروان . وبما تبقى من المملكة كان خاضعاً لضرائب مماثلة باسماء مختلفة .

أما « الفايبل » فهي ضريبة تجبى عن الملح منذ القرن الرابع عشر وكانت غير متساوية حسب المناطق . فالبلدان الخاضعة للعشر مثل الغويان كانت تلك فرضت حين الالتحاق الا توضع عليها ضريبة الملح . ولم تخضع لها قط البلدان المعفاة مثل بريتانيا وفي بلاد ضريبة الملح الصغيرة كان الاستهلاك حراً . اما في بلدان ضريبة الملح الكبرى ، فعلى كل اسرة ان تشتري « ملح الضرورة » للطبخ والمالحة ، وكانت المؤسسات الخيرية والموظفون لهم وخدم حق بالملح المعفى من الضريبة . في الواقع كانت ضريبة الملح تثقل على الاخص كاهل الفقراء . فقد ولدت تهرباً نشيطاً يطارده مكافحو الملح وجرذان القبو (الجبابة) . لقد اجمع الناس على كرمها .

وكانت المكوس او الجمارك ما تزال قائمة في داخل البلاد تعبر عن تأليف المملكة التاريخي . وكان التمييز يوضح ثلاث مجموعات من الاقاليم : بلدان الالتزامات الكبرى الخمس التي وحدها كولبير حول جزيرة فرنسا حيث لم تكن الحقوق مفروضة الا على التجارة مع الاجنبي وبقية المملكة : فالاقاليم المعتبرة غريبة (وسط فرنسا ، بريتانيا ...) يحيط بكل واحد منها خط جرمي . فالاقاليم الثلاثة ذات العدد الاجنبي (ثلاث ابرشيات ، اللورين والألزاس) التي تتاجر بحرية مع الاجنبي . انه تنظيم غير متجانس يزعم الانطلاق التجاري بشكل ضخم .

واذا قامت الادارة الملكية بحماية الضرائب المباشرة ، فقد تغلب نظام الالتزام فيما يختص بالضرائب غير المباشرة . وكذلك الامر بالنسبة للمنزل والحقوق المنزلية . لقد كان النظام قديما ، وكلمة مكوس الذى بها نغني حقوق الجمارك تعبر عن هذا التنظيم : فالملك يلتنازل لمكلفين ، عن حق جبايتها . وجرى تطبيق النظام على ضريبة الملح وضريبة المساعدات . ولم يتعاقد الملك لمدة طويلة الامع ملتزمين خاصين لحق من الحقوق في منطقة محدودة . وفي بلدان الانتخاب يبادر المنتخبون بالمزايدات العلنية ؛ اذ ذلك تقوم التزامات محلية .

وفي اوائل القرن السابع عشر نشأت عادة اجراء المزايدات في مجلس الملك . وفي الوقت نفسه اتسعت التقسيمات . وعلى هذا النحو كان اتساع الالتزامات الخس الكبرى بالنسبة للمكوس .

واستفاد النظام الملكي لأن المركزية تسببت بتخفيض النفقات العامة . وتتابع التخفيض في ايام لويس الرابع عشر فوصل سنة ١٧٢٦ الى مزايدة واحدة على سائر الحقوق في جميع أنحاء فرنسا لمصلحة الالتزام العام .

ويتم استئجار الالتزام العام لمدة ست سنوات باسم مزايد واحد ، هو رجل مغمور يؤجر اسمه ويكفله الملتزمون العامون اعني المليون الكبار (٢٠ ثم ٤٠ وأخيراً ٦٠) . لقد اقام الالتزام ادارة خاصة به ليؤمن قسطية الضرائب غير المباشرة والحقوق الواقع عليها الالتزام .

وكان مع ذلك تحت اشراف الوكلاء ومراقبة محاكم المساعدات . وهذه الاخيرة تملك كسلاح اخير حق الاعتراض على ضريبة المساعدات وضريبة الملح وعلى المكوس بينما حق الاعتراض على الضرائب الجديدة غير المباشرة يخص الوكلاء ما عدا الاستئناف الى مجلس الملك . وكان الملتزمون العامون يحصلون على ارباح وفيرة . وكان النظام كثير التكاليف بالنسبة للدولة . فحكومة لويس السادس عشر احتكرت عدة حقوق حتى ذلك التاريخ خاضعة للتزيم . ومع ذلك لم تستطع ان تستغني عن خدمات الملتزمين المامين ، بسبب نقص الاموال المتينة ، والرصيد الكافي . واستقطب الالتزام العام وهو المسؤول على الاخص

هن جباية ضريبة الملح ، الاحتقاد الشعبية : فبدأت الاضطرابات الثورية اغلب الاحيان بحرق مكاتبه .

لقد كان الفساد المالي أهم الاسباب المباشرة للثورة . والمسؤولية الرئيسية لهذا الفساد تقع على عيوب النظام الضرائي ، وسوء الجباية ، واللامساواة في الضرائب . لا ريب انه ينبغي ان نضيف اليها تبذير البلاط والحروب وعلى الاخص حرب استقلال الولايات المتحدة الامريكية . فقد ازداد الدين العام بنسب من نوع الكوارث ايام لويس السادس عشر : فكانت خدمة مصالحها تستهلك ٣٠٠ مليون ليرة ، اعني نصف مداخيل المملكة . فكانت الدولة على شفير الافلاس في بلاد مزدهرة . واجبرت ألتانية اصحاب الامتيازات ورفضهم الموافقة على المساواة في الضرائب ، الحكم الملكي على الاستسلام : ففي ٨ آب ١٧٨٩ كان لويس السادس عشر يوجه دعوة الى انعقاد البرلمان لايجاد حل للأزمة المالية .



وبدأت الآلة الادارية القديمة في النظام القديم مهترئة في نهاية القرن الثامن عشر . وكان تناقض واضح بين قدرة الحكم الملكي النظرية وعجزه الحقيقي . وكانت البنية الادارية غير ملتزمة لشدة التعقيد . واستمرت المؤسسات القديمة بينما راحت تتراكم عليها المؤسسات الجديدة . وكانت الوحدة القومية ما تزال بعيدة عن التحقيق رغم جهد الحكم المطلق في توطيد دعائم المركزية . وعلى الاخص ارهقت الحكم الملكي عيوب نظامه الضرائي . فالضريبة لا تعود بأي دخل لانها سيئة التوزيع سيئة الجباية . وتزداد قلة الصبر في تحملها بمقدار ما كانت تنقل على الاشد فقراً وحدهم فلم يعد الحكم الملكي المطلق في هذه الظروف يتناسب مع الواقع . وقوة جمود البيروقراطية ورخاوة الجهاز الحكومي ، وتعميد الادارة وخاؤها احياناً كل ذلك لم يسمح للحكم الملكي ان يقارم بفعالية عندما تززع نظام الحكم القديم الاجتماعي واحتاج الى مساندة المدافعين عنه التقليديين .

الفصل الثالث

مقمة الثورة البورجوازية

تمرد الارستوقراطية

(١٧٨٨ — ١٧٨٧)

لقد كانت السنوات التي تقدمت ١٧٨٩ عهد ازمة اجتماعية وتأسيسية وشهدت مجرى ازمة سياسية خطيرة سببها عدم كفاءة الحكم الملكي المالية ، وعجزه عن اصلاح نفسه ؛ وكل مرة يريد وزير لتحديث الدولة تقف الارستوقراطية في وجهه للدفاع عن امتيازاتها . لقد سبق الثورة تمرد ارستوقراطي سام منذ ما قبل ١٧٨٩ بزعة الحكم الملكي .

اولا - ازمة الحكم الملكي الاخيرة

في ايار ١٧٨١ استقال نيكور من وظيفته كمدير عام للمالية . ومنذ ذلك تسارعت الازمة . وكان الملك لويس السادس عشر وهو رجل كبير الجثة شريف حسن النية ، ولكنه دون شخصية ، ضعيف ومتردد ، متعب من هموم الحكم ، ينشرح في الصند او في مشغله للفتايح اكثر مما في جلسات مجلسه . والملكة ماري انطوانيت ابنة ماري تيريز النمساوية وهي جميلة خفيفة ومشهورة ساهمت بموقفها اللامبالي في ضياع الملكية .

١ - العجز المالي

لقد عاشت الملكية على اوامر الصرف في ظل جولي دي فلوري ، وليفير دورميسون اللذين خلفا نيكور مباشرة . وتابع كالون الذي عين مفتشاً عنماً المالية في تشرين الثاني ١٧٨٣ ، السياسة التي بدأها نيكور خلال حرب اميركا فلجأ بكثرة الى القروض امام عدم امكانية تغطية العجز بزيادة الضرائب .

وازداد العجز خطورة بشكل هائل بسبب حرب اميركا وهو الداء التريخي للحكم الملكي والسبب الرئيسي من الاسباب المباشرة للثورة . فتمطل ادراك التوازن في ميزانية الحكم الملكي نهائياً . ومن الصعب تكوين فكرة عن اتساع العجز لان الملكية في النظام القديم لم تعرف مؤسسة لميزانية منتظمة . واستمرت المحاسبة عاجزة لان المداخيل تتوزع على صناديق مختلفة . ومع ذلك ساعدت وثيقة على معرفة الوضع المالي عشية الثورة : حساب الخزينة في ١٧٨٨ ، اول وآخر ميزانية ، للحكم الملكي مع انها ليست ميزانية بالمعنى الصحيح للتعبير لأن الخزينة الملكية لم تعتمد حساباً لجميع اموال المملكة . وبموجب هذا الحساب لسنة ١٧٨٨ ارتفعت النفقات الى اكثر من ٦٢٩ مليون ليبره والمداخيل الى ٥٠٣ ملايين فقط . فبلغ العجز تقريباً ١٢٦ مليوناً اي ٢٠ ٪ من النفقات . وتوقع الحساب ١٣٦ مليوناً من القروض . وارتفعت النفقات المدنية بالنسبة لمجموع الميزانية الى ١٤٥ مليوناً اي ٢٣ ٪ . ولكن بينما لم يشمل التعليم لعام والمساعدة الاجتماعية سوى ١٢ مليوناً اي أقل من ٢ ٪ كان البلاط واصحاب الامتيازات يتلقون ٣٦ مليوناً اي قريباً من ٦ ٪ . مع العلم انه في ١٧٨٧ قد جرى توفير مهم في ميزانية بيت الملك . وارتفعت النفقات العسكرية (حرب ، بحرية ، دبلوماسية) الى اكثر من ١٦٥ مليوناً اي ٢٦ ٪ من الميزانية منها ٤٦ مليوناً رواتب ١٢٠٠٠ ضابط كانوا يكافئون وحدهم اكثر من سائر الجنود . وكان الدين يؤلف اعظم فصل في الميزانية : فخدمته تستوعب ٣١٨ مليوناً اي ٥٠ ٪ . وفي ميزانية ١٧٨٩ ارتفعت المداخيل بالاستلاف الى ٣٢٥ مليوناً من الليرات . واذت اوامر الصرف تمثل ٦٢ ٪ من المداخيل .

لقد كانت اسباب الداء متعددة . وقد شدد المعاصرون على تبذير البلاط والوزراء . فطبقة النبلاء العائلية كانت تكلف البلاد غالباً . ففي ١٧٨٠ كان الملك قد اعطى ما يقارب ١٤ مليوناً من الليرات للسيد كونت دي بروفانس واكثر من ذلك ايضاً لكونت دارتوا الذي كان مجبراً ان يعترف لدى اندلاع الثورة بما يقارب ١٦ مليوناً من الديون المستحقة . وكان آل بولينياك يقبضون من الخزينة الملكية منعاً واعانات ٥٠٠ ٠٠٠ ثم ٧٠٠ ٠٠٠ ليرة في السنة وطلب شراء قصر دي رامبويه للملك ١٠ ملايين، وستة ملايين قصر سان كلو للملكية . ووافق لويس السادس عشر ايضاً لارضاء النبلاء على مبادلات او مشتريات املاك كثيرة الكلفة . فقد اشترى على هذا النحو من امير كوند هـ الكليرمونتوا ، بمعدل ٦٠٠ ٠٠٠ ليرة من المداخل واكثر من ٧ ملايين نقداً دون ان يتمتع الامير عن الاستمرار في جباية مداخل الكليرمونتوا في ١٧٨٨ .

لقد سحق الدين المالي الملكية . وقدرت النفقات التي استلزمها اشتراك فرنسا في حرب الاستقلال الاميركية بليارين : وقد غطاها نيكير بالقروض . وبعد انتهاء الحرب اضاف كالون في ثلاث سنوات ٦٥٣ مليوناً على القروض السابقة . وفي ١٧٨٩ بلغ الدين حوالي خمس مليارات بينما كان النقد المتداول مقدراً بليارين ونصف : لقد تضاعف ثلاث مرات خلال ١٥ سنة من حكم لويس السادس عشر

ولم يكن بالامكان تغطية العجز بزيادة الضرائب . فتقلها كان شديد الوطأة على الجماهير الشعبية ، بما ان الاسعار ، في سنوات الحكم القديم الاخيرة قد ازدادت بالنسبة لمرحلة ١٧٢٦ - ١٧٤١ ، ٦٥٪ بينما لم تزد الاجور الا ٢٢٪ . وتناقصت القوة الشرائية لدى الطبقات العاملة بنفس المقدار : وبما ان الضرائب ازدادت في اقل من عشر سنوات ١٤٠ مليوناً ، فكانت كل زيادة جديدة مستحيلة . فكان الدواء الوحيد المساواة للجميع امام الضرائب . المساواة بين الاقاليم اولاً لان بلدان المحاكم امثال اللاندوغ وبريتانيا كانت تحصل على مراعاة بالنسبة لبلدان الانتخاب . والمساواة بين الرعايا وعلى الاخص الكليروس

والنبلاء الذين يتمتعون بإعفاءات ضرائبية . وهذا الامتياز كان صارخاً لدرجة ان مداخيل الاملاك الثابتة قد ازدادت ٩٨ ٪ بينما لم ترتفع الاسعار الا ٦٥ ٪ . وتبعت الحقوق الاقطاعية والعشور المحببة على الطبيعة الارتفاع العام . فالطبقات صاحبة الامتيازات كانت تؤلف بالنالي مادة ما تزال سليمة للضرائب . ولم يكن بالامكان ملء الخزينة الا على حساب هذه الطبقات . ولذلك لزمّت موافقة البرلمانات القليلة الاستعداد للتضحية بمصالحها الخاصة ، ولكن اي وزير يحسر ان يفرض مثل هذا الاصلاح ؟

٢ - المعجز السياسي

بعد ان نصب مصدر القرض واندفع كالون ثم خلفه برين في طريق الافلاس حاولا حلّ الازمة المالية باقامة المساواة بين الجميع امام الضرائب : فشلت محاولتها بسبب اقلية اصحاب الامتيازات . وعُرضت مشاريع اصلاح كالون على الملك في ٢٠ آب ١٧٨٦ في مخططة لتحسين المالية وهو في الواقع منهاج واسع يشمل ثلاثة مظاهر : الضرائب والاقتصاد والادارة .

فالاصلاحات الضرائبية تبغى القضاء على المعجز ، وإيقاف الدين . ولتغطية المعجز فكر كالون بتوسيع احتكار التبغ الى سائر المحماء الملكية وكذلك حقوق الطابع والتسجيل وحقوق الاستهلاك على سائر بضائع المستعمرات . ولكن المشروع الرئيسي كان ينبغي حذف الضريبة العشرينية عن الاملاك غير المنقولة والتعويض عنها بضريبة الاراضي وهي ضريبة آتية اعني متناسبة مع الدخل ولا تقبل اعفاء او تمييزاً : انها ضريبة على الارض وليس على الاشخاص وهي تطال سائر الملكيات العقارية للكليروس والنبلاء والشعب ، ملكيات فخمة او عادية موزعة الى اربع فئات خاضعة لتعرفة متناقصة على افضل الاراضي ضريبة العشرين (٥ ٪) واربعين (٢٥ بالمائة) على اسوأها . اما فيما يخص الثروة المنقولة فقد احتفظ كالون بضريبة العشرين : عشرين الصناعة للصناعيين

والتجار وعشرين الوظائف للوظائف الخاضعة للبيع، وعشرين الحقوق للمداخيل الأخرى المنقولة . ولا يفاء الدين عرض كالون ان يخضع الممتلكات الملكية للضمان لمدة ٢٥ سنة . وآخر مظهر للمخطط الضرائبي : تخفيف ضريبة الرأس وضريبة الملح . وإذا استمرت الاعفاءات فان الميل الى التوحيد قد توطد مع ذلك حق ان كالون عبر عن رغبته في توحيد ضرائب الملح كلها .

كانت الغاية من الإصلاحات الاقتصادية دفع عجلة الانتاج : حرية تجارة الحبوب ورفع الحواجز اعني ازالة الجمارك الداخلية وتراجع الخط الجمركي الى الحدود السياسية وبالتالي توحيد السوق القومية واخيراً ازالة عدد من الحقوق التي تعيق المنتج (الماركة على الحديد حقوق الارساء وحقوق الانتشار ...) . وكان كالون بذلك يستجيب لاهداف البورجوازية التجارية والصناعية .

وكان آخر مظهر من مخطط كالون : اشراك رعايا الملك بادارة المملكة . وكان نيكمر قد انشأ مجالس اقليمية في بيرري وفي الفارون العليا ، ولكنها كانت تعتمد على الطبقات . اما كالون فقد انشأ جهاز انتخاب للقادرين على الدفع على قاعدة الملكية العقارية . فقد عمل مخطوطه بالتالي على تأسيس مجالس بلدية ينتخبها جميع الملاكين الذين يبلغ دخلهم ٦٠٠ ليرة . ويؤلف مندوبهم مجالس القضاء التي ترسل بدورها مندوباً او اكثر الى المجالس الاقليمية . وقد بقيت هذه المجالس استشارية لان سلطة اتخاذ القرارات بقيت في يدي وكلاء الملك .

وهذا المنهج الذي يقوي السلطة الملكية بفرض ضريبة على المدخول ثابتة ، كانت يستجيب بمقياس ما لتطلعات الطبقة الثالثة وعلى الاخص البورجوازية المشتركة في الادارة والتي يكفها الغاء الامتياز الضرائبي . ومع ذلك لم يكن كالون ينوي ازالة التسلسل الاجتماعي التقليدي الذي يعتبره لازماً للحكم الملكي ولو انه وجه اليه ضربات قاسية : فاستمرت الارستوقراطية معفاة من الاعباء الشخصية مثل ضريبة الرأس والسخرة ، وايواء الجند ايام الحرب ، وحافظت على امتيازاتها النبيلة .

ودعيت جمعية من الأعيان للموافقة على الإصلاح : ولم يكن كالون يعتمد في الواقع على المحاكم لتسجيله . فاجتمع الأعيان في شباط ١٧٨٧ وعدد ٣١٤٤ وهم أساقفة وسادة كبار وأعضاء في المحاكم ووكلاء ، ومستشارو دولة وأعضاء في المجالس الإقليمية البلدية .

كان كالون يأمل أن يكونوا طيعة بعد أن اختارهم بنفسه . في الواقع كانت الملكية تستسلم بطلبها موافقة الأرستوقراطية بدل أن تفرض عليهم إرادتها . ودافع الأعيان عن امتيازاتهم لأنهم أصحاب الامتيازات : فطالبوا بنقص حسابات الخزينة واعترضوا على سوء استعمال المنح وسارموا على التصويت على ضريبة الأراضي للحصول على تنازلات سياسية . ولم يساند الرأي العام كالون : فالبورجوازية بقيت متحفظة والشعب لامبالياً . فأهل لويس السادس عشر وزيره تحت ضغط محيطه : وفي ٨ نيسان ١٧٨٧ أعفى كالون .

لقد ظهر رئيس أساقفة تولوز لوميني دي بريين في الصف الأول لأخصام كالون . فاستدعاه الملك بناء على طلب ماري انطوانيت الى الوزارة . فساعد بعض الفانض (ضرائب جديدة ، بعض الادخار ، وعلى الأخص قرض من ٦٧ مليوناً) على تحاشي الافلاس . ولكن المشكلة المالية بقيت كاملة .

وبقوة الأشياء اضطر بريين أن يرجع الى مشاريع سلفه . فتوطدت حرية تجارة الحبوب وتحولت السخرة الى مدفوعات نقدية . ونشأت مجالس إقليمية تمثلت فيها الطبقة الثالثة بعدد مساوٍ للطبقتين الأخريين مجتمعتين (وذلك لكسر تحالف البورجوازية مع أصحاب الامتيازات) . وأخيراً خضع النبلاء والاكليروس للضريبة العقارية على الأراضي . وأعلن الأعيان أن لا حق لهم في الموافقة على الضريبة . ولما لم يستطع بريين أن يحصل منهم على شيء صرفهم (٢٥ أيار ١٧٨٧) .

وهكذا انتهت هذه المحارة الأولى : بفشل فاضح للملكية . وحاول كالون أن يلجأ الى الأعيان لكي يفرض إصلاحه على بقية الأرستوقراطية ، فلم يحصل أي من كالون أو بريين على موافقة الأعيان . وازداد التأكد من ضرورة الإصلاح

فاضطر برين ان يواجه المحكمة . وثلت مقاومة المحاكم مقاومة الابهان . فوجهت محكمة باريس وتبعها مجلس المساعدات ومجلس الحسابات ، انتقادات لمرسوم يخضع المراض والصحف والاعلانات لرسم الطابع ، ورفضت مرسوم ضريبة الاراضي وطالبت في الوقت نفسه بدعوة المجالس العامة المؤهلة وحدها للموافقة على الضرائب الجديدة .

وفي ٦ آب ١٧٨٧ أجبرت جلسة حضرها الملك المحكمة على تسجيل المراسم . وفي اليوم الثاني ألغت المحكمة تسجيل البشارة واعتبرته غير قانوني . فكان عقاب هذا التمرد النفي الى « تروا » ، ولكن الاضطراب شمل محاكم الاقاليم ومجموع الارستوقراطية القضائية . فلم يتأخر برين في الاستسلام : وجرى سحب مراسيم الضرائب . ولما عادت المحكمة الى الاجتماع سجلت في ٤ أيلول ١٧٨٧ إعادة فرض ضريبة العشرين . وانتهى أمر ضريبة الدخل على الاراضي . فكان فشل جديد أشد خطراً من الاول : لقد اتضح ان اصلاح الضرائب مستحيل أمام مقاومة المحكمة وهي الناطقة باسم المجموعة الارستوقراطية .

وفي سبيل الاستمرار لجأ برين مرة أخرى الى القرض ، إنما لم يكن باستطاعته الاقتراض الا بموافقة المحكمة التي لم توافق على التسجيل الا لقاء وعد بدعوة المجالس العامة . وبما ان الوزير ما زال قليل الثقة بالحصول على الاكثريه فرض المرسوم أثناء جلسة ملكية تحولت فجأة الى جلسة عدل حضرها الملك ليقطع الطريق على كل مناقشة (١٩ تشرين الثاني ١٧٨٧) .

فاعترض دوق دورليان : « يا صاحب الجلالة إن هذا غير شرعي » . فأجاب لويس السادس عشر : - « انه شرعي لأنني أريده » . انه جواب يليق بلويس الرابع عشر لو انه جاء بهدوء وجلال .

وطال الصراع واتسع النقاش . وفي ٤ كانون الثاني ١٧٨٨ صوتت المحكمة على قرار اتهام ضد أوامر الدي . وطالبت بالحرية الفردية كحق طبيعي . وفي ٣ ايار ١٧٨٨ احيراً نشرت المحكمة إعلاناً عن القوانين الاساسية للمملكة التي ادعت أنها حارس لها : وكان ذلك رفض الحكم المطلق . وأعلنت على الأخص ان

التصويت على الضرائب يخصص المجالس العامة وبالتالي الأمة . وشجبت من جديد أوامر التوقيف الاعباطية وأوامر النفي . وأوضحت أخيراً ضرورة المحافظة على « التقاليد الاقليمية » وحصانة القضاء . وتميز الاعلان بمخيلط من المبادئ الليبرالية والادعاءات الارستوقراطية . وبما انه لم يتعرض لأسباب وجيهة للمساواة في الحقوق وإلغاء الامتيازات فلم يكن له أية صفة ثورية .

وكانت غاية إصلاح لاموانيون القضائي تحطيم مقاومة المحكمة فكسرت قراراتها . ولم تتوقف الحكومة الملكية عند ذلك الحد . وبعد ان حزمت أمرها أخيراً على فرض إرادتها ، أصدرت أمراً بتوقيف اثنين من قادة المعارضة القضائية هما دوفال ديبرمينيل وغواسلار دي مونسابير : ولم يتم التوقيف الا بعد جلسة مأسوية في ليل ٥ و ٦ ايار ١٧٨٨ بعد ان أعلنت محكمة باريس ان المستشارين المنتخبين الى حرمها هما « في حماية القانون » . وعلى الأخص في ٨ ايار ١٧٨٨ فرض الملك بالقوة تسجيل مراسيمه الستة التي أعدها حارس الاختتام لاموانيون لكي يحطم مقاومة القضاء ويصلح العدالة . فجاء قانون جنائي يلغي « القضية السبقية » اي التعذيب الذي يسبق تنفيذ الاعدام بالجرمين (وقد ألغيت القضية التحضيرية التي تسبق التحقيق سنة ١٧٨٠) وألغى عدد كبير من المحاكم الدنيا والخاصة . وأصبحت المحاكم المدنية محاكم بداية . ورأت المحاكم صلاحياتها تتناقص لمصلحة « قاضياً كبيراً » ولمصلحة محاكم الاستئناف . ولكن لاموانيون لم يتجاسروا لأسباب مالية ان يحذف البيع والتوابل . ومن أجل تسجيل الاوامر الملكية حل محل المحكمة « مجلس مطلق الصلاحية مؤلف في جوهره من الغرفة الكبرى في محكمة باريس ومن حملة لقب دوق ومن الشيوخ : وهكذا فقدت الارستوقراطية مراقبة التشريع والمالية الملكية .

إنه اصلاح عميق ولكنه جاء متأخراً . فقد نجحت الارستوقراطية في استقطاب جميع المستائين ضد الحكومة وتوسيع الخلاف الاساسي الى الجسم القومي .

ثانياً - المحاكم ضد الحكم المطلق (١٧٨٨)

١ - الاضطراب القضائي ومجلس فيزيل

وجاءت المساومة الحقيقية لاصلاح لاموانيون الذي عرّى ارستوقراطية المحاكم من امتيازاتها السياسية ، ليس من باريس بل من الأقاليم التي تملك فيها الارستوقراطية ، خارج المحكمة ، وسيلة عمل في مؤسسة المحاكم الاقليمية . لقد ظهر الاصلاح القضائي في الواقع بينما كان ينمو الاضطراب الذي أثارته الجمعيات الاقليمية التي أنشأها مرسوم حزيران ١٧٨٧ . وكان بريين إرضاء الأرستوقراطية قد سلّحها بسلطات واسعة على حساب الوكلاء . ولكنه منح الطبقة الثالثة تمثيلاً مضاعفاً وحق التصويت الفردي لا الطبقي وهذا ما استاء منه أصحاب الامتيازات . فطالبت الدوفينه ، والفرانش كونته والبروفانس بإعادة محاكم القديمة . فتناسق الحافزان على الاضطراب . ففجرت ارستوقراطية المحاكم خلفها على النبلاء وعلى البورجوازية . فكانت شعارات اللقاء : منع إقامة المحاكم الجديدة ، وإعلان إضراب القضاء ، وإشاعة الفوضى ، وطلب اجتماع المجالس العامة . فنظمت المحاكم والمجالس الاقليمية المقاومة بمساعدة عدد رجال القانون الوفير لديها . وتنازلت المظاهرات ، وتبعها نبلاء السيف ثم نبلاء الكنيسة : واعترضت جمعية الاكليروس في حزيران ١٧٨٨ على تأسيس المجلس المطلق الصلاحية .

ولتحول الاضطراب الى ثورة . فانفجرت المظاهرات في ديمون (١١ حزيران ١٧٨٨) ، وفي تولوز بمناسبة تدشين محاكم القاضي الأكبر . وفي « بو » حاصر القرويون الدين آثارهم نبلاء المحاكم الاقليمية ، وكييل الملك في قصره وأجبروه على إعادة المحكمة (١٩ حزيران ١٧٨٨) . وفي رين وقع صدام بسبب الاضطرابات بين النبلاء البريتون حماة المحكمة والجيش الملكية (ايار - حزيران ١٧٨٨) .

ولكن اهم الاحداث التي شكلت مقدمة للثورة كانت تلك التي وقعت في الدوقينه حيث اثار قيام جمعية افليمية انتمالا كبيرا حمله الاصلاح القضائي الى ذروقه . والشئ المميز في هذه الاثناء ان البورجوازية كانت على رأس المعارضة في هذا الاقليم الذي يضعه نشاطه الصناعي واهمية انتاجه في عداد اكثر اقاليم المملكة تطوراً . واعتزست محكمة غرينوبل عندما طلب منها ان تسجل مراسيم ٨ أيار : فأحيلت على الاجازة . ولكنها اجتمعت مع ذلك في ٢٩ أيار ؛ فأصدر إذ ذاك ضابط الاقليم العام بحقها أوامر بالنفي . وفي ٧ حزيران ١٧٨٨ اليوم المحدد للترحيل ثار الشعب بتحرير من المساعدين القضائيين على ما يبدو وقد راعهم خراب المحكمة الذي تسبب بمخراهم . فاحتلت الجماهير مداخل المدينة وصعدت الى السطوح ترمي بالحجارة الفرق التي تتجول في الشوارع . وعبثاً حاول الضابط العام الدوق كليرمون - تونير المسن ان يهدى الاندفاع الشعبي إذ أمر الجيوش ان تعود الى ثكناتها . وحوالي نهاية بعد الظهر ، أعادت المظاهرة سيدة الموقف القضاة الى قصر العدل . واذا هذا اليوم المسمى يوم القرميد لم تكن له نتائج مباشرة مهمة (لقد غادر القضاة غرينوبل نهائياً في ليل ١٢ و ١٣ حزيران ١٧٨٨ إطاعة لأوامر الملك) فإنه قد سجل في الدوقينه مقدمة اضطراب ثوروي حقاً .

وفي ١٤ حزيران ١٧٨٨ ، عُقد عملياً في قصر بلدية غرينوبل اجتماع ضم ٩ اكليركيين رؤساء كهنة وخوارنة المدينة و ٣٣ نبيل و ٥٩ عضواً من الطبقة الثالثة من كتاب عدل ولواب عامين ومحامين من بينهم موني وبارتاف ؛ لقد أخذت البورجوازية قيادة الحركة ، وتبنى المجتمعون قراراً أعده موني يطالب باستدعاء القضاة واسترجاع وظائفهم ودعوة « المجالس الخاصة في الاقليم مع استدعاء أعضاء من الطبقة الثالثة اليها يساري عدهم عدد أعضاء الاكليروس والنبلاء مجتمعين وعن طريق الانتخاب الحر » ، وأخيراً دعوة المجالس العامة في المملكة « بغية مداواة علل الأمة » .

ولم يكن مؤتمر غرينوبل في تفكير مديريه الا اجتماعاً تحضيرياً لمؤتمر عام

بلديات الدوفينه الذي تعين نهائياً في ٢١ تموز . وقامت دعاية نشيطة في الاقليم لتأمين نجاحه ، وقد ساعده غياب السلطة . وقدم أحد كبار رجال الاقتصاد في الدوفينه وهو بيريه الملقب مايلورد بسبب ضخامة ثروته ، قصره في فيزيل على أبواب غرينوبل وكان قد اشتراه ليقيم فيه مصنعا للقطن . وهناك اجتمع في ٢١ تموز ١٧٨٨ مؤتمر فيزيل وهو الصورة السابقة على مستوى الاقليم للمجالس العامة في ١٧٨٩ . وتشكل المؤتمر من ممثلي الطبقات الثلاث وكان عددهم ٥٠ اكليركياً و ١٦٥ نبيلاً و ٢٧٦ ممثلاً للطبقة الثالثة : فهو مؤتمر أعيان أبعدت عنه « طبقات الشعب الاخيرة » حسب تعبير مونيه لأن المدن لم ترسل الا اصحاب امتيازات وبورجوازيين . وتمثلت ١٩٤ قرية فقط من أصل ١٢١٢ موجودة في الدوفينه . وجرت صياغة قرارات المؤتمر في وثيقة من وحي مونيه . فطالبت بإعادة المحاكم وقد تمررت من امتيازاتها السياسية : فالمجالس العامة المطلوب عقدها ، « لها وحدها القوة اللازمة لمحاربة استبداد الوزراء ووضع حد لتبذير الاموال » . ويجب أن يعاد تنظيم مجالس الدوفينه : ولكن الطبقة الثالثة في المجالس الجديدة يكون لها تمثيل مساوٍ لتمثيل اصحاب الامتيازات . وأكثر من ذلك ايضاً ارتفع المؤتمر فوق الخصوصيات الاقليمية وانفتح على الروح القومية :

« ان الطبقات الثلاث في الدوفينه لن تفصل أبداً قضيتها عن قضية الاقاليم الاخرى ، ولن يملوا حقوق الامة بمساندتهم حقوقهم الخاصة » .

واعطى المؤتمر المثل فرفض باسم الدوفينه امتياز منح الضريبة : « ستمنح طبقات الاقليم الثلاثة عن دفع الضريبة ... الا عندما يقرها بمشلولوم في مجالس المملكة العامة » . وتحظى المؤتمر الاطار الاقليمي الذي بقي ضمنه اضطراب برتانيا والبيارن واعلن ضرورة الوحدة القومية في سبيل اقامة نظام جديد . وبذلك كما باشترك الطبقة الثالثة ارتدت مناقشات مؤتمر فيزيل طابعاً ثورياً : كان النظام القديم الاجتماعي والسياسي ينهار على قواعده .

مع ذلك لم يحصل اي صدى في اقاليم اخرى لهذه الوحدة بين الطبقة الثالثة

والارستوقراطية وهذا الانتعاش في وجهات نظر الطبقة الثالثة في مناقشات فيزيل ولو انها احدثت ضجة كبيرة .

لقد نال اعلان فيزيل الاعجاب ولكن احدا لم يقتد به . وفي ربيع ١٧٨٨ تسبب الحماد ارستوقراطية الرداء و ارستوقراطية السيف بشكل جوهري بفشل السلطة الملكية. فلم تتردد الارستوقراطية في استخدام طرق العنف ضد الملكية للمحافظة على امتيازاتها . لقد اتحد نبلاء الرداء ونبلاء السيف لرفض طاعة الملك واستدعوا البورجوازية لمساعدتهم وهكذا قامت بتمرينها الأول على الثورة ، واذا كانت الارستوقراطية تطالب بنظام دستوري وبضمان الحريات الاساسية واذا فرضت تصويت المجالس العامة على الضرائب وتسليم الادارة المحلية للمجالس الاقليمية المنتخبة فانها كانت تنوي المحافظة على ازدهارها السياسي والاجتماعي في هذه التنظيمات المختلفة . فعرائض النبلاء كانت مجمعة على طلب المحافظة على الحقوق الاقطاعية وخاصة حقوقها في الشرف . لقد بدأت الارستوقراطية مثلاً المعركة ضد الحكم الملكي المطلق وجرت خلفها الطبقة الثالثة ولكن بنية صريحة في توطيد سلطتها السياسية على انقاض الحكم المطلق والمحافظة على امتيازاتها الاجتماعية .

٢ - استسلام الملكية

لقد أصاب العجز برين أمام تهديد تحالف الطبقة الثالثة مع الارستوقراطية وأفلت من يده زمام السلطة . فقد تكتشفت المجالس الاقليمية التي أنشأها وألفها على هواه قليلة الطاعة ترفض زيادة الضرائب . والجيش الذي يقوده نبلاء معادون للوزير واصلاحياته لم يكن موثقاً . وعلى الأخص كانت الخزينة فارغة ولم يكن لأي قرض حظ الاحتساب في هذه الظروف المضطربة مثل هذا الاضطراب . فاستسلم برين امام تمرد الارستوقراطية . وفي ٥ تموز ١٧٨٩ وعد يجمع المجالس العامة . وفي ٨ آب علق المجلس المطلق الصلاحية وحدد موعد افتتاح المجالس العامة في اول أيار ١٧٨٩ . وبعد ان استنزف كل الفاضل ووضع

يده على أموال الأنفاليد وتبرعات المستشفيات ظلت الخزينة فارغة فاستقال في ٢٤ آب ١٧٨٨ .

فاستدعى الملك نيكرو الذي أكل استسلام الحكم الملكي : فألغي الاصلاح القضائي الذي أجراه لاموانيون وأثار به التمرد وأعيدت المحاكم ودعيت المجالس العامة للاجتماع في الموعد الذي حدده بريين . وعجلت المحكمة بتعيين الاتجاه الذي تنوي استثمار انتصارها فيه : فبناء على قرارها في ٢١ ايلول ١٧٨٨ استدعى المجالس العامة على طريقة ١٦١٤ نفسها بثلاث طبقات مفترقة تتمتع كل منها بصوت واحد . فانتصرت بالتالي الطبقات ذات الامتياز على الطبقة الثالثة .

وفي نهاية ايلول ١٧٨٨ كانت الارستوقراطية منتصرة . انما اذا وضع قمرود الارستوقراطية الحكم الملكي على طريق الفشل فانه قد زعزعه ليفتح الطريق لتلك الثورة التي اعد لها التطور الاقتصادي والاجتماعي الطبقة الثالثة . فاخذت بدورها الكلام : واذا ذاك بدأت الثورة الحقيقية .

وعلى عتبة هذه الثورة في سنة ١٧٨٩ التي ستقلب البنى التقليدية يحذر بنا ان نتوقف برهة لنحاول الاحاطة بيوهر ازمة النظام القديم في خضم الاحداث وتكاثر المظاهر الاجتماعية والسياسية المائدة للبنية وتلاحم الظروف .

لقد كان القرن الثامن عشر قرن ازدهار فعلا ولكن ذروته الاقتصادية تتوضع في نهاية سنة ٦٠ وفي اوائل سنوات السبعين . واذا كان الانطلاق لا اعتراض عليه حتى حرب اميركا فقد حدث الحطاط اعتباراً من ١٧٧٨ « أقول لويس السادس عشر » . ومن جهة اخرى تستلزم اهمية هذا الانطلاق بعض التحفظات : لقد افاد منه اصحاب الامتيازات والبورجوازية اكثر من الطبقات الشعبية ، ألقي على العكس تأثرت بالاكتر من اقوله . فبعد ١٧٧٨ بدأت مرحلة التقلص ثم التراجع في الاقتصاد التي جاءت فتوجها ازمة دورية مولدة للبؤس . لا ريب ان جوريس لم ينكر اهمية الجوع في اطلاق الثورة . ولكنه لم يعترف له الا بدور مرحلي . فرداءة المحصول سنة ١٧٨٨ وازمة ١٧٨٨ - ١٧٨٩ بتأثيرها الالم على الطبقات الشعبية استنفرتها لخدمة الثورة البورجوازية .

ولكن ذلك لم يكن حسب رأيه الا حدثاً عارضاً . في الواقع كان الشر اعظم . فقد مسّ الاقتصاد الفرنسي في كل قطاعاته . لقد حرك البؤس الجماهير الشعبية في الوقت الذي فيه تأثرت البورجوازية بعد انطلاقة لا سابقة لها ، في مداخيلها وارباحها . ان التراجع الاقتصادي والازمة الدورية التي انفجرت في ١٧٨٨ كانتا مسؤولين بالدرجة الاولى عن احداث ١٧٨٩ . ومعرفتها تلقى ضوءاً جديداً أعلى الاصول المباشرة للثورة .

وتلعب المتناقضات الاجتماعية الاساسية دوراً ابعد من المعطيات الاقتصادية التي توضح تاريخياً معيناً . فيجب البحث عن الاسباب العميقة للثورة الفرنسية في المتناقضات التي اشار اليها برنابيه بنى النظام القديم ومؤسسته من جهة ، وبين الحركة الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى . وفي عشية الثورة استمرت أطر المجتمع ارستوقراطية . وكان نظام الملكية المقاربية ما يزال ذا بنية اقطاعية . وكان عبء الحقوق الاقطاعية والعشور الكنسية غير محتمل لدى القرويين . كان كل هذا بينما تتطور وسائل الانتاج والمبادلات الجديدة التي عليها 'تبنى القوة الاقتصادية البورجوازية' . فكان التنظيم الاجتماعي والسياسي للنظام القديم الذي يكرس امتيازات الارستوقراطية المقاربية ، يعطل نمو البورجوازية .

لقد كانت الثورة الفرنسية حسب تعبير جوريس ثورة « بورجوازية وديموقراطية بشكل واسع » وليست « ثورة بورجوازية ومحافظة بشكل ضيق » ، كالثورة الانكليزية المهترمة في ١٦٨٨ . لقد كانت كذلك بفضل مساندة الجماهير الشعبية التي يقودها حقد الامتياز وبثيرها الجوع وتحركها رغبة التحرر من عبء الاقطاعية . وكانت احدى مهام الثورة الجمهورية القضاء على النظام الاقطاعي وتحرير القرويين من الارض . ولا توضح هذه المميزات فقط الازمة الاقتصادية العامة في نهاية النظام القديم بل اعظم من ذلك ايضاً البنى والمتناقضات في المجتمع القديم . لقد كانت الثورة الفرنسية ثورة بورجوازية فعلاً انما بمساندة شعبية وعلى الاخص قروية .

وفي نهاية النظام القديم ثبت تقدم فكرة الامة مع انطلاقة البورجوازية

ولكنها استمرت مكبلة باستمرار البنى القطاعية في الاقتصاد والمجتمع والدولة وايضاً بمقاومة الارستوقراطية . وبقيت الوحدة الوطنية ناقصة . وكانت الجمارك الداخلية وضرائب الانتقال وتعدد الاوزان والمكايل وتنوع النظام الضرائبي وفوضاه وكذلك استمرار الحقوق القطاعية والعشور الكنسية ، تعطل دائماً نمو الاقتصاد واقامة سوق قومية . واستمر غياب الوحدة في المجتمع . فالتسلسل الاجتماعي يركز على الامتيازات ، ليس فقط امتيازات النبلاء والاكليروس بل امتيازات الاجهزة المتعددة والجماعات التي تجزىء الأمة وتمتلك كل منها اهدافها وحرياتها وبكلمة امتيازاتها . كان عدم المساواة قاعدة ويزداد التقسيم بسبب العقلية النقابية . ويكرس سيلاسيان ميرسيه فصلاً لاأنيقة النقابات في كتابه « لوحة باريس » (١٧٨١) :

« لقد أضحت النقابات متصلة عنيدة وتدعي الاعتزال وسط علاقات الآلة السياسية ؛ كل نقابة اليوم لا تشعر الا بالظلم الواقع على أحد أفرادها وتعتبر الضغط الحاصل على مواطن ليس من طبقتها غريباً عن مصالحها » .

وكانت بنية الدولة تشكل نظير بنية المجتمع نفياً للوحدة القومية . لقد كانت رسالة الاسرة المالكة من آل كابيت إعطاء الدولة التي انشأها بتجميع الاقاليم الفرنسية حول أملاكهم ، وحدة إدارية وهي العامل للفاعل في يقطعة الوجدان القومي وكذلك في ممارسة السلطة الملكية . في الواقع استمرت الأمة منفصلة عن الدولة بشهادة الملك لويس السادس عشر في ١٤ تشرين الاول ١٧٨٩ : « في وقت ندعوفيه الأمة لمساعدة الدولة ... » ولم يتحسن تنظيم الدولة خلال القرن الثامن عشر الا قليلاً ، لأن لويس السادس عشر كان يحكم ويدير تقريباً بواسطة المؤسسات نفسها التي اعتمدها جده لويس الرابع عشر . ففشلت محاولات اصلاح البنية الحكومية أمام مقاومة الارستوقراطية المتمركزة في محاكمه ومجالسه الاقليمية وجمعيات اكليروسه . وعلى غرار الرعية كان دائماً للأقاليم والمدن اهدافها وامتيازاتها وهي متاريس ضد الحكم الملكي المطلق ، وهي ايضاً حصون لخصوصيات عنيدة .

في الواقع لا يمكن ان نحلل عدم اكتمال الوحدة القومية بواسطة الحكم الملكي المطلق لاستمرار بنية اجتماعية من نوع ارستوقراطي هو انتفاء محض للوحدة القومية. واكمال عمل الحكم الملكي في التوحيد القومي هو طرح قضية بنية المجتمع على بساط البحث وبالنتيجة طرح قضية الامتياز .

انه تناقض مستحيل الحل : فلويس السادس عشر لن يحزم امره ابداً على التخلي عن طبقة نبلائه الامينة . فاستمرار عقلية الارستوقراطية الاقطاعية والعسكرية وحتى اشتدادها ، ما زال يساهم في عزل اكثرية نبلاء الامة وربطهم بشخص الملك . فقد انزلوا في تحجر متفوق عاجزين عن التطبّع متصليين في اعتقاداتهم الباطلة ، بينما راح النظام الجديد يثبت اقدامه في اطار المؤسسات التي تخلفها الزمن .

لقد كتب توكفيل :

« لو فكرنا اخيراً ان هذه الطبقة من النبلاء المنفصلة عن الطبقات المتوسطة (اعني البورجوازية) التي لفظتها من حضنها ، وعن الشعب الذي تركت قلبه يفلت منها ، كانت معزولة كل العزل وسط الامة وهي في الظاهر على رأس جيش هو في الواقع جهاز ضباط بدوت جنود لفهمنا كيف استطاعت ان تنقلب في مدى ليلة بعد ان استمرت واقفة مئة عام » .

وقد احرزت الوحدة القومية التي كبرت جاحها الردة الارستوقراطية ، بعض التقدم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بواسطة قوة جذب العاصمة (« كانت فرنسا حسب رأي توكفيل بين سائر الدول الاوروبية البلد الذي اكتسبت فيه العاصمة ازدهاراً اقوى من الاقاليم » واستقطبت سائر الامبراطورية افضل استقطاب ») بواسطة التقدم الفكري . لقد شكل انتشار فلسفة الانوار وعربية المعاهد وسائل حقيقية للتوحيد . وما الاشارة الى هذه الخطوط الا الاشارة الى انطلاقة البورجوازية . لقد اصبحت العامل الاجتماعي الجوهري في الوحدة القومية وتوصلت الى تمثيل نفسها بالامة . لقد كتب سيس : « من يحرر بالتالي ان يقول ان الطبقة الثالثة ليس لها في ذاتها كل ما يلزم لتكوين امة تامة ؟ » . ولكنه يستدرك في الحال ان الارستوقراطية لا تستطيع ان تشكل جزءاً من

الامة . « اذا حذفنا الطبقة صاحبة الامتيازات فلن تخسر الامة شيئاً بل
تزداد » .

وهكذا تبلور فكرة الامة في فرنسا النظام القديم البائد ؛ وفي الفئـة
الاجتماعية الاكثر نضجاً فكرياً والأشد تقدماً فيما يختص بالاقتصاد حتى انها
تتخذ لها شكلاً وحياة . ومشهد فرنسا الواحدة والمقسمة في آن واحد ، دفع
توكفيل الى كتابة فصلين متناقضين : « ان فرنسا كانت البلاد التي يصبح الرجال
فيها أكثر تشابهاً فيما بينهم ، فكيف أضحى هؤلاء الرجال المتشابهون جداً
أكثر افتراقاً من أي وقت مضى ، ... لقد كان هؤلاء الرجال « مستعدين كلهم
للانصراف في كتلة واحدة » على ما صرح به مع ذلك مؤلف « النظام القديم
والثورة » .

كان على الثورة في الواقع ان تحلّ هذه المتناقضات ولكنها بعدم منحها
الحقوق في الامة الا للفلاكين وحدهم ، وباعتبارها نفسها ممثلة للوطن والتملك
كانت على وشك إثارة ثورات جديدة .

القسم الأول

« الأمة ، والملك ، والقانون »

الثورة البورجوازية والحركة الشعبية

١ (١٧٨٩ — ١٧٩٢)

كان الحكم الملكي الفرنسي عشية الافلاس وبعد ان شتمته معارضة الارستوقراطية ، يفكر بإيجاد وسيلة لاستمراره على قيد الحياة بدعوة المجالس العامة . ولكن لم يعد لدى الحكم الملكي أي منهاج واضح للعمل بعد ان هاجمته في مبدأ الحكم المطلق الارستوقراطية التي تنوي الاشتراك في الحكومة ، بالعودة الى ما كانت تعتقد انه دستور المملكة ، وبعد ان هاجمه أنصار الافكار الجديدة الذين يريدون ان يكون للأمة حق مراقبة إدارة الدولة . فانزلت من تنازل الى تنازل ، الى الثورة منجرافاً بتيار الاحداث بدل السيطرة عليها .

لقد قادت أقلية بورجوازية الطبقة الثالثة ثورة ١٧٨٩ يساندها ويدفعها في مراحل الأزمة شعب المدن والارياف العرمرم ، اولئك الذين لقبوا احياناً بالطبقة الرابعة . وبفضل التحالف الشعبي فرضت البورجوازية على الحكم الملكي دستوراً منحها جوهر الحكم . وبعد ان اعتبرت نفسها ممثلة الأمة ، كانت تنوي إخضاع الملك لسيادة القانون . فالأمة والملك والقانون هذا التوازن المثالي بدأ يتحقق لفترة من الزمن . وفي اجتماع المناضلين في ١٤ تموز ١٧٩٠ اشتركت الأمة في حرارة ملكية حقيقية لصالح الحكم . وتلي قسم احتفالي يوحد الفرنسيين فيما بينهم والفرنسيين مع ملكهم للدفاع عن الحرية والدستور والقانون ، . ولكن الأمة كانت في ١٧٩٠ في جوهرها بورجوازية . فهي وحدها تمتلك الحقوق السياسية كما تمتلك القدرة الاقتصادية والأولوية الفكرية .

وتكشفت وحدة الأمة والملك تحت شعار القانون شديدة الهزال . فقد بحثت الارستوقراطية عن ثأرها على غرار الحكم الملكي . وتوزعت البورجوازية الحاكمة بين خوف العودة الارستوقراطية والضغط الشعبي . وقسم هرب الملك في ٢١ حزيران ١٧٩١ والاعدام رمياً بالرصاص في شان دي مارس ، البورجوازية

الى فئتين : فئة الفوياتنان وقد بالفت حقداً على الديموقراطية في إبراز طابعها
الدستور البورجوازي وحافظت على المؤسسة الملكية كدرع في وجه التطلعات
الشعبية . والفئة الجيرونديّة التي هاجمت الملكية حقداً على الارستوقراطية
والاستبداد ولم تتردد في دعوة الشعب حالما اندلعت الحرب التي كان مقدراً لها
حسب نظرتها أن تحلّ جميع الصعوبات .

وتخطى الشعب الذي كان ينوي العمل لمصلحته الخاصة البورجوازية بسرعة .
فوضعت ثورة ١٠ آب ١٧٩٢ حداً للنظام الذي أقامه الدستوريون . في الواقع
كانت وحدة الامة الجديدة مع الملك مستحيلة ، فهو المدافع الطبيعي عن النظام
القديم وعن الارستوقراطية الاقطاعية .

الفصل الأول

الثورة البورجوازية

وسقوط النظام القديم

(١٧٨٩)

لقد فرضت الازمة المالية وتمرد الارستوقراطية ، على الحكم الملكي دعوة المجالس العامة . ولكن هل تقبل الطبقة الثالثة بخضوع ما اكتفت الارستوقراطية بأكثريتها الساحقة بمنعها إياه ؟ هل تستمر المجالس العامة مؤسسة إقطاعية أم سيخرج من أعمالها نظام جديد مطابق للواقع الاقتصادي والاجتماعي ؟ ... لقد رفعت الطبقة الثالثة صوتها مطالبة بالمساواة في الحقوق وبأشرت لإعادة صهر النظام القديم سياسياً واجتماعياً . فحاول الحكم الملكي تحطيم تمرد الطبقة الثالثة بالوسائل نفسها التي استعملها ضد الارستوقراطية التي أضحت الآن حليفته . ولكن المحاولة كانت عبثاً : فالأزمة الاقتصادية دفعت الشعب الى الثورة وأفلت زمام القوة العامة من يد الملك . فالثورة الهادئة القضائية تلتها ثورة شعبية عنيفة وانهار النظام القديم .

أولاً - الثورة القضائية

(نهاية ١٧٨٨ — حزيران ١٧٨٩)

في ٢٦ آب ١٧٨٨ عين لويس السادس عشر نيكرو مديراً عاماً للمالية ووزيراً

الدولة . ولم يدرك نيكرا اتساع الازمة الاقتصادية والاجتماعية لأنه لم يضع منهاجاً دقيقاً بل انحرف مع الاحداث أكثر مما سيطر عليها . ولم يُعبر اهتماماً كافياً للآزمة الاقتصادية التي مكنت البورجوازية من استنفار الجماهير . ففي ميدان الانتاج الزراعي ضربت أزمة الكروم مناطق عديدة . وكانت زراعة الكروم آنذاك منتشرة أكثر من اليوم . فكان الحجر يشكل لدى كثير من القرويين الانتاج الوحيد الصالح للبيع . وكان شعب مناطق الحور يشترك بصفة أهل المدن بعدده وتمركزه بعد ان اضطر الى شراء خبزه . فأصاب البؤس عدداً كبيراً من أصحاب الكروم في مرحلة من سوء البيع والمخفاض الاسعار امتدت من ١٧٨٩ - ١٧٩١ . وفي ١٧٨٩ - ١٧٩١ عملت المحاصيل الهزيلة على رفع الاسعار من جديد . ولكن سوء التغذية لم يسمح للكرامين ان يستعيدوا وضعهم السابق ، فلذلك تحطم شعب الكرامين وعلى الأخص الشركاء منهم والمياومون الذين لا يملكون أي احتياطي عندما ارتفع سعر الحبوب . والمحصرات أزمة الكروم في إطار أزمة الاقتصاد العامة . وفي الوقت نفسه سببت معاهدة التبادل الحر المقودة مع انكلترا في ١٧٨٦ تباطؤاً في النشاط الصناعي . فتمرضت الصناعة الفرنسية التي ما تكاد تبدأ تجدها للمنافسة الانكليزية على أرض السوق القومية نفسها ، في عهد كانت فيه الصناعة الانكليزية تتابع تطوير آلاتها وتنمي قدرتها الانتاجية . فزادت أزمة التبادل من خطورة الوضع .

١ - اجتماع المجالس العامة (نهاية ١٧٨٨ - أيار ١٧٨٩)

لقد أثار اجتماع المجالس العامة الذي أقره الملك في ٨ آب لأول من أيار التالي حماسة عظيمة في أوساط الطبقة الثالثة . وكانت حتى هذا التاريخ قد انجرفت مع الارستوقراطية في تمردها على الحكم المطلق . ولكن عقد التحالف بين الارستوقراطية والبورجوازية انفرط عندما اتخذت محكمة باريس في ٢١ ايلول ١٧٨٨ قراراً بموجبه « تجتمع المجالس العامة بشكل قانوني وتتألف حسب الطريقة المتبعة في ١٦١٤ » . فتحولت آمال البورجوازية كلها الى الملك

الذي وافق على دعوة رعاياه وعلى الاستماع الى مطالبهم .

ويزعم ميليه دي بان :

« انت الصراع المدام قد تبدلت واجهته في كلون الثاني ١٧٨٩ . فلم يعد الامر يعني الملك والاستبداد والدمور الا بشكل ثانوي ؛ انها حرب بين الطبقة الثالثة والطبقتين الاخرتين » .

ووقف الحزب الوطني على رأس الصراع ضد أصحاب الامتيازات . وهو مؤلف من رجال خرجوا جميعاً من صفوف البورجوازية : رجال قانون وكتاب ورجال أعمال وأصحاب بنوك ؛ والمحاز الى صفوفه أصحاب الامتيازات الذين تبناوا الأفكار الجديدة ، من محبار السادة (دوق لاروشفوكو - ليانكور ، والمركيز دي لافاييت) والقضاة (ادريان دي بور ، هيرولت دي سيشيل ، ليبييتيه دي سان فارجو) . وكانت مطالبهم الرئيسية : المساواة المدنية والقضائية والضرائية ، الحريات الاساسية ، وحكومة تمثيلية . وتنظمت الدهاية مستفيدة من العلاقات الشخصية او من بعض الجمعيات مثل جمعية أصدقاء السود التي كانت تطالب بإلغاء الاستعباد . وأصبحت المقاهي مركز الاضطراب امثال مقهى بروكوب . ويبدو ان منظمة مركزية أشرفت على إدارة حركة الحزب الوطني وهي لجنة الثلاثين فأرحت الملشورات ونشرت نماذج للمرائض .

وكانت مضاعفة الطبقة الثالثة النقطة الاساسية التي ركزت عليها دعاية الحزب الوطني : ينبغي ان يكون للطبقة الثالثة مندوبون بمقدار مندوبي النبلاء والاكليروس معاً وهذا ما يفرض التصويت الفردي لا الطبقي . وبدون مخطط سياسي محدد ورغبة في كسب الوقت والتوفيق بين الجميع ، دعا نيكرو في تشرين الثاني ١٧٨٨ الاعيان الى مؤتمر ثانٍ وقد تصور انه يستطيع إقناعه بإعلان الموافقة على الضعف ، فصوت الأعيان الى جانب الصيغ القديمة كما كان متوقماً . وفي ١٢ كانون الاول قدم أسراء الدم للملك استرحاماً هو بيان ارستوقراطي حقيقي . وهو يثور على ادعاءات الطبقة الثالثة وعلى هجومها : « ها هم يقترحون إلغاء الحقوق الاقطاعية ... فهل تستطيع جلالتك ان تقرر التضييق على طبقة نبلائها القديمة الشجاعة المحترمة وإذلالها ؟ » .

ولكن مقاومة اصحاب الامتيازات في هذه الاثناء قد اكسبت الحركة الوطنية اندفاعاً جديداً . فالحكمة وقد عادت عن موقفها قبلت بقرارها الصادر في ٥ كانون الاول ١٧٨٨ بمضاعفة مندوبي الطبقة الثالثة . ولحكتها لم تتخذ أي قرار حول التصويت الفردي وهو مع ذلك المسألة الرئيسية .

لقد تبنى نيكر هذا الموقف رغبة منه في مسايرة جميع الاحزاب ، في تقريره لمجلس الملك يوم ٢٧ كانون الاول ١٧٨٨ . كان يقبني الاهتمام حسب رأيه بثلاث قضايا : قضية تناسب عدد النواب مع عدد السكان ، وقضية اختيار النواب في كل طبقة من الطبقات . في ١٦١٤ كل قاضٍ او حاكم انتخب عدداً واحداً من النواب . ولا يمكن ان يكون الامر كذلك الآن وقد اشتد التعلق بقواعد العدالة النسبية . وأعلن نيكر وقوفه الى جانب النسبية . اما فيما يختص بالضعف في عدد نواب الطبقة الثالثة فلا يمكن اتباع الطرق نفسها التي كانت سائدة سنة ١٦١٤ ، لأن أهمية الطبقة الثالثة قد تعاضمت منذ ذلك التاريخ :

« لقد أحدثت هذه المرحلة تبدلات كبيرة في كل شيء . فأشركت الثورات المنقولة وقروض الدولة الطبقة الثالثة بالثروة العامة . واصبت المعارف والانوار ثرائاً عاماً ... وهناك كثير من القضايا العامة تعرفها الطبقة الثالثة وحدها ، كالمعاملات التجارية ، الداخلية والخارجية ، روض المصانع والنجح الوسائل لتشجيعها ، والرصيد العام والفوائد والسيولة النقدية ، ومساوىء الجباية ، ومساوىء الامتيازات ، وكثير من الامور الاخرى التي خبرتها هي وحدها » .

ويستنتج نيكر : ان رغبة الطبقة الثالثة عندما تكون إجماعية وعندما تكون مطابقة لمبادئ العدالة العامة تكتسب الرغبة القومية . فيلبنغي بالتالي عدد من نواب الطبقة الثالثة مساوٍ لعدد نواب الطبقتين الأخرتين معاً . والقضية الثالثة المطلوب معالجتها كانت في معرفة هل يجب على كل طبقة ان تختار نوابها من أوساطها : لقد وقف نيكر الى جانب الحرية المطلقة .

ونشرت القرارات المتخذة في نتائج مجلس الملك المنعقد في فرساي يوم ٢٧ كانون الاول ١٧٨٨ ، وظهرت رقاع الدهوة والنظام الانتخابي بعد شهر من

ذلك في ٢٤ كانون الثاني ١٧٨٩ ، ومع ذلك لم تكن قضية التصويت الفردية او
الطبقية محلولة .

وبدأت الحركة الانتخابية في حركة كبيرة من الحماسة والصدق بالنسبة
للملك ولكن وسط ازمة اجتماعية خطيرة . فالبطالة ما زالت قائمة . والحصاد
كان رديئاً في ١٧٨٨ والقحط كثر عن نواجذه . وتضاعفت الانفعالات الشعبية
في الاشهر الاولى لسنة ١٧٨٩ وانفجرت الاضطرابات في سبيل العيش في اقاليم
مختلفة . وطالب الشعب بتسكير الحبوب . وتمردوا احياناً كما فعل عمال مصنع
الورق الملون « ريفتيون » في باريس يوم ٢٨ نيسان ١٧٨٩ . فالاضطرابات الاجتماعية
تتفق مع الاضطرابات السياسية وتعللها . واعلن النظام الانتخابي الذي تلي في
عظات الاحد :

« ان جلالتك يرغب ان تسلم رغبات كل فرد ومطالبه من اطراف مملكته واقل المساكن
شهرة » .

وأخذت هذه الدعوة بحرفيتها . واستفاد منها رجال الطبقة الثالثة لتحريك
الرأي العام . واتخذ الادب السياسي انطلاقة كبيرة . وتوطدت حرية الصحافة
باتفاق صامت . فكثرت النشرات والانتقادات والابحاث ومؤلفات رجال
القانون ، والحوارنة وافراد البورجوازية المتوسطة على الاقل . وجرى تحليل
النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ونقده واعادة بنائه في الأقاليم كما في
باريس . ففي آراس وجه روبسبير نداء الى الامة الارتزية . وفي روان هم
توريه نصيحته على النورمانديين الطيبين . وفي ايكس وجه ميرابو نداء الى الامة
البروفانسية .

وفي باريس نشر سيسيس المعروف « ببحثه عن الامتيازات » كتاباً في كانون
الثاني ١٧٨٩ عنوانه : ما هي الطبقة الثالثة ؟ عرف رواجاً صاعقاً :

« ما هي الطبقة الثالثة ؟ انها كل شيء . ماذا كانت حق اليوم ؟ لا شيء . ماذا تطلب ؟ ان
يصبح شيئاً ما » .

فالكتاب المشاهير والناجرون والمؤلفون الغفل يطلقون ابحاثاً ورسائل ،

وافكاراً ونصائح ومشاريع . فيكتب تاريخه رسالة الى المجالس العامة وكيل ديولان « فرنسا الحرة » وهو نقد حار لمصلحة فرنسا لا يكون فيها بيع وظائف ولا صفة شرف تنتقل بالوراثة ولا امتيازات ضرائبية :

« فليكن ا فليكن ا نعم سيتحقق هذا الخير كله . نعم ستحقق هذه الثورة المخطوطة ، وهذا التجديد . وليس من قوة على الارض تستطيع منها . انه نتيجة بامية للفلسفة والحرية والوطنية ا لقد اصبحنا لا نقهر ا » .

وجمل هذا الادب الدعائي الذي هو نتاج رجال البورجوازية ، يعكس تطلعات الطبقة الملاكة التي لم تكن تنوي تحطيم الامتيازات الا لانها متعارضة مع مصالحها . فمصدر الطبقات العامة ، والقرويين وصغار الحرفيين يشغلها اقل من ذلك . ولكن بعضهم مع ذلك الحنى على يؤس الشعب . امثال دوفورني في كتابه « عرائض الطبقة الرابعة » . انها اصوات ما تزال معزولة ولكنها تبشر بدخول الشعب الثائر الى المسرح السياسي عندما يتأكد افلاس النظام الذي اقامته البورجوازية الليبرالية في عتمة الثورة المعاكسة والحرب الخارجية .

لقد اعدت الحكومة نظاماً انتخابياً ليبرالياً . وكان التقسيم الاداري ما يزال حسب مناطق القضاة او الحكام . فأعضاء الطبقتين الممتازتين يجتمعون في مركز المنطقة ليشكلوا مؤتمر الاكليروس الانتخابي ومؤتمر النبلاء الانتخابي : وهم الاساقفة والاباء وكل المجامع ، والمنظمات والجمعيات للكنسية ذات الدخل منتظمين وعلمانيين وعلى العموم جميع الاكليركيين الذين يملكون ربحاً او تحويلاً من جهة ، ومن جهة اخرى جميع النبلاء الذين يملكون اقطاعية . وكذلك يعتبر اعضاء في مؤتمر الاكليروس الانتخابي جميع خوارنة الرهايا وهذا ما أمن اكثرية محترمة للاكليروس الوضيع . اما فيما يخص الطبقة الثالثة فالالية كانت اكثر غنىداً . فلم حق التصويت جميع السكان الذين تتألف منهم الطبقة الثالثة غرنسيون بالمسولد او المتجنسون الذين في عمر ٢٥ سنة المقيمون والخاضعون لدفع الضرائب . في المدن يجتمع المنتخبون اولاً حسب النقابة واذا لم يكونوا اعضاء في نقابة فحسب الحي ويسمون مندوباً او مندوبين لكل مئة منتخب . وهؤلاء المندوبون يشكلون المؤتمر الانتخابي للطبقة الثالثة في المدينة المكلف

باختيار منتخبي مؤتمر الطبقة الثالثة في المنطقة الذي ينتخب بدوره النواب للمجالس العامة . في الارياف يجتمع السكان في مؤتمرات الرعية ليمسوا مندوبين الى مؤتمر الطبقة الثالثة في المنطقة بنسبة اثنين لكل مئتي اصرة . وكل هذه المؤتمرات كتبت عرائض مطالب .

وكان هذا النظام الانتخابي في ٢٤ كانون الثاني ١٧٨٩ لصالح البورجوازية . فكان ممثلو الطبقة الثالثة منتخبين دائماً بالتصويت غير المباشر على درجتين في الارياف وثلاث درجات في المدن . وعلى الأخص كان التصويت يتم في مؤتمر انتخابي بالمناداة على الاسماء بعد ان يكون المؤتمر قد أجرى نقاشاً لكتابة عرائض المطالب . ولذلك كان البورجوازيون الأكثر نفوذاً والأكثر براعة في الكلام وعلى الأخص رجال القانون واثقين من السيطرة على النقاش وجرّ القرويين أو الحرفيين : فانهصر تمثيل الطبقة الثالثة بالبورجوازيين . ولم يتربع في كراسي المجالس العامة أي قروي وأي ممثل مباشر للطبقات الشعبية في المدن .

وجرت العمليات الانتخابية ببطء . وانعقدت المؤتمرات يهدوء . على ان مؤتمرات الاكليروس أصابها بعض الاضطراب بسبب حماسة الحوارنة الذين شعروا بقوة عددهم فنووا ان يفرضوا إرادتهم ولا يلتخبوا الا نواباً وطنيين . وقامت مجابهة في مؤتمرات النبلاء بين فئتين : فئة نبلاء الأقاليم وفئة بعض السادة الكبار ذوي الميول الليبرالية . اما مؤتمرات الطبقة الثالثة فكانت رفيعة الجدارة وأحياناً المهابة وعلى الأخص بمؤتمرات القرويين المجتمعة أغلب الاحيان في الكنائس .

وكتب كل مؤتمر عريضة مطالب . ولم يكتب الاكليروس والنبلاء الا عريضة واحدة نقلها نواب الطبقة الى فرساي ، لأنهم لم يعتقدوا الا مؤقراً واحداً في كل دائرة انتخابية . ووضع مؤتمر الدائرة للطبقة الثالثة عريضة صهر فيها بجمل عرائض القرى والمدن (وهي نفسها مجموع عرائض النقابات ، والاحياء) . وأكثر هذه العرائض كان بعيداً عن ان يكون العرائض الأصلية .

فقد تأثر كثير من الكتبة بملشورات عمت مناطقهم ، وجرى توزيع نماذج منها في الدوائر الانتخابية . مثلاً يظهر في هرائض بلدان اللوار إثر التعليمات التي كتبها لاكلو، بناء على طلب من دوق أورليان أحد زعماء الحزب الوطني. وأحياناً الوجهه نفسه ، خوري رعية كان او مباشر محكمة او أية شخصية مهمة ، يكتب هرائض عدة قرى مجاورة : فقد استوحى ١٨ كاتباً من عريضة فيشرية في الفوج ، التي كتبها فرنسوا دي نيفشاقو .

يبقى حوالي ٦٠.٠٠٠ عريضة تعرض لوحة واسعة عن فرنسا في نهاية النظام القديم . والمرائض الصادرة مباشرة عن الشعب من قرويين وحرفيين هي أكثرها بداهة وطرافة مع انها أغلب الاحيان مستوحاة من غوذج أو انها لا تشكل سوى سلسلة طويلة من المطالب الخاصة . أما المرائض العامة ، أي هرائض الدوائر الانتخابية فلها أهمية عظيمة . وما زال باقياً منها ٥٢٣ من أصل ٦١٥ مكتوبة . لمرائض الطبقة الثالثة تكشف لا عن رأي مجموع الطبقة (لأن بنود هرائض القرى التي لا تهتم بالبورجوازية قد أبعدت أغلب الاحيان) بل عن رأي البورجوازية وحدها . وهرائض النبلاء والاكليروس مهمة جداً لأنه لم يكن لهاتين الطبقتين عرائض أساسية اذا استثنينا بعضاً منها قليل العدد كتبه الحوارنة أو وضعته الجمعيات الاكليركية .

وقد أجمعت عرائض الطبقات الثلاث على معارضة الحكم المطلق . فالكهنة والنبلاء والبورجوازيون يطالبون بدستور يحدد من سلطات الملك ويوطد دعائم تمثيل قومي يصوت على الضرائب ويضع القوانين ويترك الادارة المحلية لمجالس إقليمية منتخبة . والطبقات الثلاث هي أيضاً متفقة على طلب إعادة صهر الضرائب وإصلاح العدالة والتشريع الجنائي وضمان الحرية الفردية وحرية الصحافة . ولكن عرائض الاكليروس تلوه بالصمت حول قضية الامتيازات. وحرية الوجدان عندما لا ترفضها . وهرائض النبلاء تدافع على العموم بعناد عن التصويت الطبقي الذي يعتبرونه أفضل ضمانة للامتيازات ، وتقبل المساواة في الضرائب ولكنها ترفض في أكثريتها المساواة في الحقوق وقبول جميع الفرنسيين

في جميع الوظائف . والطبقة الثالثة في مجموعها تطالب بالمساواة المدنية التامة وإلغاء العُسر والقضاء على الحقوق الاقطاعية التي اكتنفت كثير من العرائض بطلب شرائها .

وتضاعفت الخلافات بين الطبقات الثلاث حول مشاكل بئث هذه الامة ، بخلافات في داخل كل طبقة . فالخوارنة يقفون ضد الاساقفة والرهبنيات ، وينتقدون كثرة الارباح ويشيرون الى عدم كفاية حصصهم الهزيلة . ويمعارض نبلاء الاقاليم نبلاء البلاط ويتمهونهم باحتكار الوظائف العليا في الدولة وادعائهم التفوق على الآخرين . وتنعكس في عرائض الطبقة الثالثة كل المصالح المختلفة والافكار المتنوعة الموجودة لدى كل الفئات . ولم يتم الاجماع حول القرارات التي تحذف الرعي المجاني وتأمر باقتسام الاملاك المشاعة . وفي ما يختص بالنقابات تغلب رأي المعلمين : فمن اصل ٩٤٣ عريضة كتبت بها النقابات في ٣١ مدينة (منها ١٨٥ للمهن الحرة ، ١٣٨ للصاغة والتجار ، ٦١٨ لنقابات الحرف) وقفت ٤١ فقط الى جانب الغاء النقابات . وكانت معارضة الغاء النقابات قوية بشكل خاص في المدن الهامة حيث اشتدت منافسة لم يرض عنها المعلمون . بالمقابل شغلت حيزاً مهماً مطالب التجار والصناعيين واعتراضاتهم على الاضرار الناجمة عن معاهدة التجارة مع انكلترا وعرضهم حاجات مختلف فروع الانتاج . واطهرت نتائج الانتخابات كما اظهرت المطالب التي عبرت عنها العرائض ، القوة التي عرف ان يكتسبها الحزب الوطني في سائر الحماة البلاد وفي صفوف جميع طبقات الشعب .

وكانت نيابة الاكليروس قوية بـ ٢٩١ عضواً في عدادهم ٢٠٠ خوري مع الاصلاحات وهم كهنة ليبراليون سرعان ما يصبح اشهرهم الاب غريغوار نائب دائرة نانسي . وكان يصل الى فرساي احبار كبار بارادة مصممة على الوقوف الى جانب الاصلاحات . ومنهم المونسنيور بواجيلان رئيس اساقفة ايكس ، شامبيون دي سيسه رئيس اساقفة بوردو ورئيس اساقفة اوتون ، تاليران بيريقور . ووقف المدافعون عن النظام القديم خلف الاب موري وهو واعظ

موهوب او الاب دي مونتسكيو المدافع البارع عن امتيازات طبقته .
وكان يسود الـ ٢٧٠ نائباً من النبلاء « الارستوقراطيون » المتشبثون بالمحافظة
على امتيازاتهم . ولم يكن اشدّهم نشاطاً افضلهم مولداً دائماً : مثلاً المستشار في
الحكمة ديسبرينيل ، الناطق باسم نبلاء الرداء ، وقائد الفرسان كزاليس وهو
من النبلاء الصغار من اقليم الجنوب . وكان بين السادة الكبار نواب اشرف
منعازون الى الافكار الليبرالية وهم حماة الفلاسفة او تلامذتهم ، والمتطوعون
في حرب استقلال الولايات المتحدة الاميركية . وكانوا على استعداد تام لمشاركة
الطبقة الثالثة قضيتها ويتقدم الصف الاول بين هؤلاء الـ ٩٠ نائباً وطنياً المركز
دي لافاييت المنتخب بصعوبة في ريوم والفيكونت دي نواي ، والكونت دي
كليرمون تونير ، والدوق دي لاروشفوكو والدوق ديفيغون .

اما الطبقة الثالثة وعددها ٥٧٨ عضواً فكان نصف نوابها مؤلفاً من رجال
القانون الذين لعبوا دوراً مهماً جداً اثناء المعركة الانتخابية . كان المحامون حوالي
٢٠٠ : في غرينوبل انتخب مونيه وبارناف ، بيتون في شارتر ، لوشابيليه في
رين ، وروبسيير في آراس . وكانت التجار والصناعيون واصحاب البنوك
عديدين ايضاً حوالي المئة . وكانت البورجوازية القروية ممثلة بأكثر من ٥٠ ملاكاً
قنياً . عكس ذلك لم يستطع القرويون والحرفيون ان ينجحوا ايّاً منهم في
الانتخاب . وكان كذلك علماء في عداد نواب الطبقة الثالثة : عالم الفلك بايتي ،
وكتّاب : فولني ، واقتصاديون : دويون دي نيمور ، ورعاة بروتستانتيون
مثل راهو سانتبيان ، نائب « نيم » . واخيراً اختارت الطبقة الثالثة لتمثيلها
بعض الخارجين على الطبقات الممتازة : في ايكس ومرسيليا ميرابو وفي باريس
الاب سيس .

وصلت الطبقات الممتازة الى فرساي بعيدة كل البعد عن الاتحاد : هداه
الاكليروس للنبلاء وعداء نبلاء الاقاليم للسادة الكبار الليبراليين : لم يجمع ٥٦١
نائباً على الدفاع عن امتيازات الطبقتين الأوليين . ووقفت البورجوازية في
المواجهة تؤلف مقدمة الطبقة الثالثة وهي مدركة لحقوقها ومصالحها تمام

الادراك . فكان نوابها مثقفين ، جديرين ، شرفاء ، متعلقين تعلقاً وثيقاً بطبقتهم ومصالحها التي لم يكونوا يميزونها عن مصالح الامة بأسرها . فكانت الثورة القضائية في جوهرها عملهم الجماعي .

٢ - الخلاف القضائي (أيار - حزيران ١٧٨٩)

لقد وطدت الانتخابات إرادة البلاد بوضوح . ولكن الحكم الملكي لم يكن باستطاعته ان يستجيب لرغبات الطبقة الثالثة دون ان يتنازل عن سلطته نفسها ويدمر بناء النظام القديم : وبصفته السند الطبيعي للأرستوقراطية فقد سار بسرعة في طريق المقاومة .

وفي ٢ أيار عُرض نواب المجالس العامة على الملك : ومنذ ذلك الوقت أظهر البلاط إرادته المصممة على المحافظة على الفوارق التقليدية بين الطبقات . فبينما استقبل نواب الاكليروس في مكتبه في مقابلة سرية ، ونواب النبلاء والأبواب مفتوحة حسب البروتوكول المعتاد ، استقبل نواب الطبقة الثالثة في غرفة نومه في استعراض يخيم عليه الوجوم . وارقدى ممثلو الطبقة الثالثة للنسابة بذلة رسمية سوداء صارمة الهندام مع رداء من حرير وربطة عنق من الباتايستا ، بينما ظهر النبلاء بلباس أسود وسرة وزينة من ذهب ورداء من حرير وربطة عنق من الدانتيل وقبعة من ريش مطوية الاطراف طراز هنري الرابع .

وكانت جلسة الافتتاح في ٥ أيار ١٧٨٩ . وحذر لويس السادس عشر النواب بلهجة باكية من كل روح تجديد . وتابع حامل الاختام بارانتان وهو معادٍ للتجديد بخطاب فارغ . ونهض ليكر أخيراً وسط صمت متوتر . ولكن تقريره الذي استغرق ثلاث ساعات اكتفى بمعالجة القضايا المالية ولم يرد ذكر لأي منهاج سياسي ، أو أي شيء عن قضية التصويت الفردي أو الطبقي .

فانسحب نواب الطبقة الثالثة بصمت بعد ان أصاب الخذلان ورغبتهم في الإصلاح . وفي مساء الجلسة الاولى للبرلمان ظهر أن لا مفر من الخلاف بين الطبقتين المتنازعتين والطبقة الثالثة التي لم تنح الحكم الملكي الضعف ولم يكن

ينوي ان يذهب الى ابعد من ذلك في طريق التنازلات . ولكنه لم يحسر كذلك ان يتخذ موقفاً صريحاً لصالح الطبقتين المتنازتين . فتردد وترك الوقت المناسب يمر وفيه كان ما يزال يستطيع براضائه الطبقة الثالثة اي الامة ان يتجدد ويستمر في صيرورته قومياً . وامام تردد الحكم الملكي ادركت الطبقة الثالثة انه لا ينبغي لها ان تعتمد الا على نفسها . فالمضاعفة لا تجدي نفعا اذا استمرت المحافظة على المناقشة وعلى التصويت الطبقي . فالتصويت حسب الطبقة معناه تعطيل الطبقة الثالثة التي رأت نفسها معرضة لخطر قيام تحالف بين الطبقتين المتنازتين ضدها في كثير من القضايا التي تمس الامتيازات بخطر . بينما على العكس ، لو اخذ بمبدأ التصويت المشترك ، لضمنت الطبقة الثالثة اكثرية ساحقة لانها واثقة من انضمام الاكليروس والوضع والنبلاء الليبراليين الى صفوفها . تلك كانت القضية الرئيسية موضوع مناقشات البرلمان وموضوع اهتمام الامة خلال اكثر من شهر .

وجرى اتصال بين نواب الطبقة الثالثة في الاقليم الواحد، منذ ٥ ايار مساء . وكان النواب البريتانيون المتجمعون حول لوشاميليه ودي لانجورينه ، ناشطين بشكل خاص . فظهرت ارادة اجماعية : وفي جلسة مناقشة ٦ ايار ١٧٨٩ اتخذ ممثلو الطبقة الثالثة لهم لقب نواب البلديات « نواب الكومون » ورفضوا ان يجتمعوا في غرفة خاصة . فارتدى اول عمل سياسي قامت به الطبقة الثالثة طابعا ثورويا ، لأن « البلديات » لم تعترف بالتقسيم التقليدي الى طبقات . وفي هذه الاثناء بدأ النبلاء بالتحقيق في صحة انتخاب نوابهم بعد ان رفضوا التصويت الفردي بـ ١٤١ صوتا مقابل ٤٧ اما الاكليروس فقد رفض كل تنازل بـ ١٣٣ صوتا فقط مقابل ١١٤ .

لقد كانت القضية مهمة جداً الى حد انه لم يكن بالامكان ان ينتج عنها تنازلات متبادلة . فاما يتنازل النبلاء (لان النبلاء بالفعل كانوا يديرون امور الطبقتين المتنازتين) فتكون نهاية الامتيازات وبدء عهد جديد ؛ واما تعترف الطبقة الثالثة بفشلها وتلتصر المحافظة على النظام القديم ويكون الحدلان بعد

الآمال التي تولدت من دعوة المجالس العامة .

وفهم « نواب الكومون » ذلك وفكروا على غرار ميرابو انه يكفيم « ان يبقوا جامدين ليصبحوا مربعين لاعدائهم » . وكان الرأي العام معهم ، وطبقة الاكليروس مترددة يضعفها موقف فئة الاكليروس الوضيع بقيادة الاب غريغوار .

وفي ١٠ حزيران ١٧٨٩ قرر نواب الشعب بناء على طلب سيس القيام بمحاولة اخيرة فدعوا زملاءهم للمجيء الى قاعة البرلمان للبدء بالتحقيق المشترك في صحة النيابات . فتم التفتد العام لجميع الدوائر المجتمعة في اليوم نفسه ويصار الى التحقيق « في غياب كا في حضور النواب المتنازين » . وجرى ابلاغ هذا القرار الى الاكليروس في ١٢ حزيران : فوعدوا بفحص مطالب الطبقة الثالثة « بكل اهتمام جدي » . أما النبلاء فاكتفوا ان اعلنوا انهم سيتفاوضون في قاعتهم . وفي المساء نفسه باشرت الطبقة الثالثة بالتفتد العام لجميع الدوائر المجتمعة بغية التحقيق جماعياً من صحة الانتخاب . فبدأت كتلة اصحاب الامتيازات بالتفكك : وفي ١٣ حزيران ثلاثة خوارنة من دائرة بواتيه اجابوا على المناداة باسمائهم ، وستة بينهم الاب غريغوار في ١٤ ثم عشرة في ١٦ . واندفعت الطبقة الثالثة الى الامام بعد ان انتشت بزهوة النصر . وفي ١٥ حزيران طلب سيس الى النواب « ان يتموا دون تأخير بدستور المؤتمر » : لان باستطاعته ان يبدأ العمل الذي تنتظره منه البلاد طالما يمثل على الاقل ٩٦ بالمئة من الأمة . واقترح سيس ان يُترك لقب المجالس العامة الذي لم يعد ذا موضوع من الآن وصاعداً ليحل محله « مؤتمر ممثلي الامة الفرنسية المعترف بهم والذين ثبتت نيابتهم » . واقترح مونييه وهو اقدر في التشريع : « المؤتمر الشرعي لممثلي اكثريه الامة العاملين في غياب الاقلية » . ودافع ميرابو عن صيغة مباشرة اكثر من تلك : ممثلو الشعب الفرنسي . واخيراً استعاد سيس الاسم الذي قدمه ليفران نائب بري : المؤتمر الوطني . وتبنى نواب الشعب اقتراح سيس بـ ٤٩٠ صوتاً مقابل ٩٠ بجلالهم دستور المؤتمر في ١٧ حزيران ١٧٨٩ . وصوتوا مباشرة

على قرار يؤمن جباية الضرائب وجهاز قوائد الذين العام . لقد اقامت الطبقة الثالثة نفسها بالنتيجة مؤتمرأ وطنياً ومنحت نفسها حق الموافقة على الضرائب . وانه لأمر شديد الدلالة ، ان البورجوازية الدستورية ارادت تأمين دائني الدولة بعد ان اكدت ان الضريبة يجب ان توافق عليها الامة مهدة بذلك الحكومة ضمناً باضراب المكلفين . وزعزع موقف الطبقة الثالثة مقاومة الاكليروس ، فكان البادىء بالاستسلام . وفي ١٩ حزيران بد ١٤٩ صوتاً ضد ١٣٧ قرر ان يكون التحقيق النهائي بصحة نيابة اعضاءه في مؤتمر عام . وفي اليوم نفسه وجه النبلاء احتجاجاً الى الملك :

« لو ان الحقوق التي ندافع عنها محض شخصية ، ولرأينا لا تهم الا طبقة النبلاء لما تشدنا في حاستنا في المطالبة بها وفي ثباتنا على مساندتها . نحن لا ندافع عن مصالحنا وحدها يا صاحب الجلالة بل عن مصالحك ايضاً ، عن مصالح الدولة ، واخيراً عن مصالح الشعب الفرنسي » .

وصمم لويس السادس عشر على المقاومة تحت تأثير الامراء ، وتشجيع معارضة النبلاء . وفي ١٩ حزيران عزم مجلسه على نقض قرارات الطبقة الثالثة . ولهذا الغاية تقرر ان تعقد جلسة مطلقة الصلاحية يصدر فيها الملك اوامره . وبانتظار الجلسة وبغية منع الاكليروس من الاجتماع مع نواب الشعب عملاً بقراره جرى اغلاق قاعة الاجتماعات بأمر الملك بحجة اصلاحات ضرورية .

وفي ٢٠ حزيران صباحاً وجد نواب الطبقة الثالثة أبواب قاعة الاجتماعات مغلقة ، فانتقلوا بناء على تعليمات النائب غيوتان على بعد خطوات من هناك الى قاعة كرة المضرب . وأعلن موفيه برئاسة بايي :

« انه ينبغي على ممثلي الامة ان يرتبطوا بالسلامة العامة وبمصالح الوطن بقسم رسمي ، بعد ان جرحوا في حقوقهم وكرامتهم وتنبهوا لعنف المؤامرة وللاندفاع الذي به يجري دفع الملك الى اتخاذ إجراءات تخريبية » .

ووسط حماسة عظيمة أقسم جميع النواب باستثناء واحد « بين كرة المضرب » وهي تأكيد صريح لارادة نواب الشعب في الاصلاح : لقد أخذوا على أنفسهم « ألا يرفضوا وان يجتمعوا حيث تفرض الظروف ريثما يضعون الدستور ويرسونه

هل أسس متينة ، .

وتأجلت الجلسة الملكية التي تمجدت في بادئ الامر يوم ٢٢ حزيران ، الى اليوم الثاني لتسهيل رفع المقصورات العليا المخصصة للجمهور الذي كانت تختبئ مظامراته . وهذا التأجيل أفاد نواب الشعب . ففي ٢٢ نقض الاكليروس قرارهم ليوم ١٩ واجتمعوا مع نواب الطبقة الثالثة المجتمعين في كنيسة سان لويس . وتقدم اليهم أيضاً اثنان من نواب طبقة النبلاء من الدوفينه فاستقبلا بمصافة من التصفيق : هل سيستسلم طبقة النبلاء هي ايضا ؟

وكانت الجلسة الملكية في ٢٣ حزيران ١٧٨٩ فشلا للملك والنبلاء . فأمر لويس السادس عشر الطبقات الثلاث ان تجتمع في غرف منفصلة ونقض قرارات الطبقة الثالثة . ووافق على المساواة في الضرائب ولكنه حافظ صراحة على « العشور والمداخيل والحقوق الاقطاعية وحقوق الأسياد » وأنهى بتهديد :

« اذا خذلتموني في مثل هذا المشروع الجميل فاعمل وحدي لخير شعبي . واني آتكم ان رفضوا في الحال عل ان تحضروا غدا الى القاعات المخصصة لطبقاتكم لتناقشوا فيها مناقشاتكم » .

واستمرت الطبقة الثالثة جامدة ، بينما انسحب النبلاء وقسم من الاكليروس . ولم تُعمر الطبقة الثالثة أمر الملك لأي اهتمام . وقد عاد مدير التشريفات بذكرهم به ، وثبتت قراراتها السابقة وأعلنت ان أعضاءها متمتعون بالحصانة : وذهبت الى أبعد من ٢٠ حزيران فأعلنت تمرداً مفتوحاً على الملكية . وفكر الملك لبرهة في استعمال القوة ، فصدر أمر للحرس الملكي بتفريق النواب . فقاوم ممثلو طبقة النبلاء المنضمون الى الطبقة الثالثة ، وامتلقوا لافاييت وآخرون سيوفهم . فلم يلجأ لويس السادس عشر ، واستمرت الطبقة الثالثة سيدة الموقف . ومنذ ذاك تسارع لتصارح لتتصارحها . ففي ٢٤ حزيران ، جاءت أكتيرة الاكليروس تنضم الى الطبقة الثالثة في المؤتمر الوطني . واقتدى بهم في اليوم الثاني ٤٧ نائباً من النبلاء بقيساً بدهوق دوليان ، فقسم الملك ان يكرس ما لم يستطع منه . فكتب في ٢٧ حزيران الى أكتيرة الاكليروس وأكتيرة النبلاء يدعوهم للانضمام الى المؤتمر الوطني .

وأشار يوم ٢٣ حزيران ١٧٨٩ الى مرحلة مهمة من مراحل الثورة . فلويس السادس عشر نفسه في اعلاناته في الجلسة الملكية قبل تصويت المجالس العامة على الضرائب ووافق على ضمان الحريات الفردية وحرية الصحافة : وبذلك اعترف بمبادئ الحكومة الدستورية . وسارت الملكية على طريق التنازلات عندما امره باجتماع الطبقات الثلاث . فلم يعد وجود للمجالس العامة من الآن وصاعداً . لقد خضعت سلطة الملك لمراقبة ممثلي الامة . ولكن المؤتمر كان ينوي اعادة البناء على انقاض النظام القديم المنهار حقوقياً : فانشأ في ٧ تموز لجنة الدستور . وفي ٩ تموز ١٧٨٩ اعلن نفسه جمعية قومية دستورية . فاكتملت الثورة القضائية دون لجوء الى العنف . ولكن في الوقت الذي بدا فيه ان الملك والارستوقراطية قد قبلوا بالامر الواقع ، قررا اللجوء الى القوة لحل الطبقة الثالثة على الطاعة .

ثانياً -- الثورة الشعبية (تموز ١٧٨٩)

اكتملت الثورة حقوقياً في اوائل تموز ١٧٨٩ . وحملت السيادة القومية في المجال الحقوقي محل الملكية المطلقة بفضل تحالف نواب الطبقة الثالثة وممثلي الاكليروس والضيع والفئة الليبرالية من النبلاء . ولكن الشعب لم يدخل بعد الى الحلبة السياسية . وامام التهديد بالردة ساعد تدخله الثورة البورجوازية على الانتصار نهائياً . في الواقع بدا للملكية وللنبلاء ان تدخل الجيش هو الحل الوحيد الممكن . فعشية اليوم نفسه الذي اصدر فيه لويس السادس عشر اوامره للطبقتين الممتازتين ان تنضما المؤتمر الوطني قرر ان يستدعي حول باريس وفرساي ٢٠ ٠٠٠ رجل من الجيش . وكانت نية البلاط حل المؤتمر .

كان موقف الجماهير الشعبية شديد الحرص منذ شهر ايار ، فالبلاد تتابع أحداث فرساي بلهفة . والنواب يطلمعون ناخبهم بانتظام على الأحداث السياسية . وكانت البورجوازية هنا أيضاً تشرف على العملية . وفي باريس اجتمع في ٢٥ حزيران

الـ ٤٠٧ منتخب الذين سمو النواب ، ليؤلفوا نوعاً من بلدية رسمية . وفي روان وليون ضمت البلديات المهولة اليها فاختبين وأعياناً . فكان الحكم المحلي يتحول الى أيدي البورجوازية . وعندما تكشف انقلاب البلاط ، اسهم قسم من البورجوازية العليا على الأقل في تنظيم المقاومة . فاستنفرت لأهدافها السياسية البورجوازية الصغيرة من مهنيين وحائزين كثيري العدد في باريس فقدمت أطراً للثورات خلال المرحلة الثورية كلها ، وتبعها عمال البناء والشغلة . وأثارت دعوة المجالس العامة أملاً عارماً في التجديد لدى هذه الجماهير . وهما هم الارستوقراطيون يمنعون هذا التجديد : وعمقت معارضة النبلاء لمضاعفة نواب الطبقة الثالثة ثم للتصويت الفردي ، ففكرة ان النبلاء يدافعون بعناد عن امتيازاتهم . وعلى هذا النحو نشأت فكرة المؤامرة الارستوقراطية . وبطبيعة الحال كان الشعب ينوي العمل ضد أعداء الأمة قبل ان يبدأ الارستوقراطيون هجومهم .

لقد ساءت الأزمة الاقتصادية في استنفار الجماهير . وكان حصاد ١٧٨٨ رديئاً بشكل خاص . وبدأ ارتفاع سعر الحبز منذ شهر آب . فأمر نيكير بإجراء مشتريات من الخارج . وفي بلدان الكروم ازداد تأثر الفلاحين بفلاء الحبز حدة لأن أزمة من ركود البيع ما زالت قائمة منذ ١٧٧٨ . وقد هبط الخمر الى سعر منخفض جداً . وكان للمحصول الرديء ولسوء البيع نتيجة واحدة : لقد تناقصت القوة الشرائية لدى الجماهير . وامتد أثر الأزمة الاقتصادية بدوره الى الانتاج الصناعي الذي أصابته بالضرر نتائج معاهدة التجارة مع بريطانيا سنة ١٧٨٦ . فازدادت حدة البطالة في الوقت الذي ازداد فيه غلاء المعيشة . فالعمال لا يستطيعون الحصول على زيادة في الأجور لأن الانتاج في جمود أو تراجع . ففي تموز كانت ليبرة الحبز تساوي ٤ فلوس وفي الاقاليم حتى ٨ . وكان الشعب يضع مسؤولية القحط على أصحاب العشور والاسياد الذين يحبون المتطلبات من نوع المحصول وعلى النجار الذين يضاربون بالحبوب . فكان يطالب بالصادرة والتسمير . فتضاعمت المضطرابات الناجمة عن القحط والغلاء بعد ان كانت عديدة في ربيع ١٧٨٩ ، في تموز عندما بلغت الأزمة ذروتها

عشية الحصاد .

لقد ارتبطت المؤامرة الارستوقراطية بالازمة الاقتصادية في تفكير الشعب :
فانشم الارستوقراطيون باحتكار الحبوب لارهاق الطبقة الثالثة . فاستشرت
المواطن . ولم يعد الشعب يشك في ذلك : فالمملك يريد تفريق هذا المؤتمر
الوطني الذي يحسد آماله ، بالقوة . واتهم الوطنيون الحكومة بانها تريد اثارة
الباريسيين لكي تجعل الجيوش المتجمعة حول العاصمة ترحف على باريس وخاصة
الفرق الاجنبية . فأطلق مارا في اول تموز ١٧٨٩ منشوراً بعنوان : رأي الى
الشعب او الوزراء المكشوفون :

« يا مواطني ! راقبوا دائماً سلوك الوزراء لتنظموا سلوككم . ان هدفهم حل جميعتنا الوطنية ،
ورسيلتهم الوحيدة هي الحرب الاهلية . الوزراء يمرضون على التمرد الشعبي ... فهم يحيطونكم
بجهاز الجنود الجهنمي .. بالحراب ! .. »

١ - تمرد باريس : ١٤ تموز والامتيلاء على الباستيل

لم تفت المؤتمر الوطني خطورة الموقف . ففي ٨ تموز قرر بناء على تقرير من
ميرابو ارسال التماس الى الملك يطلب منه ابعاد الجيوش : « كيف يستدعي ملك
يعبده ٢٥ مليوناً من الفرنسيين بضعة آلاف من الاجانب بأجور باهظة ليحيطوا
بعرشه ؟ » . وفي ١١ تموز اجاب الملك بواسطة حامل اختامه ان مهمة الجيوش
قمع الاضطرابات الجديدة او بالاحرى تلافيها ، ثم استعجل لويس السادس عشر
الامور فعزل في اليوم نفسه نيكرو واستدعي الى الوزارة معادياً للثورة
مشهوراً هو البارون دي بروتيل مع المارشال دي بروي للحربية . فانقذ
تدخل الشعب الباريسي المؤتمر العاجز . وفي ١٢ تموز شاع خبر عزل نيكرو في
باريس بعد الظهر ؛ فكان له فيها فعل الكارثة . وشعر الشعب انها الخطوة الاولى
في طريق الردة . وظهر ابعاد نيكرو لاصحاب الدخل ورجال المال كانه تهديد
بافلاس قريب ! فاجتمع عملاء المبادلات النقدية في الحال وقرروا اغلاق البورصة
علامة احتجاج . وفي يوم واحد نقصت اوراق صندوق الحسم ١٠٠ ليرة
فتحولت من ٢٢٦٥ الى ١٦٥ . وأخلقت المسارح ، وتنظمت اجتماعات

ومظاهرات . وفي الباليه رويال خطب كميل ديولان في الجماهير . واصطدمت مظاهرة مع الحرس الالمانى بقيادة الامير لامبسك في حدائق التويلري . فُدق النفيير لهذا الخبر وجرى نهب مخازن الاسلحة . لقد بدأ الشعب بتسلح .

وفي ١٣ تموز اعلن المؤتمر الوطني ان نيكرو والوزراء المبعدين يتمتعون « باحترامه واسفه » . واصدر قراراً يحمل الوزراء المسؤولية اثناء قيامهم بوظائفهم . ولكنه استمر معزولاً امام محاولة القوة .

وفي هذه الاثناء كانت قوة جديدة في طريق الولادة . ففي ١٠ تموز اجتمع ناخبو الطبقة الثالثة من جديد في قصر البلدية وابدوا رغبتهم « بتأمين قيام حرس بورجوازي لحماية مدينة باريس في اسرع ما يمكن » . وفي الثانية عشر مساءً عقد اجتماع جديد جرى خلاله تبني قرار « نشر في الثالثة عشر صباحاً » . وتخص المادة (٣) منه على انشاء لجنة دائمة . والمادة (٥) تتوقع « ان يطلب من كل قضاء ان يؤلف مجلساً اسماً من ٢٠٠ مواطن معروفين وقادرين على حمل السلاح » . وان يهتموا في جهاز ميليشيا باريسية للسهر على السلامة العامة » . في الواقع كانت الامر يعني ميليشيا بورجوازية مخصصة للدفاع عن جميع الملاكين ليس فقط ضد تطرفات السلطة الملكية وجيوشها النظامية بل كذلك ضد تهديد الثورات الاجتماعية المتبررة خطرة . وقد اعلن لوالب باريس في ١٤ تموز صباحاً : « ان اقامة الميليشيا البورجوازية والاجراءات المتخذة البارحة قد منعت المدينة ليلاً هادئاً . ومن الثابت ان عدداً من هؤلاء الافراد الذين تسلحوا قد نزعوا الميليشيا البورجوازية سلاحهم واعادتهم الى النظام » .

وعادت المظاهرة في يوم ١٣ . فكانت جماعات تتجول في باريس بحثاً عن الاسلحة فتهدد بتفتيش قصور الارستوقراطيين . وبدأ الناس يحفرون الخنادق ويقيمون الحواجز . ومع الفجر كان عمال الحديد يصنعون الحراب ، انما كان يلزمهم بنادق . وعبثاً طلبها الجمهور من رئيس التجار . وبعد الظهر رفض الحرس الذي تلقى الامر باخلاء باريس ، ان يطيع ووضع نفسه تحت تصرف زهر البلدية .

وفي ١٤ تموز طالبت الجماهير باللسليح العام . فذهبت الى الانفاليد بغية الحصول على أسلحة . واستولت هناك على ٣٢.٠٠٠ بندقية ، ثم تابعت الى الباستيل . وكان الباستيل يتعدى الهجوم الشعبي يحدرا نه التي يبلغ ارتفاعها ٣٠ متراً وخنادقه المأوى بالماء بعرض ٢٥ متراً مع ان دفاعه كان يعتمد فقط على ٨٠ من مشوهي الحرب يحيط بهم ٣٠ سويسرياً . فحضر لمساندة حرفتيي حبيّ سانت أنطوان ، فرقتان من الحرس الفرنسي وكذلك عدد من بورجوازيي الميليشيا الذين احضروا خمسة مدافع ركزت ثلاثة منها امام باب الحصن ، وهذا التدخل الحاسم أجبر الحاكم لونه على الاستسلام فانزل الجسر المتحرك واندفع الشعب .

من فرساي تابع المؤتمر الوطني الأحداث الباريسية بقلق . وفي يوم ١٤ أرسلت بعثتان نيابيتان الى الملك تلتبس منه بعض التنازلات . وسرعان ما وصل خبر الاستيلاء على الباستيل . فإلى صف أي حزب سينحاز لويس السادس عشر ؟ ان إخضاع باريس يستلزم حرب شوارع مضملة . فأشار بعض صكبار السادة ، من بينهم دوق دي ليانكور ، على الملك ان يبعد الجيش لمصلحة الحكم الملكي نفسه . فقرر لويس السادس عشر ان يستفيد من الوقت . وفي ١٥ تموز ذهب الى المؤتمر ليعلم فيه إبعاد الجيوش .

فاستفادت البورجوازية الباريسية من الانتصار الشعبي واستولت على إدارة العاصمة . وأصبحت لجنة دصر البلدية الدائمة مجلساً بلدياً لباريس وانتخب نائبها بايي مختاراً بيتاً سمى لافاييت قائداً للميليشيا البورجوازية التي اتخذت لها بسرعة اسم الحرس القومي . وأكمل الملك تراجع فوافق في ١٦ تموز ليس فقط على استدعاء نيكر بل ايضاً على الذهاب الى باريس في ١٧ . وبحضوره في باريس كرم نتائج ثورة ١٤ تموز . وفي قصر البلدية استقبله بايي وقدم له الشارة المثثة الألوان رمز « التحالف العظيم » الأري بين الملك والشعب . فتأثر لويس السادس عشر كثيراً وما كاد يتلفظ بهذه الكلمات الا بصعوبة : « يستطيع شعبي ان يعتمد دائماً على حبي » .

وسمرت الفئة الارستوقراطية بعمق بالمخطاط الملك . وقرر الزعماء الهجرة
مفضلينها على التضامن مع ملكية مستعدة لمثل هذه التنازلات . فذهب الكونت
دارقوا مع فجر ١٧ تموز الى البلاد المنخفضة ، مع اولاده وحاشيته المعتادة .
وتبعه أمير كوندن وأسرتة . وذهب دوق ودوقه بوليدياك الى سويسرا ،
والمارشال دي بروي الى اللوكسمبورغ . وبذلك بدأت الهجرة .

واذا خرجت الملكية منهارة بشكل فريد من ايام تموز ١٧٨٩ فان
البورجوازية الباريسية بدت منتصرة : لقد نجحت في اعادة سلطتها الى العاصمة
وحملت القانون نفسه على الاعتراف بسيادتها . واتضح الانتصار الحقيقي
للبورجوازية بشدة اعظم في ١٤ تموز : انه رمز الحرية . واذا كرس هذا اليوم
وصول طبقة جديدة الى الحكم فانه يعني ايضاً انهيار النظام القديم بمقياس
ما كان الباستيل يحسده : بهذا المعنى ظهر انه يفتح باب امل عريض لجميع
الشعوب المستعبدة .

٢ - تمرد المدن (تموز ١٧٨٩)

لقد تابعت الاقاليم بواسطة مراسلات نوايها صراع الطبقة الثالثة ضد الطبقتين
المتنازعتين بمثل قلق العاصمة نفسه . واثار فيها ابعاد نيكرا الانفعال نفسه الذي حدث
في باريس . وعرف الاستيلاء على الباستيل حسب البعد من ١٦ الى ١٩ تموز
فاقلت الحماسة من عقابها وهجلاً بمحركة كانت قد توطدت في بعض المدن منذ
الايام الاولى من الشهر .

فامتدت الثورة البلدية في الواقع خلال شهر من اوانل تموز كما في روان
على اثر اضطرابات المواد الغذائية حتى آب كما في اوتش او في بروج . وفي ديجون
انفجرت لدى اعلان ابعاد نيكرا وفي مونتوبان لدى سماع خبر الاستيلاء على
الباستيل .

وكانت ثورة البلديات اقل او اكثر كالا حسب المناطق لان مظاهرها كانت
متنوعة . لقد كانت تامة في بعض المدن : اما لان البلدية القديمة عُزلت بالقوة

كما في ستراسبورغ ، واما لان البلديات القديمة استمرت في وظائفها ولكن ضمن لجنة اصبحت فيها اقلية كما في ديمون او باميه . واما لان السلطات البلدية تحولت الى « بوليس هادي » واحتفظت لجنة لنفسها بالمسؤوليات ذات الصلة الثورية كما في بوردو او لم تقطع عن التدخل في القضايا الادارية كما في الهه او رين . وفي مدن اخرى كانت ثورة البلديات ناقصة فقد استمرت السلطة القديمة الى جانب السلطة الثورية : كما في بعض مدن النورماندي حيث اشد الاهتمام بـ إدارة المستقبل ، وكانت هذه الثنائية تعبر احيانا عن تناقض عناصر مختلفة ولم يكن باستطاعة احد الفريقين ان ينال نصراً حاسماً على الفريق الآخر: تناقض اجتماعي كما في ميتر وناشي ، وتناقض اجتماعي تضاعفه عداوة دينية بين الكاثوليك والبروتستانت كما في مونتوبان ونيم ، وتناقض اشخاص كما في ليموج . وفي مدن اخرى كانت ثورة البلديات ناقصة لانها مؤقتة كما في ليموج وعمروا حيث تبع انتصار الوطنيين في تموز ردة هجومية قامت بها قوى النظام القديم . واخيراً في عدد من المدن لم تهم ثورة بلدية اما لان البلدية القديمة ظلت حائزة على ثقة الوطنيين كما في تولوز او لانها حصلت على عضد من الجيش والمحاكم كما في إيكس . ويرجع هذا التنوع في المظاهر الى تنوع البنى البلدية في النظام القديم كما الى المتناقضات الاجتماعية . ففي الفلاندر لم يكن للمعركة الاقليل من الاتساع لان المطالب البورجوازية كان لها طابع سياسي والمطالب الشعبية طابع اجتماعي فلم يتفق الفريقان زمنياً . وبشكل عام كانت ثورة البلديات ضعيفة في الشمال والوسط وهي مناطق مدن البورجوازية او مدن القنصلية صاحبة التقاليد البلدية المتينة . ففي تارب كما في تولوز كان المجلس البلدي القديم يمثل بشكل جيد مختلف طبقات السكان ، فلم يكن للوطنيين اية مصلحة في عزله . وعلى العكس في بوردو وفي مونتوبان قد هدمت الملكية كل استقلالية بلدية : فبحري تكنيس اعضاء البلديات الذين لا يمثلون شيئاً .

ورافق خلق الحرس القومي البورجوازي الثورة البلدية بالمظاهر المتنوعة نفسها . فاعلم الاحيان تسارع اللجان البلدية الجديدة بتنظيم حرس بورجوازي

للمحافظة على النظام ، على غرار لجنة باريس . واحياناً تنشئ البلدية القديمة حرساً قومياً كما في «انجه» والحرس لانه اكثر وطنية يفرض تأسيس لجنة . ففي تولوز تنظم حرس قومي دون ان تقوم ثورة بلدية . في «ألبي» لم يكن الحرس الا الشكل الجديد للميليشيا التي كانت قائمة في ظل النظام القديم .

واياً كانت اشكال هذه الثورة البلدية فان نتائجها جاءت متماثلة : تبخرت السلطة الملكية ، واختفت المركزية وترك جميع وكلاء الملك مراكزهم تقريباً ، وتوقفت جباية الضرائب . وبناء على قول احد المعاصرين : «لم يعد ثمة ملك ولا محكمة ، ولا جيش ، ولا شرطة» . فورثت البلديات الجديدة السلطات القديمة . والتخذت الاستقلاليات المحلية حربتها المطلقة بعد ان كبها الحكم المطلق . وانتعشت الحياة البلدية من جديد . لقد اصبحت فرنسا بلدية .

وتجدر الاشارة الى المظهر الاجتماعي للثورة البلدية في كثير من المناطق . لقد ارتبط بنقص المعيشة او بفلاحتها . وكان شعب المدن يتوقع الغاء الضرائب غير المباشرة وتنظيماً صارماً لتجارة الحبوب . في رين اهتمت البلدية الجديدة فوراً بالبحث عن ستوكات القمح . في «كانCaen» لتهدئة غضب الشعب أمر موظفو البلدية بتخفيض سعر الخبز ولكنهم اتخذوا احتياطاتهم فشكلوا حرساً بوجوازيماً . في بونتواز اوقفت فرقة من الجيش كانت هالدة من باريس ثورة في سبيل الحبوب . وفي بواتي هاجمت مظاهرة شعبية رجالاً متهماً بالاحتكار ولم ينج الا بواسطة بعثة نيابية من قبل المؤتمر الوطني . وفي سان - جرمان آن ليه ذُبح طحانٌ . وفي الفلاندر اعمل النهب في مكاتب الجمارك . وفي فردان في ٢٦ تموز احرق الشعب الثائر حواجز المرور وهدد ببوقاً مختلفة كانت متهمة بوجود ستوكات حبوب في داخلها . ودعا الحاكم البورجوازية لتشكيل ميليشيا للمدينة لاستتباب النظام . الا انه لزم الموافقة على تخفيض سعر الخبز . ووقع المارشال دي بروي وهو في طريقه الى المنفى وسط هذا الغليان . ولم ينج من غضب الشعب الا يجهد وبفضل فرقة الحامية .

في الواقع كان الخوف من المؤامرة الارستوقراطية يشغل جو الاقاليم .

فكل حركة تبدو مشبوهة ، فتعرض النقل للمراقبة والعربات للتفتيش وإحتجزت الشخصيات الكبيرة المسافرة أو هي في طريقها الى المنفى . وكانت شائعات الغزو الخارجي تسري على الحدود : فالبيمونتيون يستعدون لغزو الدوقينه والانكليز للاستيلاء على بريست فاذفجر الخوف الكبير بسرعه .

٣ - تمرد الأرياف : الخوف الكبير (نهاية تموز ١٧٨٩)

لقد انتظر القرويون بفارغ الصبر جواباً على مطالبهم خلال صراع الطبقات وبعد ان عرفوا زمناً من الحماسة العارمة اثناء الانتخابات . وبعد ان استولت البورجوازية على السلطة بمظاهرة فهل يصير شعب الأرياف أكثر بما فعل ؟ ولم تحصل أية استجابة لمطالبهم . لقد بقي النظام الاقطاعي . وانتشرت فكرة المؤامرة في الأرياف كما في المدن .

وزادت الازمة الاقتصادية الاستياء . ورمى القحط بكل قسوته على السكان فلم يحصل كثير من القرويين على محصول يكفي قوتهم . وعمت الأزمة الصناعية في المناطق التي تنتشر فيها الصناعة القروية ، فكثرت البطالة . واشترك القحط والبطالة في مضاعفة عدد المتسولين والمشردين . وفي الربيع ظهرت المعصيات . فزاد الخوف من اللصوص الخشية من المؤامرة الارستوقراطية . فزادت الازمة الاقتصادية عدم الامان في الأرياف بمضاعفتها عدد البائسين وفي الوقت نفسه أغضبت القرويين وحرضتهم على الاسياد .

وبدأ تهديد التمرد الزراعي ، فانفجرت اضطرابات طيلة الربيع في مناطق متعددة ، في البروفانس في كامبريزبس ، في بيكاردي وفي ضواحي باريس نفسها وفرساي . وكان ليوم ١٤ تموز أثر حاسم : فانفجرت أربع ثورات : في البوكاج النورماندي ، في سكارب في الشمال ، وفي السامبر في الجنوب ، وفي الفرانشكونته وفي ماكونيه . وكانت هذه الثورات الزراعية موجّهة قبل كل شيء ضد الارستوقراطية . كان القرويون يبنون الحصول على ازالة الحقوق الاقطاعية : واضمن وسيلة لبلوغ ذلك حرق القصور ووثائقها في الوقت نفسه .

وفي نهاية تموز ١٧٨٩ حقن الخوف الكبير بمحصر المعنى هذه الحركة المتمردة باندفاع لا يقاوم . وكانت الاخبار التي تصل من باريس وفرساي منذ اول تموز ، مشوهة ومضخمة بشدة ، تتخذ صدى جديداً بمقدار ما تتقدم من قرية الى قرية . فالتمرد الزراعي ، والازمة الاقتصادية والمؤامرة الارستوقراطية والخوف من اللصوص كل هذه تجمعت نتائجها لتخلق جواً من الرعب . وكانت الاشاعات تنتشر يروج لها اناس مرتعبون . عصائب من اللصوص تزحف وهي تحصد القمح الاخضر وتحرق القرى . ولكي يقاوم القرويون هذه الاخطار الوهمية تسلحوا بالمناجل والمهاليس ، وبنادق الصيد ، بينما كانت اجراس النفير تدق من مكان الى آخر . وكان الخوف يتسع بمقدار ما تزداد الاشاعات انتشاراً .

وتحرك المؤتمر وباريس والصحافة بدورهم . واتهم ميرابو في العدد ٢١ من « بريد البروفانس » اعداء الحرية بالمساهمة في نشر هذه المخاوف الكاذبة ونصح بالهدوء والفتنة :

« لا شيء يصق المراقب اكثر من الميل العام الى تصديق اخبار السوء والمبالغة فيها في ازمة المصائب . ويبدو ان المنطق لم يعد قائماً على حساب حظوظ الصحة بل على تصديق الاشاعات الاكثر غرضاً حالاً تملن عن جرائم وتحرك الخيلة بمخاوف قائمة . فنشبه اذ ذاك الاطفال الذين يزعمون اصفاء دائماً لاکثر القصص مثاراً للهول ... »

سته حوادث خوف اصلية في الفرانس كونته على اثر تمرد القرويين ، وفي مقاطعة الشامبانيا والبوفييزيس وفي المين ، وفي منطقة نانت ومنطقة روفيك ولدت تيارات انتشرت بسرعة وبلغت اعظم قسم من فرنسا من ٢٠ تموز الى ٦ آب . وبقيت بريتانبا واللورين والالزاس والهينو سليمة .

وشدد الخوف الكبير من عزيمة الثورة القروية . وسرعان ما انكشف في الواقع عبث هذه المخاوف . ولكن القرويين استمروا تحت السلاح . وامسوا ملاحقة اللصوص الوميين وهاجموا قصور الاسباد واجبروا سكانها بالتهديد على تسليمهم وثائق الالقاب القديمة التي كانت مثبتة فيها الحقوق المكروهة والوثائق التي تحمل جباية الضرائب شرعية في الماضي السحيق ، واشعلوا منها ناراً عظيمة

في ساحة القرية . وكان السادة احياناً يرفضون التخلي عن وثائقهم فيحرق القرويون القصر ويشنقون اصحابه . واغلب الاحيان كان يحضر كاتب عدل الحلة فيثبت من التنازل القانوني الصحيح عن الحقوق الاقطاعية .

ان البؤس الناجم عن الاستثمار المزمّن ، ونقص المعيشة وغلاءها ، والخوف من المجاعة ، والاشاعات الفامضة الواسعة الانتشار ، والخوف من اللصوص ، كل هذه العوامل تضافرت لخلق مناخ الخوف الكبير ؛ فخرجت الارياف منه متبدلة . وقضى التمرد الزراعي مع ثورة القرويين على النظام الاقطاعي . فتشكّلت لجان وميليشيا قروية . وكما ان البورجوازية الباريسية استولت على الادارة البلدية بمسد ان تسلحت ، كذلك استولى القرويون على القوة وعلى السلطات المحلية .

ولكن التناقض ظهر بسرعة بين الطبقة البورجوازية والقرويين . فعلى غرار النبلاء كانت بورجوازية المدينة تملك العقارات . وكانت تملك احياناً اقطاعات وبهذه الصيغة تجبى من القرويين ضرائب اعتيادية . فأحست بثورة القرويين التي تبعت الخوف وتهدد مصالحها المباشرة . وامام ضعف السلطات العامة والحلال كل سلطة مدنية ، اخذت على نفسها امر الدفاع عن حقوقها . فتكفلت اللجان الدائمة والحرس القومي في البلديات الجديدة بمهمة الدفاع في الارياف عن حقوق الملاكين النبلاء والبورجوازيين . وكان القمع اغلب الاحيان دامياً . ووقعت صدامات بين المعصابات القروية والميليشيا البورجوازية كما حدث في الماكونه . وامام التهديد بثورة اجتماعية توطن التحالف بين الطبقات الملاكة من بورجوازيين ونبلاء ضد القرويين الذين يناضون لتحرير ارضهم . وكان هذا المظهر من الصراع الطبقي واضحاً على الاخص في الدوفينه حيث ساندت البورجوازية النبلاء بينما تحول العطف الشعبي الى القرويين الثائرين . ولكن هذا القمع لم يكن في مقدوره ان يعيد الى بساط البحث النتائج الجوهرية للخوف الكبير . فالنظام الاقطاعي لا يقوى على الاستمرار بعد ثورة القرويين في تموز ١٧٨٩ .

وتابع المؤتمر الوطني الاحداث عاجزاً معطلا . وكان يتألف في اكثره

الساحقة من البورجوازيين الملاكين. هل يجعل الوضع الجديد في الارياض شرعياً ؟
او يرفض كل تنازل فيخاطر على هذا النحو بتعميق هوة لا يمكن تغطيتها بين
البورجوازية والعرويين .

ثالثاً - نتائج الثورة الشعبية (آب - تشرين الاول ١٧٨٩)

١ - ليل ٤ آب واعلنت الحقوق

لقد فكر المجلس الوطني في وقت من الاوقات ان ينظم القمع في وجه ثورة
الارياض وفي ٣ آب عاد النقاش حول مشروع لجنة العلاقات :

« ان المؤتمر الوطني بعد ان علم ان دفع الدخل ، والعشور والضرائب والاقاوات والقرض
للسياد قد رفض بعناد وان رجالاً مسلمين يستعملون العنف ويدخلون الى القصور ويستولون
على كل الاوراق والالغاب ويحرقونها في الساحات ... يعلن انه لا يوجد سبب يحمل التوقف عن
دفع الضرائب وكل فريضة اخرى شرعياً الى ان يصدر تعليماته حول هذه الحقوق المختلفة » .

وادرک المؤتمر في هذه الاثناء خطر ضياع القمع . ولم يكن له اية مصلحة
في تسليم قيادة قوى القمع للحكومة الملكية التي قد تستغل ذلك فتسلم لبعض
الجرائم ضد التمثيل القومي . غير ان البورجوازية الدستورية ، ولو ترددت في
تنظيم القمع فانها لا تستطيع ان تسمح بنزع املاك النبلاء دون ان تخشى على
املاكها ، فوافقت على بعض التنازلات . فقبلت اعتبار الحقوق الاقطاعية
ملكية من نمط خاص انتزعت اغلب الاحيان او فرضت بالقوة وانه لأمر شرعي
ان تخضع لتحقيق من صحة ألقابها التي تملل الفرائض المقارية . وكانت البراعة
في توكيل الاهتمام بإدارة العملية الى نبيل ليبرالي هو الدوق ديفيتون وهو احد
اكبر ملاكي الملكية : فألقى تدخله الرعب في صفوف اصحاب الامتيازات واثار
حفيفة النبلاء الليبراليين . وبذلك اجبر زعماء البورجوازية الثورية المؤتمر على
التحرر من المصالح الخاصة المباشرة .

وجرى افتتاح جلسة ٤ آب مساء بعد ان جرى التحضير لها على هذا النحو بتدخل الفيكونت دي نواي وهو الابن الثاني بدون ثروة فاقترح الغاء الامتيازات الضريبية وازالة السخرات وحق حرمان العواقر وجميع الاستعبادات الشخصية وشراء الحقوق الحقيقية ، وسانده الدوق ديفيون بجرارة . وجرى التصويت على هذه الاقتراحات بحماسة شديدة بمقدار ما كانت التضحية المطلوبة ظاهرة اكثر منها حقيقية . وبعد ان بدأ الاندفاع على هذا النحو اقرت التضحية بجميع امتيازات الطبقات والاقاليم والمدن على مذهب الوطن . فألغى حق الصيد ، واحتكار صيد الارانب والحمام وعدالة الاسياد وبيع الوظائف . وبناء على اقتراح احد النبلاء تنازل الاكليروس عن العشر . ولانهاء هذا التنازل الرائع أعلن لويس السادس عشر حوالي الساعة الثانية صباحاً موطد الحرية الفرنسية . وبدا ان الوحدة الادارية والسياسية في البلاد التي لم يستطع الحكم الملكي ان يوصلها الى غايتها ، قد اكتملت . وقضى النظام القديم نحبه .

في الواقع كانت تضحيات ليل ٤ آب تشكل تنازلاً لمتطلبات الساعة اكثر منها ارضاء ممنوحاً بحرية للمطالب القروية . وكانت الضرورة تقضي قبل كل شيء اعادة النظام الى الاقاليم وتهذبة الاضطرابات . وحسب رأي ميرابو في العدد ٢٦ من جريدته « بريد البروفانس » (١٠ آب) :

« كان الهدف من جميع اعمال المؤتمر منذ ٤ آب اعادة سلطة القانون في المملكة ، واعطاء الشعب عربوناً لسمادته ، وتلطيف قلقة بتمتع سريع ببراكيز حسنات الحرية » .

واتخذت قرارات ليل ٤ آب دون كتابة . وعندما لزم صياغتها حاول المؤتمر ان يلفظ عملياً اهمية الاجرامات المتخذة تحت ضغط التمرد الشعبي . وعاد المعارضون الى هذوئهم بعد ان جرفتهم الحماسة مدة من الزمن . وحاول الاكليروس على الاخص الرجوع عن الغاء العشر . « لقد ألغى المؤتمر النظام القديم تماماً » . الا ان تحفظات فريدة ادخلت على القرارات النهائية . لقد ألغيت الواجبات التي كانت تثقل كامل الاشخاص . ولكن التي ترقق الاراضي أعلنت قابلة للشراء : وهذا يعني التسليم بان الحقوق الاقطاعية كانت تجبى بموجب عقد جرى في

السابق بين السادة الملاكين والقرويين المتوكلين على الارض . لقد تحرر القروي ولكن ارضه لم تتحرر: وسرعان ما لاحظ هذه التحفظات الفريدة وان الواجب يقتضيه ان يدفع ما يتوجب عليه حتى يتم الشراء الكامل .

وعندما نظم المؤتمر الوطني اساليب الشراء ازدادت خطورة التحفظات . فلم يفرض على السيد اي برهان على حقوقه في الارض وعلى العقود التي كان مفروضاً ان اجداده اجرها مع القرويين . وفي هذه الشروط يكون القروي احياناً فقيراً فلا يستطيع ان يحرر ارضه بشراء الحقوق الاقطاعية واحياناً اذا كان ميسوراً تكون الشروط المفروضة شديدة الى درجة يصبح الشراء معها مستحيلاً . فبعد ان انفي النظام الاقطاعي نظرياً استمر عملياً في اقسامه الجوهريه . فكانت خيبة الامل كبيرة في صفوف الجماهير القروية . فتنظمت المقاومة في اكثر من مكان . وسرى رفض دفع المتوجبات باتفاق صامت . فعادت الاضطرابات الى الظهور . واستمر المؤتمر متصلباً في مخططه وحافظ حتى النهاية على تشريع الخاص بالطبقات . فاضطر القرويون ان ينتظروا انتخابات الجمعية التشريعية وانتخابات حكومة المؤتمر ليحصلوا على النتائج الحقيقية لليل ٤ آب والقضاء على الاقطاعية قضاء تاماً .

ورغم هذه التحفظات كانت نتائج ليل ٤ آب التي كرستها قرارات ٥ و ١١ آب من الامة القصوى بكان . لقد عمل المؤتمر الوطني على تدمير النظام القديم . فزالت الفروق ، والامتيازات والخصوصيات . ومن الآن وصاعداً للفرنسيين حقوق واحدة وعليهم واجبات واحدة ويستطيعون القيام بجميع الوظائف كما يدفعون ضرائب واحدة . لقد توحدت ارض الوطن وزالت الاطر العديدة لفرنسا القديمة . واختفت التقاليد المحلية وامتيازات الاقاليم والمدن . لقد ازال المؤتمر كل شيء . والمهم الآن اعادة البناء .

ومنذ اوائل شهر آب اقتصر عمل المؤتمر بشكل جوهري على القيام بهذه المهمة . ففي جلسة ٩ تموز شرح مونيه باسم لجنة الدستور المبادئ التي ينبغي ان تسود في الدستور الجديد واعلن ضرورة التقديم له باعلان الحقوق :

« لكي يكون الدستور صالحاً ينبغي ان يتأسس على حقوق الانسان ويحميها ، وينبغي معرفة الحقوق التي تمنحها المدالة الطبيعية لجميع الافراد . وينبغي التذكير بجميع المبادئ التي تستحق ان تؤلف القاعدة لكل مكان من انواع المجتمعات وان تكون كل مساهمة في الدستور نتيجة مبدأ وينبغي ان يكون هذا الاعلان قصيراً بسيطاً وواضحاً » .

في اول آب عاد المؤتمر الى النقاش . وتركزت المباحثات حول نقطة محدودة هي ضرورة اعلان للحقوق لان الاجماع لم يتم عليها . وطرح عدة خطباء مناسبة على بساط البحث . وبعض الممتدلين مثل مالويه وقد اخافتهم الفوضى اعتبروه غير مفيد او خطراً . آخرون مثل الاب غريغوار رغبوا اكماله باعلان للواجبات . وفي الرابع صباحاً قرر المؤتمر ان يسبق الدستور اعلان للحقوق . وتطور النقاش ببطء . ودار جدول طويل حول مواد المشروع المتعلقة بحرية الآراء واحترام العبادة العامة وقد شدد اعضاء الاكديروس في ان يؤكد المؤتمر على وجود دين للدولة . واحتج ميرابو بعنف لصالح حرية الضمير والعبادة . وفي ٢٦ آب ١٧٨٩ تبني المؤتمر اعلان حقوق الانسان والمواطن .

وبما ان اعلان الحقوق حكم ضمني على المجتمع الارستوقراطي وعلى مساويء الحكم الملكي فقد جاء بمثابة « عملية دفن للنظام القديم » . ولكن في الوقت نفسه كان يعتبر باستيحاءه من مذهب الفلاسفة ، عن مثال البورجوازية ويطرح أسس نظام اجتماعي جديد بدا قابلاً للتطبيق على فرنسا وحدها .

٢ - أزمة ايلول : فشل « ثورة الاعيان »

لقد هدم المؤتمر في بضعة اسابيع النظام القديم بقرارات ليل ٤ آب بعد ان كرس نتائج التمرد الشعبي . وبدأ عملية اعادة البناء باعلان الحقوق . فظهرت أزمة ايلول ١٧٨٩ مع ذلك ان اعادة تجديد فرنسا لن تكون امراً سهلاً .

لقد استمرت الصعوبات المالية . وظهر نيكرو هاجزاً بعد ان استعاد وزارته في جو من الانتصار . فالضرائب لم تعد تجبى واطلق قرض بـ ٣٠ مليون ليوة : وبعد عشرين يوماً لم يكتب الا بليونين ونصف فقط . لقد انهارت شعبية نيكرو .

وازدادت الصعوبات السياسية خطورة . فالملك يعارض المؤتمر بمقاومة سلبية : وإذا استسلم امام الثورة فإنه لم يصمم على الموافقة على القرارات . « لن اوافق ابداً على تمرية اكليروسي ونبلائي » . فلم تتم الموافقة على قرارات ١١ - آب ولا على اعلان الحقوق : لقد بقيت اعادة بناء المؤسسات معلقة . ولم يكن في مقدور شيء ان يجبر الملك على منح موافقته ، اذا لم تحدث حركة شعبية جديدة .

وشجعت الصعوبات الدستورية الملك على المقاومة . وبدأ النقاش حول الدستور حالاً بعد التصويت على الاعلان الذي كان مقدمة له . وقضخت الانقسامات وغدت غير قابلة للالتحام . وقد اخافت الثورة الشعبية ونتائجها فئة من الحزب الوطني فنوت اذ ذاك ايقاف سير الثورة وتقوية سلطات الملك والنبل . فاقترح مقرر لجنة الدستور مونييه ولاي تولاندال على غرار انكلترا انشاء مجلس اعلى يعينه الملك ويعتمد الوراثة وهذا ما يحصل منه حصناً للارستوقراطية . ويتمتع الملك بحق الفيتو المطلق الذي يسمح له ان يلغي قرارات اللجنة التشريعية . واطلق على انصار المجلس الاعلى والفيتو المطلق اسم الملكيين او رجال الانكليز : فرغبتهم تتطلع الى ثورة احيان .

فوقف بعض النواب الوطنيين موقفاً صارماً ضد هذه الاقتراحات . وأعلن سيس نفسه ضد كل نوع من الفيتو : « لا يمكن ان تتغلب إرادة الفرد على إرادة المجموع . وإذا استطاع الملك ان يوقف قيام القانون فإن ارادته الخاصة تتغلب على إرادة المجموع » . فان أغلبية السلطة التشريعية ينبغي ان تعمل مستقلة عن السلطة التنفيذية . وما الفيتو المطلق أو القيود على تعليق القانون سوى أمر بالحجز يصدر على الإرادة العامة .

وفي باريس كان الرأي العام مستنفراً . فزاد من البالية دويال بعد ان حاولوا القيام بمسيرة الى فرساي لكي يضغطوا على قرارات المؤتمر صوتوا على اقتراح : « الفيتو لا يخص رجلاً واحداً بل ٣٠ مليوناً » . وفي ٣١ آب أرسلوا بعثة نيابية الى قصر البلدية مكلفة بطلب مؤتمر عام للأمة . لكي يقرر ان يوقف

المؤتمر جدله حول الفيتو الى ان تعلق الاقضية وكذلك الاقاليم عن رأيها .
فأخذت أكثرية الحزب الوطني إذ ذاك زمام المبادرة وفي عدادها بارثاف
ودي بور ، وألكسندر وشارل دي لاميش ، وعارضت إنشاء مجلس أعلى: وفي
١٠ أيلول رفض نظام المجلسين بـ ٨٤٩ صوتاً مقابل ٨٩ وامتنع اليمين عن
التصويت . وكان الحزب الوطني أقل تصلباً في موضوع الفيتو الملكي :
فاقتراح بارثاف منحه إياه كحق تعليق القوانين خلال دورتين تشريعتين . وفي
١١ أيلول جرى التصويت على الفيتو الذي يمنح حق تعليق القوانين بـ ٥٧٥
صوتاً مقابل ٣٢٥ . وكان زعماء الحزب الوطني يأملون بهذا التنازل ان يحمّلوا لويس
السادس عشر على الموافقة على قرارات آب ولكن الملك تشبث بموقفه : فتوصل
الوطنيون من جراء ذلك تدريجياً الى ان يعتبروا القيام بيوم شعبي جديد امراً
ضرورياً .

وكانت الصعوبات الاقتصادية تساعد في الواقع على استنفار شعب باريس من
جديد . وقد جذبت الهجرة خارج فرنسا ليس فقط كمية كبيرة من النقد بل
أثرت ايضاً على صناعة الترف وعلى التجارة الباريسيتين . وازدادت البطالة
بينما استمر الحزب غالباً اكثر من ثلاثة فلولس لليبرة . ولم يكن الدّراس قد انتهى .
وظهرت الصفوف على أبواب الهازي في أيلول . وبدأ العمال بالمظاهرات للحصول
على زيادة في الأجور أو لطلب العمل . وهكذا اجتمع عمال الأغذية في
الشارتيليزيه لتقرير تعرفه أجورهم وتعيين لجنة مكلفة بالسهر على مصالحهم
وقبول تبرعات لتأمين احتياجات اولئك الذين يكونون بدون عمل . ولم يفعل
عجز المؤتمر القومي في تنظيم قضية توزيع الحبوب وجود قصر البلدية امام
مشكلة المعيشة وتموين العاصمة سوى زيادة خطورة الوضع . وطرح مارا في
في العدد ٢ من جريدته « صديق الشعب » مسؤولية لجنة الاغذية في قصر العدل
على بساط البحث :

« اليوم (الاربعاء ١٦ ايلول) عادت احوال القحط للظهور من جديد . فحواثيت الحبازين
محاصرة والشعب ينقصه الحزب ، وبعد اوفر محصول وفي قلب الرخاء نفسه نحن على وشك الموت

جوعاً . هل يمكن للشك في أننا عاطون بخونة يحاولون الاجهاز على خرابنا ؟ هل نحن مدينون بهذه المصيبة لغضب الاعداء العامين ، وجشع المحتكرين وخيانة الحكام ؟ » .

واتسع الاضطراب السياسي بسبب نتائج الازمة الاقتصادية . ففي باريس تدير مؤتمرات الـ ٦٠ قضاء كل حي وتنشئ فيه نادياً شعبياً . واستمر الباليه رويال مركز اركان المناضلين السياسيين . وتطورت الصحافة الوطنية . فتمنذ تموز تظهر بانتظام « بريد باريس في فرساي » لفرسا ، و « ثورات باريس » لكومستالو ، و « الوطني الفرنسي » لبريسو . وفي ايلول أطلق مارا « صديق الشعب » . والنشرون الوطنيون ينشرون الكراريس والمنشورات ليطلعوا الشعب على مشاريع الاستوقراطية الاستبدادية ، وعلى ضرورة تطهير المؤتمر من الاساقفة والنبلاء الذين لا يمكنهم ان يدعوا تمثيل الامة بصفتهم نواب طبقتهم في ظل النظام القديم . ومنح كميل ديمولان موهبة الكلام لمصباح ساحة الرمل الذي استخدم عموده الحديدية في تموز لتنفيذ بعض احكام الاعداء السريعة شنقاً ، فوجه خطاب المصباح الى الباريسيين . وتعددت المنشورات المغلفة بعبء عن الاستيلاء العلم . بمثل ذلك المنشور الشديد الدلالة الذي عنوانه : لماذا شهر ايلول سنة الف وسبع مئة وتسع وثمانين .

وفي نهاية ايلول بدت الثورة في خطر من جديد . فالملك يرفض دائماً الموافقة على قرارات شهر آب . وهو يستعد الآن للهجوم وقد جمع من جديد جيوشه في فرساي ، وللمرة الثانية انقذ تدخل شعب باريس المؤتمر الوطني والحرية الوليد . فمنذ شهر ايلول في الواقع وبعد الاحساس بأن خلافاً عنيفاً لا مفر منه قائم بين الثورة والنظام القديم ، كان الوطنيون ونواب جبهة اليسار ، والصحفيون الباريسيون ومناضلو الاقضية يعدون يوماً يفرض فيه شعب باريس ارادته من جديد وقد ارادوا القضاء على مقاومة الملك والمكيين العتيدة . وفي عدد ٢ تشرين الاول من صديق الشعب دعا مارا الباريسيين الى العمل قبل ان يحل الشتاء فيزيد مصائبهم . « واليهبوط القومي » ، وهي صحيفة وطنية اطلقت في ايلول كانت اشد عاطفياً من المثلث :

«ايها الباريونيون ، افتحوا اخيراً اعينكم واخرجوا ، اخرجوا من غيبوبتكم ، فالارستوقراطيون يحيطون بكم من كل جهة ، انهم يريدون تكبيلكم بالحديد وانت فاقنون ! فاذا لم تسرعوا في تعظيمهم ستصبحون فريسة الاستعباد والبؤس واليأس ، استيقظوا مرة أخرى ، استيقظوا » .

وظهر الى النور مخطط لدى الرأي العام الوطني : لا تتأمن سلامة الثورة الا اذا جاء الملك بقم بين شعبه الطيب في باريس يحيط به ، مثلوا الامنة فيتخلص من تأثير الارستوقراطيين . ويكفي حادث بسيط لتتولد الفتنة طالما الشعب مستنفر .

٣ - ايام تشرين الاول ١٧٨٩

ان ايام تشرين الاول التي يجب البحث عن اسبابها العميقة في الازمتين الاقتصادية والسياسية وقد تعاطفت نتائجها ، انفجرت عملياً بسبب حادث بسيط : هو وليمة الحرس الملكي . ففي اول تشرين الاول ١٧٨٩ قدم ضباط الحرس الملكي وليمة لضباط فرقة الفلاندر في قصر فرساي . وعندما ظهرت العيلة الملكية عزفت الاروركسترا انشودة : ياريسار يامليكي كل العالم قد تركك . ولعبت الحمر برؤوس المدعويين فداسوا باقدامهم الشارة المثلثة الالوان ووضعوا محلها الشارة البيضاء او السوداء شعار الملكة .

وبلغ الخبر باريس بعد يومين فغضب الشعب . ويوم الاحد ٤ تشرين الاول حدثت تجمعات . والباليه رويال في اعنف اختار له ، صوت على اقتراح افر اقتراح بينما كان الصحفيون الوطنيون يفضحون هذا الشكل الجديد للمؤامرة الارستوقراطية وطبيعة صحيفة « السوط القومي » بين قوسين : « منذ الاثنين والباريسيون اطيبيون يجهدون جهداً هائلاً للحصول على الخبز ؛ ولا يستطيع احد غير السيد لوريفيربير ان يؤمنه لهم وهم يأنفون من اللجوء الى هذا الوطني الطيب » . وكان الجوع مرة اخرى العامل الحاسم في العمل الشعبي .

وفي ٥ تشرين الاول انطلقت جموع النساء من حي سان انطوان ومن حي

الجال وتجمعت امام قصر البلدية وهي تطالب بالخبز . ثم قررت النساء وهددن من ٦٠٠٠ الى ٧٠٠٠ الذهاب الى فرساي بقيادة المرافق مايار احد قادة « متطوعي الباستيل » وهي فرقة مؤلفة من عاربي ١٤ تموز المنظمين عسكرياً . وعند الظهور دق النفير فتجمع ممثلو الاقضية وهرع الحرس القومي الى ساحة الرمل على صراخ : الى فرساي . وأجبر لافاييت على استلام القيادة . وعند الساعة الخامسة سار ٢٠ ٠٠٠ رجل تقريباً بدورهم على طريق فرساي . وفي الساعة نفسها كانت نساء باريس تصلن الى هناك وترسلن بعثة الى المؤتمر ثم الملك اللذين وعدا بالقمح والخبز . ووصل الحرس القومي بعد ١٠ ساعات وفكر الملك بنزع سلاح اعدائه فأعلم المؤتمر بموافقة على القرارات . فأمنت الحركة الشعبية نجاح الحزب الوطني .

وفي السادس من تشرين الاول مع الفجر كان فريق من المتظاهرين يدخل القصر ويصل غرفة الاستقبال في شقة الملكة . فحدثت مناوشة بين الجمهور والحرس الملكي . فجاء الحرس القومي ببطء ووضع حداً للمعركة وعمل على اخلاء القصر . ووافق الملك على الظهور في البلكون مع لافاييت ترافقه الملكة وولي العهد . وارتج على الجمهور بادى الامر . ولكنه هتف بحباتهم اخيراً وهو يصرخ : الى باريس . فاستسلم لويس السادس عشر . وعندما استشير المؤتمر اعلن انه لا يفترق عن شخص الملك . وفي الساعة الواحدة ، على صوت المدفع تقدم الحرس القومي تتبعه عربات القمح والطحين ترافقها النساء في رتل عظيم . ثم الجيوش وبعدها الملك في عربته مع الاسرة المالكة ولافاييت ينحني على بابها ، ثم مئة من النواب في عربات ، ومن جديد الجمهور والحرس القومي . وعند الساعة العاشرة مساء كان الملك يدخل قصر التويلري . ولم يتأخر المؤتمر الوطني عن اللحاق بلويس السادس عشر وقد اصبح في باريس . وفي الثانية عشرة جاء يجتمع في الاسقفية ربما يتم اعداد قاعة اللعب المحفوظة له .

وبدلت ايام تشرين الاول الشعبية سنة ١٧٨٩ موقف الاحزاب . فالملكيون وهم حزب المقاومة منذ شهر آب اصبحوا المغلوبين الكبار . وفهموا ذلك

فانسحبوا من المعركة ومنهم مونييه ومالويه وآخرون وراحوا يرفدون سيل الهجرة الثانية . وبما انهم انتصار ثورة الاعيان فقد أرادوا لإيقاف الحركة الثورية في الوقت الذي اعتبروها خطراً على مصالح الطبقات الملاكية . فاضطروا ان ينتظروا الاستقرار القنصلي ليشهدوا توطيد النظام الذي رغبوا في إقراره . وكان المهم لكثير من الوطنيين امثال كميل ديمولان في العدد الاول من صحيفته « ثورات فرنسا وبرابان » (« ستغدو باريس سلطنة المدن وسوف يستجيب بهاء العاصمة لعظمة الامبراطورية الفرنسية وجلالها ») لإكمال عملية تجديد البلاد في اتحاد جميع المواطنين مع ملكهم . فقط بعض الرجال المتبصرين امتنعوا عن إظهار مثل هذا التفاؤل العظيم . ومثالهم مارا في العدد ٧ من صديق الشعب :

« انه عيد عظيم للباريسيين الطيبين ان يحتفوا في النهاية ملكهم . وسيعمل حضوره سريعاً على تبديل واجهة الامور . فالشعب الفقير لن يموت من الجوع . ولكن هذه السعادة ستبخر سريعاً كالعلم اذا لم نحدد اقامة الملك فيما بيننا الى ان يتم تكريس الدستور تماماً . وصديق الشعب تشارك مواطنيها الاغزاء افراحهم ولكنها لن تستلم للنوم » .

وكانت الاحداث من تموز الى تشرين الاول ١٧٨٩ تبرز في الواقع سهر الوطنيين كما تبرزه الروح التي بدأ بها المؤتمر الدستوري عمل إعادة بناء البلاد .



لقد اسهمت الثورة الشعبية في تأمين انتصار البورجوازية . وبفضل أيام تموز وتشرين الاول تمحطت محاولات الثورة الماكية .

وفقد المؤتمر الوطني من الآن وصاعداً ثقته بالديموقراطية كما فقدتها بالحكم المطلق ، وهو المنتصر على الحكم الملكي ولكن بفضل الباريسيين ويخشى ان يجد نفسه تحت رحمة الشعب . وأرادت البورجوازية ان تحافظ على أولويتها ضد كل ردة ضارة من قبل الارستوقراطية فاهتمت أكثريتها بإضعاف مؤسسة الحكم الملكي أكثر ما يمكن ، وامتنعت عن استقاء تصريحات رسمية من إعلان الحقوق ، وقد خشيت دعوة الجماهير الشعبية الى الحياة السياسية وإدارة

الاعمال العامة . كما امتنعت عن تصريحات عن النتائج التي تتحدثر منه بطبيعة الحال .

وأخذت الجمعية الدستورية على عاتقها في نهاية ١٧٨٩ ان تعيد تجديد مؤسسات فرنسا لفائدة البورجوازية .

الفصل الثاني

الجمعية التأسيسية

وفشل الحل الوسط

(١٧٩٠)

لقد قامت الجمعية التأسيسية بعملية إعادة بناء فرنسا خلال سنة ١٧٨٩ وسط أخطار عظيمة . فالارستوقراطية لم تلقِ سلاحها . ولم تستمد الجماهير الشعبية صبرها بسبب ضغط الصعوبات الاقتصادية فوطدت البورجوازية التأسيسية سيطرتها ضد هذا الخطر المزدوج تحت غطاء الملكية الدستورية مع رغبة في اكتساب قسم من الارستوقراطية لنظامها : وعلى هذا النحو كان مقدراً ان يتوطد نظام الحل الوسط . ولهذا الغاية كان ينبغي التغلب على مقاومة الملك وإقناع النبلاء . وكان رجل التسوية لافاييت : فحاول التوفيق بين الأضداد وهو المتعجرف الطيب القلب .

أولاً - الجمعية والملك والأمة

ان التوفيق السياسي الذي أقام على صورة الثورة الانكليزية في ١٦٨٨ ، سيادة البورجوازية الرفيعة والارستوقراطية فوق الطبقات الشعبية المستعبدة ،

قبل به أعيان المال والفئات القائدة للبورجوازية الفرنسية: ولكن الارستوقراطية لم تقبل به ، وجعلت بذلك اللجوء الى الجماهير الشعبية لتحطيم مقاومتها أمراً محتوماً. وكانت أقلية ، يرمز اليها اسم لافاييت ، تلمي أنها تحافظ على سلطتها السياسية بواسطة هذا الحل الوسط : ومثال انكلترا يثبت ذلك .

١ - سياسة لافاييت التوفيقية

كانت الارستوقراطية الفرنسية في القرن الثامن عشر تمتلك صفات مختلفة كل الاختلاف عن صفات الارستوقراطية الانكليزية في القرن السابق . ففي انكلترا لم يكن امتياز الضرائب قائماً: فالنبلاء يدفعون الضرائب. وكان الطابع العسكري بالمقابل ضعيفاً ان لم يكن قد اختفى وزال . فالنبيل لا ينحط عن مرتبته اذا اشتغل بالأعمال : وقد اشركت الانطلاقة البحرية والاستعمارية النبلاء والبورجوازية الرأسمالية . فالارستوقراطية تساهم بالتالي بانطلاقة القوى المنتجة الجديدة . وعلى الاخص تم القضاء المبرم على البنى القطاعية وتحورت الملكية كما تحور الانتاج . وكانت الظروف الخاصة بانكلترا والتطور الاكثر تقدماً يبرران الحل الوسط في ١٦٨٨ . اما في فرنسا فقد حافظ النبلاء على طابع اقطاعي في جوهره . فاستمرت طبقتهم متعلقة بالبنى التقليدية التي كانت تؤمن لها وجودها وازدهارها وقد تخصصت في مهنة السلاح وامتنعت تحت طائلة الالمحطاط الا في استثناءات فادرة على المشاريع التجارية والصناعية المنتجة . فتعجرت طبقة النبلاء الفرنسيين في موقف الرفض التام بسبب تشبثها العنيد بامتيازاتها الاقتصادية والاجتماعية وترفعها المبالغ فيه وعقليتها القطاعية المتوقفة .

هل كان التوفيق ممكناً في ربيع ١٧٨٩ ؟ كان ممكناً لو ان الحكم الملكي كان جريئاً في اخذ المبادرة إليه : لقد اظهر موقفه لو احتاج الامر ، انه لم يكن سوى اداة السيطرة في يد طبقة واحدة . واستبدع الجند الذي صمم عليه لويس السادس عشر في ايام تموز الاولى بدا انه يعني نهاية الثورة البورجوازية التي

كانت معالمها ترسم ، فأنقذتها القوة الشعبية . هل ما زال التوفيق ممكناً بعد
١٤ تموز ؟ كان البعض يؤمن بذلك في صفوف البورجوازية كما في صفوف
الارستوقراطية ، لافاييت مثل مونييه . واعتقد مونييه ان بالامكان الحصول ،
في ١٧٨٩ كما في ١٧٨٨ في فيزيل خلال ثورة اعيان الدوفينه ، على موافقة
الطبقات الثلاث على ثورة محدودة .

وكان مخططة كما سيكتب فيما بعد :

« ان يتقيد بدروس التجربة وان يمارس كل تجديد جسور والا يقترح في اشكال
الحكومة القائمة آنذاك الا التعديلات الضرورية لضمان الحرية » .

ورفضت اكثرية النبلاء وعلية الاكليروس الارستوقراطي هذا المخطط ولم تقبل
باجتماع الطبقات الثلاث ولا باعلان حقوق الانسان ولا بقرارات ليل ٤ آب : اي
حتى القضاء الجزئي على الافطاعية . فغادر مونييه فرساي في ١٠ تشرين الاول ،
والتحق بمعسكر الارستوقراطية والثورة المماكسة بعد ان فشلت سياسته
التوفيقية ، وهاجر في ٢٢ ايار ١٧٩٠ .

وبقي لافاييت مدة اطول إما لجهل سياسي او لطمع . وبصفته
من السادة الكبار و « بطل العالمين » كان لديه ما يسحر به البورجوازية الرفيعة .
وكانت سياسته تميل الى التوفيق بين الارستوقراطية العقابية وبورجوازية
الاعمال والصناعة في اطار الملكية الدستورية . فسيطر مدة سنة على الحياة
السياسية . وأضحى معبوداً حقيقياً للبورجوازية الثورية التي كانت ممجبة
بمثل هذا الزعيم ، وقد امنها ضد الخطر المزدوج الذي يهددها : المحاولات
الارستوقراطية عن يمينها والاندفاعات الشعبية عن يسارها . واعتقد التركيز
دي لافاييت وهو شاب ومشهور ، انه مختار لكي يملأ في الثورة الفرنسية الدور
الذي لعبه صديقه واشتطون في الثورة الاميركية . وقد لعب دوراً مهماً على
رأس الفئة المتحررة من النبلاء ، في الاحداث التي سبقت ولحقت اجتماع المجالس
العامة . فكانت القوة المسلحة تحت تصرفه بصفته قائد الحرس القومي منذ
الثورة الباريسية في تموز . وكان لويس السادس عشر مع كرهه له يداري جانبه .
ولكن للتوفيق بين الملك والارستوقراطية والثورة وحل الجمعية على لبنى

فكرة سلطة تنفيذية قوية ، كان يلزم اقناع الملك وتأمين اكثرية محترمة في الجمعية .

وبدا ميرابو لمدة من الزمن الرجل الضروري لتحقيق هذه السياسة : فلزم تجميع زعماء الحزب الوطني الرئيسيين في وزارة واحدة بعد ان فقد نيكر كل رصيد له . ولم ينقطع ميرابو عن المناورة للوصول الى الوزارة . ولكنه ، اذا فرض نفسه على الجمعية بموهبته كخطيب ، فقد أثار شكها بحجائه الخاصة وخسة نفسه . فأصدرت في ٧ تشرين الثاني ١٧٨٩ لابعداده قراراً ينص على ان النائب لا يستطيع « الحصول - الى أي مركز وزاري خلال دورة الجمعية الحالية » . فباع ميرابو نفسه إذ ذاك للبلاط . فأمن له لويس السادس عشر اتفاقاً مع لا فاييت . وحاول الاثنان في ايار ١٧٩٠ زيادة سلطات الملك بأن حملا الجمعية على الاعتراف له بحق إقرار السلام وإعلان الحرب . ولكن ميرابو قد فقد رصيده لدى الوطنيين منذ زمن طويل . لقد كتب مارا في « صديق الشعب » ١٠ آب ١٧٩٠ :

« أما ريكييتي البكر (ميرابو) فلا ينقصه سوى قلب شريف ليكون وطنياً شهيداً . رانها لكارثة ألا يكون له نفس ا... من لم يراقب قط سياسة ريكييتي الممدودة ؟ لقد رأيت برعب يتحرك كالجئون للدخول الى البرلمان . وكنت اقول في نفسي : لقد اضطر ان يصبح خليفاً لكي يعيش وسوف يبيع صوته لمن يدفع له اكثر فيصبح غنياً . لقد كان ضد الملك في البدء فاشتره ونحن حدينون لبيعه نفسه بكل القرارات الضارة تقريباً التي اصبحت سارية منذ قرار الفيتو حتى قرار إعلان الحرب . ماذا ينتظر من رجل دون مبادئ ولا اخلاق ولا شرف ؟ وما هو قد اصبغ روح المفسدين والمستوزرين وروح المتآمرين والحونة » .

وكان ميرابو في هذه الاثناء يكره « جيل سيزار » . وبدأ اتفاقها مستحيلاً . فلم تستطع سياسة لا فاييت ان تنجح . وليس ذلك فقط نتيجة المنافسة الشخصية بل بسبب متناقضاتها . فتعجرت الارستوقراطية في رفضها . واكثر من ذلك زادت الاضطرابات الناجمة عن ازمة المعيشة واكثر من ذلك وجوب شراء الحقوق الاقطاعية الذي صدقه قانون ١٥ آذار ١٧٩٠ ، من تصلب مقاومة الارستوقراطية وقد ازداد تعرضها للتهديد . فكان البحث عن توفيق سياسي

بين الارستوقراطية والبورجوازية خيالياً طالما لم يتم القضاء المبرم على آخر معاقل الاقطاعية . وطالما استمر امل الارستوقراطية في رؤية مصالحها موطدة بعودة الى الملكية المطلقة او باقامة نظام من نمط ارستوقراطي كما كان يحلم به مونتسكيو او فيليولون ، اظهرت اعظم مقاومة في وجه انتصار البورجوازية ، اعني انتصار علاقات الانتاج الرأسمالية الذي يضر بمصالحها . وفي سبيل التغلب على هذه المقاومة اضطرت البورجوازية ان تلجأ الى التحالف مع الجماهير الشعبية في المدن ومع القرويين . ولكي تتخلص من هذا التحالف قبلت فيما بعد بدكتاتورية نابوليون . وعندما ظهر ان الانهيار قد اصاب الاقطاعية الى الابد وان كل محاولة لعودة الارستوقراطية مستحيلة ، قبلت هذه الاخيرة في النهاية التوفيق الذي اشركها في الحكم مع البورجوازية الكبيرة في ظل ملكية تموز . ولكن الارستوقراطية كانت سنة ١٧٩٠ بعيدة عن التخلي عن اهدافها الخاصة . وكان هذا التخلي يزداد ضعفاً بمقدار ما كانت مؤامرات المهاجرين ومناورات البلاطات الاجنبية واولئل الثورة المعاكس تفذي آمالها . وفي هذه الظروف لم يكن مقدراً لسياسة الحل الوسط والتوفيق التي جريها لافاييت الا الفشل .

٢ - تنظيم الحياة السياسية

كانت الجمعية تنتظم في هذه الاثناء وتوضعت طرائق عملها . وكانت قد تركزت في قاعدة تدريب الخييل في التويلري بشكل غير مريح . وكانت المناقشات تتم صباحاً ومساءً بعد الساعة السادسة بإدارة رئيس منتخب كل خمسة عشر يوماً . وقد تأمن الاتصال مع الشعب بإمكانية مرور المراجعين امام حاجز الجمعية وحضور الجمهور في المقصورات العليا . وكان العمل تمده لجان مختصة وعددها ٣١ ولكل منها مقرر يعرض على الجمعية القرارات المقترحة .

وارتسمت معالم مجموعات الجمعية في الوقت نفسه دون ان يكون يمكناً مع ذلك تمييز الاحزاب بالمعنى الحالي للكلمة . ولم يكن في بادئ الامر الا

مجموعتان صغيرتان : الارستوقراطيون وهم انصار النظام القديم ، والوطنيون المدافعون عن النظام الجديد . ثم ظهرت ميول أكثر تنوعاً .

وكان الارستوقراطيون او السود يجلسون عن يمين الجمعية ، وفيهم خطباء مشاهير امثال كازاليس ، وعنيفون امثال الأب موري ، وبارهون امثال الاب موتسكيو ، يقودون معركة ضارية للدفاع عن أصحاب الامتيازات . وكانت صحف عديدة تدافع عن آرائهم تغذيها أموال القاعة المدنية منها : صديق الملك للأب روتيو ، وأعمال الرسل وفيها يسخر ريفارول من « مذهب الحثالة » . وكان الصالون الفرنسي ناديهم .

والملكيون بقيادة مونييه الذي ترك المؤتمر الوطني بمسءام تشرين الاول ليستقيل في ١٥ تشرين الثاني ومالويه والكونت دي كليرمون تونير وقد جعلوا من أنفسهم حماة الامتيازات الملكية واقترحوا من اليمين بغية تعطيل تقدم الثورة . وكانوا يجتمعون في نادي اصدقاء الدستور الملكي .

وكان الدستوريون يمثلون أكثرية الحزب الوطني القديم . وبأمانتهم للمبادئ المعلنة سنة ١٧٨٩ يمثلون مصالح البورجوازية وينوون إعادة سيطرتها تحت ستار ملكية معتدلة . وكان هؤلاء حزب لافاييت . فهو يجمع ممثلي البورجوازية والاكليروس : ومنهم رؤساء الاساقفة شامبيون دي سيسي ودي بواجلان والأب سيس ، ورجال القانون امثال كامو ، فارجي ، تور ، الذين لعبوا دوراً كبيراً في إعداد المؤسسات الجديدة . وكان حزب الثلاثة يجلس عن اليسار وهو مؤلف من بارثاف ، ودويور ، وألكساندر دي لامييه بميولهم الليبرالية . وانحاز الى الملكية وأصبح مستشارها عندما أقل نجم لافاييت وتلاشى تأثيره حوالي نهاية سنة ١٧٩٠ . وبعد هرب الملك خاف حزب الثلاثة من تقدم الديمقراطية والاضطراب الشعبي ، فعاد الى سياسة لافاييت في التوفيق مذهباً ايقاف تقدم الثورة .

وفي أقصى اليسار كانت المجموعة الديمقراطية واشهرها بوزو ، وبيتيون ، وروبسيير ، قدافع عن مصالح الشعب وتطالب بالتصويت العام . وألف

الوطنيون تنظيمًا متينًا . فمئذ ايار ١٧٨٩ اعتادوا الاجتماع لمناقشة المشاكل السياسية . وعلى هذا النحو قام نادي النواب البريتانيون . وبعد ايام تشرين الاول صار يجتمع في دير اليعاقبة في شارع سانت هولوره باسم جمعية اصدقاء الدستور ، وفتح ابوابه ليس فقط للنواب بل كذلك للبورجوازيين الميسورين . وكان نادي اليعاقبة على اتصال منتظم مع النوادي التي تألفت في مدن الاقاليم الرئيسية . وهكذا نجح في جمع كل الفئة المناضلة من البورجوازية الثورية واطلاقها . وقد كتب كميل ديولان في «ثورات فرنسا وباربان» في ١٤ شباط ١٧٩١ :

« يبدو ان نادي اليعاقبة او كنيسة اليعاقبة مدعو في نشر المذهب الوطني هراي حب الانسانية تلك الديانة الجديدة التي سوف تكسب العالم الى جانبها ، الى مثل الاولى التي لكنيسة روما في نشر المذهب المسيحي . فها ان جميع النوادي او الجمعيات او كنائس الوطنيين التي تقوم في كل مكان تتوصل حال ولادتها الاتصال به فتكتب اليه ... ان جمعية اليعاقبة هي اللجنة الحقيقية لاجاث الامة وهي اقل خطراً على المواطنين الطيبين من لجنة المؤتمر الوطني لان الاتهامات فيها والناقشات علنية وهي اشد هولاً على الاشقياء لانها تطال في مراسلاتها مع الجمعية المنضمة اليها كل الحماة ٨٣ محافظة . وهي ليست فقط محكمة التفتيش الكبرى التي تخيف الارستوقراطيين بل هي ايضا المحقق الذي يصلح كل المساوء ويهرع الى مساعدة المواطنين . ويبدو في الواقع ان النادي ياموس مهام الوزارة لدى المؤتمر الوطني . فالى داخله تصل من سائر الانحاء شكاوى جميع المضطهدين قبل ان تحمل الى المؤتمر العظيم . والى قاعة اليعاقبة تتدافع الوفود اما للتنهتة او لطلب الالتساب او لاثارة الانتباه او لرفع الظلم » .

وانفصل نادي الفويان عن اليعاقبة . زاد هؤلاء الاخيريون في ١٧٩١ بعد هرب الملك وقضية شان دي مارس ، تطورهم الديموقراطي وعلى الاخص بتأثير روبسبير . وابعد الفويان بقيادة لافاييت واصدقائه رجال البورجوازية المتوسطة باشتراكات نقدية مرفوعة . وجمعوا البورجوازية الكبيرة المعتمدة وطبقة النبلاء المتحالفة المتعلقةين بالملك والدستور .

وجرى افتتاح نادي الكورديليه او جمعية اصدقاء حقوق الانسان في نيسان ١٧٩٠ : وهو ناد ديموقراطي اشتهر فيه دانتون ومارا . وفي الاحياء ساعدت الجمعيات الاخوية العديدة الطبقات الشعبية في الاشتراك بشكل فعال في الحياة السياسية . واولاها بالتسلسل الزمني الجمعية الاخوية للوطنيين من الجلسين التي

اسمها المدرس دانسار في شباط ١٧٩٠ .

ودافع قسم كبير من الصحافة الكبرى عن سياسة لا فاييت : المونيتور دي بانكوك ، وهي الجريدة الأكثر اطلاعاً في ذلك العصر ، وجريدة باريس ، وصديق الوطنيين . والى اليسار كان عدد من الصحف يتأثر بنادي اليعاقة : يريد غورسا والحوليات الوطنية لكارا ، والوطني الفرنسي لبريسو وثورات باريس لبرودوم وفيها اشتهر لوستالو ، واخيراً ثورات فرنسا وباربان لكميل ديولان . وكان مارا في «صديق الشعب» يدافع ببصيرة عن حقوق الجماهير الشعبية .

ثانياً - المعضلات السياسية الكبرى

لقد سيطر على الحياة السياسية منذ نهاية سنة ١٧٨٩ معضلتان كبيرتان كان صراع الاحزاب حولهما ضارياً : المعضلة المالية والمعضلة الدينية . وكان مقدراً للحلول التي وضعتها لها الجمعية التأسيسية ان تطوّر نتائج لا حصر لها بالنسبة للثورة .

١ - المعضلة المالية

لم يفعل البؤس المالي الا التردّي منذ دعوة المجالس العامة . فقد كانت الاضطرابات في المدن والارياف كارثة للخزينة العامة . فالقرويون وقد اصبحوا الآن مسلحين يرفضون دفع الضرائب . وكان من الصعب جداً إجبارهم على دفعها في الانحلال العام وغياب كل سلطة . وقد استفاد المؤتمر الوطني في بادئ الامر من هذا الوضع . فرأى في صعوبات الحكم الملكي المالية وسيلة ممتازة للضغط على لويس السادس عشر وعلى وزرائه . فلذلك اضطر نيكر الى اللجوء الى الفائض لمواجهة مطالب الخزينة . والمؤتمر « بعد الاطلاع على حاجات الدولة الضرورية » قرر في ٩ آب قرضاً قيمته ٣٠ مليوناً بفائدة ٥ ٪ بالمائة ، وقرضاً جديداً من ٨٠ مليوناً بفائدة ٥ ٪ بالمائة في ٢٧ آب . ولم تجرِ تغطية أي منها .

فأرسل الملك أواني مطبخه الى معدل سك النقد . وفي ٢٠ ايلول أجاز قرار من مجلس الدولة لمدراء النقد ان يقبلوا أواني المطابخ التي قد يحضرها لهم الافراد . واستولى اعضاء الجمعية التأسيسية على كنوز الكنائس : وأجاز قرار ٢٩ ايلول التصرف بالأواني الفضية التي لم تكن ضرورية « لشرف العبادة » . وعلى الأخص في ١٠ تشرين الاول ١٧٨٩ عرض اسقف أوتون تاليران وضع املاك الاكليروس تحت تصرف الامة :

« ليس الاكليروس ملاكاً على غرار الملاكين الاخرين . وللاما حقوق حقيقية على الاكليروس لانها تتمتع بحق شامل على سائر الهيئات ، وهي تستطيع الغاء امتيازات هذه الطبقة التي قد تبدو غير مفيدة للمجتمع . فتصبح املاكها بالضرورة حقاً للامة تتقاسمه بالعدل ... ومهما تكن مقدمة طبيعة الاملاك الحاصلة عن طريق القانون فان القانون لا يستطيع المحافظة الا على مامنحه المؤسسات . وكلنا يعرف ان القسم اللازم من هذه الاملاك لميشة المستفيدين منها هو وحده الذي يخصهم . وما يتعلق فهو ملك المعابد والفقراء . واذا امت الامة لهم معيشتهم فان ملكية المستفيدين لم تقس . فتستطيع الامة بالتالي ان تستولي اولاً على املاك الجمعيات الدينية التي ينبغي الفاوما على ان تؤمن العيش للأفراد الذين تتألف منهم ، ثانياً - ان تستولي على المنافع التي لا ترتبط بوظيفة . ثالثاً - ان تخفض قسماً من الدواخيل الحالية لاصحاب الالقب على ان تتكفل بالواجبات التي تخصصت لها هذه الاملاك مبدئياً ... » .

قام جدل عنيف اوقع خلافاً بين موري وكازاليس من جهة وسيسيس وميرابو من جهة اخرى . واجاب هذان الاخيران على الاولين اللذين اوضحا ان الملكية حق معصوم ومقدس كما يؤكد ذلك اعلان الحقوق . ان هذا الاهـلان نص في المادة ١٧ نفسها انه يمكن حرمان صاحبه منه « عندما تفرض ذلك بوضوح الضرورة العامة المقررة بموجب القانون بشرط دفع تعويض عادل وسابق » . على كل حال ليس الاكليروس ملاكاً بل مؤتمناً فقط على هذه الاملاك المخصص ريعها للمؤسسات الخيرية والنفـع العام كالمستشفيات والمدارس والخدمة الالهية . وبما ان الدولة تأخذ على عاتقها من الآن وصاعداً هذه الخدمات المختلفة ، يصبح شرعياً ان تعود اليها الاملاك مقابل ذلك . وفي نهاية النقاش جرى التصويت على قرار ٢ تشرين الثاني سنة ١٧٨٩ بأكثرية ٥٦٨ صوتاً مقابل ٣٤٦ . وقرر المؤتمر ان

توضع جميع الاملاك الكنسية تحت تصرف الامة وان تأخذ على عاتقها تأمين تكاليف العبادة بشكل لائق وتأمين معيشة خدامها ومساعدة الفقراء. وينبغي ان يتلقى كل مسؤول عن رعية على الاقل ١٢٠٠ ليرة في السنة .

وبقي ان تنظم طرق هذه العملية المالية الواسعة . فنص قرار ١٩ كانون الاول على انشاء صندوق فوق العادة يتغذى اساساً من بيع املاك الكنيسة . واستخدمت هذه الاملاك ضماناً لاصدار الاوراق النقدية وهي بطاقات خزينة حقيقية ، بفائدة ٥ بالمئة قابلة للدفع لا بالنقد نفسه بل بأموال عقارية . فبمقدار ما تباع املاك الكنيسة وبالتالي بمقدار ما يدخل الخزينة من الاوراق النقدية تتلف هذه الاوراق بنوع ان تغطي تدريجياً الدين العام . وتعرض املاك التاج للبيع باستثناء الغابات والساكن الملكية التي ينبغي الملك الاستفاظ بحق التمتع بها وكذلك كمية من الاراضي الكنسية كافية ان تؤلف بمجموعها ما قيمته ٤٠٠ مليوناً .

انه اجراء ذو أهمية هائلة . وتحول هذا النقد بسرعة الى نقد ورقي. وسوف يجلب فقدانه لقيمته صعوبات اقتصادية واجتماعية ضخمة للثورة . ومن جهة اخرى ، كان من نتيجة بيع الاملاك القومية الذي بدأ في آذار ١٧٩٠ انتقال واسع للملكية ربط المتنفذين به من بورجوازيين وقرويين ميسورين بالنظام الجديد ربطاً وثيقاً .

٢ - المعضلة الدينية

لقد طُرحت المعضلة الدينية منذ نهاية سنة ١٧٨٩ بحجة أقل : فمصادرة املاك الكليروس استلزم إعادة تنظيم لكنيسة فرنسا . فارتبطت المعضلة الدينية بالمعضلة المالية أشد الارتباط . ولم يتصرف الدستوريون مطلقاً في هذا الميدان بعداوة للكاثوليكية . فقد أعلنوا دائماً عن احترامهم العميق للديانة التقليدية . ولكن بما انهم يمثلوا الامة اعتبروا انفسهم مؤهلين لتنسيق قضايا التنظيم والقوانين الكنسية كما فعل الحكم الملكي من قبلهم . ففي مجتمع القرن

الثامن عشر لم يفكر أحد ، حتى بين اصحاب النظريات الاشد جراءة بنظام قائم على فصل الكنيسة عن الدولة . وعلى الاخص كان يبدو اصلاح التنظيم الكنسي نتيجة حتمية لاعادة صهر عامة لجميع المؤسسات وعلى الاخص لوضع املاك الاكليروس تحت تصرف الامة .

واهتم المؤتمر الوطني في بادىء الامر بالجمعيات الرهبانية التي الغاها في ١٣ شباط ١٧٩٠ : فاستطاع الرهبان اما ان يخرجوا من الدير واما ان يتجمعوا في عدد من الاديار المعينة . وفي ٢٠ نيسان ١٧٩٠ نزع من الكنيسة ادارة املاكها ثم بدأ النقاش حول مشروع اللجنة الكنسية فذكر بواجلان رئيس اساقفة ايكس مع اعترافه « بسلسلة المساويء الطويلة » ، المؤتمر بمبادئ الكنيسة الاساسية في مادة النظام والحق الكنسيين ونوّه بضرر المشروع على تركيب الكنيسة الكاثوليكية نفسه . فتخطى المؤتمر هذه الملاحظات وتبنى في ١٢ تموز ١٧٩٠ دستور الاكليروس المدني .

ثالثاً - ذروة سياسة التوفيق وانهارها

استفاد الاضطراب المضاد للثورة من الصعوبات التي اثارها عرض الاملاك القومية للبيع ودستور الاكليروس المدني . فرفض الارستوقراطيون النقد الورقي وعرقلوا البيع قدر امكانهم . وبدأ المهاجرون مؤامراتهم واعدوا ثورة واسعة في الجنوب . وقدم البرهان الحاسم رفض المؤتمر الاعتراف بالكاثوليكية كدين للدولة في ١٣ نيسان ١٧٩٠ . وانفجرت الاضطرابات بين الكاثوليك الوطنيين والبروتستانت الوطنيين في مونتوبان في ١٠ ايار وفي نيم في ١٣ حزيران ١٧٩٠ . فقام تجمع مسلح واسع في ١ آب في ماسكر جاليس في جنوب فيفاره (محافظة الأرديش) : ولم يحلّ بالقوة الا في شباط ١٧٩١ .

١ - الاتحاد القومي لـ ١٤ تموز ١٧٩٠

شكلت الاتحادات رداً من الوطنيين ، وقد اظهرت مساندة الامة للقضية

الثورية. فقد تأخر سكان الارياف والمدن في التحادات محلية مقسمين على المساعدة المتبادلة . وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٧٨٩ قام اتحاد في فالانس بين الحرس القومي في الدولينه والحرس القومي في فيغاره . وفي بونتي في قام الاتحاد البريتاني الانجيفي في شباط ١٧٩٠ ، واتحاد ليون في ٢٠ ايار وسراسبورغ ومدينة ليل في حزيران .

لقد كان الاتحاد القومي في ١٤ تموز ١٧٩٠ الذي توطدت فيه وحدة فرنسا ، الحاتمة لذاك الاندفاع الاجاعي . وفي الشان دي مارس وامام ٣٠٠ ٠٠٠ مشاهد اقام تاليران على مذبح الوطن قداساً احتفالياً . والقى لافاييت باسم الاتحادات في جميع المحافظات عظة « توحد الفرنسيين فيما بينهم والفرنسيين مع ملكهم للدفاع عن الحرية والدستور والقانون » . واقسم الملك بدوره بيمين الوفاء للامة وللانسان . فحيا الشعب المتحمس الاتفاق المستعاد بهتافات طويلة . وبدا لافاييت ظافراً في ذلك اليوم .

ولا نستطيع مع ذلك حركة الاتحادات ان تخفي الواقع الاجتماعي العميق . فالاتحادات تبعد تماماً اتجاه الوطنيين الوحدوي وتوضح التعام الاممة بالنظام الجديد . وسوف يؤكد ذلك ميرلان دي دوييه في ٢٨ تشرين الاول ١٧٩٠ عندما حاول ، في صدد قضية الامراء ، الذين حرموا من املكهم في الازمان ، ان يستخلص مبادئ قانون دولي جديد يعارض دولة السلالة بأمة مشاركة حرة . ورغم الحماسة الشعبية التي تفجرت في ١٤ تموز ١٧٩٠ فان دور لافاييت الخارق خلال الاتحاد طبع في هذه الاثناء اتجاهه السياسي والاجتماعي : انه رجل التوفيق بصفته معبود البورجوازية مع ادعائه ربط الارستوقراطية بالثورة . فالحرس القومي الذي كان يقوده هو الحرس البورجوازي وقد أبعد عنه المواطنون السلبيون . وفي ٢٧ نيسان ١٧٩١ ثار روبيدير على الامتياز البورجوازي في حمل السلاح . « ان التسلح للدع الشخصي حق كل انسان دون تمييز . والتسلح للدفاع عن الوطن هو حق كل مواطن . فهل يصبح من هم فقراء ، اجانب وعبيداً من جراء ذلك ؟ » . ففي اتحاد ١٤ تموز اصبح الشعب المتحمس بالتأكيد ممثلاً

اكثـر منه متفرجا . واذا كان الحرس يمثل في عملية الاتحاد القوة البورجوازية المسلحة فما ذلك الا معارضة للجيش الذي ليس الا القوة الملكية المسلحة، وبالمعنى البورجوازي للنظام الجديدة . واصبح الحرس بالحقيقة قومياً عندما دخله الشعب بالقوة بعد قلب العرش ونظام الضرائب في ١٠ آب ١٧٩١ .

٢ - حل الجيش وقضية نانسي (آب ١٧٩٠)

ان قضية نانسي قضت بسرعة على نفوذ لافاييت الواسع وسببت فشل سياسته في التوفيق والحل الوسط . وكانت الارستوقراطية مع الانسجام الظاهر ترفض الاعتراف بالنظام الجديد والانضمام اليه . وبينما كانت المؤامرة الارستوقراطية 'تحاك' في الداخل وتتعرض الحرب الاهلية كان المهاجرون في الخارج يحملون السلاح بانتظار تدخل عسكري يستجديه الكونت دارتوا المقيم في لوازن من البلاطات الاجنبية . وفي هذه الاثناء كان الوطنيون متحفزين مستنفرين . فمحصول ١٧٩٠ كان ممتازا وسام في انفراج الوضع العام دون ان يزيل مع ذلك تماما الاضطرابات في الاسواق والاضرار التي لحقت بالتوزيع الحر للحبوب وتداولها . وعلى الاخص كان التمرد الزراعي ما زال مستمرا . فتور الفلاحين انفجرت منذ كالون الثاني ١٧٩٠ في كيرسي والبيريفور وفي ايار في البوربونيه مهددة بشكل مباشر مصالح الارستوقراطية العقارية . وفي تموز ١٧٩٠ سرت اشاعات مبهمه عن غزو الجيوش النمساوية المتمركزة في بلجيكا فافارت انفعالات شعبية في تيراش وفي مقاطعة الشامبانيا واللورين . وكانت الجماهير في كل مكان مستعدة للرد .

وكان الحلاف الاجتماعي قد بلغ صفوف الجيش الذي تعطل تنظيمه بسبب الهجرة . والضباط الذين لم يهاجروا وقد تضرروا بسبب اصلاحات الجمعية التأسيسية اتحدوا موقفا معاديا وهاضوا الجنود الوطنيين الذين كانت وطنيتهم تتغذى من ارتيادهم النوادي . واتضح ان الجمعية عاجزة عن ايجاد حل قومي للمعضلة العسكرية . وكانت تحس ان الدفاع القومي والدفاع الثوري مرتبطان

ارتباطا وثيقا. ولكن كيف العمل لابعاد الجيش الملكي عن تأثير الارستوقراطية دون جعله قوميا بالمعنى الحقيقي للتعبير ؟ لا بد من نقل الثورة اليه . فالدستوريون سجناء متناقضاتهم واحكامهم الاجتماعية الحاطة اكتفوا بأنصاف الحلول من زيادة في الراتب واصلاحات ادارية وتنظيمية .

مع ان دوبواكرانسه قد اشار الى الحل القومي منذ ١٢ كانون الاول ١٧٨٩ وسط سخرية اليمين وصمت اليسار المنزعج :

« يلزم قطوع قومي حقيقي يشمل الرأس الثاني في الامبراطورية وآخر مواطن فاعل وجميع المواطنين السليين » .

ويعني الامة بأسرها باستثناء الملك . فدوبواكرانسه يقترح منذ نهاية ١٧٨٩ الخدمة العسكرية الالزامية الشاملة وتأسيس جيش قومي . وخلال النقاش اعلن دوق دي لاروشفوكو ليانكور ، انه لمن الافضل مئة مرة العيش في المغرب او في القسطنطينية على العيش في دولة تضيق فيها مثل هذه القوانين . وفي فوضى ١٧٩٣ كان من السهل العثور على كثير من ملامح النظام القومي الذي اقترحه دوبواكرانسه في ١٧٨٩ . ولم تكن الجمعية التأسيسية معدة لسير في هذه الطريق . ولم تنقصها مع ذلك التحذيرات . من ذلك عندما كشف روبسبير في ١٠ حزيران ١٧٩١ الخطر المحدق :

« ما هي هذه القوة التي ما تزال وحدها ترفع رأسا شجاعا مهددا في حمرة انهار جميع الارستوقراطيات ؟ لقد دمرتم النبلاء والنبل ما زالوا يعيشون على رأس الجيش » .

ولم يستطع لافاييت ان يتردد بصفته نبيلا وضابطا بالهنسة . لقد كثرت حوادث التمرد بين الجنود في مدن المسكرات ومرافقء الحرب فوقف الى جانب القادة ضد الجنود . وعندما تمردت حامية نانسي في آب ١٧٩٠ إثر رفض الضباط الموافقة للجنود على مراقبة صناديق الفوج قرر اعضاء الجمعية التأسيسية في ١٦ منه ان « انتماء الجيش بقوة السلاح لقرارات المؤتمر الوطني التي صادق عليها الملك يعتبر جريمة ضد سلامة الامة من الدرجة الاولى » .

فقمع المركيز دي بوبيه الذي كان قائدا في ميتر، التمرد بشدة فأعدم عشرين

من قادة التمرد وارسل الى الاشغال الشاقة اربعين من سويسريي فوج الشاتوفيو .
وساند لافايت ابن عمه بوييه فأعاد بذلك الجرأة للثورة المعاكسة . ولكن
شعبيته انهارت في الحال . فكتب مارا في صديق الشعب في ١٢ تشرين الاول
١٧٩٠ :

« هل من شك بعد في ان الجنرال الكبير بطل العالمين وممبد الحرية الحالد
ليس زعيم المعادين للثورة ، وروح جميع المؤامرات ضد الوطن ؟ » .



وفي الوقت نفسه وقف قسم من الاكليروس ضد الدستور المدني للاكليروس
الذي جرى التصويت عليه في ١٢ تموز ١٧٩٠ . وكان لويس السادس عشر
يستعد لطلب النجدة من الخارج . فكان بذلك افلاس سياسة لافايت في الحل
الوسط والتوفيق حول الملك . ومرة اخرى تسارعت مسيرة الثورة .

الفصل الثالث

البورجوازية التأسيسية

واعادة بناء فرنسا (١٧٨٩ - ١٧٩١)

تابعت الجمعية التأسيسية بعناد اعادة بناء فرنسا وسط جميع الصعوبات التي طبعته سنة ١٧٩٠ بطابعها . وقد اراد أعضاء الجمعية كرجال نور ان يعقلنوا المجتمع والمؤسسات بعد ان اعطوا المبادئ التي يستندون اليها قيمة شاملة . ولكن ممثلي البورجوازية لم يخشوا ان يحولوا عملهم في اتجاه مصالح طبقتهم حتى على حساب احتقار المبادئ المعلنة رسمياً بعد ان اصطدموا بمشاريع الثورة المعاكسة وضغط القوى الشعبية . وفي صدامهم مع الحقيقة المتحركة ، عرفوا ان يناوروا مبتعدين عن التجريد وان يرضخوا امام الظروف . وهذا التناقض يقدم دون شك تفسيراً لصفة القديم في عمل الجمعية التأسيسية السياسي المنهار منذ ١٧٩٢ وشهرة المبادئ المعلنة التي لم تصمت اصداؤها بعد .

اولاً - مبادئ ١٧٨٩

ان المبادئ التي بنت عليها البورجوازية التأسيسية عملها قد اعتمدت في

تأسيسها على العقل العام بعد ان تم اعلانها رسمياً واعتمدها البعض دائماً بجهالة والبعض الآخر بسخرية والاكثرية الساحقة باحترام عميق. وقد وجدت تغييرها الصارخ في اعلان حقوق الانسان والمواطن التي « جهلها او نسيانها او احتقارها » هي بناء على مقدمتها « الاسباب الوحيدة للمصائب العامة او لفساد الحكومات ». فمن الآن وصاعداً لا يمكن الا ان تؤول « مطالب المواطنين المستندة الى مبادئ بسيطة ثابتة » الى « المحافظة على الدستور وعلى سعادة الجميع » : انه اعتقاد متفائل بقدرة العقل منسجم كل الانسجام مع روح عصر الانوار .

١ - اعلان حقوق الانسان والمواطن

ان اعلان حقوق الانسان الذي جرى تبنيه في ٢٦ آب ١٧٨٩ يؤلف التعليم المسيحي للنظام الجديد. لا شك في ان فكرة جميع اعضاء الجمعية التأسيسية غير موجودة فيه : فلم ينص صراحة على الحرية الاقتصادية التي تهتم بها البورجوازية فوق كل شيء . ولكن الاعلان يوضح جوهر حقوق الانسان وحقوق الامة في مقدمته التي تعيد الى الازمان نظرية الحق الطبيعي وفي مواده السبع عشرة . وهي تورد هذا الايضاح باهتمام الشمول الذي يتخطى بشكل فريد الطابع التجريبي للحريات الانكليزية كما أعلنت في القرن السابع عشر . اما الاعلانات الاميركية لحرب الاستقلال فقد صدرت عن شمول الحق الطبيعي ولكن مع بعض التحفظات التي تحد من اهميتها بشكل فريد .

فحقوق الانسان منحصر بشكل سابق لكل مجتمع ولكل دولة : انه حقوق طبيعية غير مكتوبة غاية كل اجتماع سياسي المحافظة عليها (المادة ٢) : « الناس يولدون ويبقون احراراً ومتساوين في الحقوق » (المادة الاولى من الاعلان) . وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والسلامة ومقاومة الاستبداد (مادة ٢) . وهذا الحق في مقاومة الاستبداد يجعل التمرد السابق شرعياً اكثر مما يميز التمرد المقبل .

والحرية تحددت كحق « عمل كل شيء لا يلحق الضرر بالآخرين » ، فلا

حدود لها بالتالي الا حرية الآخرين (مادة ٤) . والحرية هي قبل كل شيء الحرية الشخصية ، والحرية الفردية المضمونة ضد الاتهامات واوامر التوقيف الاعتبارية (مادة ٧) ، واعتماد البراءة (مادة ٩) . وبما ان الناس سادة على ذواتهم ، فباستطاعتهم الكلام والكتابة والطباعة والنشر مع توضيح كون التعبير عن الآراء لا ينبغي ان يسيء الى النظام الذي اقره القانون (مادة ١٠) . وباستثناء الاجابة عن سوء استعمال هذه الحرية في الحالات التي حددها القانون (مادة ١١) . والناس بما انهم احرار ، هم احرار ايضا في الاكتساب والتملك : فالملكية حق طبيعي سابق للقوانين المكتوبة بموجب المادة ٢ ومحصومة ومقدسة بموجب المادة ١٧ . فلا يمكن بالتالي حرمان احد منها ان لم يكن للضرورة العامة المقررة شرعاً ، وشرط تمويض مسبق وعادل (مادة ١٧) : انه تأكيد ضمنى لشراء المتوجبات للاسياد .

لقد ربط الاعلان ربطاً محكماً بين المساواة والحرية . فالبورجوازية طالبت بالمساواة بعنف مقابل الارستوقراطية والقرويون طالبوا بها في وجه اسيادهم ، ولكنها تعني فقط المساواة المدنية . فالقانون واحد للجميع . وجميع المواطنين متساوون امامه . فالرتب والوظائف والاعمال كلها في متناول الجميع دون تمييز في المولد (مادة ٦) . والفروق الاجتماعية لم تعد قائمة الا على النفع العام (مادة اولى) ، وعلى الفضائل والمواهب (مادة ٦) . والضرورة الضرورية ينبغي ان توزع على سائر المواطنين بالنسبة الى قدراتهم (مادة ١٣) .

وقد كرس عدد من المواد حقوق الامة . ولم تعد الدولة غاية بحد ذاتها . فلا غاية لها الا المحافظة للمواطنين على حرية التمتع بحقوقهم . فاذا اخلت بهذا الواجب يقاومون استبدادها (المادة ٢) . فالامة اعني مجموع المواطنين هي السيدة (مادة ٣) . والقانون تعبير عن ارادة الجموع . وجميع المواطنين لهم الحق في العمل على صياغته اما بانفسهم شخصياً واما بواسطة ممثليهم (مادة ٦) . ومبادئ مختلفة غابتها الحفاظ على السيادة القومية . فقبل كل شيء فصل

السلطات اذ بدونه لا يقوم الدستور (مادة ١٦) . وبعد ذلك حق المواطنين في مراقبة الاموال العامة وادارتها اما بانفسهم او بواسطة ممثلهم (مادة ١٤ و ١٥) . ومع كون الاعلان عمل تلامذة الفلاسفة ، ومع ظهوره كأنه موجه للشعب فهو ايضاً طابع البورجوازية . وبما ان اعضاء الجمعية التأسيسية قد اشرقوا على كتابته فانه ، وهم ليبراليون وملاكون ، يمجج بالتحفظات والاحتياطات والشروط التي تحد بشكل فريد من اهميته . وقد اشار ميرابو الى ذلك في العدد ٣١ من جريدته بريد البروفانس :

« لقد كان الاعلان العاري لحقوق الانسان القابل للتطبيق في كل الاجيال ولدى جميع الشعوب وعمل سائر المستويات المناقبية والجغرافية على سطح الارض ، فكرة عظيمة وجسيمة دون ادنى ريب . ولكن يبدو انه كان من المستحسن ان تكون قواعد دستورها ملائمة ان لم تكن موزونة قبل التفكير بافراط في قوانين الامم الاخرى ... فكل خطوة ستخطوها الجمعية في عرض حقوق الانسان سوف نراها تصاب بسوء التصرف الذي يمكن ان يمارسه المواطن معها . وحيثما نوحى له اللطنة بذلك . وعن ذلك نتجت هذه التحفظات المتعددة وهذه الاحتياطات الدقيقة ، وهذه الشروط المطبقة يجهد على جميع المواد التالية : ففي كل موضع من الراجبات الى الحقوق تعرض قيود الحرية التي تقتنن في اكثر من مجال التفاصيل الاكثر إعاقة للتشريع ، الانسان الذي كبه الوضع المدني لا الانسان الحر في الطبيعة » .

لقد قام اعضاء الجمعية التأسيسية ، وهم عقول نفعية تحت ستار الأهمية العامة ، بعملية أرحت بها الظروف . فكانوا يتوون التسلح ضد كل محاولة شعبية قنفي تفويض النظام الذي أقاموا بعد ان جعلوا التمرد الماضي ضد السلطة الملصقية امراً مشروعاً . فنتج عن ذلك تناقضات عديدة في الاعلان . فالمادة الاولى تعلن ان جميع الناس متساوون ، ولكنها تخضع المساواة للنفع العام . ولم يعترف صراحة في المادة ٦ ان المساواة امام الضريبة وامام القانون . وتبقى اللامساواة لناجاة عن الفنى غير محسوسة . وقد أعلنت المادة الثانية ان الملكية حق طبيعي وسابق للكتابة بالنسبة للإنسان . ولكن الجمعية لم تعرها تماماً بالجواهر لعديدة التي لا تملك شيئاً . وتعرض الحرية الدينية لتحفظات فريدة في المادة ١٠ . المبادات المحاولة غير مسموح بها الا بمقياس ما تبتعد مظاهرها عن إقلاق

النظام العام الذي أقره القانون ، . وتبقى الديانة الكاثوليكية ديانة الدولة والرحيمة التي تؤمن الدولة قيامها ، بينما ينبغي على اليهود والبروتستانت ان يكتفوا بعبادة خاصة . وتؤكد المادة ١١ ان كل مواطن يستطيع الكلام والكتابة والطباعة بحرية ، إنمّا ثمة حالات محددة يستطيع القانون فيها ان يقيم « سوء استعمال هذه الحرية » . وقد ثار الصحفيون الوطنيون بغضب على هذا المساس بحرية الصحافة . فكتب لوستالو في العدد ٨ من « ثورات باريس » : « لقد انتقلنا بسرعة من العبودية الى الحرية ونحن نسير بسرعة اعظم من الحرية الى العبودية . وأول اهتمام يصدر عن اولئك الذين يأملون في استعبادنا سيكون الحدّ من حرية الصحافة او خنقها . ولسوء الحظ نشأ هذا المبدأ الزنيم في داخل المؤتمر الوطني : لا يجوز ان يحصل إزعاج لأحد بسبب آرائه شرط ألا يُزعج مظاهرها النظام العام الذي أقره القانون . فهذا الشرط يشبه حزاماً من الجلد : فهو يتمدد ويتقلص حسب الحاجة : وعبثاً رفضه الرأي العام . فهو مطية لكل وصولي يتوصل الى مركز ليستقر فيه . ولا يستطيع الانسان ان يفتح عينيه مواطنيه على ما كان وما عمل وما يريد ان يعمل دون ان يقول انه يزجج النظام العام » .

٢ - مخالفة المبادئ

لم يقف المناطق ورجال القانون في الجمعية التأسيسية ، حيارى امام المبادئ العامة او امام العقل الشامل عندما اقتضاهم الامر إعادة صوغ الواقع الاجتماعي في فرنسا . ولم يعيروا أي اهتمام للمتناقضات التي طبعت عملهم بطابعها لأنهم واقعيون وقد اضطروا ان يحاربوا البعض ليكتسبوا البعض الآخر وقد اقتنعوا انهم بخدمة مصالح طبقتهم يحافظون على الثورة .

ولم تمنح الحقوق المدنية لجميع الفرنسيين دون تردد . فلم تمنح للبروتستانت الا في ٢٤ كانون الاول ١٧٨٩ وفي ٢٨ كانون الثاني ١٧٩٠ لليهود الجنوب ويهود الشرق في ٢٧ ايلول ١٧٩١ فقط . واستمر الاستعباد قائماً في المستعمرات بعد

ان ألغي في فرنسا في ٢٨ ايلول ١٧٩١ : لأن إلغاءه يلحق الضرر بمصالح كبار المزارعين الذين يمثلهم في الجمعية على الأخص آل لاميت . حتى الرجال الملونون الاحرار واجهوا شككا في حقوقهم السياسية : واخيراً في ٢٤ ايلول ١٧٩١ قررت الجمعية التأسيسية ان يحرم جميع الرجال الملونين من حقوق المواطن وحرمت الجمعية على العمال التجمع والاضراب : فقانون ليشالبليه الذي جرى التصويت عليه في ١٤ حزيران ١٧٩١ بعد سلسلة من الاضرابات في المعامل الباريسية أقر حرية العمل وحرر العمال تأليف الجمعيات للدفاع عن مصالحهم . وحصلت أقلية منهم على الحقوق السياسية .

والاعلان ينص صراحة على ان للجميع حق الاشتراك بوضع القانون بينما الجمعية التأسيسية بقانونها في ٢٢ كانون الاول ١٧٨٩ لا تمنح حق التصويت الا للملاكين ، فقد توزع المواطنون الى ثلاث فئات :

المواطنون السلبيون وكانوا محرومين من كل حق انتخابي لأنهم محرومون من حق الملكية ولهم حسب رأي سبيس الذي اخترع هذا التصنيف حق حماية اشخاصهم وملكياتهم وحريتهم لا ان يكون لهم اشتراك فعال في تأليف السلطات العامة . وعلى هذا النحو حُرِم حوالي ثلاثة ملايين من الفرنسيين من حق التصويت .

المواطنون العاملون وكانوا حسب رأي سبيس والفاعلين الحقيقيين في المشروع الاجتماعي العظيم . ويدفعون كحد أدنى ضريبة مباشرة تساوي القيمة المحلية لثلاثة ايام عمل اعني من ليرة ونصف الى ثلاث . فكان عددهم اكثر من اربعة ملايين ويحتمعون في مؤتمرات اولية لتعيين البلديات والمنتخبين .

المنتخبون بنسبة واحد لكل مئة مواطن عامل اي حوالي ٥٠.٠٠٠ في جميع فرنسا ويدفعون ضريبة مباشرة تساوي القيمة المحلية لعشرة ايام عمل اي من ٥ ليرات الى عشر ليرات . ويحتمعون في مؤتمرات انتخابية في مراكز المحافظات لتعيين النواب والقضاة واعضاء الادارة في المحافظات .

واخيراً النواب الذين يؤلفون الجمعية التشريعية وينبغي ان يكون لهم ملكية

عقارية معينة وان يدفعوا ضريبة هي مارك من الفضة (حوالي ٥٢ ليرة) . وهذا النظام الانتخابي المليء (اي الذي يعتمد القادرين على الدفع) على درجتين جعل ارسوقراطية المال تأتي بعد ارسوقراطية المولد . وبذلك تم عزل الشعب عن الحياة السياسية .

وبينما كان مقرر لجنة الدستور يشير بوضوح الى ان اقامة الملاة (اي قدرة الدفع) الانتخابية سوف تسبب منافسة بين السلبيين الذين لن تكون لهم رغبة الا ان يصبحوا اغنياء ليضعوا فاعلين ثم منتخبين (وتلك هي دعوة غيزو : « كونوا اغنياء ») ، احتجت المعارضة الديمقراطية في الجمعية التأسيسية دون جدوى وعلى الاخص الاب غريغوار وروبسيير . فأعلن روبسيير في الجمعية التأسيسية في ٢٢ تشرين الاول ١٧٨٩ :

« لجميع المواطنين ايأ كانوا الحق في الطموح الى جميع درجات التمثيل . لاشي اكثر ملامة من اعلانكم للحقوق الذي ينبغي ان يزول معه كل امتياز وكل تفريق وكل استثناء . لقد اقر الدستور ان السيادة تستقر في الشعب ، وفي كل افراد الشعب . فلكل فرد بالتالي الحق بالاشتراك في وضع القانون الذي يلتزم به وبإدارة الاملاك العامة التي هي ملكه والا ليس صحيحاً ان جميع الناس متساوون في الحقوق وان كل انسان مواطن » .

وكانت الصحف الديمقراطية اشد عنفاً . فلوستالو في العدد ١٧ من ثورات باريس هاجم بشدة ارسوقراطية المال الجديدة وفضح سخافة القرار الذي ابعد جان جاك روسو عن التمثيل القومي . وظهر مارا في «صديق الشعب» عدد ١٨ تشرين الثاني ١٧٨٩ اضرار نتائج نظام الانتخاب على الطبقات الشعبية السقي دعاها الى المقاومة :

« وعلى هذا النحو يعمل التمثيل الذي اصبح متناسباً مع الضريبة المباشرة ، الامبراطورية بين يدي الاغنياء . وليس بالامكان تحسين مصير الفقراء ابداً بوسائل سليمة ، فهم ابداً خاضعون محكومون مضطهدون . وفي ذلك برهان صارخ دون شك على تأثير الثروات على القوانين . على كل حال لا سلطة للقوانين الا بقدر ما تريد الشعوب ان تخضع لها ، واذا حطمت نير النبلاء قبسطاعتها ان تحطم كذلك نير الفتى » .

ولم يكن كيلي ديولان اقل عنفاً في العدد ٣ من « ثورات فرنسا وبرابان » :

« ليس في العاصمة الا صوت واحد ومريماً لن يكون الا صوت واحد في الاقاليم ضد قرار « مارك الغضة » . لقد جعل من فرنسا حكومة اوستوقراطية وهذا اعظم انتصار يستطيع المواطنون الاردنيون ان يحصلوا عليه في الجمعية التأسيسية. ولاظهار حماقة هذا القرار يكفي القول ان جان جاك روسو وكورناني ومايلي ، لم يكن من حقهم ان يترشحوا للانتخابات ... ولكن ماذا تمنون بهذه الكلمة ؟ مواطن فاعل وقد اكثرتم تكرارها ؟ المواطنون العاملون هم اولئك الذين ينفبون الارض ، بينما كسالى الاكليروس والبلاط رغم اتساع اراضيهم ليسوا سوى نباتات شبيهة بتلك الشجرة التي تحدث عنها انجيلكم ولم تحمل ثماراً قط فهي تستحق ان تلقى في النار » .

ثانياً - الليبرالية البورجوازية

لقد انصبّ اكثر اهتمام البورجوازية التأسيسية على الحرية ، على الحرية بكل اشكالها . ففي اعلان حقوق الانسان امتزجت المساواة بالحرية : وهو توكيد مبدأ يحقق شرعية إذلال الارستوقراطية وإلغاء الامتيازات اكثر مما يحقق الآمال الشعبية . لذلك لم يحجر بحث الا في المساواة المدنية . والحرية تعني قبل كل شيء الحريات العامة والسياسية انما في تحفظ القسادين على الدفع وهي تنطبق كذلك على النشاط الاقتصادي المتحرر من كل قسر . والفرد الحر هو حر ايضاً ان يخلق وينتج ، ان يبحث عن الكسب ويتصرف به على هواه .

فدستور ١٧٩١ الليبرالي يعتمد على مبدأ « حرية العمل وحرية المرور » .

١ - الحرية السياسية : دستور ١٧٩١

لم يكن للمؤسسات السياسية الجديدة من هدف سوى تأمين سيادة هادئة للبورجوازية المنتصرة ضد كل ردة هجومية تقوم بها الارستوقراطية والاحتكم الملكي وكذلك ضد كل محاولة للتحرر الشعبي .

لقد بدأ الاصلاح السيامي منذ تموز ١٧٨٩ . فتشكلت لجنة من ثلاثين عضواً في ٧ تموز لاعداد الدستور الجديد . وفي ٢٦ آب جرى التصويت على

اعلان الحقوق ، وفي تشرين الاول على عدد من المواد ، وفي كانون الاول على النظام الانتخابي . وفي صيف ١٧٩٠ ظهرت تعديلات اعتبرت ضرورية . وفي آب ١٧٩١ بدأت مناقشة النص النهائي وجرى التصويت عليه اخيراً في ٣ ايلول : انه دستور ١٧٩١ . وبصفته الليبرالية اقام السيادة القومية على انقراض النظام القديم والحكم المطلق . وبصفته البورجوازية عمل على تأمين سيطرة الطبقات الملاكية .

وكان محتوماً على السلطة التنفيذية ان ترتدي الزي الملكي : فلم يكن احد يعقل دولة كبيرة الا بهذا الشكل . ففي ٢٢ ايلول ١٧٨٩ استعادت الجمعية جدلاً قام قرابة شهر في السابق وصوتت « ان الحكومة الفرنسية ملكية » . ولكن عندما اضطرت الى تعيين سلطات الملك انقصتها قدر الامكان وقد احتاطت الا تمزله من سلاحه تماماً في مواجهة التطلعات الشعبية . فالمادة التي جرى التصويت عليها في ٢٢ ايلول تؤكد مع زطيدها الصفة الملكية للحكومة :

« ليس لسلطة ان تعمل في فرنسا على القانون فالملك لا يملك الا بواظنه ولا يستطيع ان يفرض الطاعة الا بقوة القوانين » .

فلم يعد لارادة الملك قوة القانون . وفي اليوم الثاني ٢٣ ايلول عادت الجمعية الى العمل ثانية لتزيد من اخضاع السلطة الملكية للامة اعني البورجوازية : جميع السلطات تصدر في الاساس عن الامة ولا يمكن ان تصدر الا عنها . والسلطة التشريعية من صلاحيات الجمعية الوطنية وحدها . ومع ذلك ينبغي ان تكون السلطة الملكية قوية بما يكفل تسليح البورجوازية ضد كل محاولة شعبية . وبهذا المعنى انمازت اكثرية المؤتمر الوطني لصالح الفيتو التعليقي (١١ ايلول ١٧٨٩) . فهو يسمح للملك ان يحطم كل محاولة لاقرار تشريع ديموقراطي . انما بصفته صاحب حق التعليق يترك في نهاية الامر المؤتمر سيد الموقف في حال تفكير الملك بالعمل على العودة الى الحكم المطلق ، او كما نصحه ميرابو ، الاعتداد على الشعب لنفض وصاية المؤتمر البورجوازي عن كاهله . واذا من جهة اخرى رفض المؤتمر في ١٠ ايلول ١٧٨٩ اقامة مجلس اعلى فلأنه كان ينبغي ابعاد البورجوازية التي تخلت عن اقطاعيتها ، عن الحكم الملكي .

فحرم الملك من حق حل المؤتمر لجعله عاجزاً عن مواجهة البورجوازية سيده
الجهاز التشريعي الذي أعلن عن استمراره .

وتابع المؤتمر الوطني بعد ايام تشرين الاول تجزئة المؤسسة الملكية التقليدية.
وفي ٨ تشرين الاول صدر قرار بتبديل لقب ملك فرنسا ونافار بلقب ملك
الفرنسيين . وفي ١٠ تشرين الاول بعد ان تورعت الجمعية التأسيسية عن انكار
الصفة الالهية على الحكم اطلاقاً أقرت ان يحمل الملك من الآن وصاعداً لقب :
لويس بنعمة الله وقانون الدولة الدستوري ملك الفرنسيين . ويبدو اخضاع الملك
للقانون الصادر عن الجهاز التشريعي الذي هو نفسه يمثل البورجوازية اكسائر
وضوحاً ايضاً في المواد التي جرى التصويت بموجبها في ٩ تشرين الثاني ١٧٨٩
على تقديم القوانين وتصديقها وطريقة نشرها . فعلى الجمعية التشريعية ان تقدم
قراراتها للملك اما منفردة حسب ورودها او مجمعة في نهاية كل دورة . ويكون
التعبير عن الموافقة الملكية على كل قرار بالصيغة التالية : « يوافق الملك ويعمل
على تنفيذه » وعن تعليق القرار بالصيغة الآتية : « ان الملك سوف يدرس » اما
صيغة اصدار القوانين فتدل بوضوح على اولية السلطة التشريعية على السلطة
التنفيذية : « لقد قرر المؤتمر الوطني ونحن نزيد ونأمر بما يلي ... »

لقد فرض المعجز على الملك في الادارة المحلية كما فرض عليه في الحكومة
المركزية . فقد النى قانون ٢٢ كانون الأول ١٧٨٩ الخاص بتنظيم المحافظات
الجديدة ، كل موظفي السلطة التنفيذية في التقسيمات الادارية الجديدة . ولم يعد من
وسطاء بين ادارات المحافظة والسلطة التنفيذية . فقد تعطلت مهام وكلاء الملك
ومندوبيهم حالما تسلم المحافظون مهامهم .

لم يعد ملك الفرنسيين الوراثي الخاضع للدستور الذي يقسم له بين الولاء الا
موظفاً براتب على القائمة المدنية لـ ٢٥ مليوناً . لقد حافظ على حق اختيار
وزرائه ولكن من خارج الجمعية . ولا يستطيع ان يفعل شيئاً دون موافقتهم .
وهذا الواجب ينزع عنه كل سلطة تقريرية خاصة ويضعه تحت رحمة مجلسه
الاستشاري الخاضع بدوره للجمعية : فالملك غير مسؤول ، هو يعين الموظفين

الكبار والسفراء والجنرالات ويوجه الدبلوماسية ولكنه لا يستطيع ان يعلن الحرب او يوقع المعاهدات دون موافقة مسبقة من الجمعية . ويقوم بمهمة الادارة المركزية ست وزراء (الداخلية ، العدل ، الحربية ، البحرية ، العلاقات الخارجية ، الضرائب العامة) . لقد زالت المجالس القديمة . وتستطيع الجمعية ان توجه الاتهام للوزراء . وهم يؤدون لها الحساب لدى تركهم الوظيفة . ويحتفظ الملك بحجزه من السلطة التشريعية بحقه في تعليق القوانين وهذا مناقض لنظرية فصل السلطات . ولكن هذا الحق لا ينطبق لا على القوانين الدستورية ولا على القوانين المالية . ورجع السلطة التشريعية الى جمعية واحدة منتخبة لمدة سنتين بالتصويت المبلّغ (الذين يدفعون الضرائب) على درجتين تدعى الجمعية الوطنية التشريعية وتتألف من ٧٤٥ نائباً . وهي دائمة ، معصومة وغير قابلة للحل . كما انها تسيطر على الملكية . ولها حق اصدار القوانين . كما لها حق مراقبة ادارة الوزراء الذين يمكن ان يلاحقوا امام محكمة قومية عليا بتهمة « الاعتداء على السلامة العامة وعلى الدستور » . وهي تراقب السياسة الخارجية بواسطة لجنتها الدبلوماسية . وهي تصوت على الاحتياطي العسكري . وهي السيدة في القضايا المالية لان الملك لا يستطيع التصرف بالاموال ولا اقتراح الميزانية . والجمعية مستقلة عن الملك قدام الاستقلال وهو لا يستطيع حلها ، لان من حقها الاجتماع دون دعوة ملكية في اول ثلاثة من شهر ايار فتحدد هي نفسها مكان جلساتها ومدة دوراتها . وهي تستطيع كذلك ان تحول دون الفيتو الملكي ، بالتوجه مباشرة الى الشعب عن طريق الاستفتاء .

ان حقيقة السلطة كانت تحت ستار الحكم الملكي في يدي البورجوازية القادرة واعيان المدل . فهم المسيطرون كذلك على الحياة الاقتصادية .

٢ - الحرية الاقتصادية : « حرية العمل ، حرية المرور »

لا نعثر على اي ذكر للاقتصاد في اعلان حقوق ٢٦ آب ١٧٨٩ ، ذلك لان الحرية الاقتصادية تبدو بديهية في نظر البورجوازية التأسيسية وكذلك على

الارجح لان الجماهير الشعبية استمرت مرتبطة بعمق بطريقة التنظيم والتسيير القديمة التي كانت تؤمن بمقياس معين لشروط حياتهم . فالصراع المتناقض في البنى الاقتصادية للنظام القديم ، يقيم جبهة بين الحائزات والحرفسة التقليديين وبين المشروع الصناعي من نط جديد . فبينما كانت البورجوازية الرأسمالية تطالب بالحرية الاقتصادية كانت الجماهير الشعبية تعبر عن عقلية معادية للرأسمالية . وجاءت الازمة الاقتصادية التي اشتدت بسبب خراب المحصول لعام ١٧٨٩ تتوج مرحلة الانحطاط التي بدأت قبل عشر سنوات وتشكل عنصر المحلل في الطبقة الثالثة غير ملائم لتنشئة وجدان قومي موحد .

واذا سيطرت حرية التجارة وتصدير الحبوب على تقدم الانتاج بعد ان أصدر برلمان قراراً بها في ١٧٨٧ وألغاه نيكر لفترة من الزمن ، فانها ظهرت كأنها تفيد بشكل جوهري الملاكين والبورجوازية : فقد تحمل الشعب مساوئها . لقد فضح السيد ورجل الدين المتهمين بالاحتكار . وكان عليه ان يهاجم بسرعة تجار الحبوب ، وأصحاب المطاحن والمحارز . لقد أصبح تضامن الطبقة الثالثة عرضة للتهديد . ولم تكن قضية المواد الغذائية مع أصدائها العميقة (حرية الاقتصاد او مراقبته ؟ حرية الكسب او حق العيش ؟) دون تأثير على الفكرة التي كونتها الفئات الاجتماعية المختلفة عن الامة خلال الثورة . ففي السنة الثانية طالب الثوار الوطنيون الشعبيون بحق الحياة الذي يسمح لهم الاعتراف به وتطبيقه بالاشتراك في صلب الامة على قدم المساواة . وفي هذه الاثناء كتب هيبيير في صحيفته « بير دوشين » خلال الثورة الشعبية التي أوصلت الى يومي ٤ و ٥ ايلول ١٧٩٣ :

« ايها الاخوة ليس للتجار وطن » . ولكن الليبرالية الاقتصادية كانت على اتفاق مع مصالح البورجوازية الرأسمالية .

لقد جاءت حرية التملك نتيجة ازالة الاقطاعية في ليل ٤ آب : فقد تحررت الاراضي كما تحرر الاشخاص من كل تبعية . ولكن القوانين الصادرة بين ٥ الى ١١ آب ١٧٨٩ التي صاغت قرارات مبادئ ليل ٤ آب أدخلت تمييزاً بين

الحقوق « المتعلقة بالحرمان الحقيقي او الشخصي والعبودية الشخصية » وقد أُلغيت دون تعويض وجميع « الحقوق الاخرى » التي أُعلنت قابلة للثراء ، ولو ان هذه القوانين نفسها ألغت العشور وأزالت شرفية الاراضي وتسلسل الاقطاعات مع التشريع الخاص بها وعلى الأخص حق البكورية . وقد أهدأ ميرلان دي دويه التمييز في قانون التطبيق الصادر في ١٥ آذار ١٧٩٠ حول شراء الحقوق الاقطاعية .

حقوق السيادة الاقطاعية : وهي تلك التي اعتبرت مأخوذة بالقوة على حساب السلطة العامة او ممنوحة من قبلها او أقرها العنف . وكلها أُلغيت دون تعويض : حقوق الشرف وحقوق العدل ، وحقوق حرمان الارملة ، والاستعباد والضرائب ، ضرائب الطرق والسخرة الشخصية ، ضريبة المنافع العامة في ارض السيد ، ضرائب المرور والاسواق ، حقوق الصيد البري والبحري والحمام والارانب . وكذلك ألغيت حقوق الاختيار الواقعة منذ ثلاثين سنة على الاملاك العامة لمصلحة الاسياد .

حقوق الاقطاعية المتعاقدة : وهي المفروض انها ناتجة عن عقد جرى بين السيد المالك والقرويين الوكلاء على الارض والتي تؤلف بالتالي المقابل لتنازل اولي عن المقار . وقد اعلنت انها قابلة للشراء : الحقوق السنوية ، والاناوات ، والحصة والمداخيل ، والنسبة المالية على ثمن بيع الارث . وقد تمحدت قيمة الشراء في ٣ ايار ١٧٩٠ بعشرين مرة للقيمة السنوية للحق المدفوعة مالاو ٢٥ مرة للمدفوعة محصولا اما النسبة على بيع الارث فتقدر بنسبة وزنها . وكان الشراء فرديا بالحصص . وكان على القروي ايضا ان يدفع المتأخر الباقي منذ ثلاثين سنة . ويعفى السيد من ابراز مستنداته اذا اثبت استعماله للملكية منذ ثلاثين سنة غير منقطعة . وسرعان ما انتصح ان صغار القرويين لا يستطيعون ان يتحرروا بشراء غالي الثمن وتزداد الصعوبة لانه لم يستحدث اي نظام للملاصدة لتسهيل عمليات الشراء . فكان في مقدور القرويين المتسولين وحدهم والملاكين غير المستثمرين ان يحرروا اراضيهم . ولكن هؤلاء ايضا غلبتهم التجربة لبقاء تبعه للشراء على مزارعيهم وشركائهم . وتحول الغاء

المشر لمصلحة صاحب الاملاك بقرار ١١ آذار ١٧٩١ : فالنزاع كان يدفع المشر مالا والشريك بنسبة حصته من المحصول وبذلك افاد الغاء' الاقطاعية المفهوم على هذا النحو البورجوازية المالكة والفرويين اصحاب الاملاك والكنه لم يرض جماهير الفرويين وتحول الاستياء الى اضطراب واحيانا الى ثورات قروية . اما الغاء الاقطاعية النهائي فكان عمل حكومة المؤتمر بعد سقوط الجيروند .

وتوطد مفهوم جديد الملكية مع ازالة الاقطاع تحول بسرعة الى حق من الحقوق الطبيعية للانسان السابقة للكتابة : وهي ملكية بالمعنى البورجوازي للكلمة . فالملكية حرة وفردية وتامة تسمح بالاستعمال وسوء الاستعمال كما يريد الشرع الروماني ، وليس لها حدود الا ملكية الآخرين وبقياس بسيط المصلحة العامة . انه مفهوم بورجوازي يعاكس ليس فقط المفهوم الاقطاعي للملكية ترهقها الواجبات لمصلحة السيد بل ايضا المفهوم الاشتراكي للملكية جماعية للاملاك العامة والملكية خاصة ترهقها العبودية لفائدة الجماعة القروية . ولكن الجمعية التأسيسية التي تميل الى تقسيم للاملاك العامة كان باستطاعة القرويين الملاكين ان يستفيدوا منه قد اظهرت حذراً في هذا الميدان : فبقيت الامور على حالها .

وتصوب حرية الزراعة التي كرسها نهائياً حق الملكية المعترف به كاملاً ، الى تجزئة النظامي الزراعي القديم للجمعيات ، مع انها توجت بانتصار الفردية الزراعية تطوراً اجتماعياً وقضائياً طويلاً : فالملك يستطيع بحرية ان يحرث اراضيه التي تحررت من قسر التناوب وان يمنع دخولها على هواه ، وان يزيل الابوار منها . ولكن الجمعية التأسيسية رفضت حرية الارياك التي توصل الى إلغاء المراعي المشاع المضادة لحق الملكية الطبيعي والدستوري ، مع ان مقرر اللجان هيرتول دي لاميرفيل طالب بهذا الاجراء الجذري . ولا ريب ان الاستثناء اصاب المراعي الصناعية . ولكن القانون الزراعي الذي جرى التصويت عليه نهائياً في ٢٧ ايلول ١٧٩١ امتنع عن تحقيق كل النتائج الناجمة عن المبادئ المتبناة : فسمح بالتسيب ولكن المراعي المشاع وحقوق المرور استمرت باقية اذا اعتمدت على وثائق مكتوبة او على العرف والعادة . وكان مقدراً للقرويين المحرومين او

اصحاب الملكية الصغيرة في الاراضي ان يدافعوا لمدة طويلة عن حقوقهم الجماعية التي لم يحمر حتى نابليون نفسه ان ينزهاها منهم بقوة السلطة . وهكذا بقيت الاشتراكية القروية التقليدية والاقتصاد الزراعي القديم خلال قسم كبير من القرن التاسع عشر الى جانب الحق الفردي الجديد والزراعة الجديدة ..

لقد عمل إلغاء النقابات وإلغاء نظام الحصر على تجميع حرية الانتاج التي كانت موطدة في ميدان الزراعة بواسطة حرية الحراثة . ولم يتم ذلك بدون تردد لدى البورجوازية التأسيسية لكثرة ما كانت المؤسسة تخفي حقائق مختلفة ومصالح متناقضة . فقد صدر الالغاء النظري لامتيازات النقابات بقرار ليسل ٤ آب : « تلغى جميع الامتيازات الخاصة للأقاليم والامارات والمدن والنقابات والجمعات دون رجعة وتستمر محتواة في الحقوق العامة لسائر الفرنسيين » . لقد بدا الحكم واضحا على النقابات . فهكذا فهمه كميل ديمولان :

« لقد ازال ذلك الليل السيطرة والامتيازات الاحتكارية ... فمن يستطيع ان يفتح حائوتا له الحق ان يفعل . سيبي ممل الخياطة وصناعة الاحذية والتزيين ولكن العمال سيفرحون وسوف تشع الانوار في الاكواخ » .

ولكن الفرحة كانت مريضة . ففي القرار النهائي في ١١ آب ١٧٨٩ لم يرد ذكر الا « للامتيازات الخاصة بالأقاليم والامارات والبلدات والمدن وجمعات السكان » : فقد استمرت النقابات . وقد لزم انتظار سنة ونصف . فلدى مناقشة الضريبة السنوية ربط مقرر لجنة الضرائب العامة الرجعي النبيل ألا رد بين جميع هذه المشاكل : النقابة كالحصر ، عامل من عوامل غلاء المعيشة انها امتياز حصري يلغى إلغاءه . فالنقابة قانون ٢ آذار ١٧٩١ المسمى قانون الرد النقابات وممثليها وسيطرتها وكذلك المصانع ذات الامتياز . وهكذا تحورت قوى الانتاج الرأسمالية وأعلنت حرية الجميع في الوصول الى رئاسة المعامل . وتمتعت حرية الانتاج ايضا بإلغاء غرف التجارة وهي اجهزة التجارة الكبرى وبواسطة إلغاء التنظيم الصناعي والماركة ، والمراقبة ، واخيرا تفتيش المصانع . فلا حق في تسيير الانتاج والاثمان والاجور الا لقانون التنافس في المرض والطلب .

وحرية العمل في مثل هذا النظام مرتبطة شديد الارتباط بحرية المشاريع : فيلبنمي ان يكون سوق العمل حراً لسوق الانتاج ، ولم يعد مسموحاً بتكتلات العمال كما هو شأن نقابات ارباب العمل ، فالليبيرالية الاقتصادية لا تتعرف الا على الافراد . وشهد ربيع ١٧٩١ تكتلات عمالية أثارت قلق البورجوازية التأسيسية وعلى الأخص تكتل عمال البناء الذين جربوا الحصول من بلدية باريس على تعرفة مفروضة على ارباب العمل . وفي هذا الجو المحموم بمطالبات العمال جرى التصويت على قانون « لوشابيليه » في ١٤ تموز ١٧٩١ . فقد حرّم على المواطنين من مهنة واحدة عمالاً أو ارباب عمل ان يُعينوا رؤساء وامناء سر او نقابات وان « يتخذوا قرارات او تعهدات حول مصالحهم العامة المزعومة » . وبالاختصار حرّم التكتل والاضراب : وهو تحريم يخالف حق التجمع والاتحاد . فقد انتصرت حرية العمل على حرية التجمع . لقد حكم على نقابات العمال كما حكم على جمعيات العمال للمساعدة المتبادلة . وفي ٢٠ تموز ١٧٩١ 'نحمت هذه القرارات على الارياف : فكل عمل يقوم بغية التأثير على الاسعار والاجور يُعتبر محرّماً على الملاكين والمزارعين كما على الاحراء والعمال الزراعيين . وبذلك تم وضع العمال تحت رحمة ارباب العمل المساوين لهم نظرياً . وقد شكّل تحريم التكتل والاضراب على العمال الذي استمر فيما يختص بحق الاضراب حتى ١٨٦٤ وحق إنشاء النقابات حتى ١٨٨٤ ، إحدى الوثائق الرئيسية لرأس مال التنافس الحر : فالليبرالية أفادت الاقوياء بعد ان تأسست على تجريد فردية المساواة الاجتماعية .

وأخيراً حرية التجارة . فمنذ ٢٩ آب ١٧٨٩ استعادت تجارة الحبوب الحرية التي منحها إياها بريين باستثناء حرية التصدير . وفي ١٨ ايلول تحررت أثمن الحبوب . وقوطدت حرية الحركة الداخلية التي ارتدت معنى اقتصادياً وضرائياً معاً بشكل تدريجي بإلغاء ضريبة الملح (٢١ آذار ١٧٩٠) والمكوس والضرائب الجمركية الداخلية (٣١ تشرين الاول ١٧٩٠) والمنح والمساعدات أخيراً (٢ آذار ١٧٩١) : وبذلك اختفت تقريباً جميع ضرائب الاستهلاك التي حكم عليها الفيزيوقراطيون والفلاسفة . ولكن سرعان ما حدث تعويض عن

هذه الزيادة في القوة الشرائية الشعبية وفوق عليها وهو ارتفاع الاسعار . وتوحدت السوق الداخلية بزوال الحواجز الجمركية الداخلية والمراقبة التي تفرضها ضريبة الملح والمساعدات ، وضرائب المرور التي أعلنت قابلة للشراء بإزالة الحواجز واخيراً غمرت الاقاليم بأعداد اجنبية بعد ان جعلت الأزمات واللورين الخط السياسي خط الجمارك . واخيراً أكملت الحريات في ميدان المال والبنوك حرية التجارة . وتحرر سوق النقد كما تحرر سوق السلع فسام في انطلاقة رأس المال النقدي .

وتحررت التجارة الخارجية بإلغاء امتيازات الشركات التجارية . فأعيد تشكيل شركة الهند الشرقية في ١٧٨٥ ، وكان لها حق احتكار التجارة فيما بعد رأس الرجاء الصالح . وارضاء لمثلي المرافء وتجارة التصدير الكبرى الذين تزعموا الهجوم ألغت الجمعية التأسيسية احتكار الشركة في ٣ نيسان ١٧٩٠ : « ان تجارة الهند لما بعد رأس الرجاء الصالح حرة لجميع الفرنسيين » . وتحررت تجارة السليغال في ١٨ كانون الثاني ١٧٩١ . وفقدت مرسيليا امتيازها في تجارة المشرق والمغرب في ٢٢ تموز ١٧٩١ . غير ان ليبرالية البورجوازية التأسيسية التجارية تحالفت أمام أخطار المنافسة الخارجية : فهي ايضاً برهات واقعية رجال سنة ١٧٨٩ . ومُنح الانتاج القومي حماية جمركية : وهي حماية معتدلة لأن الجمعية لم تسمح في تعرفه ٢ آذار ١٧٩١ الا بمنع عدد قليل من السلع اما لدى الدخول لبعض المنتجات السيجية مثلاً ، وإما لدى الخروج لبعض المواد الاولية وعلى الأخص الحبوب . أكثر من ذلك حافظت الجمعية فيما يختص بتجارة المستعمرات على نظام الحصر التجاري . فالمستعمرات لا تستطيع أن تتاجر الا مع المتروبول (تعرفه ١٨ آذار ١٧٩١) . فكأن كان شديداً ضغط مجموعة اصحاب المصالح في المستعمرات حتى حصلوا على إبقاء الاستبعاد ورفض منح الحقوق السياسية للرجال الملونين الاحرار .

وهكذا انقلب النظام الاقتصادي التقليدي . لاشك في ان البورجوازية كانت منذ ما قبل ١٧٨٩ سيادة الانتاج والمبادلات . ولكن مبدأ حرية العمل وحرية

المرور حررت نشاطاتها التجارية والصناعية من موانع الامتياز والاحتكار. لقد تمت ولادة الانتاج الرأسمالي وبدأ ينمو في اطار نظام الملكية الذي ما زال اقطاعياً : لقد تحطم الاطار الآن . فمجلت البورجوازية التأسيسية بالتطور عندما حررت الاقتصاد .

ثالثاً - عقلنة المؤسسات

حاولت الجمعية التأسيسية ان تحمل محل الفوضى في مؤسسات النظام القديم تنظيماً متجانساً وعقلانياً معتمداً على تقسيمات متساوية ومتسلسلة السلطة وكل تقسيم يؤلف اطاراً واحداً لجميع الادارات . وجرى تطبيق مبدأ السيادة القومية في اشتراطه القدرة على دفع ضريبة ، في كل مكان : فالمحافظون يخضعون للانتخاب . وبذلك نصل الى اوسع لامركزية تستجيب لاماني البلاد العميقة : ولكن الاستقلاليات المحلية لم تلعب اي دور مع بعض الفروق ، إلا لمصلحة البورجوازية وحدها .

١ - اللامركزية الادارية

ان تقسيم الوطن الجديد جرى بموجب قانون ٢٢ كانون الاول ١٧٨٩ وهو يتعلق بالمؤتمرات الارلية والمؤتمرات الادارية . وقد حل نظام وحيد محل التداخلات الكثيرة في التقسيمات القديمة : فالمحافظة مقسمة الى اقصية والقضاء الى مديريات والمديرية الى تجمعات قروية . وفي ٣ تشرين الثاني سنة ١٧٨٩ اقترح توريه مخططاً لتقسيم هندي : تقسم فرنسا الى محافظات كل واحدة من ٣٢٠ ميلاً مربعاً وكل محافظة الى تسع تجمعات من ٣٦ ميلاً مربعاً ... فثار ميرابو على هذا التقطيع وطالب باحترام اكثر للتقاليد وللتاريخ :

« اود تقسيماً مادياً واقعياً متلائماً مع الامكنة والظروف وليس تقسيماً رياضياً مثالياً تقريباً ولكن تنفيذه يبدو لي غير قابل للتطبيق . اود تقسيماً لا يكون موضوعه فقط اقامة

تمثيل نسبي بل التقريب بين ادارة الناس والاشياء وقبوله اكبر مساعدة ممكنة من المواطنين .
اخيرا اطالب بتقسم لا يبدو بأي شكل تجديدا كبيرا ، تقريبا لو جاز لي القول ، يساهم في
التآلف مع الاعتقادات الموروثة وحتى مع الاخطاء ، ويكون كذلك مرغوبا لدى جميع
الاقاليم معتمداً على العلاقات المعترف بها .»

وحدد قرار كانون الثاني ١٧٩٠ عدد المحافظات بـ ٨٣ . وتعينت الحدود
وفق المبادئ التي اعلنها ميرابو وبذلك استجاب التقسيم الى محافظات ، الى
متطلبات التاريخ والجغرافيا بدل ان يؤلف تقطيعاً مجرداً . ومع ذلك حطم
الاطر التقليدية لحياة الاقاليم وجهاز البلاد بوحدة ادارية واضحة الحدود .

ونظم قانون ١٤ كانون الاول ١٧٨٩ الادارة البلدية . فالمواطنون الفاعلون
في كل بلدية ينتخبون لمدة سنتين مجلس البلدية الاستشاري المؤلف من الاعيان
ومن جهاز البلدية . ويحوي هذا الجهاز ضباط البلدية والمختار والنائب العام
في البلدية وكانت مهمته الدفاع عن مصالح البلدية وهو مسلح ببديل له عند
غيابه في المدن الهامة . وكانت البلديات تتمتع بصلاحيات واسعة : توزيع
الضرائب وجبايتها ، المحافظة على النظام ، مع حق دعوة الحرس القومي واعلان
القانون العسكري واخيراً القضاء البوليسي البسيط . وكانت البلديات المنتخبة
بالنصويت المباشر اكثر ديموقراطية من ادارات المحافظات المنتخبة بالنصويت على
درجتين . وكان نشاط الحياة البلدية احدى مميزات فرنسا الثورية .

وكانت ادارة المحافظة موضوع قانون ٢٢ كانون الأول ١٧٨٩ . فتألف الجهاز
التقريبي في المحافظة من مجلس قوامه ٣٦ عضواً ينتخبهم لمدة سنتين مؤتمر
المحافظة الانتخابي . ويعين المجلس من بين اعضائه ادارة من ٨ اعضاء تجتمع
باستمرار وتؤلف اداة التنفيذ لدى المجلس . ولدى كل ادارة نائب عام نقابي
يسهر على تطبيق القوانين . وهو على اتصال مباشر مع الوزراء ويمثل المصلحة
العامه . وكان في الواقع سكرتيراً للخدمات الادارية . وكان للادارة حق
مراقبة كل اجهزة المحافظة : فقد ورثت سلطات الوكلاء القديمة . فالمحافظة حيث
السلطة المركزية لم تكن ممثلة بأي موظف مباشر ، تؤلف بالتالي جمهورية صغيرة

في ايدي البورجوازية العالية . وتلقت الاقضية نظاماً منسوخاً عن ،
المحافظات (مجلس من ١٢ عضواً ، ادارة من ٤ اعضاء ، نائب عام للقضاء) .
وكانت مهام الاقضية على الاخص بيع الاملاك العامة وتوزيع الضرائب على
القرى . ولم يكن للتدريبات اية ادارة خاصة .

وعلى هذا النحو جاءت اللامركزية المليئة بعدم مركزية الحكم الملكي .
ولم يكن للحكومة المركزية اية سلطة على السلطات المحلية في ايدي البورجوازية .
صحيح انه كان للملك الحق في تعليقها ولكن المؤتمر كان يملك حق اعادتها . فلم
يكن لدى الملك او لدى المؤتمر الوطني وسائل لاجبار المواطنين على دفع
الضرائب او احترام القوانين . وعندما ازدادت الازمة السياسية خطورة
تسببت اللامركزية الادارية باخطار جدية على وحدة الامة . وفي كل مكان
كانت السلطات في ايدي اجهزة منتخبة : فلو وقعت في ايدي اعضاء النظام
الجديد لافتضحت الثورة . وفي سبيل الدفاع عن الثورة وجبت العودة بعد
سنتين الى المركزية .

٢ - اصلاح القضائي

لقد حدث اصلاح الادارة القضائية بالروحية نفسها التي تم فيها اصلاح
الاداري . فقد انيت المحاكم العديدة المختصة في النظام القديم . وحل محلها
تسلسل جديد للمحاكم نابع من السيادة القومية ومتشابه فيها كلها . ويصبو
التنظيم القضائي الجديد الى المحافظة على الحرية الفردية . ومن ذلك مجموعة
الضمانات لمصلحة المتهم : المثل امام المحكمة في مهلة ٢٤ ساعة بعد التوقيف ،
المحاكمة العلنية ، حضور المحامي الالزامي . ونتج عن تطبيق مبدأ السيادة
القومية انتخاب القضاة واقامة هيئة المحلفين . فاختفى نظام البيع . فانتخب
القضاة من بين المجازين في الحقوق ومارسوا سلطاتهم باسم الامة . ودعي المواطنون
للفصل في دعاوى الجرم المشهود تاركين للقضاة الاهتمام باصدار الاحكام في
الدعاوى الحقوقية . ولم تنتظم مع ذلك هيئة المحلفين الا في المواضيع الجنائية .

وفي ميدان الحقوق المدنية اقامت الجمعية التأسيسية قاضي صلح في كل مديرية عملاً بقانون ١٦ آب ١٧٩٠ واعتاداً على تعبير انكليزي . ومنتخب المؤتمرات الاولى قاضي الصلح من بين المواطنين العاملين لمدة سنتين ويصدر احكامه في قضايا الاعتراض كرجع اخير عندما لا تزيد على ٥٠ ليرة . وكرجع اول حق المئة ليرة . وكان له كذلك دور محكمة حبية (رئاسة مجلس الاسرة ...) . وترك القانون ايضاً مجالاً مهماً للتحكيم الاجباري على الاخص في جميع قضايا الاسرة . ومع ان تنظيم جلسات محاكم الصلح كانت امراً صعباً (لان المساعدين بدون اجرة قلما يداومون) فان هذه المحاكم عرفت نجاحاً عظيماً وظهرت كأنها احدي أمتن منجزات الجمعية التأسيسية . اما محكمة القضاء وهي فوق كل محاكم الصلح فقد تألفت من خمسة قضاة منتخبين لمدة ست سنوات من قبل المؤتمر الانتخابي في القضاء والوزارة العامة التي يعينها الملك . فهي تنظر في استئناف الاحكام الصادرة عن محاكم الصلح . وهي مؤهلة للفصل كآخر مرجع في الدعاوى التي تتعلق بأقل من ١٠٠ ليرة . وما زاد عن هذه الكمية يصبح حكمها فيه خاضعاً للاستئناف . ومع ذلك لم تستحدث محكمة استئناف خاصة : فقامت محاكم الأفضية بمهمة محاكم الاستئناف بالنسبة لبعضها البعض .

وقد أنشأت قوانين ٢٠ كانون الثاني و ١٩ تموز و ١٦ ايلول ١٧٩١ ثلاث درجات قضائية في الميدان الجنائي . ففي كل مديرية حكمت محكمة بوليس بسيطة مؤلفة من ضباط البلدية ، على مخالقات البلديات . وفي المديرية ايضاً تفصل بالجنح محكمة تاديبية مؤلفة من حاكم الصلح ومن رجلين مشهورين بالحكمة . واخيراً تقوم محكمة جنابات في كل مركز محافظة . وتتألف من رئيس وثلاثة قضاة ينتخبهم المؤتمر الانتخابي في المحافظة وتضم علاوة على ذلك مدعياً عاماً مكللاً بالملاحقات ومبعوثاً ملكياً للسهر على تنفيذ العقوبة . وكانت هيئة اتهامية (ثمانية اعضاء يؤخذون بالقرعة من قائمة معدة سلفاً) تقرر وجوب الملاحقة او توقيفها . وتصدر هيئة محاكمة (١٢ عضواً يؤخذون بالقرعة من قائمة معدة سلفاً هي غير قائمة الهيئة الاتهامية) . حكمها في الموضوع السوجه للتمهم . وكان اعضاء الهيئة

مواطنين عاملين ميسورين على الأقل . ولا يقبل الحكم اي استئناف وفي ٢٥
ايلول ١٧٩١ تبنت الجمعية التأسيسية قانوناً جنائياً يلقي كل الجنح الوهمية
(مرطقة ، امانة جلالة الملك...) ويقم ثلاثة انواع من الجنح (جنح البلديات ،
الجنح التأديبية ، وجنح وجرائم تشمل عقوبة تأديبية ومشينة) . وكانت
الاحكام المفترضة « الضرورية حصراً وبشكل واضح ، شخصية ومتساوية لدى
الجميع .

وفي قمة التسلسل القضائي محكمتان قوميتان . محكمة التمييز التي نظمها قانون
٢٧ تشرين الثاني ١٧٩٠ وهي منتخبة بنسبة قاض لكل محافظة وتستطيع
الغاء جميع احكام المحاكم الاخرى : ولكنها لا تنظر الا في مخالفات الشكل في
المرافعات وفي مخالفات القوانين : وترسل الاحكام المكسورة امام محكمة اخرى
لها الصلاحيات نفسها . والمحكمة القومية العليا التي تشكلت في ١٠ ايار ١٧٩١
وهي المؤهلة للنظر في جنح الوزراء والموظفين الكبار وكذلك في الجرائم الواقعة
على امن الدولة .

وكان هذا التنظيم القضائي المتجانس العقلاني مستقلاً عن الملك . واذا كان
القضاء يتم دائماً باسمه فقد اصبح شأناً من شؤون الامة . ولكن السلطة القضائية
كانت في الواقع شأنها شأن السلطة السياسية والسلطة الادارية ، في ايدي
البورجوازية الفادرة مالياً .

٣ - الامة والكنيسة

لقد نجم اصلاح الاكليروس بالضرورة عن اصلاح الدولة والادارة لكثرة ما
كانت مجالات الدولة والكنيسة تتداخل فيما بينها في ظل النظام القديم . فتسبب
بصراع ديني مناسب بشكل قوي للثورة المعاكسة . ولم يرد اعضاء الجمعية
التأسيسية هذا الصراع اعتقاداً منهم انهم صادقون في اغليبيتهم . فالكاثوليكية
حافظت على امتياز الديانة العامة . وكانت الدولة تسهر على تأمينها وحدها .
ولكن اعضاء الجمعية التأسيسية اعتبروا انفسهم اهلاً لاصلاح الكنيسة وقد

تشربوا الروح الانجليكانية .

وقد اصاب الاكليروس في بادىء الامر في مصادر ثروته وتراثه . فقد ألغى العشر في ليل ٤ آب . وفي ٢ تشرين الثاني ١٧٨٩ بقية حل الازمة المالية وضعت الأملاك الكنسية تحت تصرف الامة بعد ان تكفلت بالقيام باعالة خدام العبادة بشكل كريم وثأمين حاجات العبادة ، ومساعدة الفقراء . فكان من حق الخوارنة ان يقبضوا ١٢٠٠ ليرة في السنة بدل ٧٥٠ من الحصة المناسبة التي كانوا يتلقونها في ظل النظام القديم . فكان المصدر الاول للأملاك العامة ممتلكات الكنيسة التي استولي عليها بهذا الشكل . والفناء ارث الكنيسة تسبب بالضرورة بطرح قضية التنظيم التقليدي للاكليروس على بساط البحث .

فألغى الاكليروس النظامي في ١٣ شباط ١٧٩٠ : لقد كان يمر في مرحلة المحطات ولا احترام له لدى الرأي العام واملاكه كانت واسعة جداً . ونضب منبعه بعد تحريم النذور .

واعيد تنظيم الاكليروس العلماني بواسطة الدستور المدني للأكليروس وقد جرى التصويت عليه في ١٢ تموز ١٧٩٠ وصدر في ٢٤ آب . واصبحت التقسيمات الادارية اطار التنظيم الكنسي الجديد : لكل محافظة اسقفية (ابرشية) . واصبح المطارنة والخوارنة منتخبين مثل بقية الموظفين : الاساقفة ينتخبهم المؤتمر الانتخابي في المحافظة والخوارنة مؤتمر القضاء . ويجري تثبيت المنتخبين الجدد من قبل رؤسائهم الكنسيين ، الاساقفة من رؤساء الاساقفة وليس من البابا . وألغيت مجالس الرعايا بعد ان اعتبرت منظمات ممتازة وحلت محلها المجالس الاسقفية التي اشركت في ادارة الابشية . وعلى هذا النحو اصبحت كنيسة فرنسا كنيسة قومية . وكانت الروحية نفسها التي تسيطر الدولة تسيطر الكنيسة . وكان الخوارنة يقرأون على المنابر ويشرحون قرارات الجمعية بموجب قرار ٢٣ شباط ١٧٩٠ .

وتراخت العلاقات بين كنيسة فرنسا والبابوية . كما خضعت الرسائل البابوية لمراقبة الحكومة والغيث المدفوعات السنوية للبابوية . واذا استمر البابا متمتعاً

بالاولوية على كنيسة فرنسا فقد نُزعت عنه كل سلطة قضائية . على ان الجمعية التأسيسية تركت للبابا العناية «بتمديد الدستور المدني» حسب تعبير بواجلان رئيس اساقفة ايكس . وبدأت الصموبات في الواقع عندما وجب اعضاء الموافقة القانونية على الدستور المدني . هل تصدر الموافقة عن البابا ام عن مجمع قومي ؟ ورفضت الجمعية التأسيسية فكرة المجمع خوفاً من تأثير الاساقفة المعارضين للثورة . وبذلك جعلت نفسها تحت رحمة البابا . وفي اول آب تلقى الكردينال دي برنيس سفير روما أمراً بطلب التكريس من البابا بيوس السادس . وكان الكردينال دي برنيس معارضاً للدستور المدني . وكان تصرفه أكثر من مبهم . وبواسطة مراسلته مع الاساقفة الارستوقراطيين نقل الى البابا رسائل عمومة . واخيراً هنا البابا على مقاومته وسراً كثيراً بنفسه هو .

وكان البابا آسد شجب إعلان حقوق الانسان كعمل كافر . واتهاماته له كثيرة . وقد ألغيت الضرائب السنوية للبابا . ورفضت افينيون السيادة الباباوية وطالبت بإلحاقها بفرنسا . وكان البابا بيوس السادس متعلقاً بسلطته الزمنية بمقدار تعلقه بسلطته الروحية . فأراد قبل كل شيء ان يعرف ماذا يجب ان يكون موقفه حول نوايا الحكومة الفرنسية بالنسبة للقضية الزمنية وعلى الأخص في قضية افينيون قبل ان يلتزم بعمق في القضية الروحية ، فلم يكن ينوي بعد ان تسرع في اتخاذ موقفه ، ان يضحى بمصالحه الزمنية في سبيل مصالحه الروحية . فأطال المفاوضات واستسلم لمساومة حقيقية رغم اعتدال الجمعية التأسيسية التي رفضت في ٢٤ آب ١٧٩٠ التحييز في قضية افينيون ورفضت الى الملك عريضة أهالي افينيون . ولم يورط حساب البابا مصالحه فقط بل ألقى البلبلة في الضائير ودفع فرنسا الى الانشقاق والحرب الاهلية .

وفي هذه الاثناء تدخل مجموع الابرشية بقيادة رئيس الاساقفة بواجلان في إيكس، مراراً متعددة بتعابير ملحة للحصول من الملك والبابا على تطبيق منتظم للدستور المدني . واذا وقعت القطيعة فانها جاءت ضد رغبة المطارنة وانتظارهم . وفي ٣٠ تشرين الاول ١٧٩٠ نشر الاساقفة النواب في الجمعية

عرضاً لمبادئهم حول دستور الاكليسوس المدني : فهم لم يشجبهوه إنما طلبوا ان يرتبط وضعه موضع التنفيذ بالموافقة الباباوية . ولم يكن الدستور المدني الذي أعاد الى كنيسة فرنسا استقلالها الذاتي دستوراً يدعو الى الانشقاق حتماً في نظر الحق القانوني الساري المفعول آنذاك . ففي ١٧٩٠ لم يكن معترفاً بعد بالعصمة الباباوية مادة عقائدية . وكان الاساقفة الفرنسيون ينوون الحصول من البابا على الوسائل القانونية التي لا يعتقدون ان في استطاعتهم بدونها تنفيذ إصلاح التقسيمات الكنسية والمجالس الاسقفية براحة ضمير . وقد دفعت عوامل متعددة البابا الى المقاومة ولا يبدو ان الحاسمة منها كانت كلها دينية . وقد شجعت الدول الكاثوليكية وعلى الأخص اسبانيا على المعارضة . وفي هذه الاثناء أمل بواجلان حتى آخر لحظة ان يرفض البابا دفع فرنسا الى الانشقاق معتبراً ان من واجبه ان يضيف على الدستور المدني الصفات القانونية .

وتعب الدستور من الانتظار ففرض في ٢٧ تشرين الثاني ١٧٩٠ على جميع الكهنة قسم الوفاء لدستور المملكة وبالتالي للدستور المدني الذي وجدوا أنفسهم منخرطين تحت لوائه . فأقسم اليمين سبعة أساقفة فقط . وانقسم الحوارنة الى مجموعتين متساويتين تقريباً ، ولكن توزيعهم على الاقاليم كان شديد التفاوت ، فأصحاب القسم أو الدستوريون يؤلفون الأكرية في الجنوب الشرقي بينما يؤلفها الرافضون في الغرب .

وكرس الامر الواقع الحكم الذي أصدره البابا على الدستور المدني . فقد حكم بالشجب رسمياً على مبادئ الثورة والدستور المدني في رسائله في ١١ آذار و ١٣ نيسان ١٧٩١ : فحصل الانشقاق فعلاً . وانقسمت البلاد إذ ذاك الى قسمين . فتقوى الاضطراب المعاكس للثورة بمعارضة الرافضين وتضاعف الصراع السياسي بصراع ديني .

لقد قام تساؤل لماذا لم يفعل أعضاء الجمعية التأسيسية خلاف ما فعلوا . ففصل الكنيسة عن الدولة كان في الواقع مستحيلاً لأسباب مادية ومناقبية . ولا يمكن ان تحصل النتيجة فشل الدستور المدني . فلم يكن أحد إذ ذاك يطالب

بالفصل حتى ولا يفكر به . وكان الفلاسفة يرغبون توثيق العرى بين الكنيسة والدولة واستخدام رجال الدين في التقدم الاجتماعي . وإذا لم يكن أعضاء الجمعية التأسيسية من المؤمنين الممارسين فلأنهم كانوا مع ذلك مؤمنين يحترمون الديانة . أما الشعب وهو الكاثوليكي في أحماقه فلم يكن ليقبل القطيعة معتبراً أن خلاصه في خطر . وكان الفصل يفسر ، لو حصل ، كأنه إعلان حرب على الدين : ولأصبح ذلك سلاحاً رهيباً في أيدي معارضي الثورة . ولم تكن موانع الفصل المادية أقل شدة . لو تم الاستيلاء على أملاك الكليروس : لأصبحت إعالة الكهنة واجبة وكذلك تنظيم ميزانية للعبادة . وهذه الصموبات نفسها تسببت في إعادة تنظيم كنيسة فرنسا . وكذلك ألغى تقريباً نصف الأبرشيات القديمة وجرى إغلاق أكثر الأديار كإجراء اقتصادي . وهكذا ارتبط الإصلاح الديني كل الارتباط بإعادة التنظيم الإداري كما ارتبط بالقضية المالية .

٤ - إصلاح الضرائب

إن المبادئ العامة التي اعتمدتها البورجوازية التأسيسية لإعادة خلق المؤسسات كانت هي أيضاً أساساً لإصلاح الضرائب وهو أحد الأمانى الجوهرية التي عبرت عنها المرائض ، وهي المساواة بين الجميع أمام الضرائب وتوزيعها العقلي المائل في سائر أنحاء البلاد المتناسب مع المداخل الشخصية والسنوية وقد حمل نظام الضرائب الذي أقرته الجمعية التأسيسية ترفيهاً أكيداً للجماهير المكلفين . فقد ألغيت الضرائب المباشرة باستثناء حقوق التسجيل اللازمة لتوطيد الضرائب العقارية والمنقولة وضرائب الطوابع والجمارك .

وشمل نظام الضرائب الجديد ثلاث ضرائب كبيرة مباشرة . الضريبة العقارية وقد أقرت في ٢٣ تشرين الثاني ١٧٩٠ وتشمل دخل الأرض : فهي الضريبة الرئيسية حسب مبدأ الفيزيوقراطيين . ولكن توزيع الضريبة العقارية يستلزم إقامة مؤسسة قومية للطاوع تستطيع وحدها إقرار عدالة الضريبة أعني توزيعاً عادلاً للواجبات بين المحافظات والقرى والمكلفين . فقد اكتفت الجمعية

بتحديد رقم مفروض على كل محافظة بموجب رصيد الضرائب القديمة بينما يعتمد تقرير الفرائض في القرى على التصاريح التي يقدمها المكلفون . وقد أقرت ضريبة المنقولات في ١٣ كانون الثاني ١٧٩١ وشملت دخل الاجور أو قيمة المساكن التأجيرية . وتوقع القانون تخفيضاً للذين يتحملون مسؤوليات امرة ، وزيادة في الضريبة على العازبين . والضريبة السنوية التي أقرت في ٢ آذار ١٧٩١ تشمل مداخيل التجارة والصناعة . وأثار توزيع هذه الضرائب المختلفة المتاعب بعد ان ترك امرها للبلديات . فهي أغلب الاحيان لا تملك الوسائل ولا حتى الرغبة الصادقة في حسن تدبير هذه المهمة النكراء . وقد اعتمد الصرف في إقرار التوزيع على قاعدة ضريبة العشرين القديمة مع بعض التعديلات فأثار استياءً شديداً . وحدث على الأخص ان ضريبة المنقولات أرهقت القرويين وأراحت كاهل البورجوازية في المدينة . وأمام الشكاوى وبطء التوزيع عينت الجمعية التأسيسية في حزيران ١٧٩١ مفوضين مكلفين بمساعدة البلديات .

وزاد نظام الجباية الجديد خطورة هذه السيئات . وجرى تكليف البلديات بحباية الضريبة : فالقانون لم يقر إدارة مالية متخصصة . وفي القضاء كان الجباي المنتخب يجمع كل الأموال بينما في المحافظة كان مأمور الدفع العام يغطي النفقات بموجب أمر من الخزينة القومية . وكانت الخزينة في القمة المؤلفة من ستة مفوضين يعينهم الملك ، تنظم نفقات الوزراء بعد ان تم انشاؤها في آذار عام ١٧٩١ .

واستمر هذا التنظيم الضرائبي البسيط المتجانس في خطوطه الاساسية طيلة القرن التاسع عشر كله . ولكنه ساهم مباشرة في ازدياد خطورة الازمة المالية . فان تسيير النظام الجديد يحتاج الى وقت . فقد اختفت الضرائب القديمة في اول كانون الثاني سنة ١٧٩١ بينما ما تكاد الضرائبية العقارية تستقر ، والضريبة السنوية مع ضريبة المنقولات لم تقر . بعد . وكذلك لم يكن في مقدور الضريبة الوطنية المؤلفة من ربع المدخول ان تقدم مدخولاً قبل مدة طويلة وقد أقرت في ٦ تشرين الاول ١٧٨٩ . وكانت القروض التي اطلقها نيكرو (٣٠ مليوناً

بفائدة ٤،٥ بالمائة في ٩ آب و ٨٠ مليون بفائدة ٥٪ في ٢٧ آب ١٧٨٩) قسم
فشلت . وفي هذه الاثناء زادت واجبات الدولة بسبب دفع قروض الاكليروس
والتعويض عن الوظائف المشتركة وتعويضات الضباط واحالة الاكليروس
ومصاريف العبادة . واستمرت الخزينة فارغة والدولة تعيش يوماً يوماً من
سلف صندوق الجسم .

ففرضت الازمة المالية على الجمعية التأسيسية اجراءين جوهريين عملا على
تعميق الثورة الاجتماعية : مما عرض املاك الاكليروس على البيع وانشاء النقد
الورقي « الاسينيا » .

رابعاً — نحو توازن اجتماعي جديد

النقد الورقي والاملاك القومية

يتضح في هذا الميدان عبء الظروف التي رزح تحت ثقلها عمل البورجوازية
التأسيسية فاضطرت الى الذهاب الى ابد من ذلك البناء العقلاني المنجاس الذي
كانت ترفضه مصالحها : وبعد ان اكرهت على التصلب في قراراتها عجلت في
النهاية بالانقلاب الاجتماعي الذي لم ترغبه بالتأكيد ولا توقعته غير انه منح النظام
الجديد قواعد البورجوازية والقروية المتينة .

١ — النقد الورقي والتضخم

لقد كان الاصلاح النقدي مع نتائجه الاجتماعية الهائلة حصيلة الازمة المالية .
ففي ٢ تشرين الثاني سنة ١٧٨٩ وضعت الجمعية التأسيسية املاك الاكليروس
تحت تصرف الامة . فقد وجب تحريك هذه الثروة الهائلة . وفي ١٩ كانون الاول
١٧٨٩ قررت الجمعية عرض اوراق، تكفلها الاموال القومية، على البيع بقيمة ٤٠٠
مليون من املاك الكنيسة الممثلة بكية مساوية للاوراق النقدية . والنقد الورقي

ليس سوى وصل بفائدة ٥٪ يدفع من املاك الاكليروس . فهو يمثل رصيذاً للدولة . ولم يكن موجوداً منه بعد الا قطع كبيرة من فئة الـ ١٠٠٠ ليرة . وكان من الضروري الغاء الاوراق النقدية واغلاقها لدى دخولها الى بيع الاملاك الكنسية بنوع ان تغطي دين الدولة .

ولكي تنجح العملية كان ينبغي ان تكون سريعة . الا ان الاوراق النقدية لم تقبل بسهولة : وبدا الوضع غامضاً فالاكليروس احتفظ بإدارة ممتلكاته والاصلاح الكنسي لم يؤخذ به بعد . فاضطرت الجمعية التأسيسية من جراء ذلك ان تلجأ الى اجراءات جزرية . ففي ٢٠ نيسان ١٧٩٠ نذعت من الاكليروس ادارة ممتلكاته . وبعد شهر من ذلك أنشأت ميزانية العباداة . وفي ١٤ ايار حددت طرق بيع الاملاك القومية . ومع ذلك استمرت الخزينة فارغة وازداد العجز يوماً بعد يوم . وتوصلت الجمعية تدريجياً بسلسلة من الاجراءات الى تحويل كمبيالات الخزينة الى نقد ورقي لا يشمل اية فائدة ويتمتع بقدر شرائية غير محدودة . وفي ٢٧ آب ١٧٩٠ اصبح النقد الورقي اوراقاً مصرفية وارتفع الاصدار الى ١٢٠٠ مليون .. وصدرت قطع من فئات متوسطة (٥٠ ليرة) بانتظار صدور القطع الصغيرة من فئة ٥ ليرات (٦ ايار ١٧٩١) . وهكذا تحولت هذه العملية التي كان التفكير فيها في بادئ الامر لتصفية الدين ، عن هدفها وأصبحت تبني تغطية العجز في الميزانية . وجاءت نتائجها على الأخص كثيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وعرف النقد الورقي في الميدان الاقتصادي تضخماً سريعاً ، فحكزت الاصدارات ، وشجعت الجمعية على تخفيض قيمته إذ اجازت في ١٧ ايار ١٧٩١ تجارة النقد . فاختلف النقد المعدني ، وظهر التمييز بسرعة بين سعرين : واحد للمعدني وآخر للورقي . وازداد انخفاض القيمة بسبب إصدار القطع الصغيرة . فالتخفيض التبدل من ٥ الى ٢٥ بالمائة خلال ١٧٩٠ . وفي ايار ١٧٩١ لم تعد المئة ليرة تساوي أكثر من ٧٣ في سوق لندن .

وكانت نتائج النقد الورقي عديدة في المجال الاجتماعي . فالطبقات الشعبية

صعابا التضخم ، رأت ظروف حياتها تزداد خطورة . ورأى العمال ، الذين يقبضون اوراقاً نقدية ، ان قدرتهم الشرائية تنخفض . وازداد علاء الميشة ونجم عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية النتائج نفسها التي نجمت عن القحط : لقد حل علاء الميشة الطبقات الشعبية في المدن ان تقف ضد البورجوازية العالية وساهمت في سقوطها . ولم يكن التضخم أقل ضرراً لبعض فئات البورجوازية منها الضباط البلديون الذين ألغيت وظائفهم واصحاب الدخل في النظام القديم الذين كانوا يضعون وفرهم بشكل دين عام او على شكل قروض مكفولة برهون وقد شهدوا مداخيلهم تتضاءل بفعل ازدياد انخفاض قيمة النقد . وأصاب التضخم الثروة المكتسبة . على انه كان عكس ذلك مفيداً للمضاربين . وعلى الأخص سمح النقد الورقي للجميع ان يحصلوا على املاك الاكليس وبينا كانت كمبيالات الخزينة تسلمهم لقمة سائغة لمرابي الدولة من متعهدين وتمولين واصحاب الوظائف الملقاة . وامتنع النقد الورقي ان يكون وسيلة مالية ليصبح وسيلة عمل سياسية واجتماعية قوية .

٢ - الأملاك القومية وتقوية الملكية البورجوازية

لقد خطت الثورة نحو توزيع جديد للثروة المقارية التي ضخمت طابعها الاجتماعي بفعل بيع الاملاك القومية وآلية النقد الورقي . ولم تستجب طرائق البيع في الواقع لأمانى القرويين الصغار : فلأن أكثرية القرويين لا تملك ارضاً او كفاية من الارض للعيش باستقلال ، كان بالامكان حل القضية الزراعية بمضاعفة عدد الملاكين القرويين بفضل تقسيم الاملاك القومية الى اقسام صغيرة ويفضل التسهيلات في البيع . وهكذا كان ممكناً اتمام اصلاح الزراعي الذي بدأ بإلغاء الحقوق الاقطاعية . ولكن الغلبة كانت حليفة الحاجات المالية : فقد توافقت مع مصالح البورجوازية . ولم يكن إدراك بيع الاملاك القومية ولا شراء الحقوق الاقطاعية بموجب اهتمام بالجاهل القروية ، فقد ضاعف ازدهار الملاكين . وقد نصّ قانون ١١ ايار ١٧٩٠ ان تباع املاك الاكليس بالاستثمار جملة .

في المزارع العلني في مركز القضاء : وكلها شروط لا تلائم القرويين الفقراء . ومن جهة أخرى استمر نظام تأجير الارض قائماً . وفي هذه الاثناء أجازت الجمعية الوطنية الدفع على اثنتي عشرة سنة بفائدة ٥ بالمائة ، والتجزئة هندسا يتخلى ضمّ الاجزاء المنفصلة المزارع الاجالي لكي تضمّ الى الطبقة البورجوازية الجديدة قطاعاً من القرويين . فلذلك تجمع القرويون في بعض المناطق لشراء الاراضي المعروضة للبيع في قريتهم . وفي غير مكان جرى لإبعاد الذين أصبحوا اغنياء عن طريق العنف والاختصاص . فازدادت الملكية القروية قوة : وهكذا في كامبيزيس حيث اشترى القرويون من ١٧٩١ الى ١٧٩٣ عشرة اضعاف من الارض أكثر من البورجوازية في البيكاردي في بلاد اللاون أو السانس . ويبقى صحيحاً ان الذين استفادوا من بيع املاك الاكثريوس هم الفلاحون الذين أصبحوا ملاكين والمزارعون الكبار . وأكثر منهم البورجوازية . وكانت المياومون القرويون الصغار الذين استطاعوا اكتساب جزء صغير من الارض فادرين جداً . واستمرت القضية الزراعية كاملة مع ان تجزئة الاملاك الكنسية الكبرى سببت تجزئة الاستثمار وأوصلت عديداً من القرويين الى التمتع بالأرض كشركاء او مزارعين . وبفضل انهيار النقد الورقي تمكنت المضاربة بسرعة من تحقيق ثروات هائلة في ايدي عصابات المغامرين وأصحاب الأعمال السوداء .



ان عمل الجمعية التأسيسية اذا ضخم جداً . فهي تطال سائر الميادين السياسية والادارية والدينية والاقتصادية . فقد تجددت فرنسا والامة ووضعتا اسس المجتمع الجديد . فالتأسيسيون بصفتهم ابناء العقل والانوار رفعوا بناء منطقياً واضحاً وموحداً . ولكنهم بصفتهم ابناء البورجوازية ، فقد حولوا مبادئ الحرية والمساواة المعلنة رسمياً ، في اتجاه مصالح طبقتهم . وبعملهم هذا اغضبوا الطبقات الشعبية والديموقراطيين كما اغضبوا الارستوقراطيين والطبقة القديمة الممتازة التي قبلت ازدهارها . وحتى قبل ان تفترق الجمعية ويكتمل عملها كانت

صعوبات عديدة تهددها . فالجمعية التأسيسية عرّضت في الواقع منجزاتها لمتناقضات عديدة عندما اقامت الامة الجديدة على قاعدة ضيقة من البورجوازية القادرة . وقد حكمت على الأمة البورجوازية بعدم الاستقرار والحرب فيما بعد ، عندما أكرهت على مكافحة الارستوقراطية النافرة ورفضت الشعب الفاقد الصبر .

وقد تشددت لمة الوحدة الجديدة بوثاقات اقتصادية جديدة ولكنها لا يمكن ان تكون الا وثاقات بورجوازية . لقد توحدت السوق القومية بالقضاء الجزري على التجزئة الاقطاعية وحرية التبادل الداخلي . وهكذا تمتنت العلاقات الاقتصادية بين اجزاء البلاد المختلفة وأرسيت دعائم قضايتها . وتمثل تعريف الامة في مجابهة الاجنبي بإزالة الحواجز وحماية الانتاج القومي ضد المنافسة الاجنبية . ولكن بينما كانت البورجوازية التأسيسية تعمل على اتمام هذا التوحيد كانت تسام في تجزئة الطبقة الثالثة بتحرير الاقتصاد . فالفاء التكتلات الحرفية وانظمة الصناعة لا يمكن الا ان يثير غضب المعلمين الذين جردوا من احتكارهم . فتسببت حرية تجارة الحبوب بعداوة عامة لدى الطبقات الشعبية في المدن كما في الارياف ولم تكن العداوة اقل حدة بين القرويين ضد حرية الزراعة . فبدا ان الحقوق الجماعية التي تؤمن وجود القرويين الفقراء مرفوضة . فانكشاف الوم لدى الجماهير المتعلقة بالتنظيم والاقتصاد التقليدي جعل الجماهير في خطر ان تتحول عن مفهوم في حدود ضيقة لمصلحة طبقة واحدة .

لقد ابعدها عنه تنظيم الحياة السياسية القادر على الدفع . لا شك في ان اعضاء الجمعية التأسيسية ارسوا قواعد امة يجد فيها الجميع انفسهم باعلان المساواة النظري والغاء التكتلات المهنية التي عملت على تجزئة مجتمع النظام القديم وبتوكيد ادراك فردي للعلاقات الاجتماعية . ولكنهم ادخلوا الى منجزاتهم تنقيصاً لم يعد في استطاعتهم التغلب عليه ، بعدما وضعوا حق الملكية في مصاف الحقوق السابقة لعهد الكتابة . واتضح ذلك من استمرار الرق ومن تنظيم التصويت على اساس الدفع . فأصبحت الحقوق السياسية قوية بمقدار كمية الثروة .

وبعد إبعاد ثلاثة ملايين من المواطنين السليبيين هل تتألف الأمة من أربعة ملايين
أو أكثر من المواطنين العاملين الذين تتألف منهم المؤتمرات الاولى ؟ أو تتركز
بين ٥٠.٠٠٠ منتخب للمجالس الانتخابية بمحصر المعنى ؟ .

الأمة ، الملك ، القانون : هذه الصيغة الشهيرة التي ترمز تحت مظاهر مبدأ
السيادة القومية الى المنجزات الدستورية للجمعية التأسيسية ، لم يكن في
مقدورها ان تخدع احداً . فقد تقلصت الأمة الى حدود ضيقة تشمل
البورجوازية الملاكية . وبصفتها امة دافعي الضرائب للتصويت ، لم يكن في
مقدورها ان تصمد في وجه ضربات الثورة المعاكسة والحرب .

الفصل الرابع

الجمعية التأسيسية

وهرب الملك

(١٧٩١)

لقد راح بناء الجمعية التأسيسية للمؤسسات يتلوى منذ ١٧٩١ تحت ثقل الضغوط المتناقضة . فبينما تحبص الارستوقراطية نفسها في رفضها العنيد لكل تنازل وفي جعلها الحل الوسط الذي رسم خطوطه من جديد الرجال الثلاثة بارناف ، دوبر ولاميث ، مستحيلا ، استمدت العقلية الشعبية بسبب فكرة المؤامرة الارستوقراطية ، قوة وحيوية من دعوة الاجنبي وقد اتضحت ، ومن الخوف من الغزو . فانتقلت المشكلة القومية بالتدرج الى المستوى الاول فساهمت في زيادة خطورة التوترات الاجتماعية في قلب الطبقة الثالثة نفسها وقضت على التوازن الهزيل الذي ارسى عليه البورجوازية القادرة على الدفع قواعد سلطتها .

اولاً — الثورة المعاكسة والاندفاع الشعبي

لقد اتضح ان السياسة التي اتبعها لافاييت قد افلست منذ صيف ١٧٩٠ :

لان الاتفاق بين الارستوقراطية والمجتمع البورجوازي امر مستحيل وقد اشدت
ساعد المعارضة الارستوقراطية بسبب الاشفاق وحركة الرفض في صفوف رجال
الاكليروس . فانطلقت الحركات الشعبية من جديد بفعل تخفيض النقد الورقي
والازفة الاقتصادية .

١ - الثورة المعاكسة :

الارستوقراطيون ، المهاجرون ، والكهنة الرافضون

لقد آلفت المعارضة المعاكسة للثورة الآن جهود المهاجرين مع جهود
الارستوقراطيين والرافضين .

اتضح تحرك المهاجرين على حدود البلاد . وكانت أهم مراكز المبعرة في
رينانيا (كوبلانس ، ماينس ، وريمس) ، وفي ايطاليا (تورين) وفي انكلترا .
فالمهاجرون يتآمرون لتحريك التدخل الاجنبي ضد الثورة . وفي أيار ١٧٩١
جرت مقابلة بين الكونت دارقوا في مانتو والامبراطور ليوبولد الثاني الذي
تهرب من التدخل . واتسمت الحركة الارستوقراطية في البلاد ولم تبق حبيسة
المجال الدستوري وحده . فالارستوقراطيون السود ألقوا ظللاً من الشك على
النقد الورقي وحاولوا عرقلة بيع الاملاك القومية . وكثرت المحاولات المسلحة .
وفي شباط ١٧٩١ حاول فرسان الحنجر خطف الملك من التويلري . وممسكر
جاليس في جنوب الفيغاري الذي تشكل في آب ١٧٩٠ من ٢٠.٠٠٠ من الحرس
القومي الملكي لم 'يحل' بالقوة الا في شباط ١٧٩١ . وفي حزيران ١٧٩١ حاول
البارون دي ليزارديير إثارة عصيان في الفانده . لقد تحرك الارستوقراطيون في
كل مكان .

لقد منحت حركة الكهنة الرافضين اندفاعاً جديداً لمعارضة الثورة المعاكسة .
فمتابعوا ممارسة العبادة وتوزيع الاسرار . فانقسمت البلاد . وبما ان كثيرين من
الشعب لم يرضوا ان يخاطروا بأمر خلاص نفوسهم اذا تخلوا عن الكهنة الصالحين ،
فقد دلف الكهنة الرافضون قسماً من الشعب إلى المعارضة المعاكسة للثورة .

وهندما تفاقمت الفوضى ، أجازت الجمعية التأسيسية في ٧ أيار ١٧٩١ ممارسة العبادة للرافضين ضمن شروط عبادة متسامح بها بشكل بساطة . ففضب الدستوريون خشية ألا يستطيعوا الوقوف في وجه منافسة الرافضين . فانفجرت الحرب الدينية .

٢ - الاندفاع الشعبي : الأزمة الاجتماعية والمطالب السياسية

كانت المقاومة الثورية تتطور في الوقت نفسه فجعلت سياسة الحل الوسط التي اتبعها المؤتمر الوطني أكثر صعوبة .

واجابت الحركة المعادية للإكليروس على حركة الكهنة الرافضين . ولم تكن نتيجة الصراع الديني مضاعفة قوى الحزب الارستوقراطي فقط بل تسببت أيضاً بقيام حزب انتيكليريكالي (معادي للإكليروس) . فهاجم اليعاقبة الكاثوليكية الرومانية بعنف لكي يساندوا الاكليروس الدستوري ففضحوا الحرافات والتعصب . لقد كتبت « الصحيفة القروية » التي طورت هذه الدعاية :

« لقد عيب علينا اننا أظهرنا نحن انفسنا بعض التسامح ضد البابوية . وعيب علينا ايضاً اننا لم نستئن دائماً شجرة الايمان الخالدة . ولكن من ينظر الى هذه الشجرة المعصومة عن كتب ير ان التعصب متأصل في كل اغصانها للدرجة يبدو معها ان الضرب على احدها لا يمكن الا ان يبدو ضرباً على الآخر » .

وتجراً الكتاب المعادون للاكليروس فطالبوا بإلغاء ميزانية العبادة واطلقوا فكرة العبادة الوطنية والمدنية التي كان العيد القومي الكبير للوحدة صورة سابقة لها .

وكانت الحركة الديمقراطية ترد هي ايضاً على حركة الرافضين : فتحالف الملك مع الذين رفضوا قسم يمين الولاء للدستور المدني ساعد على تقدم الديموقراطيين . ومنذ ١٧٨٩ طالب روبيبير بالتصويت العام . ونما الحزب الديموقراطي بفضل تكاثر النوادي الشعبية . وكان المدرس دانسار قد أسس في

باريس في ٢ شباط سنة ١٧٩٠ الجمعية الاخوية الاولى للجنسين . وشكلت هذه الجمعيات الشعبية التي كانت تقبل في عدادها المواطنين السلبين ، لجنة مركزية في ايار مسن سنة ١٧٩١ . وكان نادي الكورديليه الذي تأسس في نيسان ١٧٩٠ وهو تجمع حقيقي للمعركة ، يقود الحركة ويراقب الارستوقراطيين ريسر على الادارات ويعمل عن طريق التحقيقات والاكتتابات والعرائض والمظاهرات والثورات عند الضرورة . وشجع مارا الحركة في «صديق الشعب» كما فعل بونفيل في صحيفته «فم الحدد» . واعلن بمض الديموقراطيين انفسهم جمهوريين وكانوا يتجمعون حول صحيفة روبير «لوميركور ناسيونال» .

وحدات الاضطرابات الاجتماعية في ربيع ١٧٩١ فوقت حوادث شغب في النيفرنه والبوربونيه ، والكيرسه والبيريقور . وقام محال باريس باضطرابات . واستمرت البطالة كما تراجعت صناعات الترفيه . وازداد غلاء المعيشة . وتنظمت بعض التجمعات المهنية كعمال المطابع والبياطرة والبنائين وطالبوا بمحبة ادنى للاجور . وساندت الجمعيات الاخوية والصحف الديموقراطية قضية العمال واتهمت اقطاعية المتهدين والتجار الجديدة التي كانت تشجعها الحرية الاقتصادية . لقد منحت الحركة الاجتماعية قوة للحركة الديموقراطية .

٣ - البورجوازية التأسيسية والتضامن الاجتماعي

امام هذا التهديد المزدوج تصلبت الجمعية التأسيسية في سياستها . وكانت البورجوازية ترجف رعباً من تقدم الحركة الشعبية بمقدار ما ترهب جانب الثورة الارستوقراطية المعاكسة . وبدا ميرابو لمدة من الزمن في المستوى الاول بعد ان انهارت شعبية لافاييت وزال تأثيره على الملك .

لقد انتقل ميرابو الى خدمة البلاط الذي اشتره بعد ان ابعده قرار ٧ تشرين الثاني ١٧٨٩ عن الوزارة . واول مذكرة له للملك ترجع الى ١٠ ايار ١٧٩٠ . وبصفته من انصار السلطة الملكية الفعالة حاول ان يمنح الملك حق اقرار السلم وعلان الحرب . واثار على لويس السادس عشر بمخطط واسع للدعاية والفساد : ويقضي مخططة بإنشاء حزب يقادير بعده الملك باريس ويحصل الجمعية

ويوجه نداء الى الامة . ولم يحتفظ البلاط من هذا المخطط الا بالفساد الذي عمل
 قالون رئيس القائمة المدنية على تطويره فضاغف العملاء والمتآمرين : ولم يكن
 لويس السادس عشر واثقاً من ميرابو كما لم يكن واثقاً قبله من لافاييت . ولم
 يتيسر الوقت لسياسته كي تفشل : فقد توفي ميرابو فجأة في ٢ نيسان
 ١٧٩١ . واختفى معه عن المسرح الثوري احد الممثلين الرئيسيين . وحل
 الثلاثي بارناف ، دوور ولاميث محل ميرابو مباشرة . وكان الثلاثي ينبغي هو
 ايضاً ايقاف الثورة بعد ان تخوف من تقدم الديموقراطيين ومن الحركة الشعبية
 اكثر من المؤامرات الارستوقراطية . فأطلق بمال البلاط صحيفة جديدة هي
 « اللوغوغراف » . ومال الى اليمين رغبة منه في التقرب من لافاييت . وفرض
 على الجمعية التطور نفسه بعد ان سيطر عليها . فأبعد المواطنين السليبيون عن
 الحرس القومي وضمنت المرائض الجماعية . وجرى التصويت في ١٤ حزيران
 ١٧٩١ على قانون لوشابيليه الذي يمنع المحالفات والاضرابات . وهذا المضمون
 السياسي للردة يعطل تصرف اليسار في هذه المناسبة . وصمت روبسبير ، مع انه
 دافع في كل المناسبات ، بتبصر وصرامة عن حقوق الشعب ، من ذلك في ٢٧
 و ٢٨ نيسان ١٧٩١ لدى اجراء نقاش حول تنظيم الحرس القومي .

« من قام بثورتنا المجيدة ؟ هل هم الاغنياء ؟ هل هم الاقوياء ؟ للشعب وحده كان باستطاعته
 ان يرغبها ويطلبها . والسبب نفسه يستطيع الشعب وحده ان يساندها » .

وبقياس ما لم ينتبه مارا نفسه لأهمية قانون « لوشابيليه » الاجتماعية ، فقد
 رأى فيه على الأخص قانون ردة سياسية تحدّ من حق التجمع ورفع المرائض :
 « لقد نزعوا من الطبقة الكثيرة العدد طبقة الشفيلة والعمال حق التجمع للتداول بشكل منظم
 في مصالحهم ولم تكن غايتهم سوى عزل المواطنين ومنهم عن الاهتمام بالقضية العسامة
 بشكل جماعي » .

هذا ما كتبه مارا في « صديق الشعب » في ١٨ حزيران ١٧٩١ .
 عادت سياسة الحل الوسط مع الارستوقراطية ، ترتسم من جديد . وخوفاً
 من الديموقراطية أراد الثلاثي مع لافاييت إعادة النظر بالدستور وزيادة ضريبة

حق الانتخاب وتقوية سلطات الملك . ولكن هذه السياسة كانت تتطلب مساهمة السود والارستوقراطيين كما تتطلب موافقة الملك . فجعلتها مقاومة الارستوقراطية أمراً مستحيلاً ، وأثبت هرب الملك بطلانها بشكل باهر .

ثانياً — الثورة واوروبا

لقد ازداد رضع الجمعية التأسيسية صعوبة خلال سنة ١٧٩١ لأن الصعوبات الخارجية جاءت تتضاف الى الاضطرابات الداخلية . ففرنسا الجديدة تتعارض مع اوروبا النظام القديم كما تتعارض الارستوقراطية الاقطاعية مع البورجوازية الرأسمالية والاستبداد الملكي مع الحكومة الليبرالية . واستطاعت المنافسات بين الدول ان تحولها لبرهة من الزمن عن توجيه انتباهها الى قضايا فرنسا . ولكن المهاجرين ولويس السادس عشر جعلوا الصراع محتوماً بدعوتهم الاجنبى لاعادة توطيد الحكم المطلق وأولويتهم الاجتماعية .

١ - العدوى الثورية والردة الارستوقراطية

لقد أثارت دعاية الافكار الثورية وقوة انتشارها قلق الملوك منذ البدء . فقد كانت لأحداث الثورة ولبادئ ١٧٨٩ بحمد ذاتها قوة إشعاع عظيمة جداً حتى انها حركت الشعوب وزعزعت سلطة الملوك المطلقة . وأثارت أحداث فرنسا فضولاً نهماً في كل مكان . فتوافد الاجانب الى باريس كحجاج حقيقيين لكمة الحرية: امثال جورج فورستر من ماينس، والشاعر الإنكليزي وردسورث والكاتب الروسي كارامزين ... فاشتركوا في الصراع السياسي وترددوا على النوادي وأصبحوا المروجين للشيطيين لأفكار الثورة . وكان من أهمهم اللاجئون السياسيون من سافوا وبرابانسون ، وسويسرا ورينانيا . ومنذ ١٧٩٠ أسس اللاجئون من سويسرا وجنيف وعلى الأخص من نيوشاتل النادي الملفيشي . وجعل تقدم الانوار فيما بعد الحدود بين البورجوازية أو النبلاء ، المانيا وانكلترا

على الأخص شديدتي الحساسية امام العدوى الثورية .

وفي المانيا ، استولت الحماسة على الاساقفة والكتاب : في ماينس فورستر امين مكتبة الجامعة ، في هامبورغ الشاعر كلوبستوك ، وفي بروسيا الفيلسوفان « كانت » و « فخته » . وزرع الطلاب في قوباندجن شجرة على اسم الحرية . ونحطت الحركة دوائر المثقفين الضيقة وبلغت البورجوازية والقرويين . وفي بلدان الراين والبالاينا رفض القرويون دفع فرائض الأسياد . وانفجرت الاضطرابات الزراعية في الساكس ومنطقة ميسين . وفي هامبورغ اقامت البورجوازية احتفالاً بمناسبة ١٤ تموز ١٧٩٠ خلال عيد حل فيه الحاضرون شارات مثلثة الالوان وأنشدت جوقة من الفتيات عهد الحرية وقرأ كلوبستوك قصيدته :
« هم وليس نحن » :

« يا حرية الغالين لو كانت لي ألف صوت لما استطعت ان انشد مديحك ؛ وانغامي تبقى ضيفة جداً ايها الآلهة فلا تكلمي مديحك ... » .

وفي انكلترا اعلن فوكس أحد زعماء حزب الوينغ ، وويلبرفورس عدو الرق والفيلسوف بنتام والكيماي بريستلي انفسهم على رؤوس الاشهاد الى جانب الثورة . واذا حبذتها الطبقات القيادية في اوانلها فقد اصابها البرود بمقدار ما كانت الاحداث تتسارع . واستمر الراديكاليون وحدهم والناقون على ولائهم لها فطالبوا بإصلاحات لبلادهم : فتأسست في مانشستر جمعية دستورية في ١٧٩٠ بينما انطلقت في ١٧٩١ الجمعية اللندنية لجمع المعلومات عن إعداد الدستور . واستمر الشعراء لمدة طويلة امناء في حاستهم خلال الايام الاولى : ومنهم بلاك وبرنس ووردسورث وكوليردج الذي أعاد في ١٧٩٨ للذاكرة في قصيدته عن فرنسا نشوته الفرحة :

« عندما ترفع فرنسا في غضبها الجبار يدها بقسم يمز الفضاء والارض والبحار وتضرب الارض برجلها القوية وتقسم ان تكون حرة » .

ومع ذلك لم تتأخر الردة الأوروبية في الظهور... فالأرستوقراطية اصبحت

معادية للثورة بعد إلغاء النظام الاقطاعي والاكليروس بعد مصادرة املاله الكنيسة . فارتعدت البورجوارية من الاضطرابات التي لا ينضب معينها . وعمل المهاجرون جهدهم ليشيروا طبقات النظام القديم ضد فرنسا الثورية . وكان الكونت دارتو قد أقام في تورين منذ ١٧٨٩ . وفي ١٧٩٠ تألفت اولى التجمعات في ممتلكات منتخب تريف . وادعى المهاجرون المحتاجون والمترفعون الذين قدموا مصالح طبقتهم على مصالح وطنهم ان في استبطاعتهم إخضاع باريس التي تسيطر عليها حفنة من مثيري الشعب . ومنذ اوائل سنة ١ٗ٩٠ هاجم المهاجرون في المانيا الحركة الديموقراطية الفرنسية كما حدث في صحيفة « بينا » الادبية . وتزعمت الردة في انكلترا الارستوقراطية العقارية والكنيسة الانجليكانية . فازدادت في انتخابات ١٧٩٠ اكثريه « التوري » ، فتأجل الاصلاح البرلماني . وفي تشرين الثاني ١٧٩٠ نشر بيرك « أفكاره » عن الثورة الفرنسية فأصبحت إنجيل الثورة المماكسة : وقد شجب فيه الثورة الفرنسية لأنها تقضي على الارستوقراطية وعلى تسلسل الطبقات التي هي من وضع إلهي . فرد عليه «توما بين» الذي اشتهر بوقوفه الى جانب ثوار اميركا ، بكتابه «حقوق الانسان» في ١٧٩١ فكان له دوري عظيم في اوساط الشعب . فأطلق بيرك فكرة صليبية معادية للثورة . وفي الوقت نفسه في ربيع ١٧٩١ حكم البابا بيوس السادس رسمياً على مبادئ الثورة الفرنسية . وفي آذار أقامت الحكومة الاسبانية شريطاً من الجيوش على طول البيرينه لتوقف الوباء الفرنسي . لقد ثبتت الثورة الاوروبية المماكسة أقدامها بينما كان لويس السادس عشر يعلق عليها كل آماله .

٢ - لويس السادس عشر والجمعية التأسيسية واوروبا

كان لويس السادس عشر يلاحق الهدف نفسه الذي تصبوا اليه آمال الارستوقراطية الاوروبية : فكان يتوسل الى الملوك سراً كي يتدخلوا . وكان المهاجرون يعملون في هذا الاتجاه : وكان الكونت دارتو يطالب في مدريد

بتدخل عسكري يساند الثورات المتمردة في وسط فرنسا . وكان كالون وزير الهجرة منذ تشرين الثاني ١٧٩٠ يعتمد على بروسيا . فكانت على الجيش الذي ينظمه امير كونده في كوبلانس ان يفتح الطريق للجيش الاجنبية . وبذلك يُعاد توطيد النظام القديم . فلويس السادس عشر لم يقبل الثورة الا بالظاهر . فمُنذ تشرين الثاني ١٧٨٩ وجّه إلى شارل الرابع ملك اسبانيا احتجاجاً على التنازلات التي فرضت عليه . وفي نهاية سنة ١٧٩٠ قرر ان يهرب وكلّف المركز دي بويه بطل مذبحه فانسى وقائد مبرز ان يتخذ الاجراءات لتأمين هربه . وكان مخططه ان يطلب من الدول الاوروبية ان تفرض على الجمعية التأسيسية إعادة النظر في قراراتها وان تدعم تدخلها بمشود عسكرية على الحدود .

وكان موقف الملوك مختلفاً غير متحد رغم عداوتهم العامة للثورة . فتحسنت كاترين الثانية في الظاهر لفكرة الصليبية المادية للثورة : « ان القضاء على الفوضى الفرنسية هو الحصول على مجد خالد » .

وكان غوستاف الثالث مستعداً لقيادة التحالف ، فتمركز في ربيع ١٧٩١ في إيكس لاشابيل . وانحاز الى التحالف ايضاً فردريك غليوم الثاني ملك بروسيا وفكتور امبد الثالث ملك سردينيا . اما الامبراطور ليوبولد الثاني فبدأ أكثر فطنة وكذلك الحكومة الانكليزية . وكان الملوك منقسمين على الأخص بسبب أطماعهم التوسعية والتنافس فيما بينهم . ولم يكن باستطاعتهم القيام بأي عمل بدون الامبراطور زعيم التحالف المعلن . غير ان ليوبولد لم يكن عميق العداء للإصلاحات الدستورية ، ولم يكن مستاءً من ضعف سلطة ملك فرنسا ، وكان لديه ما يكفي من المتاعب في دوله الخاصة وعلى حدوده الشرقية .

لقد سيطرت على السياسة الخارجية للجمعية التأسيسية خلافات من نوع حقوقي ومن نوع توسمي جعلت الملوك والثورة يتعارضان .

ففضية الأمراء الملاكين في الألزاس نجحت عن إلغاء الحقوق الاقطاعية : فقد كان عدد من الأمراء الألمان يملكون اراضي في الألزاس واعتبروا انفسهم

متضررين فاحتجوا لدى مجلس « الدييت » الجرمني على قرارات الجمعية .
وسأمت قضية افينيون في إثارة البابا على فرنسا . فتمردت افينيون وكونتية
فينيسان (احدى دويلات الرون) على السلطة البابوية وألغت النظام القديم .
وفي ١٢ حزيران ١٧٩٠ صوتت افينيون على إلحاقها بفرنسا . وترددت الجمعية
التأسيسية وماطلت في قبول القضية . وفي ٢٤ آب عرضت قضية افينيون على
المناقشة في الجمعية فتحاشى اعضاؤها اعطاء البابا اسباب عداء جديدة ضد
فرنسا . فجري تبني مقترحات ترونته : بما ان الملك هو الرائد في موضع
الدبلوماسية فقد أرسلت اليه عريضة سكان افينيون . فالجمعية لم تكن ترغب
بتصويت في غير عمله ان تسيء الى المفاوضات الجارية حول الدستور المدني
للاكليروس .

وفي هذه الاثناء كان يتوولد قانون دولي جديد هام ينبع من مبادئ ١٧٨٩ .
فقد رفضت الجمعية التأسيسية رسمياً حق الفتح في ٢٢ ايار ١٧٩٠ : فالامم تقوم
فقط على ارادة الناس التي يعبدون عنها بحرية . وفي تشرين الثاني ١٧٩٠ اعلنت
للأمراء الالمان ان الالزاس فرنسية لا بموجب حق الفتح بل بارادة السكان كما
أكد ذلك من اشتراكهم بعيد الوحدة في ١٤ تموز ١٧٩٠ . وفي محاولة لاستفتاح
القانوني الدولي الجديد عارض ميلان دي دويه في الواقع في ٢٨ تشرين الاول
١٧٩٠ الدولة السلافية بالامة كاشتراك ارادي حر :

« ليس بينكم وبين اخوتكم في الالزاس من لقب شرعي آخر للوحدة الا العقد الاجتماعي
الذي نشأ في السنة الماضية بين جميع الفرنسيين القدماء والعديدين في هذه الجمعية نفسها » .

تلك إشارة الى قرار الطبقة الثالثة في ١٧ حزيران ١٧٨٩ في اعلان نفسها جمعية
قومية وقرار الجمعية في ٩ تموز التالي الذي اعلنها جمعية تأسيسية . وطُرحت
قضية وحيدة « بسيطة غاية البساطة » وهي معرفة .

« ما اذا كان الشعب الالزاسي مدن بيزة كوفه فرنسا الى معاهدات دبلوماسية .. ماذا تم
شعب الالزاس .. ماذا تم شعب فرنسا الاتفاقات التي كان موضوعها في ظل الاستبداد وحدة
الاول مع الثاني ؟ لقد اتحد الشعب الفرنسي لانه اراد ذلك . اذا ارادته وحدها لا معاهدة
مؤنستر جعلت الوحدة شرعية » .

لقد اوضحت الالزاس هذه الارادة باشتراكها في عيد الوحدة في ١٤ تموز ١٧٩٠ .

وفي ايار ١٨٩١ قررت الجمعية ، ان تحتل افينيون والكونتية لتستشير السكان بعد ان سحب البابا الدستور المدني للاكليروس . وجرى تبني الاجتماع في ١٤ ايلول ١٧٩١ . فالقانون الدولي الجديد العام يتلخص اذاً في نظر الملوك باعلان حق الحاق الشعوب التي تعلن عن رغبتها في ذلك ، لمصلحة الامة الثورية . فانقلبت من جزه ذلك دبلوماسية الانظمة القديمة .

وفي هذه الاثناء كانت الجمعية تخشى من حرب تنفذ بخطط البلاط . فقدمت تعويضاً للامراء الالمان اشار عليهم لويس السادس عشر برفضه مباشرة . واجلت ضم افينيون قدر الامكان . وكانت ممارسة هذه السياسة من السلام سهلة جداً لان بروسيا والنمسا وروسيا كانت منهكة بالقضية البولونية . وكان ليوبولد يدرك ان فردريك غليوم ومثله كاترين يحرضان على تدخل عسكري في فرنسا على امل حل القضية البولونية لمصلحتها بينما يكون هومشغولا في الغرب : ففضل الامتناع عن التدخل .

ولكن سياسة السلام التي اتبعتها الجمعية فشلت بسبب حرب الملك واضطرار ليوبولد الثاني الى التدخل في القضايا الفرنسية .

ثالثاً - فارين : التنكر الملكي للثورة

(حزيران ١٧٩١)

ان حرب الملك يشكل احد الاحداث الجوهرية في الثورة . ففي الميدان الداخلي اوضح ان معارضة الملكية للامة الثورية لا يمكن قيام اتفاق بينها وفي الميدان الخارجي عجل بوقوع الصراع .

١ - هرب الملك (٢١ حزيران ١٧٩١)

لقد اعد الكونت آكسل دو فيرسن هرب الملك بصبر طويل وهو سويدي صديق لماري انطوانيت . وبمجة حماية كنز ينقله مركز جيش دي بويه أقيمت محطات وفرق من الحياالة على طول الطريق الى ما بعد سانت ميتولد : وكان على لويس السادس عشر ان يبلغ بهذه الطريقة مونغيدي عن طريق شالون سورمارن والآرغون . وفي ٢٠ حزيران ١٧٩١ حوالي منتصف الليل غادر لويس السادس عشر قصر التويلري مع اسرته متخفيا بلباس وصيف . وفي الوقت نفسه كان لافاييت يفتش مراكز القصر التي يعتبرها جيدة الحراسة . ولكنه منذ مدة طويلة ترك دون حراسة احد ابواب قصر التويلري ليسهل لفيرسن الدخول بحرية الى عند الملكة .

وقد أعدت مركبة ثقيلة خصيصا لذلك تكدست فيها العيلة الملكية . فتأخرت خمس ساعات عن موعدها . وانسحبت الدوريات المتمركزة بعد شالون عندما لم تشهد احدا يحضر . وعندما وصل الملك في ليل ٢١ و ٢٢ حزيران الى فارين لم يجد فيها فرقة التبديل المتفق عليها فتوقف . وفي سانت ميتولد في هذه الاثناء تعرف ابن مدير البريد درويه الى الملك الذي لم يكن متخفيا . فلاحق هذا الاخير في فارين العربة المتوقفة واقام حواجز على الجسر القائم على نهر الابر *Aire* . وعندما اراد الملك ان يتابع سيره وجد الجسر مقطوعا . فدق النفير وتجمع القرويون وتأخى الحياالة الذين هرعوا ، مع الشعب . وفي صباح ٢٢ عادت الاسرة الملكية الى طريق باريس وسط سياج من الحرس القومي الذي هرع من سائر القرى . ووصل بويه بعد ساعتين من رحيل الملك عندما هلم بالامر . وفي ٢٥ حزيران مساء كان الملك يدخل الى باريس في صمت الاموات ، بين سياجين من الجنود منكسي البنادق . لقد كان ماتم الحكم الملكي .

والاعلان الذي كتبه لويس السادس عشر قبل هربه ووجهه الى الفرنسيين لم يترك ادنى شك حول نواياه . لقد كان في نيته الالتحاق بجيش بويه ، ومن هناك

الى الجيش النمساوي في البلاد المنخفضة ثم العودة الى باريس ليحل الجمعية والنوادي ويستعيد سلطته المطلقة . وكانت كل سياسة لويس السادس عشر السرية تبقي إثارة تدخل اسبانيا والنمسا لمصلحته . فقد ارسل منذ تشرين الاول ١٧٨٩ عميلاً سرياً هو الاب دي فونبرون الى ملك اسبانيا شارل الرابع . وعمل جهده لتسليم الخلاف مع الامراء الملاكين في الازناس . لم يكن لويس هشر ذلك الرجل الضعيف البسيط وغير المسؤول تقريباً الذي 'يُعرض لنا اغلب الاحيان . لقد كان على جانب من الذكاء واستعمل عنادا كبيراً في خدمة هدف واحد هو اعادة توطيد سلطته المطلقة حتى لو كان الثمن خيانة الامة .

٢ - نتائج فارين الداخلية :

الاعدام بالرصاص في شان دي مارس (١٧ تموز ١٧٩١)

لقد كان نتائج فارين الداخلية متناقضة :

لقد تسبب هرب الملك بانطلاق الحركة الشعبية والديموقراطية . ولكن خوف الشعب حمل البورجوازية الحاكمة على تقوية سلطتها والحفاظ على الحكم الملكي .

وفي اليوم الثاني لفارين ثبتت الحركة الشعبية اقدامها اكثر من اي وقت مضى . « ما نحن اخيرا احرار وبدون ملك » ، اعلن الكورديليون الذين كانوا يطالبون الجمعية التأسيسية منذ ٢١ حزيران ان تعلن الجمهورية او على الاقل الا تقرر مصير الملك دون استشارة المؤتمرات الاولى .

وأكثر من ذلك كان هرب الملك عنصراً حاسماً في تقوية الوجدان القومي في صفوف الجماهير الشعبية . لقد اوضح لهم تأمر النظام الملكي مع الأجانب واثار حق اعماق الارياض موجة من الانفعال العنيف . وعم الخوف من الغزو ووضعت مراكز الحدود نفسها عفويا في حالة الدفاع وسحبت الجمعية من الحرس القومي ١٠٠ ٠٠٠ متطوع . ولعب رد الفعل المنعكس الاجتماعي والقومي دوره كما في سنة ١٧٨٩ . اما في فارين فقد المحاز الخيالة الذين هرعوا وكان عليهم ان

يجمعوا هرب الملك، الى صفوف الشعب فتعالى الصراخ بحياة الامة : لحيا الامة ا
وانفجرت الردة الدفاعية . وفي ٢٢ حزيران ١٧٩١ مساءً ذبح القويون قريبا
من سانت ميتهولد الكونت دي دامبيير سيد المنطقة الذي جاء يؤدي التحية
للويس السادس عشر لدى مروره . لقد كانت الحماسة القومية، في خوف ١٧٩١،
دون شك تابضا قويا بمقدار الحقد الاجتماعي . وبدا هرب الملك برهانا على ان
الغزوات وشيكا . فاستنفرت الجماهير الشعبية بالمعنى العسكري للكلمة .

وفي هذه الاثناء حافظت البورجوازية التأسيسية على رباطة جأشها : كانت
تخشى الثورة القروية وتخاف كذلك من الحركات الشعبية في المدن (لقد جرى
التصويت على قانون لوشابليه في ١٤ حزيران ١٧٩١) . ووافقت الجمعية سلطة
الملك وحق الفيتو وجعلت من فرنسا جمهورية الامر الواقع . ولكنها قطعت
الطريق الى الديمقراطية عن سابق تصور وتصميم . فخلقت وهم خطف الملك .
لقد صرح بارثاف في وجه اليعاقة في ٢١ حزيران مساءً : « الدستور ، هذا هو
قائدنا ، والجمعية الوطنية ، هذه هي نقطة الاتحاد » . وشمل العفو لويس السادس
عشر رغم احتجاجات روبسيير . ولم تجر محاكمة الا لابطال الخطف ، لبويته
الذي طالب بالمسؤولية الكاملة عن الحادث في رسالته الى الجمعية في ٢٦
حزيران ١٧٩١ ولكنه كان هاربا ولبعض الكومبارس الذين صدر قراراً بتهامهم في
١٥ و ١٦ تموز . وطرح بارثاف المعضلة الحقيقية في خطاب حماسي في ١٥ تموز ١٧٩١ :
« هل نقضي على الثورة ، وهل فميدها من اولها ؟ ... خطوة اخرى وثأتي عملا مشهورا
ومجرما ، خطوة اخرى على خط الحرية ويكون القضاء على الملكية - بفتح الميم - ، وعلى خط
المساة ويكون انهيار الملكية - بضم الميم - » .

ورغم الخيانة الملكية والخطر الارستوقراطي كانت البورجوازية التأسيسية
تبقي ان تستمر الأمة أمة الملاكين : فالثورة بالنسبة اليها قد انتهت .
وقد أبان الرمي بالرصاص في شان دي مارس (١٧ تموز ١٧٩١) عن نوايا
البورجوازية المحتومة وضاعف شعب باريس الذي أثاره الكورديليون والجمعيات
الأخوية المرائض والمظاهرات . وفي ١٧ تموز ١٧٩١ تجمع الكورديليون في

شان دي مارس ليوقعوا على مذبج الوطن طلب الجمهورية . فأمرت الجمهورية مختار باريس ان يفرق التجمع بحجة الفوضى . فأعلن قانون استدعاء القوات العسكرية ، فاحتل الحرس القومي المحصور بالبورجوازية شان دي مارس وأطلق النار دون انذار على الجمهور الأعزل فسقط على الارض خمسون قتيلًا . وكان القمع الذي تبع ذلك وحشيًا . فجرت اعتقالات عديدة وانقطعت عدة صحف ديموقراطية عن الظهور . وأُغلق نادي الكورديليه وتمطلت زعامة الحزب الديموقراطي لمدة من الزمن . فكان الارهاب المثلث الألوان .

اما النتائج السياسية فكانت خطيرة . وانقسم الحزب الوطني الى مجموعتين حدوتين . وحدث القطاع المحافظ في اليعاقبة انشقاقاً منذ ١٦ تموز ١٧٩١ وأسس نادياً جديداً في دير « الفويان » . وبينما كان الديموقراطيون بقيادة روبسبير يثبتون أقدامهم الى جانب اليعاقبة كان الدستوريون على الأخص فويان ولاميشيون مجتمعين قد أعادوا تنظيمهم في « الفويان » مستعدين للتفاهم مع الملك ومع السود (الارستوقراطيين) لانقاذ الحل الوسط والمحافظة على الاولوية السياسية للبورجوازية القادرة على الدفع . وعلى هذا النحو اتضحت مرة أخرى معالم سياسة الحل الوسط . ولكن الارستوقراطية استمرت في تعصلبها .

ولم تذهب لإعادة النظر في الدستور الى المدى الذي كان يرغبه الثلاثي وقد أصبح الآن سيد الموقف . فازداد من جراء ذلك طابعه في القدرة على الدفع ، خطورة . ففرض من المنتخبين ان يكونوا ملاكين أو مستأجرين لمقار يقدر حسب الظروف بقيمة ١٥٠ ، ٢٠٠ أو ٤٠٠ يوم عمل . وجرى تنظيم الحرس القومي نهائياً بموجب قانون ٢٨ تموز ١٧٩١ الذي أعيد النظر فيه وجرى تحويله بقانون ١٩ ايلول التالي . فالمواطنون العاملون وخدمهم لهم حق الاشتراك في الانتخاب . وكان الشعب أعزل امام البورجوازية المسلحة . فقبل الملك الدستور بعد ان جرى تعديله على هذا النحو في ١٣ ايلول ١٧٩١ . وفي ١٤ تموز أقسم مرة أخرى على الاخلاص للأمة . ومرة أخرى اعتقدت البورجوازية التأسيسية ان الثورة قد انتهت .

٣ - النتائج الخارجية لفارين : اعلان بلنيتز (٢٧ آب ١٧٩١)

ولم تكن نتائج فارين الخارجية أقل ضخامة فقد أثار هرب الملك وتوقيفه انفعالا ملكيا عظيماً في أوروبا . فأعلن ملك بروسيا « انه مثال مرعب » . ولكن مرة أخرى كان كل شيء عائداً للامبراطور . فاقترح ليوبولد من مانتو على البلاطات ان تتداول لانقاذ الأميرة المالكة والحكم الملكي الفرنسي . ولكن المصالح والمنافع انتصرت على شعور النضامن بين الملوك : فالاتفاق الأوروبي ضد فرنسا كان مستحيل التحقيق . وأطمأن ليوبولد على مصير الملك من جراء سياسة الفويان . والكي يخفي الامبراطور تراجعهم اكتفى بالتوقيع على إعلان بلنيتز متضامناً مع ملك بروسيا فردريك غليوم ، في ٢٧ آب ١٧٩١ ، والاعلان لا يهدد الثورويين بتدخل أوروبي الا بصيغة الشرط فقط . وأعلن الملكان انهما مستعدان « للعمل بسرعة باتفاق متبادل مع القوى الضرورية » ، ولكن شرط ان تقرر الدول الأخرى توحيد جهودها مع جهودهما . حينئذ وفي هذا الطرف يتم التدخل .

في الواقع ، أخذ الرأي العام الفرنسي تصريح بلنيتز كما يرغبه . ولفوه بحرفيته وبدا هذا التدخل الاجنبي غير محتمل واحست الثورة انها عرضة للتهديد . فازداد تحمس الشعور القومي .



افتترقت الجمعية التأسيسية في ٣٠ ايلول ١٧٩١ على صراخ : بحيا الملك ! تحيا الأمة . وقد فكر قادتها انهم جعلوا الاتفاق مبرماً بين الملكية والبورجوازية القادرة ضد الردة : لارستوقراطية وضد الاندفاع الشعبي في آن واحد . ولكن الملك لم يقبل دستور ١٧٩١ الا في الظاهر . ولم تتمزج الأمة بدقة مع البورجوازية كما يؤكد ذلك اعضاء الجمعية التأسيسية . وعندما تقعدت الأزمة في يوم فارين امرت الجمعية بتسيير ١٠٠٠٠٠ مواطن مأخوذ من الحرس القومي . ولم تنق

الجمعية بالجيش النظامي وهو الجيش الملكي ورفضت الاعتماد على الشعب فلبّأت الى الأمة ولكن كما يعرفها دستور القادرين على الدفع . فحملت الاحداث الفشل الى مخططها . وبدأت الحرب امراً محتوماً بعد بلنيتز .

فاضطرت البورجوازية امام الخطر مع بعض التحفظات ان توجه نداء الى الشعب . ولكن هذا لم يكن ينوي ان يتحمل لمدة طويلة امتياز المال ، بعد ان قضى على امتياز الولادة . فطالب بمكانته في الأمة : ومذ ذاك طرحت المعضلة السياسية والمعضلة الاجتماعية على بساط البحث بتعابير جديدة .

الفصل الخامس

الجمعية التشريعية

الحرب

وسقوط العرش

(تشرين الاول ١٧٩١ — آب ١٧٩٢)

لم قدم تجربة الحكم الملكي الليبرالي التي أقامها دستور ١٧٩١ حتى سنة واحدة . فالبورجوازية الحاكمة لم تتردد في تضخيم الصعوبات الخارجية لكي تقتصر على الصعوبات الداخلية بعد ان وقعت بين يدي كاشة الردة الارستوقراطية بقيادة الملك والاندفاع الشعبي . فألقت فرنسا والثورة في احضان الحرب ، بالتواطؤ مع الملك . ولكن الحرب خطأت كل حسابات المسؤولين : فقد انعشت الحركة الثورية وتسببت في وقت واحد بقلب العرش ، وسقوط البورجوازية الحاكمة بعد شهر .

وأجبر الصراع مع اوربوا الارستوقراطية ، الذي انفجر برعونة ، البورجوازية الثورية ان تلجأ عملياً الى الشعب وبالتالي ان تقدم له تنازلات من جانبها : وبذلك اتسع معنى الأمة الاجتماعي . ويرجع ظهور الأمة حقيقة الى

الحرب التي كانت في آن واحد قومية وثوروية . فهي في آن واحد حرب الطبقة الثالثة ضد الارستوقراطية وحرب الأمة ضد اوروبا النظام القديم المتحالفة . فانهار درع البورجوازية الهزبل بفعل الاندفاع الشعبي أمام تهديد الارستوقراطية الفرنسية والاوروبية اللتين في حالة حرب مع الأمة في الداخل وعلى الحدود .

اولاً - الاتجاه الى الحرب

(تميرين الاول ١٧٩١ — نيسان ١٧٩٢)

١ - فويلان وجيرونديون

لقد وقع الانقسام في صفوف البورجوازية منذ يوم فارين بعد ان استمرت وحدتها قوة حتى ١٧٩١ . ولم ترد «بلنيتز» الا تضخم الانقسام . فالبورجوازية لم تعد في نظر أعدائها جبهة واحدة في قلب الجمعية وفي البلاد . لأن مجموع النواب كان دائماً في قلب الجمعية من أصل بورجوازي . ويسودهم الملاكون والمحامون . والمنتخبون الذين اختارهم المؤتمرات الأولية في حزيران قد أشرفوا على تعيين النواب من ٢٩ آب الى ٥ أيلول ١٧٩١ وبالتالي بعد قضية شان دي مارس وفي غمرة الانفعال الذي أثاره إعلان بلنيتز . ونواب الجمعية التشريعية الـ ٧٤٥ الذين اجتمعوا للمرة الاولى في أول تشرين الاول ١٧٩١ ، كانوا رجالاً جدداً (فقد أعلن ان اعضاء الجمعية التأسيسية غير قابلين لإعادة الانتخاب بموجب قرار ١٦ ايار ١٧٩١ بناء على طلب روبسبير) وشباباً في أكثرهم (كانت الأكتوية تتألف من رجال لا تزيد أعمارهم على الثلاثين) وما يزالون مجرولين وقد أتم كثير من منهم تمرينهم وبدأوا عملهم السياسي في المؤتمرات البلدية وفي مجالس المحافظات . كان اليمين يشتمل على ٢٦٤ نائباً تسجلوا في حزب الفويان . فكانوا أعداء

النظام القديم كما كانوا أعداء الديمقراطية إلا أنهم أنصار الحكم الملكي المقيّد وأنصار أولوية البورجوازية كما أقرّهما دستور سنة ١٧٩١ . ولكن الفويان انقسموا إلى اتجاهين أو بالأحرى إلى فريقين : اللاميتيون وقد التزموا بأوامر الثلاثي بارتاف ودي بور ولاميت الذين لم يداوموا على جلسات الجمعية بسبل اختاروا أكثر الوزراء الجدد أمثال ليستار للشؤون الخارجية . وقد استمد الفويان وحبيهم من لافاييت الذي كان يتألم في كبريائه العارمة لأن الثلاثي دحره في حظوته لدى البلاط .

وكان اليسار يتألف من ١٣٦ نائباً مسجلين على العموم في نادي اليعاقبة . ويقوده خاصة نائبان من باريس : بريستو وهو صحفي أعطى اسمه لفئة البريسوتان ، والفيلسوف كوندورسه ناشر كذب فولتير . وقد خضع كذلك لتأثير الخطباء اللامعين الذين انتخبهم محافظة الجيروندي وهم فرنيو ، وجانسونه وغرانجنوف وغواده ... ومن هنا جاء اسم الجيرونديين وقد حوله لمرتين شهيداً في أوساط الشعب بعد خمسين سنة من ذلك . والبريسوتان من كتاب القصة الصغيرة والمحامين الأساتذة يشكلون الجيل الثوري الثاني . وبصفتهم أغلب الأحياء من البورجوازية المتوسطة كانوا على علاقة مع بورجوازية الأعمال الرفيعة في المرافئ البحرية بوردو ونانت ومرسيليا؛ ومنها أصحاب السفن والبنوك والتجار الذين كلوا يدافعون عن مصالحهم . وإذا كان البريسوتان يميلون إلى الديمقراطية السياسية بسبب أصلهم وثقافتهم الفلسفية فقد كانوا مدفوعين بعلاقاتهم ومزاجهم إلى احترام الثروة وخدمتها . وفي أقصى اليسار كان بعض الديمقراطيين من أنصار التصويت العام أمثال روبير لنده ، وكوتون ، وكارنو . وكان ثلاثة نواب تربط بينهم صداقة متينة هم : بازير ، وشايو وميرلان دي تيونفيل يؤلفون « الثلاثي الكورديلي » . ودون أن يكون لهم تأثير على الجمعية ، كان أثرهم أكيداً على النوادي والجمعيات الشعبية .

وكان الوسط ، بين الفويان والبريسوتان ، يشتمل على كتلة غير ثابتة من

٣٤٥ نائباً ؛ وهم المستقلون أو الدستوريون المتعلقون بصدق بالثورة انما لم يكن لهم رأي واضح وليس لديهم رجال مشاهير .
وكانت النوادي والصالونات في باريس تعكس آراء الجمعية وتساهم في تصعيد الخلافات السياسية .

وكانت الصالونات تجمع زعماء الفئات المختلفة وتقدم لهم وسائل المجاهبة . فأصبح صالون مدام دي ستال ، وهي ابنة نيكرو وعشيقة الكونت دي ناربون ، مركز حزب القويان ، وكان فيرنيو يجمع أصدقاءه إلى طاولة الأكل أو في صالون فخيم لأرملة أحد متعهدي الضرائب هي مدام دودون ، في ساحة فاندوم . وكذلك كان البريسونان يجتمعون في صالون مدام رولان وهي امرأة عاطفية متعطشة للعدالة ، وهي روح الجيروندي وقد كان لها تأثير كبير بواسطة أصدقائها أو زوجها رولان الشريف المحدود والمفتش السابق في المصانع .

وكانت النوادي تجمع المناضلين من كل اتجاه بعد أن تعاضم دورها . وإذا لم يتردد على القويان إلا الدستوريون وهم بورجوازيون معتدلون فإن اليعاقبة الذين كان الانتساب إليهم ضعيفاً تحولوا إلى ديمقراطيين . وكان البورجوازيون الصغار والحافوتيون والحرفيون يداومون على حضور جلساتهم ويشكلون قوتهم . وكان روبسبير وبريسو خطيبهم المفضلين ! على أن أفكارهما تناقضت وتعارضت بسرعة . وتغلغل نفوذ نادي اليعاقبة بواسطة فروعها إلى سائر أنحاء البلاد فاكسب إلى جانبه في كل مكان 'حماة الثورة والحاصلين على الأملاك العامة . وكان نادي اليعاقبة يتألف من عناصر أكثر لصوقاً بالشعب .

وأخيراً ساعدت الأقسام الباريسية ، وعددها ٤٨ ، المواطنين العاملين على متابعة الأحداث السياسية ومراقبتها بمقياس ما . فكانت تجتمع بانتظام في مؤتمرات عامة . وأصبحت المركز العنيف للحياة السياسية الشعبية . وساهمت في تقدم الروح الديمقراطية وروح المساواة عندما دخلها المواطنون السليبيون بشكل جماهيري اعتباراً من تموز ١٧٩٢ .

٢ - الخلاف الأول بين الملك والجمعية (نهاية ١٧٩١)

ان الصعوبات العديدة التي لم تجد لها الجمعية التأسيسية حلاً وتركها إرثاً للجمعية التشريعية ، جرّت معها خلافاً بين الملك والجمعية استحالَت تصفيته بالوسائل الدستورية . وكانت الصعوبات من كل الأنواع . صعوبات اقتصادية واجتماعية قبل كل شيء . ففي خريف ١٧٩١ عادت الاضطرابات إلى المدن والأرياف . وقد نجمت في المدن بالدرجة الأولى عن انخفاض قيمة النقد الورقي وغلاء المواد الغذائية وعلى الأخص مواد المستعمرات ، كالقهوة والسكر وشراب الروم ، وقد نتج هذا الغلاء عن ثورة السود المستعبدين في سان دومينغ . فوقعت أعمال فوضى في باريس في نهاية كانون الثاني ١٧٩٢ حول حوانيت العطارين الذين اجبرهم الجمهور على تخفيض اسعار موادهم . وشرعت الأقسام الباريسية تقضح المتكررين . وانطلقت الثورات الحلية في الأرياف بسبب ارتفاع أسعار القمح ، واستمرار الحقوق الاقطاعية قائمة الى حين شرائها . ومنذ تشرين الثاني ١٧٩١ ، وقعت في كل مكان تقريباً حوادث سرقة لقوافل القمح وللأسواق . وتحت ضغط المظاهرات الشعبية سعت بلديات البوس الحبوب ومواد الضرورة الأولى . وعندما رفض مختار سيمنو في ايتامب وهو دباغ غني ، التسعيرة ذُبح في ٣ آذار ١٧٩٢ فجعل منه الفويان شهيداً . وفي الجنوب والوسط جرى نهب قصور المهاجرين وحرقها في آذار ١٧٩٢ . فالجماهير القروية تطالب بالغاء كامل للنظام الاقطاعي . وأمام هذا التهديد الاجتماعي ترددت الجمعية وانقسمت .

وبعد ذلك صعوبات دينية . لقد تابع الاكليروس الرافض حركته وسحب معه قسماً من الجماهير الكاثوليكية إلى صفوف الثورة المعاكسة . ففي آب ١٧٩١ ، كان الرافضون من الاكليروس قد أثاروا اضطرابات في الفانده . وفي ٢٦ شباط ١٧٩٢ ساءموا في إمارة القرويين في لوزير ضد الوطنيين في ماند . وكان اتحاد الرافضين والأرستوقراطيين يشتدّ في كل مكان . وفي

٢٦ شباط ١٧٩٢ دبر الأرسوقراطيون تمرداً في افينيون وذبخوا سكرتير البلدية ليسكويه زعيم الحزب التقدمي . فرّد الوطنيون على ذلك بمذبحة لاغلاسير .

وأخيراً صعوبات خارجية . لقد ضاعف المهاجرون التحديات وقد لحق بهم الآن الكونت دي بروفانس : إذاعة بيان يعلن عن غزو فرنسا ، هجمات عنيفة على الجمعية ، تجمع الجيوش بقيادة امير كونده على اراضي منتخب ترريف في كوبلانس . فاقضت التهديدات ضد الثورة .

لقد كانت سياسة الجمعية المترددة في الميدان الاجتماعي اكثر تصميمًا واقل عزمًا ضد اعضاء الثورة .

أما في الميدان الاجتماعي فلم تظهر البورجوازية بالاجماع نفسه الذي ظهرت فيه في ١٧٨٩ عندما تسلحت لقمع التحركات القروية . فالبورجوازية بدأ اندماجها بالأرسوقراطية يزداد بعد أن أزعجها الاضطراب الاجتماعي وكانت تنوي مصالحة الملكية . ولكن البورجوازية المتوسطة فقدت منذ يوم فارين ثقتها بالملك . فهي قبل كل شيء تفكر بمصالحها الخاصة وتدرّك انها لا تستطيع الدفاع عنها إلا بمساندة الشعب . فحاول قادتها تلافي كل قطيعة بين البورجوازية والجماهير الشعبية . وقد كتب بيتيون في رسالة الى بوزو في ٦ شباط ١٧٩٢ : « لقد قام الشعب والبورجوازية بالثورة مجتمعين ، واجتماعها وحده يستطيع أن يحميها » . وفي نفس العهد اعلن كوتون نائب بوي دي دوم ، الذي أصبح صديق روبسبير ، وجوب ربط الشعب بالثورة بقوانين عادلة « وكسب قوة الشعب المناقسية لأنه اقدر من قوة الجيوش » . فعرض في ٢٩ شباط ١٧٩٢ إلغاء كل الحقوق الاقطاعية دون تعويض ، باستثناء تلك التي يثبتها الأسياد بتقديم وثائق اصلية . فعارض الفويان التصويت على هذا الاجراء . غير أن الحرب جعلت تحرير القرويين التام ممكنًا بزيادتها صعوبات البورجوازية خطيرة

وفي الميدان السياسي جرّ البريسونات الجمعية إلى الوقوف في وجه أعداء الثورة ، بفضل مساندة القويان الذين لا يخشون وقوع الحرب. فجرى التصويت على أربع قرارات تطال المهاجرين والرافضين. فقرار ٣١ تشرين الأول ١٧٩١ أعطى مهلة شهرين للكونت دي بروفانس كي يعود إلى فرنسا تحت طائلة حرمانه من حقوقه في العرش . ووجه قرار ٩ تشرين الثاني الإنذار نفسه إلى المهاجرين تحت طائلة اعتبارهم مشبوهين بالتآمر وحجز مداخيل أملاكهم لصالح الأمة . وفرض قرار ٢٩ تشرين الثاني على الكهنة الرافضين ميمناً مدنية جديدة وأعطى الإدارات المحلية امكانية ترحيلهم عن منازلهم لدى وقوع الاضطراب. واخيراً دعا قرار ٢٩ تشرين الثاني الملك إلى :

« الطلب الى منتغي تريف ومايانس وامراء الامبراطورية الآخرين الذين يضيفون الفرنسيين الماربين ، أن يفرقوا التجمعات العسكرية والمتطوعين بعد ان سمحوا بها على الحدود » .

يمثل هذه البادرات حركت الجيروندي تدريجياً الشعور القومي . وبذلك كانت تفكر أن تسد على الملك جميع المنافذ وتجبره أن يعلن بصراحة وقوفه إلى جانب الثورة أو ضدها . وانحرفت سياسة البلاط هي أيضاً إلى الحلول المتطرفة . وفي تشرين الثاني ، عمل البلاط على إسقاط لافاييت في انتخابات مختار باريس وقد ترشح ليحل محل بايي المستقيل . ففاز العيوقوي بيتيون في ١٦ تشرين الثاني ١٧٩١ . وهنا الملك والملكة نفسيهما بهذه النتيجة . وكتبت ماري انطوانيت في ٢٥ تشرين الثاني :

« نستطيع أن نكسب من كل ذلك حق بتطرف الشر اسرع ممّا يفكر الناس » . تلك كانت سياسة الأسوأ . فقرارات تشرين الثاني ومبادرات البريسونا الحربية ازاحت لويس السادس عشر وماري انطوانيت . وإذا استعمل الملك الفيتو لإيقاف الإجراءات ضد الكهنة والمهاجرين فإنه صدق القرار المتعلق بأخيه والقرار الذي يدعو لتوجيه إنذار إلى الأمراء الألمان : فالجمعية تنفّذ سياسته . فالأمراء سيدخلون الحرب بعد أن تعرضوا للهجوم.

فقد جعل لويس السادس عشر وماري انطوانيت ، الحرب محتومة بعد أن أثار الاعداء ضد بعضهم البعض ببراعة لا مثيل لها . والجوء إلى الأجنبي هو وسيلة الخلاص الوحيدة للحكم الملكي .

٣ - الحرب أو السلم (شتاء ١٧٩١ - ١٧٩٢)

لقد خلق صراع المصالح والافكار بين الثورة والعهد القديم وضعاً دبلوماسياً صعباً . فبدل تخفيف حدة الصراع اندفع البريسوتان والبلاط بالتدريج الى الحرب لأسباب سياسية داخلية ، بينما كانت تعارضها عبثاً أقلية ضعيفة يقودها روبسبير .

فقد جمع حزب الحرب البريسوتان والبلاط بطريقة بدت لأول وهلة قدرية . فالبلاط الذي لا يأمل الخلاص إلا من تدخل أجنبي وقد اتبع دائماً سياسة المراوغة نفسها ، أراد الحرب . وفي ١٤ كانون الأول ١٧٩١ اعلم الملك منتخب تريف انه إذا لم يعمل على تفريق تجمعات المهاجرين قبل ١٥ كانون الثاني ١٧٩٢ ، لن يرى فيه « إلا عدواً لفرنسا » . فالبلاط كان يأمل أن يتسبب هذا الحادث بالتدخل الأجنبي الذي طالب به بدون نتيجة . وقد أعلم لويس السادس عشر الامبراطور في الواقع انه يتمنى رفض إنذاره ، في اليوم نفسه الذي حدد فيه منتخب تريف ، وقد كتب الى عميله برييتيل :

« ستع حرب سياسية بدل الحرب الأهلية فتكون الأحوال أفضل ، فوضع فرنسا الطبيعي والنقفي يعمل مساندة نصف معركة أمراً مستحيلاً » .

وكتبت ماري انطوانيت في ١٤ كانون الاول نفسه الى صديقها فيرسن : « لا يرى البلاء انهم يخدموننا بذلك » . فقد دهم البلاط بفرنسا الى الحرب على الأمل الخفي أن تكون سيئة النتائج فيساعد الانكسار على إعادة الحكم المطلق .

وأراد البريسوتان الحرب بسبب السياسة الداخلية والخارجية . فقد كانوا على الصعيد الداخلي ينوون إجبار الخونة ولويس السادس عشر على كشف أنفسهم

بواسطة الحرب . لقد صرخ غواده في مقصورات الجمعية التشريعية ، في ١٤ كانون الثاني ١٧٩٢ : « فلنمين مسبقاً مكاناً للخونة وليكن هذا المكان المفصلة » . وكان البريسوتان يعتبرون أن الحرب ثلاثم مصالح الأمة ، فقد أعلن بريسو لليعاقبة في ١٦ كانون الأول ١٧٩١ :

« ان الشعب الذي انتزع حريته بعد عشر سنوات من الاستعباد ، يحتاج الى حرب . والحرب لازمة لتقويتها » .

وكرر بريسو نفسه للجمعية التشريعية في ٢٩ كانون الأول : لقد بلغ بالتالي الوقت الذي فيه ينبغي على فرنسا أن تنشر على مرأى من أوروبا طابع الأمة الحرة التي ترغب في الدفاع عن حريتها والمحافظة عليها . ويوضح بأكثر دقة في ذلك الخطاب نفسه : « الحرب حالياً خير قومي ؛ والضرب الوحيد الذي نخشاه الا تقع الحرب ... ان مصلحة الأمة وحدها تشير بالحرب » .

ولكن أية أمة يعني ؟ لقد كان أوضح خطاب في هذا المعنى خطاب إسنار في ٥ كانون الثاني ١٧٩٢ في الجمعية التشريعية . لا يكفي « المحافظة على الحرية » بل ينبغي « إكمال الثورة » ، لقد منح إسنار الحرب التي تلوح في الأفق محتوىً اجتماعياً : « نحن بصدد صراع سيقوم بين أصحاب الامتيازات وبين المساواة » . وأصحاب الامتيازات هم الأرستوقراطية . أما المساواة فليست سوى المساواة الدستورية التي ورد تحديدها في تنظيم الانتخاب للقادرين على الدفع :

« إن أشد الطبقات جميعها خطراً ، حسب رأي إسنار ، تتألف من كثير من الاشخاص الذين يخسرون في الثورة انما بشكل جوهري من عدد لامتناه من الملاكين الكبار والتجار الأغنياء وأخيراً من جمهور من الناس المرفهين والتكبريين الذين لا يستطيعون تحمل المساواة ويأسفون على طبقة النبلاء التي كانوا يطمعون اليها ... وأخيراً من أولئك الذين يكرهون الدستور الجديد لأنه أم المساواة » .

إنه يعني جون بريسيه ~~هستون~~ ١٧٨٧ والمساواة التي يلح اليها « ليست سوى

المساواة في الحقوق ، كما سيؤكد ذلك فيرنيو . فالحرب التي يريدونها الجيرونديون لا تتفق إلا مع مصالح الأمة البورجوازية .

ولم تكن الاهتمامات الاقتصادية أقل وضوحاً . فقد كانت بورجوازية الأعمال والسياسيون الذين في خدمتها يرغبون في الخلاص من الثورة المعاكسة ، وعلى الأخص لاعادة قيمة النقد الورقي الضروري لحسن سير المشاريع . ولم تكن الحرب كذلك مكروهة لدى عالم الأعمال بسبب المنافع الضخمة التي يجنيها متعهدو الجيوش دائماً . والحرب القارية ضد النمسا أفضل من الحرب البحرية ضد انكلترا : فهذه الأخيرة تعرقل تجارة الجزر وازدهار المرافئ . فبعد ان فُجر الجيرونديون الحرب القارية منذ نيسان ١٧٩٢ ، لم يعلنوا الحرب على انكلترا إلا في شباط من السنة التالية ..

وفي الميدان السياسي ، وقف البريسوتان في الواقع ضد النمسا بشكل جوهري لأنها رمز النظام القديم . لقد كانوا مستعدين بمساعدة اللاجئين السياسيين أن يطلقوا الحرب التي تحرر الشعوب المستعبدة . وقد أعلن بريسو في ٣١ كانون الأول ١٧٩٩ : « لقد حان الوقت للقيام بصليبية جديدة . انها صليبية الطرية الشاملة » . وكان إسنا قد هدّد أوروبا بإثارة « الشعوب في حرب ضد الملوك » . لقد أصبحت الحرب مركز كل الاهتمامات السياسية . وقد كتب نائب في كانون الثاني ١٧٩٢ .

« الحرب ! الحرب ! انها الصرخة التي تطرق اذني من سائر انحاء الامبراطورية » .

لقد أجل حزب السلام سير الحرب بعض الوقت . فالرجال الثلاثة ووزراء فريقهم كانوا يعارضون سياسة الحرب لدى البلاط ولدى الجمعية . وفي كانون الثاني ١٧٩٢ وجّه برنات ودوبور إلى ليوبولد مذكرة يوصيانه فيها بتفريق شمل المهاجرين .

وقد وجدت سياسة الحرب في روبسبير عدوها الأشد عناداً والاكثر وعياً . فقد قام روبسبير وحده تقريباً ، بعد ان ساندته في البدء دانتون

وبعض الصحف الديمقراطية ، التيار الجارف الذي جر خلفه البريسوتان ومجموع الثوروين إلى الحرب . وقد عارض روبسبيير بريسو على منبر اليعاقبة طيلة ثلاثة أشهر بوعي مذهل ، وصراع حار قسم الحزب الثوروي إلى الابن . لقد فهم ان البلاط لم يكن صادقاً في عرضه الحرب . ففني خطابه إلى اليعاقبة في ٢ كانون الثاني ١٧٩٢ يتحقق ان الحرب ترضي المهاجرين والبلاط والغيويان وان مقرّ الشر ليس فقط في كوبلانس : « أليس بالتالي في باريس ؟ ألا تقوم بالتالي علاقة بين كوبلانس وبين مكان آخر غير بعيد عنا ؟ » . لا ريب أنه من الضروري إكمال الثورة وتقوية الأمة ولكن روبسبيير يقلب نظام الضرورة اللازمة :

« إبدوا بتوجيه أبصاركم إلى وضعكم الداخلي، وطدوا النظام عندكم قبل أن تحملوا الحرية إلى أماكن أخرى » .

فقبل القيام بالحرب والذهاب لضرب الأرستوقراطيين في الخارج ينبغي القضاء على الذين في الداخل والسيطرة على البلاط وتطهير الجيش . قد تنقلب الحرب إلى شر : فالجيش متفكك بسبب هجرة الضباط الأرستوقراطيين والجيش بدون سلاح وتجهيزات ، والمواقع بدون معدات . ولن تبتأ ذمتنا عند الشعب « حالما نمنحه الحرب » . ينبغي تسليح المواطنين السليين وتقوية الروح العامة . وقد تنهار الحرية أيضاً تحت ضربات جنرال طموح في حالة النصر ... ولكن معارضة روبسبيير الجريئة الواعية ظلت عاجزة عن تحطيم التيار .

٤ - اعلان الحرب (٢٠ نيسان ١٧٩٢)

وبعد أن توقف سير الحرب مدة من الزمن بسبب موقف روبسبيير ، تسارع في الأشهر الأولى لسنة ١٧٩٢ . وفي ٩ كلون الأول ١٧٩١ نجح أنصار لا فاييت بفضل مساندة البريسوتان في فرض الكونت دي ناربون على الحرية فكان أداة السياسة الحربية في قلب الوزارة . وفي ٢٥ كلون الثاني ١٧٩٢

بعد ان استسلم منتخب تريف خائفاً ، وفرتق تجمعات المهاجرين ، دعت الجمعية الملك كي يطلب من الامبراطور « ان يمتنع عن كل معاهدة أو اتفاق موجهين ضد سيادة الأمة واستقلالها وسلامتها » . وكان ذلك فرض التراجع الصريح عن تصريح بلنيتز . وحاول وزير الشؤون الخارجية دي لاسار أن يكبح جماح هذه السياسة الحربية . فحصل على ابعاد ناربون .

لقد كان تشكيل الوزارة البرسوتية احتجاجاً على إبعاد دي ناربون . فالتهمت الجيرونديون حالاً ؛ واتهم فيرنو فساد مستشاري الملك . والقى بريسو ضد الوزير المتمسك بالسلام قرار اتهام عنيف : فاتهم دي ليستار أمام المحكمة العليا في ١٠ آذار ١٧٩٢ . فاستقال الوزراء الآخرون مرعوبين . وبناء على نصائح ديوريز الذي تسلم الشؤون الخارجية استدعى لويس السادس عشر الى الوزارة اصدقاء بريسو والجيرونديين : كلافيير للضرائب العامة ، رولان للداخلية وقيا بعد في ٩ ايار سيرفان للحربية . وكان لديوريز مخطط لافايت نفسه ، وهو العميل السري القديم والمغامر الحقيقي الذي انضم إلى الثورة طمعاً : ويقضي المخطط بالقيام بحرب قصيرة المدى ثم إعادة الجيش المظفر لكي يعيد توطيد السلطة الملكية . ولكي يعزل اليعاقبة منحهم بعض المراكز : فلورن توندو ونويل صديق دانتون للشؤون الخارجية وباش للداخلية . فتوقفت الهجمات على البلاط حالاً في الصحف الجيروندية . واهتم روبسبير بفضح تسويات المغامرين : فكانت القطيعة نهائية بين انصاره وبين الجيرونديين . ومنذ ذاك لم يتأخر اعلان الحرب . ومات ليوبولد فجأة في أول آذار . وكان خلفه فرنسوا الثاني معادياً لكل تنازل وقد صمم على الخلاص من هذا الوضع . فلم يجيب على الالتماس الذي وجه اليه في ٢٥ آذار . وفي ٢٠ نيسان ١٧٩٢ حضر الملك إلى الجمعية ليعرض اعلان الحرب على ملك « هنغاريا وبوهيميا » أعني على النمسا وحدها وليس على الامبراطورية . وصوت حوالي عشرة من النواب ضد اعلان الحرب .

ولم تستجب الحرب لحسابات مثيروها ولا لحسابات البلاط أو حسابات

الجيروند . ولكنها ساهمت في إثارة الشعور القومي وأحاطت الجيرونديين بهالة من نفوذ مستمر لم تستطع الكوارث التي تبعت تلك الحالة أن تعمل على ذوبله . وإذا قضى الجيرونديون لمحبتهم فلا يكون ذلك لأنهم ارادوا الحرب التي أكملت كشف الأمة لذاتها بل لأنهم لم يحسنوا قيادتها .
لقد كتب ميشليه :

« انهم مؤسسو الجمهورية الجديرون بكل عرفان جميل من العالم لأنهم ارادوا اصلية ١٧٩٢ والحرية لجميع الأرض ولكنهم كانوا بحاجة الى ان يفسلوا رصمة ١٧٩٣ ليدخلوا الى الخلود بواسطة التكفير » .

ثانياً - قلب العرش (نيسان - آب ١٧٩٢)

لقد أنعمت الحرب التي استمرت بطريقة مستمرة تقريباً حتى ١٨١٥ والتي قلبت الأوضاع في أوروبا ، الروح الثورية في فرنسا : فكانت الملكية اولى ضحاياها .

١ - الانكسارات العسكرية (ربيع ١٧٩٢)

كان ينبغي للحرب أن تكون خاطفة وحاسمة كي تستجيب لتقديرات البريسوتان والبلات . غير أن عجز الجيش وعدم كفاءة رؤوسائه تسبب على العكس بمتاعب منذ بدء المعركة . لقد كان الجيش الفرنسي في غمرة الانحلال . فقد هاجر على الأقل نصف الضباط البالغ عددهم ١٢٠٠٠ . وتناقص العدد الفعلي إلى حوالي ١٥٠٠٠٠ رجل من جنود الحرب والمتطوعين في ١٧٩١ . ووصل الصراع السياسي والاجتماعي إلى صفوف الجيش وقام التناقض بين الجنود الوطنيين والقيادة الأرستوقراطية . فتأثر الانضباط من جراء ذلك . وكانت القيادة العليا هزيلة . فالمارشال دي روشامبو الذي هزم الآن بعد أن لعب دوراً كبيراً في الحرب الأميركية ، لا ثقة له في جنوده . وكان

المارشال لوكز ، الالماني المحتال ، عاجزاً . ولم يكن لافاييت سوى جنرال سياسي .

فوقعت الانكسارات الاولى بسرعة . وكان ديموريز قد أمر ثلاثة جيوش متمركزة على الحدود بالهجوم . فلم يوجه النمساويون لمقاومتهم سوى ٣٥٠٠٠ رجل . فسهل هجوم مفاجيء للفرنسيين احتلال بلجيكا كلها . ولكن الجنرالين ديلون وبيرون أمرا بالانسحاب في ٢٩ نيسان لدى رؤية طليعة النمساويين ، لأن ثقتهم كانت ضعيفة بجيوشهم . وتفرق الجنود عصابات بعد أن اعتبروا انهم راحوا ضحية الخيانة . فذبح ديلون . واصبحت الحدود مكشوفة . أما على جبهة الأردن فلم يتحرك لافاييت ابداً . والقى الجنرالات مسؤولية الانخزال على سوء انضباط الجيوش وعلى الوزير الذي تساهل به . وفي ١٨ ايار ١٧٩٢ اعلن الزعماء العسكريون استحالة الهجوم ونصحوا الملك بطلب السلام مباشرة بعد ان اجتمعوا في فالنسين رغم أوامر الوزارة . ولم تكن الأسباب الحقيقية لهذا الموقف من القيادة العليا ، عسكرية بل كانت سياسية . وكان روبسبير واعياً دائماً وحذراً فكشف الخطر للعباقبة منذ أول ايار :

« كلا ! انا لا اتق بالجنرالات ، ومع بعض الاستثناءات الكريمة اقول ان الجميع تقريباً يأسفون لنظام الأمور القديم والامتيازات التي يتمتع بها البلاط ، وأنا لا استريح الا للشعب وللشعب وحده » .

وقد تقرب لافاييت الآن نهائياً من اللامبشين لكي يقف في وجهه الديوقراطيين : واعلن انه مستعد للتوجه إلى باريس مع جيوشه لتفريق اليعاقبة .

٢ - الخلاف الثاني بين الملك والجمعية (حزيران ١٧٩٢)

ان الانخزالات العسكرية وموقف الجنرالات وتفاهمهم الخفي مع البلاط ، كل ذلك أثار عنفاً جديداً ، باندفاع قومي لا ينفصل عن الاندفاع الثوروي ، ضد الأرستوقراطيين الذين يستحقون الأمة .

وفي ٢٦ نيسان ، أطلق روجيه دي ليل ، في ستراسبورغ نشيده الحربي لجيش الرين ، وهو نشيد لا يتسرب الشك إلى حماسه القومية والثورية معا . وبالنسبة لروح من كتبه ومن أنشده ، لا يمكن التمييز بين الثورة والأمة . لقد اقتضح أمر الطغاة والمستبدن اللثام الذين يحملون بإعادة فرنسا الى الاستعباد القديم وكذلك أمر المهاجرين ، تلك العصابة من العبيد والخنوسة والقتلة وشركاء بؤته . والوطن الذي يتغنون بحبه المقدس ، وللدفاع عنه يصرخون (« هل تسمعون في الأرياف زئير الجنود الكوامر ») هو الوطن الذي نشأ منذ ١٧٨٩ ضد الأرستوقراطية والاقطاعية .

وليس بالامكان فصل ما اصبح سريعا نشيد المرسيليين عن أصله التاريخي ، فهو ازمة ربيع ١٧٩٢ . فالانطلاق القومي والاندفاع الثوري لا ينفصلان . وصراع الطبقات يزيد في توتر الوطنية وفي إثارة اعصابها . فالأرستوقراطيون يعارضون الأمة التي يحتقرونها بالملك : المقيمون منهم في الداخل ينتظرون الغازي بفاقد الصبر . والمهاجرون يحاربون في صفوف الأعداء : فالهمم بالنسبة لوطني ١٧٩٢ هو الدفاع عن إرث سنة ٨٩ وتحريكه . وحققت الأزمة القومية الجماهير الشعبية بانتفاضة جديدة ، وكانت المؤامرة الأرستوقراطية تقض مضجعها دائما وتعمل على تعميق الحركة الديموقراطية . وتسليح المواطنون السليبيون بالمعاول عملا بنصيحة الجيرونديين ، وتعمموا بالقبعات الحمراء وضاعفوا الجمعيات الأخوية . فهل كانوا على وشك تحطيم أطر الأمة البورجوازية القادرة على الدفع ؟ ...

فبناء على رأي رولان اللويس السادس عشر في رسالته الشهيرة في ١٠ حزيران ١٧٩٢ :

« ليس الوطن كلمة اقتضت الحيلة أن تضفي عليها نوعا من الجمال . انه كائن قدمت على مذبحه الضحايا . به يزداد التعلق كل يوم بسبب التضحيات التي يتطلبها : وقد نشأ يجهو كبيرة وارتفع وسط القلاقل وهو محبوب بمقدار ما كلف غالبا وبمقدار ما يؤمل منه » .

ولم يكن المواطنون السليبيون يدركون الوطن إلا في المساواة في الحقوق على أن الأزمة القومية ضاعفت المتناقضات الاجتماعية في قلب الطبقة الثالثة نفسها ، بإثارتها الشعور الثوروي . وخشيت البورجوازية أكثر من سنة ١٧٨٩ وترددت الجيروندي سريماً . فقد فُرضت الضرائب على الأغنياء لتسليح المتطوعين . وكان التمرد الزراعي ما يزال راكداً في كيرسي ، وقد بلغ الانحدوغ السفلى بينما تابع التضخم النقدي تخريبه وعادت الاضطرابات من أجل المواد الغذائية إلى الظهور . وظهر مقتل سيمونو مختار إيتامب في ٣ آذار ١٧٩٢ التناقض غير القابل للحل بين المطالب الشعبية ومفاهيم التجارة والتملك البورجوازية .

وبينما كان جاك رو في باريس ، خلال شهر أيار ، يطالب بحكم الأعدام للمحتكرين ، كان لانيج ضابط البلدية في ليون في ٩ حزيران يقدم وسائله البسيطة والسهلة لتحديد الربح والسعر العادل للخبز ، بواسطة التسعير والتقنين . ومنذ ذلك الحين بدأ شبح يراود نخلة البورجوازية هو شبح القانون الزراعي . فبينما كان بيير دوليفيه ، خوري موشان يدافع عن متظاهري إيتامب ، كانت الجيروندي تصدر قراراً في ١٢ أيار ١٧٩٢ رغم شابو ، باقامة مأتم على شرف سيمونو وان يعلق وشاحه في قاعة الباتيون . وهكذا اتضح مخطط الانشقاق الذي سرعان ما فصل الجبل عن الجيروندي ، وظهرت ملامح الأسباب العميقة لما سماه التاريخ بحجل وحياء تحاذل الجيرونديين القومي : لقد خاف الجيرونديون ، ممثلو البورجوازية المتعلقون تعلقاً شديداً بالحرية الاقتصادية ، من الموجة الشعبية التي أثاروها بسياساتهم الحزبية . فالشعور القومي لم يكن لديهم ابداً على قوة كافية لإسكات صوت مصلحة طبقتهم .

فأصاب التصلب سياسة الجمعية بفعل الضغط الشعبي . وادرك البريسوتان أن البلاط يعرض لقمرة الجزائر . وفي ٢٣ أيار ١٧٩٢ اتهم بريستو وفيرنيو بعنف اللجنة النمساوية التي تعذر انتصار العدو والثورة الماكسة بقيادة الملكة . وبتأثيرها عادت الجمعية إلى سياسة التخويف . فصدرت قرارات جديدة

متتابعة تنص على ترحيل كل كاهن رافض يتهمه عشرون مواطناً من محافظته (٢٧ أيار) ، وعلى حل الحرس الملكي الذي يمجُّ بالارستوقراطيين (٢٩ أيار) وتشكيل معسكر تحت باريس من ٢٠٠٠٠ حرس قومي يحضرون عيد الوحدة (٨ حزيران) : وهذه القوة الثورية ليست فقط لحماية باريس بل هي قوة احتياطية لمقاومة كل محاولة يقوم بها الجنرالات المنشقون .

واستفادت السياسة الملكية من الخلافات بين الجنرالات والوزراء . فرفض لويس السادس عشر التصديق على القرارات حول الكهنة الرافضين ودعوة جنود الاتحاد . وفي ١٠ حزيران وجه إليه رولان إنذاراً حقيقياً ليسحب الفيتو مظهراً له أن موقفه قد يثير انفجاراً مرعباً يجعله الفرنسيين يعتقدون أن الملك متفق مع المهاجرين ومع العدو . وصمد لويس السادس عشر . وفي ١٣ حزيران أقال الوزراء البريسوتان : زولان ، وسيرفان وكلافيير . فحمل الجيرونديون الجمعية على إصدار قرار يؤكد أن الوزراء المستقيلين استحقوا أسف الأمة . وخشي ديموريز أن يطاله الاتهام فقدم استقالته في ١٥ حزيران وسافر إلى جيش الشمال . فاستعاد الفويان السلطة : واعتبر لافاييت الفرصة مؤاتية فأعلن في ١٨ حزيران ١٧٩٢ « ان الدستور الفرنسي تهدده الانشقاقات من الداخل بمقدار ما يهدد الأعداء من الخارج » . وفرض على الجمعية أن تحطم الحركة الديموقراطية .

فجرى تنظيم يوم ٢٠ حزيران ١٧٩٢ للضغط على الملك . وظهر رفض تصديق القرارات ، وعزل الوزراء الجيرونديين وتأليف وزارة من الفويان ، ان البلاط والجنرالات يحاولون تطبيق برنامج اللاميتين والفويان : وهو التخلص من اليعاقبة وإعادة النظر في الدستور لتقوية السلطة الملكية وانهاء الحرب بمصالحة مع العدو . وأمام هذا التهديد شجع الجيرونديون على تنظيم يوم شعبي في الذكرى السنوية لقسم كرة المضرب والحرب إلى فارين . فزحفت الضواحي بقيادة سانتير على الجمعية ، ثم على القصر للاحتجاج على جهود الجيش ، وعلى رفض تصديق القرارات وعزل الوزراء . وجرت محاصرة الملك في

فتحة نافذة ولبس القبة الحمراء وشرب نخب الأمة ولكنه رفض أن يصدق القرارات وأن يستعيد الوزراء الجيرونديين .

لقد فشلت محاولة الضغط السلمي حتى أنها شددت من عزيمة المعارضة وتحولت لمدة من الزمن إلى مصلحة الملكية . فأوقف بيتيون مختار باريس . وفي ٢٨ حزيران ترك لافاييت جيشه وتقدم من جديد إلى الجمعية ليجبرها على حل العاقبة ومعاقبة المسؤولين عن مظاهرة ٢٠ حزيران .

٣ - الخطر الخارجي والعجز الجيروندي (حزيران ١٧٩٢)

إن العناصر الثورية في العاصمة تخطت الجيرونديين الذين تقوقعوا في متناقضاتهم عاجزين عن حل الصعوبات الداخلية والخارجية . لقد وافقوا على دعوة الشعب ولكن بمقياس ما يلتزم بالمواضيع التي تطلب منه .

وفي ٢١ تموز ١٧٩٢ ، كان إعلان الوطن في خطر ، ودأ على ضخامة الخطر الخارجي الذي لا يعرف الجيرونديون كيف يتلافونه . ففي أوائل تموز دخل الحرب الجيش البروسي بقيادة دوق برونزديك ، وتبعه جيش المهاجرين بقيادة كونه . وكلنت المعركة على وشك الانتقال إلى أرض الوطن . وأمام حتمية الخطر نسي الجيرونديون انقساماتهم ولم يفكروا إلا بسلامة الوطن وانقاذ الثورة : ففي ٢٨ حزيران وعلى منبر النادي دعا روبسيير وبريسو إلى الوحدة . وفي ٢ تموز تخطت الجمعية الفيتو وأجازت للحرس القومي حضور اجتماع المواطنين المسلحين في ١٤ تموز . وفي ٣ منه كشف فيرنيو بعنف خيانة الملك ووزرائه : « إن الهجوم على الحرية يتم باسم الملك » . وفي ١٠ منه عاد بريسو إلى الموضوع نفسه وطرح للمضلة السياسية بوضوح : « إن الطغاة يعلنون الحرب على الثورة ، وعلى حقوق الإنسان ، وعلى السيادة القومية ! » وفي ١١ تموز ١٧٩٢ بموجب بادرة من بريسو أعلنت الجمعية أن الوطن في خطر :

« إن جيوشا عديدة تقدم نحو حدودنا ! وكل أولئك الذين يرتعشون من الحرية يتسلحون

ضد دسبرتنا . أيها المواطنين ! الوطن في خطر ! »

على جميع الهيئات الاقتصادية أن تداوم باستمرار . وعلى جميع أفراد الحرس القومي أن يكونوا تحت السلاح . وينبغي استدعاء فرق جديدة من المتطوعين . وفي بضعة أيام تطوَّع ١٥٠٠٠ باريسي . فإعلان البلاد في خطر قوَّى وحدة الشعب المهدد في أعز مصالحه ودعاه إلى الاشتراك في الحياة السياسية كما في الدفاع عن البلاد .

وكانت مناورات الجيرونديين تحدت في هذه الأثناء من الانطلاقة الوطنية . واستقال وزراء الفويان في ١٠ تموز أمام تهديدات الجمعية : فألقت هذه الاستقالة الانقسام من جديد في صفوف الحزب الوطني . وأراد الجيرونديون استرجاع السلطة . فدخلوا في مفاوضات سرية مع البلاط . وفي ٣٠ تموز كتب فيرنيو وجانسون وغواديه إلى الملك بواسطة الرستم بوز . فحصل غواديه على مقابلة مع الأسرة الملكية في التويلري . فلم يستلم لويس السادس عشر وماتل في حسم الموضوع فمطَّل بذلك عمل الجيرونديين فقبل موقفهم في الحال داخل الجمعية فاستنكروا الحركة الشعبية وهددوا المنشقين . وفي ٢٦ تموز هاجم برسو المخطاط الملك والتصويت العام :

« إذا وجد رجال يميلون الآن إلى إنسامة الجمهورية على أنقاض الدستور ، فعلى سيف القانون أن يضرب أنصار المجلسين الناشطين وأنصار كوبلنتر من الثوريين المناكسين » .

وفي ٤ آب ألقى فيرنيو قرار فرع موكونسيل الباريسي الذي أعلن عدم اعترافه بلويس السادس عشر ملكاً للفرنسيين .

لقد تمت القطيعة بين الشعب والجيرونديين في الوقت الذي كانت فيه السياسة الجيروندية على وشك الحصول على نتائجها المنطقية . لقد كلن الجيرونديون يتراجعون أمام الانتفاضة . وكانوا يخشون أن تجرفهم الجماهير الثورية التي ساهموا مع ذلك في استنقارها . كما أنهم يخافون أن يعرضوا للخطر أن لم يكن حق التملك فعلى الأقل ازدهار الثروة . غير أن الجيرونديين ، بمفاوضاتهم مع لويس

السادس عشر بعد أن اتهموه ، وبتراجعهم لدى الخطوة الحاسمة ، حكموا على أنفسهم وحكموا معهم على نظام ١٧٩١ الذي كان يخنق الأمة في أطره . القادرة على الدفع .

٤ - انتفاضة ١٠ آب ١٧٩٢

لم تنتفض باريس وحدها بل انتفضت البلاد بأسرها ضد الحكم الملكي المجرم بالتواطؤ مع العدو . ولم تكن انتفاضة ١٠ آب عمل الشعب الباريسي وحده بل عمل الشعب الفرنسي الذي يمثل تجميع المواطنين المسلحين (الفيدراليين) . لقد أمكن القول ان « ثورة ١٠ آب ١٧٩٢ » كانت قومية . لقد انطلقت الحركة الوطنية ولم يعد في مقدور أي شيء أن يوقفها . فالأقسام الباريسية التي شكلت لجنة مركزية جعلت جلساتها مفتوحة . وتغفل إليها المواطنون السليبيون . ودخلوا الحرس القومي ، بعد أن قبلهم فيه أخيراً قرار ٣٠ تموز . وفي اليوم نفسه كان قسم التياتر فرانسه يقرر التصويت العام في مؤتمرات العامة . واعلن أخيراً ٤٧ قسماً من أصل ٤٨ وقوفهم إلى جانب إسقاط الملك . وفي اليعاقبة تسلم روبسبير قيادة الحركة . وكان قد خطب في تجمع المواطنين المسلحين منذ ١١ تموز : « أيها المواطنون هل جنتم لحضور حفلة سخيفة : تجديد اتحاد ١٤ تموز ؟ » .

وبوجه كتبت عرائض تهديد شديدة اللهجة قدمها أعضاء التجمع الاتحادي للجمعية ، تطالب في ١٧ ، ثم في ٢٣ تموز بإسقاط الملك . وعندما رأى روبسبير الجيرونديين يتفاوضون من جديد مع البلاط كرر هجائاته ضد فاضحاً في ٢٩ تموز « المناورة القائمة بين البلاط ومتآمري الجمعية التشريعية » ، مطالباً بحل الجمعية مباشرة وإحلال حكومة مؤتمر محلها لتقوية الدستور . وفي ٢٥ تموز وصل الاتحاديون البريتون وفي ٣٠ المارسيليون ؛ فساروا في عرض كيز عبر حي سانت انطوان وهم ينشدون النشيد الذي اتخذ فيما بعد اسمهم : المارسيلياز . وبايعاز من روبسبير شكل الاتحاديون إدارة سرية .

وألب بيان برونزويك المطبوع في كوبلانس ، الوطنيين بعد أن اطلعت عليه باريس في أول آب. ومنذ الأيام الأخيرة من شهر تموز اشتعل جو العاصمة حماسة ، فالتناس يملنون في الشوارع أن الوطن في خطر . والتطوع في الجيش يتم في الساحات العامة باحتفال عظيم في تواضعه . وكانت ماري انطوانيت قد طلبت من الملوك الأعداء اعلاناً ينطوي على التهديد بغية ارباب الثورويين. لقد كتب الاعلان مهاجر ووقعه دوق برونزويك . ويهدد البيان بالموت الحرس القومي والسكان الذين يتجرأون على الدفاع عن أنفسهم ضد الغزاة . ويهدد الشعب الباريسي إذا وقعت « أية اهانة » للأمرة الملكية أن ينزل به « ثار نموذجي لا يُنسى إلى الأبد فيُسلم مدينة باريس للتنفيذ العسكري والتهديم العام » . فكان لبيان برونزويك نتيجة معاكسة لما أمله البلاط : لأنه أثار غضب الشعب .

وتأجلت الانتفاضة التي كادت أن تنفجر في نهاية تموز ، الى ان 'تقدم عريضة الأقسام الباريسية المطالبة باسقاط الملك ، إلى الجمعية التشريعية . واعطى قسم الـ ٨٩ في حي سانت انطوان مهلة أخيرة حتى ٩ آب للجمعية وارفضت الجمعية التشريعية في ذلك اليوم دون اتخاذ قرار . وفي الليل 'دق النغير . فدعا حي سانت انطوان الأقسام الباريسية لارسال مندوبين إلى قصر البلدية فأقاموا الى جانب البلدية الشرعية ثم حلوا محلها . فكانت بلدية الانتفاضة . فتحركت الأحياء وزحفت مع الاتحاديين على التويلري حيث تحاذل الحرس القومي . وفي الساعة الثامنة ظهر المارسيليون في الطليعة فتركهم الحرس يدخلون إلى باحات القصر ، ففتح الحرس السويسري النار حينئذ وردم على أعقابهم . وعندما وصلت الأحياء عاد الاتحاديون مع مساعدهم الى الهجوم وضربوا حصاراً حول القصر . وعند الساعة العاشرة أوقف المحاصرون إطلاق النار بناء على أوامر الملك ..

ومنذ اوائل الانتفاضة غادر الملك مع اسرته ، القصر لاجئاً الى الجمعية التي كانت مجتمعة قريباً منه في قاعة المالنچ بناء على نصيحة ريديرر النائب

العام لنتخابات المحافظة المنحاز للجيرونديين . وعاملت الجمعية لويس السادس عشر كملك طالما ظلت نتيجة المعركة مشكوكاً فيها . وعندما انتصرت الانتفاضة ، أعلنت لا سقوط الملك بل تعليق سلطاته وصوتت على دعوة مؤتمر منتخب بالتصويت العام كما اقترح روبسيير .



لقد تداعى العرش . وتداعى معه أيضاً حزب الفويان ، أعني تلك الطبقة الليبرالية من الأشراف وتلك البورجوازية الرفيعة اللتين ساهمتا في تفجير الثورة ثم حاولتا بقيادة لافاييت أولاً ثم الثلاثي بعد ذلك توجيهها والسير بها إلى الاعتدال . أما الحزب الجيروندي الذي افتضح أمره مع البلاط وحاول إيقاف الانتفاضة فلم يخرج كبيراً من انتصار لم يكن انتصاره .

عكس هؤلاء دخل المواطنون السليبيون من حرفيين وحائوتين بفخامة إلى المسرح السياسي بقيادة روبسيير والجبليين المقبلين .

لقد كانت انتفاضة ١٠ آب ١٧٩٢ قومية بكل معنى التعبير . وكانت للاتحاديين من المحافظات الجنوبيين والبريتون دوراً عظيماً في الاعداد لليوم وتنفيذه . وأكثر من ذلك سقطت الحواجز الاجتماعية والسياسية التي قسمت الأمة إلى طبقات

وأعلن قسم التياتر فرانسه الباريسي في ٣٠ تموز ١٧٩٢ :

« لا يحق لطبقة خاصة من المواطنين أن تدعي احتكار حق انقاذ الوطن » .

وهو بالتالي يدعو المواطنين « الذين أطلق عليهم الأرستوقراطيون اسم مواطنين سلبيين » إلى القسام بمخدمتهم من الحرس القومي وعلى الاشتراك في مناقشات المؤتمرات العامة وبالاختصار « إلى المشاركة في السيادة التي تختص بالقسم » . وفي ٣٠ تموز كرست الجمعية التشريعية أمراً واقعاً بإصدارها قراراً يقضي بقبول المواطنين السليبيين في الحرس القومي .

واعلن قسم « بوت دي مولان » :

« ينبغي على الملك عندما يمدق الخطر بالوطن ، أن يكون في مركزه وعلى رأس الجيوش وعلى رأس إدارة أعماله . عليه أن يكون في كل مكان » .

لقد أدخلت هذه الثورة الثانية الشعب في صلب الأمة وأشارت إلى انتصار الديمقراطية السياسية بالتصويت العام وتسليح المواطنين السليين . وفي الوقت نفسه تبلورت الصفة الاجتماعية للواقع القومي الجديد . فبعد محاولات فاشلة اعتزل الأنصار القدماء للحل الوسط مع الأرستوقراطية من تلقاء أنفسهم : وحاول ديتريخ أن يثير ستراسبورغ ثم هرب . وفي ١٩ آب ١٧٩٢ انتقل لافاييت إلى النمساويين بعد أن تركه جيوشه . انما أكثر من ذلك ، أعاد دخول الثوار الشعبيين إلى المسرح قطعاً من البورجوازية إلى الواقع القومي الجديد . وسرعان ما بدأت المقاومة تشتد ضد هذه الجمهورية الديمقراطية الشعبية التي تبشر بها الثورة الثانية في ١٠ آب .

القسط الثاني

استبداد الحرية

الحكومة الثورية والحركة الشعبية

(١٧٩٥ - ١٧٩٢)

هل دقت ساعة الطبقة الرابعة ؟ لقد ادرك قسم من البورجوازية انه لا يمكن الانتصار بدون الشعب في الصراع بين فرنسا الثورة والأرستوقراطية الأوربينة : فتعالت الجبليون مع الثوار الشعبين . ولكن دخول الشعب الثائر إلى المسرح السياسي لمصلحة الخاص بدا تهديداً أقصى لمصالح البورجوازية الكبرى التي فضحت بلسان بريسو رحيق الفوضى .

ولم تتردد البورجوازية الجيرونديّة دفاعاً عن سيطرتها الاجتماعية والسياسية ان تتبنى سياسة الثورة الماكية وانصار النظام القديم ، فقد أعلن بيتيون في نهاية نيسان ١٧٩٣ محاولاً جمع الملاكين : « ان يمتلكنا مهددة » . وفي ٢ حزيران كانت الجيرونديّة تنهار تحت ضربات شعب باريس الثائر .

واتسعت الحركة الشعبية . فالشعب قد قام بكل الايام الثورية الكبرى . ولقد انتفض للدفاع عن الحدود . وهو ينبغي من الآن . وصاعداً أن يؤمن حياته ثمناً لتضحياته . لقد صرخ « الحاقده » جاك روو في ٢٥ حزيران ١٧٩٣ في مقصودات المؤتمر :

« ليست الحرية سوى شبح سخيّف عندما تستطيع طبقة من الناس ان تجوع طبقة اخرى دون رادع . وليست المساواة سوى مراب خادع عندما يمارس الغني بواسطة الاحتكار حق الحياة والموت على أمثاله من البشر » .

وفي سبيل عيش الشعب الثائر وتأمين سلامة الجمهورية عمل الجبليثون على تنفيذ تنظيم إقتصادي أصاب بالضرر مصالح الملاكين لأنه اعتمد المصادرة والتسوير والتأميم : انها سياسة طبقية حقيقية فرضتها الظروف ولكنها تتفق تماماً مع حاجات الشعب الثائر كما تتفق مع تطلعاته العنيفة .

وكان جاك روو قد أطلق هذا الطلب إلى الجبليين : « أصدروا الاوامر .

والشعب الثائر بمآوله ينفذ قراراتكم » .

ولكن عزل الحاقدين المتطرفين من الثوار ، وفي ربيع ١٧٩٤ عزل هيبير والجماعة الكورديلية ، وقد عرفوا أن يعبروا عن رغبات الجماهير الشعبية الغامضة ، جعل في هذه الاثناء هذا التحالف الاخوي بين الشعب الثائر والبورجوازية اليعقوبية المتوسطة التي طبعت جمهورية السنة الثانية ، يزداد صموبة . واستمرت جهود روبسبير وسان جوست (« البؤساء هم أقوياء الأرض ») بغية تجديد إجماعي يربط الشعب بالثورة دون رجعة ، بدون جدوى . فاصطدما باللامبالاة لدى الجماهير المنحرفة ، وبالعداوة تغلنها البورجوازية وبالتناقضات التي لم يكن في مقدورها التغلب عليها . وفي ٩ تميدور من السنة الثانية (٢٧ تموز ١٧٩٤) لدى ساعة الخطر ، أساءت الأطر الشعبية الاستجابة لنداء بلدية الانتفاضة الروبسييرية . وكان سان جوست قد أعلن قبل ذلك بقليل : « ان الثورة قد استعالت إلى جليل » . فبعد أن فرض الشعب استبداد الحرية على أعداء النظام الجديد ، أمن الظفر على الثورة الارستوقراطية المعاكسة وعلى التحالف الاوروبي.ولكن الانتصار أفلت منه ، « فالاعيان » ما زالوا يتنفسون .

واحتاجت البورجوازية الترميدورية بضعة أشهر أيضاً للقضاء على جمهورية السنة الثانية وانقسام الحكومة الثورية وتدمير الاقتصاد الموجه وتوطيد امتياز الثروة والتملك على أساس الاقتصاد الحر وحرية الكسب .

ومع أن الاندهال أصاب الشعب الباريسي الثائر من سقوط روبسبيرين ، فإنه قاد بضراوة معركة خلفية ودافع قدماً قدماً خلال عدة أشهر أيضاً عن حقه في الحياة ومكانه في الامة . وكانت أيام بريريال من السنة الثالثة (-أيار ١٧٩٥) المأسوية إذاناً باندحار الثوار الشعبيين وعزلهم عن المسرح السياسي ونهاية الثورة الديمقراطية التي كان قلب العرش في ١٠ آب ١٧٩٢ نقطة انطلاقها . وبهذه الصفة ، كانت أيام بريريال من السنة الثالثة أكثر توضيحاً لتغيير الثورة من يوم ٩ تميدور : لقد تحطم حافظها نهائياً .

الفصل الأول

نهاية الجمعية التشريعية

الانطلاقة الثورية والدفاع القومي

(آب — ايلول ١٧٩٢)

لقد صادقت الجمعية التشريعية مباشرة على الانتصار الشعبي بتصويتها على تعليق سلطة الملك وعلى دعوة مؤتمر وطني منتخب بالتصويت العام مكلف بتعديل دستور جديد . فحسبت اللجنة المركزية (الكومون) الثائرة لويس السادس عشر وأسرته في التامل تحت حراسة مشددة . وعينت الجمعية مجلساً تنفيذياً مؤقتاً ظهر فيه إلى جانب الوزراء الجيرونديين: رولا للداخلية ، كلافيير للضرائب العامة ، سيرفان للحربية ، مونج للبحرية ، ليرون للعلاقات الخارجية ودانتون للعدل .

أولاً — الارهاب الاول

١ - لجنة ١٠ آب المركزية والجمعية التشريعية

لقد شغل الخلاف بين اللجنة المركزية والجمعية الاسبوع الستة من نهاية اللجنة التشريعية ، من ١٠ آب إلى ٢٠ ايلول ١٧٩٢ . فكان له اهمية رئيسية

على سير الثورة . فكان يقوم حكم ثوروي هو لجنة ١٠ آب المركزية الثائرة ،
بمواجهة السلطة الشرعية التي تمثلها الجمعية . وعندما اشتكى الصحفي جيره
دوبري محرّر « الوطني الفرنسي » صحيفة بريسو ، في ٣٠ آب في رسالة إلى
الجمعية لأنه استدعي أمام محكمة اللجنة المركزية واتهمها باغتصاب السلطة
والدكتاتورية ، انفجرت ثورة الجيروندي على اللجنة المركزية . فردت اللجنة
المركزية على هجمات جانسون ، وغواديه وغرانجنوف وبرّرت نفسها بلسان
صحيفة تاليان في ٣١ آب ١٧٩٢ :

« كل ما نقنا به صادق عليه الشعب ! .. فاذا ضربتمونا اضرّوا أيضاً هذا الشعب الذي
عمل ثورة ١٤ تموز والذي زادها قوة في ١٠ آب رضوف يحافظ عليها ».

واستمرّ الصراع بين هاتين القوتين حتى اجتماع المؤتمر الوطني . وتتابع
بعد ذلك في المواجهة بين الحزبين الجيروندي والجبلي . وكان المنتصرون في
١٠ آب مصممين على فرض ارادتهم . وأضطرت الجمعية التشريعية ان تعترف
باللجنة المركزية الثائرة التي بلغت بالانتخابات إلى ٢٨٨ عضواً كلهم من
البورجوازية الصغيرة أو المتوسطة . ولكن الجمعية التشريعية التي كان الجيروندي
يسيطر عليها وهو حزب البورجوازية الكبيرة والشرعية كانت تأنف بمعق
الاجراءات الثوروية التي كانت للجنة المركزية تعطي مثالا لها وقد
ورثها الجبل .

وكان دانتون في الجهاز للتنفيذي يؤلف صلة وصل بين السلطتين : فماضيه
الثوروي كان ضماناً للجنة المركزية ، كما كان موقفه المضطرب في كثير من
الظروف ضماناً للجمعية . لقد ولد دانتون في ١٧٥٩ من والد نائب عام في
محكمة الملك في اريسيس سور أوب وعمل محامياً في مجلس شوري الملك وظهر
ديموقراطياً منذ ١٧٨٩ . واستحق على عمله في قسم التياتر الفرنسي وفي نادي
الكورديليين ان ينتخب في ١٧٩١ عضواً في مجلس إدارة المحافظة ثم بديلاً
للنائب العام في لجنة باريس المركزية . لقد اشتراه البلاط دون ريب ولكنه
لا يبدو انه تنازل له عن شيء مهم . وإذا استمر دوره في ١٠ آب غامضاً

فقد انتقل فيما بعد الى المستوى الأول . لقد جسد دانتون لفظة من الزمن فرنسا الثورية بوطنيته وإيمانه بالشعب . فهو بليغ ، يرتجل بفصاحة شعبية وهو واقعي يعرف كيف يناور كما يعرف كيف يعزم بجرأة وهو كريم بعمق ويجب التمتع ، مبال للغضب ولكنه لا يستطيع الحق . وقد سيطر على الجهاز التنفيذي .

فكانت السلطة على هذا النمو موزعة بين قوى ثلاث متنازعة تتعدى الواحدة على صلاحيات الأخرى باستمرار : وهي اللجنة المركزية ، الجمعية التشريعية والجهاز التنفيذي . فاتخذت سلطات متنافسة ، مداورة ، الإجراءات الثورية التي جعلتها الظروف والصراع ضد الخطر المزدوج الخارجي والداخلي ، مشروعة ، على هوى الأحداث : انها دكتاتورية غامضة لم تتخذ أي شكل محدد ولم تتجسد لا في مؤسسة ولا في رجل ولا في حزب أو طبقة .

وكان المهم قبل كل شيء كسب المحافظات والجيوش للوضع الجديد . فأوفدت الجمعية التشريعية في يوم ١٠ آب نفسه ١٢ من أعضائها ، ثلاثة إلى كل من الجيوش الأربعة « مع سلطة لتعليق عمل الجنرالات وكذلك الضباط الآخرين والموظفين العاملين المدنيين والعسكريين مؤقتاً » . وأرسل الجهاز التنفيذي إلى المحافظات بعثات اختارها دانتون من بين الجهاز الباريسي الثائر . وأنشأت اللجنة المركزية بعثات أخرى . وقد عمل هؤلاء المبعوثون بطريقة ثورية : توقيف المشبوهين ، إنشاء لجان مراقبة ، تطهير السلطات . لقد اضطرت المحافظات أن تتبع العاصمة .

وطالبت اللجنة المركزية بإقامة محكمة جنائيات فوق العادة مؤلفة من قضاة تنتخبهم الأقسام الباريسية ليحكموا على جرائم مقاومة الثورة . فوافقت الجمعية على مضمض في ١٧ آب . وسبق أن أوكلت في ١١ آب إلى البلديات مهمة البحث عن الجرائم ضد أمن الدولة والمباشرة عنسند الضرورة بتوقيف المشبوهين الاحتياطي وفرضت الجمعية على جميع الموظفين بما فيهم الكهنة قسم بين المحافظة على الحرية والمساواة . وفي ٢٦ آب أصدرت قراراً يلزم جميع

الأكليركيين الذين خضعوا للقسم ولم يقسموه أن يغادروا المملكة خلال خمسة عشر يوماً تحت طائلة ترحيلهم إلى غويانا . وفي ٢٨ آب أجازت الجمعية الزيارات المنزلية تحت ضغط اللجنة المركزية للبحث عن الأسلحة التي قد تكون في حوزة المواطنين المشبوهين . فقام بالتدريج نظام استثنائي .

٢ - مذابح أيلول

ارت مذابح أيلول تشكل النقطة الحاسمة في هذا الارهاب الأول . لقد ظل تحاشي الخطر الخارجي بعيد المنال ، وفي ٢٦ آب انتشر في باريس خبر الإستيلاء على لوفى . كان الغزو يزداد فيقوي الحمى الثورية والوطنية . وتصل في الوقت نفسه أخبار ثورة في الفانده . لقد كان العدو في كل مكان . وبينما كانت اللجنة المركزية تحقق الدفاع القومي بوثبة جديدة فتدفع بحفر الحنّادق إلى أمام المدينة ، وتعمل على صنع ٣٠٠٠٠ معول وتبأشر بتطوع جديد وتزع أسلحة المشبوهين ، لتسلّح المتطوعين ، فكر زعماء الجيروندي بمغادرة باريس مع الحكومة بعد أن حكموا أن الموقف العسكري ميؤوس منه . وكان رولان يعدّ للجلاء عن جنوب اللوار ولكن دانتون رفض ذلك : « إحذر يارولان من التحدث عن الهرب ، وخف أن يصغي إليك الشعب » . وبدأت في هذه الأثناء الزيارات المنزلية التي أجازتها الجمعية في ٣٠ آب . واستمرت يومين دون توقف : فأوقف ٣٠٠٠ مشبوه واقتيدوا إلى السجن . ولكن الحق يقال أن كثيراً من الموقوفين أطلق سراحهم . وفي ٢ أيلول كان في تسع من بيوت الحجز حوالي ٢٨٠٠ سجين منهم أقل من ألف فقط دخلوا منذ ١٠ آب .

وفي ٢ أيلول صباحاً وصل إلى باريس خبر حصار فيردان : وفيردات آخر معقل بين باريس والحدود . وفي الحال أطلقت اللجنة المركزية إعلاناً للباريسيين « إلى السلاح أيها المواطنون ، إلى السلاح فالعدو على أبوابنا » وبأمر منها أطلق مدفع الخطر ، ودق النفير العام وأقيمت الحواجز واستدعي

الرجال الأصحاء إلى سان دي مارس لتشكيل ألوية الحرب . والتحق أعضاء اللجنة المركزية كل بقسمه الأصلي . « سوف يصفون بقوة لمواطنيهم الأخطار المحدقة بالوطن والخيانة التي تطوقنا أو تهددنا بعد أن وقع الاجتياح على أرض الوطن الفرنسي » ..

ومرة أخرى أيضاً أعطت اللجنة المركزية مثال الوثبة الوطنية . وفي هذا الجو المتوتر من جراء المدفع والنفير تعاظم شبح الخيانة . فالتطوعون يستعدون للسير جماهير ، جماهير و-تلفهم يسري خبر أن المشبوهين السجناء سينتفضون ليمدوا أيديهم إلى العدو . وقد نصح مارا التطوعين ألا يغادروا العاصمة قبل أن يقيموا العدل مع أعداء الشعب .

وفي بعد ظهر الثاني من أيلول ذبح الحراس كهنة رافضين كانوا يقودونهم إلى سجن « الأبائي » وكانت الحراس من جنود اللجنة المركزية المارسييلين والبريتون . وهجمت عصاة من الحانوتين والحرفيين والجنود والحرس القومي على سجن « الكارم » حيث كان بعض الرافضين سجناء ؛ فتم ذبحهم . ثم جاء دور سجناء « الأبائي » . فتدخلت حينئذ لجنة مراقبة الكومون فأنشئت، محاكم شعبية : وفي المفهوم الشعبي ممارسة العدالة من اختصاص السيادة . والشعب يقوم بمهمته إذا دعت الحاجة . وفي ليل ٢ و ٣ أيلول أعلن مفوض من الكومون . « أن الشعب بأخذه بثأره يطبق العدل أيضاً . » وتتابعت المذابح في السجون الأخرى في الأيام التالية : في القورس ، في الكونسيرجيري ، في الشاتليه ، في الساليتيريير وأخيراً في ٦ أيلول في البيسستر . وأعدم ما مجموعه أكثر من ١١٠٠ سجين ، ثلاثة أرباعهم كانوا محتجزين من قبل الحق العام .

لقد تفاوضت السلطات عن هذا العمل . وكانت الجمعية التشريعية عاجزة . وأحس الجيرونديون المرعوبون بالتهديد . ودانتون وزير العدل لم يفعل شيئاً لحماية السجناء . لقد أعلن على زعم مدام رولان : « أنا لا اهتم للمساجين ، فليفعلوا ما يستطيعون » . وفي إحدى النشرات الموزعة على المحافظات بررت لجنة المراقبة لدى الكومون عملها ودعت الأمة جميعاً إلى قبني « هذه الوسيلة .

اللازمة للسلامة العامة » والتي لا غنى عنها « لإيقاف جماهير الخوفا المحتبئين بين جدراننا بواسطة الإرهاب » في الوقت الذي يستعد فيه الشعب للزحف على العدو .

لقد ورد في مذكرات امرأة من الشعب عن مذابح أيلول : « كنا ننظر إليها كعمل عالٍ ونحن نتجف من الهول . ينبغي في الواقع أن نقيّم أحداث أيلول في إطار العصر والوسط للذين وقعت فيها . فالأزمة الثورية بتعمقها حدثت ملامح الأمة الجديدة وزادتها صلابة في الوقت نفسه . فمذابح أيلول والارهاب الأول تعرض مظهراً قومياً وآخر إجتماعياً لا يمكن فصلهما . وكان الفوز (لقد دخل البروسيون فرنسا في ١٩ آب) يشكل عاملاً قوياً في الإثارة . فغذه الحقة من نهاية آب وبداية أيلول ١٧٩٢ التي كانت دون ريب حبة أعظم خطر على الثورة ، كانت أيضاً الحقة التي أحست فيها الأمة الشعبية احساساً قوياً بالخطر الخارجي . ولكن الخوف الاجتماعي انضاف إلى الخوف القومي : خوف على الثورة وخوف من الثورة المعاكسة . فالقائمة الارستوقراطية كانت تراود أفكار الوطنيين فترعبهم من جديد . لقد كتب الجندي الحيال ماركان في مذكراته يوم ١٢ أيلول ١٧٩٢ بعد سقوط مركز « لأكروا أو بوا » في الارغون : « كان علينا أن نمنع الأعداء من الذهاب إلى العاصمة ليندبحوا رجال تشريعنا ويعيدوا اللويس كابيت صولجانه الحديدي ويميدوا إلينا القيود . فكان الخوف والحقد على العدو من الداخل ، على الارستوقراطيين وأنصارهم يزداد بمقدار ما يزداد الخوف والحقد على المحتل . انه حقد إجتماعي وليس فقط بين الثوار الشعبين الباريسيين . لقد رسم تين الذي لا يمكن اتهامه بالتحيز لوحة اخاذة للغضب الهائل الذي انفجر في قلب الجماهير القروية لدى توقع عودة النظام القديم والإقطاعية :

« لم يعد الأمر اختيارياً بين النظام والفوضى ، بل بين النظام الجديد والقديم إذ خلف الجانب يبدو المهاجرون على الحدود . لقد كانت المزة مرعبة وكل الأخص في الطبقة العميقة التي تحمل وحدها تقريباً كل ثقل البناء القديم بين ملايين الناس الذين كانوا يمشون بفضلك

من عمل أيديهم .. الذين كانوا يتحملون منذ قرون أباً عن جد الشقاء والقهر والاحتقار بعد الضرائب والسطو والقسوة . وهم يعرفون بتجربتهم الذاتية الفرق بين وضعهم القادم وبين وضعهم الحاضر . وما عليهم إلا أن يتذكروا ليتخيلوا فداحة الضرائب الملكية وضرائب الكنيسة والأشرف ... ان غضباً مرعباً يردد من المصنع الى الكوخ مع الأغاني القومية التي تفضح مؤامرة المتبدين وتدعو الشعب الى حمل السلاح » .

وفي أي وقت آخر من عهد الثورة لم تظهر بمثل هذا الوضوح العلاقة الحميمة بين المعضلة القومية والحقائق الاجتماعية . لقد كتب آزيما في تقريره في ١٦ حزيران ١٧٩٣ : « بايقافنا تقدم أعدائنا أوقفنا تقدم الثأر الشعبي فقد توقف بتوقف الآخر . . . وقد أشارت فالمي إلى نهاية الارهاب الأول . ولم يعد الحرس القومي البورجوازي لجيش الكومون هو الذي تدعى في ذلك اليوم لنداء كلمة السر : تحيا الأمة ! بل جيش « من الخياطين والحذائين » : إنهم أولئك الرجال أنفسهم الذين قاموا بالمذابح .

لقد ضخمت نتائج هذا الارهاب الأول وأيام أيلول ، نتائج ١٠ آب وقلب العرش .

وفي المجال الديني صوتت الجمعية منذ ١٠ آب على تطبيق القرارات التي شملها الفيتو الملكي ، أعني فيتو ٢٧ أيار ١٧٩٢ حول اعتقال الكهنة الرافضين وترحيلهم . وفي ١٦ آب منعت الكومون المسيرات والحفلات الخارجية في العبادة . وفي ١٨ آب أمرت الجمعية بحل سائر الجمعيات الدينية التي كانت ما تزال قائمة . ووجدت الخطر الذي كانت قد فرضته في ٦ نيسان ١٧٩٢ على خدام العبادة أن يرتدوا اللباس الكنسي خارج ممارسة وظائفهم . وفي ٢٦ آب منحت الجمعية التشريعية للكهنة الرافضين مهلة ١٥ يوماً للخروج من فرنسا تحت طائلة ترحيلهم . وهذه الإجراءات ضد الكهنة الرافضين التي حرمت قرى عديدة من كهنتها تسببت بعلنة الأحوال المدنية التي أوكل أمرها إلى البلديات في ٢٠ أيلول ١٧٩٢ : وهذا الإصلاح المهم وهو أول مرحلة في طريق انفصال الكنيسة عن الدولة لم توح به فكرة حياد علماني بل فرضته الضرورة

وروح المعركة . فقد أصاب بضربته الكهنة الدستوريين كما أصاب الرافضين فانزع منهم سريماً أجراس الكنائس وأوانها الفضية وثم وضع خيرات مصانعها برسم البيع . وأقر الطلاق في ٢٠ أيلول ١٧٩٢ . لقد أضحت قطيعة الجمهوريين مع الكليروس الدستوري وشيكة الوقوع .

وفي المجال الاجتماعي أزيلت الالتزامات الاقطاعية الخاضعة للشراء دون تعويض في ٢٥ آب باستثناء ما يجعل اللقب الأصلي تحصيله شرعياً . وفي ١٤ آب كان قد تقرر أن 'تقسم أملاك المهاجرين المعروضة للبيع بموجب قرار ٢٧ تموز' ، إلى أجزاء صغيرة . وأجيز اقتسام الأملاك العامة . ولكي تحل السلطات مشكلة المعيشة سعرت مواد الضرورة الأولى . وانتهت الجمعية التشريعية بأن أجازت في ٩ و ١٦ أيلول لمجلس ادارة القضاء . إعادة تقييم الحبوب ومصادرتها لتموين الأسواق . ولكنها رفضت تسعيرها وقد تعرض عمل الجمعية التأسيسية الاجتماعي أيضاً لضربات الردة على الانتصار الشعبي . وصار الرجوع تدريجياً إلى التنظيم الذي كان الشعب يطلبه بمساندة الكومون وقد استمر الجيرويديون معادين له لأنهم يمثلون مصالح البورجوازية . وهكذا كان يتبلور الخلاف بين الجيرونند والجيل .

وفي المجال السياسي بدت استعالة عودة النظام الملكي في تصاعد مستمر . ففي ٤ أيلول أبدى النواب رغبتهم في أن يلغيه المؤتمر الوطني . لقد أعطت الجمعية الانتخابية في باريس أمراً بالتفويض على ذلك لمتخيزيها . . وقد جرت الانتخابات للمؤتمر الوطني في مثل هذه الظروف . واجتمعت اللجان الانتخابية اعتباراً من ٢ أيلول . ورغم اعطاء حق التصويت للمواطنين السليبين فقد كثر الامتناع عن التصويت ، دون استطاعة الاستنتاج من ذلك عداء جميع الممتنعين . وقد امتنع الأرستوقراطيون وحدهم والفييان تحفظاً . وهكذا انتخبت النواب للمؤتمر الوطني أقلية مصممة على الدفاع عن مكاسب الثورة .

ثانياً — توقيف الغزو : فالمي

(٢٠ ايلول ١٧٩٢)

لم يكن الارهاب الأول انتفاضة شعبية فقط ووسيلة حكومية موجّهة ضد أعداء الداخل ؛ لقد كان أيضاً ردة ضد الخطر الخارجي وسام في تأمين النصر . فقد تلقى الدفاع القومي دفعاً عنيفاً بتأثير الكومون والجمعية . وكان احد القوانين قد قرر منذ ١٢ تموز ١٧٩٢ دعوة ٥٠٠٠٠ رجل لإكمال جيش الدفاع و ٤٢ فرقة جديدة من المتطوعين (٣٣٦٠٠ رجل) . وفي ٢٢ تموز صدر اعلان في باريس أن الوطن في خطر . وفي مدى اسبوع انخرط في الجيش ١٥٠٠٠ متطوع . وكان الاندفاع خارقاً في بعض المحافظات . ففي محافظات الشرق تجمع ٤٠٠٠٠ من الحرس القومي في نهاية تموز . وللإشارة لحماية المتطوعين أرسل المجلس الإستشاري العام في بوي دي دوم في ٧ ايلول مفوضين الى كل مقاطعة منهمم أن يصفوا الحرس القومي المتجمع : « التوقع الحزن فيما لو أجبروا على العودة الى نير الاستعباد بعد الجهود التي بذلناها » . وكان على المفوضين أن يذكروا : « بكل التكاسب التي منحناها لثورة كإلغاء العصور والحقوق الإقطاعية » وليس افضل من ذلك للإشارة الى المحتوى الاجتماعي لهذه الحرب الثورية . ان استنقروا المتطوعين في ١٧٩٢ حوى خلافاً لاستنفاو ١٧٩١ قليلاً من البورجوازيين لأن جوهره كان رجال المهنة من مهنيين وعمال . وفي نفس الوقت الذي كانت ترتسم فيه ملامح النظام الاقتصادي الذي استعبد في السنة الثانية لتطهير الجيوش وتجهيزها ، صدرت كومون باريس الاسلحة وخبول التوف وانجراس الكنائس واوانها الفضية . وانشأت معامل لصنع الملابس للجنود . وفي ٤ ايلول أمر المجلس التنفيذي بصادرة الحبوس والملابس للجنود . ولكن نظام المضادة كان يرعب البورجوازية . في ١٢ ايلول ١٧٩٢ قد بدأت تتوطد

التشنجات الاجتماعية لمعضلات الدفاع القومي ويرسم خط الفصل بين الجيرونديين والجبليين .

وفي هذه الأثناء كان يتضح التقدم البروسي . ففي ٢ أيلول استسلمت فيردان التي أنهكتها الثورة الماكسة والخيانة بعد مقتل المالكين لقائد الحامية الوطني بوربير اللواء القائد لفرقة متطوعي مين إي لوار . وفي ٨ أيلول بلغ جيش العدو الأرغون ولكنه اصطدم في كل مكان بالجيش الفرنسي بقيادة ديموريز . غير أن جيشاً مساوياً استطاع في ١٢ أيلول أن يخترق صف لأكروا أو بوا فانسحب ديموريز إلى الجنوب نحو سان مينيهولد . فأصبحت طريق باريس مفتوحة ولكن كيليرمان الذي كان يقود جيش ميتر التعم في ١٩ أيلول مع ديموريز : فأصبح التفوق العددي مذ ذاك في مصلحة الفرنسيين (٥٠٠٠٠ رجل ضد ٣٤٠٠٠) .

لقد كانت فالمي تراشق مدفعية بسيط أكثر منها معركة . غير أن نتائجها كانت ضخمة . فقد كان برونزفيك يفكر أن يطوق الفرنسيين بمناورة ذكية ؛ ولكن ملك بروسيا الذي أعوزه الصبر أصدر له أمراً بالهجوم مباشرة . وفي ٢٠ أيلول ١٧٩٢ بعد تراشق عنيف بالمدفعية انتشر الجيش البروسي نحو الوسط ، كما في المناورة أمام مرتفعات فالمي التي يحتلها كيليرمان . وكان ملك بروسيا ينتظر هرباً مريعاً . فصمد الثوار الشعبيون وضاعفوا نيرانهم . ورفع كيليرمان قبعته على رأس سيفه وصرخ : تحيا الأمة ! واستعادت الجيوش فرقة فرقة صرخته الثورية فلم يتخاذل رجل أمام نيران الجيوش النظامية الأكثر شهرة في أوروبا . فتوقف المشاة البروسيون ولم يتجاسر برونزفيك أن يأمر بالهجوم . فتتابع قصف المدفعية بعض الوقت . وحوالي الساعة السادسة مساء بدأ مطر غزير يتساقط فنامت الجيوش في مواقعها .

لقد استمر الجيش البروسي سليماً . ففالمي لا تشكل نصراً استراتيجياً بل نصراً معنوياً . لقد صمد جيش الرعاع أمام أول جيش أوروبي . لقد

كشفت الثورة عن قوتها . فأمام الجيش الممتن المدرب على النظام السليبي يقف الجيش الجديد منتصراً ، الجيش القومي والشعبي . وبدأ المتحالفين أن فرنسا الثورة لن تقهر بسهولة . وكان غوته حاضراً فنقشت على لوحة فالبي جملته التي ذكرها أيخزمان : « من اليوم وفي هذا المكان يقوم عهد جديد في تاريخ العالم » .

فبعد مفاوضات مع ديمورييز وتوقف القتال تراجع الجيش البروسي منسحباً وقد أرهقه السير المتعب على تربة مغمورة بأمطار متلاحقة وفتك به زُحار وبائي (ديزانتيري) ومزقه قرويو اللورين والشامبانيا الذين ثاروا على المحتلين والمهاجرين . وتبع ديمورييز ببطء الجيش البروسي دون أن يستغل صعوباته لسحقه . فكان هذا الانسحاب المضي نصراً للجمهورية التي تم إعلانها . لقد تحررت فيردان في ٨ تشرين الأول ولونفوي في ٢٢ منه . وفي ٢٠ أيلول ١٧٩٢ في يوم فالبي نفسه أخلت الجمعية التشريعية المكان للمؤتمر الوطني .

الفصل الثاني

المؤتمر الوطني الجيروندي

أفلاس البورجوازية الليبرالية

(أيلول ١٧٩٢ - حزيران ١٧٩٣)

ان المؤتمر الوطني الذي كانت مهمته منح فرنسا دستوراً جديداً ، اجتمع للمرة الأولى في ٢٠ أيلول ١٧٩٢ بعد الظهر في الوقت الذي كانت فيه معركة فالمي تأتي على نهايتها . فبعد أن تشكل وألف مكتبه حلّ في ٢١ محل الجمعية التشريعية في قاعة المانيج . لقد ورث وضعاً مليئاً بالأخطار الداخلية والخارجية . لقد اندحر التحالف ولكنه لم يُغلب والثورة المعاكسة أصيبت ولكنها لم تقضِ .

والبورجوازية الليبرالية التي تخطاها الشعب منذ ١٠ آب في سياسة الدفاع القومي والثوري والتي انتصرت بواسطة الجيروندي في الجمعية الجديدة هل تكون في مستوى مهمتها ؟ ... فالاندحار يمت للجيروندي . فقد استمر الجيرونديون في الحكم طالما جيوش الجمهورية تخطى بالنجاح . وقضى الأمر عليهم عندما جاء الانكسار . ولأنهم حزب الحرب حاولوا ، عندما أحسوا بابتعاد الرأي الشعبي عنهم ، أن يكسبوه من جديد بتعميم الصراع : بمنافرة

سياسية أو بمثالية ثوروية فقد أرادوا جعل فرنسا محررة الشعوب المستعبدة .
فعالّفوا على هذا النحو ضد الأمة الثوروية جميع مصالح أوروبا الأرسوقراطية.
ولكنهم لم يحسنوا قيادة الحرب إلى النصر . فأقفلت انكسارات آذار ١٧٩٣
والأخطار التي نجمت عنها حظ الجيرونند وكمرسته .

أولاً — معركة الأحزاب ومحاكمة الملك

(ايلول ١٧٩٢ — كانون الثاني ١٧٩٣)

كان المؤتمر الوطني بصفته الجمعية التأسيسية الجديدة المنتخبة بالتصويت
العام ، يمثل وحده الأمة ، ويتمتع وحده بكل السلطات . فلم يكن في مقدور
حكومون باريس وهي البلدية الثائرة إلا أن تخففي أمام التمثيل القومي .
وفهمت ذلك فاعتدلت وذهبت إلى حد التنصل من لجنة مراقبتها . فكان
انقطاع صراع الأحزاب يرجع إلى الجيرونند وحدها لأنها تسود المؤتمر .
فالجلبليون في الواقع ضاعفوا مسيرتهم في الأيام الأولى لأنهم احسوا بضيقهم .
واعلن مارا في صحيفته في ٢٢ أيلول أنه سيتبع سيراً جديداً . وحاول دانتون
أن يقيم اتفاقاً مع بريسو .

ولكن هدنة الأحزاب كانت مدتها قصيرة عملياً . ولكنها ظهرت بالاجماع
في موضوع القرارات المهمة . فقد أجمع المؤتمر في جلسته الأولى على التنصل من
الدكتاتورية ومن القانون الزراعي غطمان بذلك المالكين والديموقراطيين .

« لا يمكن ان يقوم دستور الا الذي يقبله الشعب . فالأشخاص والأملاك بحاجة الأمة » .

لقد اجتمع المؤتمر الوطني على إلغاء الملكية في ٢١ أيلول ١٧٩٢ . وقد
قدم كولوديربوا إقتراحاً بذلك وسائده غريغوار : « الملوك في النظام المناقي
هم الوحوش في النظام الطبيعي . فالبلطات هي مصنع الجريمة

ومذبذبة الفساد . . وتاريخ الملوك هو تاريخ شهداء الأمم . . وفي المساء نفسه أذيع القرار في باريس على ضوء المشاعل . وكتب رولان في نشرة دورية الى الهيئات الادارية : « ايها السادة تفضلوا بإعلان الجمهورية واعلنوا بالتالي الأخوة . فيها شيء واحد » . وفي اليوم الثاني ٢٢ أيلول حصل بيتوفارين أن «تؤرخ» من الآن وصاعداً الأعمال العامة بالسنة الأولى للجمهورية .

واجمع المؤتمر الوطني أيضاً في ٢٥ ايلول على تبني الصيغة الشهيرة بناء على اقتراح كوتون نائب بوي دي دوم بعد نقاش طويل : « الجمهورية الفرنسية واحدة غير قابلة للإنقسام » . وبذلك رفض الإعلان مشاريع الفيدرالية التي كانت تقدم للجيرونديين . وفي ١٦ كانون الأول ١٧٩٢ إتماماً لهذا القرار أقر المؤتمر حكم الموت ضد كل من يحاول « أن يمسّ وحدة الجمهورية الفرنسية أو أن يقطع من صلبها أجزاء ليلحقها بأرض اجنبية » .

١ - جيرونديون وجبليون

وفي هذه الاثناء لم يتأخر وقوع قطيعة الهدنة . وجاءت القطيعة من جانب الجيروندي التي كانت لا تزال تمسك بزمام الأكثرية بمساعدة الوسط في وجه الجبل القليل النفوذ . وكان مقدراً للصراع بين أنصار ١٠ آب واولئك الذين لم يستطيعوا إيقافه أن يستمر حتى ٢ حزيران ١٧٩٣ حتى عزل الجيرونديين من المؤتمر وإعدامهم . لقد تحول في الحال إلى عنف متطرف . وحاولت الجيروندي أن تضرب الزعماء الجبليين الذين كانت بالأكثر من الثلاثي بينهم : مارا ، دانتون وروبسبير ، بعد أن اتخذت قاعدة الهجوم منذ ٢٥ أيلول ١٧٩٢ بواسطة لاسورس ممثل التارن (« يجب أن تضحي باريس بالمحافظة ٨٣ بتأثيرها مثل كل واحدة من المحافظات الأخرى ») ثم بواسطة ريبسكي ممثل بوس دي رون (« الحزب ... الذي ينوي إقامة الدكتاتورية هو حزب روبسبير ») . وعبثاً حاول دانتون أن يتنصّل من مارا (« لا ينبغي أن نتهم النيابة كلها بسبب بعض الأفراد المتطرفين ») وطالب بالوحدة : « لن

يتعلم النمساويون هذا التناقض المقدس دون أن يرتجفوا : فتصلبت الجيرونديون في عنادها وقد أكل الحقد قلبها .

وعادت الجيرونديون في ٢٥ أيلول ١٧٩٢ إلى توجيه تهمة الدكتاتورية ضد مارا . وردّ صديق الشعب بعد أن قبل التهمة :

« أعتقد انني أول كاتب سياسي وربما الوحيد في فرنسا منذ الثورة الذي اقترح حاكماً عسكرياً دكتاتوراً ، وحكماً ثلاثياً كوسيلة وحيدة لسحق الخونة التآمريين » .

ويستعيد مارا ذكرى :

« سنواته الثلاثة في السجن والعذابات التي تحملها لانقاذ الوطن. هوذا غار سهراتي وأعمال ريشاتني وآلامي والأخطار التي تعرضت لها . طيب سابقى بينكم كي أتحدى أحقادكم » .

وكان النقاش قصيراً . فقد اضطر الجيرونديون إلى قبول القرار الذي اقترحه كوتون حول وحدة الجمهورية وعدم قابليتها للانقسام . وكانت الجيرونديون أكثر خبثاً ضد دانتون الذي كان مع ذلك ميالاً إلى الوفاق . وفي ٩ تشرين الأول ١٧٩٢ حل محله في وزارة العدل غارا الفطن . وفي ١٠ منه اضطر دانتون أن يؤدي حساباً عن أعماله ككل وزير يخرج من الوظيفة : وإذا أدى الحساب عن المصاريف غير العادية ، فإنه لم يستطع أن يبرر استعمال ٢٠٠٠٠٠ ليرة مسجلة كمصاريف سرية . فعاد ربيكي في ١٨ تشرين الأول إلى الهجوم . وتلعم دانتون في شروحه واضطر أن يعترف : « أعترف أنه ليس لدينا أوامر صرف قانونية لأكثرية هذه النفقات » . فجبرى نقاش جديد في ٧ تشرين الثاني كانت الجيرونديون فيه ضارية . وأخيراً رفض المؤتمر أن يبرأ ساحة دانتون الذي كانت نزاعته موضع شك . ومنذ ذلك عادت الجيرونديون في كل مناسبة إلى الهجوم على دانتون من أجل قضية حساباته : فخرج مجرحاً وقد فقد قيمته السياسية . فظهرت سياسته في الوفاق مستحيلة .

وأطلق لوفيه ممثل لواره اتهام الطمع والدكتاتورية ضد روبسبير بعنف لا مثيل له في ٢٥ تشرين الأول ١٧٩٢ :

« يا روبسبير ... انني أتهكم يعمل نفسك دائماً مريض عبادة ... اني أتهكم بالسيطرة

الدكتاتورية على الجمعية الانتخابية في محافظة باريس بكل وسائل المناورات والرعب . وأتهمك أخيراً بأنك عملت بوضوح إلى الوصول إلى السلطة ... »

وقد رد روبسبير مسبقاً منذ ٢٥ أيلول :

« أنا لا أعتبر نفسي متهماً بل مدافعاً عن قضية الوطنية ... وقد حاربت دائماً الطاعين فاما بعيد عن أن أكون طاعياً .. »

ورد روبسبير على لوفيه في ٥ تشرين الأول فحمل النقاش إلى ميدانه الحقيقي : فامتدح يوم ١٠ آب والعمل الثوروي :

« كل هذه الأشياء كانت غير شرعية ، غير شرعية كالثورة ، وكسقوط العرش والباستيل ، وكالحرية نفسها . فلا يمكن أن نزيد الثورة بدون ثورة . »

فكان ذلك فشلاً جديداً للجيروند . وخرج روبسبير عظيماً من النقاش . وظهر كأنه زعيم الجبل .

وكانت النتيجة الأساسية لهذا الهجوم إقامة الجبل ضد الجيروند نهائياً ، وأثار في الوقت نفسه تأليف حزب ثالث بين الجيروند والجبل هو حزب الصامدين كما سماه كميل ديمولان في مقصورة الوطنيين: «انهم مضاربون حقيقيون أقاموا أنفسهم بين بريسو وروبسبير كما كان الأب ديسبانياك بين الارتقاع والانخفاض » . وانزعج النواب المستقلون الذين وصلوا من محافظاتهم ممثلين مع ذلك تحفظات ضد البلدية والجبل ، من اتهامات الجيروند المستمرة وانتقاداتها للأحداث الماضية . وانفصل اناكارسيس كلوتس عن الجيرونديين بشكل مسرحي بعد أن تبهم لمدة طويلة ونشر كراساً عنوانه : لا مارا ولا رولان موجهاً ضد أصدقائه القدامى حصراً . وتم تأليف الحزب الثالث في أوائل تشرين الثاني سنة ١٧٩٢ . ولم يعد باستطاعة الجيروند وحدها أن تسيطر على المؤتمر الوطني وقد فقدت رئاسته في ١٦ تشرين الثاني : ففي ذلك اليوم انتُخب رئيساً للجمعية مستقل هو الأسقف الدستوري غريغوار .

وبعد أن عينت المؤتمر أقلية صممت على إنقاذ الثورة والبلاد فلم يكن فيه أي ملكي من أنصار النظام القديم أو الملكية الدستورية . وكذلك لم يتمثل

فيه الثوار الشعبيين أنصار الأيام الثورية وأنصار الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تسهل العيش للشعب . ولكنهم سيطروا في الأقسام الباريسية التي بفضلها انقادت اليهم في ١٧٩٣ الجمعية نفسها . ولم يكن في المؤتمر أحزاب منظمة بل بالأحرى ميول أبعادها غير واضحة تبعت معسكرين هما الجيرونديون والجبليون : وما جعلهما يتعارضان في الأساس إنما هو المصالح الطبقية .

وكانت الجيروندي إلى اليمين وهي حزب الشرعية تأنف من الاجراءات الثورية التي اتخذت بلدية باريس المبادرة فيها بعد أن كثر فيها الجبليون والمناضلون في الأقسام . فهي تمثل البورجوازية الملاك والتجارية والصناعية التي كانت تنوي الدفاع عن الملكية والحرية الاقتصادية ضد التقنين الذي كان يطالب به الثوار الشعبيون . وفي الميدان السياسي استمرت الجيروندي معادية لكل الاجراءات الاستثنائية التي تتطلبها السلامة العامة . لقد فجرّت الحرب ولكنها امتنعت عن كل الوسائل الضرورية لربحها . وطالبت الجيروندي بمساندة السلطات المحلية التي تسيطر عليها البورجوازية المعتدلة ، ورفضت مركزية السلطة وخضوع الادارات الوثيق . وفي المجال الاقتصادي تعلقت الجيروندي المرتبطة ببورجوازية الأعمال غير واثقة بالشعب ، بحرارة ، بالحرية الاقتصادية وحرية المشاريع والربح وظهرت معادية للتنظيم والتسمير والمصادرة وتداول النقد الورقي الازلامي وهي لإجراءات كان الثوار الشبيون بالمقابل من أنصارها . وأحس الجيرونديون بتراجع غريزي أمام الشعب وقد اعتبروه عاجزاً عن الحكم بعد أن غمرهم الشعور بالتسلسل الطبقي في المجتمع الذي كانوا ينوون المحافظة عليه وتثبيتته معتبرين حق التملك حقاً طبيعياً خالداً معتمدين كل الاعتماد مصالح البورجوازية الملاك . فقد احتفظوا بالاحتكار الحكومي لطبقته .

وكان الجبل إلى اليسار يمثل البورجوازية المتوسطة والطبقات الشعبية من حرفيين وحانوتين ومستهلكين يتألمون من الحرب ونتائجها ومن غلاء المعيشة والبطالة وعجز الأجور . وقد فهم الجبليون وهم الخارجون من البورجوازية

وضع فرنسا المتأزم يفترض حلولاً غير عادية لا يمكن أن تكون مجدية إلا بمساندة الشعب . ولذلك عقدوا تحالفاً مع الثوار الشعبين الذين قلبوا العرش وارتقموا إلى الحياة السياسية بواسطة الانتفاضة . وبما أنهم واقعيون لأنهم أقرب إلى الشعب وحاجاته فقلما اعتنقوا النظريات وعرفوا كيف يقدمون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . وكانوا مستعدين أن يلجأوا إلى تحديد الملكية الخاصة والحرية الفردية في سبيل مصلحة الشعب الذي هو عضد الثورة الصادق . ولما كان زعماء الجبل هم في أكثريتهم من نواب باريس ، فانهم على اطلاع تام على دور شعب العاصمة العامل في ثورة ١٧٨٩ الأولى وكذلك على دوره في الثورة الثانية في ١٠ آب . فانتنفصوا ضد ادعاءات الجيرونديين الذين أرادوا ، في غمرة خوفهم من الجماهير الثورية ، أن يجعلوا من باريس المحافظة الـ ٨٣ بتأثيرها لا يختلف عن تأثير بقية المحافظات الأخرى ، على نحو ما طالب به لاسورس في ٢٥ أيلول ١٧٩٢ .

وقد كتب بريسو في تشرين الأول ١٧٩٢ في ندائه إلى جميع الجمهوريين في فرنسا فنعت اليقاقة والجبلين « بالفوضويين الذين يقودون مجتمع باريس ويحقرونه » :

« إن الفوضويين هم أولئك الذين يريدون تنظيم كل شيء ، الملكيات ، الرفاهية ، أسعار المواد الغذائية ، والخدمات المختلفة التي تقدم للمجتمع » .

وقد ردّ عليه روبسيير مسبقاً في العدد الأول من « رسائل إلى من يمثلهم » في ٣٠ أيلول ١٨٩٢ :

« لقد تم القضاء على الملكية وزال الأمراف والاكليروس وبدأ حكم المساواة » .

وهاجم الوطنيون الكذبة :

« الذين لا يريدون أن يقيموا الجمهورية الا لأنفسهم والذين لا ينوون أن يحكموا الا لمصلحة الأغنياء والوظفين العامين » .

وأقام مقابلهم الوطنيون الحقيقيين « الذين سيجاولون تأسيس الجمهورية على مبادئ المساواة والمصلحة العامة » .

فحاول الزعماء الجبليّون وعلى الأخص اليعاقبة، إضفاء محتوى وضعي كفيل بتوحيد الجماهير الشعبية ، على الواقع القومي . وكان تطوّر سان جوست معتبراً في هذا المجال . فقد كتب سان جوست ، وهو لم يتحرر بعد من تأثير مونتسكيو ، في روح الثورة ودستور فرنسا :

« لا يقوم وطن حيث لا يوجد قانون . فلذلك لا وطن للشعوب التي تعيش تحت نير الاستبداد ، الا وطن احتقار الأمم الأخرى وكراميتها » .

لقد تخطّى سان جوست هذا الموضوع السخيف في القرن الثامن عشر وهو ذاتية الوطن الحرية ، فوحّد بين الوطن والسعادة في ذات واحدة، في خطابه عن المواد الغذائية في ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ ، دون أن يكون ذلك ابتكاراً موفّقاً : « لا وطن لكل شعب غير سعيد » . ولكنه يذهب أبعد من ذلك عندما يشير ، في سبيل تأسيس الجمهورية ، إلى ضرورة « إخراج الشعب من حالة الشك والبؤس التي تفسده » . فقد قال لأعضاء المؤتمر فاضحاً « إصدار النقد الورقي بدون نظام » : « تستطيعون في برهة أن تمنحوا الشعب الفرنسي وطناً » . ويتم ذلك بإيقاف مساوئ التضخم النقدي ، وتأمين عيش الشعب وبالتالي « احكام الربط بين سعادته وحرته » . وكان روبسبيير أشد وضوحاً في ٢ كانون الأول ١٧٩٢ في خطابه عن الاضطرابات الناجمة عن نقص القمح في أوراي لوار ؛ فأخضع حق الملكية لحق الوجود . وبذلك أرسى الأساس النظري لأمة تشمل الجماهير الشعبية .

« ان أصحاب النظرية لم يعتبروا المواد الأكثر ضرورة للحياة إلا كسلعة عادية . فلم يقيموا أي فرق بين تجارة الحبوب وتجارة الأنديفو . وقد أكثروا من البحث في تجارة الحبوب مما في عيش الشعب ... لقد أقاموا اعتباراً كبيراً لقوائد التجار والملاكين واعتبروا حياة الناس لا شيء تقريباً ... ان أول الحقوق هو حق الحياة . والقانون الاجتماعي الأول هو بالتالي القانون الذي يؤمن لجميع أعضاء المجتمع وسائل العيش . وكل القوانين الأخرى مرتبطة بهذا القانون ... »

ولكن بينما كانت ضرورات الحرب ومعناها القومي تدفع الجبليين نحو

الثوار الشعبيين ، كانت روحهم الطبقيّة تبعد عنهم الجيرونديين أكثر من أي وقت مضى وقد توقعوا في متناقضاتهم . لقد أعلنت الجيروندي الحرب . ولكنها كانت تخشى أن ينتهي اللجوء إلى الشعب الضروري لمحاربة الأرستوقراطية والتحالف ، إلى تعطيل ازدهار الملاكين . فرفضت كل تنازل . وفي ٨ كانون الأول ١٧٩٢ ، أعاد رولان حرية تجارة الحبوب ، بعد أن فضح باربارو أولئك « الذين يريدون قوانين معادية للملكية » . وفي ١٣ آذار ١٧٩٣ ، أشار فيرنيو بقوة أكبر أيضاً إلى الأسس الطبقيّة للسياسة الجيرونديّة فاضعاً المفاهيم الشعبيّة في موضوع الحرية والمساواة . « ليست المساواة ، بالنسبة للإنسان الاجتماعي ، سوى المساواة في الحقوق » . وتابع فيرنيو : « وهي ليست المساواة في الثروات أكثر مما هي المساواة في الضرائب والقوى ، والفكر والنشاط والصناعة والعمل ... » . وبذلك تشديد على إبقاء الأولوية للملكية والثروة . انه حنين جيروندي لتنظيم الأمة بموجب القدرة على الدفع ؟ ... وعلى الأقل انه شك في الشعب .

لقد ارتدت المنافسة بين الجيروندي والجليل إذاً مظاهر صراع طبقي . لا ريب في أن أكثرية الجليليين كانت من أصل بورجوازي كالجيرونديين . ولكن ضرورات الدفاع القومي والثوروي فرضت عليهم سياسة لمصلحة الجماهير . وهي سياسة ملائمة للبأديء لدى البعض ، وظرفية لدى الآخرين . والارهاب الذي قبل به الجبل وجعله مشروعاً لم يكن حسب رأي ماركس « سوى طريقة شعبية للتخلص من عدوتي البورجوازية : الحكم المطلق والاقطاعية » . وعن ذلك كان مقدراً أن ينجم إنقاذ الثورة البورجوازية . إنها معضلة معقدة . والمهم بادئ الأمر تحديد وضع البورجوازية الجبلية الاجتماعي وهي أغلب الأحيان البورجوازية الرفيعة التي يمثلها أحسن تمثيل رجل مثل كامبون رجل المال في المؤتمر ، المتحالف مع الجبل . أهى السياسة التي تجعل من الضرورة فضيلة ؟ إنهم بورجوازيون متصلبون بالآخرى و يرفضون كل حل وسط ولا يتركون للأمة ولطبقتهم أي حظ في الخلاص ما عدا النصر . وقد قبلوا

مستلزمات هذه السياسة . وهم بورجوازيون متصلبون أيضاً لأنهم ، بعد أن استفادوا من الثورة وعلى الأخص من بيع الأملاك القومية ، وأدركوا أنهم يخسرون كل شيء لدى عودة هجومية من الأرستوقراطية ، تعب بعض منهم بسرعة من إجراءات القمع والارهاب . أمثال دانتون والمتساعين . ولذلك فُرضت سياسة الدفاع القومي والثوري على المؤتمر من الخارج . على يدي اليعاقبة والثوار الشعبيين . ومما لا ريب فيه أن العنصر القائد كان من هذا التحالف الذي اعتمدت عليه الحكومة الثورية أي البورجوازية المتوسطة التي جسدها روبسبير . فقد كانت اللحمة الضرورية بين قوى الشعب الثائر الحية وبين الفئة البورجوازية التي تنوي دفع الثورة إلى نهايتها . ولم يتم هذا الوضع دون مناقضات . وبمقياس واسع هي تمثل الفشل النهائي لسياسة روبسبير . فهي تنجم عن الوضع الاجتماعي لهذه البورجوازية اليعقوبية المتوسطة التي يمثلها التجار دوبلي ، الذي ينزل روبسبير في ضيافته أحسن تمثيل ، وهو اليعقوبي المتصلب . ومع أنه يفوص بحكم أصله إلى أعماق عالم العمل فهو بتلقى دخلاً من أجور بيته لا يقل عن عشرة إلى ١٢ ألفاً من الليرات . لقد كان دوبلي في الحقيقة متعهد نجارة ميسوراً جداً . فهو يحسد التعقيد اليعقوبي .

وأخيراً وسط المؤتمر : كان يتألف من كتلة عاتمة من الجمهوريين الصادقين المصممين على الدفاع عن الثورة وهي السهل أو المستنقع . وكان هؤلاء الرجال يخشون الجماهير الشعبية في أعماق نفوسهم لأنهم يمثلون البورجوازية وهم أنصار الحرية الاقتصادية . وبما أنهم جمهوريون صادقون بدا لهم من المستحيل أن يقطعوا العلاقة مع الشعب الذي قام بيوم ١٤ تموز و ١٠ آب طالما لا تزال الثورة في خطر . فقبلوا في النهاية الإجراءات التي يطلبها ولكن بصفة مؤقتة ، إلى أن يتم النصر . فمالوا في بادئ الأمر إلى الجيرونديين . غير أن موقفها الحاقط وعجزها عن تلافي الأخطار كل ذلك جعلهم يبتعدون عنها . والبعض منهم تحالف مع الجبل وسياسته في سبيل السلامة العامة أمثال

باربر ، وكامبون وكارنو ولينده. وتألف من هذه الكتلة حزب ثالث توضحت
أطوره في تشرين الثاني ١٧٩٢ وقبل في النهاية قيادة الجبل القادر وحده على
تأمين سلامة الثورة .

٢ - محاكمة لويس السادس عشر (تشرين الثاني ١٧٩٢ - كانون الثاني ١٧٩٣)

لقد أرهقت محاكمة لويس السادس عشر فئات المؤتمر وجعلت الصراع
حتميا بين الجيروندي والجبل .

ولم تتأخر إحالة الملك على الاتهام . ولم يبدُ على الجيروندي أي إصرار
فرغبتها الحقية كانت تأجيل المحاكمة . وكان دانتون يقول : « إذا أُحيل على
المحاكمة يموت » . وكان المؤتمر في الواقع مجبراً على إعلانه مجرمًا تحت طائلة
الحكم على يوم ١٠ آب. فبعد أن أُلقي القبض عليه في ١٦ تشرين الأول ١٧٩٢
درست لجنة التشريع الطريقة التي يجب إتباعها لمحاكمته ، مدة طويلة . وفي
٧ تشرين الثاني قدم ميله تقريراً متيناً يخصص إلى تقرير إمكانية محاكمة لويس
السادس عشر أمام المؤتمر . وبدأ النقاش حول هذا التقرير . وبينما كان زعماء
الجيروندي يتحاشون اتخاذ موقف وضع سان جوست النقاش في المستوى
السياسي بخطابه في ١٣ تشرين الثاني :

« ان الرجال الذين سيعاكون لويس عليهم هم أنفسهم أن يؤلفوا جمهورية . ومن يملقون
بعض الإهنية على عقاب عادل للملك لن يؤسسوا أبداً جمهورية ... أما أنا فلا أرى حلاً
وسطاً : فهذا الرجل يجب أن يملك أو أن يموت ... ولا يمكن أن يحكم ببراعة ... فهذا
أمر واضح الجنون . فكل ملك هو مقتصب ومستبد » .

فلويس السادس عشر ليس مواطناً عادياً بل هو عدو وأجنبي . فمن واجب
المؤتمر أن يحاربه أكثر مما يحاكمه .

« انه جلاذ الباستيل وتانسي ، وشان دي مارس وتورتي ، والتويلري . فأني عدو رأي
أجنبي أضربكم مثله ؟ » .

وقد أثبت اكتشاف خزانة الحديد ، وهي مخبأ سري مخفور في جدار القصر بناء على أوامر لويس السادس عشر ، والأوراق التي تحويها ، في ٢٠ تشرين الثاني ١٧٩٢ ، اتصالات الملك السرية مع العدو . فجعل تأجيل المحاكمة أمراً مستحيلاً . وفي ٣ كانون الأول استعداد روبسبير نظرية سان جوست :

« ليس الملك متهاً على الإطلاق ولستم انتم حكماً . وليس من حقكم أن تصدروا حكماً على رجل أو لمصلحته بل ان تتخذوا اجراءات سلامة عامة وان تارسوا عملية رعاية الحياة قومية » .

والحكم على الملك بالاعدام قد شدد من قوة الجمهورية الوليد .

« ان اقتراح محاكمة لويس السادس عشر بأي طريقة كانت هو الرجوع الى الدكتاتورية الملكية والدستورية . انها فكرة مماكسة للثورة لأنها بحذ ذاتها ، لإحالة الثورة نفسها على المحاكمة » . ورغم مناورات الجيرونديين عيّن المؤتمر في ٦ كانون الأول ١٧٩٢ لجنة مكلفة باعداد « قرار الاتهام في جرائم لويس كابيت » .

بدأت محاكمة الملك في ١١ كانون الأول ١٧٩٢ بقراءة قرار الاتهام الذي اعده لثده وهو تاريخ سلطت فيه الأضواء على إجرام لويس السادس عشر في سائر عهود الثورة العvisية . وفي ٢٦ كانون الأول قرأ « دوسيز » محامي الملك دفاعاً لبقاً ووجدانياً عن نظرية الحصانة الملكية التي أعلنها دستور ١٧٩١ . وحاول الجيرونديون تخريجاً جديداً لانتقاد الملك بعد ان عجزوا عن منع المحاكمة فطالبوا باللجوء الى الشعب . وأوضح فيرنيو ان دستور ١٧٩١ قد منح الحصانة للملك . والشعب وحده يستطيع ان يسحب هذه الحصانة من الملك . وفي ٢٨ كانون الأول ١٧٩٢ ردّ روبسبير ففضح الخطر الذي تتعرض له البلاد من جراء اللجوء الى الشعب ودعوة المؤتمرات الأولية . ان ذلك يعني « بلبلة الجمهورية دون جدوى » . واعاد روبسبير الى الأذهان البرهان الذي عرضه في اوائل كانون الثاني ١٧٩٣ في رسالته الى منتخبيه « عن سيادة الشعب ونظام اللجوء إليه في محاكمة لويس كابيت » :

« لقد اصدر الشعب حكمه مرتين على لويس :

١) عندما حمل السلاح لانتزاعه عن العرش وطرده ..

٢) عندما فرض عليكم واجباً مقدساً وهو ان تحكموا عليه بطريقة باهرة في سبيل سلامة الوطن وجعله مثلاً للعالم ..

فما هو تعريض الدولة للأخطار في أزمة حكومية على طريق الولادة ، والعدو المتحالف ضدنا يقترب، ان لم يكن في إرادة اعدائنا الى الحكم الملكي بواسطة القوضى والانشقاق ؟ «

وعُرضت محاكمة الملك على النقاش في ١٤ كانون الثاني ١٧٩٣ . وفي ذلك اليوم حدد المؤتمر الأسئلة الثلاثة التي ينبغي ان يجيب عنها النواب :

« هل لويس كلبيت مجرم بالتآمر ضد الحرية العامة وبالحيانة ضد السلامة القومية ؟ هل يصار الى استفتاء الشعب حول الحكم الذي سيصدر ؟ ما يكون الحكم الذي سيصدر بحق لويس ؟ » .

لقد جرى التصويت على الادانة باجماع كبير باستثناء بعض المعتنقين . وتم رفض استفتاء الشعب بـ ٤٢٦ صوتاً مقابل ٢٧٨ . لقد اندحرت الجيرونديين . وصدر حكم الاعدام بـ ٣٨٧ نائباً مقابل ٣٣٤ خلال عملية تصويت طويلة بالمناداة على الاسماء . وبدأت العملية في مساء ١٦ كانون الثاني ولم تنتهِ إلا بعد ٢٤ ساعة . وقد صوّت ٢٦ نائباً على الموت مع وقف التنفيذ . وفي ١٨ كانون الثاني جرى التصويت على موضوع وقف التنفيذ : فرُفض بـ ٣٨٠ صوتاً ضد ٣١٠ . وردّ بارير على الجيرونديين فأوضح أن وقف التنفيذ 'يطيل أمد الانقسامات الداخلية ويجعل الثورة في حالة ضعف أمام العدو الخارجي' .

وأُقر تنفيذ حكم الإعدام بالملك ، في ٢١ كانون الثاني ١٧٩٣ ، احساساً عميقاً في البلاد كما أثار الهول في أوروبا . وتم تنفيذ الاعدام في ٢١ كانون الثاني الساعة الحادية عشرة في ساحة الثورة وسط حشد كبير من القوات ومساعدة ضخمة من الشعب . وعشية التنفيذ ذبح « باريس » أحد افراد الحرس الملكي القديم ، لوبيليتيه دي سان فارجو أحد ممثلي الشعب ، وكان هذا العمل يائساً ومعزولاً وعاجزاً لم يفعل سوى زيادة تشبث الاكثية المؤتمر في سياستها ، وتقديم أول « شهيد حرية » للثورة .

لقد أصاب موت الملك الملكية في صميم نفوذها التقليدي والديني تقريباً :
لقد نُفذ حكم الاعدام بلويس السادس عشر كرجل عادي . وبذلك تم القضاء
على حكم الحق الالهي . فقد قطع المؤتمر الجسور خلفه . فأعلنت أوروبا على
على قتلة الملك حرباً لا هوادة فيها . وبلغ الصراع ذروته بين فرنسا والثورة
وبين أوروبا والنظام القديم ، بين الجبليين والجيرونديين الذين عملوا كل شيء
في سبيل إنقاذ الملك .

إن تنفيذ الاعدام بلويس السادس عشر جعل في الواقع سياسة الترضيات ،
التي مارسها الجيرونديون حتى هذا التاريخ ، مستحيلة .

فبينما كانت تجرى المحاكمات ، لم تنقطع عن تقديم براهين عن السياسة
الخارجية . فقد أعلن بريسو : « نحن لا نرى أوروبا كفايةً في نقاشاتنا » .
وعلى ذلك ردّ روبسبير في ٢٨ كانون الأول ١٧٩٢ : « إن النصر سيقدر
هل أنتم متمردون أو محسنون للبشرية » . وكان الجيرونديون يبغون تطويق
الصراع مع أوروبا بضراوتهم في الدفاع عن الملك . وبذلك انحازوا ، بشعور
أو بغير شعور منهم ، إلى الحل الوسط مع الأرستوقراطية . وهو موقف
بعيد عن المنطق من قبل رجال روتجوا لحرب الدعاية في تشرين الثاني .
وبموت الملك لم يترك الجبل للأمة مخرجاً آخر غير النصر . وقد كتب لوبا
نائب با دي كاله في ٢٠ كانون الثاني ١٧٩٣ :

« ما نحن قد انطلقنا ، فقد قطعت الطرق خلفنا . وينبغي أن نسير إلى الأمام شتاً أم
أبناً . وفي هذا الوقت على الأخص يمكننا القول : إما الحياة بحرية أو الموت » .

ثانياً — الحرب والتحالف الأول

(أيلول ١٧٩٢ — آذار ١٧٩٣)

بعد فالمي ببضعة أسابيع ، حمل النصر جيوش الجمهورية إلى الألب والرين .
وإذ ذاك طرحت معضلة مصير البلدان المحتلة : فهل تحررت ؟ هل أصبحت

بلاداً مفتوحة ؟ وسرعان ما حولت ضرورات السياسة ومنطق الحرب ،
التحرر إلى فتح .

١ - من الدعاية الى الالحاق (ايلول ١٧٩٢ - كانون الثاني ١٧٩٣)

ان الاستيلاء على ضفة الرين اليسرى وعلى السافوا ونيس ، طرح على المؤتمر
معضلات تردد بعض الوقت في حلها .

وفي ٢٩ ايلول ١٧٩٢ دخل جيش فار ، بقيادة أنسلم إلى نيس . وفي
الوقت نفسه حرر مونتسكيو السافوا وسط حماسة شعبية عارمة . وكتب
إلى المؤتمر في ٢٥ ايلول : « ان شعب الأرياف والمدن يهرع إلى لقائنا . وقد
زرع العلم المثلث الألوان في كل مكان » .

واستولى كوستين على سبير في ٢٥ ايلول ، وعلى وورمس في ٥ تشرين
الأول ، وعلى مايانس في ٢١ ، وفرانكفورت بعد يومين من ذلك .

وفي نفس الوقت تم الاستيلاء على بلجيكا . وبعد فالمي اضطر النمساويون
أن يرفعوا الحصار عن مدينة ليل في ٥ تشرين الأول . وفي ٢٧ دخل ديوريز
بلجيكا ، من فالانسين إلى مونس مع ٤٠٠٠٠ رجل ، وهو أفضل جيش
فرنسي مؤلف على الأخص من فرق القتال . وفي ٦ تشرين الثاني ١٧٩٢ هاجم
امام مونس حول قرية جيباس التي استولى عليها عنوة . فانسحب النمساويون
المغلوبون . وفي ١٤ تشرين الثاني أدخلوا بروكسل وفي ٣٠ أنفرس . وخلال شهر
تم طردهم من بلجيكا حتى الروير . وأحدثت قرية جيباس شعوراً عميقاً في
اوروبا . لم تكن فالمي سوى مقدمة بسيطة . أما جيباس فكانت أول معركة
كبيرة تقوم بها جيوش الثورة وترجحها .

وفي تشرين الثاني أعلنت حرب الدعاية التي تحدثت أوروبا الملكية . فطالب
سكان نيس وسافوا ورينانيا بالحاقهم عملياً بفرنسا . وتردد المؤتمر . وفي ٢٨
ايلول ١٧٩٢ ، استمع إلى قراءة رسالة مونتسكيو : سكان السافوا يطلبون
أن يؤلفوا المحافظة الـ ٨٤ . فصرخ كميل ديولان : « ينبغي أن نخشى

التشبه بالملوك بربط الساقوا بالجمهورية . فقاطعه دي لاكروا : « من يدفع نفقات الحرب ؟ » وكان الجيرونديون أنفسهم منقسمين . وعندما حول أنسلم كونتية نيس إلى بلدية لأمه لاسورس على ذلك في تقريره في ٢٤ تشرين الأول : « ان فرض القوانين معناه الفتح » . وكان يدفع إلى العمل حزب قوي مؤلف من اللاجئين الأجانب العديدين الناشطين على الأخص في نادي الكورديليه : وهم من رينانيا وبلجيكا ولييج وهولاندا وسويسرا وجنيف في النادي الهيلفيتي ومن الساقوا في نادي جوقة اللوبروج . وهي مجموعة متنوعة اشتهر فيها اناكارسيس كلوتس وهو من الرعايا البروسيين ونائب الواز في المؤتمر ، « وخطيب الجنس البشري » وكلافيير صاحب بنك من جنيف ودي كوك صاحب بنك من هولاندا وبرولي صاحب بنك من بلجيكا ويظن انه ابن غير شرعي للوزير الأول النمساوي كونيتر .

وفي ١٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ تبنى المؤتمر بحماسة القرار الشهير :

« يعلن المؤتمر الوطني باسم الأمة الفرنسية انه سيمنح الأخوة والعون لجميع الشعوب التي تريد استرجاع حريتها وتكلف السلطة التنفيذية اعطاء الجزالات الأوامر الضرورية لمساعدة هذه الشعوب والدفاع عن المواطنين الذين امينوا أو يمكن أن يتعرضوا للاهانة من أجل قضية الحرية » .

وكان المؤتمر يميل إلى إقامة الجمهوريات الأخوات المستقلة . فواجه إذ ذاك بريسو وهو رئيس اللجنة الدبلوماسية في ٢١ تشرين الثاني حزاماً من الجمهوريات . وفي ٢٦ كتب رسالة إلى الوزير سيرفان :

« لن تكون حريتنا ابدأ في أمان طالما بقي بوربوني على العرش . فلا سلام مع آل بوربون » . وبعد ذلك : « لن تكون في مأمن إلا عندما تشتعل أوروبا وأوروبا كلها » . ويشر غريغوار بأوروبا بدون حصون ولا حدود . فقد أقامت الثورة المتحررة من نفسها حامية للشعوب المضطهدة .

وخرجت حرب الالحاق بطبيعته الحال من حرب الدعاية . فقد أخذ المؤتمر على نفسه حماية الشعوب بدعوته إياها إلى التمرد . وأية حماية أفضل من

اللاحق ؟ وهنا تشابكت اعتبارات عديدة . وقبل كل شيء اعتبارات السياسة العليا : فارتدت الحرب والدعاية المطامع القومية . وخيمت الجيوش الفرنسية على الألز و على الرين . وبدأ أن الهدف المطلوب هو الاستيلاء على الحدود الطبيعية . وحسب رأي بريسو « لا ينبغي أن يكون للجمهورية الفرنسية حدود غير الرين » . وكذلك قال بريسو في ٢٦ تشرين الثاني :

« لا تستقر حريتنا الا إذا تراجعت حواجزنا إلى الرين » ، وإذا لم تعد اليبيري تفصل الا بين شعوب حرة » .

كانت الدعاية ترتبط باللاحق ارتباطاً لا انفصام فيه . وتدخلت في الموضوع اعتبارات أكثر دقة . فالحرب تكلف غالباً . فكيف العمل لاعاشة الجيوش في البلاد المحتلة ؟ فكان أنسلم في نيس ومونتسكيو في سافوا ، وديموريين في بلجيكا يحاولون أن يطلبوا أقل ما يمكن من الشعوب بينما كانت إعاشة جيش كوستين في رينانيا مفروضة على البلاد . وامتنع المؤتمر عن حسم الموضوع حتى تشرين الثاني في ١٧٩٢ . وفي ١٠ كانون الأول طرح كامبون ممثل هيرولت وعضو اللجنة المالية ، المعضلة بقسوة :

« تزداد الحرب مدعاة للخراب بمقدار ما يزداد تقدمنا في البلاد العذرة وعلى الأخص مع مبادئنا في الفلسفة والدخاء .. ويشاع دون انقطاع أننا نحمل الحرية إلى جيراننا . ونحمل اليهم أيضاً نقدنا المعدني ومؤننا فهم لا يقبلون نقدنا الورقي » .

وعجلت صعوبات سياسة الدعاية ، وضرورات الحرب ، بالتطور . فبينما كانت السافوا تلقي النظام القديم وتطلب اللاحق ، كانت أكثرية السكان في بلجيكا ورينانيا تظهر حماسة أقل . وأخيراً تقلبت الاعترافات المالية .

وفي ١٥ كانون الأول ١٧٩٢ أقام القرار المتخذ بنساء لطلب كامبون ، إدارة ثورية في البلاد المفتوحة . فقد وضع حجزاً على أملاك الاكليروس وأعداء النظام الجديد لتكون بمثابة كفالة للنقد الورقي . لقد زال العشر كما زالت الحقوق الاقطاعية وحلت ضرائب ثورية على الأغنياء محل الضرائب القديمة . والادارات الجديدة ينتخبها وحدهم أولئك الذين يقسمون بين الولاء

الحرية . « فالحرب للقصور والسلام للأكواخ » ذاك هو رأي كامبون في تقريره: « كل ما هو امتياز وكل ما هو ظلم ينبغي أن يعامل معاملة الأعداء في البلاد التي ندخلها » .

فينبغي بالتالي على الشعوب المفتوحة أن تتقبل دكتاتورية فرنسا الثورية. وتطبيق قرار ١٥ كانون الأول يفرض استعمال القوة . وجلبت هذه السياسة عداءً سريعاً إذا استثنينا أقلية ثورية صلبة . وعلى هذا النحو اكتسب المؤتمر في بلجيكا عداء قسم من الشعب بمصادرته أملاك الكنيسة دون مراعاة .

فأضحى الإلحاق السياسة الوحيدة الممكنة لتحاشي الثورة العاكسة في البلدان المفتوحة . ففي ٢٧ تشرين الثاني ، وبناءً على تقرير غريغوار ، قرّر المؤتمر إلحاق الساقوا بالتصويت بالاجماع باستثناء صوت واحد . فقد أعاد المقرر إلى الأذهان سيادة الشعب (وفي ٢٢ تشرين الأول عبّر مؤتمر اللوبروج القومي المجتمع في شانبييري ، عن أمله أن يجتمع في فرنسا ، بعد إزالة النظام القديم) وجغرافية فرنسا والساقوا ومصالحها المشتركة . فاجتمعت نيس بموجب قرار ٣١ كانون الثاني ١٧٩٣ . وفي ذلك اليوم طالب دانتون بالإلحاق بلجيكا وصاغ بوضوح سياسة الحدود الطبيعية :

« أقول انه لمن العبث الخوف من اعطاء الجمهورية مدى أوسع . فان حدودها قد أقرتها الطبيعة . وسوف نبلغها كلها من أربع زوايا الأفق : من جانب الرين ، ومن جهة المحيط ، ومن جانب الألب . هناك ينبغي أن نهي حدود جمهوريتنا » .

ففي بلجيكا جرى التصويت على الاتحاد مع فرنسا مدينةً مدينةً وإقليماً إقليماً خلال شهر اذار ١٧٩٣ . وفي رينانيا وافقت جمعية مجتمعة في ماينس في ١٧ آذار على الإلحاق فصدّقه المؤتمر في الحال . وفي ٢٣ آذار أخيراً جرى إلحاق أسقفية مدينة بال القديمة بدورها وتحولت إلى محافظة « المون تيريبيل » . وفي هذا التاريخ قام التحالف وعمت الحرب وظهرت طلائع الخذلان . وقد ارتبط مصير الجيروندي وسياستها ارتباطاً شديداً بمصير جيوش الجمهورية بقوة الأمر الواقع .

٢ - قيلم التحالف الأول (شباط - آذار ١٧٩٣)

كانت الدعاية الثورية والفتوحات الفرنسية تهدد مصالح دول الحكم الملكي. فجاء الرد على ذلك بعقد تحالف عام ضد الأمة الثائرة . وأول قطيعة وقعت كانت مع انكلترا . فبعد فتح بلجيكا بدأت الحكومة الانكليزية بقيادة « بت » تتحول تدريجياً عن سياسة الحياد . وفي ١٦ تشرين الثاني ١٧٩٢ أعلن المجلس الفرنسي التنفيذي حرية مداخل الأيسكوت دون الاهتمام بمعامدة مونستر التي أغلقتها . وهو حجة جديدة لأنصار الحرب في انكلترا . وأكمل القرار ، الذي يعد بمساعدة الشعوب الثائرة ، إغضاب القادة الإنكليز . فضعف بت الاجراءات العدائية . فأعلن بلاط لندن الحداد لدى علمه بخبر اعدام لويس السادس عشر . وتلقى السفير شوفلان أمراً بمغادرة البلاد في ٢٤ كانون الثاني ١٧٩٣ . وفي أول شباط أعلن المؤتمر الحرب على انكلترا وهولاندا معاً بناء على تقرير بريسو . ونتج الخلاف في قسم كبير منه من تصادم المصالح الاقتصادية . فمدينة لندن ، التي كان بت ناطقاً باسمها ، لم يكن في مقدورها أن تتحمل وقوع مدينة أنفريس في يد الفرنسيين . ورأى المؤتمر من جهة أخرى ، في الحرب ضد هولاندا ، وسيلة لتحقيق عملية مالية مشمرة بوضع يدها على بنك أمستردام . وعلى الأخص قد تفاقمت المنافسة التجارية والبحرية والإستعمارية بين فرنسا وإنكلترا ، في نهاية النظام القديم . وكان كثير من قادة الاقتصاد أو السياسة يخشون على فرنسا من المنافسة الانكليزية ، وكانت فرنسا مرتبطة بالبحرية الانكليزية لنقل البضائع الى ما وراء البحار . وقد تأكدت لجنة التجارة في المؤتمر حين ذلك في تقريرها في ٢ تموز ١٧٩٣ . ولم يعد الصراع الذي بدأ بين فرنسا وإنكلترا حرباً بين ملك وملك بل في كثير من الوجوه بين أمة وأمة في سبيل السيطرة السياسية والاقتصادية معاً .

ولم تتأخر الحرب الشاملة . ولم يكن تنفيذ الاعدام بالملك سوى حجة

لأنكلترا : وقد كان سبباً أكثر جدية للحرب مع اسبانيا حيث الشعور الملكي ما زال حياً

فبعد ٢١ كانون الثاني رفض غودوا الوزير الأول أن يستقبل بورغوانغ المكلف بالأعمال الفرنسية الذي غادر مدريد في ٢٢ شباط . وفي ٧ آذار صوت المؤتمر على الحرب مع اسبانيا في جوّ من الحماسة والهتاف . وأعلن باريير : « أن عدوياً بزيادة لفرنسا ليس سوى نصر آخر للحرية » . وتبعت ذلك القطيعة مع أسيا د ايطاليا : مع البابا بعد أن دُبح باسفيل وهو موظف دبلوماسي فرنسي ، في ١٣ كانون الثاني في مظاهرة حُرّض عليها الاكليروس . ثم مع نابل وقوسكانا واخيراً مع البندقية . وإذا استثنينا سويسرا والدول السكندينايفية ، فان فرنسا وجدت نفسها في حرب مع أوروبا كلها . وأعلن بريسو : « عليكم الآن أن تحاربوا جميع طغاة أوروبا على الأرض وفوق البحر » .

ومع أن أكثر الدول الأوروبية كانت في حالة حرب مع فرنسا فانها لم تكن متحدة . وقد أقامت أنكلترا التحالف بارتباطها على التوالي مع جميع المحاربين بواسطة سلسلة من المعاهدات من آذار إلى أيلول ١٧٩٣ . وهكذا نشأ بالتدريج التحالف الأول الذي كانت أنكلترا روحه . ولم يكن في استطاعة الثورة أن تعتمد إلا على ذاتها . على أن الجيرونديم تعدّ للحرب . فقررت انتصارات الحلفاء مصيرها .

ثالثاً — أزمة الثورة (آذار ١٧٩٣)

ما كادت فرنسا الثورة تعلن الحرب على أوروبا الملكية حتى وجدت نفسها في خطر قاتل : فقد تجمعت وتآلفت نتائج التحالف الأجنبي والانكسار العسكري والثورة الأرستوقراطية المعاكسة والحرب الأهلية والأزمة

الاقتصادية والوثبة الشعبية ، وبلغت الأزمة ذروتها وجعلت الصراع بين الجيرونديين والجيليين أمراً لا مفر منه .

١ - غلاء المعيشة والوثبة الشعبية

ان الأزمة الاقتصادية والاجتماعية هي المظهر الأول لهذه الأزمة العامة التي أصابت الثورة وكادت الجمهورية أن تنهار بسببها في ربيع ١٧٩٣ . لقد استمرت منذ أوائل عهد المؤتمر وزادتها خطورة سياسة الجيروندي السلبية ، التي لم تهتم إلا بالدفاع عن امتيازات الطبقات الملاك . فقد اعتمدت الجيروندي على استثمار البلاد المفتوحة لحل الأزمة الاقتصادية . ولكن خطأ حسابها اتضح بسرعة . لقد ازدادت الأزمة المالية سوءاً بسبب اصدارات النقد الورقي الجديد المستمرة التي نتج عنها ارتفاع سريع في تكاليف المعيشة . وقد نصح سان جوست في خطابه يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ ، بإيقاف الاصدارات وتحسين المالية وهو العلاج الوحيد للتبلاء . « بما أن عيب اقتصادنا هو هذا الفيض من النقد الورقي ، فعلياً أن نتوقف عن زيادته كي لا تزيد في انخفاض قيمته . وينبغي علينا أن نصدر أقل ما يمكن من النقد . ولكي نتوصل إلى ذلك ينبغي أن نخفف أعباء الخزينة العامة إما باعطاء الاراضي لدائنيننا واما بدفع مبالغ سنوية لتسديدهم دون زيادة في النقد الورقي » .

فلم يصنع أحد لسان جوست . وتابع كامبون ، الذي يدير اللجنة المالية ، سياسة التضخم النقدي . ففي أوائل تشرين الأول ١٧٩٢ ارتفعت كمية النقد الورقي المتداول إلى ما يقارب مليارين . فقرر كامبون في ١٧ تشرين الأول إصداراً جديداً رفع الكمية إلى مليارين وأربعمئة مليون . واستمر انخفاض النقد الورقي وازداد خطورة بسبب إعدام الملك والحرب العامة . وكانت قيمته في أوائل كانون الثاني ما تزال ٦٠ إلى ٦٥ ٪ من قيمته الاسمية ، فهبط في شباط إلى ٥٠ ٪ .

ونتيجة ذلك ازدادت أزمة المواد الغذائية خطورة . فالأجورون

يكسبون وسطياً ٢٠ فلساً في اليوم في الريف و٤٠ في باريس . وكان الخبز يساوي في بعض الأماكن ٨ فلوس لليرة . وعرفت سائر المواد الغذائية الأخرى ، وعلى الأخص منتجات المستعمرات ، زيادات مائلة . ولم يكن الخبز غالباً فقط بل كان نادراً أيضاً . لقد كان محصول سنة ١٧٩٢ جيداً . ولكن القمح أصبح مفقوداً . وكان سان جوست في خطابه في ٢٩ تشرين الثاني قد فضح آلية هذا القحط المفتعل : « إن الفلاح الذي لا يريد أبداً أن يضع أوراقاً في صندوقه يبيع حبوبه مرغماً . وينبغي على التاجر أن يبيع في كل تجارة أخرى لكي يعيش من أرباحه . والفلاح على العكس لا يشتري شيئاً . فحاجاته ليست في التجارة . وقد اعتادت هذه الطبقة أن تخزن كل سنة قسماً من محصول أرضها . وهي تفضل اليوم أن تحتفظ بحبوبها على أن تكسب أوراقاً نقدية » . كان الخبز مفقوداً في المدن الكبرى لأن الملاكين والمزارعين لم يكونوا متحمسين لحمل حبوبهم إلى السوق للمبادلة عليها بورق نقدي معدوم القيمة .

إن التنظيم الذي توطد خلال الصيف لمصلحة الارهاب الأول ، كان في مقدوره دون شك ، أن يساهم في تحطيم إرادة المنتجين السيئة ، بفرض إحصاء للحبوب والسماح بالمصادرة . ولم يفعل رولان شيئاً لتطبيق هذا التشريع المناسب في مثل هذه الظروف ، وهو المسؤول عن الاقتصاد بصفته وزير الداخلية ، لأنه من أنصار أعنف أورثوذكسية ليبرالية . وعكس ذلك ألغى المؤتمر في ٨ كانون الأول ١٧٩٢ ، تنظيم شهر أيلول وأعلن من جديد « الحرية المطلقة » لتجارة الحبوب والطحين ، مع استمرار الحظر على التصدير . وكان حكم الموت عقاباً لمن يعارض حركة المواد الغذائية أو يقود المظاهرات . وقد توقفت في الواقع حركة الحبوب وتنوع ثمنها من منطقة إلى أخرى ، في تشرين الأول ١٧٩٢ . فالغرامة (شنبل) تساوي ٢٥ ليرة في الأب و٣٤ في المارن العليا و٤٧ في لوار إي شير . ولم تكن ليرة الخبز تساوي في إريس إلا ثلاثة فلوس . فقد سَعَرَت البلدية بسعر الكلفة . وكان رولان لا

ينقطع عن اتهام هذا السغاء . وكانت الجيرونند تعتقد أن المنافسة الحرة تشكل علاجاً شاملاً . فلم تتحسس لآلام الطبقات الشعبية .

وتفاقت الأزمة الإجتماعية . ومنذ خريف ١٧٩٢ انفجرت اضطرابات خطيرة في الأرياف وفي المدن . وفي ليون تعطلت عمال الحرير على إثر كساد الحرائر . وساعد مفوضو المؤتمر رجال الدرك وباشروا بتنفيذ أوامر التوقيف . وفي أورليان تعرضت البيوت للنهب . وفي تشرين الأول حدثت أيضاً اضطرابات في فرساي ورامبوييه وإيتامب . وعمت المظاهرات من أجل القمح في تشرين الثاني في سائر أنحاء البوس وفي محافظات الحدود . وغزت عصابات التسمير الأسواق . وفي ٢٨ تشرين الثاني كان عددهم في الفاندوم ٣٠٠٠ . وفي ٢٩ كان عددهم ٦٠٠٠ مسلح في سوق كورفيل الكبير في اور إي لوار . وكانوا يضعون في قبعاتهم غصناً من السنديان ويتجمعون على صراخ : « تحيا الأمة ! ان القمح سيتناقص » . وتشددت الجيرونند في سياستها الطبقية ، وأعيد النظام بقوة إلى البوس .

وفي باريس عبثاً طالبت البلدية والأقسام بالتسمير في ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ . وقد تقدم بهذا الطلب القادة الشعميون ومناضلو الأقسام . وألقى الأب جاك رو من قسم غرافيليه ، خطاباً عنيفاً في أول كانون الأول « عن محاكمة لويس الأخير ، وملاحقة مثيري الشغب ، والمحتكرين والمجرمين » . وفي قسم حقوق الإنسان طالب فارله ، وهو مستخدم بريد ميسور ، منذ ٦ آب ١٧٩٢ بفرض تداول النقد الورقي ، وبإجراءات ضد الاحتكار . وتابع دعايته في الساحات العامة من اعلى منبر متنقل . وكان شاليه ولوكليز في ليون ، وثابورو في أورليان يدعون الى المطالب بنفسها : تسمير المواد الغذائية ، مصادرة الحبوب ، تنظيم الخبز مساعدة الفقراء وأسر المتطوعين . وكان لدعاية هؤلاء المناضلين « الهائجين » نجاح كبير في اوساط الأقسام الباريسية . وكانت خطورة الأزمة الاقتصادية تعمل لمصلحتهم . وفي ١٢ شباط ١٧٩٣ تقدمت بمشة نيابية من ٤٨ فرعاً باريسياً إلى حاجر المؤتمر :

« لا يكفي ان نعلن اننا جمهوريون فرنسيون ، بل ينبغي ايضاً ان يكون الشعب سعيداً وينبغي ان يؤمن الحيز ، لأنه حيث لا يوجد خبز لم يعد للخبز من أثر ولا حرية ولا جمهورية » .

واتهم مقدمو العريضة « حرية تجارة الحبوب المطلقة » وطالبوا بالتسمير . وفضح مارا نفسه في هذه العريضة مؤامرة دنيئة ... وفي ٢٥ شباط انفجرت اضطرابات في حي لومبار مركز تجارة مواد المستعمرات وتعمت وتتابعت في الأيام التالية : وكان المتظاهرون من النساء في بادىء الأمر ثم من الرجال يفرضون تسليمهم بالقوة سكرأ وصابوناً وشموعاً يحددونها هم أنفسهم . وقد قال جاك رو :

« ان التجار لم يفعلوا الا اعادة ما جعلوا الشعب يدفعه لهم بأسعار مرتفعة جداً منذ زمن طويل » .

ولكن روبسيير مثل مارا ، فضح كذلك « مؤامرة محاكة ضد الوطنيين أنفسهم » . فقد كان لدى الشعب عمل أهم من الثورة في سبيل بضاعة هزيلة . « ينبغي على الشعب أن يثور لا للحصول على السكر بل لتحطيم اللصوص » .

وإذا فشل الهائجون في عملهم لفرض التسميرة فإنهم مع ذلك طرخوا المعضلة . وكانت ردة الفعل من جانب الجبليين شبيهة بردة فعل الجيرونديين . ولكن الأزمة السياسية بتفاقمها أجبرت الجبل أن يقوم بتنازلات للفنهاج الشعبي كي يقاوموا الجيرونند وينقذوا البلاد . وفي ٢٦ آذار ١٧٩٣ كتب جانبون سانت اندريه إلى بارير :

« ينبغي بالضرورة تقديم الغذاء للشعب إذا أردتم أن يساعدكم على اتمام الثورة . وفي الحالات الحارقة لا ينبغي النظر إلا الى قانون السلامة العامة الكبير » .

وعجل غلاء المعيشة بأقول نجم الجيرونند .

٢ - انكسار ديموريز وخيانتة

لقد تفاقمت الأزمة السياسية وعاد الصراع الجيروندي الجبلي بضراوة

متزايدة عندما تأكد الخطر على الحدود في آذار ١٧٩٣ .

لقد فقدت الجيوش الجمهورية امتياز العدد على الأعداء في أوائل سنة ١٧٩٣ . وعاد كثير من المتطوعين إلى بيوتهم بعد معركة واحدة وقد استعملوا حقاً اعترف به القانون ، لأنهم كانوا سيثي اللباس والتغذية نتيجة سرقات المتهمين الذين يحميهم ديغوريز . وفي شباط ١٧٩٣ لم يكن عدد الجيوش الفرنسية أكثر من ٢٢٧٠٠٠ رجل مقابل ٤٠٠٠٠٠ في كانون الاول ١٧٩٢ . وكانت أكبر نقاط الضعف في الجيش ناجمة عن تقابل الفيالق المحاربة مع ألوية المتطوعين ولكل منها تنظيمه الخاص وقانونه المميز . فالمتطوعون بلباسهم الأزرق « الزرق » ينتخبون ضباطهم ويتلقون أجراً مرتفعاً . ويخضعون لنظام أقل صرامة ، ولا يشمل ارتباطهم إلا على معركة واحدة . أما جنود الخط بلباسهم الأبيض « البيض » فيوقعون على عقد تقطوع طويل الأمد . وكانوا يخضعون لنظام ثقيل ورؤساؤهم مفروضون عليهم فرضاً . وكانت المناوشات بينهم متواترة فالجنود النظاميون يحتقرون ويحسدون المتطوعين . وأنهى قانون الدمج في ٢١ شباط ١٧٩٣ صراع الجيش ووحده في جهاز قومي واحد . وقد اقترح العملية دييوا كرانسه في تقريره للمؤتمر في ٧ شباط . فيجتمع لواءان من المتطوعين مع لواء من النظاميين ليؤلفوا نصف فرقة . وكان المتطوعون ييثون في أفراد القوات النظامية ، حماسهم ووطنيتهم . وهؤلاء ، بالمقابل علوم الخبرة والمهنة ، والنظام . وأصبح الجنود ينتخبون ضباطهم . وقد احتفظ للقدم بثلاث الرتب فقط . وفي ١٢ شباط ساند سان جوست بقوة مشروع دييوا كرانسه :

« لا ينبغي أن تنتظروا النصر فقط من عدد الجنود ونظامهم؛ ولن تحصلوا عليه الا بنسبة التقدم الذي تحرزه الروح الجمهورية في صفوف الجيش » .

ويقول في غير موضع :

« إن وحدة الجمهورية تفرض وحدة الجيش . فالوطن ليس له إلا قلب واحد » .

وجرى التصويت على الدمج رغم معارضة الجيرونديين . ومع ذلك أجلت

الضرورات العسكرية تنفيذه حتى شتاء ١٧٩٣ - ١٧٩٤ . ولكن منذ صيف ١٧٩٣ توحدت الألبسة والأجور والأنظمة . لقد تمثل الجنود بالمتطوعين . وتطويع ٣٠٠٠٠٠ رجل بموجب قرار ٢٤ شباط ١٧٩٣ حل الحل إلى أزمة العدد . وعبثاً حاول المؤتمر الاحتفاظ بالمتطوعين مناشداً وطنيتهم : « أيها المواطنون الجنود ، القانون يسمح لكم بالانسحاب ولكن صوت الوطن يمنع عليكم ذلك » . فقدم دوبرا كرانشه باسم لجنة الدفاع العام في ٢٥ كانون الثاني ١٧٩٣ تقريراً مطولاً انتهى النقاش حوله في ٢١ شباط إلى قرار مبدئي أتمه وأوضعه قرار ٢٤ : فقد أصدر المؤتمر أوامره بتطويع ٣٠٠٠٠٠ رجل تُوزع على المحافظات . وقد استمرت عقود التطوع الحرة قائمة . ولكن في حال عدم كفايتها :

« يكون واجباً على المواطنين أن يكملوها دون أن يفادروا أماكنهم ، ولهذا الغاية يتبنون الطريقة التي يحدونها أكثر ملاءمة بأكثرية الأصوات » (المادة ١١) .

وبينما تم تسيير الجنود في ١٧٩١ و ١٧٩٢ في جومن الحماسة ، اصطدم تسيير ١٧٩٣ بأخطر الصعوبات . وتقع المسؤولية في قسم كبير على رفض المؤتمر تحديد طريقة تعيين الاحتياط : فقد ترك الأمر للسلطات المحلية وبذلك جعل المؤتمر التجنيد تحت رحمة المنافسات الشخصية . ولتعاثي مساوى القرعة أو التصويت بالاكثرية أوقفت محافظة هيرولت في ١٩ نيسان ١٧٩٣ ، تسيير الجنود المباثر والشخصي . وأُنيط هذا الأمر بلجنة يعينها مفوضو المؤتمر بناء على اقتراح السلطات المحلية فتعين « المواطنين المعروفين بوطنيتهم وشجاعتهم واخلاقهم وأهليتهم الجسمانية لخدمة الجمهورية بفائدة » . وفي الوقت نفسه 'فرض على الأغنياء قرض اجباري بخمسة ملايين لدفع الاجور وتغطية نفقات تجهيز الجيوش ومساعدة « الطبقة الفقيرة » . ولهذا الطريقة في تسيير الجنود حسنة كبرى وهي وضع القوة في يدي السلطات الثورية . فجري تبنيها بشكل عام . ولكن التسيير الذي صدر قرار به في ٢٤ شباط ١٧٩٣ لم يقدم سوى نصف العدد المطلوب من الرجال . ولا يمكن

حل مشكلة العدد إلا بالتفكير العام والمصادرة العامة . ولكن الوصول إلى ذلك لم يتم بدون مساوىء .

لقد طبع الهجوم على هولاندا أوائل معركة ١٧٩٣ . فقد اعتمد مخطط الهجوم الذي وضعه ديموريز رغم مظاهر الضعف البادية على الجيوش الفرنسية . وفي ١٦ شباط ١٧٩٣ انطلق من انقرس ودخل هولاندا مع ٣٠٠٠٠ رجل واستولى على بريدن في ٢٥ شباط ولكن في أول آذار انقض جيش كوبرغ القائد النمساوي ، على جيش بلجيكا المشتت في قطاعات الروير . فكانت الكارثة . واخليت ايكس لاشايل في ٢ آذار وبعدها لياج في فوضى عظيمة . فاثارت هذه الانكسارات في باريس حمى وطنية حقيقية وتسببت بالاجراءات الأولى للسلامة العامة . وفي ٩ آذار جرى تطويق مطابع الصحف الجيرونديّة وهي كرونك دي باري والمواطن الفرنسي . وفي اليوم الثاني فشلت محاولة انتفاضة شعبية لعدم مساندة البلدية واليعاقبة لها . ولكن في اليوم ذاته ١٠ آذار تنظمت المحكمة الثورية لحاكمة عملاء الأجنبي . فقد أعلن دانتون : « لا أعرف إلا العدو فلنحارب العدو » .

وتبع ذلك بسرعة فقدان بلجيكا . فقد اضطر ديموريز إلى الانكفاء نحو الجنوب مرغماً وهو يعتبر أن أفضل وسيلة للدفاع عن بلجيكا هي متابعة زحفه على روتردام . فأعاد تجميع جنوده وضباطه المهزومين ومنهم ميرافدا وفالانس واستعاد تفوقه لمدة من الزمن في تيرلوت في ١٦ آذار ولكنه سُحق في نيروندن في ١٨ آذار ١٧٩٣ وانكسر من جديد في لوفان في ٢١ . فالتصل ديموريز إذ ذاك مع قاهره كوبرغ . وكان مخططه حل المؤتمر وإعادة الحكم الملكي مع دستور ١٧٩١ لمصلحة لويس السابع عشر . فباشر ديموريز باخلاء بلجيكا . ولما بحث إليه المؤتمر أربعة مفوضين مع بيرنوفيل وزير الحربية لعزله ، أوقفهم وأسلمهم إلى النمساويين في أول نيسان . وفي النهاية حاول ديموريز أن يزحف بجيشه على باريس . فرفض جنوده اللحاق به . وفي ٥ نيسان ١٧٩٣ اطلق ديموريز لنفسه العنان هارباً عبر الخطوط النمساوية تحت رشق رصاص المتطوعين من جانب لواء الإيوت

الثالث بقيادة دافو . وكان يرافقه بضعة رجال بينهم دوق شارتر ابن فيليب
ايغالبته وهو لويس فيليب المقبل .

وكانت خسارة ضفة الرين اليسرى نتيجة خسارة بلجيكا . فلدى انتشار
خبر نيروندين اجتاز برونزويك الرين في ٢٥ آذار ١٧٩٣ واضطر جيش
كوشين إلى التراجع نحو الجنوب . وسقطت سبيرو ورمس . وانسحب
كوشين نحو لاندو بينما كان النمساويون يضربون حصاراً حول ماينس .

ونقل التحالف الحرب من جديد إلى الأرض القومية في الوقت الذي كان
تسير ٣٠٠٠٠٠ رجل يفجر الثورة في الفانده . ولم يخف المتحالفون المجتمعون
في مؤتمر في. افغرس ، في أوائل نيسان ، غاياتهم من الحرب: انها لإنجاح الثورة
المعاكسة والحصول على تعويضات من الأراضي . وزادت الانكسارات حتى
الصراع السياسي . فاتهمت الجيروندي دانتون بالتواطؤ مع ديموريز . فعندما
أرسل دانتون مفوضاً في أوائل آذار ، شهد الكوارث الأولى ، وساند
لمدة طويلة ديموريز وحاول في ١٠ آذار أن يطمئن المؤتمر حول مسؤوليته .
وفي ٢٦ آذار عشية الخيانة كان ديموريز يجتمع في مقابلة في تورنه مع ثلاثة
يعاقبة أكثر من مشبهين م : دوبيسون ، وبريزا وبرولي المرتبطين مع
دانتون . ولكن دانتون تجرأ وحوّل الاتهام إلى الجيروندي في أوائل نيسان
١٧٩٣ وسط تصفيق الجبل . فمجلت خيانة ديموريز بسقوط الجيروندي .

٣ - الفانده

ان تسير ٣٠٠٠٠٠ رجل أثار ، في هذه الأثناء ، اضطرابات عديدة .
وفي ٢٩ آذار ١٧٩٣ اضطر المؤتمر أن يرسل ٨٢ مفوضاً إلى المحافظات لمراقبة
العمليات . وكانت محافظات الغرب مسرح أخطر الاضطرابات . ففي
«ليل إي فيلبن» تشكلت تجمعات عديدة على هتافات بحيا الملك لويس
السابع عشر والأشراف والكهنة . وفي الموربيهان سقط مركزا قضاء هما
لاروش برنار وروشفور في يد الثاقزين وجرى تطويق فان . وفي ٢٣ آذار

كتب المفوضون ومنهم بيوفارين-، من رين إلى المؤتمر : « ما زال العلم الأبيض يلطخ أرض الحرية ! لقد ارتفعت الشارة البيضاء ... أما عملاء المؤامرة الرئيسيون فهم الكهنة والمهاجرون » . ولكن هذه الانتفاضة البريتانية 'خُنقت في مهدها .

وفي الفانده في المين إي لوار . وعلى حدود أنجو وبواتو وفي بلاد الموج التي يعمل فيها الكهنة والأشراف منذ زمن طويل ، إذا لم يكن تسيير ٣٠٠٠٠٠ رجل سبب الثورة العميق فعلى الأقل كان مناسبة لها . وفي ٢ آذار ١٧٩٣ يوم السوق في شوله تأجلت العملية إلى الغد بعد أن تظاهر القرويون ضد تسيير الجنود . وفي الثالث منه أثار الشباب مناوشة . وتكررت مشاهد شوله في كل مكان تقريباً . ويوم الأحد في ١٠ آذار اليوم المحدد لسحب القرعة في سان فلوران لوفيل ، 'قرع النفير وتسلح القرويون بالفؤوس والمناجل والمحاليش وفرقوا الحرس القومي . لقد ولدت الفاندة . ان الانتفاضة في الفاندة تشكل أخطر مظهر من مظاهر المقاومة التي لقيتها الثورة ومن مظاهر استياء الجماهير القروية . فالعوز ، وأغلب الأحيان البؤس الذي تتخبط فيه الجماهير أعدّها للاستجابة لتحريض الردة والوقوف ضد بورجوازيي المدن وهم أغلب الأحيان مزارعون عامون ، في هذه البلاد التي أكثرها شركاء ، وتجار حبوب ، ومكتسبو الأملاك القومية . وأثارت الأزمة الدينية الاضطراب في محافظات الغرب وهي صاحبة الإيمان الحي بعد أن كانت جمعية من المرسلين هم المولوتان ومركزها في سان لوران سور سيفر تبشرها بالتعليم المسيحي منذ نهاية القرن السابع عشر . فاستغل الكهنة الراقضون الكثيرو العدد الشعور الديني لدى القرويين وأثاروهم ضد الثورة . ورفع الحزب الملكي رأسه منذ أصبحت الحرب عامة . ومع ذلك لم يساند القرويون الفانديون تمرّد الأشراف في آب ١٧٩١ . ولم يتحركوا في ١٧٩٢ لانقاذ كهنتهم الصالحين من النفي .

ولم يستطع القرويون أن يتقبلوا بسهولة تسيير ٣٠٠٠٠٠ رجل لأن ذلك

يذكرهم بالميليشيا وبواجب تقديم جنود الاحتياط لجيش الجبهة عن طريق القرعة : وهي أكره مؤسسة في النظام القديم لدى سكان الأرياف . وقد ترك القانون الباب مفتوحاً للتطبيق الاعباطى : لأنه ترك للموظفين أمر تعيين من ينبغي عليهم الالتحاق بالجيش وبذلك أسلم التجنيد للأهواء المحلية . وعلى صراخ السلام ! السلام ! لا نريد القرعة ! انتفض القرويون في ١٠ آذار ١٧٩٣ وفي الأيام التالية ، من الشاطئ حتى بريسوير وشوله . ويحيز لنا طابع الانتفاضة المائل أن نفكر أنها كانت جماعية . فالقرويون لم يكونوا لا ملكيين ولا من أنصار النظام القديم مع ان الكهنة الراضين قد حرّضوهم . ولكنهم رفضوا أن يذهبوا إلى الحرب بعيداً عن قراهم . وقد أصابت المفاجأة الأشراف بادية الأمر ولكنهم سرعان ما استغلوا الانتفاضة لغاياتهم .

ومنذ البدء سقطت عدة مراكز أقضية نخص بالذكر منها ، شوله ، في أيدي الثائرين . وفي ماشكول ، عاصمة بلاد الريفز القديمة ، جرى تعذيب البورجوازيين الجمهوريين وذبحهم . وسرعان ما اتخذت حرب الغائنه طابعاً مؤسفاً واتساعاً مرعباً . وقد ساعد الانتفاضة وضع البلاد وبنية الغابات : فالطرق عميقة محاطة بالسياجات ، تمنع البصر وتساعد على الكائن . والمساكن موزعة والمزارع معزولة والطرق والتجمعات السكنية نادرة . وزاد الأمر صعوبة غياب الجيوش لأن المؤتمر في بادىء الأمر لم يرسل سوى عناصر من الحرس القومي . وخرج الزعماء الأول من الشعب : أمثال صانع العربات شاتلينو ، وحارس الصيد ستوفليت في الموج وسوشو جاني ضريبة الملح السابق في الماره بريتون ، وغاستون صانع الباروكات . ولم يظهر النبلاء إلا في أوائل نيسان : شاريت في الماره وبونشان وديلبه في الموج ، وسابينو في البوكاج ولاروش جاكلان في بواتو وكلهم ضباط قدامى . وترأس الأب بيرونيه وهو كاهن رافض المجلس الاستشاري للجيش الكاثوليكي الملكي . وكره القرويون الإبتعاد عن قراهم وترك مزارعهم عرضة للألم . ولذلك لم يستطع الزعماء القيام

بعمليات كبيرة واكتفوا بهجمات بسيطة . فالقرويون يتحركون عندما يظهر الزرق ويتفرقون في الحال بعد المعركة .

ومع ذلك اكتسب الفاندويون نجاحاً مهماً. فبعد أن أصبحوا أسياذ بريسوير وشوله ر وبارتينه ، إستولوا على توارسر في ٥ أيار ١٧٩٣ وعلى سومور في ٩ حزيران . ولكنهم فشلوا أمام نانت في ٢٩ حزيران . ونجا الشاطئ منهم بفضل مقاومة بورجوازية المرافىء المظفرة . وردت سابل دولون هجمتين في ٢٣ و ٢٩ آذار . ولم تستطع الفانده الاتصال بأنكلترا . و أصدر المؤتمر قراراً في ١٩ آذار جرى التصويت عليه بالإجماع ، ينص على عقوبة الاعدام بحق المتمردين الذين يؤخذون وسلاحهم في يدهم ، ومصادرة أملاكهم . وفي أيار فقط قرر المجلس التنفيذي إرسال جيوش نظامية إلى الفانده بعد سحبها من الحدود . فتنظم جيشان ، جيش كوت دي بريست بقيادة لانكلو ، وجيش كوت دي لاروشيل بقيادة بيرون . فانكسر الجنرالان الجمهوريان مع ذلك وسترمان في ٥ تموز وسانتير في ١٣ . واستمرت الفانده ممتنعة على الأخذ حتى تشرين الأول ١٧٩٣ .

لقد كانت النتائج غير قابلة للتعويض . فالحرب الأهلية أرهقت الجمهوريين وحملتهم على الارتقاء في أحضان الجبليين الذين بدوا كأنهم حزب الدفاع عن الثورة بصفتهم وحدهم أصحاب سياسة في موضوع القلاعة العامة . ولكن الجبل كان بحاجة إلى عضد الشعب للانتصار على الثورة المعاكسة ومحاربة التحالف . فاضطر أن يوافق على تنازلات للجماهير الشعبية : فانتظمت في ١٠ آذار محكمة الثورة وفي ٢٠ منه لجان المراقبة . وصدر قرار في ١١ نيسان يفرض تداول النقد الورقي وفي ٤ أيار صدر قرار بالحد الأقصى للحبوب . وقد وجب انتزاع كل هذه الاجراءات الاستثنائية من الجيروندي . وقد عجلت الفانده هي أيضاً بسقوط الجيروندي عندما أوصلت أزمة الثورة إلى ذروتها . وفي رسالة في ٢٦ آذار ١٧٩٣ كتب جانبون سانت أندريه ، ممثل لوفو إلى باربر :

« ان التسبب العامة قد أشرفت على الموت ونحن متأكدون أنه ليس أنجب

من العلاج الأسرع والأعنف ، في انقاذها ... والتجربة تثبت الآن ان الثورة لم تلقته وينبغي القول للمؤتمر الوطني بشكل صريح : أنتم جمعية ثورية ... ونحن مرتبطون أشد الارتباط بمصير الثورة ... وعلينا أن نقود زورق الدولة إلى ميناء الأمان أو أن نموت معه .

رابعاً — نهاية الجيروندي (آذار — حزيران ١٧٩٣)

لقد فرضت الحركة الشعبية اجراءات السلامة العامة الأولى أمام الخطر الخارجي والداخلي المزدوج . وبينما كان يتضح عجز الجيروندي عن تلافي الأخطار ، كان الجبليون المصممون على انقاذ الثورة يتبنون تدريجياً البرنامج الذي بدأ المناضلون الشعبيون بتنفيذه . وهكذا ارتسمت معالم حكومة ثورية منذ ربيع ١٧٩٣، رغماً عن الجيروندي ، واشتدت قوة استبداد الحرية .

١ - الإجراءات الأولى للسلامة العامة

لقد أقامت ملابسات الأمانة تناسقاً بين وثبة الجماهير الشعبية والأجراءات الثورية .

لقد أنشئت المحكمة الثورية في ١٠ آذار ١٧٩٣ . وأثارت انكسارات بلجيكا في باريس الحمى الوطنية نفسها والانتفاضة الشعبية نفسها اللتين أثارهما التقدم البروسي في شهر آب الماضي . فطالبت عدة أقسام بإنشاء محكمة استثنائية لمحكمة عملاء العدو في الداخل . وعاد دانتون إلى اقتراح ٩ آذار تراوده ذكرى أيلول :

« فلنستفد من أخطاء أسلافنا . ولنقم بما لم تقم به الجمعية التشريعية . لكن مرعبين كي لا يضطر الشعب أن يكون كذلك » .

لقد أقر المؤتمر في ١٠ آذار رغم الجيروندي التي اهتمته بالدكتاتورية ، انشاء محكمة استثنائية دون استئناف ولا تمييز « تنظر في كل مشروع معاد

لثورة ، وفي كل جريمة ضد الحرية والمساواة والوحدة وعدم تجزئة الجمهورية ، وسلامة الدولة الداخلية والخارجية وسائر المؤامرات التي تبغي إعادة الملكية . واحتفظ المؤتمر لنفسه بتسمية القضاة والمخلفين وعلى الأخص بتوجيه الاتهام . وأقرت لجان المراقبة الثورية في ٢١ آذار ١٧٩٣ بعد انكسار نيروندين . وعتم المؤتمر مؤسسة شعبية تكاثرت في جميع الأقسام الباريسية . ففي كل بلدية وفي كل قسم للندن الكبرى كُلفت هذه اللجان بمراقبة الأجانب . فوسعت اختصاصها بسرعة واهتمت بإصدار بطاقات الهوية والتدقيق في أوراق العسكريين ، وتوقيف الأشخاص الذين لا يحملون الشارة المثلثة الألوان . وجرى تكليف هذه اللجان بسرعة أن تقيم لوائح المشبوهين وان تصدر بحقهم مذكرات الملاحقة . وقد أصبحت هذه اللجان الثورية منظمة حرب ضد الجيرونديين والمعتدلين والارستوقراطيين ، بعد أن تشكلت من وطنيين موثوقين ، مخلصين ينتمون على العموم إلى الثوار الشعبيين . لقد أصبحت أحد الأجهزة الرئيسية في نظام السلامة العامة .

لقد صيغت الشرائع المتعلقة بالمهاجرين في قوانين جرى التشديد عليها في ٢٨ آذار ١٧٩٣ . فكان جميع الفرنسيين الذين غادروا الأراضي القومية منذ أول تموز ١٧٨٩ ولم يرجعوا حتى تاريخ ٩ أيار ١٧٩٢ ، يعتبرون مهاجرين ؛ وكذلك أولئك الذين لا يستطيعون إثبات اقامتهم الدائمة في فرنسا منذ ذلك التاريخ . وقد طرد المهاجرون إلى الأبد من الأراضي الفرنسية فهم « أموات مدنياً » وقد تحولت أملاكهم إلى الجمهورية . وكانت عقوبة مخالفة قرار الابعاد ، الموت .

وتأسست لجنة السلامة العامة في ٥ و ٦ نيسان ١٧٩٣ لتحل محل لجنة الدفاع العامة التي تأسست في أول كانون الثاني وقد تكشف عملها غير 'مجدد' . وتتألف من تسعة أعضاء 'يختارون من المؤتمر ويجري تجديدهم كل شهر وتصدر قراراتهم سرية ؛ وكانت مهمتها مراقبة عمل الادارة ودفعه إلى الأمام بعد ان كان أمره موكولاً الى المجلس التنفيذي الاحتياطي . وقد أجاز لها أن

تتخذ في الظروف الحرجة اجراءات دفاع عامة . والمجلس التنفيذي ملزم بتنفيذ قراراتها دون تأجيل واشتكى الجيرونديون مرة أخرى من الدكتاتورية فرد عليهم مارا :

« لا تستقر الحرية إلا بالعنف وقد حان الوقت لتنظيم استبداد الحرية مؤقتاً لحق استبداد الملوك » .

ودخل دانتون اللجنة الجديدة إلى جانب رجال أمثال بارير وكامبون المتحالفين مع الجبل .

وفي ٩ نيسان ١٧٩٣ نشأت مؤسسة مفوضي الشعب لدى الجيوش . وكان المؤتمر قد أرسل في ٩ آذار ٨٢ نائباً إلى المحافظة لتنظيم سوق ٣٠٠٠٠٠ رجل إلى الجندية . وقرار ٩ نيسان يبعث ثلاثة ممثلين من قبل الشعب إلى كل من جيوش الجمهورية الأحد عشر . فمارسوا ، وهم يتمتعون بصلاحيات غير محدودة : « أنشط . مراقبة على عمليات موظفي المجلس التنفيذي ، وجميع متعدي المؤن والمعدات للجيوش ، وعلى سلوك الجزالات والضباط والجنود » .

واستاء المؤتمر من هذه المؤسسة فحلّها في ٣٠ نيسان وتبنى نصاً جديداً زاد من سلطات مفوضي الشعب لدى الجيوش ولكنه أجبرهم على التشاور حول سير عملياتهم . وقد أعطوا صلاحية توقيف الجزالات . وكان عليهم أن يوجّهوا كل يوم إلى لجنة السلامة العامة أخبار عملياتهم وأن يقدموا كل اسبوع تقريراً للمؤتمر ، وبذلك احتفظ لنفسه بإدارة جميع الجيوش ومراقبتها .

وتبعت الإجراءات السياسية لإجراءات إقتصادية وإجتماعية لمصلحة الجماهير الشعبية عندما تفاقم ، في نيسان وأيار ، الصراع بين الجيروندي والجبل . فصدر قرار بوجوب تداول النقد الورقي في ١١ نيسان ١٧٩٣ . فامتنع العمل بالسعر المزدوج والمتاجرة بالنقد المعدني ، ووضعت عقوبة لرفض النقد الورقي . واستمرت المطالبة بالتسعير بعناد : وفي ١٨ نيسان طالبت به سلطات محافظة باريس المختلفة ، وفي ال ٣٠ أقسام سانت أنطوان . فاستسلم المؤتمر في ٤ أيار ١٧٩٣ فأقر حداً أقصى للحبوب والطحين في كل محافظة . أما الأقضية فتباثرت

تقديماتها وحصاداتها لتعوين الأسواق وتضمنت كل تجارة خارج الأسواق . وفي ٢٠ أيار ١٧٩٣ فرض المؤتمر أخيراً قرصاً إلزامياً على الأغنياء بقيمته مليار . وقبل المؤتمر ليضمن ولاء الشعب ، فرض إجراءات آتية ارتدت طابعاً طبقياً . وفي ٨ أيار ١٧٩٣ وجه روبسبير في نادي المغلبة فداء إلى « شعب الثوار الشغبين العظيم » ضد أصحاب السراويل (البناتيل) المذهبة :
« ينبغي أن تنقذوا حريتنا فطالبوا بحقوق الحرية ، واستعملوا كل قوتكم . ولديكم شعب كثير من الثوار الرعاع الأنقياء والأقوياء الذين لا يستطيعون ترك عملهم فاجعلوا الأغنياء يدفعون لهم » .

٢ - يوم ٣١ أيار و ٢ حزيران ١٧٩٣

لقد دخل الصراع بين الجيروندي والجبل مرحلته النهائية عملياً : والجبل يحتاج إلى مساندة الجماهير الشعبية . وكان وضع الجيروندي البرلماني مائزاً قوياً . لا ريب أنها لم تعد تلك زمام الحكومة . فقد استقال رولان في ٢٣ كانون الثاني وحلّ محله في وزارة الداخلية غارا المعتدل . وفي وزارة العدل يتحاشى غوهيه نفسه أن يقتضح أيضاً . أما في وزارة الحرب فقد حلّ الكولونيل بوشوت محل بيرفونفيل في ٤ نيسان وهو وزير شعبي حقاً . وفي ١٠ منه عُيّن الباراد وزيراً للبحرية محل مونج ، وهو صديق لدانتون . واستمر وزيران جيرونديان فقط هما لبران للشؤون الخارجية وكلافير للضرائب العامة . وفي المؤتمر صوت السهل على جميع إجراءات السلامة العامة التي اقترحها الجبل . ولكنه لمعدهم ثقته ببلدية باريس رفض أن يتبع الجبل في صراعه ضد للجيروندي وادعت انها فوق الأحزاب . وفجر روبسبير الهجوم في ٣ نيسان ١٧٩٣ :

« أعلن أن الاجراء الأول الذي ينبغي أن تتخذه لجنة السلامة العامة هو اصدار قرار اتهام بحق جميع الذين أدنوا بالتآمر مع فيوريز وأخص بالذكر منهم بريسو » .

وفي ١٠ نيسان فضح من جديد سياسة زعماء الجيروندي المعادية للثورة

وسكوتهم المجرم لصالح ديمورييز . وردّ عليه فيرنيو دون أن يخشى تقديم
حزبه كحزب المعتدلين :

« نعم نحن معتدلون ... ومنذ إزالة الملكية سمعت كلاماً كثيراً عن
الثورة . فقلت في نفسي : لم يعد إلا ثورتان ممكنتان : ثورة الملكيات أو
القانون الزراعي والثورة التي توصلنا إلى الاستبداد . فعزمت عزماً أكيداً
على محاربة الاثنتين ... لقد جرت محاولة انقاص الثورة بالارهاب ، وأنا أود
انقاصها بالحرب ... ان اعتدالنا أنقذ الجمهورية من هذا الوباء المرعب الذي هو
الحرب الأهلية ... » .

وفي ٥ نيسان ١٧٩٣ . وجّه اليقاعبة برئاسة مارا إلى الجمعيات الملحقة بهم
نشرة تدعوهم إلى المطالبة بإقالة أعضاء المؤتمر الذين صوتوا على اللجوء إلى الشعب
لاتخاذ الملك . وفي ١٣ نيسان صوت المؤتمر على إحالة مارا على الاتهام لأنه
وقع نشرة الخامس من الشهر بصفته رئيساً للنادي ، بناءً على اقتراح غواديه
وبعد نقاش عنيف ؛ وكانت النتيجة ٢٢٦ صوتاً مقابل ٩٣ وامتناع ٤٧ .
وعندما أُحيل إلى محكمة الثورة تقدم مارا إلى أمامها « كرسول الحرية
وشهيدها » وظهر بريثاً بشكل مظفر في ٢٤ نيسان . فمُنذ ١٥ نيسان قدّم
٣٥ قسماً باريسياً من أصل ٤٨ عريضة تهديد إلى المؤتمر ضد ال ٢٢ نائباً من
أبرز النواب الجيرونديين .

لقد قامت الجيرونديين بمجهود كبير ونقلت النقاش إلى الميدان الاجتماعي لكي
تستعيد تأثيرها على الرأي العام . وفي نهاية نيسان ١٧٩٣ أطلق بيتيوت
رسالته إلى الباريسيين محرضاً جميع الملاكين على الحرب :

« ان أملاككم مهددة وتطبقون أعينكم على هذا الخطر . ان التعريض على الحرب مستمر
بين الذين يملكون والذين لا يملكون ولا تفعلون شيئاً لتلافيها ... أيها الباريسيون ، اخرجوا
أخيراً من جودكم وادخلوا هذه الحشرات السامة إلى جعورها ! » .

وفي الوقت نفسه كان روبسبير يقرأ في المؤتمر ، في ٢٤ نيسان ١٧٩٣ ،
مشروع اعلان للحقوق يخضع الملكية للمنفعة الاجتماعية :

« لقد ضاعفتم مواد القوانين لتأمين أعظم حرية لممارسة الملكية ولم تقولوا كلمة واحدة لتحديد صفتها الشرعية ، بنوع أن أعلنكم يبدو صالحاً لا للناس بل للأغنياء والمحتكرين ولثبيري الشغب والطفافة » .

واقترح روبسبير بالنتيجة تحديد الملكية على النحو التالي : « حق كل مواطن أن يتمتع ويتصرف بحصته من الأملاك التي ضمنها له القانون » . وبغد إن كانت الملكية حقاً طبيعياً في إعلان ١٧٨٩ أصبحت مؤسسة اجتماعية . ولكن لا يمكن إخفاء طابع المناورة في الوضع الذي اتخذته روبسبير : للانتصار على الجيرونديين ينبغي إثارة اهتمام الثوار الشعبيين بالنصر ، على أمل ديموقراطية إجتماعية .

وفي هذه الأثناء كانت الجيرونديون تشجع في المحافظات عمل الأرستوقراطية والثورة المعاكسة فتساند حركة في الأقسام أشرف على قيادتها المليونون أغلب الأحيان . وإذا اكتفت الأقسام التي تسيطر عليها البورجوازية التجارية في بوردو في ٩ أيار ١٧٩٣ بتوجيه تهديده ضد فوضيوي الجبل ، فذلك لأن الفانده قريبة . وكذلك كانت الحال في نانت . أما في مرسيليا فقد طرد الجيرونديون وهم أسياد الأقسام ، المتحالفون مع الأرستوقراطيين ، مفوضي المؤتمر في ٢٩ نيسان . وتشكلت لجنة عامة من الأقسام بدأت بمطاردة الثوار الشعبيين واليعاقبة . وفي ليون ظهرت الثورة المعاكسة علناً . وقلب المعتدلون والمليونون البلدية الجبلية بعد أن استولوا على أكثرية الأقسام في ٢٩ أيار . وسجنوا شاليه رئيس البلدية ؛ وكان مقدراً أن ينفذ فيه حكم الإعدام في ١٧ تموز ١٧٩٣ ليصبح ثالث شهيد من شهداء الحرية . وكانت المقاومة الجيروندية تعطل في كل مكان عمل المفوضين في المحافظات . فتقف الخصائص المحلية في وجه السلطة المركزية وتظهر الميول الفيدرالية . وكانت مصالح الطبقة تتغلب على ضرورات الدفاع القومي بفضل قواطع الجيرونديين النشيط أغلب الأحيان وكانت البورجوازية التي استمرت ملكية وأنصار العهد القديم يشلون الدفاع الثوروي . وللحصول على النصر الحاسم أعلنت الجيرونديون الحرب على بلدية باريس وهي القلعة الجبلية .

وردأ على « تاريخ البريسوتان » أو على مقطع من تاريخ الثورة السري الذي قدمه كميل ديمولان في ١٧ أيار في نادي اليعاقبة ، فضح غواديه في اليوم الثاني في المؤتمر سلطات باريس « وهي السلطات الفوضوية المتمطشة للمال والسيطرة معاً » . واقترح عزلها فوراً . وتشكلت في الحال لجنة تحقيق من ١٢ عضواً لا تحوي سوى الجيرونديين . فأمرت لجنة ال ١٢ بتوقيف هيبير في ٢٤ أيار بسبب العدد ٢٣٩ من صحيفته « بير دوشين » . وقد رفعت « بيردي شيز » قرار اتهام عظيم إلى جميع الثوار الشعبيين في المحافظات ضد المؤامرات التي حاكها الجيرونديون وأنصار بريسو ورولان وبوزو ، وبيتيون وكل الأتباع الحقيين من شركاء كابيت وديموريز ، لذبح الجبليين الشجعان واليعاقبة وبلدية باريس ولل قضاء على الحرية وإعادة الملكية . . وجرى توقيف مناضلين شعبيين آخرين أمثال فارله ، ودوبسين رئيس قسم « السيته » . وقد فجرت اجراءات القمع هذه ، الأزمة الحاسمة .

وفي ٢٥ أيار طلبت البلدية إطلاق سراح هيبير وإعادة اعتباره إليه . وأطلق اسنار الذي يرأس المؤتمر نقداً لاذعاً ضد باريس أعاد إلى الأذهان بيان برنوزويك المزعج :

« أعلن لكم باسم فرنسا كلها ان باريس ستهدم اذا حدث ان وقعت اساءة للتمثيل القومي بسبب هذه الثورات المتجددة باستمرار . وسرعان ما يتساءل الباحثون على ضفاف السين هل وجدت باريس قط ؟ » .

وفي اليوم الثاني ، دعا روبسبيير الشعب في نادي اليعاقبة إلى الانتفاضة : « عندما يصبح الشعب مستعبداً ولا يبقى له مدافع عنه إلا نفسه ، يكون جباناً ولثيماً كل من لا يقول له ان ينتفض . فعلى الشعب أن يثور وينتفض عندما تنتهك كل الشرائع ، ويبلغ الاستبداد ذروته ، ويداس الايمان بالوطن والتعفف بالأقدام . وقد حان هذا الوقت » .

وأعلن اليعاقبة انهم في حالة ثورة . وفي ٢٨ أيار دعا قسم السيته الأقسام الأخرى لتجتمع في اليوم التالي في الأسقفية ، لتنظيم الانتفاضة . وفي ٢٩ أيار

شكل مبعوثو ٣٣ قسماً لجنة ثوروية من تسعة أعضاء بينهم فارله الذي كان روحهم الحركة ، ودويسن بعد ان أطلق المؤتمر سراحها عشية البارحة ، وقد تابع الجبل والسهل وحدهما حضور الجلسة ، وفي ٣٠ أيار انضمت المحافظة إلى الحركة .

وفي ٣١ أيار ١٧٩٣ ، انطلقت الثورة بقيادة لجنة الأسقفية بموجب القواعد التي طبقت في ١٠ آب . وقرع جرس الانذار ودق النفير العام وارعند مدفع الخطر . وتقدم مقدمو العرائض من الأقسام ومن البلدية إلى حاجز المؤتمر حوالي الساعة ٥ مساءً بينما كان جمهور المتظاهرين يطوق المكان . وقد عرّض في هذه الطلبات برنامج دفاع ثوروي واجراءات اجتماعية . ابعاد زعماء الجيرونند و=زل لجنة ال ١٢ وتوقيف المشبهين وتطهير الادارات ، وانشاء جيش ثوروي ومنح حق التصويت للشوار الشعبيين وحدم ، وتحديد سعر الخبز بثلاثة فلوس لليرة بواسطة فرض غرامة على الأغنياء ، وتوزيع الاعانات العامة للمسنين والعجزة ، وأهالي المدافعين عن الوطن . ورغم تدخل روبسبير المحاسي وقد توجه إلى فيرنيو « نعم ، أريد أن أحسم الموضوع ضدك » صوت المؤتمر فقط على إلغاء لجنة ال ١٢ . لقد فشلت الانتفاضة . وأعلن بيو فارين في نادي اليعاقبة مساءً :

« لم نتخذ الوطن ! كان ينبغي اتخاذ اجراءات عظيمة للسلامة العامة . واليوم كانت ينبغي توجيه الضربات القاضية للقوية » .

وفي ٢ حزيران ، وكان يوم أحد ، عادت الحركة . لقد طوقت اللجنة الثوروية المؤتمر بـ ٨٠٠٠٠ رجل من الحرس القومي بقيادة هنريو « بنوع ان يصار إلى توقيف زعماء القوية في النهار ، في حالة امتناع المؤتمر عن تنفيذ مطالب مواطني باريس » . وطالبت لجنة مفاوضة بتوقيف زعماء الجيرونند فوراً . وبعد مناقشة غامضة خرج المؤتمر بأسره خلف رئيسه هيرولت دي سيشيل ، في محاولة لاقتحام الحاجز . فأصدر هنريو أمره : « إلى مدافعكم أيها الرماة ! » . فعاد المؤتمر عاجزاً إلى قاعة الاجتماعات ورضيخ . فأصدر

قراراً بتوقيف ٢٩ نائباً جيروندياً وكذلك الوزيرين كلافيير وليبرون . فانتهى صراع الجيروندي والجلل الذي دام منذ ايام الجمعية التشريعية .



على هذا النحو قضت الجيره ند . لقد أعلنت الحرب ولكنها لم تعرف ان تقودها . لقد اتهمت الملك ولكنها تراجع أمام الحكم عليه . لقد طلبت مساعدة الشعب ضد الحكم الملكي ولكنها رفضت أن يشاركها الحكم . لقد ساهمت في تصعيد الأزمة الاقتصادية ولكنها رفضت كل المطالب الشعبية . فوصل الشعب التأثير إلى الحكم مع الجلل الذي يعتبر السلامة العامة القانون الأعظم .

وبهذا المعنى لم يرتد يوما ٣١ أيار و٢ تموز طابعاً سياسياً فقط : لقد كانا ردة فعل قومية وانتفاضة ثورية ، وردة دفاعية وانتقامية ضد مظهر جديد للمؤامرة الارستوقراطية .

ان انتشار حركة الاقسام في المحافظة أعطى مسبقاً لهذين اليومين معناهما : لقد غادت الثورة الارستوقراطية المعاكسة إلى الهجوم تحت قنـاع المعارضة الجيروندية .

لقد انكر جوريس في « تاريخه الاشتراكي » الطابع الطبقي ليومي ٣١ أيار و٢ حزيران : هذا صحيح إذا اكتفينا بمظهرهما السيامي والبرلماني لان الجيرونديين والجللين يتحدثون جميعاً من البورجوازية (وقد يكون من الضروري تحديد الفروق بينها) .

غير أن عزل البورجوازية الكبرى ودخول الشعب التأثير إلى المسرح أعطى هذين اليومين كل معناهما الاجتماعي . فأجاز جورج ليفيغر لنفسه أن يتحدث عن ثورة ٢١ أيار و٢ حزيران سنة ١٧٩٣ .

الفصل الثالث

حكومة المؤتمر الجبلية

الحركة الشعبية ودكتاتورية السلامة العامة

(حزيران - كانون الأول ١٧٩٣)

ما كاد يتم ابعاد الجيروندي حتى رأت حكومة المؤتمر الوطني ، بقيادة الجبليين الآن ، نفسها بين نارين . وبينما كانت الثورة الماكسة تتلقى دعماً جديداً من التمرد الاتحادي (الفدرالي) كانت الحركة الشعبية وقد ارمقها الغلاء تزيد من ضغطها . وفي هذه الاثناء يتكشف التنظيم الحكومي عاجزاً عن السيطرة على الموقف . ودانتون يفاوض في لجنة السلامة بدل أن يحارب . وفي تموز ١٧٩٣ بدت الامة على وشك التفكك .

وبينما يتردد الجبل اسير متناقضاته كانت الجماهير الشعبية وهي مندفة إلى الامام بأحقادها وحاجاتها تقرر إجراءات السلامة العامة الكبرى واولها النفير العام في ٢٣ آب ١٧٩٣ . وبدت ضرورة قيام حكومة ثورية أمراً لا غنى عنه لتنظيم الفوران الشعبي والمحافظة على التحالف مع البورجوازية التي كان باستطاعتها وحدها فقط أن تقدم الأطر الضرورية .

وانتظمت الحكومة الثورية نجزءاً جزءاً من تموز إلى كانون الأول ١٧٩٣

على هذه القاعدة الاجتماعية المزدوجة من الثوار الشعبيين والبورجوازية الجبلية أو اليعقوبية . وكان قادتها الأكثر تبصراً ينوون المحافظة بأي ثمن على الوحدة الثورية للطبقة الثالثة القديمة أعني الوحدة القومية . ولكن هل كان باستطاعتهم أن يتجاوزوا المتناقضات الملزمة لهذا التحالف ؟ غير أن الخطر القومي اجبرهم على الصمت عليها مدة . وكان متوقفاً لها أن تعود إلى وضوح النهار حالماً يتأكد النصر .

أولاً — الجبليون المعتدلون ، والثوار الوطنيون

(حزيران — تموز ١٧٩٣)

لقد انتصر الجبل على الجيروندي بفضل الثوار الوطنيين الباريسيين : ومع ذلك لم يكن في نيته أن يستسلم لضغطهم . وقد فرضت المشكلة نفسها عليه في الأسابيع التي تلت ٢ حزيران ، لكبح جماح الحركة الشعبية دون أن يشجع من جراء ذلك ردّة فعل في صالح الجيروندي . لقد اهتم الجبليون في الواقع بكسب هذا القسم من البورجوازية الذي التزم الحياء في الخلاف مع الجيرونديين . وكانوا ينوون مراعاة الملاكين والمعتدلين . ولم يكن من نواياهم قط تحقيق مجموع المنهاج السياسي والاجتماعي الذي خطط له مجاهدو لجنة ٣١ ايار الانقلابية ، الشعبيون : توقيف الجيرونديين وكذلك طرد جميع المعارضين من حكومة المؤتمر الوطني ، وتأسيس جيش ثوري مأجور مهمته توقيف المشبوهين وتأمين تسليح باريس وتطبيق أقصى الاحتياطات وتعميم التسعير على سائر مواد الضرورة الأولى الغذائية ، تطهير الجيوش والادارات وخاصة إلغاء امتيازات النبلاء ... لقد حاول الجبل تطمين البورجوازية برفض الارهاب وحماية الملكية الخاصة وبالمحافظة على الحركة الشعبية في حدود ضيقة : وهو توازن صعب التحقيق ، قضى عليه في تموز تقابح الامزمة .

١ - اجراءات الانتداب الجبلية

اعتمد الجبل الماطلة طيلة شهر حزيران. واذا حل روبسبير في ٧ حزيران ١٧٩٣ حكومة المؤتمر على رفض إلغاء لجان المراقبة التي اقترحها بارير ودانتون قبل يومين من ذلك (كان جانبون سانت اندره قد اعلن خلال المناقشة) « يجب أن نعرف إذا كان ممكناً قتل الحرية بحجة الحرية » فلم يحدث قبني أي إجراء وضعي آخر : فالجيش الثوروي لم ينظم . والنقاش حول القرض الاجباري اختنق في مهده . وجاء تقرير سان جوست عن النواب الجيرونديين المحتجزين والهاربين في ٨ تموز من اكثر التقارير اعتدالاً « لن تكون الحرية مرعبة ابداً لأولئك الذين جردتهم من اسلحتهم وخضعوا للقوانين » . كان المهم توحيد الاقاليم بتطمينها وتبديد الخوف من دكتاتورية الثوار الوطنيين الباريسيين . لقد عملت ثلاثة قوانين في المجال الاجتماعي على إرضاء المطالب القروية . فقد نص قانون ٣ حزيران ١٧٩٣ المنظم لبيع ممتلكات المهاجرين ، على تقسيمها أجزاء صغيرة يستطيع القرويون الفقراء تملكها بعد أن مُنحوا مهلة عشر سنوات لكي يتحرروا . وأجاز قانون ١٠ حزيران المنظم تقسيم الممتلكات العامة بشكل اختياري . فالاملاك تقسم أجزاء متساوية لكل فرد من السكان المقيمين ويُسحب نصيب كل واحد منهم بالقرعة .

وقضى قانون ١٧ تموز على النظام الاقطاعي قضاءً تاماً فالألفى دون تعويض سائر الامتيازات الاقطاعية حتى المستندة منها إلى ألقاب أصلية . وقضى أن تحرق هذه الألقاب الموضوعة في دائرة اجراء البلديات . فكان سقوط الجيروندي يعني للقرويين تحرير الأرض الحامم .

كان المؤتمر ينوي في المجال السياسي دفع تهمة الدكتاتورية عنه وتطمين الأقاليم بالتصديق السريع على دستور . وقد حدد الدستور المسمى دستور ١٧٩٣ ، الذي جرى التصويت عليه في ٢٤ حزيران بناء على تقرير هيرودي شيشيل ، وبعد مناقشة سريعة ، حدد الخطوط الأساسية لنظام ديمقراطية سياسية .

ويوضح اعلان الحقوق الذي سبقه وقد ذهب إلى أبعد من اعلان حقوق ١٧٨٩ ، في مادته الأولى ان « هدف المجتمع هو السعادة العامة » وهو يؤكد حق العمل والمساعدة الاجتماعية والثقافية . « المساعدات العامة دين مقدس وعلى المجتمع أن يقوم بأود المواطنين البؤساء » ، إما بتأمين العمل لهم ، وإما بتأمين وسائل الحياة للذين لا يقدرعون على العمل » (مادة ٢١) . « الثقافة حاجة الجميع . وعلى المجتمع أن يسهل بكل قوته تقدم العقل العام وأن يضع الثقافة في متناول جميع المواطنين » (مادة ٢٢) .

وأخيراً لا يعترف اعلان ١٧٩٣ بحق مقاومة الاضطهاد فقط (مادة ٣٣) على غرار اعلان ١٧٨٩ بل حق الثورة .

« عندما نلتك الحكومة حقوق الشعب » تصبح الثورة للشعب ولكل قطاع من الشعب ، « أقدم الواجبات وألزمها » (مادة ٣٥) . ولكنه لم يمر بحث تبديل تحديد الملكية الخاصة كما كان قد اقترح روبسيير في ٢٤ نيسان السابق : « حق الملكية هو الحق الذي يعود بموجبه لكل مواطن أن يتمتع ويتصرف على هواه بممتلكاته ومداخيله وثمره عمله وصناعته » (مادة ١٦) .

وقد تأكدت الحرية الاقتصادية التي لم يُشر إليها اعلان ١٧٨٩ بكلمة ، بالمادة ١٧ ضمنا : « لا يمكن منع أي نوع من العمل والزراعة والتجارة ، على المواطنين » . لقد كان الجبليون يرفضون التورط في طريق الديمقراطية الاجتماعية ، لقد كان اهتمام العمل الدستوري بتأمين الازدهار والتمثيل القومي للذين هما القاعدة الأساسية للديموقراطية السياسية . فرُفضَ الانتخابُ على درجتين المحوظ في مشروع كوندورسه الجيروندي ، لأن اختيار الشعب المباشر يؤمن سيادة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية والممثلين على الادارات . فالجمعية التشريعية تُنتخب بالتصويت العام المباشر ، على طريقة الانتخاب الفردي ، بالأكثرية المطلقة لمدة سنة . وتختار الجمعية التشريعية المجلس التنفيذي المؤلف من ٢٤ عضواً من بين ٨٣ مرشعاً تعينهم الأقاليم بالانتخاب العام . وهكذا يخضع الوزراء للتمثيل القومي . واتسعت ممارسة

السيادة القومية بتشريع قانون الاستفتاء (الرفيرندوم) الذي ورد في مشروع كوندورسه : الشعب هو الذي يقر الدستور وكذلك القوانين في بعض الظروف المحددة . ولما طُرح دستور ١٧٩٣ الذي سيصبح رمز الديمقراطية السياسية لجمهوريي النصف الأول من القرن التاسع عشر ، على الموافقة الشعبية ، أقر بأكثر من ١,٨٠٠,٠٠٠ نعم مقابل حوالي ١٧٠٠٠ لا . وأكثر من ١٠٠,٠٠٠ منتخب لم يقبلوا الدستور إلا بتعديلات تيسل إلى الاعتدال . وأعلنت نتائج الاستفتاء في ١٠ آب ١٧٩٣ الذكرى السنوية لسقوط الملكية في عيد وحدة الجمهورية وتماسكها ، غير أن تطبيق الدستور الذي حفظ نصه في « السفينة المقدسة » ووضع في قاعة اجتماعات المؤتمر الوطني أحيل على الراحة .

٢ - هجوم الثورة المعاكسة

لم تستطع سياسة حكومة المؤتمر الوطني الجبلية ، المعتدلة والائتلافية أن تمنع انتشار الحرب الأهلية . فقد ثار الجيرونديون على حكومة المؤتمر في الأقاليم التي يتمتعون فيها بالقوة . كان التمرد الاتحادي (الفدرالي) يمتد بينما تتصاعد ثورة الفانده وتستلم الحدود في كل الجهات تحت ضغط التحالف .

واحتل التمرد الاتحادي الأرض التي أخلتها حركة أقسام شهر أيار . وعجل خبر الانتفاضة الباريسية وإقصاء الجيرونديين بالتمرد في ليون وبوردو عمل على توسيعه . وأثار الأقاليم الزعماء الجيرونديون الذين صدرت قرارات توقيفهم وقد نجحوا في الهرب وزعماء ٧٥ نائباً من اليمين الذين وقعوا اعتراضاً ضد ٢ حزيران والتحقوا بهم وأعلنت السلطات الاقليمية الانفصال في بريتانبا وفي النورماندي في الجنوب الغربي والوسط ، وفي الفرانس كونييه . وألّف قادة حركة الأقسام الذين تحولوا إلى اتحاديين لجائنا ومحام استثنائية للحكم على الوطنيين وأغلّقوا النوادي وحاولوا تسيير الجيوش، وأصبحت « كان Caen »

عاصمة الغرب الجيروندي . وسقطت بوردو ونيم ومرسيليا وطولون في أيدي
التمردين الذين استولوا على ليون حيث جرى اعدام شاليه في ١٧ تموز .
وحوالي نهاية حزيران كان حوالي ٦٠ اقليماً في تمرد مفتوح ضد حكومة
المؤتمر الوطني . ولكن الفائده الملكية وقفت حاجزاً بين النورماندي
وبريتانيا من جهة والجنوب الغربي من جهة أخرى . ورفضت تولوز نهائياً
أن تلحق بوردو ومنعت بذلك الاتصال بين اكيثانيا واللانغدوك الأسفل .
وبين الوسط البروفنساوي وليون ، وشكل « الدروم » الذي يحركه اليعقوبي
جوزف بايان حصناً وطنياً واستمرت أقاليم الحدود أمينة لحكومة المؤتمر .
كان المحنوسى الاجتماعى للفدرالية أكثر بروزاً من مظهرها السياسى .
لا شك في ان استمرار الميزات الإقليمية يفسر قسماً منها ولكن ما يعلها أكثر
من ذلك هو تضامن المصالح الطبقية . فنذ ١٥ أيار ١٧٩٣ كان شاسي نائب
«رون اي لوار» يكتب : « المهم الحياة أولاً ثم الممتلكات » . وبعد ٢ حزيران
ذهب إلى ليون المتمردة وترأس الحركة . ولما أعلن خارجاً على القانون هاجر
ولم يعد إلا في السنة الرابعة . لقد كان التمرد في جوهره من صنع
البورجوازية سيدة الادارات الإقليمية القلقة على الملكية الخاصة . وقد تلقت
عضد جميع أنصار النظام القديم . وكانت البلديات عدوة لها لانها من أوساط
أكثر شعبية منها . وقد استنكف العمال والحرفيون عن الحرب في سبيل
الأغنياء . فانتفاضات الرجال الذين يأتمرون بأوامر الأقاليم المتمردة لاقت
اللامبالاة أو العداوة من الشعب . وعلى جهة ثانية وقع الانقسام سريعاً بين
قادة التمرد . فالجمهوريون الصادقون صبروا على مضض في مساهرتهم للملكيين .
لقد استأثروا من الغزو الأجنبي والثورة الفاندية وترددوا في الدخول في لعبة
ردة الفعل . مقابل ذلك استولى الملكيون بسرعة على ادارة الحركة في
الجنوب الشرقي ، في ليون خاصة ، حيث حصل بريسي من ملك سردينيا على
إشغال الوطنيين في جبال الألب .

لقد نظمت حكومة المؤتمر الوطني عملية القمع بقسوة . وقد تعلق

خاصة بضرب الزعماء واستئثنت الجماهير . وكان أخطر تهديد يأتي من النورماندي لأنه ليس ثمة جيوش لتغطية باريس . غير أنه في ١٣ تموز ١٧٩٣ في باسي سور أور ، تقررت الفياق الجيرونديّة لدى رؤية بضعة آلاف رجل وقد استنفروا في الاقسام الباريسية . وغادر الزعماء بوزو ، بتيون ، باربارو « كان » ثم بريتانيا إلى بوردو . وأرسل روبير لنده إلى نورماندي . فأعاد السلام إلى البلاد بسرعة ، بعد أن اضعف القمع إلى أدنى درجة . وقاومت بوردو مدة طويلة بينما خضعت الأقاليم الفرانكوتية بدون حرب : ولم يتم الاستيلاء على المدينة إلا في ١٨ أيلول . وخشي في الجنوب الشرقي لمدة انضمام المتمردين المرسيلين والنيما إلى ليون . ولكن استمرار « الدروم » امينة للجبل ساعد على استعادة بون سانت اسبري بعد أن سقطت في ايدي النيما . وُرد المرسيليون الذين اجتازوا الدورانس واستولوا على أفينيون ، على اعقابهم . وفي ٢٧ تموز كانت جيوش الجنرال كارنو تدخل أفينيون ومرسليا في ٢٥ آب . ولكن الملكيين في ٢٩ منه كانوا يفتحون طولون للانكليز ويسلمونهم حامية الابيض المتوسط . وتصلبت ليون في التمرد . ولزم اللجوء إلى حصار منظم لاستعادة هذه المدن : فسقطت ليون في ٩ تشرين الاول وصمدت طولون حتى ١٩ كانون الاول ١٧٩٣ : وكان القمع فيها مرعباً . لا ريب أن الخطر بدا بعيداً منذ نهاية شهر آب . ومع ذلك وصلت الجمهورية في تموز إلى حافة التقطيع .

لقد كانت نتائج التمرد الفدرالي ماثلة لنتائج الثورة الفاندية ، فقد دفعت بالتطور نحو تقوية السلطة المركزية وضاعفت مراقبة التنظيمات الشعبية على المواطنين المشبوهين بالعداوة أو الفتور بالنسبة للثورة . ولم يتردد بعض الجيرونديين في الاتحاد مع الملكيين المتحالفين هم انفسهم مع العدو الخارجي . وبما انهم كانوا يعتمدون على الطبقات الملاّكة فأصبحت هذه بدورها مشبوهة : وأكثر من أي وقت مضى ، أصبح الجبل والثوار الوطنيون يؤلفون شيئاً واحداً مع الجمهورية .

ومع ذلك كانت الثورة الفاندية تُحرز تقدماً جديداً. فقد سحق المتمردون
أسيا د سومور ، منذ ٩ حزيران ١٧٩٣ ، الجيوش الجمهورية في فيسي (مين
اي لوار) في ١٨ تموز. وهددوا أنجي بعد أن استولوا على بون دي سي يوم ٢٧.
وأوضح الغزو الاجنبي هو أيضاً تهديده . فدانتون منذ دخوله لجنة
السلامة العامة كان يفاوض بدل أن يحارب . ولكن فرنسا لم يعد لديها مادة
للتبادل بعد أن استعاد الحلفاء بلجيكا وشاطيء الرين الأيسر . وربما فكّر
دانتون ، كما كان مشكوكاً فيه ، باستخدام الملكة وأطفالها . وقد نص دستور
١٧٩٣ مع ذلك في مادته ١٢١ : « لا يعقد الشعب الفرنسي صلحاً مع عدو
يحتل أرضه » .

ودخل الانكليز المعركة على الحدود الشمالية . وكان جيش قوامه ٢٠.٠٠٠
هانوفري بقيادة دوق يورك يدعمه ١٥.٠٠٠ هولندي يستعد لحصار دنكرك .
وباشر النمساويون بقيادة كوبورغ ، بشكل منتظم ، حصار الحصون التي
كانت تحمي حدود الشمال . وسقطت كوند في ١٠ تموز وفالنسيين في ٢٨ .
وكينوا ومويج ضرب حولها الحصار بدورهما . وفي هذه الاثناء استمر
كوستين المعين قائداً لجيش الشمال ، جامداً . فلم يعم أن أصبح مشبوهاً
لدى الوطنيين .

على جبهة الرين استولى البروسيون بقيادة دوق برونزفيك على ماينس :
ولم تستسلم المدينة إلا في ٢٣ تموز وكانت محاصرة منذ نيسان يدافع عنها
٢٠.٠٠٠ فرنسياً بقيادة كليبر وميرلن دي تيونفيل ممثل الحكومة الموفد في
مهمة . وأجبرت جيوش الرين والموزيل على التراجع في اللوتر والسار .
وضرب الحصار حول لاندو .

على جبهة الألب كان البيمونتيون يزدون من ضغطهم على جيوش كيلرمان
التي ضعفت بسبب انسحاب بعض الفرق لمقاومة اتحاديين الوسط البروفنسيالي
وهضبة الرين ومحاصرة ليون وطولون . واستمر الاحتفاظ بممرات المورين ،

والتنافيز يجهد كبير بينما اجتاحت العدو السافوا سريعاً وأصبحت نيس مهددة .

وعلى جبهة البيرنيه اجتاحت الاسبان الحدود وقد 'عرفت أزمة اخلاقية حقيقية بسبب سوء القيادة . فهي لقلة الثقة تنتقل من يد إلى يد . فالارستوقراطي كوستين يرهق باحتقاره وزير الحربية الثوروي الشعبي بوشوت وهو مقدم بسيط . وكانت الفوضى تعم القائد . ويمثلو الحكومة المبعوثون المكلفون بمراقبة الجنرالات لا يقوم أي تقام فيما بينهم . وبسبب الخلاف مع بيرون وهو رجعي (من أنصار النظام القديم) قائد موقع نيور ، كان البعض يساندون الجنرالين الثورويين الشعبين رونسان وروسينيول والآخرين يوجهون اليها التهم . وكل منهم يلقي تبعات الفشل على غيره . لقد بدا الوضع ميؤوساً منه .

وجمل اغتيال مارا في ١٣ تموز ١٧٩٣ ضخامة الخطر محسوسة : لقد استطاعت شارلوت كوردي وهي فتاة ملكية من نورماندي أن تقتل صديق الشعب في قلب باريس الثورية . لقد أرادت أن تضرب بشخصه أحد رؤوس الثورة . ولكن عملها أعطى الجبل قوى جديدة وزاد زخم الحركة الثورية . لقد كان مارا شعبياً جداً بين الثوار الوطنيين الذين انحنى على مصيرهم بطيبة وإنسانية عميقتين فأثار اغتياله حزناً عنيفاً . فانضافت إلى الرغبة في الثأر له ، ضرورة قيام إجراءات سلامة عامة . فأقامت له باريس مأتماً فغماً حضرته حكومة المؤتمر بشكل جماهيري في ١٥ تموز . وعلق قلبه تحت عقد الكوردلي . وأصبح مارا الذي اعتبر شهيد الحرية مع ليبيليتيه الذي اغتيل في ٢٠ كلون الثاني ، وشاليه الذي قطع رأسه في ١٧ تموز ١٧٩٣ أحد آلهة الباتكيون الثوروي .

٣ - الرد الثوروي

لقد زادت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في خطورة مهمة حكومة المؤتمر

الجبليّة . وفي الوقت نفسه كانت تدفع الجماهير إلى مزيد من العمل الثوري . واستمرت أزمة العيش والمواد الغذائية من الضرورة الأولى السبب الرئيسي للتذمر الشعبي . ولم تطبق أقصى الاحتياطات التي أقرت في ٤ أيار ١٧٩٣ . وبعد أن اعترفت حكومة المؤتمر بفشلها ، سمحت في تموز للأقاليم والمثلين المعتمدين بإيقافها . لا ريب أن الثوار الوطنيين الباريسيين لم يتأثروا من فلاء الحبز الذي حددت البلدية الليبرة منه بثلاثة فلوس بفضل المساهمة المالية الحكومية . ولكن الاحتياطي أصابه النقص بسبب عدم انتظام وصول الشحنات فعادت الصفوف إلى الظهور على أبواب الحُبّازين وعمّ القلق الشعب ، وأصاب الفلاء المواد الأخرى بينما كان التمرد الإقليمي المتتابع في ٢ حزيران يساهم في زيادة خطورة أزمة اللّحم يجعل وصول الشحنات أمراً نادراً . ففي ١٧٩٣ كانت ليبرة لحم المعجل تتلقى زيادة ٩٠٪ بالنسبة لحزيران ١٧٩٠ ولحم البقر ١٣٪ . وبسبب الفلاء اندلعت الاضطرابات تقريباً في كل مكان . وفي ٢١ حزيران أوقف في ضاحية سانت انطوان رجل كان يصرخ « في الماضي كان لوح الصابون لا يساوي إلا ١٢ صولاً ، واليوم يساوي ٤٠ . فلتحميا الجمهورية ! السكر ٢٠ صولاً واليوم ٤ ليرات فلتحميا الجمهورية ! » .

واتسعت نتائج أزمة المواد الغذائية بسبب أزمة النقد الورقي . فالتضخم النقدي المستمر يزيد في ارتفاع الأسعار . ومنذ موت الملك والإنتلاف العام ، لم ينقطع النقد الورقي عن التدهور منخفضاً في تموز إلى أقل من ٣٠٪ من قيمته الإسمية . وقد جرّ انخفاض قيمته هرب رؤوس الأموال إلى الخارج وتزايد المضاربة واحتكار البضائع والتسارع في ارتفاع الأسعار .

فاستفاد الحاقدون من ذلك لاشعال الاستياء العام وهم يعيبون على المؤتمر جهوده في المجال الاقتصادي والاجتماعي . وفي ٨ حزيران ١٧٩٣ في اجتماع مجلس البلدية العام قرأ فارلي اعلانه الرسمي عن حقوق الإنسان في الدولة الاجتماعية : فلتتم « بوسائل عادلة إزالة التفاوت في الثروات » ود لتصبح

الأموال التي تكسدت على حساب الثروة العامة بالسرقة والرشوة والحصص والاحتكار ملكيات قومية .

وفي ١٥ حزيران طلب قسم حقوق الإنسان التسمير العام وقانوناً ضد المحتكرين . وفي ٢٥ قدم جاك رو إلى حاجز المؤتمر مذكرة تهديد :

«إن الدستور سيُعرض على العاهل للموافقة. هل حرمت فيه استقلال الموارد العامة ؟ كلا . هل لفظتم حكم الاعدام على المحتكرين ؟ كلا . هل حددتم على أي شيء تقوم حرية التجارة ؟ كلا . هل حرمت بيع الفضة النقدية ؟ كلا . طيب ! اننا نعلن لكم انكم لم تفعلوا كل شيء لسعادة الشعب . فالحرية ليست سوى خيال عابث ، عندما تستطيع طبقة من الناس أن تجوع الأخرى دون عقاب . والمساواة ليست إلا سراباً خادعاً عندما يمارس الغني بواسطة الحصر ، حق الحياة والموت على أمثاله . والجمهورية ليست سوى وهم قافه عندما تعمل الثورة الماكسة يوماً يوماً بواسطة ثمن المواد الغذائية التي لا يستطيع ثلاثة أرباع المواطنين أن يحصلوا عليها إلا بذرف الدموع ... أعلنوا إذا مرة أخرى أيضاً أحكامكم والثوار الوطنيون بحراهم سيعملون على تنفيذ أوامركم».

وفي اليوم الثاني انفجرت اضطرابات الصابون على جسور باريس واستمرت ثلاثة أيام من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران؛ فالفسلات أفرغن بواخر الصابون وتقاسمن البضاعة بعد دفع رسومها . لقد كان الشعب الثائر الوطني يسير إلى الأمام وانتهى بأن جرد الجبل خلفه .

وجاء الجواب على خطورة الأزمة بتجديد لجنة السلامة العامة في ١٠ تموز ١٧٩٣ وكان المجاهدون الشعبيون في اندفاعهم يعرضون لإجراءات دفاع قومي وثوروي متناسب مع حجم الخطر فلذلك كان يجب تحاشي انفصال البورجوازية الثورية عن الجمهورية بسبب الإجراءات القصوى ، بعد أن ساندتها حتى الآن . وتأكدت الحاجة إلى حكومة ثورية تنظم الحركة الشعبية . وقد كشف عجز لجنة السلامة العامة التي تشكلت في نيسان . فلم

نعرف أن تدحر الغزو الأجنبي ولا أن تمنع الثورة الفدرالية ولا أن تحل مشكلة النقد الورقي ولا أزمة المواد الغذائية . لقد سارت في ركاب الأحداث بدل أن تسيطر عليها وتركت الوضع يزداد فساداً . وفي ١٠ تموز جددت حكومة المؤتمر لجنة سلامتها العامة : فأبعد دانتون .

وكانت اللجنة الجديدة التي انتخبت بالتصويت على الاسماء تحوي تسعة أعضاء . أبعد ثلاثة منهم بسرعة : غاسباران مناصر الجنرال كوستين حتى النهاية ، هيروديس سيشيل وهو عشيق رجعية ، ومشقبه به سريعاً ، ونوريو صديق دانتون . وكانت نواة اللجنة الجبلية مؤلفة من كوتون ، سان جوست جانبون سانت - اندره وبريور دي لامارن . وتحالف معهم بارير ولنده . وقد جاء من السهل . وكانت قناعة الجميع أن الثورة لا يمكن أن تقتصر إلا بقوة الشعب الثوري الوطني : فيلزم بالتالي تنفيذ مطالبه ، وتجهيز شعب المدن المعرض للقطع والغلاء وتحويل كل القوى الشعبية ضد الارستوقراطية والتحالف .

لقد زاد اغتيال مارا في ١٣ تموز ١٧٩٣ من تصلب السياسة الجبلية امام ازدياد خطورة الازمة السياسية . وتنازع هيبير مع الحاقدين خلافة صديق الشعب . وسارع جاك رومند ١٦ تموز إلى إصدار ملحق لجريدته : صحافي الجمهورية الفرنسية في ظل مارا ، صديق الشعب . وفي ال ٢٠ أصدر لوكلير بدوره « صديق الشعب » .. وفي هذه الاثناء كان هيبير في ٢١ تموز يصرخ في وجه اليعاقبة : « إذا كان من حاجة لخليفة لمارا ، إذا كان من حاجة لضحية ثانية للارستوقراطية فهي جاهزة ، إنها أنا » وقامت مزايدة غوغائية أغلب الاحيان بين النشرات الشعبية . واستعاد قسم من الحزب الجبلي ، كان من البارزين فيه هيبير وشوميت ، برنامج الحاقدين لحسابه حتى لا يتعد عن الثورية الوطنية الباريسية . واتهم هؤلاء واولئك بقسوة متزايدة الارستوقراطية التجارية ، الارستوقراطية البورجوازية والمركنتيلية . وازداد القحط حدة : فأغلق عدد من الجبازين حوانيتهم . وبسبب نقص الطحين أنشأ « الميزون

كومون» -الحل العام في ٢١ تموز نظاماً لبطاقات التقنيين وكثرت مذكرات الاحتجاج وأصبحت الصفوف على ابواب الحوانيث صاخبة .

كتب هيبير في نشرته « بير دوشين » عدد ٢٦٣ : « منذ زمن طويل والفقراء المساكين من الثوار الوطنيين يتألمون ويمسكون ألسنتهم . لقد قاموا بالثورة ليكونوا سعداء » . وما أن استقرت لجنة السلامة العامة الجديدة حتى رأت نفسها مهددة بأن تتخطاها الاحداث. وفي غمرة هذه الظروف تم التصويت على قانون الاحتكار في ٢٦ تموز ١٧٩٣ ، وهو يشكل في جانب المؤتمر تنازلاً فذاً ملوساً . لأن بيو - فارين ، كان قد اقترح في الواقع مخرجاً : ان القحط ليس في الرسوم بل بمعاقبة المحتكرين والتهديد بحكم الموت كفيل باجبارهم على تخفيض الاثمان. وفي ٢٦ تموز بناء على تقرير كوللو ديربوا صوتت حكومة المؤتمر على قرار يفرض عقوبة الموت على المحتكرين أعني التجار الذين لا يعلنون عن ستوكات مواد الضرورة الاولى ولا يعلقون قائمة بها على ابوابهم . وقد يبدو هذا القانون تنازلاً مهماً لبرنامج الحاقدين بانتقال التجارة إلى مراقبة شرطة الاحتكارات في الاقسام . في الواقع جرى تطبيق القانون ببطء . وبدا بسرعة كأنه ارضاء رمزي ممنوح للثوار الشعبين الوطنيين .

واكتملت لجنة السلامة العامة في ٢٨ تموز ١٧٩٣ بتسمية روبسيير الذي جعل من نفسه مدافعاً عنها . وكانت سلطة اللجنة لدى حكومة المؤتمر أبعد من أن تتأكد . فقانون الاحتكار جرى التصويت عليه دون استشارتها . وظهرت معارضة قوية في الجمعية ضد قراراتها الاولى وعلى الاخص توقيف كوستين في ليل ٢١ - ٢٢ تموز . فساند روبسيير اللجنة ضد أعدائها ، ودخلها في ٢٧ تموز . وفي ١٤ آب تم انتخاب كارنو وبريور دي لاكوت دور بدورهما ، وفي ٦ أيلول بيو فارين وكوللو ديربوا . وعرفوا أن يستمروا متضامنين خلال سنة حتى النصر ، مع اختلاف ميولهم (كارنو ولنده محافظان اجتماعياً بيو وكوللو ميلان إلى الثوار الوطنيين) وامزجتهم لأنهم جميعاً رجال

نضج وعمل وسلطة ، متحدون بإرادة النصر . فكانت هذه لجنة السنة الثانية الكبرى .

وفرض روبسيير بشهرته الثورية سيادة اللجنة على المؤتمر وعلى المعارضة . لقد كان متبصراً وشجاعاً (اظهر ذلك في حملته المنفردة ضد الحركة العامة التي حملت على اعلان الحرب) بليغاً ومتجرداً ، وقد حصل هذا المتأدي (وهو الرجل الوحيد في تاريخنا الذي استحق هذا اللقب) على ثقة الثوار الوطنيين . ومع تعلقه بالمبادئ فقد عرف أن . ينبغي للظروف وبنار كرجل دولة . لقد كان يضع كل السلطة الثورية في المؤتمر الذي هو تعبير السيادة القومية . غير أن الحكومة لتكون فاعلة وقوية عليها أن تعتمد على الشعب وتستمر مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً . لقد سجل روبسيير في مذكراته أثناء ثورة ٣١ - ٢ حزيران : « يلزم ارادة واحدة .. لكي تكون الامة جمهورية يلزمها وزراء جمهوريون وحكومة جمهورية . فالأخطار الداخلية تأتي من البورجوازيين وللاقتصار على البورجوازيين يجب توحيد الشعب .. يجب أن يتحالف الشعب مع المؤتمر ويجب أن يستخدم المؤتمر الشعب » . من ١٣ إلى ٢١ تموز قرأ روبسيير على مسامع المؤتمر بعضاً من مخطط ليبيليتيه دي سان فارجو عن التربية القومية :

« ان الثورات التي وقعت منذ ثلاث سنوات عملت كل شيء في سبيل طبقات المواطنين الاخرى . وربما لم تفعل شيئاً تقريباً لأهم طبقة ، للمواطنين البروليتاريين الذين لا يملكون إلا العمل . لقد تحطم الاقطاع لأجلهم لأنهم لا يملكون شيئاً في الارياض المتحررة . فالقراض قد توزعت بشكل أكثر عدلاً . ولكنهم بسبب فقرهم نفسهم غير قادرين على بلوغ الوظيفة .. لقد استقرت المساواة المدنية ولكن الثقافة والتربية تنقصانهم .. هنا ثورة الفقير .. » .

وإذا كان روبسيير ورجال اللجنة يرون الموقف بوضوح ، فانهم كانوا مع ذلك أقل ثقة بالوسائل . فإجراءات الدفاع القومي والثوري الضخمة ،

وانتفاضة الجماهير ، والارهاب وادارة الاقتصاد كلها 'فرضت من الخارج لصالح
أزمة شهر آب ١٧٩٣ تحت ضغط الحركة الشعبية .

ثانياً — لجنة السلامة العامة والفوران الشعبي

(آب وتشرين الأول ١٧٩٣)

كانت اللجنة الجديدة مصممة على اعطاء الدفاع القومي الذي لا تفصله عن
الدفاع الثوري ، اندفاعاً قوية . ولكنها كانت تنوي ألا تسمح للحركة
الشعبية وخاصة دعاية الحقدين أن تتخطاها . فالاقتصاد الموجّه واستنفار
الجماهير يؤلفان لدى المجاهدين الوسائل الوحيدة الكفيلة بتأمين الدفاع .
وبدا استنفار الجماهير للجنة خيبالاً لمدة من الزمن . لقد بقيت معادية لفرض
الرسوم وتوجيه الاقتصاد ، وهي تكره الإرهاب . واخيراً كانت الديمقراطية
المباشرة التي تمارسها الاقسام الباريسية بغير وضوح تبدو لها متنافرة مع ادارة
حكومية فاعلة . فناورت اللجنة طيلة شهر آب من تنازل إلى تنازل لتستسلم
في النهاية امام يومي ٤ و ٥ أيلول ١٧٩٣ .

لقد باشر روبسبير المعركة ضد الهائجين منذ أوائل آب ليخلص الحكومة
والمؤتمر من معارضتهم ، وفي ٦ آب ١٧٩٣ اتهم أمام اليعاقبة «الرجلين الجديدين»
الوطنيين ليوم واحد ، اللذين كانا يحاولان أن يقضيا في الشعب على أقدم
أصدقائه . لقد أعلن روبسبير دون أن يخلو من نية سيئة : «لقد خلف رجلان
مأجوران لأعداء الشعب ، رجلان اتهمها مارا ، اعتقدا انها يخلفان هذا
الكاتب الوطني .» وكان على الأخص يلوم جاك رو على هجومه ضد التجار .
وبُغية انتزاع الهائجين براهينهم الجهورية ، اهتمت اللجنة بنشاط بالمواد
الغذائية ، فأرسلت إلى الأقاليم المجاورة لباريس ممثلين أشداء ، بحثوا عن اليد
العاملة وأشرفوا على دراسة القمح . وفي ٩ آب ١٧٩٣ بناء على اقتراح باريس

أصدر المؤتمر قراراً بإنشاء مستودع للغلال في كل محافظة ، وهي استجابة
سطحية للمطالب الشعبية : فشراء المحافظات للحبوب لا يمكن أن يقدم
علاجاً للغلاء . مع ذلك تموّنت باريس وفقد الهائجون لمدة من الزمن برهانهم
الرئيسي لدى الثوار الوطنيين . وثار روبسبير بقوة ضد المعتدلين الذين كانوا
يطالبون بتطبيق الدستور الذي وافق عليه الشعب وبانتخابات جديدة على
أمل التسبب بسقوط الجبل . وازداد خطر هذا الطلب بمقدار ما ساندته
بشكل مفاجئ هيبيير في عدد صحيفته « بير دوشين » رقم ٢١٩ ، قبل
١٠ آب بقليل . وكانت لجنة السلامة العامة تبغي أن تبقى الحكومة ثورية
حتى السلم ، لا أن يوضع الدستور موضع التنفيذ في ١١ آب ١٧٩٣ . وأصدر
ديلاكروا نائب أوراي لوار أحد المتساهلين في المستقبل قراراً بتوزيع
الشعب انتخابياً احتياطياً للانتخابات العامة حسب منطوق الدستور : فأعلن
روبسبير مؤكداً أن هذا الاقتراح المصيدة لا ينبغي إلا إحلال مبعوث بيت
وكوبورغ محل أعضاء المؤتمر المطهرين . فتطبيق الدستور قبل سحق الثورات
الداخلية والانتصار على الحدود إنما هو إعادة طرح قضية الثورة بكاملها على
بساط البحث . وفي اليوم نفسه حمل مبعوثو المؤتمرات الأولى إلى المؤتمر ،
« العمل المقدس » فوضع في سفينة من أرز . ولم يعد البحث في إخراجه
وارداً مع أن تعليق الدستور حتى استتباب السلام لم يصدر به قرار علني إلا
في ١٠ تشرين الأول ١٧٩٣ .

١ - استنفار الجماهير (٢٣ آب ١٧٩٣)

في هذه الأثناء تابع الخطر الخارجي والثورة الداخلية المعاكسة تحريك
الحركة الشعبية : فنجحت في فرض استنفار الجماهير على لجنة السلامة العامة
وعلى المؤتمر .

وكان الاستنفار الجماهيري يتفق مع عقلية الثوار الوطنيين الثورية . لقد
كانت قضية شعبية في الأقسام والنسوادي الباريسية . وكانت تأمل بنصر
سريع أمام الجيوش العدوة المتناقصة العدد بعد أن أصبح امتياز العدد في
جانب الثورة : وكان جيباب يبرهن على ذلك واتضحت الفكرة وتحددت

خلال أزمة تموز ١٧٩٣ عندما أصبحت الجمهورية المعرضة للهجوم على الحدود في خطر من التمرد الفدرالي . وفي ٦ تموز عرض قسم اللكسمبورغ أن تحف جماهير أقسام باريس على الأقاليم المتمردة : « وليكن جميع المواطنين دون تمييز من عمر السادسة عشرة حتى الخمسين في حالة تأهب مستمر وليشكلوا القوة المسلحة » .

وفي ٢٨ تموز كرّر العرض مناضل من قسم الوحدة هو سيباستيان لاكروا في خطاب يحتوي على النفس الملحمي لقرار ٢٣ آب :

« ... يجب في الحال إيقاف جميع الأعمال الخاصة التي يقوم بها عمال العربات والنجارون وعمال الخشب فلا يعملون إلا في صناعة أعقاب البنادق ، والدبسات وعربات الترميم والنقل ، إيقاف أعمال الأقفال والبياطرة وعمال الآلات القاطعة وكل من يعمل في الحديد فلا يهتمون إلا بصناعة المدافع ... فليتسلح أصدقاء الوطن ، وليشكلوا الفيلق العديدة ولينقل من ليس عندهم سلاح المؤن . ولتحضر النساء المؤن ، فلتحضر الخبز ، ولتسط إشارة الحرب بالنشيد الوطني » .

لقد أعطت حرارة آخر تموز اندفاعاً لا يقاوم لفكرة استنفار الجماهير وقد تألفت جوقتها الآن من أنغام الضغط الشعبي . ولقد كتب هيبير في صحيفته « بير دوشين » في العدد ٢٦٥ « ليكن على أهبة الاستعداد جميع الرجال الذين يستطيعون السير وحمل السلاح وليسارعوا في كل جهة إلى حيث يكون الخطر » ...

وبعد أن قدم في ٢٩ تموز ١٧٩٣ طلب الاستفتاء الجماهيري الشعبي أعادت عرضه لجنة باريس في ٤ آب ، وفي ٧ آب أعاد عرضه مندوب الجمعيات الأولى الذين جاؤوا إلى باريس لقبول الدستور . وفي ١٢ منه طلب خطيبهم روايه من المؤتمر أن ينهض الشعب هبة واحدة . وظهرت اللجنة السلامة العامة متحفظة . فكيف تعالج الفوضى التي يثيرها التغير العام ؟ وكيف تسليح الجماهير وتجهزها ؟ وفي ١٤ آب أعلن روبسبير للعاقبة أن « فكرة التعبئة

الجمهورية العظيمة والحماسية ، غير مفيدة . وأضاف : « نحن لا نقتصنا الرجال إنما فضائل الوطنية في جنرالائنا . وتبنى المؤتمر في ١٦ آب مبدأ النفي تحت ضغط المناضلين الباريسيين ومندوبي الجمعيات الأولى . وأخيراً في ٢٣ عازمت لجنة السلامة العامة على عرض وسائل التنفيذ بناء على تقرير باريس : « ومنذ هذا الوقت وإلى أن يطرد الأعداء في أراضي الجمهورية يعتبر جميع الفرنسيين في حالة تأهب دائم لخدمة الجيوش . على الشباب أن يذهبوا إلى الحرب والمتزوجين من الرجال يصنعون الأسلحة وينقلون المؤن . والنساء يصنعن خيماً وملابس ويخدمن في المستشفيات . والأطفال يرتدون الملابس القديمة الممزقة . الكهول ينتقلون إلى الساحات العامة لإثارة حماسة المحاربين والدعوة للحقد على الملوكة ولوحدة الجمهورية » .

لقد ألفت الاستعاضة . فالنفي كان عاماً مبدئياً . ولكن الشباب من سن الثامنة عشرة حتى الخامسة والعشرين والعازبون والأرامل بدون أولاد سوف يؤلفون الفوج الأول في التهيئة ويكونون المقدمة . سيشكلون أفواجا تحت علم يحمل هذه الكلمات : « الشعب الفرنسي يثور على الطغاة » .

هل كان النفي العام يستجيب بالضبط لرغبة الثوار الوطنيين الشعبيين ؟ ان السير إلى الحدود في اندفاع حماسي كما كانوا يفهمونه أمر غير قابل للتنفيذ . وعلى هذا النحو يمكن تحليل تحفظات روبسيير ، وتردد اللجنة وحدود القرار : إذا تم تجهيز كل مصادر الأمة ، وتنظمت صناعة أسلحة ضخمة يدعى وحدهم الرجال من الثامنة عشرة حتى الخامسة والعشرين غير المكلفين بعمال . واستمرت في الواقع معضلات التسليح والتجهيز قائمة وكانت الـ « بير دوشين » تتسائل وهي تضع مخطط المعركة في أوائل أيلول : « كيف العمل لتسيير عدة ملايين من الرجال في آن واحد ؟ ما العمل لتجهيزهم وتسليحهم ؟ ... يجب قبل كل شيء أن نستولي على سائر المؤن في الجمهورية ... يجب أن نضع جميع العمال الذين يشتغلون في المعادن في حالة تأهب من البيطار حتى الصائغ . ونقيم لهم مصانع في جميع الساحات العامة

ليصنعوا مدافع ليلاً نهاراً وبنادق وفؤوساً وحرباً » . لقد كان هيبير يطرح بوضوح مشكلة الإدارة الاقتصادية لحرب قومية كبيرة . فالاقتصاد الموجه يفرض نفسه لتسليح وتجهيز جماهير الرجال الذين يقدمهم استنفار سبع طبقات . لقد ارتبطت المشكلة السياسية والمشكلة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الدفاع الوطني .

٢ - يوما ٤ و ٥ أيلول ١٧٩٣

حوالي نهاية شهر آب ١٧٩٣ لم تكن أية مشكلة من مشاكل الساعة قد حلت بعد . فقد استمرت المشكلة السياسية كاملة ، وإذا درست لجنة السلامة العامة هجمات أعدائها فإن الحكومة الثورية ما تزال بعيدة عن الاستقرار والتنظيم . ولم تلتق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية أي حل فعال .

فقانون الاحتكار وقانون مستودعات الغلال لم يجلبا إلا أدوية وهمية . والمؤتمر ومثله لجنة السلامة العامة قد رفضا حتى الآن فرض الرسوم والتنظيم اللذين يرتبط بهما مع ذلك مصير النقد الورقي ، المصدر المالي الوحيد للثورة . وازدادت أزمة المؤن خطورة في أيام آب الاخيرة فاشتد الضغط الشعبي . وفي الوقت نفسه توضحت في فكر المجاهدين الباريسيين ضرورة يوم جديد يفرض على السلطات الحكومية إرادة الشعب . وبعد أن خففت حدة أزمة التمويل مدة من الزمن عادت على اثر الجفاف . فتباطأ نشاط الطواحين وتجمع الشعب من جديد على ابواب الحجازين وكان الشحن يرتفع تقريباً إلى ٤٠٠ كيس من الطحين بينما يلزم لاستهلاك باريس منه ١٥٠٠ يوماً . فكان القحط يشكل لدى هيبير وسيلة قوية للشعب السياسي : فجعل قضية التمويل في قلب حملته وراح يبحث ضد الاغنياء والتجار مواضع يعرف انها أهل لإرضاء الثوار الوطنيين الشعبيين . كتب هيبير في العدد ٢٧٩ من صحيفته « بير دوشين » : يا اخي ليس للتجار وطن . لقد ساندوا الثورة طالما اعتقدوا انها نافعة

لهم وعضدوا الثوار الشعبيين الوطنيين ليقضوا على النبلاء والبرلمانات إنما كان كل ذلك لكي يحلوا محل الارستوقراطيين . ولذلك منذ لم يعد من مواطنين ناشطين، ومنذ أن أصبح أتعس فائز شعبي وطني يتمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها أغنى جابي ضرائب ، قلب لنا هؤلاء المرفهون ظهر الجحش وانقلبوا علينا وهم يستخدمون الأخضر واليابس للقضاء على الجمهورية . لقد احتكروا المواد الغذائية كلها ليعيدوا بيعها لنا بثقلها ذهباً ويحلبوا لنا القحط ..

وفي أوائل أيلول ١٧٩٣ ثبتت الحركة الشعبية اقدامها بكل قوتها وكل اصالتها . ويزعم ألبير ماتييه انها فعل الاندفاع الهبيري. لا ريب أن الصحف الشعبية ، صحيفة جاك رو مثل صحيفة هيبير ، قد ساعدت الثوار الشعبيين على إدراك أهدافهم السياسية وتحديد مطالبهم الاجتماعية : ولكنها لم تكن في أساس هذه الأهداف . انها اندفاع شعبي لا اندفاع هبيري . فهيبير الصدى الرنان يكتب ويعمل تحت ضغط الثوار الشعبيين ؛ وتحت ضغطهم فيما بعد يهتز اليعاقبة وتتحرك لجنة باريس المركزية ويستسلم المؤتمر الوطني ولجنة السلامة العامة في النهاية .

لقد ظهرت الحركة الشعبية منذ ربيع ١٧٩٣. وينبغي البحث عن جذورها في تفاقم خطورة الظروف المادية لحياة الحائوتين والحرفيين والعمال الباريسيين في ما قبل ١٧٩٣ .

وهذه الحركة التي سمحت للثورة البورجوازية أن تنتصر في عهود الأزمة ولكنها تختلف عنها (كما هي الحال في أيام أيلول ١٧٩٣) تتميز بعقلية ما قبل الرأسمالية التي تحرك الثورة الشعبية الوطنية والمائلة في جوهرها لثورة القرويين المتحمسين للدفاع عن خبراتهم الجماعية أمام تقدم الزراعة الرأسمالية. فالثائر الوطني الشعبي معادٍ بعمق لحال البورجوازية التجارية والصناعية الفكري ، الذي لن يبدأ له بال ما لم يقض على التنظيم وفرض الرسوم العزيزين على قلب الحائوتي والحرفي ، باسم الحرية الضرورية لانطلاق المشاريع . والمفهوم الذي لهما عن الملكية يوضح المعارضة الاساسية لدى البورجوازي

والثائر الشعبي الوطني . فالملكية بموجب إعلان حقوق ١٧٩٣ وكذلك اعلان ١٧٨٩ هي حق طبيعي مطلق لا يستطيع شيء أن يضع له حدوداً ولكن الملكية لدى الثائر الشعبي الوطني لا تفهم إلا إذا ارتكزت على العمل الشخصي وتحددت بحاجات الجميع . وفي ٢ أيلول ١٧٩٣ في ذروة الاندفاع الشعبي قدم قسم باريس للثوار الشعبين الوطنيين وهو قسم « حديقة النباتات » سابقاً عريضة إلى المؤتمر . فهو يطلب من الجمعية « أن تحدد بشكل ثابت ثمن مواد الضرورة واجور العمل وفوائد الصناعة وأرباح التجارة .. طيب ! سيقول لكم الأرسطوقراطيون والملكيون والمعتدلون والمشاغبون ان هذا يعني الإساءة إلى الملكية التي يجب أن تكون مقدسة ومحفوظة .. هذا بدون شك ؛ ولكن هل يجهل هؤلاء الجرمون .. الا يعلمون أن الملكية لا قاعدة لها إلا مدى الحاجات الفيزيائية ! »

وطالب الثوار الشعبيون بأقصى حد للأثروات والأجور :

« ثانياً فليُحدد ثمن كل مواد الضرورة الأولى بشكل ثابت حسب ثمن السنين القديمة منذ ١٧٨٩ وحتى ١٧٩٠ ضمناً ، بشكل يتناسب مع اوصافها المختلفة » . « ثالثاً فليحدد المواد الأولى بنوع أن تستطيع فوائد الصناعة واجور العمل وارباح التجارة التي عدّها القانون ، ان تضع الصناعي والفلاح والتاجر في مستوى الحصول ليس فقط على الأشياء الضرورية التي لا غنى لهم عنها للمحافظة على حياتهم بل ايضاً على كل ما يزيد من متعتهم » .

ويطالب ثوار « حديقة النباتات » على الأخص تحديداً دقيقاً جداً لحق الملكية :

« ثامناً فليعيّن الحد الأقصى للثروات » . « فاسعاً ليس من حق الفرد نفسه ان يملك إلا حداً أقصى واحداً » . « عاشراً لا يستطيع احد أن يستأجر من الأرض أكثر مما يلزم لكية من المحارث المهددة » . « حادي عشر لا يحق للمواطن نفسه ان يملك إلا حرفة واحدة وحائزاً واحداً » .
كان هذا المنهاج الاجتماعي المليء بالمتناقضات ، بسبب رغبته في الحفاظ

على الملكية الخاصة مع وضع حد لنتائجها ، يتعارض في الأساس مع منهاج البورجوازية التي كانت تقود الثورة . وكان مقدراً للحكومة الثورية أن تقضي نجبتها في تيرميدور بسبب هذا التناقض . اما الآن فالحقد على العدو المشترك ، وعلى النظام القديم وعلى الامتياز والارستوقراطية الاقطاعية وعظمة الخطر المعاكس للثورة ، كل ذلك كان يدعم تحالف الثورة الشعبية الوطنية والبورجوازية الجبلية . ولما كان الجبل لا يستطيع أن ينتصر لوحده اضطر أن يتآلف مع المنهاج الشعبي : حتى انه أجبر على ذلك .

وتعقدت الأزمة في الأيام الأولى من ايلول . فبينما كان هيبير يفضح مخدري المؤثر ، كان الغليان يتزايد في الأقسام التي تكثر فيها الاتصالات والاحتجاجات . وفي غمرة هذا الجو المحموم وصل في ٢ ايلول خبر خيانة مذهلة : تسليم الملكيين طولون للانكليز . فانضاف الى قلق التموين ، الأسى القومي والخوف من المؤامرة الارستوقراطية : ولا شيء اقوى من ذلك على اطلاق الاندفاع الارهابي من عقاله .

وفي ٢ ايلول مساءً قرر اليعاقبة العمل في سبيل تحاشي الأسوأ .

وفي ٤ ايلول انفجر الغليان الشعبي بعد أن استمر مكبوتاً لمدة طويلة . فمئذ الصباح احتشدت تجمعات من العمال وخاصة عمال البناء ومصانع الحرب في ساحة « الغريف » الرمل لتطلب خبزاً من البلدية . ولا مجال للشك في الاساس العمالي للحركة : لقد خرجت من طبقات الثوار الشعبين الوطنيين الاكثر بروتيتارية ، ومن صفوف اولئك العمال الذين كانوا وهم غير الحانوتيين وغير الحرفيين ، يجحدون صعوبة كبرى في الحياة بأجر مدفوع بالعملة الورقية ، الدائمة الانخفاض . وعبثاً حاول قادة اللجنة المركزية تهدئة المتظاهرين : « لا نريد وعوداً ، نريد خبزاً وفي الحال » . وصعد شوميت على طاولة :

« وأنا أيضاً كنت فقيراً وبالتالي أعرف ما هو الفقر . انها هنا حرب الأغنياء المفتوحة على الفقراء . انهم يريدون سحقنا ؛ طيب ! يجب تحذيرهم : علينا ان نسحقهم نحن ، والقوة في يدينا ... » .

وتقرر قيام مظاهرة جماهيرية في الغد لامتلاء الارادة الشعبية على المؤتمر الوطني .

واجتمعت الأقسام في ٥ ايلول ١٧٩٣ في خط طويل وزحفت على المؤتمر الوطني بشعارات : الحرب على المستبدين ! الحرب على الارستوقراطيين ! الحرب على المحتكرين . وجرى تفنيشه واحتلاله بشكل سلمي ! فاجتمع الممثلون للتداول تحت انظار الشعب .

وبعد أن فضح «باش» باسم البلدية والأقسام مناورات المحتكرين والملاكين قرأ شوميت مذكرة تطلب انشاء جيش ثوروي لتأمين جمع الحبوب في الأرياف ونقلها الى باريس . وعضده بيوفارين : فعرض توقيف المشبوهين كاجراء أساسي في أعين الثوار الشعبين الوطنيين . ودون اخذ رأي لجنة السلامة العامة ، واستسلم المؤتمر للطلب وقرر ليس فقط توقيف المشبوهين بل أيضاً تطهير اللجان الثورية المكلفة بالبحث عنهم : وكان ذلك وضع الارهاب كحدث يومي . وبناء على تقرير بارير صار لإحداث جيش ثوروي قوامه ٦ آلاف رجل والى مدفع . وأخيراً صوّت المؤتمر على اقتراح من دانتون : دفع تعويض اربعين درهماً عن كل جلسة للمواطنين الذين يحضرون اجتماعات القسم المحصورة في جلستين كل اسبوع .

إن يومي ٤ و ٥ أيلول ١٧٩٣ يشكلان انتصاراً شعبياً : فقد أجبر الثوار الوطنيون الشعبون السلطات الحكومية على اتخاذ إجراءات مطلوبة منذ زمن طويل . على أن هذا الانتصار ظل ناقصاً . فقرارات الخامس من أيلول سياسية على الأخص . وفي الرابع منه اكفى المؤتمر بتقرير الحد الأقصى العام الذي يؤلف مع ذلك المطلب الشعبي الأساسي ، واضطر الثوار الشعبيون البلرسيون الاستمرار في ضغطهم لانتزاع الحد الأقصى القومي من الحبوب والطحين من حكومة المؤتمر ، في ١١ أيلول وعلى الحد الأقصى العام في ٢٩ منه ، لكثرة ما كانت البورجوازية حتى الجبلية منها تكره المساس بالحرية الاقتصادية . إنه انتصار شعبي ولكنه نجاح حكومي أيضاً : لقد سَلَمَت الشرعية .

والإرهاب المشروع انتصر على العمل المباشر . وصمدت لجنة السلامة العامة ؛ فقد عرفت أن تتنازل في الوقت المناسب وفي ميدان اختارته بنفسها . وخرجت سلطتها من المأزق أشد قوة وخطت خطوة جديدة نحو تقوية الحكومة الثورية .

٣ - النجاح الشعبي وتقوية الحكومة (أيلول - تشرين الأول ١٧٩٣)

استمر الضغط الشعبي بعد ٤ و ٥ أيلول ١٧٩٣ ولم يسر المؤتمر ولجنة السلامة العامة إلا مكرهين في طريق الرعب والاقتصاد الموجه . وتركز الضغط الشعبي في اتجاه مزدوج مؤخراً تقوية الحكومة الثورية المعرضة لمعارضة قوية في داخل المؤتمر نفسه . ففاضلوا الأقسام والنوادي يفرضون تشديد قبضة الرعب بتطهير واسع في الإدارات وعزل مشبوهي الحياة السياسية - وتصعيد القمع . وكانت أزمة المواد الغذائية المستمرة تعلل من جهة أخرى إصرارهم على طلب إدارة تامة للإقتصاد وفرض ضرائب عامة وُعدوا بها وطال أجل تنفيذها .

وافورت لجنة السلامة العامة طيلة شهر أيلول كله متلاعب بالضغط الشعبي للمحافظة على المؤتمر وبحكومة المؤتمر لكبح جماح الضغط الشعبي مانحة المطالب الضرورية بينما راحت تقوّي نفسها في الوقت نفسه بالتدريج . وفي ٦ أيلول عُيّن بيوفارين وكوللو ديربوا اللذان ساندوا المطالب الشعبية ، في اللجنة . وفي ١٣ جرى تجديد لجنة السلامة العامة . وأصبح من حق لجنة السلامة أن تقدم من الآن وصاعداً للحكومة أسماء أعضائها . وجرى اتخاذ القرار نفسه بالنسبة للجان الأخرى . وعلى هذا النحو كانت تتصاعد المركزية الحكومية . وأصبحت لجنة السلامة العامة مركز العمل الحكومي بعد أن منحت الأفضلية وكلفت بمراقبة اللجان الأخرى التي كانت مساوية لها حتى هذا التاريخ . لقد فرض العمل الشعبي الإرهاب الذي كان مبدئياً الحدث الحاضر .

وقامت حركة تطهير واسعة بمراقبة الأقسام في الإدارات وعلى الأخص في مكاتب الحرب بإيعاز من سكرتير الوزارة العام فانسان. وجدد المجلس الاستشاري العام اللجنة المركزية ، اللجان الثورية ، فتمحرت بذلك من سلطة الأقسام . وطردت الجمعيات ولجان الأقسام نفسها ، من صفوفها ، جميع المعتدلين واللامبالين والقاترين . وخضعت حكومة الإدارة ولجان الحكومة لهذا التطهير أكثر مما وجهته . غير أن القمع كان يثير الأهواء الشعبية أكثر مما يفعل التطهير . وبينما بدأت اللجان الثورية تحت ضغط اللجنة المركزية الباريسية سرت إشاعات المجازر حوالي منتصف أيلول . وفي الثامن منه أعلن سجناء اقيتيدوا إلى « الاباي » خوفهم من تجدد أيام السنة السابقة . وأحس المؤتمر الوطني بالخطر فهو على وشك الاجتياح . وفي ١٧ أيلول ١٧٩٣ لكي يُتخاصم كل تفسير سيء لإجراءات المبدأ الذي جرى التصويت عليه في الخامس من الشهر صدق قانون الاشتباه بناء على تقرير ميدلن ودويه . وكان القانون يعطي تعريفاً واسماً يساعد على الوصول إلى سائر أعداء الثورة . فالمشبهون هم أهل المهاجرين ما لم يظهروا تعلقهم بالثورة وكل من رفضت عنهم شهادة الوطنية ، والموظفون الموقوفون عن العمل أو المغاولون مشبهون كذلك وبطريقة أعم أولئك الذين ظهروا بسلوكهم أو بعلاقاتهم وبأقوالهم أو بكتاباتهم « أنصار الاستبداد والإقطاعية وأعداء الحرية » ؛ وأيضاً أولئك الذين لا يستطيعون تعليل وسائل عيشهم (وهنأ المقصود مستغلو أموال الشعب) . وكلفت اللجان الثورية بوضع قوائم المشبهين .

والاقتصاد الموجه الذي جرى تبنيه مبدئياً في ٤ أيلول لم يصبح معمولاً به هو أيضاً إلا تحت ضغط الجماهير الباريسية . وفي ١١ أيلول اعتبر مخزون الحد القومي الأقصى من الحبوب والطحين غير كاف . وحوالي منتصف أيلول عادت التجمعات « على » أبواب الخبازين . وكثرت مذكرات الاحتجاج . وفي الـ ٢٢ قدمت الأقسام تساندها البلدية احتجاجاً إلى المؤتمر : لقد أصدرتم قراراً مبدئياً تصدر بموجبه جميع مواد الضرورة الأولية ... والشعب ينتظر

تنفيذكم بصبر العوز... فقررت لجنة السلامة العامة تقوية إدارة الاقتصاد مع كونها هدف معارضة عنيفة في الوقت نفسه ، داخل المؤتمر الوطني ، لكي تسيطر على الجمعية بواسطة الخوف من الضغط الشعبي ، الذي أصبح راضياً بهذا الاجراء . وجرى التصويت على الحد الأقصى العام في ٢٩ أيلول ١٧٩٣ . فالقانون سطر المواد الغذائية والأجور ، وسعرت مواد الضرورة الأولى في المحافظات بالسعر الوسطي لسنة ١٧٩٠ مضافاً إليه الثلث على أن يوضع الخائفون على قائمة المشبوهين . وانه لمن غير المنطقي أن تسعر المواد الغذائية دون أن يسعر يوم العمل في الوقت نفسه : فلذلك عيّن القانون الحد الأقصى للأجور في البلديات بمعدل ١٧٩٠ مع إضافة النصف . فكانت صعوبات تطبيق القانون هائلة . واستانزم تنفيذ الحد الأقصى العام . صرامة متزايدة ومركزية أكثر دقة . فنتج عن ذلك تقدم حاسم للارهاب والدكتاتورية . وجرت بموازاة ذلك تقوية لجنة السلامة العامة . واتضح ذلك بتصفية الهائجين وبالصمت المفروض على المعارضة في المؤتمر الوطني في آن واحد . ولم تكن تصفية الهائجين ممكنة إلا بواسطة الأقسام الشعبية : فغامر جاك رو ، ولوكليز وفيرلي في الطليعة كأهداف سهلة لضربات السلطات الحكومية المهتمة بالألّا يتخطاها المد الشعبي . وفي ١٩ أيلول ١٧٩٣ كتبت صحيفة الجبل الرسمية :

« ليست الحركات الشعبية عادلة إلا عندما يجعلها الاستبداد ضرورية ، والمجرمون الذين أوصوا بالحركات الوحشية والفوضوية لينغدموا أعداءنا أو ليرضوا مصالحهم الخاصة قد تجلببوا دائماً بالحزبي والعار » .

وكانت لجنة السلامة العامة تنوي في سبيل فعالية سياستها ، عدم التسامح مع هذه الحركات الفوضوية أعني ضغط الجماهير الفوضوي أحياناً . فأوقف جاك رو مرة ثانية في ٥ أيلول ١٧٩٣ بناء على اتهام : ولم يطلق سراحه هذه المرة . وتم توقيفه في ١٨ أيلول ١٧٩٣ بأمر من لجنة السلامة العامة لأنه قاد معارضة قسم الحقوق العامة ضد القانون الذي حدد اجتماعات القسم

يحلستين في الأسبوع : « هل تريدون اغلاق عين الشعب وإضعاف مراقبته ؟ وبأية مناسبة ؟ عندما الأخطار المحدقة بالوطن تجبره على وضع سلطة غير محدودة في أيديكم تفرض مراقبة فعالة » .

وفي هذه الأثناء كان لوكليز يتابع حملته ضد الحكومة في « صديق الشعب » : فملق في ٢١ أيلول صدور صحيفته بعد أن أصبح متبهاً لدى البعاقبة وهدد بالتوقيف . وبقيت جمعية النساء الجمهوريات الثورويات التي تقودها المثلة كلير لاکومب : فجرى حلها في ٢٠ تشرين الأول ١٧٩٣ ومنعت النوادي النسائية . وهكذا كان منطق الأحداث يهيب بلجنة السلامة العامة إلى ضبط التنظيمات الشعبية : وهذا ما أوصل في المدى الطويل إلى الكراهية بالنسبة للسلطات القليلة الاهتمام بالسيادة كما كان يفهما على الأقل الثوار الشعبيون الوطنيون .

وفرض الصمت مدة على المعارضة في قلب المؤتمر إثر نقاش شديد الجدة في الجمعية . وكانت اشارة الهجوم عندما أعلن بوشوت في ٢٤ أيلول ١٧٩٣ إقالة هوشار الذي كان يقود جيش الشمال المدحور في مينان بعد انتصاره في هوندشوت . وحمل تورويو الذي استقال من لجنة السلامة العامة حملة شعواء في ٢٥ أيلول على السياسة الحكومية وهاجم الاقتصاد الموجه والتطهير مستنتجاً : « يجب إيقاف هذا السيل العارم الذي يحرفنا إلى البربرية » . وكان هذا الاتهام الكاشف يتفق تمام الاتفاق مع وجهات نظر المؤتمر الحفية . فصق له المؤتمر وألحقه بلجنة السلامة العامة المندوب برييز الذي كان مبعوثاً في فالنسين عند استسلام الموقع . وألقى روبسبير في النقاش كل ثقل تأثيره وبلاغته .

« أعلن لكم : ان من كان في فالنسين عندما دخلها العدو ليس أهلاً ليكون عضواً في لجنة السلامة العامة ... يبدو هذا قاسياً ولكن ما هو أشد قساوة منه للوطني هو انه قد تمّ ذبح ١٠٠٠٠٠ رجل ، منذ سنتين ، بسبب الخيانة والضعف : ان ضعفنا مع الخونة يقضي علينا » .

لقد تمت السيطرة على المؤتمر ، فاحتفظ بثقله بلجنة السلامة العامة .
ونتج عن هذا النقاش تقوية سلطات اللجنة . وفي ١٠ تشرين الأول ، أعلن
المؤتمر الوطني ، بناءً على تقرير من سان جوست ، ان حكومة فرنسا ثورية
حتى استتباب السلام . وفي أيلول ، أرسيت قواعد الحكم الثوري ، أعني
تنسيق الاجراءات الاستثنائية باشراف لجنة السلامة العامة وحدها .
وأصبحت الضرورات الاقتصادية ووضع الحد الأقصى العام لموضوع التنفيذ ،
تطلب الآن إقرارها الحاسم . ويشير قرار ١٠ تشرين الأول إلى الخطوة
الأولى في هذه الطريق .

لقد سبق لسان جوست أن أعلن : « ان القوانين ثورية ، ولكن القائمين
على تنفيذها ليسوا كذلك . ولن تتأسس الجمهورية إلا عندما تُضبط إرادة
العامل الأقلية الملكية وتسيطر عليها بحق الفتح ... ان الأشخاص الذين لا
يمكن حكمهم بالعدل ، ينبغي حكمهم بالحديد . ومن المستحيل أن تُنفذ
القوانين الثورية إذا لم تشكل الحكومة ثورياً . وبنتيجة ذلك وُضع الوزراء
والجنرالات والهيئات الدستورية تحت مراقبة لجنة السلامة العامة ، التي تتصل
مباشرة مع المحافظات ، كصلة وصل للتنظيم الجديد . وانتصر مبدأ التسلط
على مبدأ الانتخاب .

وكان من نتيجة الضغط الشعبي انه جعل الارهاب موضوع الساعة ونظمه .
في المجال السيامي بقانون المشبهين وفي المجال الاقتصادي بقانون الحد الأقصى
العام . وخرجت لجنة السلامة العامة أخيراً أكثر قوة من أزمة أيلول التي
منحت الحكومة الثورية اندفاعاً عظيماً . فعمّمت أولوية اللجنة ، ولكنها
لم تستقرّ بشكل حاسم دون خضات جديدة .

ثالثاً — تنظيم ديكتاتورية السلامة العامة اليعقوبية (تشرين الأول — كانون الأول ١٧٩٣)

بعد ان أعلنت الحكومة ثوروية حتى السلم انتظمت شيئاً فشيئاً . فوجّهت كل جهودها إلى الانتصار على الحدود وسحق الثورة المعاكسة الداخلية . وكانت رغبة لجنة السلامة العامة في المجال السياسي تأمل جعل القمع مشروعاً والمحافظة على الإرهاب في إطاره الشرعي وضبط الحركة الشعبية . ولكن ضغط المطالب استمر مع ذلك ، على الأخص ، في مادة القمع السياسي والاقتصادي . وقد قدمت الإجراءات المتخذة في أيلول بعض الرضى للشوار الشعبيين الوطنيين ، ولكنها لم تنزع منهم سلاحهم . وبلغ تأثيرهم ذروته ، في تشرين الأول والثاني سنة ١٧٩٣ . ولكن الإرادة الحكومية حزمت أمرها على وضع حدود ضيقة للحركة الشعبية وحصرها فيها . وفجأة انفجر التيار المعادي للمسيحية وأطلت الحركة الشعبية من جديد . فحاولت لجنة السلامة العامة إيقافه : وبذلك جسدت قطع علاقاتها مع الثوار الشعبيين الوطنيين . فكرس قرار ١٤ فريير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) ، الذي جمّد سلطتها ونظم حكومتها ، التطور الذي كان يثبت أقدامه منذ ٢ حزيران .

١ - الإرهاب

لم يتحرك الإرهاب الذي تنظم في أيلول ١٧٩٣ ، حقيقة إلا في تشرين الأول تحت ضغط الحركة الشعبية . وحتى أيلول لم يحكم إلا على ٦٦ بالموت من أصل ٢٦٠ أحيوا أمام المحكمة الثوروية أي حوالي الربع . ولكن انتصار تيار الثورة الشعبية الوطنية فتح عهداً جديداً في تاريخ المحكمة الثوروية : فانقسمت في ٥ أيلول إلى أربعة فروع يعمل اثنان منها بالتناوب . فكانت لجنة السلامة

العامة مجتمعة مع لجنة الأمن العام تعرض قائمة الحكام والمحلفين . وبينما استمر فوكيه تنفيلاً مدعياً عاماً سبّني هيرمن رئيساً .

وبدأت المحاكمات السياسية. الكبرى في تشرين الأول . وفي الثالث منه بناء على تقرير آمار ، أحيل الجيرونديون أمام المحكمة الثورية . ومثلت ماري انطوانيت أمام محكمة بيوفارين. وقُطع رأس الملكة بالمقصلة في ١٦ تشرين الأول. وكان تنفيذ الحكم فيها «أعظم أفراح البير دوشين». وبدأت محاكمة ٢١ جيروندياً في الرابع والعشرين . ولما هددت المرافعات بالاستمرار إلى الأبد أصدر المؤتمر الوطني قراراً يحيز للمحلفين إصدار الحكم بعد ثلاثة أيام . فأعدم الجيرونديون في ٣١ تشرين الأول .

واستمرت حملة هيبير الإرهابية طيلة الخريف . وساهمت في التعريض على طلب العقاب بين الثوار الشعبين . وبعد تنفيذ حكم الإعدام بدوق أورليان فيليب إيغاليقي في السادس من تشرين الثاني ، وجهت صحيفة البيردوشين نصائحها الرشيدة إلى المحكمة « لتضرب الحديد وهو حام » ، وكي تعجل بمرور الحائن بابي والثلثم بارناف ... تحت الشفرة القومية وفي عددها ٣١٢ امتدحت فضائل المقصلة المقدسة وعارضت مسبقاً كل تسامح . ونفذت الإعدام بمدام رولان في ٨ تشرين الثاني ، وبابي في ١٠ وبارناف في ٢٨ . ففي الأشهر الثلاثة الأخيرة من ١٧٩٣ 'حكم بالإعدام على ١٧٧ من أصل ٣٩٥ متهماً أي بمعدل ٤٥٪ وارتفع عدد الموقوفين في السجون الباريسية من ١٥٠٠ حوالي آخر آب إلى ٢٣٩٨ في ٢ تشرين الأول و٤٥٢٥ في ٢١ كانون الأول ١٧٩٣ . وفي المحافظات تكيف الإرهاب بخطورة التمرد ومزاج المبعوثين . فالمنطق التي لم تمسها الحرب الأهلية جهلته أغلب الأحياء على الأقل حتى نهاية ١٧٩٣ فلم يصدر أي حكم بالإعدام في النورماندي ، إثر انهيار الثورة الفدرالية . ودعا لينده إلى الائتلاف العام . أما في محافظات الغرب التي اجتاحتها التمرد الفاندي فقد عملت بعثات عسكرية من خمسة أعضاء في المدن الرئيسية : رين ، تور ، انجر ، نانت ، لتحكم بالموت على المتمردين الذين يلقي

القبض عليهم حاملين السلاح لجرد التثبت من هويتهم . وفي ثلث سمح الممثل كارير بتنفيذ الأحكام بالإعدام دون محاكمة إغراقاً في نهر اللوار : فمات على هذا النحو من كانون الأول إلى كانون الثاني من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ شخص ، من كهنة رافضين ومشبهين ولصوص ومحكومي الحق العام .

في بوردو قاد القمع تاليان ، في بروفنسيا باراس وفريرون اللذان بافرا في طولون تنفيذ الإعدام بشكل جماهيري . في ليون كان الإرهاب بمقياس الخطر الذي تعرضت له الجمهورية بسبب التمرد . واحتاجت لإخضاعها إلى حصار مدته شهران من ٩ آب إلى ٩ تشرين الأول ١٧٩٣ . وفي ١٢ تشرين الأول بناء على تقرير من بارير أمر المؤتمر بهدم المدينة :

« فليهدم كل ما بناه الأغنياء . لا يبقى الا بيت الفقير ومساكن الوطنيين ، الذوبحين أو المبعدين ولتعمل مجموعة البيوت الباقية من الآن وصاعداً اسم « المدينة المحرة » .

وبينما اكتفى كوتون بإصدار أمر بهدم بضعة بيوت في ساحة بيلكور ، نظم كوللو ديربوا وفوشه اللذان وصلا في ٧ تشرين الثاني تجمعاً واسع النطاق . وحلت بعثة ثوروية لفظت ١٦٦٧ حكماً « بالإعدام محل بعثة العدالة الشعبية التي اعتبرت شفوقة جداً واستعصت برصاص البنادق والرشاشات عن المقصلة البطيئة » .

وارتدى الارهاب أحياناً بقوة الأحداث ، طابعاً اجتماعياً بعد ان كان سياسياً في جوهره ، لأن المفوضين لم يستطيعوا الاعتماد إلا على الجمهور الشعبي الثوروي ، وعلى الأطر اليقوبية . وكثير من المفوضين وقد كلفوا الاشراف على التعبئة العامة ، اكتفوا بالإجراءات الضرورية للدفاع القومي والأمن الداخلي . وآخرون أعطوا عملهم الثوروي معنى اجتماعياً صارخاً فصادروا الأغنياء ونظموا جيوشاً ثوروية وأنشأوا حرقاً ومشافي وطبّقوا الحد الأقصى بدقة أمثال ايزوره وشال في الشمال ، سان جست وليبيا في الألزاس فوشه في النييفر ... وفي ١٠ برومير السنة الثانية (٣١ تشرين الأول ١٧٩٣) أصدر سان جست وليبيا قراراً يفرض تسعة ملايين على أغنياء ستراسبورغ

اثنان منها يستخدمان لسد احتياجات الوطنيين الفقراء . وأعلن روبسبير في أول فبراير (٢١ تشرين الثاني) وهو يُطلع اليعاقبة على مهمة سان جست : « ترون أنه انتزع من الأغنياء لإطعام الفقراء وإلباسهم ، وهذا ما أيقظ القوة الثورية والقوة الوطنية . لقد أُعدِم الأرستوقراطيون بالمقصلة » .

وليسَت مظاهر الإرهاب الاقتصادية بأقل وضوحاً . فاللجنة المركزية في باريس ترأب توزيع المواد الغذائية وعلى الأخص بإنشاء بطاقات التموين للخبز . وأجازت لمراقبي الإحتكار في الأقسام البدء بالزيارات في البيوت . وحاولت بإجراءات القمع أن تفرض احترام المصادرة وكانت فرق من الجيش الثوري الذي أقر في ٩ أيلول ١٧٩٣ ونظّم في أوائل تشرين الأول ، تجوب المناطق المنتجة حول باريس ، فأسلم الفلاحون حبوبهم . وعلى كل حال اكتفت السلطات الحكومية بالتشريع القائم ضد الإحتكار رافضة الإستسلام لضغط الأقسام الباريسية : وعبئاً طالبت هذه الأقسام في ٢٣ تشرين الأول ١٧٩٣ المؤثر بإحداث محكمة خاصة من المواطنين الفقراء ضد المحتكرين . وفي المحافظات اقتضى تطبيق الحد الأقصى قسوة متزايدة : وقد نفذه الإرهاب بمجرد تهديد بسيط . ولم تصدر أحكام إعدام لأسباب اقتصادية محض . واقترنت أكثر المدن بباريس فأمرت بتقنين الخبز وبلغت أحياناً حد تأميم الخبز لصالح البلدية . ولكن التوزيع كان يفترض تخزيناً طبيعياً . ولكي تنظم توزيع البضائع وتشجع الإنتاج أنشأت لجنة السلامة العامة في ٢٢ تشرين الأول ١٧٩٣ بعثة الأغذية المسلحة بأوسع السلطات فهيمت على الإنتاج والتجارة والنقل . فكانت حياة الأمة الاقتصادية بكاملها تمر على مراقبة اللجنة . وقد ساعدتها القوة الرادعة التي كانت يتصرف الموظفون والمبعوثون ، ساعدتها على فرض الاقتصاد الموجه على منتجين وتجار لم يكونوا راغبين فيه . وفي الوقت الذي كان فيه الإرهاب ينبغي أن يصبح مشروعاً بمراقبة متزايدة . الدقة من قبل لجنة السلامة العامة ، اضطر أن يواجه شكلاً جديداً من الضغط الشعبي الذي كاد أن يُطيح بسلطته ويعيد طرح معضلة

استقرار الحكومة الثورية .

٢ - إلغاء المسيحية وعبادة شهداء الحرية

يجب البحث عن أصول إلغاء المسيحية في بعض مظاهر السياسة الدينية منذ ١٧٩٠ وفي بعض ملامح العقيدة الشعبية في آن واحد معاً .

منذ ١٧٩٠ وقف الكهنة الرافضون إلى جانب الأرستوقراطية. وفي ١٧٩٢ أصبح الكليروس الدستوري بدوره مشبوهاً لكثير من الثوريين : باستثناء بعض الحوارنة الذين انحازوا إلى الحركة الشعبية ، أمثال : جاك رو ، وكذلك الأكرية الساحقة من الكهنة الدستوريين . فقد بقيت ملكية الميول وأنحت باللائمة على ١٠ آب وأكثر من ذلك على إعدام الملك . واشتد هذا التطور في ١٧٩٣ . وبما انت الكليروس الدستوري كان معتدلاً فقد انحاز بطبيعة الحال إلى الجيروندي والفيديالية : وهذا ما زاد العداوة الشعبية بالنسبة إليه . فارتأى كثير من رجال السياسة منذ ذلك أنه لمن غير المفيد متابعة تجربة الدستور المدني . ومنذ تشرين الثاني ١٧٩٢ عرض كامبون ألا تدفع أجور للإيكليروس . ولكن هؤلاء الرجال أنفسهم لا يرون أن الدولة تستطيع الإستغناء عن كنيسة والشعب عن الحفلات الدينية . ومنذ ١٧٩٠ ارتسمت شيئاً فشيئاً معالم عبادة ثورية كان تجمع ١٤ تموز أول وأفخم تعبير لها . وتحددت ممارسات هذه الديانة شيئاً فشيئاً بالأعياد المدنية والاحتفالات التذكارية أمثال احتفال ١٤ تموز والمآتم الفخيمة أمثال المآتم على شرف ميرابو . غير أن عيد الوحدة والانقسام في ١٠ ١٧٩٣ كان علانياً تماماً ، بينما كان الإكليروس حتى هذا التاريخ يشترك بهذه المظاهر . وفي هذه الأثناء كانت تتأكد عبادة شعبية حقيقية حول شهداء الحرية . ليبيليتيه ، شاليه وعلى الأخص مارا .

وقبل بضعة أشهر من انفجار حملة إلغاء المسيحية تميزت إرادة بعض المناضلين اللامسيحية بأحداث وقعت في باريس : مثال ذلك أثناء عيد الرب

في حزيران ١٧٩٣ أو لدى البحث عن المعادن الثمينة وإزالة الأجراس
الضرورية لصناعة التسليح . وفي ١٢ أيلول ١٧٩٣ كان قسم الباتيون الفرنسي
يطالب بافتتاح مدارس الحرية حيث تلقى المواظ كل يوم أحد عن « فظاعة
التعصب » . فالعداء للمسيحية يستجيب لتيار يمكن تتبع مظاهره على الاخص
منذ دخول الثوار الشعبيين الوطنيين إلى الحياة السياسية . وكانت تمتاز
بالشعور اللاديني ، ضرورات الدفاع القومي لكي تجعل بالحركة : فالمعادن
الثلثية تسام في تغطية النقد الورقي والأجراس تصهر لتتحول إلى مدافع .
وكان عداء المسيحية يرتدي طابعاً اقتصادياً . فالبحث عن الذهب كان على
الأغلب أحد أسبابه واحدى نتائجه في آن واحد .

وأظهر اعتماد التقويم الثوروي وهو الإجراء الأكثر عداءً للمسيحية في
الثورة حسب رأي « أولار » ، ان شعور المؤتمر والبورجوازية الثورية في
هذه المدة كان مماثلاً لشعور الطليعة الشعبية . ففي ٥ تشرين الأول ١٧٩٣
اعتمد المؤتمر تقرير « روم » الذي يقيم العهد الجمهوري إعتباراً من ٢٢ أيلول
وهو أول يوم للجمهورية . وقد قسم السنة إلى ١٢ شهراً من ٣٠ يوماً وكل
شهر يعتبر ثلاث عشرات تكمل بخمس أو ست أيام إضافية سميت في البدء
الأيام الشعبية .

وهكذا حلّ اليوم العاشر محلّ الأحد ونافست الأعياد العشرية الاحتفالات
الدينية . وفي ٢٤ تشرين الأول تقرير جديد عن التقويم من فابر ديفلانين
هذه المرة : فقد تخيل مؤلف « انها تمطر ياراعية » اسماء شعرية تحملها الأشهر
من الآن وصاعداً . (فاندميير ، برومير ، هريمير ، نيفوز ، بلوفيز ، فانتوز ،
جيرمينال ، فلوريال ، برييال ، ميسيدور ، تيرميدور ، فروكتيدور) .
رأى بهذه المحاولة عزل المسيحية من الحياة اليومية ، مرسوم ١٥ برومير (٥
تشرين الثاني) الذي خلق مجموعة أعياد دينية . فقد أعلن المقرّر ماري
جوزف شينيه :

« أيها المتحرّرون من الاعتقادات الدينية الباطلة ، أيها الجديرون بتمثيل

الامة الفرنسية ، عليكم أن تعرفوا كيف تؤسسون على انقراض الخرافات
المزولة، الديانة الجامعة الوحيدة التي لا تحوي لا أمراً ولا رموزاً ، والعقيدة
الوحيدة فيها هي المساواة ، وخطباؤنا شرائعها وقضائنا باباواتها وهي لا تحرق
بجنور الأسرة الكبرى إلا أمام مذبح الوطن الذي هو الأم والآلهة العامة .
وحق ذلك التاريخ استمر الطمس الكاثوليكي سليماً على الأقل بشكل شرعي .
ان إلغاء المسيحية الحقيقي قد نبتت أقدامه باديء الأمر في المحافظات
بتأثير بعض المبعوثين . ففي ٢١ أيلول ١٧٩٣ ترأس فوشه في كاتدرائية نيفير
تدشين تمثال نصفي لبروتوس . وفي ٢٦ أعلن في الجمعية الشمية في مولان
انه يريد أن يحل عبادة الجمهورية ، والمناقب الطبيعية محل « العبادات
الموهومة الكاذبة » . وأخيراً في ١٠ تشرين الأول منع فوشه كل احتفال ديني
خارج الكنائس وعلن المآتم والمقابر وأمر بوضع كتابة على مداخلها :
« الموت رقاد أبدي » . وفي روش فور حوّل ليكنيو الكنيسة إلى معبد
للحقيقة . وفي السوم منع دومون الذبيحة الالهية يوم الأحد وحوّلها إلى الايام
العاشرة . وأمر دروييه في موبيج بمصادرة الأشياء الثمينة التي تستخدم للعبادة
لأنها « زينة التعصب والجهل » . وكان بعض المبعوثين يشجعون زواج الكهنة .
لقد 'فرض إلغاء المسيحية على المؤتمر الوطني من الخارج . فقد أمر شوميت ،
بعد ان قام برحلة إلى النيفر ، مسقط رأسه ، في أواخر أيلول وشهد احتفال
٢١ منه إلى جانب فوشيه ، ان تتخذ البلدية في باريس إجراءات بمائلة :
ففي ١٤ تشرين الثاني 'منعت الاحتفالات الدينية خارج الكنائس . وكانت
البلدية مع ذلك تتصرف بفطنة . وانتظر هيبير نهاية تشرين الأول كي يهاجم
القلنسوة في عدد ٣٠١ من « البير دوشين » . وجاء الضغط من غير مكان .
ففي ٩ برومير من السنة الثانية (٣٠ تشرين الأول ١٧٩٣) أخطرت البلدية في
رئس قرب كوربييه للمؤتمر انها اعتمدت شقيقاً لها بروتوس بدلاً من
القديس بليز .

وفي ١٦ (٦ تشرين الثاني) أعلنت بعثة من ميقيسه ، في المنطقة نفسها ، أنها

تسحب من الديانة الكاثوليكية. وطلبت إلغاء رعايتها ، ودشنت في قاعة المؤتمر الوطني المساهر اللائقية . فبأي تأثير كان يتصرف شميثو ريس وميتيسه ؟ أي مؤامرات معاكسة للثورة ، هوجة ضد الكهنة الدستوريين ؟ أم هو ضغط مفوضي المحافظة أو المجلس التنفيذي المكلف _ يجمع الحبوب في قضاء كوربيه تسانده فرق الجيش الثوروي ؟ ... لقد أصدر المؤتمر قراراً في ١٦ برومير يقضي بأن من حق أية لجنة مركزية أن ترجع عن العبادة الكاثوليكية .

ومن ذاك تسارع العداء للمسيحية . ففي مساء ١٦ برومير ألقى النائب ليونار بوردون في نادي اليماقبة خطاباً عنيفاً ضد الكهنة . ثم قرأت اللجنة المركزية للجمعيات الشعبية حيث يعمل متطرفون أمثال ديفيو ، بيريرا ، وبرولي ، مشروع مذكرة لإلغاء ميزانية العبادة . وفي ليل ١٦ ، ١٧ ذهب مقدمو المذكرة برفقة النائبين أناكارسيس كلوتس وليونار بوردون ، إلى غوبل أسقف باريس وأجبروه على الاعتزال ، فثقل في ١٧ برومير (٧ تشرين الثاني) مع كهنته أمام المؤتمر الوطني واستقال رسمياً . وفي الحال أطلع شوميت اللجنة المركزية على هذا « المشهد التاريخي الذي فيه لفظ الكهنة وهوانيتهم أنفاسها الأخيرة » . وتقرر الاحتفال في كنيسة السيدة الأسقفية الرجعية بعيد الحرية . وتم الاحتفال في ٢٠ برومير (١٠ تشرين الثاني ١٧٩٣) : لقد اقيم جبل رمزي في الخورس وكانت ممثلة تمثل فوقه الحرية . واصدرت حكومة المؤتمر في الحال قراراً بعد أن شهدت الاحتفال بالعيد ، بناء على طلب شوميت ، يقضي بتكريس نوتردام للعقل . وجرف تيار إلغاء المسيحية الأقسام الباريسية في بضعة أيام . فمذ مساء ١٧ ، عدل قسم التويلري عن العبادة ، بناء على طلب ممثله توريو ، وفي ١٩ منه قسم غرافيه بتأثير ليونار بوردون . وعند ذاك دخلت البلديات الثوروية والجمعيات الشعبية إلى ميدان العمل . ففي ٥ فريمير ، كانت كل كنائس العاصمة قد تكررست للعقل . وكانت البلدية قد أمرت في ٣ فريمير (٢٣ تشرين الثاني) هذا الأمر

الواقع بعزمها على 'اغلاق الكنائس' .

وتطوّرت عبادة شهداء الحرية بموازاة حركة العداء للكنيسة . فبينما أطلق رجال غرباء عن الثوار الشعبيين هذه العبادة ، تولّد تكريم الشهداء من العبادة الشعبية لمارا . فقد رأى فيها الثوار الشعبيون خلال أزمة صيف ١٧٩٣ ضمناً لمبادئ الجمهورية وطريقة للمشاركة الشعبية ومديحاً لايمانهم الثوري . وحلّت بنوع ما فخامة العبادة الجديدة محل العبادة التقليدية التي ما زالت سارية المفعول ، إنما اشتدّت المراقبة عليها ثم 'حصرت في الكنائس ومنعت في النهاية' . وخلال شهر آب ١٧٩٣ احتفلت عدة جمعيات شعبية وأقسام باريسية بآتم فخمة على شرف مارا أو باشرت بتدشين تمثاله النصفية وتمثال ليبيليتيه . وعلى هذا النحو راحت تتوضح صفات العبادة الجديدة . وتعممت في أيلول بعد ان انتصر الثوار الشعبيون الوطنيون . وسرعان ما ظهر الكورس والطواف مما أضفى على هذه الاحتفالات الجمهورية فخامة دينية حقاً ، وكثرت المراضات المدنية في تشرين الأول . ونشأ الثلاثي الثوري باضافة شاليه إلى مارا وليبيليتيه بعد ان أعدته بالمقصة الثورة الليونية الماكسة . ومنح تيار إلغاء المسيحية دفعةً جديداً لعبادة الشهداء : فتمركزت في سائر أقسام باريس . وبعد أن أغلقت الكنائس بدت كأنها أحد عناصر العبادة الجمهورية التي كان المناضلون الشعبيون ينوون اقامتها على انقاض الكاثوليكية . فدخلت عبادة شهداء الحرية في صلب عبادة العقل وهي آلهة شديدة التجريد حتى عندما تتخذ ملامح إحدى فتيات الأوبرا . وحلت صورهن في الكنائس المتحولة إلى معابد للعقل ، محل أيقونات القديسين في الكاثوليكية . ولكن عبادة الشهداء بدت منذ خريف ١٧٩٣ خطرة للسلطات الحكومية وأكثر من ذلك لبعض قطاعات البورجوازية الجبلية . فهي تجعد في شخص مارا الشعور الثوري في مظاهره المتطرفة . فقد تفلّقت بالهجوم الماكس من لجنة السلامة العامة على إزالة المسيحية .

وتدخل قرار الإيقاف منذ أوائل كلون الأول . ففي ٢١ برومير

السنة الثانية (١١ تشرين الثاني ١٧٩٣) عندما طلبت لجنة نيابية من اللجنة المركزية للجمعيات الشعبية أن تمتنع الدولة عن تمويل أية عبادة ، رفضت حكومة المؤتمر اتخاذ قرار بذلك . وفي ٢٧ أشار روبسبير في تقريره عن الوضع الخارجي للجمهورية ، إلى خطر إلغاء المسيحية الذي يتسبب بإفساد الطابع . وفي أول فريير (٢١ تشرين الثاني) في نادي اليعاقبة ، أعلن انحيازه بقوة إلى جانب حرية المبادئ . ومع انه لم يكن من محبذي الكاثوليكية فقد بدا له في الواقع ان إلغاء العبادة غلطة سياسية : لقد كان للجمهورية كثير من الأعداء دون أن تقسم ضدها قسماً كبيراً من الجماهير الشعبية المتعلقة بالديانة التقليدية . وإشارة إلى عملاء الأجنبي : ديفيو ، بيريرا وبرولي ، هؤلاء الرجال اللاأخلاقين ، كان روبسبير يوحى بأن أولئك الذين يقبلون المذابح بإمكانهم أن يكونوا أعداء الثورة المتسقين بلباس المدافعين عن الشعب :

« إن من يريد منع إنسان من تلاوة القداس هو متعصب مثل من يتلوه... »
فحكومة المؤتمر لن تسمح باضطهاد خدام العبادة المسالمين ولكنها تعاقبهم بشدة كل مرة يتجاسرون على استغلال وظائفهم لخداع المواطنين وتسليح الاعتقادات الباطلة أو الملكية ضد الجمهورية .

وقد قوّت الوضع الحكومي في هذا المجال عودة دانتون إلى باريس من إقامته في أرسيس منذ تشرين الأول وقد استنفره اكتشاف المؤامرة الأجنبية . وفي ٦ فريير حمل دانتون بعنف على المساخر الدينية فارضاً «وضع الحواجز» . وفي الثامن عاد روبسبير مرة أخرى أيضاً إلى أخطار إزالة المسيحية . وفي اليوم الثاني حمل شوميت البلدية على تأكيد حرية العبادة ، بعد أن أحس بتحول الرياح . غير انها بعدم دفعها أجوراً للكهنة كانت تفصل الكنيسة عن الدولة . وفي ١٦ فريير من السنة الثانية (٦ كانون الأول ١٧٩٣) ذكر المؤتمر بدوره بقرار رسمي بمبدأ حرية العبادة . ولكن الجمعية حصرت نتائج قرارها عندما أوضحت في الـ ١٨ بناء على اقتراح بازير ، انها

لا تنوي المساس بالإجراءات المتخذة وعلى الأخص أوامر المبعوثين. فالكنائس المغلقة استمرت مغلقة . وتتابع إلغاء المسيحية ولكنه جزئي وغير متساوٍ حسب المناطق والمبعوثين . وفي ربيع ١٧٩٤ كانت الكنائس التي لم تزال مغلقة نادرة جداً .

وانتصرت لجنة السلامة العامة مع الصفة المحددة لنجاحها . فقد كبحت جماح الحركة الشعبية وتحامت أن يتخطاها مزيلو المسيحية . وفي تلك الأثناء نفسها ساهم الوضع العسكري المتحسن أيضاً في تقوية مركزها .

٣ - الانتصارات الأولى (أيلول - كانون الأول ١٧٩٣)

لم يكن للحكومة الثورية من مبرر وجود آخر أو من هدف آخر إلا الانتصار . ولو لم تحصل لجنة السلامة العامة على انتصارات سريعة على الأعداء لما نجحت في فرض سلطتها ولا حق في البقاء .

لقد تعاونت قيادة الحرب مع اللجنة التي منحتها حيوية قوية ، يساعدها بنشاط الوزير الشعبي بوشوت . وكان كارنو ، وبريور دي لاكوت دور ، الضابطان المتهنان ، بعد أن دخلا اللجنة في ١٤ آب ١٧٩٣ ، يهتمان على الأخص بالقضايا العسكرية، الأول بالعمليات والثاني بصناعات الحرب . ولكن خططات المعركة وتسمية الجنرالات كانت تناقشها اللجنة بكامل أعضائها . وقد كان لروبسيير (كما توضح ذلك مذكراته) ولسان جوست دور مهم في إدارة الحرب . وقد راقب جانبون سانت اندريه خلال مهامه الطويلة ، معامل الصب وصناعة البنادق ، ومصانع البارود والترسات وطورها واهتم لنده في بعثة التكوين ، دون كلل بتجهيز الجيوش ومعامل الصناعة . أما كلارو فهو منظم النصر : هذا أكيد ولكنه مع لجنة السلامة العامة بكامل أعضائها . أما القول بأن روبسيير وسان جوست ، وكوتون لم يشتركوا في التنظيم العملي للنصر ، فهو أسطورة ترميدورية اخترعها الباقون من اللجنة

الراغبون في إلقاء تبعات الإرهاب على المهتمين في المطالبة لحم وحدم بمجد تأمين سلامة الجمهورية .

لقد تنظّم التجهيز المادي منذ صيف ١٧٩٣ . فكل شيء كان مفقوداً : إلتحازن والمستودعات الحربية فارغة بينما كان العدد الحقيقي قد ارتفع حوالي ٦٥٠٠٠٠ رجل . وواقضت الضرورة الحصول من البلاد على كل ما كان حتى ذلك التاريخ يتم شراؤه من الخارج . فأشركت لجنة السلامة العامة في جهودها أفضل علماء ذلك العهد . وللمرة الأولى وضع البحث العلمي منهاجاً في خدمة الدفاع القومي . وعلى رأس العلماء مونج صاحب المواهب المتعددة : لقد كتب في برومير من السنة الثّانية وصفاً عن فن صناعة المدافع . ونظّم مع هاسانفراز مصنع الأسلحة الضخم في باريس . واشترك بقسم جوهرى في الانتاج الثوروي للبوتاس وتطور صناعة البارود . واهتم الكيميائي برتوليه هو أيضاً بالبارود . وكتب فاندروموند كتيباً عن طرق صناعة الأسلحة البيضاء . وأصبح مهندس المناجم هاسانفراز مراقباً على مصانع الأسلحة . وفي باريس ، من أجل تنظيم مصنع ضخّم للسلاح جرت مصادرة عمال الحديد و اقيمت حوانيت الحدادة في الحدائق والساحات العامة : وبلغ الانتاج في نهاية السنة الثانية تقريباً ٧٠٠ بندقية يومياً . وفي كانون الأول ١٧٩٣ أعلن الإستثمار الثوروي للبوتاس : فقد دعي المواطنون إلى استثمار الاراضي البوتاسية في أقبيتهم ودعيت البلديات لإقامة مصانع لنفسها وإستخراج البارود المتفجّر منها بطريقة التبخر . فكان استثمار البوتاس منذ ذاك تعبيراً عن حرارة الثوار الشعبين الوطنية . لا شك في أن هذا الجهد العظيم لم يؤت ثماره حقيقة إلا في ربيع ١٧٩٣ : وبانتظار ذلك عرفت اللجنة أن تهتم بالضروري وتوقف الغزو . لقد ساهم الرعب في الجيش بدوره في اعداد النصر . فإذا استطاعت لجنة السلامة العامة أن تسيّر وتجهّز وتسليح وتفغذي أربعة عشر جيشاً وتقودها إلى النصر ، فانها لم تنجح في ذلك إلا بفضل النفير العام ، والمصادرة والحد الأقصى وتأمين مصانع الحرب وكذلك بفضل تطهير القيادة واعادة الجزالات

إلى صوابهم : كل هذه الإجراءات لم يكن بالإمكان وضعها موضع التنفيذ . وجعلها تشر ، إلا لأن الحكومة الثورية تتمتع بسلطة يدعمها الإرهاب . وجرى تطهير الأركان والقيادة واختير جيل جديد للأطر العسكرية من مختلف عناصر الطبقة الثالثة القديمة وكذلك من النبلاء الفقراء ، لأن اللجنة رفضت دائماً إبعاد النبلاء عن الجيش والوظائف العامة بإجراء عام . وقد عيّن جوردهان المولود في ١٧٦٢ لقيادة جيش الشمال ، وبيشغرو المولود في ١٧٦١ لقيادة جيش الرين ، وهوشه المولود في ١٧٦٨ لقيادة جيش الموزيل . وأخضع الجنرالات خضوعاً ضيقاً لمراقبة السلطة المدنية فاضطروا إلى التزام الطاعة . وقد نص دستور ١٧٩٣ في مادته ١١٠ : « ليس من جنرال فوق السلطة » . وجرى تطبيق النظام الثوري على الجميع جنرالات وجنوداً بنفس الصرامة . فالجنرال هوشار المظفر في هوندشوت من ٦ - ٨ أيلول ١٧٩٣ استولى على مينان ولكنه أمر فجأة رغم توجيهات اللجنة ، بانسحاب تحوّل إلى اندحار . وبعد عزله أحيل أمام المحكمة الثورية وحكم عليه بالموت وأعدم بالمقصلة في ١٥ تشرين الثاني ١٧٩٣ لأنه خذل مخططات المعركة انما لا ينبغي مع ذلك أن تتصور أن مستوى اعلى يحتم على صدور الجنرالات : فعندما فشل هوش في جيش الموزيل في هجومه للعنيف على كيزرسلوتيرن عرفت لجنة السلامة العامة كيف تعزیه وتشجعه . فاستعاد الجيش ثقته واهتم المبعوثون بتنمية الروح الوطنية في صفوفه . لقد كان الأمر اليومي في الجيوش الجمهورية : النصر أو الموت .

وتأكد النصر منذ خريف ١٧٩٣ . وتميزت نهاية التمرد الفدرالي بالاستيلاء على ليون . واستلزمت حصاراً طويلاً . كما استلزمت مقاومة المدينة التي يحرسها الكونت دي بريسي والمليكون جهداً عسكرياً كبيراً أضعف جيوش الألب ، وفي ٢٩ أيلول ١٧٩٣ استولى الجمهوريون على فورفير ولكنهم لم يدخلوا المدينة إلا في ٩ تشرين الأول بعد أن أصبحت مدينة محررة . وحينئذ استطاعت لجنة السلامة العامة أن تتقدم إلى حصار طولون بقيادة دوغوميه يعاونه قائد المدفعية بوتابرت وفي ١٥ كانون الأول ١٧٩٣ بدأ الهجوم فسقطت

المدينة في ١٩ واصبحت بورلاموكتانيه (مرفأ الجبل)

وكان سحق التمرد الفاندي حصية الاجراءات الشديدة التي اتخذتها لجنة السلامة العامة . وقد وجهت حامية ماينس الخارجة بأيجاد الحرب ضربة حاسمة إلى الجيش الكاثوليكي والملكي : لقد تجمعت كل القوى الجمهورية في جيش واحد هو جيش الغرب بقيادة ليشيل يعاونه كليبر . وانضم اليه في شوله فيلفان جمهوريان قويان انطلقا من نيور وثانت ، طاردين أمامها المعصبات المتمردة ؛ وتم سحق الفانديسين في ١٧ تشرين الأول ١٧٩٣ . ولكن روشباكلان وستوفليه نجحا في عبور اللوار مع ٢٠ إلى ٣٠ ألف رجل . فتقدموا حتى غرانفيل لكي يستولوا على مرفأ ويمدوا يدهم الى الانكليز . ولكنهم فشلوا أمام غرانفيل التي دافع عنها المؤتمرين في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني ، فاندفعوا للكاربانتيه نحو الجنوب وفشلوا من جديد أمام النجر في ٣ و ٤ كلون الأول . واخيراً ساروا في طريق مانس . فسحقهم مارسو وكليبر في معركة مربعية في الشوارع في مانس في ١٣ و ١٤ كلون الأول ١٧٩٣ . وتفرقت بقايا الجيش الفاندي أو تلاشت في سافنيه على مصب اللوار في ٢٣ كلون الأول . فكانت نهاية حرب الفانده . لا ريب أن لاروشباكلان وستوفليه عبرا النهر من جديد وكان شاريت ما يزال مسيطراً على الماريه . وفي هذه الأثناء بطلت الفانده أن تشكل خطراً مباشراً .

وتجاوب كذلك تراجع الغزو مع جهد لجنة السلامة العامة الحربي . وكانت الحدود كلها مفتوحة . فعلى بحر الشمال جيش دوق يورك المؤلف من انكليز وهولنديين حاصر في نهاية آب دنكرك ، التي كانت حكومة لندن تصر على الاستيلاء عليها بأي ثمن . وعلى السامبر ضرب جيش أمير كوبروغ الامبراطوري حصاراً أمام موبيج في نهاية أيلول بعد أن استولى على موقع كينوا . وعلى السار كان جيش دوق برونشفينغ البروسي يبدو قليل النشاط . ولكن على جبهة الرين اتخذ نساوير وورمسر خطة الهجوم فاستولوا على خطوط ويسامبورغ في ١٣ تشرين الأول وحاصروا لندو ، واجتلسوا الالتزام ، فأصدرت اللجنة

أمرأً بالمهجوم في كل مكان .

وتبع تحوير دنكرك التي دافع عنها بشجاعة سوهام وهوش ، انتصار جيش هوشار في هوندشوت على جيش فريتاج الذي كان يغطي عمليات الحصار : لقد كانت معركة طويلة من ٦ - ٨ أيلول ١٧٩٣ مبهمة غامضة . لقد ترك هوشار فريتاج يهرب ولم يستطع أن يقطع على الجيش الانكليزي الذي يحاصر دنكرك إنسحابه . وبعد ذلك بقليل اندحر هوشار في مينان أمام الهولانديين ، فعُزل ثم أُعدم بالمقصلة . ومع ذلك كانت هوندشوت الانتصار الأول للجيش الجمهورية منذ زمن طويل .

وكان تحرير موبيج نتيجة انتصار جيش الشمال الذي يقوده جوردارت بمعاونة كارنو في واينيبي في ١٦ تشرين الاول ١٧٩٣ . وكان المبعوث يقود فيالتيق المهجوم إلى جانب الجنرالات . والجنرال الذي كان يقود المركز لم يتحرك أثناء المعركة : فعُزل وأرسل إلى المقصلة . فتراجع النمساويون إلى مونس . ولم تكن المعركة هنا أيضاً حاسمة . ولكن واينيبي جاءت بعد هوندشوت تبرز سياسة اللجنة وتمنح الجيوش ثقة جديدة .

أما تحرير لاندو فاستمر مدة أطول . فبينما كان الجنرال النمساوي وورمرس يحتاج الأتزان ، استمر برونزفيك والجيش البروسي بدون أي نشاط حربي . فأرسل سان جوست وليبيا مبعوثين إلى الأتزان وبدود ولاكوست إلى اللورين . فجمعت لجنة السلامة العامة قواها في الشرق وعضدت جيش الرين الذي يقوده بيشيفرو . وبعد أن عثى هوشه قائد الجيش الموزيل ، هاجم برونزفيك من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني في كيزرسلوطين . فني بالفشل . ولما رشح لقيادة الجيش عاد إلى الهجوم فاستولى على خطوط ويسامبورغ وفك حصار لاندو في ٢٨ كانون الأول ١٧٩٣ ودخل سبيرو . فتراجع البروسيون إلى ماينس بينما عاد النمساويون إلى عبور الرين .

في كل مكان كان الغزو يتراجع في نهاية ١٧٩٣ . فالاسبانيون رُدوا على أعقابهم في البيداساو غربي البيرينه وإلى الشرق وراء التاج . وقد حرر

كيلرمان السافوا منذ تشرين الأول . وفي الوقت نفسه كانت نتائج التجهيز المادي تتأكد : فالنفيير العام قد بدأ يلتحق بالجيش ومصانع الحرب انطلقت ، وفي أوائل تشرين الثاني عرضت البنادق الأولى الخارجة من المصانع الجديدة على لجنة السلامة العامة . فظهرت فعالية سياسة لجنة السلامة العامة في الدفاع القومي .

٤ - قرار ١٤ فريير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣)

بدأت الحركة الشعبية في أوائل كانون الأول ١٧٩٣ في طريق الاستقرار . والهجوم الحكومي على إلغاء المسيحية أذهل مناضلي الأقسام والنوادي وحطم الاندفاع الشعبي الذي كانت لجنة السلامة العامة تحاول منذ ٢ حزيران تطيقه وتوجيهه ، وفي الوقت نفسه تأكدت ضرورة تنظيم العمل الحكومي في المحافظات . فالرعب يحوي تنوعاً كبيراً . وأغلب الأحيان كان المبعوثون يتمددون على اليعاقبة والجمعيات الشعبية ويلجأون إلى ثوار المكان الشعبيين الوطنيين . فنتج عن ذلك تعدد أنواع الصراع على النفوذ حسب ميول هؤلاء وأولئك كما حصل تنوع كبير في تطبيق الإجراءات الارهابية . وإذا نجح المثالثون واليعاقبة في الابقاء على الوحدة القومية فإن عملهم مع ذلك كان ينقصه النظام والانسجام . وقد زاد في الفوضى ، صراع السلطات الادارية وبعضها منتخب والبعض الآخر من أصل ثوروي . فبدأ من الضرورة تحديد السلطات المختلفة وإخضاعها للسلطة المركزية وتحويل غفوية الجماهير الثورية نحو التي تعينها الحكومة الثورية .

وبدا ذلك لازماً بشدة لأن الوضع الاقتصادي يتطلبه بعنف . فتوطيد الحد الأقصى العام في كل قضاء سبب تباينات عديدة وقضى على المساواة ، بينما ظهرت ضرورة تحديد بعض النقاط التي لم يقل عنها قرار ٢٩ أيلول ١٧٩٣ كلمة مثلاً : ثمن النقل ، وحدود أرباح تجار الجملة والمفرق . وبعض المناطق تتعرض للخطر كالجانب بينا المناطق الأخرى تفيض بالفلال . فنتج

عن ذلك فوضى واضطرابات ورأت لجنة السلامة العامة أن الضرورة تقضي بتمتين المركزية الإدارية لكي تعيد تنظيم الحكومة الاقتصادية وتوحد الحد الأقصى وتؤمم (وتقومن) التجارة الخارجية وتوطد بذلك توزيعاً عادلاً بين المحافظات . فكانت الضرورات الاقتصادية كما كانت الأوامر السياسية تدفع اللجنة إلى توطيد سيطرتها المطلقة بشكل حاسم على حياة الأمة . فأجاب إلى هذا الهدف القرار الدستوري للحكومة الثورية في ١٤ فريير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) . فقد تحدّد الدستور المؤقت للجمهورية خلال مدة الحرب وتوطدت المركزية .

« ان المؤتمر الوطني هو المركز الوحيد لاستيعاء الحكومة (مادة أولى) ولكن كل الهيئات الدستورية والموظفين العامين خاضعون لتفتيش لجنة السلامة العامة المباشر طبقاً لقرار ١٠ تشرين الأول ١٧٩٣ ؛ وفي كل ما له علاقة بالأشخاص والشرطة العامة والداخلية هذا التفتيش الخاص يختص بلجنة الأمن العام طبقاً لقرار ١٧ أيلول ١٧٩٣ (مادة ٢) » .

فالنائب العام في اللجنة المركزية يصبح موظفاً قومياً وهو مفوض بسيط للدولة الثورية ، خاضع لمراقبة لجان الحكومة . والقضاء يديره موظف قومي معين لا منتخب وهو مؤلف تقسيمياً إدارياً ممتازاً طالما لم تعد المحافظة تلعب إلا دوراً ثانوياً . وسلطة إرسال المفوضين محفوظة للحكومة . ويمنع على السلطات الدستورية أن تتصل عن طريق المفوضين ، وأن تشكل هيئات مركزية وكذلك الأمر بالنسبة للجمعيات الشعبية . وإذا استمرت المحافظة على الجيش الثوري المركزي فإن جيوش المحافظات قد ألغيت ومنعت الضرائب الثورية .

وأوصل منطق الأحداث إلى إعادة بناء المركزية وتوطيد الاستقرار الإداري وتقوية السلطة الحكومية وهي شروط ضرورية لهذا النصر الذي تتابعه بمناد لجنة السلامة العامة ولكنه قضى الأمر على حرية عمل الحركة الشعبية .

وفي الوقت نفسه أعادت الأحداث هذه المركزية الدكتاتورية إلى بساط البحث . لقد انتصرت الثورة : فاستعيدت طولون في ١٩ كانون الأول . وتم سحق الفانديين في سافنيه في ٢٣ وخلصت لاندو في ٢٩ . أما يمكن إذ ذاك أن يقرأخي الإرهاب وتخف الدكتاتورية ؟ فكان كل الذين يتوقون إلى حياة هادئة ، وكل الذين يرغبون في العودة إلى الحرية الاقتصادية يتأملون أن تفك لجنة السلامة العامة قبضتها وأن تحمل نوابض سيطرتها. ولكن استمرار الحرب وعودة المعارك في الربيع عملا مع ذلك على استمرار المتطلبات نفسها

ولكن هل تتوصل لجنة السلامة العامة إذا وضعت للهجوم المتسامح الذي تأكد (وقد تأكد فعلا بقرار توقيف إلغاء المسيحية) إلى المحافظة على ثقة الثوار الشعبين الوطنيين وهي الشرط الأساسي للنصر ؟ ما كادت الحكومة الثورية تستقر حتى رأت نفسها في صراع مع معارضة مزدوجة .

الفصل الرابع

انتصار الحكومة الثورية وسقوطها

(كانون الأول ١٧٩٣ - تموز ١٧٩٤)

لم يكن في نية لجنة السلامة العامة بعد أن أخضعت كل شيء لمتطلبات الدفاع القومي ، أن تستسلم لا للطالب الشعبية على حساب الوحدة الثورية ، ولا لرغائب المعتدلين على حساب الاقتصاد الموجه الضروري لمناصرة الحرب ، أو أيضاً على حساب الإرهاب الذي كان يؤمن طاعة الجميع ، ولكن أين نجد نقطة التوازن بين هذه المتطلبات المتناقضة ؟ لقد حاولت الحكومة الثورية أن تتمسك بوضع وسط بين الاعتدال والمبالغة . ولكن في نهاية الشتاء عذت فجأة أزمة المؤن بشكل خطير . ولكن تلاحم المعارضة المتقدمة والإستياء الشعبي أجبرا في فانتوز (الشهر السادس) الحكومة الثورية على الخروج من جودها . فتخلصت من الفئة المتطرفة . فبعد أن حكمت ، بشخص القادة الكورديليين ، على الحركة الشعبية في ما لها من ميزة نوعية ، رأت الحكومة الثورية نفسها تحت رحمة المعتدلين التي قدعي معاربتهم . وبعد أن كبّلت سائر القوى ، قاومت ضغطهم بعض الوقت . وأخيراً لفظت

أنفاسها ، لأنها لم تستطع أن تستعيد عضد ثقة الشعب ، ضحية التناقض الذي أثقل على مصيرها منذ تشكيلها .

أولاً - صراع الفئات وانتصار لجنة السلامة العامة

(كانون الأول ١٧٩٣ - نيسان ١٧٩٤)

لقد دلت تصفية الهائجين وقرار توقيف إزالة المسيحية ، والهجمات العنيفة ضد التنظيمات الشعبية ، وخاصة الجمعيات التابعة للأقسام ، في خريف ١٧٩٣ ، ان لجنة السلامة العامة ترغب في اتخاذ احتياطاتها بالنسبة للحركة الشعبية التي اعتبرت ، حتى ذلك التاريخ ، انها تابعة أكثر مما هي موجهة لها . ولكنها كانت بذلك تضع نفسها تحت رحمة المؤتمر الوطني . وتشجع هجوم الأعداء في الجمعية وفي الرأي العام .

لقد عضد دانتون روبسيير ضد إزالة المسيحية ، ولكن لغايات شخصية وسياسية . لقد كان ينوي إنقاذ أصدقائه الذين أوقفوا بتهمة المؤامرة الأجنبية أو الذين هم أمثال فابر ديغلانتين يحتم على رؤوسهم خطر الإتهام في قضية تصفية شركة الهند . كان دانتون ينظر إلى أبعد : إضعاف قوى الحكومة الثورية بإلقاء الإنشقاق في لجنة السلامة العامة حيث بيوفارين وكولو ديريوا يعتبران من أنصار الشوار الشعبيين الوطنيين . فسياسة دانتون تتعارض في كل المجالات مع المنهاج الشعبي الذي يدعمه هيبير وأصدقائه الكورديليون : ذروة الإرهاب ، تقوية الحد الأقصى ، وحرب لا هوادة فيها . ولكن الهجوم الحكومي ضد إزالة المسيحية خفف من ردة الفعل وشجع الهجوم الدانتوني فانفجر صراع الفئات ، وهو من أخطر النتائج على الحكومة الثورية وكذلك على الحركة الشعبية وأخيراً على الثورة نفسها .

١ - « المؤامرة الأجنبية » وقضية شركة الهند (تشرين الأول - كانون الأول ١٧٩٣)

أن هاتين القضيتين المرتبطتين ببعضها شديد الارتباط ، بأصحاب الأدوار الرئيسية فيها كما بنتائجها ، قد هدمتا وحدة الجبل وزادتا خطورة الشقاق في قلب المؤتمر . فالمؤامرة الأجنبية كشفها حوالي ١٢ تشرين الأول ١٧٩٣ ، فابر ديفلاتين ؛ فبعد أن قطع علاقته مع المتطرفين أشار ، وهو صديق دانتون ، إلى برولي وديفيو وبيريلا ، ودي بويسون على الأخص ، متهما إياهم بالاشتراك في مؤامرة تحاك في الخارج للقضاء على الجمهورية بإجراءات مبالغ فيها . لقد كان عدد اللاجئين مرتفعاً في الأوساط الثورية . فالثورة في أوائلها أعلنت عن استعدادها لاستضافة ضحايا الاستبداد ؛ وقد قبلت أجناب عديدين ، بعضهم أحتل مركزاً في حكومة المؤتمر مثل افاكرسيس كلوتس وقوما بين ؛ آخرون اشتهروا في الكورديلييه ، في النوادي ، والتنظيمات الشعبية مثل بيريلا . فهؤلاء اللاجئين الغريباء سرعان ما لعبوا دوراً سياسياً ضخماً أقلق لجنة السلامة العامة بزيادة ، لأنهم كلوا على علاقة مع رجال أعمال أجناب ، كان دورهم أكثر من مشبوه ، من هؤلاء والتر بريد صاحب بنك « فورن أوفس » يحميه شابو ، صاحب بنك أيضاً بيريفو دي نيوشاتل وهو مواطن بروسي ، وصاحب البنك برولي باربانسون مواطن نمساوي وصديق ديفيو المهرض اليعقوبي ، وعديد من النواب الجبليين . والأخوان فريه المواطنان النمساويان ، ورجلا الأعمال اللذان تزوج أختها الشابة الكبوشي سابقاً شابو في ٦ تشرين الأول ١٧٩٣ . ورجل أعمال آخر غوزمان من وجهاء أسبانيا الذي انتزعت منه رقبته ... هؤلاء الأجناب كانت لهم ارتباطات عديدة مع بعض الجبليين ، فكانوا يحرضون على الإجراءات المتطرفة ، والتأميات ، وإلغاء المسيحية ، (ورد اسم كلوتس وبيريلا بين الذين تسببوا باستقالة أسقف باريس الدستوري غوبل) وكلوا يتاجرون بلوازم الجيش ، ويناورون لتخفيض النقد الورقي .

وانفجرت في غمرة هذه الاحداث قضية شركة الهند واكملت انقسام الجبل .
وكان قرار ٢٤ آب ١٧٩٣ قد ألغى كل الشركات والجمعيات ذات الأسهم .
وقد اتخذ هذا القرار على اثر الهجمات التي قام بها نواب الأعمال ، ديلاوني ،
دانجر ، جوليان دي تولوز ، شابو ، بازير ، وفابر ديغلانتين الذين كانوا يراهنون
بمخفض الأسهم وهم يتهمون الشركات . ووضعت الاختتام على صناديق شركة
الهند واوراقها . وفي ٨ تشرين الأول ١٧٩٣ قدّم ديلاوني قراراً ينظّم
تصفيتها باعتدال : وطلب فابر ديغلانتين التصويت على تعويض ينص على أن
التصفية تقوم بها الدولة لا الشركة نفسها . ولكن لما ظهر النص النهائي في
نشرة القوانين اعيد النص الاسامي : ستعتمد الشركة إلى تصفية اعمالها . لقد
سُور القرار الأصلي بالاتفاق مع فابر ديغلانتين لدى توقيعه له ! لقد قبض
فابر وديلاوني واصدقاؤهما من الشركة كمية من الحر تساوي ٥٠٠.٠٠٠ ليبرا .
وفضح شابو القضية في لجنة السلامة العامة في ٢٤ برومير من السنة الثانية
(٤١ تشرين الثاني ١٧٩٣) : وكان شابو ينوي أن يتسلّح بتسليم شركائه بعد
أن تعرّض لهجوم عنيف في نادي البعاقبة لعلاقاته مع آل فريه وزواجه من
اختهم . واشتبّه بالاستغلال ، وافضح امره في حركة إزالة المسيحية . وأكد
بازير اتهاماته .

واعتمدت لجنة السلامة العامة بحقيقة المؤامرة الاجنبية . وزاد اعتقادها
لأن منافسات نواب الاعمال واللاجئين الاجانب كانت تتداخل مع مؤامرة
ملكية يقوم بها البارون دي باتز . وبدا اتهام شابو يثبت اتهام فابر . وكانت
لجنة السلامة العامة اشد حساسية حيال المعضلة السياسية ، ومظهرها القومي
مما كانت في قضية الغرامات . لقد تعرضت للهجوم في الوقت نفسه في المؤتمر
الوطني من قبل هؤلاء الرجال المتهمين الآن . وفي ٢٠ برومير (١٠ تشرين
الثاني) احتج بازير ثم شابو على نظام الارهاب وانها الاستبداد الذي كانت
تمارسه لجان الحكومة على المؤتمر : فقرر المؤتمر في ذلك اليوم أنه لا يمكن
ارسال أي نائب إلى المحكمة الثورية قبل أن يستمع إليه مسبقاً . لقد

أظهر للنقاش تفاهم نواب الاعمال والفئة للتساحة ، الذي بدأ يتأكد : مثال ذلك تمام شابو وتوريو ، والأول مشبوه باستغلال وظيفته ، والثاني بالاعتدال والاثبات بإزالة للمسيحية . وصدر للقرار بعد ذلك بيومين . ولكن اللجان التي نبهها غابر ديقلاتين وهو الذي وجه الاتهام ليعوله عن نفسه ، رأت مذ ذاك يد الاجني وذهب « بيت » في كل المؤامرات لتقسيم الوطنيين . فكانت ردة الفعل لدى اتهام شابو توقيف للتهمين والمتهمين في ١٧ تشرين الثاني : شابو ، بازيو ، ديولوني وجولياني دي تولوز . وهاجم روبسيير في تقريره عن وضع الجمهورية السياسي في ٢٧ برومير من السنة الثانية (١٧٩٣) « الاعتدال الظالم والتطرف المنهجي للوطنيين الكذبة » ، في وقت واحد . فكلهم « مبعوثو البلاطات الأجنبية المأجورون لها » الذين « يدفعون عربة الثورة بعنف في الطرق الخطرة وهم يحاولون تحطيمها على صخرة هدفها » . وفي أول فريير (٢٢ تشرين الثاني) في نادي اليماقبة فضح روبسيير من جديد عملاء الاجنبي « مبعوثي الاستبداد الجبناء » المسؤولين عن حملة إزالة المسيحية ؛ وعمل على طرد برولي ، ديفيو ، دويوسون وبيريرا من النادي .

لقد أثارت المؤامرة الاجنبية حزناً عميقاً وارتدت اهمية سياسة ضخمة ، ومثلها فضيحة شركة الهند لأهمية الشخصيات المشتبه بها ، وبسبب الفساد المكشوف ، وفضح العلاقات القائمة بين نواب الاعمال وعملاء القوى المدوة .

لقد كتب سانت جوست إلى روبسيير في ١٥ برومير : « لم يعد للثقة ثمن عندما تتقاسم مع رجال غاسين » . ومنذ ذلك سئم الانشقاق للمائل داغاً وفي كل مكان ، صراع الاحزاب وضخم الاحقاد . فقد عجلت المؤامرة الاجنبية وقضية شركة الهند بصراع الفئات لأنها قسمت الجبلين إلى الأبد .

٢ - هجوم المتسامحين (كانون الأول ١٧٩٣ - كانون الثاني ١٧٩٤)

كان دانتون قد غادر باريس في تشرين الأول ١٧٩٣ . وكان يستريح في أريسيس سور أوب بعد أن تزوج من جديد منذ الصيف السابق . فعاد بسرعة

في ٣٠ برومير (٢٠ تشرين الثاني ١٧٩٣) بعد أن أخطره كورتوا وأحسن أن قضية شركة الهند يمكن أن تطاله لأن صديقيه بازيرو وفابر من المتهمين فيها . وتبلورت المعارضة المعتدلة التي كانت تبحث عن نفسها حول دانتون في الحال . وكانت العملية سهلة في بدئها بسبب رغبة لجنة السلامة العامة وعلى الأخص روبسبير ، في كبح جماح إزالة المسيحية : لقد اعتمدت الحكومة الثورية على دانتون ضد المتطرفين دون أن تقتبه أول الأمر إلى أن الهجوم المتسامح كان ينوي أن يهدم ، من خلال الفئة المتطرفة ، تنظيم الحكومة الثوري ويضع حداً للارهاب .

واتجه الهجوم المتسامح الذي قاده دانتون ، ضد كل المواقف التي جعل الثوريون المتقدمون من أنفسهم فيها سهاماً . ففي ٢ فريير من السنة الثانية (٢٢ تشرين الثاني ١٧٩٣) هاجم دانتون « الاضطهاد » اللاديني وطالب « بالاعتقاد بدم الرجال » . وفي فريير احتج على المساخر المعادية للدين وفرض وضع « الحاجز » وطلب تقريراً من اللجان « عما يسمى مؤامرة الأجنبي » . وفي ١١ فريير (أول كلون الأول) ذهب دانتون إلى أبعد من ذلك . فبعد أن عرض كامبون تبديلاً إجبارياً للنقد الورقي بالنقد العددي الفعلي وهو الاجراء الذي كان يطالب به الثوار الشعبيون ، وطالب به الكورديليون بعريضة في نفس اليوم ، عارضه دانتون وأفهم جماعة المعاول ان دورهم قد انتهى :

« فلنتذكر انه إذا كان الهدم يتم بالمول فلا يمكن رفع بناء المجتمع وتمنيه إلا ببركار العقل والمبقرية » .

ولما قام ضده هجوم معاكس في ١٣ فريير (٣ كلون الأول) في نادي البيعاقبة ، أوضح دانتون أنه لم يكن ينوي قط أن « يقطع العصب الثوري » واضطر أن يقدم دفاعاً عن نفسه . لقد ساند روبسبير المهتم بوحدة الجبل : « ان قضية الوطنيين واحدة مثل قضية الاستبداد فكل واحدة منها متضامنة مع ذاتها » .

لقد أعطت حملة « الكورديليه العتيق » أوسع مدى للهجوم الدانتوي ، ووضعت على بساط البحث السياسة الحكومية بأسرها . فقد أطلق كميل ديولان الصحفي الكبير والسياسي الهزيل نشرته الجديدة في ١٥ فريير من السنة الثانية (٥ كانون الأول ١٧٩٣) « يا بيت ! انني أرفع التبجيل لمبقرتك ! فكل الثورويين المتقدمين ، حسب رأي ديولان عملاء لبيت » . وفي عدده الثاني ٢٠ فريير (١٠ كانون الأول) استلم كميل للهجوم عنيف ضد كلوتس ، المسؤول عن إزالة المسيحية ؛ ولكنه أشرك معه شوميت النائب العام لبلدية باريس . « لقد ظن انا كارسيس وانا كزاغوراس ، انهما يدفعان بدولاب العقل ، بينما سيدفعان بدولاب الثورة المعاكسة » . وفي ٢٥ فريير (١٥ كانون الأول) ظهر العدد الثالث من الكورديليه العتيق وانتقد كل نظام الارهاب وحتى الحكومة الثورية نفسها : « لقد عنف كميل ديولان ممارسة القمع الارهابية عن طريق جرائم القياصرة الأول- بعد أن ترحم على قاسيت .

« لقد اعتقدت لجنة السلامة العامة انها لكي توطد دعائم الجمهورية ، تحتاج لمدة من الزمن الى حكم المستبدين » .

لقد لاقى هذا العدو نجاحاً عظيماً وأنعش آمال الثورة المعاكسة وجراً خلف هذه الفئة كل الذين يلقون من الارهاب . وتجراً المتساهلون أيضاً بعد أن شجعهم فوقف الحياض المرحب الذي اتخذته روبسيير حتى ذلك التاريخ بالنسبة إليهم . وفي ٢٧ فريير من السنة الثانية (١٧ كانون الأول ١٧٩٣) اتهم فابر ديغلانتين الذي نجح في خداع اللجنة ، أمام المؤتمر اثنين من المعروفين بين زعماء الثوار الكبار : فنسان السكرتير العام لوزارة الحرب (والمقصود عبر السكرتير هو الوزير بوشوت) ورونسان الجنرال في الجيش الثوروي ، فصدر قرار بتوقيفهما . فهل يرتد الارهاب على محرقه ؟ ... ولم تستشر لجان الحكومة ؛ فالمنافرة كانت تبغي هدم أسس سلطتهم . وفي ٣٠ فريير (٢٠ كانون الأول) جواباً على البعثة الليونية : « فليتبع حكم

الحزب (حزب الارهاب) وعلى مجموعة مهمة تمثل النساء ، قرر المؤتمر تنظيم لجنة للعدالة لفحص الموقوفين وتحرير المساجين المحبوسين بطريق الخطأ .

غير أن التيار انقلب في نهاية فريير . ففي الـ ٢٩ منه (١٩ كانون الأول) وضع اكتشاف قرار تصفية شركة الهند الزور بين محظوظات ديلاوني (النسخة الأصلية مع توقيع فابر في أسفل نص كان عكس تعويضها) الداقتونيين في وضع ميء . وأكثر من ذلك قام الوطنيون المتقدمون بهجوم معاكس . ولما أخطر كوللو ديربوا عاد فجأة من المدينة المحررة الكومون أفراشي . وفي أول نيفوز (٢١ كانون الأول) وسط حشد كبير من الشعب واكبه من الباستيل إلى النويلري وبعثة ليونية من الثوار الشعبيين ، حاملين رأس شاليه ورماده تقدم إلى المؤتمر : فبر القمع في ليون بالخطر الذي كانت تتعرض له الجمهورية . فوافقت الجمعية . وفي المساء ألقى كوللو ديربوا عظة على اليعاقبة فلامهم على ميوعتهم وامتدح صلابة رونسان وهاجم العاطفية الكاذبة لصالح ضحايا القمع :

« من هم الذين ما يزال لديهم دموع ليلكوا جثث أعداء الحرية بينما قلب الوطنيون ممزق ؟ » وتخلت لجنة السلامة العامة عن موقفها المحايد بالنسبة للهجوم المتسامح : وفي ٣ نيفوز (٢٣ كانون الأول) في نادي اليعاقبة وضع روبسيير نفسه فوق الأحزاب .

كان صراع الفئات في المحافظات يهدد في الواقع التوازن الحكومي . فالقطيعة بين الحكومة الثورية والحركة الشعبية التي تزداد ثباتاً منذ توقف إزالة المسيحية ، أحدثت في عدة أماكن تبديلاً في الاتجاه السياسي . وقطع كثير من الفوضيين علاقتهم بالثوار الشعبيين الوطنيون وحولوا القمع ضد المتطرفين وأطلقوا سراح المشبوهين : مثال ذلك ما حدث في سيدان ، وفي مدينة ليل ، في أورليان حيث أدخل السجن ثابورو احد الهائجين ، وفي بلوا منذ فريير ، وفي ليون حيث كان فوشه يضرب أصدقاء شاليه القدامى ، وفي بورجو حيث طالبان يتهم المتطرفين لتغطية استغلاله ، وفي الغارد حيث

بواسطه يقبل مختار نيم الوطني كوربوا . فالولايات في كل مكان تعارض بين
المعتدين والمتطرفين . فينحاز المبعوثون فيها ببدل أن يكونوا حكماً .
وتدخلت لجنة السلامة ادراكاً منها للخطر ، لتثبت وضعها كحكم . ففي
العدد ٤ من « الكورديليي العتيق » الموزع في ٤ نيفوز (٢٤ كانون الأول)
أجاب في الخامس منه ، تقرير لروبسيير عن مبادئ الحكومة الثورية .
وفي العدد ٤ باسم الحرية « هذه الحرية المتحدرة من السماء » ليست حورية
من الأوبرا وليست قلنسوة حمراء ، وليست قيماً قذراً ولا ثياباً ممزقة .
الحرية هي السعادة هي العقل هي المساواة ، هي العدالة ... « طالب كميل
ديمولان » بتوسيع « هاتين المتي ألف مواطن الذين تسمونهم مشبهين » .
معلقاً ، « انه واثق من ان الحرية تزداد قوة وأوروبا تندحر لو كان ليكم
لجنة للتسامح » . وفي ٥ نيفوز (٢٥ كانون الأول) برر روبسيير الارهاب
بجالة الحرب . وعرض أمام المؤتمر الوطني خطوط نظرية الحكومة الثورية
التي تهدف إلى تأسيس الجمهورية بينا هدف الحكومة الدستورية المحافظة عليها :
« الثورة هي حرب الحرية ضد الأعداء بينا الدستور هو نظام الحرية المنتصرة الهادئة » .

فالحكومة الثورية لأنها في حالة حرب تحتاج إلى « فعالية غير عادية » :
« فعملها واجب تأمين الحماية القومية للمواطنين الطيبين ، ولا واجب عليها لأعداء الشعب
إلا الموت » .

وباتخاذ روبسيير موقف الحكم ، حكم على الفئتين المتطرفتين :
« يجب على الحكومة الثورية أن تتحامي انحرافين هما الضعف والجسارة ،
التخاذل والتطرف : فالتخاذل بالنسبة للتسامح هو المعجز بالنسبة للطهارة
والتطرف الذي يشبه القوة ، كالحبث بالنسبة للصحة » .

لقد بدأ فشل الهجوم المتسامح يتأكد في ٦ نيفوز (٢٦ كانون الأول) عندما
عمل بيوفارين على إلغاء « لجنة العدالة » التي أنشئت في ٣٠ فيبرير . لقد
حاولت اللجنة لمدة من الزمن أن تحافظ على الميزان متعادلاً بين الفئتين
المتصارعتين « دون جدوى » . وفي ١٦ نيفوز من السنة الثانية (٥ كانون الثاني)

١٧٩٤) نشر كميل ديمولان العدد ٥ من الـ Vieux Cordelier الكورديلية العتيق ، فحمل بعمق على هيبير متهماً إياه بقبول مال من وزارة الحرب التي يديرها بوشوت لصحيفته بـير دوشين . ولكن في ١٨ نيفوز (٧ كلون الثاني) جرى اتهام « الفيو كورديلية » في نادي اليعاقبة ؛ فوبّخ روبسيير كميل ديمولان وخلص إلى وجوب حرق أوراقه . فرد عليه ديمولان : « الحرق ليس جواباً » . وفي ١٩ (٨ كلون الثاني) اتهم روبسيير من جديد الفئتين اللتين تهددان الحكومة الثورية ، ولكنها تتفاهمان « كلصوص في غابة » . غير انه في اليوم نفسه بعد ان اقتضح فابر ديغلانتين باكتشاف مشروع قرار تصفية شركة الهند المصحح بالقلم بيده ، وجه روبسيير اليه اتهاماً في نادي اليعاقبة : فأوقف في ليل ٢٣ - ٢٤ نيفوز (١٢ - ١٣ كلون الثاني) . وعندما تدخل دانتون في اليوم الثاني لصالح صديقه صرخ بيوفارين :

« الويل لمن يجلس إلى جانب فابر ديغلانتين ومن لا يزال مخدوعاً به » . لقد كان ذلك فشل هجوم المتساعين ؛ وأكثر من ذلك ، لقد أصبحوا مهددين بسرعة برد اقرانهم بعد أن اقتضحوا .

٣ - هجوم المتطرفين المعاكس (شباط ١٧٩٤)

لقد استعادت الفئة المتهورة من المتطرفين تأثيرها بعد أن أضعافها في أول الأمر التراجع الحكومي عن إزالة المسيحية وأصابتها فضائح مشاركتها بعض المتطرفين الأجانب فكانت ضحية مؤامرات فابر ديغلانتين وبعد أن تحررت لمدة من هجمات المتساعين .

وسبّرت هذه الفئة معها نادي الكورديلية الذي كان يطالب دون كل بإطلاق سراح فنسان ورونسان . وكان يتألف أحد حصونها من مكاتب الحرب التي ملأها فنسان بالوطنيين المتحمسين وبواسطة هيبير كان تأثيرها قوياً على البلدية وبواسطة مومورو في المحافظة . وكان جهد المتطرفين يشدد على

إطلاق سراح الوطنيين المعتقلين ، وعلى تسارع الإرهاب ، وعلى تقوية الاقتصاد الموجّه .

وتابع الكورديليون الحملة لصالح فنان ورونان بنساد . فشككت موضوع تحريض وإثارة في الجمعيات الشعبية والأقسام الباريسية . وفي ١٢ بلوفيز من السنة الثانية (٣١ كانون الثاني ١٧٩٤) أعلن الكورديليون عن وجود اضطهاد وضغط فقطعوا لوحة إعلان حقوق الإنسان . فهذا التهديد المبطّن ، وغياب كل شاهد إثبات ، وضرورة إعطاء بعض المنح للوطنيين المتقدمين لإقامة توازن مع تأثير المعتدلين ، كل ذلك كان مسؤولاً عن سراح فنان ورونان في ١٤ بلوفيز (٢ شباط) .

واتسعت بذلك الحملة لتصعيد الإرهاب ، فاتهم الكورديليون بغنف متزايد المعتدلين الجدد بعد أن شجعهم نجاحهم الأول ، وحرضهم فنان الخارج من السجن برغبة مجنونة للثأر . فراحوا يطالبون بمقابلة « مضطهدي الوطنيين » ، « وإزالة بقايا « الماريه » الفاسقين » (١٨ بلوفيز) : وكان يفهم بذلك تطهير المؤتمر الوطني . وكانت الحملة الإرهابية تقصد على الأخص الـ ٧٥ نائباً المحتجزين على ٢ حزيران والمحتجزين ، ولكن روبسبير قد أبعد عنهم الارسال إلى المحكمة الثورية . ويطال الإتهام أيضاً موقعي عرائض ربيع ١٧٩٢ للمعتدلة المسماة « الثمانية آلاف » والمشرون ألفاً . وفي ٢٤ بلوفيز (١٢ شباط) صرخ هيبير في نادي الكورديليه : « يجب أن تسقط هذه الزمرة من الحقيرين كلها » . وفي ٢ فانتوز (٢٠ شباط ١٧٩٤) قرّر الكورديليون إعادة نشر جريدة مارا : فهم سوف يكشفون القناع بواسطتها عن « الخونة الذين يخدعون الشعب والمسيطرين والفئوسيين الذين يريدون إفساده أو إغراءه » .

ولاقت الحملة لتقوية الاقتصاد الموجّه في الاوساط الشعبية قبولاً متزايداً . فالوضع الاقتصادي لم ينقطع طيلة الشتاء عن التردّي في الخطورة ، لأن التصويت على الحد الأقصى لم يُزل الصعوبات . وإذا لم يعد الحبز مفقوداً فلأنه مقرف مكروه . فالقحط والفلاء أصابا منتوجات المطارة التي لا يمكن إلا

مخالفة الحد الأقصى. بالنسبة إليها . واعتباراً من بلوفيز بلغت أزمة خطيرة في تموين اللحوم بالاستياء الشعبي إلى ذروته . ولذلك استمرت حركة المطالب التي كانت راقدة في المجال السياسي ، حية فيما يختص بالثون . ولم ينقطع العداء للتجار المميز للعقيلة الشعبية عن الاشتداد رغم إقلمة أجهزة مراقبة على الحياة الاقتصادية . وقد تأملت فئتان إجتماعيتان على الأخص من هذه الأزمة : الحرفيون الذين لا علاقة لمنهم بمحاجات الحرب ، فاستمروا بدون عمل ، والمياومون . وكان هؤلاء واولئك يعتبرون أن العنف وتزايد القمع يؤثمان وسيلة لإعادة الرخاء . وسام هيبو في صحيفته ، في انعاش الروح الارهابية التي خدمت مدة . فقد عرض العدد ٣٤٥ من صحيفته :

« عرضه العظيم بأن يلعب اللعالمون الذين يعاملون الثوار الشميين كالكلاب ولا يعطونهم سوى العظام لقضمها ، باليد الحامية (أن يعدموا بالقبضة) نظير سائر أعداء الثورة الشعبية ، وكذلك تجار الحر الذين يقومون بالغطاف تحت البون نوف (الجسر الجديد) » .

وظهرت فكرة يوم شعبي . فأزمة الثون تنذر بخطر إعادة الثورة الشعبية إلى التحرك .

فاستعادت لجنة السلامة العامة ، وضعاً وسطاً بين الاعتدال والتطرف ، بعد أن انساقت مدة مع الهجوم المتسامح . ولكن أين تجد نقطة التوازن بين هذه الميول المتناقضة ؟ ولم يرَ روبسبيو ملجأ إلا الفضيلة أو الاوهاب . وشرح ذلك في ٩٧ بلوفيز من السنة الثانية (٥ شباط ١٧٩٤) في تقرير عن مبادئ المناقبة السياسية التي ينبغي أن تقود المؤتمر الوطني :

« إذا كان نابض الحكومة الشعبية في السلم الفضيلة ، فإن نابض الحكومة الشعبية في الثورة هو الفضيلة والارهاب معاً : الفضيلة التي بدونها الاوهاب يميت . والارهاب الذي بدونه الفضيلة عاجزة والارهاب ليس سوى العد السريمة الصلومة الخازمة . فهو بالتالي امتداد للفضيلة . وهو نتيجة مبدأ » للديموقراطية ، مطبق في الحّ حاجلت الوطن ، أكثر منه مبدأ خاصاً ،

فالقضية أي التجرد الشخصي والاخلاص في سبيل المصلحة العامة، وإذا
لزم الأمر روح التضحية ؛ وكان رويسبيرو يبغي تدعيم هذه القضية المدنية
بالشرع وبالصالحات القانونية والقضائية. أما الارهاب فإن لجنة السلامة العامة
كانت تنوي تغطيته في حدود الشرعية الثورية على أن تحافظ عليه
كوسيلة للحكم .

وازدادت أزمة التموين خطورة فجأة في نهاية الشتاء . وقدمور الوضع في
باريس . وبدأ الانتفجار الشعبي مرجحاً وهو المؤهل لإعادة النظر في
الحكومة الثورية .

٤ - أزمة فانتوز وسقوط الفئات (آذار نيسان ١٧٩٤)

لقد اتضحت الأزمة شيئاً فشيئاً خلال شتاء السنة الثانية . وتصلبت
ملامح التطور الاجتماعي والسياسي التي كانت ترسم منذ إقامة الحكومة
الثورية ، وهذه الملامح أضفت معنى ومحتوى على أزمة فانتوز التي طرحت
مشكلة العلاقات بين الحركة الشعبية والحكومة الثورية ؛ بكل حدتها .

لقد كانت أزمة اجتماعية أول الأمر . فنظام الضرائب ، وتنظيم الاقتصاد
وادارته المستبدة تكشف عجزاً عن تأمين تموين كاف للشعب الباريسي .
لقد أصيبت الثورة الشعبية في وجودها المادي . لقد تجمعت نتائج القحط
والغلاء . وزيادات الأجور التي كان يعد بها تطبيق مبرأخ للحد الأقصى ،
لم تعد تعوّض عن ارتفاع الأسعار . وعادت الصفوف إلى أبواب اللحامين كما في
الماضي على أبواب الخايز . فكان الناس يتجمعون هناك منذ الساعة الثالثة
ويتدافعون ويضاربون . ومناوشات أيضاً في المستودعات حيث فقدت
منتوجات المزارع . وأعلن أصحاب الأجور مطالبهم وقد تأثروا بقسوة .
وطالب عمال البناء بزيادة أجورهم . ولم تنقطع الاضطرابات في مبانع الأسلحة
طيلة شهر فانتوز . وأثارت أزمة المؤن العقلية الإرهابية . وصرخت امرأة
في ٨ فانتوز (٢٦ شباط) في الجمعية الشعبية لحقوق الانسان : « ما حاجتنا

لكل هؤلاء الأرستوقراطيين ؟ أما كان ينبغي لكل هؤلاء الذين يحوتون الشعب أن يكونوا أمام المقصلة الآن ؟ » .

وكانت أيضاً أزمة سياسية ، وانسأقت الحكومة الثورية بازدياد لمتطلبات الدفاع القومي ، ومفهومها اليعقوبي للسلطة بغية تأمين الخضوع المنفعل لدى التنظيمات الشعبية ، وإلى إضعاف الممارسات الشعبية للديموقراطية بالمقياس البورجوازي شيئاً فشيئاً . وقد تأثرت الثورة الشعبية في سلوكيتها الثورية . وتحول نشاط الأقسام الباريسية والجمعيات الشعبية إلى جهد الحرب (تسليح الفرسان اليعاقبة ، استخراج البوتاس ، مساعدة أولاد الجنود وأهلهم) ، بعيداً عن معضلات السياسة العامة . وبالتدريج وضعت لجان الأقسام الثورية يدها على تنظيمات القاعدة التي ما تزال خاضعة للحكومة . وهذا الشيء لم يتم بدون حوادث متعددة ومؤامرات كثيرة . واستفاد المعتدلون من ذلك للعودة إلى دعايتهم وقد زادوا عليها الغموض . وقد علم المناضلون بذلك : « إذا فقدتم لبرهة من الزمن الحركة الثورية فوداعاً للوطنيين ! لقد اقتربت نهايتهم » هذا ما أعلنه خطيب في الجمعية الشعبية للرجل المسلح في ٤ فانتوز (٢٢ شباط) .

إن أزمة فانتوز من السنة الثانية بلورت التناقض بين وطنيي الـ ٧٩ ووطنيي الـ ٩٣ . وكان هذا التناقض نفسه انعكاس التناقض المحتوم بين الثوار الشعبيين الوطنيين واليعاقبة أو الجبيلين بين المفاهيم الشعبية للحياة السياسية والتنظيم الاجتماعي وبين مفاهيم البورجوازية وحق اليعقوبية منها . وبهذا المفهوم الجانبي للأزمة بلغت المعارضة بين المعتدلين الجدد والوطنيين المتقدمين حد الانفجار واليأس بعد أن تسمت بالأحقاد الشخصية . ولم يلق أنصار فنانس ورونانس سلاحهم . وعبثاً حاول كوللو ديربوا من ليون أن يوفق في ٨ فانتوز بين الكورديليين واليعاقبة ، وهو الذي لم يألُ جهداً منذ عودته من ليون لإعادة الاتحاد بين الوطنيين المنقسمين . وفي ٩ فانتوز طالب الكورديليون مرة أخرى بتوقيف « الخونة غير الجديرين بالجلوس في

المؤتمر الوطني « وكميل ديولان على الأخص . وكان التحام المعارضة المتقدمة مع الاستياء الشعبي يشكل تهديداً خطيراً للحكومة الثورية : فأرادت تحاشيه بإجراءات اجتماعية جريئة .

وأجابت قرارات فانتوز من السنة الثانية على هذه الاهتمامات . وكان المؤتمر الوطني منذ ١٣ بلوفيز (أول شباط) قد صوت على ١٠ ملايين للمساعدة . وفي ٣ فانتوز (٢١ شباط) قدم بارير الحد الأعلى العام الجديد . وكانت قرارات فانتوز تنظر إلى أبعد من ذلك . ففي ٨ فانتوز (٢٦ شباط ١٧٩٤) بناء على تقريره عن الأشخاص المعتقلين ، استصدر سان جوست قراراً بحجز ممتلكات المشبوهين . وفي ١٣ منه (٣ آذار) كلّف قرار آخر لجنة السلامة العامة بتقديم تقرير « عن وسائل التعويض على جميع البؤساء بممتلكات أعداء الثورة » .

لقد أعلن سان جوست : « ربما تقودنا قوة الأشياء إلى نتائج لم نفكر بها قط . فالترف في تناول عدد كبير جداً من أعداء الثورة . والفاقة تضع الشعب العامل تحت رحمة أعدائه . هل تعتقدون ان امبراطورية تستطيع أن تقوم إذا كانت العلاقات المدنية فيها توصل إلى أولئك الذين هم ضد شكل الحكم ؟ » . وزاد على ذلك :

« ان البؤساء هم قوى الأرض ، ومن حقهم أن يخاطبوا كأسياد الحكومات التي تهملهم » .

وأنهى سان جوست تقريره الثاني بتحدّ لملوك النظام القديم : « السعادة فكرة جديدة في أوروبا » . وعلى كل حال ، لا يجوز المبالغة في أهمية قرارات فانتوز . فالبيرماتيه ينذهل كيف ان سان جوست « لم يفهمه ولم يتبعه أولئك الذين أراد أن يرضيهم » . لقد اقتضح سان جوست والحكومة الثورية دون أدنى ريب . ألا يكون لأعداء الثورة أية حقوق في الجمهورية وأن تستخدم ممتلكاتهم للتعويض على الوطنيين الذين يدافعون عنها بتعرض حياتهم للخطر ، تلك كانت أفكاراً منتشرة منذ زمن طويل في الأوساط الشعبية وقد

صيفت منذ ربيع ١٧٩٣ : وهذا مسا نزع عن قرارات فانتوز كل صفة استثنائية. ولا نستطيع كذلك أن نوافق أليير ماتييه عندما يكتب ان استنتاجات سان جوست تشكل « محاولة ضخمة لاستخلاص منهاج اجتماعي من تطلعات الهييرتية الغامضة » .

لقد عبّر الثوار الشعبيون الوطنيون والوطنيون المتقدمون منذ زمن طويل في هذا الموضوع عن منهاج أكثر راديكالية . من جهة أخرى ، إذا كان حجز ممتلكات المشبوهين ، والتعويض المقترح لصالح الوطنيين المعدمين يستجيب للمطالب الشعبية ، وقد لاقى استحساناً بهذه الصفة ، فإن هذه الإجراءات التي لن تظهر نتائجها الا في المدى البعيد ، لا تستجيب لمتطلبات الحاضر . فلإنها لم تقدم أي دواء لأزمة المؤن . ودون أن يوضع صدق سان جوست والروبسييريين موضع الشك ، ينبغي إرجاع قرارات فانتوز إلى إطار متاوره بارعة ، لإيقاف الدعاية المتقدمة . وفشلت المناورة . وحوالي منتصف فانتوز بلغت الأزمة ذروتها بما ان الحكومة الثورية لم تحاول فعل شيء في المجال الاقتصادي لتأمين العيش للثوار الشعبيين ولا في المجال السياسي لتحول دون تهديد المعتدلين :

لقد ظهر أثر الذروة في أزمة فانتوز في الأوساط الشعبية بأقوال إرهابية ضد التجار والأغنياء ، ولافتات تحرّض على التمرد الشعبي واشاعات الثورة . وكلها ، وان نهت لجان الحكومة ، فإنها أوهمت الكورديليين وأثارتهم ليتخلصوا من منافسيهم بعمل كانوا يعتقدونه حاسماً . فاعتبروا ان في استطلاعهم الانتصار نهائياً بتصعيد ضغطهم . فاتهم هيير في صحيفة الفئة الجديدة من المخدّرين أي الروبسييريين . وفي عدده ٣٥٠ يعتبر « المقصلة المقدسة كحجر للفلسفة » وبذلك وجه الإتهام إلى سياسة التوازن الحكومية بين الفئات . فكتب يقول : « عبثاً محاولة مداراة المعزاة والمفوف ومحاولة إنقاذ الهرمين الذين تأمروا على الحرية . ستأخذ العدالة مجراها رغم أنف المخدّرين ... » وأنهى هيير بصياغة منهاج اجتماعي واضح : « أمتنوا العمل لجميع المواطنين ،

امتنعوا إعانات للكحول والمقعدين ، ولكي تتوجوا علمكم نظموا بسرعة الثورة العامة .

ولكن القادة الكورديليين ، وقد أهملوا تعليم الأيام الثورية كلها ، لم يهتموا بتنظيم الحركة التي يواجهون ، ولا بتأمين ارتباطهم بالجمهير الشعبية الأكثر تحسباً لنقص المؤن ، مما لخطر الاعتدال .

وسببت تصفية المتطرفين مأساة سريمة بلبلت المناضلين الشمينيين وزادت في ابعادهم عن الحكومة الثورية . وفي ١٢ فانتوز أعلن رونسان وهو جنرال الجيش الثوري ، أعلن للكورديليين ضرورة قيام انتفاضة . وفي ١٤ منه (٤ آذار ١٧٩٤) أسدل غطاء على لوحة حقوق الإنسان . واتهم فنان السكرتير العام لوزارة الحرب ، أولئك « الذين يبدو أنهم تعاهدوا لاقامة نظام تخريبي من الاعتدال » . وخلص كارير من الضغط على الوطنيين إلى الانتفاضة ، وانتفاضة مقدسة . وتابع هيبير : « نعم الانتفاضة ! ولكن يكون الكورديليون آخر من يطلق الإشارة لضرب المضطهدين حتى الموت » .

على الأرجح لم يكن الكورديليون يواجهون إلا مظاهرة جماهيرية . ولكنها تبني « أبعد من المعتدلين ، النيل من الحكومة الثورية وسياستها . وعشياً حلول كوللو ديربوا التوفيق بين اليعاقبة والكورديليين في ١٧ فانتوز (٧ آذار) : فقد أجاب رونسان بخطاب عنيف هاجم فيه روبسيير المسؤول عن كلمة للثوري المتطرف ، « وهي الكلمة التي استخدمت للفئوين الجدد ليضطهدوا أشد الوطنيين حماسة » فارضاً إعادة المعتدلين واللصوص والطماعين والخنونة بسرعة إلى العدم » .

وراح تياران سياسيان يقفان في المواجهة خلف تناقض الكورديليين واليعاقبة من جهة والحركة الشعبية والحكومة الثورية من جهة أخرى هما : المقاومة والحركة . فالوطنيون المتحمسون انحازوا إلى الحركة وهي الوحيدة القادرة في أعينهم على تأمين سلامة الثورة بربط الثوار الشعبيين بها نهائياً . فقد كتب هيبير في عدده الأخير : « إن خطوة واحدة إلى الوراء تقضي على الجمهورية » . لقد كان على حق فيما يختص

بتلك الجمهورية الشعبية التي ساهم الثوار الشعبيون باقامتها . أما بالنسبة للمعتدلين الذين كان مثاهم جمهورية بورجوازية محافظة ، فإن خطوة إلى الأمام ليست بأقل خطراً .

وفقدت لجنة السلامة العامة الصبر بعد أن توطد هجوم مجموعة الكورديليين منذ منتصف فانتوز ، وألقى بذور التمسك في التوازن الاجتماعي الذي يركز عليه العمل الحكومي : ففي ليل ٢٣ - ٢٤ فانتوز (١٣ - ١٤ آذار) أوقف القادة الكورديليون الرئيسيون ومثلوا أمام محكمة الثورة ومزجت المجموعة الكورديلية (هيبير ، رونسان ، فنسان ، مومورو) مع وطنيين متقدمين (مازويل رئيس فرقة الفرسان الثورية ، وديكوب المعصوم ، من إدارة المؤن) مع مناضلين شعبيين (أنكار من نادي الكورديليين) وديكروكي المتواضع ، المفوض في احتكارات قسم مارا مع عملاء للأجنبي : « كلوتس وكوك صاحب البنك ، وبرولي وديفيو وبيريرا دوبيسون . وأعدموا جميعاً بالمقصلة في ٤ جرمينال من السنة الثانية (٢٤ آذار ١٧٩٤) » .

وتبع ذلك تصفية المعتدلين . وظن الدانتونيون لبرهة أن ساعتهم قد حانت . فزادوا ضغطهم عنفاً منذ نهاية فانتوز . والعدد السابع من « الفيو كورديليه » ، الذي جرت مصادرته ، يوجه اتهاماً عنيفاً ضد سياسة لجنة السلامة العامة . ولكن اللجنة التي لم تضرب المتطرفين إلا بعد كثير من التردد ، لم يكن في نيتها أن تدع نفسها تغرق في زحمة الأحداث . لقد قرر المؤتمر الوطني في ٢٨ فانتوز (١٨ آذار) اتهام النواب الذين افتضح أمرهم في قضية شركة الهند : فابر ديفلانتيين ، بازير شابو وديلوني . فقد توصل بيو فارين وكوللو ديربوا إلى إقناع روبسبير المتردد ، لحرقها من هجوم هيبير العنيف واصدقائه تساندم لجنة الأمن العامة : وفي ليل ٩ - ١٠ جرمينال (٢٩ - ٣٠ آذار) أوقف دانتون وكميل ديمولان وديلاكروا وفيليبو . وصادق

المؤتمر الوطني بعد خطاب مؤثر من روبسبير في (١١ جرمينال) : « وأنا أيضاً كنت صديق بيتيون ، وعندما افتضح ، تركته ؛ كانت لي

علاقات مع رولان ؛ وخان ففضحته . ودانتون يريد أن يأخذ مكانها فلم يعد في عيني إلا عدواً للوطن .

وقد ضمت المحاكمة إلى القادة الدانتونيين ، النواب الذين أدخلوا بوظائفهم وعملاء الأجنبي (غوزمان والإخوة فريه) وأحد المضاربين ، والأب ديسبانياك ، والجنرال ويسترمين صديق دانتون ، وأخيراً هيرول دي سيشيل . وبرهن دانتون عن جرأة ففضح متهميه وسمح قرار بمنع المرافعة عن كل متهم يهين العدالة القومية . فأحيلوا كلهم إلى المقصلة في ١٦ جرمينال من السنة الثانية (٥ نيسان ١٧٩٤) .

واحتجت محاكمة ثالثة بمسروع مؤامرة في السجون لإطلاق سراح المحتجزين لتصفية بقايا المعارضة : شوميت الممثل القومي للجنة باريس المركزية ، وأراميل هيبير وديمولان والجنرال ديلون ... دفعة عجيبة قضت في ٢٤ جرمينال من السنة الثانية (١٣ نيسان ١٧٩٤) لقد كانت مأساة جرمينال حاسمة . والمحاولة التي غامرت بها المجموعة الكورديلية قدمت المناسبة للحكومة الثورية لتعجل بالتطور الذي كان يثبت اقداومه منذ تأليفها . فإذا كانت قد وافقت امام الخطر الدائم على التحالف مع الثورة الشعبية وإذا منحتها ، للسيطرة عليها ، بعض التنازلات فإنها لم تقبل مطلقاً لا الأهداف الاجتماعية ولا الطرق السياسية للديموقراطية الشعبية الوطنية . فبالنسبة للجان الحكومة كان الصراع ضد التحالف ، وضد الثورة المعاكسة ومفاهيمهما السياسية أيضاً يجعل مراقبة الأجهزة الشعبية وإدخالها في الأطر اليعقوبية للثورة البورجوازية أمراً شرعياً . فلجأت الحكومة الثورية إلى القمع بعد أن هددت معارضة الكورديليين توازنها . ولكن الثوار الشعبيين الوطنيين شكوا في الحكومة الثورية لدى رؤيتهم الحكم على البيرو دوشين والكورديليين الذين كان لهم جمهور من المستمعين وقد عبروا عن تطلعاتهم . وعبثاً حُكم على دانتون نفسه . فالقمع الذي تلا هذه المحاكمات الكبرى رغم ضعفه المحدودة عزز لدى المناضلين عقدة الخوف التي شلت الحياة السياسية في الأقسام .

وانقطع الاتصال المباشر الأخوي بين السلطات الثورية والثوار الشعبيين في الأقسام. وسرعان ما كتب سان جوست « لقد تجمدت الثورة ». فمأساة جرمينال تؤول افتتاحية لترميدور .

ثانياً — دكتاتورية السلامة العامة اليعقوبية

من تصفية الفئات إلى سقوط الروبسييريين ، من جرمينال إلى ترميدور لم يعد من شك في دكتاتورية الحكومة الثورية. وقد تمتعت ببعض الاستقرار مع بعض التطورات التي حدثت بتأثير الظروف . وتمتنت المركزية وتصادم الإرهاب وخضعت السلطات المطهرة . وصوت المؤتمر الوطني دون نقاش . ولكن قاعدة الحكومة الثورية الاجتماعية تقلصت بشكل خطير . وكان المناضلون في الأقسام الباريسية قد فرضوا إبان صيف ١٧٩٣ تشريعات استثنائية تتفق مع تطلعاتهم الاجتماعية والسياسية : كمراقبة الإحتكارات في تموز ، والجيش الثوري في أيلول . وبعد أن انتصرت لجانب الحكومة بفضل الثوار الشعبيين الوطنيين قامت بمحمد واسع لإضفاء الشرعية على هذه المؤسسات ، وبغية توحيد القوى الثورية . وقد سمحت لها أزمة فانتوز ، ومحامات جرمينال أن تتخلص من استقلالية الحركة الشعبية ، وتصفى المؤسسات التي كانت قد فرضتها أو أنشأتها : فحل الجيش الثوري في ٧ جرمينال من السنة الثانية (٢٧ آذار ١٧٩٤) وألغيت المراقبة على المحتكرين في ١٢ منه (أول نيسان) وأصاب التطهير لجنة هماريس المركزية وحلّت الجمعيات الشعبية في كل قسم . وادخلت الحركة الشعبية في صلب أطر الدكتاتورية اليعقوبية : ولكن ما ربحته اللجان في القوة الفاعلة فقدته في العون الواثق . فمن جرمينال إلى ترميدور راحت علاقات الحكومة الثورية والحركة الشعبية تنهار شيئاً فشيئاً .

١ - الحكومة الثورية

لقد تحدت صفات الحكومة الثورية وتنظيمها ولم تتقطع عن التطور منذ الصيف السابق ، في خطوطها الكبرى خلال شهر نيسان سنة ١٧٩٤ . وقد انتظم دستورهما بقرار ١٩ فاندوير (١٠ تشرين الأول) ، وأكثر من ذلك بقرار ١٤ فرمير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) . لقد نسفت نظرية الحكومة الثورية خاصة على يدي سان جوست في تقريره عن مبادئ الحكومة الثورية (٥ نيفوز من السنة الثانية - ٢٥ كانون الأول ١٧٩٣) وفي تقريره عن مبادئ المنطقية السياسية التي ينبغي أن توجه المؤتمر القومي (١٧ بلوفيز للسنة الثانية - ٥ شباط ١٧٩٤) .

الحكومة الثورية هي حكومة حرب . « الثورة هي حرب الحرية ضد أعدائها » حسب رأي روبسبير ، أعدائها في الداخل وفي الخارج ، وغايتها تأسيس الجمهورية . وعندهما يقهر العدو يعود إلى الحكومة الدستورية « نظام الحرية للظافرة الآمنة » وعند ذلك فقط . وبما ان « الحكومة الثورية في حالة حرب فهي بحاجة إلى نشاط خارق العادة » وعليها أن تعمل « كالصاعقة » وتحطم كل مقلومة وليس بالإمكان « إخضاع السلام والحرب والصحة والمرضى للنظام نفسه » . فالحكومة الثورية تلك بالتالي القوة الرادعة أعني الإرهاب . ويتساءل روبسبير :

« ألم تخلق القوة إلا لحماية الجريمة ؟ ... »

« ليس من حق لأعداء الشعب على الحكومة الثورية إلا الموت ولكن الإرهاب لا يُستخدم إلا لسلامة الجمهورية : والفضيلة « المبدأ الأساسي للحكومة الديمقراطية أو الشعبية » تؤلف ضمانا ان الحكومة الثورية لن تتحول إلى استبداد . فالفضيلة « هي حب الوطن وقوانينه » ، « والاخلال الكرم الذي يمزج المصالح الخاصة بالمصلحة العامة » . وقد خلص روبسبير إلى : « ان ما هو غير منطقي في نظام الثورة الفرنسية هو غير سياسي وما هو مفسد هو معاكس الثورة » . وعلى هذا النحو يتضح هدف الثورة :

« اننا نريد أن نشبع رغائب الطبيعة ، ونتمّ مصائر الإنسانية ونفي بوجود الفلسفة ، ونحلّ العناية الإلهية من حكم الجريمة والاستعباد الطويل المدى . وعلى فرنسا التي اشتهرت في الماضي بين البلدان المستعبدة وقد كشفت مجد جميع الشعوب الحرة التي وجدت ، أن تصبح نموذج الأمم وموضوع رعب للمضطهدين وإذا مهّنا عملنا بدمنا نستطيع على الأقل أن نشهد فجر السعادة الشاملة يلتئم » (١٧ بلوفيزوز السنة الثانية) .

ويستمر المؤتمر الوطني « المركز الرئيسي لتأثير الحكومة » . ففيه تستقر السيادة القومية وهو حامي السيادة العظمى . فاللجان تحكم تحت إشرافه وتطبق قراراته . ولكن بعد جرمينال أصبحت السلطة التنفيذية القطاع السيد في النظام الحكومي وقد خضعت لها الجمعية الوطنية عملياً .

ولجان المؤتمر الوطني وعددها ٢١ في السنة الثانية تقود أو تراقب مختلف أقسام الإدارة والسياسة . واثنان منها في الواقع تمارس السلطة السياسية عملياً : لجنة السلامة العامة ولجنة الأمن العام . وقد أطلق عليها اسم : «لجنتا الحكومة » .

فلجنة السلامة العامة التي يُعاد انتخابها من شهر إلى شهر قد تقلصت الآن حتى ١١ عضواً (روبسبير ، سان جوست وكوتون ، بيوفارين وكوللو ديربوا ، بارير ، كارنو ، بريور دي لاكوت دور وبريور دي لامارن ، جانبون سانت اندريه ولنده) . وبصفتها « مركز السلطة التنفيذية » يخضع « لمراقبتها المباشرة » كل الهيئات الدستورية وكل الموظفين العاملين . فهي تدير السياسة والحرب بمكتبها الطبوغرافي ، وصناعة الأسلحة بلجنة الأسلحة والمتفجرات ، واقتصاد البلاد بلجنة المؤن . وقد أمرت بالتوقيف وداست صلاحيات لجنة الأمن العام بواسطة مكتب شرطتها الذي أنشأته في نهاية فلوريال من السنة الثانية . وإذا اختص بعض أعضاء اللجنة ببعض الأمور ، مثلاً لنده بالتموين ، بريور دي لاكوت دور بالتسلح ، فانهم جميعاً متضامنون في الواقع في توجيه السياسة وإدارة الحرب .

وترقبط بلجنة السلامة العامة ست وزارات المجلس التنفيذي الاحتياطي ثم الـ ١٢ بعثة تنفيذية التي حلت محلها في أول نيسان ١٧٩٤ (١٢ جرمينال من السنة الثانية) بناء على تقرير من كارنو إلى المؤتمر الوطني . وهذه البعثات التنفيذية خاضعة كل الخضوع للجنة السلامة العامة التي تقدمها إلى المؤتمر الوطني فيعمد إلى تسميتها ، وقد أبقت اللجنة على دورها المزدهر « محتفظة لنفسها بتفكير الحكومة وحق عرض الاجراءات العليا على المؤتمر الوطني » .

أما لجنة الأمن العام ، وهي أيضاً منتخبة شهراً بعد شهر ، فقد استقرت فيما بعد (آمار ، موسى بيل ، الرسام دافيد ، ليبا ، لوس دي باران ، فاديه ، فولان ...) ويخضع « لتفتيشها الخاص » عملاقانون ١٧ أيلول ١٧٩٣ « كل ما له علاقة بالأشخاص والبوليس العام والداخلي » . ولجنة الأمن العام تدير الشرطة والعدالة الثورية بما أنها مكلفة بتطبيق قانون المشبهين فهي وزارة الارهاب .

لقد بسط قرار ١٤ فريمير من السنة الثانية التنظيم الاداري في المحافظات ، وزاد المركزية . والادارات في المحافظات وكلها مشبوهة أو فدرالية ، فقد أكثرها سلطاته ولم تعد تهتم إلا بالضرائب والأشغال العامة والمجالات القومية . والتقسيمات الأساسية هي الأقضية والبلديات . فالأولى مكلفة « بمراقبة تنفيذ القوانين الثورية ، واجراءات لجنتي الأمن العام والسلامة العامة » ، والثانية بتطبيقها . وعلى البلديات أن تعلم الأقضية بنشاطها كل عشرة أيام والأقضية تعلم لجنتي الحكومة .

ويتمركز موظفون قوميون في كل ادارة قضاء وفي كل بلدية بعد أن ألغى النواب العامون النقايبون وهم مكلفون « بمراقبة القوانين وتنفيذها وكذلك بفضح الاممال الحاصل في هذا التنفيذ والتحالفات التي يمكن أن تُرتكب » . وينبغي على الموظفين القوميين في القضاء أن يقدموا « تقريراً عشرينياً » إلى لجنتي الحكومة .

واللجان الثورية وهي لجان المراقبة القديمة التي تشكلت في ٢١ آذار

١٧٩٣ وأعيد تنظيمها بقانون ١٧ أيلول التالي تؤلف أجهزة تنفيذ قانون المشبهين . وتتألف اللجنة من اثني عشر عضواً بمعدل لجنة في كل بلدية (كثير من القرى مع ذلك لم تقم فيها لجنة على الإطلاق) أو في كل قسم من البلدية في المدن الكبرى . ولهذه اللجان الثورية في الأساس سلطات الشرطة فتعدّ قوائم المشبهين وتقوم بزيارات البيوت وتنفيذ أوامر التوقيف . وعلى اللجان الثورية أن تقدم تقريراً عن نشاطها كل عشرة أيام إلى لجنة الأمن العام .

وتشد النوادي والجمعيات الشعبية من أزر العمل الحكومي بيقظتها الثورية .

وقد مد نادي اليعاقة شبكة فروعه إلى سائر المحافظات . فاليعاقة هم رجال المقاومة وقد خرجوا من الطبقات البورجوازية المتوسطة . وهم أغلب الأحيان مكتسبو الأملاك القومية : فقد واجهوا الأخطار متجمعة وفي نيتهم المحافظة على المنكاسب السياسية والاجتماعية لسنة ٨٩ . ومن أجل هذه الغاية تحالفوا مع شعب الثوار الوطنيين . وقد قبلوا ، وهم أنصار حرية الاقتصاد ، التنظيم وفرض الضرائب ، كإجراء حرب ومنحة للمطالب الشعبية . وأصبح انتسابهم ديموقراطياً بعض الشيء إثر حركة الثورة والتطهيرات المتتالية : فقد تدنت نسبة اليعاقة المتحدرين من الطبقات الوسطى من ٦٢٪ لسنوات ١٧٨٩ - ١٧٩٢ إلى ٥٧٪ لحقبة ١٧٩٣ - ١٧٩٤ وارتفعت النسبة المئوية للعرفيين والعسكريين في الحقب نفسها من ٢٨٪ إلى ٣٢٪ ونسبة القرويين من ١٠٪ إلى ١١٪ .

أما الجمعيات الأخوية فانتساباتها أكثر شعبية وكانت تجمع الثوار الشعبيين الوطنيين : لقد نمت في باريس إثر تأسيس معلم المدرسة دانسار في ٢ شباط ١٧٩٠ الجمعية الأخوية للوطنيين من الجنسيتين وكان مقر اجتماعاتها هي أيضاً في دير اليعاقة سانت أونوره . وتكاثرت جمعيات الأحياء هذه ، المفتوحة

للشعب الفقير في باريس بعد ١٠ آب ١٧٩٢ . وعندما أُلغى المؤتمر الوطني في ٩ أيلول ١٧٩٣ مفوضية جمعيات الأقسام ، حوّل المناضلون الشيعيون هذه الجمعيات الشعبية القديمة المنشأ إلى جمعيات أقسام أو أنشأوا جمعيات جديدة منها . وهذه الجمعيات في الأقسام بنموذجها الجديد تؤلف تنظيم القاعدة للحركة الشعبية الباريسية : وبواسطتها كان المناضلون يوجهون سياسة القسم ويراقبون الإدارات ويضفطون على السلطات البلدية وحق الحكومية . ومن الحريف إلى ربيع السنة الثانية تغطت الجمهورية بشبكة من الجمعيات كثيفة وفعالة . ومن الصعب تقدير عددها في مجموع البلاد . وبعد أن أصبح هذا العدد مهدداً في الجنوب الشرقي بالثورة الماكسة مدة من الزمن ، بدا أنه ارتفع بشكل خاص : ١٣٩ جمعية شعية لـ ١٥٤ بلدية في محافظة فوكلويز ؛ ١٣٢ لـ ٣٨٢ في الغار وفي الدروم ٢٥٨ جمعية لـ ٣٥٥ بلدية و ١١٧ لـ ٢٦٠ في الألب الأسفل . وكان دور هذه التنظيمات الوطنية فعالاً في اندسار العدو الداخلي .

ومع ذلك اشتد التناقض بسرعة بين اليعاقبة وفروعهم ، وهم السند النظامي للسياسة الحكومية ، وبين جمعيات الأقسام وهي التعبير عن استقلالية الحركة الشعبية في تيار الثورة العام . وبعد جرمينال باشرت لجنتنا الحكومة يعضدها اليعاقبة جهداً واسعاً لتوحيد القوى الثورية : لقد كان من الضرورة أن تؤلف جمعية اليعاقبة الأم المركز الوحيد للرأي . فاضطرت جمعيات الأقسام أن تحلّ نفسها تحت الضغط الحكومي : وهكذا اختفت في فلوريال وريوريال من السنة الثانية ٣٩ جمعية في الأقسام . لقد حطمت لجنتنا الحكومة درع الحركة الشعبية ، ولكن اللبنتين استعذتا الثوار الشيعيين بإدخالها بالقوة في صلب الأطر اليعقوبية ، حركة مستقلة حتى الآن وكانت لها تطلعات خاصة ، وخبرة خاصة في الديمقراطية . وهكذا اتضح التناقض المحتوم بين الثوار الشيعيين والبورجوازية اليعقوبية .

وأخيراً تقوّت المركزية في ربيع السنة الثانية . باستدعاء المبعوثين في

المحافظات . فبعد ان كانوا يتمتعون بسلطات واسعة في البدء رأوا قرار ١٤
فبراير من السنة الثانية يحد من صلاحيتهم : وإذا تدخلت مهمة عظيمة هي
الأخيرة في كانون الأول ١٧٩٣ لتطبيق هذا القرار . فقد أخضع هؤلاء
المبعوثون إلى لجنة السلامة العامة التي اضطروا أن يقدموا لها حساباً عن
أعمالهم كل عشرة أيام . ولم يعد باستطاعتهم تفويض سلطاتهم أو تسيير
الجيوش ، أو فرض الضرائب الثورية . وفي ٣٠ جرمينال (١٩ نيسان
١٧٩٤) استدعي ٢١ مبعوثاً . وكانت لجنة السلامة تفضل استخدام موظفيها
الخاصين : على غرار جوليان دي باري ابن مبعوث الدروم الذي فضح تطرف
كارير في ثلثت وتاليان في بوردو وحصل على استدعائها . وأحياناً كانت اللجنة
توفد أحد أعضائها : مثال ذلك سان جوست إلى حدود الشمال في ميسيدور .
ومع ذلك لم يكن بالإمكان دفع المركزية حتى النهاية . فقد اضطرت
لجنة السلامة العامة أن تعتمد دائماً على المؤتمر الوطني واللجان الأخرى .
فالمالية التي يديرها كامبون كانت 'تقلت' منها . ولجنة الأمن العام الحريصة على
اختصاصاتها كانت تتحمل على مضض نشاط مكتب البوليس في لجنة السلامة
العامة : وقد عجل الصراع بين اللجنتين بسقوط الحكومة الثورية . ورغم
جهود لجنة السلامة العامة ظهر الكثير من التنوعات في تطبيق الاجراءات
الحكومية في المحافظات .

٢ - « القوة الرادعة » والارهاب

كانت إرادة العقاب تؤلف منذ سنة ١٧٨٩ أحد الملامح الجوهرية في
العقلية الثورية : فأمام المؤامرة الارستوقراطية تأكدت ، كما أظهر ذلك
جورج ليفيغر ، الردة الدفاعية وإرادة العقاب لدى الجماهير الشعبية كقادة
متبصرين للثورة . ولتجت عن ذلك الانفعالات الشعبية والمذابح . ومن هنا
أيضاً منذ ١٧٨٩ هذه اللجان المستمرة ، لجان الأبحاث ثم لجنة السلامة العامة .
فقد منح قرار ١١ تشرين الأول ١٧٨٩ شاتله باريس حق اصدار الحكم الأخير

في جرائم الاعتداء على الأمة . وفي ١٧ آب ١٧٩٢ تأسست محكمة فوق العادة ومنحت بعد يومين سلطة تنفيذية دون إمكانية اللجوء إلى محكمة التمييز ، وقد أشارت مذابح أيلول إلى النقطة الحاسمة في الإرهاب الشمي . وبسبب استنكاف الجيرونديين عن استعمال القمع حتى الشرعي منه ، ألغيت محكمة ١٧ آب منذ ٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٢ .

لقد كان توطيد الارهاب نتيجة خطورة الأزمة . ولكنه انتظم واصبح مشروعاً بعد أن توطدت الحكومة الثورية وتقتوت . وفي ١٠ آذار ١٧٩٣ ، لتخامي مذابح شعبية جديدة أنشئت المحكمة الثورية لمعرفة ، « كل مشروع معاكس للثورة » ، وأعيد تنظيمها في ٥ أيلول . وبعد أن يسميها المؤتمر الوطني ، تحكم بموجب نظام مراقبة مبسّط (لقد ألغى جهاز الاتهام) دون اعتراض أو لجوء إلى محكمة التمييز . وأخضعت لجان المراقبة التي تأسست في ٢١ آذار سنة ١٧٩٣ ، بموجب قانون المشبهين في ١٧ أيلول التالي ، لمراقبة لجنة السلامة العامة . وعلاوة على ذلك أنشأ المؤتمر الوطني بمئات عسكرية متمتعة بسلطة قضائية خاصة للرافعات : مثال ذلك بعثة ١٩ آذار ١٧٩٣ ضد المتمردين الفانديين ، و ٢٨ ضد المهاجرين وبالنسبة للمتمردين والمهاجرين والمرتدين المنفيين أو العائدين وكلهم معتبرون خارجين على القانون تقوم المحاكمة على التحقق البسيط من الهوية وعلى لفظ حكم الموت .

وخلال هذه الحقبة الثانية تنوعت شدة الارهاب حسب المحافظات وحسب المبعوثين وتأثير الارهابيين المحليين . وكان ميدان القمع يتمدد أو يتقلص حسب الظروف وضخامة الأخطار وكذلك حسب مزاج المبعوثين والتفسير الذي يعطونه للنصوص القانونية . فالبعض بطشوا بالملكيين الدستوريين (الفويان) الرجعيين ، والمعتدلين القدامى ، والمحتجين على أيام ١٠ آب أو ٣١ أيار و ٢ حزيران . وتضاعف عدد المشبهين بسبب خطورة الأزمة الاقتصادية وتطبيق الاقتصاد الموجه : فأصبح يطال الأغنياء الذين يكتزون الأموال والمنتجين والتجار الذين يتهربون من الحد الأقصى . وأعطت إزالة

المسيحية أخيراً انتشاراً جديداً للارهاب : فلنحججه الارهاب إلى الكهنة
الدستوريين البطيئين في ترك كهنتهم كما إلى المؤمنين الذين ثلثوا في عنادهم
على ممارسة عبادتهم .

وتقوت مركزية الارهاب إثر سقوط الفئات ومحاکمات جرمينال . لقد
كان حتى هذا التاريخ موجهاً ضد أعداء الثورة فأصبح الآن يطال منازلي
لجنتي الحكومة اللتين شددتا في الوقت نفسه مراقبتها ، واستدعي بالتدريج
أكثر الارهابيين شهرة : فوشه ، باراس ، وفريرون ، تاليان وكلير .
فقرار ٢٧ جرمينال من السنة الثانية (١٦ نيسان ١٧٩٤) الذي جرى
التصويت عليه بعد تقرير سان جوست عن الشرطة العامة وجرائم الفئات ،
فرض « ان يمثل المتهمون بالتآمر من كل أنحاء الجمهورية أمام المحكمة الثورية
في باريس » . وفي ١٩ فلوريال (٨ أيار) ألغيت المحاكم والبعثات الثورية
التي أنشأها المفوضون في المحافظات . وصح ذلك أبقى على محكمة آراس
الثورية التي أنشأها ليون حتى ٢٢ ميسيدور (١٠ تموز) . وفي ٢١
فلوريال (١٠ أيار) أنشئت البعثة الشعبية في أورانج وتلك استثناءات
فرضتها الظروف .

وتحدر الارهاب الكبير من قانون ٢٢ بريرال للسنة الثانية (١٠ حزيران
١٧٩٤) ، ويعتمد في تعليقه على الظروف القائمة . ففي أول بريرال (٢٠ أيار)
تمرض كولوديريو الرصاصات أطلقها شخص يدعى آدميرا . وفي ٤ منه
٣٣ (أيار) أوقفت سيسيل رينو التي ظهر أنها كانت تنوي مهاجمة روبسيير ،
فأكذبت قضاعتها ضد الثورة . وعلى هذا النحو كانت تتضح دائماً المؤامرة
الأرستوقراطية ويتأكد استمرار الثورة المعاكسة عشية دخول المعركة .
وأثرت موجة إرهابية الأقسام البلريسية وانفجرت شهوة العقاب . ولكن عهد
ردات الفصل العنيفة قد انقضى . لقد تبسط الارهاب واستقوى . فقد أعلن
كوتون مطلقاً على قانون ٢٢ بريرال : « ليس المهم تقديم بعض الامثلة ، بل
القضاء على نجوم الاستبداد المتحجرة » .

واللغي الدفاع عن المتهمين واستجوابهم المسبق . وأصبح باستطاعة المحلفين أن يكتشفوا بالأدلة الأدبية . ولم يعد للمحكمة إلا الاختيار بين البراءة أو الموت . واتسع تعريف أعداء الثورة بشكل خطير : « المهم القضاء عليهم أكثر من معاقبتهم » . وتعدد المادة ٦ مختلف فئات الأشخاص المعسرين أعداء الشعب :

« أولئك الذين ساعدوا مشاريع أعداء فرنسا باضطهادهم الروح الوطنية والإساءة إليها ، وأولئك الذين عملوا على إخماد التضاد ، وإفساد الأخلاق ، وتشويه نقاء المبادئ الثورية وقوتها ، وكل الذين ، بأية وسيلة كانت وبأي قناع تسبوا ، أجروا بحق الحرية والوحدة وسلامة الجمهورية أو عملوا على منع توطيد دعائهما . »

وتعممت عملية المزج خلال هذه الحقبة الأخيرة : فاتسع مفهوم المؤامرة الأرستوقراطية ساعد على مشول متهمين لا ترابط فيما بينهم في محاكمة واحدة ، ولكهم يحكون متضامين في أعمالهم الحبيثة ضد الأمة . وخشي من تمرد المعتقلين بسبب تكديس المشبوهين في السجون الباريسية أكثر من ٨٠٠٠ . واتخذت مؤامرات السجون التي تأكدت ببعض الدلائل ، ولكنها ضمنت بشكل خطير ، حجة لثلاث دفعات في حزيران وسبع في تموز اختيرت من بيوت الاعتقال الرئيسية : بيسير ، اللكسمبورغ ، الكارم ، سان لازار . فمن آذار ١٧٩٣ إلى بريرال من السنة الثانية نفذ حكم الاعدام في باريس بـ ١٢٥١ شخصاً . و ١٣٧٦ أعدموا بالمقصلة بموجب قانون الإرهاب الكبير في ٩ ترميدور . « كلت الرؤوس تتساقط كألواح القرميد » حسب تمبير فوكيه تفيل مدعي علم المحكة الثورية .

على انه يجب التنويع في وضع ميزان الارهاب . فالبعض يقدر عدد المشبوهين الموقوفين بـ ١٠٠٠٠٠ تقريباً . ويبدو للآخرين معقولاً الرقم ٣٠٠٠٠٠ . ويقدر دونالد غريز عدد المدومين ما بين ٣٥ و ٤٠ ألفاً مع اعتبار المدومين بدون محاكمة كما في نانت وطولون . وحسب احصائيات هذا المؤرخ ارتفع

عدد أحكام الاعدام التي لفظتها الحكومة الثورية ومختلف الهيئات القضائية الاستثنائية إلى ١٦٥٩٤ : من آذار إلى أيلول ١٧٩٣ : ٥١٨ حكماً . ومن تشرين الأول ١٧٩٣ إلى أيار ١٧٩٤ : ١٠٨١٢ ومن حزيران إلى تموز : ٢٥٥٤ وفي آب ١٧٩٤ : ٨٦. وإذا اعتبرنا التوزيع الاقليمي نرى ان ١٦٪ من أحكام الاعدام صدرت في باريس ، و ٧١٪ في مناطق الحرب الأهلية الرئيسية منها ١٩٪ في الجنوب الشرقي ، و ٥٨٪ في الغرب . وتتفق دوافع الاعدام مع هذا التوزيع الاقليمي : في ٧٨٪ من الحالات صدرت أحكام الاعدام للتمرد والخيانة. وأحدث الرأي (اضطراب ارتدادي، قذالية ، مؤامرات) ، تعطيل ١٩٪ من الأحكام مخالفات النظام الاقتصادي (اصدار نقد ورقي مزور ، استغلال الوظيفة) ١٪ فقط . أما بالنسبة إلى التشكيل الاجتماعي فيرجع ٨٤٪ من الأحكام إلى الطبقة الثالثة القديمة (بورجوازيون ٢٥٪ قرويون ٢٨٪ ثوار شعبيون ٣١٪) ٨٠،٥٪ فقط من النبلاء ٦،٥٪ من الاكليروس ويلاحظ جورج ليفير : « ولكن في مثل هذا الصراع يثير الانتقال إلى جانب العدو مراعاة أقل من الأعداء الأصليين » .

لقد كان الارهاب إذاً في جوهره اداة دفاع قومي وثوروي ضد المتمردين والخنونة . والحرب الأهلية التي هو أحد مظاهرها ، حذف الإرهاب من الأمة عناصر يتمذر على الأمة هضمها اجتماعياً إما لأنها ارستوقراطية أو لأنها ربطت مصيرها بالارستوقراطية . لقد منح لجنتي الحكومة القوة الرادعة التي سمحت لها بإعادة سلطة الدولة وفرض قانون السلامة العامة على الجميع . وساهم في تطوير شعور التضامن القومي بإسكاته لمدة من الزمن الانانيات الطبقية . وسمح على الاخص بفرض الاقتصاد الموجه الضروري لجهد الحرب وسلامة الأمة . لقد كان بهذا المعنى عاملاً من عوامل النصر .

٣ - إدارة الاقتصاد

ان إقامة الاقتصاد الموجه قد فرضتها متطلبات الدفاع القومي : كان المهم

تغذية رجال الفير العام وإلباسهم وتجهيزهم وتسليحهم وتموين شعوب المدن بينما ذبلت التجارة الخارجية بتأثير الحصار الذي فرض على فرنسا كموقع محاصر . وهكذا وجدت الحكومة الثورية نفسها مدفوعة منذ صيف ١٧٩٣ إلى تأمين إدارة الاقتصاد تدريجيا .

كان الاستنفار يثقل على جميع مصادر البلاد المادية .فقانون ٢٦ تموز ١٧٩٣ القاضي بحكم الاعدام ضد المحتكرين فرض على المنتجين والتجار الإعلان عن (ستوكاتهم) مخزونهم وأنشأ للتحقق من ذلك مراقبين للاحتكارات . فكان القروي يسلم محبوبه ، وقبنة ، وصوفه وقبنة والحرفي منتجات عمله . وفي بعض الظروف الاستثنائية يقدم المدنيون أسلحة ، واحذية ، وأغطية أو اقشة . وهكذا جمع سان جوست في شتراسبورغ في ١٠ برومير من السنة الثانية (٣١ تشرين الأول ١٧٩٣) ٥٠٠٠ زوج من الاحذية و ١٥٠٠ قميص وفي ٢٤ منه (١٤ تشرين الثاني) ٢٠٠٠ سرير من أغنياء المدينة للعناية بالجرحى . وكانت المواد الاولى مطلوبة ويحري جمعها : معادن ، حبال ، بوناس ، جلود لحقائب البارود .. وانزلت أجراس الكنائس وارسلت إلى الصهر من أجل برونزها . وكل المعامل تشتغل لأجل الامة تحت مراقبة الدولة لكي توصل الإنتاج إلى الذروة وتطبق التقنيات الجديدة التي ركزها العلماء الذين احتجزتهم لجنة السلامة العامة . كان الاستنفار يحد من حرية المبادهة .

وكان فرض الضرائب يشكل التتمة اللازمة للاستنفار . فقرار ٤ أيار ١٧٩٣ انشأ الحد الأقصى للحبوب والطحين ولكنه لم يطبق في الواقع . ولكن قرار ١١ أيلول أعاد توطيده . وقرار ٢٩ أيلول فرض الحد الأقصى العام لمواد الضرورة الاولى (اسعار ١٧٩٠ مزاذاً اليها الثلث) الذي يجب على الأقضية أن تحدده والحد الأقصى للاجور (بمعدل ١٧٩٠ مزاذاً اليه النصف) وقد ترك لعناية البلديات . وفي سبيل تسيير التشريع الجديد ، ومراقبة تطبيقه انشأ المؤتمر الوطني في ٦ برومير من السنة الثانية (٢٧ تشرين الثاني ١٧٩٣) بعثة المؤن تحت سلطة السلامة العامة . وشارت البعثة عملها التنظيمي

الواسع فنشرت في ٢ فانتوز (٢٠ شباط ١٧٩٤) تعرفه الحد الأقصى القومي بدل الانتاج . وعلى كل قضاء أن يضيف اجور النقل (٤ فلوس و ٦ قروش لكل ميل بريدي للحبوب والطحين) . وبيع تاجر الجملة (٥ ٪) وتاجر المفرق (١٠ ٪) . وهكذا كان الحد الأقصى يفرض حداً أعلى للارباح ويكبح جماح روح المضاربة ، ويحد من حرية المنفعة .

وقد أثر تأميم الاقتصاد بدرجات متفاوتة على الانتاج والتجارة الخارجية ولكن بالنسبة لحاجات الجيوش على الاخص . لقد امتنعت لجنة السلامة العامة في الواقع عن تأميم التموين المدني . وهذا المنهاج من الانتاج والمبادلات الذي كان يحد من الحرية الاقتصادية ، ارتدى بوضوح قيمة اجتماعية في نظر الثوار الشعبين الوطنيين . ولكن لجنة السلامة العامة لم تدخل في طريق الاقتصاد الموجه إلا تحت سيطرت الضرورات . ولم يكن هذا بالنسبة اليها إلا وسيلة للدفاع القومي والثوروي طالما استمرت البورجوازية معادية بشدة للتأميم الذي كان يحد من الحرية الاقتصادية .

وقد جرى تأميم قسم من الإنتاج اما مباشرة بإنشاء مصانع للدولة واما غير مباشرة بتقديم مواد أولية للصناعيين وبواسطة التنظيم والمراقبة والمصادرة والضرائب . وأصبحت صناعة الاسلحة دفعاً قومياً بتسيير المصانع القومية للأسلحة والذخيرة . من ذلك مصنع البنادق والاسلحة البيضاء الضخم في باريس والمصانع التي أنشأها لاكانال في برجرارك ونويل بوانت في مولان . وكذلك أيضاً مصنع بارود غرينيل في باريس . على أن لجنة السلامة العامة تحاشت مضاعفة مصانع الدولة (كانوا كان معادياً للمصانع) ورفضت تأميم المناجم .

وجرى تأميم التجارة الخارجية خلال بضعة اشهر . واتخذته بعثة التموين على عاتقها منذ تشرين الثاني ١٧٩٣ فأرسلت موظفيها إلى الخارج وصادرت البواخر التجارية وأقامت المخازن القومية في المرافئ . ولكي تمول البعثة هذه التجارة مع الدول المحايدة وتؤمن دفع المشتريات التي أنتمت مع هامبورغ وفي سويسرا وجنوى والولايات المتحدة ، قامت بمصادرة الخمر والكحول

والحرائر والاقمشة لتصديرها. وفي ٦ نيفوز من السنة الثانية (٢٦ كلون الاول ١٧٩٣) أمر كامبون بمصادرة النقود الاجنبية بقيمتها الاسمية . وبعد اعدام هيبير تراخت مراقبة التجارة الاجنبية ومنذ ٢٣ غانتوز (١٣ آذار ١٧٩٤) 'منح التجار تسهيلات كثيرة : فمن أجل تأمين تمويل الإنتاج طلبت الحكومة من الآن وصاعداً معارضة التجارة الكبرى . فتجمع تجار المرافىء في وكالات تجارية واستدعي عملاء البعثة إلى فرنسا . وكان من غير الممكن الا يثير هذا التطور المطابق لمصالح المودجوازية التجارية والصناعية ، معارضة الثوار الشعبيين .

أما التمويل المدني فلم يجر تأميمه مباشرة أبداً . فبعثة التمويل التي أصبحت في ١٢ جرمينال من السنة الثانية (أول نيسان ١٧٩٤) بعثة التجارة والتجهيز استعملت حقها في المصادرة أسلياً لمصلحة الجيوش غير مكثثة بالمستهلكين المدنيين . فتطور المركزية الرأسمالية الضعيف وانعدم الاحصاءات العامة كل ذلك لم يساعد على تحديد حاجات الشعب تماماً وإقامة خارطة قومية للتمويل . فعاد بالتالي للأفضية ، الاهتمام باستخدام المصادر لتجهيز الأسواق وللبلدية الاهتمام بالقلمة التقنين . وفي كثير من المدن أصبحت المحازر للبلدية كما هي الحال في تروا . وأندر من ذلك الملاحم كما في كليرمون فيران . أما فيما يخص بالمواد الأخرى باستثناء السكر والصابون ، فان بعثة التمويل أهلتها تماماً ، واكتفت بنشر الحد الأقصى . وذهبت لجنة السلامة العامة إلى حد فتح كل مصادرة على السلطات المحلية . وعبثاً حاول الثوار الشعبيون فرض احترام الضريبة على التجار بمراقبتهم الثورية . فالمسوق السرية وعلى الأخص للمنتوجات الخاضعة للضريبة تطورت بشكل ضخم . وألغى مراقبو الاحتكارات في ١٢ جرمينال من السنة الثانية (أول نيسان ١٧٩٤) . ولم يكن في مقدور لجنة السلامة العامة إلا أن تخفف تدريجياً مراقبة التمويل المدني ، رغم احتجاج الثوار الشعبيين ، بعد ان سايرت الآن المنتجين والفلاحين والحرفيين على غرار التجار . وأخيراً تساهلت اللجنة في مخالفة

الحد الأقصى للمؤن باستثناء الخبز .

فكانت بالتالي ترسم سياسة اقتصادية جديدة في ربيع ١٧٩٤ ، بينما كان يتأكد طلاق الحكومة الثورية والحركة الشعبية . وكانت لجنة السلامة العامة الحساسة لتطلعات الطبقات الوسطى ، تقترح فتطمئن التجار وتخفف المراقبات والتشريع الموجه . وثبتت ادارة الاقتصاد جوهرياً لمصلحة الجيوش وفائدة الدولة . ولم يكن ليخفى على لجنة السلامة العامة أن تطبيق الحد الأقصى يشكل عاملاً لانحلال الطبقة الثالثة القديمة : بينما البورجوازية والقرويون الملاكون لا يتحملون الاقتصاد الموجه إلا على مضض ، وبطالب الحرفيون والحائوتيون بتطبيق الحد الأقصى على المواد الغذائية ولكنهم يتمتعون من رؤيته مفروضاً عليهم .

ومع ذلك كان الحد الأقصى للأجور يفضب العمال . فبعد أن جعل النفير العام وجهد الحرب اليد العاملة نادرة ، استفادوا من ذلك لانقراخ زيادات ، وكثير من البلديات وبلدية باريس على الأخص لم تنشر أبداً لوائح تحديد الأجور . على ان الدولة كانت تطبقها بدقة في مصانعها رافضة على العمال كل تهرب . وبعد مأساة جرمينال سحبت بلدية باريس الجديدة كل محاولات التحالف وتبنت لجنة السلامة العامة موقف المقاومة بالنسبة لأصحاب الأجور : كانت تعتبر ان البناء الاقتصادي والمالي يستند على الحد الأقصى المزدوج ، وان إهماله يجر الى انهيار النظام ودمار النقد الورقي . وقعت الاضرابات . ولدى اقتراب الحصاد جرت مصادرة العمال الزراعيين وأخضعت أجورهم للتحديد . وفي ٥ ترميدور (٢٣ تموز) نشرت بلدية باريس أخيراً الحد الأقصى للأجور: فهو يتفق في الواقع بالنسبة لكثير من الهيئات المهنية مع انخفاض مفروض على أجرة الأيام. وهكذا اتسع استياء العمال وجاء ينضاف إلى استياء القرويين الذين أرهقتهم المصادرات والتجار الذين أغضبتهن الضرائب وأصحاب الأموال الذين دمرهم تخفيض قيمة النقد الورقي . ومع ذلك لا يمكن اعتبار ميزان الاقتصاد الموجه سالباً . لقد ساهم في تغذية جيوش الجمهورية وتجهيزها .

وبدونه لم يكن النصر معقولا، وبفضله أيضاً حصلت الطبقات الشعبية في المدن على خبز يومها المؤمن. والعودة إلى الحرية الاقتصادية جعلتهم في السنة الثالثة يسدرون في بؤس مرعب .

٤ - الديمقراطية الاجتماعية

لقد جرى تقاسم مثال الديمقراطية الاجتماعية مع بعض الفروق الطفيفة بين الجماهير الشعبية والبرجوازية الثورية المتوسطة ، وهو ان عدم المساواة في الثروات جعلت الحقوق السياسية لا تكون إلا مظهراً عديم الجدوى وانه ليست الطبيعة فقط في أصل عدم المساواة بين البشر بل الملكية الخاصة أيضاً : انه موضوع سخيف من مواضيع الفلسفة الاجتماعية في القرن الثامن عشر . ولكن الذين يبلغون فكرة قلب النظام الاجتماعي بإلغاء الملكية الخاصة كانوا نادرة. لقد أعلن روبسيير في المؤتمر الوطني في ٢٤ نيسان ١٧٩٣ : « ان المساواة في الممتلكات خيال » .

وكان مثل كل الثوريين يرفض القانون الزراعي أعني اقتسام الملكيات . وفي ١٨ آذار السابق قرر المؤتمر الوطني بالإجماع عقوبة الاعدام على أنصار القانون الزراعي . ولكن روبسيير ظل يؤكد في ذلك الخطاب نفسه ان « التفاوت الكبير في الثروات هو منبع كل المناصب وكثير من الجرائم » . واتضح ان الثوار الشعبين والجبلين معادون « للترف » وتجارة العملة والغنى المفرط . ان المثال العام كان مجتمعاً من صغار المنتجين المستقلين قرويين وحرفين يملك كل منهم حقله وحانوته أو حرفته ، وهو قادر على إطعام عائلته دون الاستعانة بعمل مأجور . انه مثال على مقياس فرنسا الشعبية في نهاية القرن الثامن عشر موافق لتطلعات القروي الصغير والمياوم الزراعي والحرفي والرفيق وكذلك الحانوتي . مثال منسجم مع الظروف الاقتصادية لأكثرية منتجي ذلك العصر ولكنه يبدو متناقضاً مع حرية الإنتاج المطلوبة من جهة أخرى والتي تحمل على المركزية الرأسمالية .

لقد قام المناضلون الباريسيون في الأقسام والروبسييريون في آن واحد ، بأوضح صياغة لهذا المثال الاجتماعي .

ففي ٢ أيلول ١٧٩٣ يعلن قسم الثوار الشعبين وهو قسم حديقة النباتات سابقاً ، مطالباً بالحد الأقصى للعيشة وزيادة الأجور « ان الملكية لا قاعدة لها إلا مدى الحاجات الجسدية » . وطالب المؤتمر الوطني أن يقرر « ان الحد الأقصى للثروات سيحدد » ان الفرد الواحد لن يستطيع أن يملك إلا حداً أقصى واحداً ؛ وان أحداً لا يستطيع أن يستأجر من الأرض أكثر مما يجب لكية من المحارث المحددة . وان المواطن الواحد لا يستطيع أن يملك إلا مشغلاً واحداً وحانوتاً واحداً » .

على ان روبسيير منذ ٢ كانون الأول ١٧٩٢ كان قد أخضع حق الملكية لحق الوجود : « ان أول حق هو حق الوجود ؛ فالقانون الاجتماعي الأول هو بالتالي القانون الذي يضمن لجميع أعضاء المجتمع وسائل الحياة . وكل القوانين الأخرى خاضعة له » . وفي ٢٤ نيسان ١٧٩٣ في خطابه حول اعلان جديد للحقوق خطا روبسيير خطوة وجعل من الملكية ليس فقط حقاً طبيعياً بل حقاً يعينه القانون : « الملكية هي الحق الذي لكل مواطن أن يتمتع بها ويتصرف بالجزء من الممتلكات الذي ضمنه له القانون » .

وأوضح سان جوست بشكل باهر هذا الاتجاه الاجتماعي : « لا حاجة لا للأغنياء ولا للفقراء » ، فالتزف لؤم » . وفي كتابه مقاطع من التشريعات الجمهورية ، يحتفظ بالملكية في حدود ضيقة بإلغاء حرية الوصية واقسام الإرث المتساوي في خط أفقي ومنع الارث في خط غير أفقي وإعادة ممتلكات المواطنين بدون قرابة مباشرة إلى الدولة . والغاية من هذا التشريع الاجتماعي هي :

« إعطاء جميع الفرنسيين وسائل الحصول على الضرورات الأولى للحياة دون الارتباط بأي شيء آخر غير القوافل ودون ارتباط متبادل في الوضع المدني » .

أو أيضاً : « يجب أن يحيا الانسان مستقلاً » .

وهكذا نشأ في الفكر الجمهوري مفهوم الحق الاجتماعي : ان الجماعة القومية الممنوحة حق المراقبة على تنظيم الملكية تتدخل للمحافظة على المساواة النفسية بإعادة تأسيس الملكية الصغيرة بمقياس ما يصبو التطور الاقتصادي إلى تدميرها لكي تحول دون عودة حصر الغنى على غرار اختار بروليتاريا مرتبطة .

لقد انطلق التشريع الجبلي من هذه المبادئ . فقوانين ٥ برومير من السنة الثانية (٢٦ تشرين الأول ١٧٩٣) و ١٧ نيفوز (٦ كانون الثاني ١٧٩٤) أمنت تقسيم الارث بالمساواة المطلقة بين الورثة بمسا فيهم الأولاد الطبيعيين مع مفعول رجعي اعتباراً من ١٤ تموز ١٧٨٩ . ولم يكن كافياً اقتسام الارث بالتساوي فلذلك لزم الموافقة على تمليك المحرومين . ومن هنا التقسيم إلى حصص صغيرة ، المفروض في ٣ حزيران ١٧٩٣ لبيع ممتلكات المهاجرين ، على أن يقسط الدفع على عشر سنوات : وامتدت هذه النصوص في ٢ فرمير من السنة الثانية (٢٢ تشرين الثاني ١٧٩٣) إلى سائر الممتلكات القومية . وأجاز قانون ٦٠ حزيران ١٧٩٣ التقسيم المجاني للممتلكات العامة باعتبار عدد السكان . وإذا كانت التجزئة قد ساعدت عدداً قليلاً من القرويين كي يوسعوا ممتلكاتهم أو ليصبحوا ملاكين فإن العدد الأكبر مع ذلك لم يحصل على أية فائدة من هذا التشريع . فجرد إلغاء الحقوق الاقطاعية في ١٧ تموز ١٧٩٣ جرّ معه زوال التضامن القروي ، وتسارع انحلال العالم الريفي . والقرويون الملاكون والاستثمارات الكبرى ، وقد ضغطت عليهم الحاجة إلى اليد العاملة ، ولم يكن باستطاعتهم أن يعادوا حصول العمال الزراعيين على الملكية وتحول الفلاحين البروليتاريين إلى منتجين مستقلين . وقرارات ٨ و ١٣ فانتوز من السنة الثانية (٢٦ شباط و ٣ آذار ١٧٩٤) دلت على ذهاب إرادة الروبسييريين إلى أبعد من ذلك وإرضاء الثوار الشعبيين الفقراء نوعاً ما : سوف يعوض على الوطنيين الفقراء بمصادرة أملاك المشبهين

وتوزيعها . ولكن بينما تكلم سان جوست في تقريره عن التوزيع المجاني لهذه الممتلكات ، لم يرد ذكر لذلك في القرار . ولم تتضح أيداً طرق التنفيذ . في الواقع ، لم يكن في استطاعة قرارات فانتوز أن تحل المعضلة الزراعية . لقد كان الروبسييريون كالجلبين يأنفون من التدخل في المسائل الزراعية ، بصفتهم من معتنقي الحرية الاقتصادية في أعماق نفوسهم : لقد أصم هؤلاء وأولئك آذانهم عن مطالب القرويين الفقراء ولم يفكروا أبداً في إصلاح المزارعة أو في تقسيم المزارع الكبرى إلى استثمارات صغيرة ، وكانوا غير قادرين على ادراك نظام زراعي منسجم مع تطلعات الثوار الشعبيين في الأرياف .

لقد تسبّل التشريع الاجتماعي بحصر المعنى في خط محاولات الجمعية التأسيسية وتخطاها في الوقت نفسه . فقرارات ١٩ آذار و ٢٨ حزيران ١٧٩٣ أقرّت إعانات للمعدين والأطفال والكهول . ولائحة حقوق الإنسان في ٢٤ حزيران ١٧٩٣ اعترفت في مادتها ٢١ أن « المساعدات العامة هي دين مقدس » وحق المساعدة كرّسه قانون ٢٢ فلورال من السنة الثانية (١١ أيار ١٧٩٤) الذي وضع مبدأ الضمان الاجتماعي وفتح في كل محافظة سجلاً للأعمال الخيرية القومية : وفيه يسجل الكهول ومقدمو الأرياف والأمهات والأرامل المكلفات بالأولاد ، وجميعهم يتلقون منحة سنوية وإعانات يستفيدون من المساعدة الطبية المجانية في البيت .

لقد أطلق سان جوست في ١٣ فانتوز من السنة الثمانية (٣ آذار ١٧٩٤) : « فلتعلم أوروبا انكم لا تريدون بعد الآن بائساً أو مضطهداً على الأرض الفرنسية . وليثمر هذا المثل في الأرض ، وليثمر فيها حب الفضائل والسعادة . فالسعادة فكرة جديدة في أوروبا ! »

٥ - المناقبية الجمهورية

إن الفضيلة حسب رأي روبسيير في ١٧ بلوفيز من السنة الثانية (٥

شباط ١٧٩٤) تؤلف مبدأ الحكومة الشعبية وثابضها :
« أتكلم عن الفضيلة العامة التي اجتاحت العديد من المعجزات في اليونان
وفي روما ... عن هذه الفضيلة التي ليست شيئاً آخر سوى حب الوطن
وقوانينه » .

الفضيلة عامل تلطيف للارهاب . ولجنة السلامة العامة ضربت بقسوة
الثورويين الذين أخلّوا بواجبهم عن سوء نية ، فاستدعت الارهابيين
الكواسر . وإذا لم ترجع عن إزالة المسيحية فانها كانت تنوي تطهير وإكمال
العبادة المدنية التي تركزت في كل مكان وتوحيدها أيضاً : كانت الواجب
يقضي بتقوية شعور الجماهير المدني بالثقافة العامة والعبادة الجمهورية .

واعترف بالثقافة العامة حقاً من حقوق الإنسان في المادة ٢٢ من وثيقة
الإعلان في ٢٤ حزيران ١٧٩٤ . وقد فهمت في جوهرها كتربية قومية ،
وتعليم مدني يعلم المواطنين حسب رأي قسم باريس « حقوق الانسان » في
١٤ تموز ١٧٩٣ « قاعدة واجباتهم وممارسة الفضيلة » : يجب ، قبل كل
شيء ، تنمية الروح العامة وتقوية الوحدة القومية . وفي ٢١ تشرين الأول
١٧٩٣ صوت المؤتمر الوطني على قرار تنشأ بموجبه مدارس الدولة الابتدائية .
يمزج منهاجها ثقافة الروح وثقافة الجسد المناقبية والرياضة والتعليم والخبرة .
ولما دار الجدل في الحال حول هذا القرار حلّ محله قرار ٢٩ فريمبر في السنة
الثانية (١٩ كانون الأول ١٧٩٣) الذي يأمر بإنشاء مدارس ابتدائية اجبارية
مجانية وعلمانية وفق منهاج تشرف عليه الدولة ، غير مركزي يتفق تماماً مع
العقلية الشعبية . ولكن الحكومة الثورية وقد شغلت بمتابعة الحرب ،
أهملت تطبيق هذا القانون رغم المطالب الشعبية : لقد لزمها الزمن كما لزمها
المال . وأصبح ، من جراء ذلك ، تنظيم العبادة المدنية ضرورة ملحة .

لقد تطورت العبادات الثورية منذ بدء الثورة : فتجتمع ١٤ تموز ١٧٩٠
أقسام احدى أوّل وافخم مظاهرها . فكثرت الأعياد المدنية وقد منحها
دافيد كل مصادر عبقريته . وفي ١٩ آب ١٧٩٣ احتفل في باريس بعيد

الوحدة وعدم الانقسام وقد نظمه دافيد . وإبان حركة ازالة المسيحية حلت عبادة العقل في الكنائس في خريف ١٧٩٣ محل العبادة الكاثوليكية وتحولت بسرعة الى عبادة عشرية قاعدتها المدنية والمناقبية الجمهورية .

وادعت عبادة الكائن الأسمى التي كان روبسبير مطلقها ، ارساء العقيدة الجمهورية على أسس ماورائية . فقد تلقى روبسبير من تربيته المدرسية ثقافة روحانية: وبصفته تلميذاً لروسو ابغض حسية كوندشياك وأكثر من ذلك مادية الفلاسفة الملحدة أمثال هيلفيسوس وقد أمر بتحطيم تمثاله النصفي في نادي اليعاقبة .

لقد كان المتادي روبسبير يؤمن بوجود اله وبوجود النفي وبالحياة المقبلة . ولم يترك اعلانه في نادي اليعاقبة في ٢٦ آذار ١٧٩٢ أي شك حول الموضوع . فبعد أن كلف تقديم مشروع عن الأعياد العشرية ، منح هذه الأعياد في تقريره بتاريخ ١٨ فلوريال للسنة الثانية (٧ أيار ١٧٩٤) هدفاً هو تنمية الروح المدنية والمناقبية الجمهورية :

« ان الأساس الوحيد للمجتمع المدني هو المناقبية فاللأخلاقية هي قاعدة الاستبداد كما ان الفضيلة هي جوهر الجمهورية : انعشوا المناقبية العامة واصدروا الاوامر في سبيل النصر ولكن اغرقوا على الأخص الرذيلة في العدم » .

ولكنه تابع وهو يفعل عن قناعة شخصية وقد اهتم في السياسة باعطاء الشعب عبادة تراعي عاداته وتشدد من أزر مناقبته : « في نظر المشرع ، الحقيقة هي كل ما هو مفيد للعالم وصالح في التطبيق ... وفكرة الكائن الأسمى هي تذكير مستمر بالعدالة فهي إذاً اجتماعية وجمهورية » .

والمادة الأولى من قرار ١٨ فلوريال تعلن أن « الشعب الفرنسي يعترف بوجود الكائن الأسمى وخلود النفس » . وقد اقيمت اربعة أعياد جمهورية كبيرة لتمجيد أيام الثورة العظيمة (١٤ تموز ١٧٨٩ ، ١٠ آب ١٧٩٢ ، ٢١

كانون الثاني و ٣١ أيار ١٧٩٣) ويكرس كل يوم عاشر لفضيلة مدنية واجتماعية .

ودشن عيد الكائن الأسمى والطبيعة العبادة الجديدة في ٢٠ بريرال من السنة الثانية (٨ حزيران ١٧٩٤) وترأسه روبسبير وفي يده باقة من الزهور والسنابل بعد ان انتخب رئيساً للمؤتمر الوطني قبل ذلك ببضعة ايام . وتحرك موكب العيد المدني الرائع وسط شعب غفير العدد ، بعد أن نظمه دافيد ، من حديقة التويلري القومية الى شان دي مارس على انغام موسيقى غوسيك وميهول الفخمة . وكان لعيد بريرال تأثير عميق على الحضور وفي الخارج . وقد سجل المستخدم جربال من قسم غليوم تيل في تلك المناسبة في يومياته :

« لا اعتقد ان التاريخ يعرض مثالا لمثل ذلك اليوم . لقد كان سامياً نفسياً ومادياً . وستحتفظ النفوس الحساسة عنه بذكرى خالدة » . اما ماله دو بان الثوروي المناهض فقد كتب : « لقد اعتقدنا حقيقة ان روبسبير سوف يُغلق هوة الثورة » .

ومع ذلك لم تحصل الغاية السياسية التي كان روبسبير يبغيها من إقامة عبادة الكائن الأسمى . ففي ظروف ربيع السنة الثانية وبعد مآسي جرمينال حاول قرار ١٨ فلورال أن تلتحم من جديد في إيمان واحد وفي مناقبية واحدة وحدة الفئات الاجتماعية المختلفة ، التي ساندت حتى ذلك التاريخ الحكومة الثوروية والتي تقيمها الآن متناقضات الطبقات ضد بعضها البعض . وكان روبسبير لجزءه عن تحليل الظروف الإقتصادية والاجتماعية يؤمن بقدرة الأفكار المطلقة والدعوات للفضيلة . وقد ولدت عبادة الكائن الأسمى في الواقع صراعاً جديداً في قلب الحكومة الثوروية نفسها : فأنصار إزالة المسيحية بالعنف ، وكذلك انصار علنة الدولة التامة لم يغتفروا لروبسبير قرار ١٨ فلورال من السنة الثانية .

٦ - الجيش القومي

لقد انتظمت الحكومة الثورية بالنسبة للحرب وكرّس الارهاب سلطتها . ولم يتم الاقتصاد الموجه على قدميه إلا لأجل تغذية جيوش الجمهورية وتجهيزها . ولكي ينخرط الشعب بكلية في المعركة ، اهتمت الديمقراطية الاجتماعية بتحسين مصيره والمناقبية الجمهورية بتقوية روحه المدنية . لقد اعلن روبسيير « الثورة هي حرب الحرية ضد اعدائها » . لقد كرّست الحكومة الثورية كل قوتها لجيش السنة الثانية وتخطى عدده الحقيقي في ربيع ١٧٩٤ ، مليون رجل موزعين على اثني عشر جيشاً . وكان أصلهم متنوعاً : جيوش خط الدفاع ، فيالق المتطوعين ومطوئي التعبئة من الـ ٣٠٠٠٠٠ رجل والنفير العام الذين اعاد تجميعهم المزج والتنظيم الواردان في قرار ٢١ شباط ١٧٩٣ وجرى تطبيقها خلال شتاء ١٧٩٣ - ١٧٩٤ ، في أنصاف فرق . وعلى هذا النحو أصبح الجيش قومياً .

لقد تطهرت الاطر وتجددت . ووضع المؤتمر الوطني مبدأ انتخاب الرؤساء الذي كان معمولاً به في الحرس القومي ولكن قوته ضعفت بعامل القدم . وكان الجنود بموجب قانون ٢١ شباط ١٧٩٣ ينتخبون رقباءهم . ويمينون لثلاثي الرتب العالية ثلاثة مرشحين من بين أصحاب رتب الصف الأدنى للمركز الشاغر . ويختار أصحاب الرتب من الصف نفسه المرشح المطلوب وثلاث الرتب يُمنح عن طريق القدم . أما الجزالات فتسميهم السلطة التنفيذية : ثلث بالقدم وثلثان بالاختيار . وكان سان جوست قد أعلن في ١٢ شباط ١٧٩٣ : « أن انتخاب الرؤساء الخاصين لأقسام الجيش ، حق مدني للجندي » وانتخاب الجزالات حق مدني للجميع » . غير أن لجنة السلامة العامة اختصت نفسها في الواقع في هذا الموضوع بحقوق واسعة جداً فكانت تقوّم غالباً سلطاتها للمبعوثين الذين يتدخلون في تشكيل الأطر . على كل حال ظل مبدأ انتخاب الرتب الدنيا محترماً . ولدى غربة هذا الاختيار ظهرت اركان

عامة لا مثيل لها : مارسو ، هوش ، كليبير ، ماسينا ، جوردان ، وكثيرون آخرون عايطون بأطر صلبة بصفاتها العسكرية كما بروحها المدنية . ولتشكيل أطر جديدة ، نظم قرار ١٣ بريرال من السنة الثانية (أول حزيران ١٧٩٤) مدرسة مارس (المدرسة الحربية) ، وارسل اليها ستة شباب من كل قضاء ليتلقوا بواسطة تربية ثورية كل معارف الجندي الجمهوري واخلاقه .

كان النظام موطداً . « أحبطوا النظام الذي يقود إلى النصر » . كان سان جوست يعلن لجيش الرين في برومير من السنة الثانية . وفي ٢٧ تموز ١٧٩٣ اصدر المؤتمر الوطني قراراً ينص على حكم الاعداء بحق النهابين والهابين من الجيش . وقد عرفت المحاكم العسكرية أن تكون في الواقع متساهلة مع الجنود وهي التي لا ترحم المهاجرين والمتمردين . وعلى الأخص عرفت الحكومة الثورية أن تحفظ للجيش صفته الديمقراطية . فقد أعلن سان جوست في ١٢ شباط ١٧٩٣ : « لا ينبغي أن تتوقعوا النصر بعدد الجنود ونظامهم فقط ؛ لن تحصلوا على النصر إلا بنسبة التقدم الذي ستحرزه الروح الجمهورية في الجيش » . وسارت تربية الجندي السياسية على قدم المساواة مع تدريبه العسكري . فكان جنود السنة الثانية يترددون على النوادي ويقرأون الصحافة الوطنية . وهناك تقرير صادر في ٢٦ فانتوز من السنة الثانية (١٦ آذار ١٧٩٤) يعطي لائحة الصحف المرسلة إلى مختلف جيوش الجمهورية من قبل يوشوت وزير الحرب الثوري الشعبي الوطني ؛ وفي رأس اللائحة ، البير دوشين ثم صحيفة الرجال الأحرار لشارل دوفال وصحيفة الجبل لسان نادي اليعاقبة وصحيفة الأنتيفيدريست لجوليان دي لادروم . لقد كان جيش السنة الثانية جيشاً ثورياً يحارب لانهاؤ الامتياز ، وتدمير الاقطاع ، وإزالة الاستبداد . وكان العدو الانكليزي والبروسي والنمساوي كما كان أيضاً الثوري المعاكس ، والكاهن المرتد والمهاجر . ولما مزجت لجنة السلامة العامة بين الجمهورية والحرية والمساواة توصلت إلى اقناع الجنود المواطنين بوجوب الطاعة بصفتهم محاربين . وأخضعت القيادة العسكرية بشكل ضيق للسلطة المدنية : ان قيادة الحرب

اختصاص جوهرى للسلطة المدنية طالما ان الجيش بالنسبة للحكومة الثورية ليس إلا أداة سياسية معينة . والمادة ١١٠ من دستور ٢٤ حزيران ١٧٩٣ تنص : « لا جنرال فوق السلطة » . ولما خلع لافاييت وديوريز أمنت لجنة السلامة العامة طاعة الجنرالات بواسطة الارهاب : فكوستين وهوشار وآخرون أيضاً أرسلوا إلى المقصلة وقد اعتبر الاهمال والمعجز دليل خيانة وطنية . وتكثر في خطب سان جوست الذي كان يتابع القضايا العسكرية عن كتب ، الأقوال المأثورة من هذا النوع : « لا يدح الجنرالات إلا في نهاية الحرب » ، « لا تزال رتبة الجنرالية من طبيعة للنظام الملكي » . وفي نشرة شهيرة شرحت لجنة السلامة العامة للجنرالات قرار ١٤ فريير من السنة الثانية الدستوري الصادر عن الحكومة الثورية :

« إن السلطة العسكرية في دولة حرة هي السلطة التي يجب أن تكون محصورة أكثر من غيرها . إنها الرافعة المنفعلة التي تحركها الإرادة العامة ... أيها الجنرالات لقد انقضى عهد المصيان » .

وكانت السلطة المدنية تمارس مراقبتها على مسرح العمليات نفسه بواسطة المبعوثين الذين كانت سلطاتهم غير محددة في الواقع ولكنها حددت نهائياً في ٣٠ آذار ١٧٩٣ . فعشية معركة ١٧٩٤ في أول فلوريال من السنة الثانية (٢٠ نيسان ١٧٩٤) كان بيوفارين يوجه هذا الانذار إلى المؤتمر الوطني : « عندما يكون لديكم اثنا عشر جيشاً تحت الحيمة ، لا ينبغي أن تخشوا وتتعاموا الانكسارات فقط بل يجب الخوف أيضاً من التأثير العسكري والطمع لدى رئيس جريء يخرج فجأة من الصف . والتاريخ يعلمنا أن جميع الجمهوريات قد قضت بهذه الطريقة .. والحكومة العسكرية هي أسوأ حكومة بعد التيقراطية » .

وتحول الفن العسكري والاستراتيجية لخدمة الضرورات السياسية والاجتماعية الجديدة . وكانت جيوش الجمهورية المسلحة والمقسمة ، تمتلك الآن امتيازات العدد ، بعد أن نفذت وتجهزت وتسلمت بفضل الاستنفار المادي ،

الذي أتى أخيراً ثماره . لا شك في أن التسلح استمر كتسليح جيش النظام القديم ، للبندقية فمؤذ ١٧٧٧ بطلق محدد على بعد ١٠٠ متر ، ومدفعية غريبوفلا وبشكل رئيسي مدافع تطلق قنابل من عيار ٤ ليبرلت على بعد ٤٠٠ متر تقريباً . ولكن سان جوست أعلن في ١٠ تشرين الأول ١٧٩٣ : « إن فن النظام الملكي العسكري لا يناسبنا . أن نظام حرب الجيوش الفرنسية يجب أن يكون نظام الالتحام » .

لقد فرضت التقنية الجديدة بسبب نقص الثقافة في الجيش : كان جنود السنة الثانية محاربون على العموم كرماء مستخدمين الميدان ثم يهجمون كتلة واحدة بالحرب . فأصبح العمود نهائياً التشكيلة الفنية الممتازة للجيوش الجمهورية وهو أسهل للمحافظة على النظام والتحرك من تشكيلة الخطوط التقليدية . واتضحت الوحدة الفنية الجديدة في ١٧٩٤ : يتألف التقسيم من فرقتي مشاة ومن فيلقي خيالة وبطارية مدفعية أي ما يقارب من ٨ إلى ٩ آلاف رجل .

وتجددت الاستراتيجية هي أيضاً بسبب ضرورة استخدام جماهير الرجال للقائمين . غير أن للتطبيق القديم لحرب الحصار استمراراً مع ذلك ؛ لأن الحصون ما زالت تشكل نقاط الارتكاز وقاعدة العمليات . ونصح كارنو بالهجوم المتجدد دون انقطاع بواسطة كتل متراصة على النقاط الحاسمة ، وهي طريقة فيها للقوة والحماسة مكان أكبر مما للعلم العسكري . وفي ١٤ بلوفيز من السنة الثانية (شباط ١٧٩٤) أوضحت لجنة السلامة العامة مذهبها :

« ان للقواعد العامة هي العمل دائماً كتلاً ، بطريقة الهجوم والمحافظة على نظام صارم في الجيوش دون أن يكون دقيقاً ، وبقاء الجيوش دائماً في حالة استعداد دون إرهاقها وعدم إبقاء أحد في المواقع إلا العدد الكافي لمبايئتها ومباشرة المعركة في كل مناسبة بالحرب وملاحقة العدو باستمرار حتى القضاء عليه قضاء تاماً » .

وفي ٨ بريريال (٢٧ أيار ١٧٩٤) : « هاجوا ، هاجوا دون انقطاع » .

وأخيراً في ٤ فروكتيدور (٢١ آب ١٧٩٤) : « القسوا الانذهال كالبرق واضربوا كالصاعقة » . فأسباب النجاح تركز على سرعة الحركات وقوة الهجوم ، والحماسة في ساحة المعركة أكثر مما هي على براعة المناورة .
وفي حزيران ١٧٩٤ تأكد النصر ثمة جهود الحكومة الثورية الضخمة .
إنما في الوقت نفسه 'فتحت' الأزمة السياسية وانقسم الجهاز الحكومي .

ثالثاً — التاسع من تيرميدور — السنة الثانية

(٢٧ تموز ١٧٩٤)

حوالي نهاية ربيع ١٧٩٤ عنت الصعوبات التي كانت تواجهها لجنة السلامة العامة في المؤتمر الوطني وفي باريس . فقد تأكد الطلاق بين الحركة الشعبية والحكومة الثورية بينما كانت المعارضة تعيد تشكيل نفسها في الجمعية . ويجري ذلك بينما تجمل الصعوبات الاقتصادية وهي تزداد خطورة ، الارهاب ضرورياً باستمرار للنظام ؛ وبينما النصر الذي انتزع أخيراً يجعل شرعية الارهاب وتحمله أشد صعوبة .

١ - انتصار الثورة (أيلر - تموز ١٧٩٤)

لقد كانت سياسة لجنة السلامة العامة الخارجية سياسة حرب في جوهرها . ولولم تهمل سياسة دانتون في المفاوضات لأرضت المعتدلين في الداخل وسامت في اراحة أعصاب القوى القومية . ولم تفعل اللجنة شيئاً لاستغلال انقسامات الحلفاء أو لمساندة البولونيين الثائرين تلبية لدعوة كونسيركو . غير أن لجنة السلامة العامة راعت جانب المحايدين . وبعد تقرير روبسيير عن الوضع السياسي للجمهورية (٢٨ برومير السنة الثانية - ١٨ تشرين الثاني ١٧٩٣) أعلن المؤتمر الوطني رغبته في احترام مصالح القوى المحايدة وأظهر

« مشاعر الاحترام والرضى والشكر » للمقاطعات السويسرية والولايات المتحدة الأميركية . لقد انتهت حرب الدعاية .

وكان جهاز الجمهورية العسكري على حدود الشمال عشية الدخول في المعركة ويشمل ثلاثة جيوش مقابل جيوش كوبورغ الموزعة من البحر حتى نيمور . وكان على جيش الشمال بقيادة بيشيفرو وقوامه ١٥٠٠٠٠ ، أن يهاجم في الفنلندر باتجاه إيبير . وجيش الأردن وقوامه ٢٥٠٠٠ باتجاه شارل روا . وجيش الموزيل بقيادة جوردان وقوامه ٤٠٠٠٠ باتجاه ليبج . كانت مناورة بيشيفرو سيئة ولم يستطيع منع كوبورغ من الاستيلاء على لاندريسيس . ولكنه كسره في توركوأنغ في ٢٩ فلوريال من السنة الثانية (١٨ أيار ١٧٩٤) محرراً حدود الأسكوت الى البحر . وبعد أن أعادت لجنة السلامة العامة تجميع جيشي الأردن والموزيل وقوتها ب ٩٠٠٠٠ ، بقيادة جوردان يساعده سان جوست (وسرعان ما أصبح هذا الجيش جيش سامبر أي موز) أطلقت هذا الجيش الجديد على شارلوا فاستسلمت في ٧ ميسيدور (٢٥ حزيران ١٨٩٤) . وكان كوبورغ في الوقت نفسه يتراجع بعد أن كسره بيشيفرو في إيبير . ولكي ينقذ مؤخرته هاجم جوران امام شارلوا في فلوروس في ٨ ميسيدور (٢٦ حزيران ١٧٩٤) : فاندحر بعد يوم شاق . وكان لسان جوست دوراً ناجحاً في احراز النصر لأنه كان دائماً يبعد الصفوف الى الهجوم ، ولكنه رفض ان يرفع الأمر الى المؤتمر الوطني :

« احب كثيراً ان تملن الانتصارات ولكنني لا اريد أن تصبح حجة للتباهي . لقد أعلن عن يوم فلوروس ولكن آخرين كانوا حاضرين ولم يقولوا عنه شيئاً . لقد كثر الحديث عن الحصار ولكن آخرين كانوا في الخنادق ولم يقولوا عنه شيئاً » .

وكانت نتيجة فلوروس تحرير بلجيكا . والتحم جوردان وبيشيفرو في بروكسل . ثم أجبر بيشيفرو الانكليز والهولانديين على التراجع نحو الشمال وأجبر جوردان النمساويين على التراجع نحو الشرق . ودخلا: الأول إلى أنفرس ،

والثاني إلى السيج في ٩ تيرمسدور (٢٧ تموز ١٧٩٤) .

وعلى جبهة البيرينه اجتاحت ديفوميه معسكر بولو (١٢ فلوريال - أول أيار ١٧٩٤) واحتلت كاتالونيا بينما كان مونييه في الغرب يحتاز الحدود ويحتل سان سيديستيان (٧ ترميدور - ٢٥ تموز ١٧٩٤) . وعلى جبهة الألب بدا غزو إيطاليا أمراً لازماً .

وفي البحر كانت الفرق الجمهورية في الأتلنتيك ما تزال ناجحة في الصمود، بينما كانت الأساطيل الانكليزية تسود المتوسط وتستولي على كورسيكا بالتمكّن مع بلولي . وفي ٩ و ١٠ و ١٣ بريريال (٢٨ و ٢٩ أيار وأول حزيران) دخل أسطول فيلاري جويوز المنطلق من برست معركة في عرض الأويسان لحماية شحنة من القمح الأميركي للأسطول الانكليزي في هوي : لقد كانت الخسائر الفرنسية ثقيلة (غرق الفانجور - المنتقم) ولكن الانكليز اضطروا أن يفسحبوا ومرت الشحنة .

كان يبدو أن في استطاعة الحكومة الثورية بذل أقصى جهد ، أن تعالج الأزمة الاقتصادية وتكفل النصر وتجبر الحلفاء على الصلح . فقد أعلن بيوغارين أمام المؤتمر الوطني باسم لجنة السلامة العامة في أول فلوريال (٢٠ نيسان ١٧٩٤) :

« نحن نسير لا إلى الفتح بل إلى النصر لا لكي ننساق مع نشوة الانتصارات بل لنوقف الضرب في اللحظة التي يصبح فيها موت جندي عدو غير مفيد للحرية » .

وفي الوقت الذي كان فيه الحكومة الثورية على وشك بلوغ أهدافها لتفسخ .

٢ - الأزمة السياسية : التحالف المستحيل (تموز ١٧٩٤)

للأزمة السياسية في تموز سنة ١٧٩٤ مظاهر متعددة . فبينما كانت المدكتاتورية البجوبية تتركز وتتقوى بين يدي الحكومة الثورية ، كانت

قاعدها الاجتماعية تنقلص باستمرار في باريس وقاعدتها السياسية في المؤتمر الوطني . وقد أكمل انقسام لجنتي الحكومة والشقاق في لجنة السلامة العامة تعقيد الأزمة . وتعب الرأي العام في باريس وفي مجمل البلاد من الارهاب بينما ابتعدت الحركة الشعبية عن الحكومة الثورية .

وكان التعب من الارهاب أعظم بمقدار ما بدا أن النصر لم يعد يتطلب القمع . كما أن بورجوازية الأعمال تتحمل على مضض المراقبة الحكومية على الاقتصاد . وهي ترغب في العودة بأسرع ما يمكن إلى الحرية التامة في الانتاج والمبادلات التي منحتها إياها ثورة ١٧٨٩ . وكانت تخشى أيضاً الا يمس حقها في الملكية . وبدأ ان قرارات فانتوز التي كُتبج جاحها لمدة طويلة ، يجب أن تُطلق من عقالها . فقد أنشئت بمئات شعبية لفصل المشبوهين وكشفهم . وعملت لجنة السلامة العامة جهدها لجعل الارهاب مشروعاً باعضاء الارهابيين الكبار من مهامهم وتوطيد المركزية القضائية والقمعية بقلنون ٢٢ بريريكال . ولكن تطبيق القانون أفلت من يدها : فقد زورت لجنة السلامة العامة تطبيقها فزجت الموجبات الشديدة الاختلاف لتحمل على اعدام المتهمين على دفعات ، متذرعة بمؤامرات السجون لتصعيد القمع . وعباً الاشتمزاز من المقصلة ، مضافاً اليه الصعوبات الاقتصادية ، قسماً كبيراً من الرأي العام ضد الحكومة الثورية .

وانفصلت الحركة الشعبية تدريجياً عن الحكومة الثورية منذ مأساة جرمينال . وخلال ربيع ١٧٩٤ ، وباسم مظاهرات الولاء الكاذبة للمؤتمر الوطني ولجنتي الحكومة 'لوحظ فساد' مستشري في الحياة السياسية للأقسام وعداء عنيد من جانب الثورة الشعبية الوطنية الباريسية بالنسبة للنظام . وقد لاحظ سان جوست : « لقد تجذعت الثورة ... وكان سبب ذلك اجتماعياً وسياسياً معاً » .

ففي الميدان السياسي اعيدت الجمعيات العامة في الاقسام إلى الصواب ، وألغيت انتخابات قضاة البلديات والأقسام وكان الثوار الشعبيون الوطنيون

يتعلقون بهذه الانتخابات كظهر جوهري لحقوقهم السياسية . واستمر القمع التطهيري ضد المناضلين المتهمين بالهيبيرية ، وهي كلمة مناسبة تسمح ببلوغ الأطر في الأقسام المضادة للمركزية العقوبية ، والباقية متعلقة بنظام الديوقراطية الشعبية . وفي فلوريال أطلق قسم مارا عبارة صديق الشعب . ولكن لجنتي الحكومة منعت الاعياد «الجزئية» في ٣ بريريال (٢٢ ايار ١٧٩٤) . وفي نهاية ميسيدور عمت في الأقسام حملة الولائم الاخوية ، بالانهمام وحكم بالاعدام بسرعة .

وفي الميدان الاجتماعي استاء المستهلكون الشعبيون من التوجيه الجديد للسياسة الاقتصادية واعادت اللجنة المركزية الاعتبار إلى التجارة بعد أن أصابها التطهير. ويرأسها الآن الروبسييري بايان : فهو يسأل في ٩ ميسيدور (٢٧ حزيران ١٧٩٤) : « ماذا أنتجت الهتافات المتجددة دون انقطاع والمنطلقة ضد مصاصي دماء الشعب ؟ .. ضد العطارين ؟ » لقد كان الاحتكار مفروضاً على المواد الغذائية من الضرورة الأولى . ولكن الحكومة لا تجمعها مكتفية بتقديم الخبز الذي تقع مهمة توزيعه على عاتق البلديات . وقد شجعت بلدية باريس السوق السرية ، وقضت على الحصر ، بإيضاحها أن لا شيء يمنع الأفراد من استيراد مواد غذائية من الخارج وباستصدارها أمراً بتوقيف من يضع الحواجز في وجه التجارة . وبذلك كانت تراعي جانب المنتجين والحرفيين على حساب الطبقات الأشد فقراً من الثوار الشعبيين عمالاً ومأجورين . ومنعت عليهم من جهة أخرى كل مطالبة برفع الاجور . ومنذ فلوريال أثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي تلاتشر الحد الأقصى الجديد والتراخي في المراقبة ، تحركاً عمالياً لزيادة الاجور يصيب مختلف الهيئات المهنية . ولكن اللجنة المركزية قمعته بوحشية بتطبيق قانون ليشابليه . وكان نشر الحد الأقصى الباريسي للاجور في ٥ ترميدور (٢٣ تموز ١٧٩٤) تتويجاً لهذه السياسة التصحيحية . وكانت هذه التعرفة كتطبيق دقيق لقانون ٢٩ أيلول ١٧٩٣ تفرض على العمال تخفيضاً إجبارياً ضخماً أحياناً : فناحت' الحجر في معامل

البائسون الذي كان يكسب ٥ ليرات في فانتوز ، لم يعد يتلقى سوى ٣ ليرات و ٨ قروش . فانفجر الاستياء العمالي في الوقت نفسه الذي فيه كانت سلطات لجنة باريس الروبسييرية في ميس الحاجة إلى مساندة واثقة من الجماهير الشعبية . وفي هذه الأثناء اعادت المعارضة في المؤتمر الوطني تجميع نفسها حول ممثلين اعفوا من مهامهم كإرهابيين وعلى الأخص الذين كانوا مهددين ، كارير ، فوشه ، وعلى الأخص الذين اساءوا إلى واجباتهم وهم باراس ، فريرون وتاليان . واعيد تشكيل قطاع الفاسدين . فاعتمد على المتساعحين الجدد الذين اتخذوا من النصر ذريعة لطلب وضع نهاية للإرهاب ، وعلى السهل الذي لم يقبل الحكومة الثورية إلا كمرحلة زمنية . فبعد أن زال خوف المؤتمر الوطني من يوم خطر وقد سلس الآن قيادة الحركة الشعبية فأى سبب لديه ليتحتمل أكثر من ذلك وصاية اللجان ؟ فكانت الحكومة الثورية بين المؤتمر الوطني ، الذي تعب من النير ، والثورة الشعبية الباريسية ، الشديدة العداء ، كأنها معلقة في الفراغ . واكملت اللجان القضاء على نفسها بانقسامها على ذاتها .

فلجنة الأمن العام التي كانت قيادة القمع في يدها ، تتحمل على مضض تجاوزات لجنة السلامة العامة وعلى الأخص نشاط مكتبها البوليسي . فقد أرادت إطالة أمد الارهاب المرتبطة به سلطتها ، وهي المؤلفة من رجال مشاة أمثال آمار ، فاديه ، فولاند ، ووضعهم الفكري يمنح إلى التطرف . وبما انهم ملحدون فإن إيقاف إزالة المسيحية ، وعبادة الكائن الأسمى هما دافمان اضافيان بالنسبة اليهم . وكانوا باستثناء دافيد ولابا معادين بشكل خاص لروبسيير لأسباب شخصية ومبدئية في آن واحد .

وقد كان باستطاعة لجنة السلامة العامة تجميد هذه الممارسة بسهولة لو بقيت متعددة . ولكن الشقاق تغفل إلى اللجنة الكبرى . وكان روبسيير قد أصبح بخدماته الباهرة الرئيس الحقيقي للحكومة في أعين فرنسا الثورية . ولكنه لم يكن يأبه لحساسيات زملائه فهو قاسٍ مع الآخرين كما هو قاسٍ مع نفسه ، وقلما يقيم علاقة مع أحد فهو يحافظ مع الجميع على

تحفظ كبير يمكن أن يبدو لمنفعة أو لطمع . وهذا الاتهام الذي أطلقه الجير وندنيون ضد المتآدي ومن بعدهم الكورديليون عاد إلى الظهور في اللجنة نفسها مع كارنو وبيوفارين الذي أعلن في المؤتمر الوطني ، في أول فلوريل من السنة الثانية (٢٠ نيسان ١٧٩٤) .

« كل شعب حريص على حريته عليه أن يحذر من فضائل الرجال الذين يشغلون مراكز رفيعة » .

وينضاف تنوع الاتجاهات الاجتماعية إلى معالوضات المزاج ، ومؤامرات الصلاحيات (لقد وقعت نقلاشات عنيفة بين كارنو وسان جوست وكان كارنو يثور من جراء انتقادات روبسيير وسان جوست لمخططاته العسكرية) . فكارنو مثل لينده وما رجلا السهل المتحالفان مع الجبل وكانا بورجوازيين محافظين . فكانا يتحتملان على مضض توجيه الاقتصاد ويأنفان من الديموقراطية الاجتماعية . وكان بيوفارين وكوللو دىربوايميلان إلى أقصى العكس . وانقطع روبسيير عن الحضور إلى اللجنة حوالي منتصف ميسيدور ؛ بعد أن غضب وتآلم من مناورات لجنة الأمن العام الجانبية حيث شرع فاديه يهزأ من عبادة الكائن الأسمى بمناسبة كلارين تيو وهي امرأة مسنة ادعت انها « أم الله » . وشجع اعتقاله أعداءه .

وفشلت محاولة التوفيق بين لجنتي الحكومة المجتمعيتين في جلسة مشتركة في ٤ و ٥ ترميدور من السنة الثانية (٢٢ و ٢٣ تموز ١٧٩٤) . وأدرك أعضاء اللجنتين انه إذا لم يتوطد الاتفاق بينها فإن الحكومة الثورية لن تستطيع الثبات والصمود لهجمات الفاسدين والمتساعمين الجدد . غير انه وان قبل سان جوست وكوتون بالصلحة فقد رفضها روبسيير وأراد بذلك إنهاء التحالف الذي كان قائماً بين أعدائه من الجبل والسهل الذي سحق الآن .

٣ - الخلل : الانتفاضة المستحيلة

قرر روبسبيير رفع الصراع إلى المؤتمر الوطني . وبذلك جعله حكماً على استمرار الحكومة الثورية وتحمله خطراً كبيراً مكشوفاً ، طالما ان الحركة الشعبية مجمدة في الوقت نفسه ، والثوار الشيوعيون إما لا مبالون أو معادون .

وفي ٨ تيرميدور (٢٦ تموز ١٧٩٤) هاجم روبسبيير أعداءه أمام المؤتمر الوطني وألقى عليهم ، وهم الارهابيون الكواسر المقنعون بالتسامح ، تبعة تطرف الارهاب . ولكنه قضى على نفسه عندما رفض أن يسمي النواب الذين يتهممهم : فجميع الذين لديهم ما يلامون عليه شعروا بأنفسهم مهددين . وفي المساء بينما كان روبسبيير ينتزع التصفيق في نادي اليعاقبة ، واللجنستان تتأرجعان فاقدتي الاتزان ، كان أعداؤه ينشطون . والتحمت حلقات المؤامرة في الليل بين النواب الذين كلوا يفكرون منذ أمدٍ طويل بالقضاء على روبسبيير وبين السهل الذي وعدوه بنهاية الارهاب . إنه تحالفٌ ظرفي ، لحته الوحيدة الخوف .

وفي ٩ تيرميدور (٢٧ تموز ١٧٩٤) افتتحت جلسة المؤتمر الوطني في الساعة الحادية عشرة . وعند الظهر تناول الكلام سان جوست . وعندئذ تلاحق كل شيء بسرعة . فكمت عملية تعطيل الجلسة التي اتفق عليها المتآمرون ، فم سان جوست ومن بعده روبسبيير . وأقرّ توقيف هنري قائد الحرس القومي الباريسي ، ودوما رئيس المحكمة الثورية . ووسط جلبة مرعبة ، اقترح طلب منغور ، وهو لوشه ، ضد روبسبيير قرار اتهام 'صدق بالإجاء ، فطلب أخوه أن يشاكره في مصيره . فضم اليها كوتون وسان جوست وطلب ليا بشرف الانضمام إلى لائحة الاتهام . فصرخ روبسبيير : « لقد قضى على الجمهورية واقتصر النصوص » . وغادر المؤتمر مشاهداً المقصورات العليا ، فذهبوا ينقلون إلى الأقسام هذا الخبر الخيف . ولم تكن الساعة الثانية بعد .

ولكن محاولة انتفاضة لجنة باريس كانت سيئة التنظيم ، وسيئة الادارة .
ومنذ قبل الساعة الثالثة أخطر رئيس البلدية فلوريو ليسكو المفوض القومي
بايان فدعيا أعضاء المجلس الغام إلى التوزع على أقسامهم لانذار الجيش بالخطر
ودق النفير . وحوالي الساعة السادسة استنفر جميع المناضلين ووقفت الأقسام
على أهبة الاستعداد . ولكن ستة عشر قسماً فقط من أصل ٤٨ أرسلت فرقاً
من الحرس القومي إلى البلدية في ساحة الرمل (غريف) : وهكذا ظهرت
نتائج القمع منذ جرمينال في أطر الأقسام . وبرهنت فرق المدفعية مع ذلك
وهي طليعة الثوار الشعبيين على أنها أكثر مبادأة ثورية من الألوية : فحوالي
الساعة العاشرة مساء كانت سلطات الانتفاضة تتصرف بسبعة عشر فرقة
من المدفعية على الثلاثين التي بقيت في العاصمة و ٣٢ كتيبة ، بينما لم يكن إلى
جانب المؤتمر الوطني سوى فرقة الحرس . وخلال بضع ساعات تمتعت البلدية
بتفوق ساحق في المدفعية : كل هذا عنصر حاسم لو وجد رئيس يقود هذه
القوة . وبعد أن أطلق سراح النواب الذين صدرت بحقهم قرارات التوقيف ،
حضرُوا إلى اللجنة المركزية ، فتدارسوا الأمر . واستعداد المؤتمر الوطني
أنفاسه وأعلن النواب المتمردون خارج القانون . وكلف باراس بتجميع قوة
مسلحة . فانضمت إليه الأقسام المعتدلة . وترك الحرس القومي ورجال
المدفعية المتجمعون أمام مقر البلدية دون تعليمات ولا تجهيزات وسرعان ما
سرت إشاعة الوضع خارج القانون فأقفرت ساحة الرمل تدريجياً . وحوالي
الساعة الثانية صباحاً زحف باراس على قصر البلدية واستولى عليه فجأة .
فانكسرت اللجنة المركزية دون أن تحارب .

وفي ١٠ تيرميدور (٢٨ تموز ١٧٩٤) مساءً أعدم ريبسيير وسان جوست
وكوتون وتسعة عشر من أنصارهم بالمقصلة دون محاكمة . وفي اليوم الثاني كان
دور دفعة من ٧١ وهي أكثر الدفعات عدداً في الثورة .

وإذا اعتبرنا محاولة الانتفاضة بحد ذاتها ، تعود مسؤولية الانحلال إلى
رؤساء بلدية باريس والروبسييريين الذين لم يحسنوا التصرف . ورغم إمداد

الجهاز الحكومي وتحاذل سلطات أقسام عديدة ، وعلى الأخص اللجان الثورية التي أعيدت إلى الصواب منذ زمن طويل ، فإن الثوار الشعبيين أسرعوا بالآلاف إلى مقر اللجنة . وإذا ذهب هذا الإسراع عبثاً فمسؤوليته تقع على عاتق الروبسييريين الذين انتظروا الضربة القاضية بدل أن ينزلوا إلى ساحة الرمل ويترأسوا محاربي الأيام الشعبية . وإذا عدنا إلى الوراء نجد ان ضرورة تيرميدور التاريخية مسجلة في متناقضات الحركة الثورية كما في حركة الثوار الشعبيين أنفسهم .

فروبسيير هو تقليد روسو ولكن ثقافته العلمية والاقتصادية معدومة ، كان يرتعب من مادية الفلاسفة أمثال هيلفيسوس . ومفهومه الروحاني للمجتمع والعالم تركه أعزل من السلاح أمام المتناقضات التي تأكدت في ربيع ١٧٩٤ . وان عرف روبسيير أن يمنع الحكومة الثورية والارهاب تعليلاً نظرياً فانه كان عاجزاً عن تحليل دقيق للحقائق الاقتصادية والاجتماعية في زمانه . لا ريب انه لم يكن في مقدوره أن يقلل من قيمة ميزان القوى الاجتماعية ويهمل البورجوازية المزدهرة في الصراع ضد الارستوقراطية والنظام القديم . ولكن روبسيير مثل سان جوست ، استمر سجين متناقضاته . كان كلاماً شديداً الادراك لمصالح البورجوازية فلم يرتبط تماماً بالثورة الشعبية ولكنها اهتمت كثيراً بمحاجات الثوار الشعبيين ، فلم يجدا خطوة في أعين البورجوازية . لقد تأسست الحكومة الثورية على قاعدة اجتماعية مؤلفة من عناصر مختلفة ومتناقضة وبالتالي خالية من ادراك الطبقة . فلم يكن باستطاعة البعاقبة الذين اعتمد عليهم الروبسييريون أن يمنحوها الدرع الضروري : فهم أيضاً لم يؤلفوا طبقة وأقل من ذلك حزب طبقة دقيقتي التنظيم ، كان في مقدوره أن يكون أداة فعالة للعمل السياسي . كان نظام السنة الثانية يرتكز على مفهوم روحاني للعلاقات الاجتماعية والديموقراطية فكانت نتائجه وبالأعلى عليه .

وفي الميدان السياسي كان ثمة تناقض أساسي أكثر مما هو معارضة ظرفية ،

بين البورجوازية الجبلية والثورية الباريسية ، بين مناضلي الأقسام والحكومة الثورية . وكانت الحرب تتطلب حكومة مهيمنة وقد أدرك الثوار الشعبيون ذلك فساهموا في خلقها . ولكن الحرب ومتطلباتها دخلت على هذا النحو في تناقض مع الديمقراطية التي يدعو إليها الجيليون والثوار الشعبيون بالتساوي دون أن يكون لهم عنها مفهوم واحد . فالديموقراطية كما كانت يمارسها الثوار الشعبيون تتطلب بداهة حكماً مباشراً : والحكومة الثورية كانت تعتبر هذه الممارسة غير متناسبة مع قيادة الحرب . فمراقبة المنتخبين ، وحق الشعب برفض ولايتهم ، والتصويت بصوت عالٍ ، أو بالمناداة ، كل هذه ملامح تشير إلى أن مناضلي الأقسام لم يكن في نيتهم الاكتفاء بديموقراطية شكلية . ولكن هذا السلوك السياسي يتعارض دون رجعة مع الديمقراطية الليبرالية كما كانت تفهمها البورجوازية . لقد طالب الثوار الشعبيون بحكومة قوية لسحق الارستوقراطية : ولم يغتفروا للحكومة إعادتهم إلى الصواب واجبارهم على الطاعة .

وكانت مشكلة العلاقات بين الحركة الشعبية والحكومة الثورية ما تزال تطرح على مستوى آخر . فنتيجة للنجاح الشعبي نفسه في ربيع وخلال صيف ١٧٩٣ رأى الثوار الشعبيون أطهرهم تنصره . فكثيرون من المناضلين في الأقسام الباريسية دون أن يحركهم الطمع وحده اعتبروا حصولهم على مركز مكافأة مشروعة لإخلاصهم . ومن جهة أخرى كانت فعالية الحكومة الثورية قائمة على هذا الثمن . وفي خريف ١٧٩٣ جرى تطهير الإدارات ومُلئت بالثوار الشعبيين الطيبين . وعند ذاك ظهر التزام جديد دلل عليه مثقال المبعوثين الثوريين من الأقسام الباريسية . فقد شكلوا في البدء القطاع الأشد نضالاً في الجهاز الحكومي ، وهم المتحدرون من العناصر الأكثر شعبية والأشد حماسة بين الثوار الشعبيين . وكانت ظروفهم ونجاح مهامهم نفسه يفرض أن يكونوا مأجورين : وتحول هؤلاء المناضلون خلال السنة الثانية إلى موظفين يزدادون خضوعاً بين يدي الحكومة الثورية بمقدار ما يخشون فقد امتيازهم المكتسب .

وهذا التطور ينبع بالضرورة من خطورة الصراع في الداخل وعلى الحدود ؛ فالعناصر الأكثر ادراكاً للحركة الشعبية تتحول إلى جهاز الدولة وتقوي الحكومة الثورية . ولكنه نتج عن ذلك إضعاف للحركة الشعبية وذبول في علاقاتها مع الحكومة . وألغى النشاط السياسي في تنظيمات الأقسام نفسه مكبلاً مع اعتبار متطلبات الدفاع القومي المتزايدة أيضاً . وفي الوقت نفسه كانت الديمقراطية تضعف في داخل الأقسام وقد جرت البيروقراطية تدريجياً شلل روح النقد وروح النضال السياسي لدى الجماهير . وحدث أيضاً تحاذل في المراقبة الشعبية على الأجهزة الحكومية التي قويت ميولها التسلطية . وهكذا دخل تناقض جديد بين الحكومة الثورية والحركة الشعبية التي أوصلتها إلى الحكم . وشهد الروبسييريون هذا التطور عاجزين . « لقد تجمدت الثورة » هذا ما تحقق من صحته سان جوست ولكنه لم يستطع أن يجد له أسباباً .

١ وفي الميزان الاقتصادي والاجتماعي لم يكن التغلب على التناقض أقل صعوبة . فبصفة كون رجال لجنة السلامة العامة وروبسيير أولهم ، من معتنقي الاقتصاد الموجه إلا أنهم لم يستطيعوا الاستغناء عن الحصر والمصادرة لمساندة حرب قومية عظيمة ، بينما كان الثوار الشعبيون الوطنيون يفكرون أكثر من ذلك بكثير ، بأودم الخاص وهم يفرضون الحد الأقصى .

ومهما أصبحت الثورة ديمقراطية فإنها استمرت بورجوازية فلم يكن باستطاعة الحكومة الثورية أن تحصر المأون دون أن تحدد الأجور لكي تحافظ على التوازن بين أصحاب المشاريع والمأجورين . وكانت هذه السياسة تفرض التحالف بين الجبليين والثوار الشعبيين . غير أنها كانت تصدم البورجوازية وحق العقوبة منها ، لأنها ألغت الحرية الاقتصادية وأنقصت الربح : فإذا استثنينا صناعات الحرب التي تموّلها الدولة ومصادرات الحبوب والتبن المفروضة على القرويين ، فإن التجار والمنتجين خالفوا الحد الأقصى . وفي هذه الأثناء كان الثوار الشعبيون ينوون الاستفادة من الظروف للحصول

على زيادة في الأجور بتمسكهم أساساً بنسبة الأسعار والأجور . ومن نافلة القول ان لجنة السلامة العامة- بمحاولتها التدخل لحل الأزمة في مجتمع ذي بنية بورجوازية ، كان مقدراً لتحكيمها أن يفيد منه الملاكون والمنتجون أكثر من المأجورين : وعن ذلك نتج على الأخص الحد الأقصى الباريسي للأجور في ٥ تيرميدور . لقد كان الاقتصاد الموجه للسنة الثانية في اتجاه خاطيء طالما انه لم يركز على قاعدة طبقية .

والحكومة الثورية التي نخرها سوس المتناقضات أصيبت إصابة مميّنة بشخص روبسبير وأنصاره ، وأصيبت في الوقت نفسه جمهورية المساواة الديمقراطية التي أرادوا تأسيسها . ولكن الحركة الشعبية سوف تدعم خلال عشرة أشهر أيضاً معركة مؤخرة مندفة ويائسة ، ضد بورجوازية تيرميدور المنجرفة أكثر فأكثر وراء ردة الفعل التي أطلقتها : انه صراع مأسوي سيتحطم في نهايته قابض الثورة نهائياً .

الفصل الخامس

المؤتمر الوطني الترميدي

الردة البورجوازية ونهاية الحركة الشعبية

(تموز ١٧٩٤ - أيلر ١٧٩٥)

بعد أن سقط روبسيير لم يعتر بعده المؤتمر الوطني طويلاً وتسارعت ردة الفعل كثيراً . وتضفي الصفة الإجتماعية للردة أهميتها الرئيسية على هذه الحقبة الترميدورية من خلال حماسة الصراعات السياسية وخواتمها . وكان لنظام السنة الثانية فحوى اجتماعية شعبية أظهرتها إجراءات مثل قرارات فانتوز وقانون الرفاهية القومية . ففي الميدان السياسي مُسمح للشعب أن يشارك في إدارة الأمور . وهكذا اندحر امتياز الغنى واحتكار السياسة للذات أقامتها الجمعية التأسيسية لمصلحة البورجوازية .

لا ريب أن الحركة الشعبية والثوار الشعبيين الوطنيين الذين فرضوا الحكومة الثورية قد أدخلوا المجال منذ جرمينال في السنة الثانية بعد أن أصبح اتجاه سياسة لجنة السلامة العامة الاقتصادية والاجتماعية أقل اهتماماً بقضايا الشعب .

ومن هذه النظرة لا يشير ٩ ترميدور إلى انقطاع فقط بل إلى تسارع .
فمنذ ترميدور ربيع السنة الثانية والردة تتقدم ولكن لم يتم اكتساب شيء
بعد . فالثورة البورجوازية والحركة الشعبية ، الناس الشرفاء والشعب الرعاع
يتواجهان ! انها سنة حاسمة تمتاز بأمل البعض وخوف البعض الآخر من يوم
شعبى عظيم يختم في النهاية مصير الثورة . فنسند ١٧٨٩ أصبح شعب باريس
لا يُقلب .

وقد تميّز اندحار بريريال في السنة الثالثة بنهاية الثوار الشعبين وعزل
الحركة الشعبية نهائياً . واستعادت الثورة سيرها البورجوازي .

أولاً - تقدم ردة ترميدور

تمتاز الحقبة الترميدورية بصراعات سياسية غامضة لا يقوى تشابكها على
إخفاء اللعبة الحقيقية : كان الناس الشرفاء وسوف نسميهم قريباً الوجهاء
ينوون عزل هؤلاء البورجوازيين الصفار ، هؤلاء الحرفيين ، هؤلاء الحانوتين ،
وهؤلاء الرفاق أنفسهم وبكلمة الثوار الشعبين الوطنيين الذي فرضوا شريعتهم
لبرهة من الزمن ، من الحياة السياسية . فكما حدث لدى انتفاضة الحركة
الشعبية في ١٧٩٣ ، تضاعفت الصراعات البرلمانية التي أُلقت العداء بين أقلية
جبيلية وأكثريّة مرقدة متسعة باستمرار ، بخلاف أوسع في القاعدة : فقد
اشتبك أصحاب الردة ورجال السنة الثانية في كل مكان . فالحركة الشعبية
عامل السرعة في ثورة ١٧٩٣ والآن هي قوة مقاومة بسيطة لم تعد تقوى حق
على الانسحاب بعد أن ضل اتجاهها وفسد تنظيمها وحرمت من أظرفها .

١ - تفسخ الحكومة الثورية ونهاية الارهاب (صيف ١٧٩٤)

كانت لجنة السلامة العامة بعد أن تخلصت من الروبسييريين ، تنوي
المحافظة على الجهاز الحكومي . فقد أعلن بارير أمام المؤتمر الوطني متحدثاً

باسمها في ٢٠ تمديد (٢٨ تموز ١٧٩٤) أن يوم ٩ لم يكن سوى «خضة جزئية خرجت منها الحكومة سليمة » . « وسوف عزاد قوة الحكومة لثورية حتى ضعف منذ أن أعطيت السلطة التي عادت إلى منابها ، روحاً أقوى ولبناً أفضل تطهيراً » . وماجم بارير في نفس الوقت بعنف « بعض الأرستوقراطيين المقتنعين الذين يتحدثون عن التسامح » : « فلا تسامح إلا للضلال العفوي . ولكن مناورات الأرستوقراطيين موهبات وخساراتهم جرائم » . في الواقع تفكك الجهاز الحكومي للسنة الثانية في بضعة أسابيع بعد أن فقد ملامحه الأساسية : الاستقرار والتركيز والقوة الفاعلة بمضوله من الإرهاب . لقد تحطم الاستقرار الحكومي منذ ٢١ تمديد من السنة الثانية (٢٩ تموز ١٧٩٤) : فقد أقر المؤتمر الوطني في ذلك اليوم بناء على اقتراح ثاليات أن يصير ، من الآن فصاعداً ، تجديد لجان الحكومة بنسبة الربع كل شهر ، والأعضاء الخارجون لا يُعاد انتخابهم إلا بعد فترة شهر . غابعد برير دي لاكوت دور وجانبون سانت لنفريه ، من لجنة السلامة العامة وعوض عنها باختير رمزي ، بتاليان والدانتوني تودير . وسرعان ما بقي كلون وحده من اللجنة العظيمة للجنة الثانية . وفي لجنة الأمن العام طرد دلفيد وجاكو ولاهيكوتيري المعتبرين روبسييريين ، لمصلحة رجل أمثال لوجلندر أو ميرلان دي تيوخيل . لقد تم للقضاء على استقرار جهاز للقيادة ، ولو أن بعض أعضاء المؤتمر قد اكتسبوا تأثيراً على الحكومة .

ولم تضر المركزية الحكومية بعد قرار ٧ فروكتيدور للسنة الثانية (٢٤ آب ١٧٩٤) . فأفضلية لجنة السلامة العامة قد أمنت حتى ذلك التاريخ وحدة الحكومة . ومنذ ال ١١ من ترميدور هاجها كامبون الذي كان مسيطراً على لجنة المال وبه ترتبط الخزينة : وهي المؤسسة الوحيدة التي أفلتت خلال السنة الثانية من سيطرة اللجنة الكبرى . فأجابه بارير في الثالث عشر منهما الفدرالية المناقبية التي يراد تأسيسها على هذا النحو . فتردد المؤتمر الوطني ولكنه تبنى في النهاية قرار ٧ فروكتيدور للطابق لاقتراحات كامبون فأصبح

يوجد ، من الآن وصاعداً ، ١٦ لجنة منها ١٢ رئيسية تأمر كل واحدة منها إحدى البعثات التنفيذية . ورأت لجنة السلامة العامة اختصاصاتها تنقلص إلى الحرب والسياسة . بينما تحتفظ لجنة الأمن العام بالشرطة والمراقبة . وراحت لجنة التشريع تتخذ أهمية جديدة وقد شملت اختصاصاتها الإدارة الداخلية والمحاكم . لقد قضي على المركزية الحكومية بعد ان انقسمت السلطة على الأخص بين اللجان الحكومية الثلاثة .

وسارت العودة عن الارهاب جنباً إلى جنب مع القضاء على المركزية بعد أن اختفت القوة الفاعلة مع نوابض الحكومة الثورية الأخرى . وجرى تنفيذ قانون ٢٢ بريريال منذ ١٤ ترميدور (أول آب ١٧٩٤) . فانقطعت المحكة الثورية عن العمل بعد أن أرسل فوكيه تانفيل إلى الحبس . وأعيد تنظيمها في ٢٣ منه (١٠ آب ١٧٩٤) بناء على تقرير ميرلان دي دويه : لقد ساعدت القضية الفرضية (القصصية آنذاك) على اطلاق سراح كل متهم حتى المدفوع بحجة أنه لم يستوح أي قصد معاكس للثورة . وألغيت اللجان الثورية ، التي انفجرت ضدها حملة عنيفة بعد ٩ ترميدور ، واستعُض عنها في ٧ فروكتيدور (٢٤ آب ١٧٩٤) بلجان مراقبة الأحياء في المدن الكبرى والأقضية في المحافظات . واعد في باريس تجميع الـ ٤٨ قسماً في ١٢ حياً : واصبحت لجان المراقبة الجديدة كما كانت اللجان المدنية ، اجهزة حكومية مستقلة عن اجتماعات الأقسام العامة التي تقلصت الى اجتماع كل عشرة - أيام منذ ٤ فروكتيدور (٢١ آب ١٧٩٤) . وفتحت السجون واطلق سراح المشبوهين : بالنسبة لباريس فقط ٥٠٠ ما بين ١٨ إلى ٢٣ ترميدور (٥ - ١٠ آب ١٧٩٤) . لقد كانت نهاية الإرهاب .

٢ - المعتدلون واليعاقبة والثوار الشعبيون (آب تشرين الأول ١٧٩٤)

لقد ثبتت الردة السياسية اقدامها بسرعة رغم جهود الإرهابيين القدامى الذين فضحهم ميه دي لاتوش في هجائية عنيفة منذ ٩ فروكتيدور (٢٦ آب

(١٧٩٤) عنوانها ذنب روبسيير . واستقال بيوفارين ، باربر ، وكولوديربوا من لجنة السلامة العامة وقد هاجهم ليكوانتر في ١٢ فروكتيدور (٢٩ آب) لاشتراكهم في الاستبداد . لقد تم عزل جهاز السنة الثانية الحكومي خلال شهر .

لقد فقد الجبل في المؤتمر الوطني كل تأثيره ؛ ولم يعد منه إلا القمة بعد ان تقلصت صفوف قمته تدريجياً بتخاذلات متعددة . وانتصر السهل وهو اكثرية الوسط يدعمه الارهابيون النادمون والجيليون المنحلون . وكان كامباسيريس وميرلاندي دويه يحتلان فيه مكاناً مرموقاً . ولم يترك رجال السهل أي شك حول اتجاههم الاجتماعي فهم اخصام الديمقراطية الاجتماعية بمقدار ما هم اخصام الاقتصاد الموجه . وكانوا بانتمائهم إلى البورجوازية يبنون إعادة الأفضلية إليها وإعادة توطيد التسلسل الاجتماعي وإعادة الشعب إلى الخضوع . وعندما اقترح فايو ، أحد اعضاء القمة الجبلية في ٢٧ فروكتيدور (١٣ أيلول ١٧٩٤) طرقاً جديدة لبيع الممتلكات القومية التي قد تساعد « الجمهوريين غير الملاكين أو صغار الملاكين » ردّ عليه لوزو نائب الشارانت الأسفل :

« إنه يستحيل في جمهورية تتألف من ٢٤ مليوناً أن يكون الجميع فلاحين . وأنه يستحيل أن تكون اكثرية الأمة ملاكاً لأنه في هذه الفرضية يضطر كل واحد لحراثة حقله أو كرمه ليعيش فتتقدم التجارة والفنون والصناعة » .

كان الترميدوريون يرفضون المثال الشعبي لأمة من صغار المنتجين المستقلين على أن رجال السهل المتعلقين تعلقاً شديداً بالثورة كانوا ينوون الدفاع عن الجمهورية : وفي ٢٥ برومير من السنة الثالثة (١٥ تشرين الثاني ١٧٩٤) حافظوا على الأحكام المفروضة على المهاجرين وصاغوها في قوانين . وكانت سياستهم تقوم على توحيد سائر وطنيي ٨٩ لقطع الطريق على الثورة الماكسة واستقرار النظام ولكن كما حدث سنة ١٧٩٣ اقلت القرار من المؤتمر الوطني وفرض عليه من الخارج .

لقد تجاهت ثلاثة اتجاهات سياسية في صراع مثلث خلال الصراعات

السياسية الفاعلة في باريس ، من ترميدور من السنة الثانية إلى برومير من السنة الثالثة . فالمعتدلون يريدون توطيد ازدهار الناس الشرقاء أعسفي البورجوازية المراحة على طريقة ١٧٩١ . والهيرتيون الجدد ، وقد تجمعوا في النادي الانتخابي ، وسيطروا على قسم المتحف ، يمثلون الميول الشعبية المعادية للحكومة الثورية . فكانوا يطالبون بإعادة بلدية باريس المنتخبة ، وتطبيق الدستور الديمقراطي لسنة ١٧٩٣ . واستمر اليعاقبة انصاراً لبقاء المركزية الحكومية طيلة الحرب ووسائل قمع السنة الثانية .

لقد سهلت حملة النادي الانتخابي تقدم الردة بتقسيمها القوى الشعبية وعزلها اليعاقبة . فبعد ان اتحد الهيرتيون . الجدد مع المعتدلين بمعاداتهم للإرهاب ، والروبسييرية ، ساهموا في تسيير تطور سياسفون غيا بعد لنتائج . وبعد أن تنظم النادي الانتخابي بعد ٩ ترميدور بحركة رجال امثال الهيرتي القديم لاغري أو الهائج خيرله ، باشر حملة ضد نظام السنة الثانية تسانده جريدة بابوف « حرية الصحافة » . فكتبت في ١٩ فروكتيدور (٥ أيلول ١٧٩٤) دون رؤية الخلاف الاجتماعي الذي يضم صراعات سياسية : « يشير العاشر من ترميدور إلى الحد الجديد الذي منه نعمل لنولد من جديد إلى الحرية » . وفي عدد ٥ أول فاندوير من السنة الثالثة (٢٣ أيلول ١٧٩٤) لا يميز بابوف إلا حزبين في فرنسا :

« احدهما لصالح استمرار حكومة روبسيير والآخر لصالح إقامة حكومة مستتدة حصراً الى حقوق الانسان الازلية » .

وإذا لم يقم لتفاق خفي بين بابوف والنادي الانتخابي والمرتين المعتدلين ، كما كتب عن ذلك جورج لونوف ، من المؤكد مع ذلك ، أن عملهم قد ساهم في نجاح هؤلاء الآخرين . وقد اعترف بابوف بذلك في « تريبون دي بويل » صحيفة « محكمة الشعب » ٢٨ فريير (١٨ كانون الأول ١٧٩٤) .

لقد اشتدت المقاومة اليعقوبية في المجتمع الذي أعاد فتحه ليجاندر منذ ١١ ترميدور (٢٩ تموز ١٧٩٤) وقد أخرج منه الارهابيون المتثقلون إلى

ممسكر آخر ، وم فريرون ، ليكوانتر ، وتاليان ، بناء على طلب كلويه في ١٧ فروكتيدور (٣ أيلول) .

وطالب اليعاقبة بعودة نظام الارهاب بعد أن ساندتهم صحيفة أودوان الجورنال اوينفرسال وصحيفة شال ولويوا « صديق الشعب » : « القضاء على الارستوقراطيين الذين يتجاسرون على الظهور » .

وفي ١٩ فروكتيدور (٥ أيلول) اتخذ النادي له منهاجاً بتبنيه مذكرة يعاقبة ديحون : تطبيق قانون المشبهين ، تصويت جديد حول القرار المتعلق بالقضية القصصية ، طرد النبلاء والكهنة من جميع الوظائف العامة وأخيراً إعادة تقييد حرية الصحافة . وانضم إلى مذكرة يعاقبة ديحون ثمانية أقسام باريسية . وتميز شهر فروكتيدور بانطلاقة يعقوبية حقيقية توجت اليوم الشعبي الخامس من السنة الثانية ، (٢١ أيلول) بنقل رفات مارا إلى البانتيون . وحمل لنده المؤتمر الوطني على تبني منهاج وسط في اليوم الشعبي الرابع (٢٠ أيلول) واعدأ الارهابيين القدامى بالحماية ولكنه رفض توسيع القمع الثوروي ، وشجب الذين يحملون « بنقل الثروات » وعرض إعادة حرية العمل للتجارة . فانتقدت هذا التقرير بشدة أكثرية يعقوبية في عشرة أقسام باريسية في ١٠ فاندوير من السنة الثالثة (أول تشرين الأول ١٧٩٤) . وهذا الاضطراب في الأقسام من وحي اليعاقبة ، أقلق أكثرية المؤتمر الوطني فانسأقت إلى الردة . فقضت الحزكتان اللتان تتطلبان العضد الشعبي ، بتناقضهما : فعالف النصر المعتدلين .

لقد ألب هجوم المعتدلين ، في تحالف متجانس ، جميع الأعضاء اليمينيين لنظام السنة الثانية وعلى الأخص اليعاقبة وهم : بورجوازيون محافظون ، ملكيون ، دستوريون ، وأنصار النظام القديم المعلنون والخفيون . وكان منهاجهم سلبياً محضاً يعتمد : الثأر من الارهابيين ، اجبار الثوار الشيعيين على الخضوع ، منع العودة إلى الديموقراطية السياسية والاجتماعية . وكانوا يعتمدون على وسيلتين للعمل : الصحافة . وأكثر منها عصائب الشباب المذهب .

لقد انتصرت صحافة الردة الآن ، لتمتعها بمصادر غزيرة من القوة ، بينما الصحافة اليعقوبية محرومة حتى من الدعم الحكومي . وحسب رأي أحدهم لاكريتيل الفتى ، صاحب صحيفة « الجمهورية الفرنسية » قد ألف صحافيو اليمين لجنة لكي تبحث خطة جماعية معاكسة للثورة : « المهم إعادة المؤتمر الوطني إلى الوجود » ، بعد سنتين مشؤومتين من الفوضى . وكان في عدادهم دوسول صاحب « الكورسبوناندس بوليتيك » والاخوان بيرتان « الديبا » ولانغلو « اليساجيه دي سوار » . وعاد فريرون في ٢٥ فروكتيدور (١١ أيلول ١٧٩٤) إلى صحيفته « أوراكور دي بوبل » (صوت الشعب) بينما أطلق تاليان « صديق المواطن » في أول برومير من السنة الثالثة (٢٢ تشرين الأول) . وهاجبت اليعاقبة هجائيات متعددة : فضيحة اليعاقبة في نهاية فروكتيدور ، اليعاقبة خارج القانون في فاندميز . وكان السلاح المعتاد ، السباب والفضيحة والشتم والإشاعة ضد مصاصي الدماء ، الفوضويين ، والمحتكرين . وامتاز المظهر الاجتماعي لهذه الحملات الصحفية بالهجوم على كامبون « جلد أصحاب الدخل » و « روبسبير المملوكيات » أو على لند ، الذي وُضع في السنة الثانية على رأس إدارة الاقتصاد : فالناس الشرفاء أعني وجهاء المال لم يكن في مقدورهم أن يغفروا لهم .

وشكلت عصائب الشباب منذ نهاية فروكتيدور وسيلة العمل الأساسية للردة . وقد نظمها الارهابيون الخارجون على مسكرهم أمثال فريرون (كانوا يسمونهم شباب فريرون المذهب) وتاليان وميرلان دي تيونفيل . وتتغذى هذه العصائب من أوساط الشباب البورجوازي ورجال القانون ومستخدمي البنوك ، وخدم الحوانيت ، يدعمهم المتمردون والمبعدون والهاربون من الجيش . لقد كتب أحدهم وهو دوفال « مذكرات تيرميدورية » :

« كنا كلنا أو تقريباً كلنا متطوعين متمردين . و"يغيتل" إلينا أننا كنا نخدم القضية العامة في شوارع باريس بفائدة أكبر مما في جيش السامبر اي موز » . وكان الشباب يُسرفون من ضفائهم ومن قبة ملابسهم المربعة . وكانوا

يتجمعون مسلحين بالهراوات على صراخ : فليسقط اليعاقبة ! يمشي المؤتمر الوطني أو على نشيد « يقظة الشعب » الذي كانت لازمته : « لن يفلتوا منا » . وأثار الشباب الذين كان اعداؤهم يدعونهم « المعطرون » ، المناوشات الأولى في نهاية فروكيدور في قصر المساواة حيث كان مقهى الشارتر يؤلف معسكرم العام بمهاجتهم اليعاقبة أو الرجال المعتبرين كذلك . وسرعان ما سيطر الشباب المذهب على ناصية الشارع بالتآمر مع لجنة الأمن العام ولجان الرقابة المطهرة . وكان ضغط الردة البواجوازية على المؤتمر الوطني شديد الضرر بمقدار ما كان نفسه مدافعا عن التمثيل القومي . فسرعان ما ضغط على الأكثرية المترددة في الجمعية وجبرها إلى أبعد مما كانت تريد .

٣ - ابعاد اليعاقبة والثوار الشعبيين (تشرين الأول ١٧٩٤ - آذار ١٧٩٥)

ان تحول برومير للسنة الثالثة اتخذ أهمية رئيسية في التطور السياسي للحقبة الترميدورية : فقد انحلت جمعية اليعاقبة وقطع النادي الانتخابي جلساته وسقطت الأقسام الباريسية تحت سلطة الردة .

ويقوم تحليل نهاية اليعاقبة في قسم كبير منه على نقص المساندة الشعبية في الاسابيع الأخيرة لوجودهم . لقد كتب لوفاسور في مذكراته : منذ أن قدم الشعب « استقالته » لم يعد النادي سوى « رافعة عاجزة » . ففي ٢٥ فاندوير من السنة الثالثة (١٦ تشرين الأول ١٧٩٤) شل المؤتمر الوطني التنظيم اليعقوبي بمنع ارتباط النوادي فيما بينها والمذكرات الجماعية . وفي برومير كثرت الانخذالات بينا عنفت هجمات الشباب : وفي ١٩ (٩ تشرين الثاني) نظموا أول مسيرة ضد النادي . وقدمت لهم قضية كاريه بعد يومين من ذلك مناسبة حاسمة . فبعد أن برأت المحكمة الثورية ١٣٢ من نانت ارسلهم كاريه الى باريس ، في الشتاء السابق ، تحول الاتهام الى كاريه نفسه . وفي ٢١ برومير (١١ تشرين الثاني سنة ١٧٩٤) في المؤتمر الوطني خلص روم الى الاتهام ولكن مع بعض التحفظات . وفي المساء نفسه قاد فريرون

عصائبه الى النادي في شارع هونوري كي يمارس ضغطاً على الجمعية : « هيا نفاجيء الحيوان المقدس في عرينه » . واشتبكوا بالأيدي فأعادت القوة المسلحة النظام الى نصابه . فقررت لجان الحكومة اغلاق النادي وصدق المؤتمر الوطني القرار في اليوم الثاني .

ولم تتأخر نهاية النادي الانتخابي . فقد ألّـب لمدة من الزمن كل المعلوضة الشعبية بعد اغلاق نادي اليعاقبة : واسكت تقدم الردة البورجوازية شهوة العداء لليعاقبة لدى معارضي اليسار . ولما أبعد النادي الانتخابي عن قلعة اجتماعه في قسم المتحف زال في الأيام الأولى من فريير من السنة الثالثة (نهاية تشرين الثاني ١٧٩٤) . وسهّلت سيطرة المعتدلين على الأقسام الباريسية بزوال هذين المركزين للمقاومة الشعبية اللذين تشكلها جمعية اليعاقبة والنادي الانتخابي . ومنذ نهاية فانتدمير تغفل الشباب المذهب الى جمعيات الأقسام : واصبح احد رؤسائه جوليان احد قادة قسم التويلري . وتم الاستيلاء تدريجياً على الأقسام اليعاقبية . ويبدو أن قسم « للفؤوس » قسم روبسيير القديم ، قد قاوم حتى ١٠ فريير (٣٠ تشرين الثاني ١٧٩٤) . وبعد أن تمّ عزل مناضلي الأقسام لم تبقى أية قوة شعبية قادرة على مقاومة البورجوازية المعتدلة وعلى الوقوف في وجه الردة . وبعد المؤسسات هاجمت الردة الرجال . لقد لاحت تباشير الارهاب الابيض .

لقد كثّر أعداء الارهاب والمطالبون بإلغاء الثورة الشعبية خلال شتاء ١٧٩٤ - ١٧٩٥ من فريير الى فانتوز كشكل مطهر للارهاب الابيض . ولم يعد الأمر يعني تطهيراً بحصر المعنى ، كما كانت الحال صباح ٩ ترميدور ، لأن الأطر الارهابية قد أُنزلت عن مراكزها ؛ لقد ساد عنصر الثأر . فبعد أن اتجه القمع بادئ الأمر الى الأوهابيين الكبار ، اتسع وشمل مجموع جهناز الأقسام القديم . ونحنا منحى اجتماعياً وهو يضرب ، في اشخاص المناضلين القدامى ، نظام القيم الجمهورية بأكمله . فبعد ابعاد اليعاقبة طالب بابوف في « محكمة الشعب » ، عدد ٢٨ فريير من السنة الثالثة (١٨ كلون الأول ١٧٩٤)

بإبعاد الثوار الشعبيين وكل امتيازاتهم .

لقد ثبت التيار المعاكس للإرهاب أقدامه بمحاكمة كاريه ، المحال أمام المحاكمة الثورية في ٣ فريير (٢٣ تشرين الثاني ١٧٩٤) ، وأعدم بالمقصلة في ٢٦ منه (١٦ كانون الأول) . وقد رفض كل مسؤولية في غرقى نانت ، ولكنه تحمّل مسؤولية الإعدام بالرصاص مستنداً على القرار ضد المتمردين الذين يؤخذون والسلاح في يدهم . وأعيد إلى المؤتمر الوطني ، بناء على تقرير ميرلان دي دويه ، الـ ٧٥ جيروندية الذين احتجوا على أيام ٣١ أيار - ٢ حزيران ١٧٩٣ . وهم الذين أنقذهم روبسيير من الإعدام في ١٨ فريير (٨ كانون الأول ١٧٩٤) مع بعض المتقالين أو المبعدين : مجملهم ٧٨ عضواً في المؤتمر الوطني ، معتدلون أمثال دونو ، ومرتدون أمثال لانجوينه وحتى مياون إلى الملكية أمثال سالادان . فتقوى بهم اليمين . وعندما كثرت الهجمات على أعضاء اللجان القدامى رُضخ المؤتمر الوطني في ٧ نيفوز (٢٧ كانون الأول) . وأنشأ بعثة لفحص قضية بارير ، بيوفارين ، كولوديربوا وفاديه . وعبثاً عرض كومباسيريس هدنة . ولما طال أمد القضية اشتد ضغط عصائب الشباب المذهب بغية تحطيم مقاومة أعضاء المؤتمر المعتدلين .

وكانت إزالة الثورة الشعبية تسير على قدم المساواة في الأقسام الباريسية . ففشلت بعثات على الأقل في ٣٧ من ٤٨ قسماً لفحص سلوك الجهاز القديم في كل قسم : فوجّه الاتهام إلى ٢٠٠ مناضل قديم في ١١ قسماً من بينهم ١٥٢ مبعوثاً ثورياً حرّموا من حقوقهم السياسية وتعرضوا « للإمتحان العام » كقصة اجتماعية حقيقية من المنبذين . وكانت الحكومة تتغاضى عن العمل عندما لا تشجع الحركة ، كما حدث لقانون ١٣ فريير (٣ كانون الأول ١٧٩٤) الذي فرض استرجاع حصيلة المداخل الخارقة العادة للسنة الثانية (قروض إجبارية ، اكتسبت اختيارية) وتميّز المظهر الاجتماعي لإزالة الثورة الشعبية بالحقد الذي أطلقه المرتدون في الأقسام : لقد جرح النظام الاقتصادي والاجتماعي للسنة الثانية ، البورجوازية وآلها . وقصِد بشكل خاص مراقبو الاحتكارات

القدامى: مصادرات، قروض مفروضة ، الإسقيلاء على البضائع المحتكرة : كل هذه جرائم بحق الملكية . فرجال الدم الموصوفون « بأصعاب المساواة » دعوا إلى « اقتسام الممتلكات » . لقد كانت إزالة الثورة الشعبية ، ردة بورجوازية أصيبت خلال السنة الثانية في سلامتها السياسية ، وفي مصالحها وفي امتيازاتها الاجتماعية .

وارتفعت حرارة العداء للإرهاب طيلة الشتاء . وفي ١١ بلوفيز (٣٠ كانون الثاني ١٧٩٥) شكا قسم التامبل (المعبد) لجنته الثورية القديمة إلى المؤتمر الوطني : « اضربوا هذه النمر » . وفي ١١ فانتوز (أول آذار) قسم مونتريل : « ماذا تنتظرون لتطهروا الأرض من أكلة لحوم البشر ؟ أما يعلن لونهم الأصفر وعيونهم الجوفاء كفاية من هم مرتبوم ؟ ألقوا القبض عليهم ... وسيف القانون يحرمهم من الهواء الذي أربأوه طويلا » .

المعطرون الآن يطاردون منافسيهم في الشوارع وممرات ما تسميه « المساجيه دي سوار » « المنتزهات المدنية » . فيحاصرون المقاهي المشهورة كيعقوبية . وفجروا حرب المسارح في بلوفيز فاجبروا الممثلين اليعاقبة على تقديم ترضية بإبعاد المارسييليز وطلب « يقظة الشعب ضد الإرهابيين » . ثم بدأت مطاردة تماثيل مسارا . فاحتج الثوار الشعبيون وتعددت الصدامات فرضخت اللجان : وفي ٢١ بلوفيز (٩ شباط) نزع تماثيل شهداء الحرية ليبييتيه ومارا ولوحات دافيد التي تمثل موتها من قاعة اجتماعات المؤتمر الوطني وسط تصفيق الشباب المذهب الذي تجمع جماهير ، جماهير في المقصورات العليا . ورفعت من البانتيون بقايا مارا وبقايا. البطلين الشابين بارا وفيالا اللذين ماتا في سبيل الوطن . وكثرت الدعوة إلى الاجرام . فأعلن روفير وهو يتكلم عن الإرهابيين القدامى في ٤ فانتوز (٢٢ شباط) « إذا لم تعاقبوا هؤلاء الرجال فليس من فرنسي إلا وله ملء الحلق في ذبحهم » . وفي اليوم الثاني (٢٣ شباط) أصدر ميرلان دي دويه قراراً بأن على جميع الموظفين المطرودين منذ ١٠ ترميدور أن يعودوا إلى أماكن سكنهم قبل ذلك

التاريخ ليقوا هناك تحت مراقبة البلديات : وكان ذلك في بعض المناطق معناه تعيينهم للمذابح . وفي ١٢ فانتوز (٢ آذار) وقد رضح المؤتمر الوطني اخيراً فقرر أمر توقيف مباشر بحق بارير ، بيوفارين ، كوللو ديربوا وفادييه . لقد أصبحت الجمعية القومية من الآن وصاعداً أسيرة عصائب الشباب المذهب يساندتهم المتمردون والمهاربون من الجيش الذين كان عددهم في ازدياد والمهاجرون الذين عادوا متحمسين لطلب استعادة ممتلكاتهم المحجوزة .

وكان الإرهاب الأبيض قد بدأ في المحافظات . ففي ليون تميّز يوم ١٤ بلوفيز من السنة الثالثة (٢ شباط ١٧٩٥) بأول مذبحه للإرهابيين للقدامى الموقوفين . وبدأ القتل الفردي في سائر أنحاء الجنوب الشرقي منذ نيفوز . ثم تنظمت العصائب : جمعية يسوع ، جو هو أو الشمس ، لمطاردة الإرهابيين واليعاقبة ، واخيراً كل وطني الـ ٨٩ وعلى الأخص مكتسي الممتلكات القومية . وكان المبعوثون يتفاوضون عن تشكيل هذه العصائب عندما لا يشجعون عليها . مثال ذلك شامبون في مارسيليا أو الجيروندي إيسنار في الفار . وتعددت المذابح ، ففي ليون يُذبح كل يوم بعض اليعاقبة . في نيم ذُبح المساجين في ٥ فانتوز (٢٣ شباط ١٧٩٥) .

ولم يكن في استطاعة اليعاقبة أن يبدوا أية مقاومة بعد ان حاربتهم الحكومة واتهمهم المثلون . ولم يتدخل المؤتمر الوطني بعد أن أصبح من الآن وصاعداً عاجزاً عن الرد . وبينما كان التضخم النقدي والجماعة والبرد ينمي لدى الشعب روح التمرد بمضاعفة آلامه كانت خوف المؤتمر الوطني يزداد من ردة هجومية من قبل الثوار الشعبين الباريسيين فيتساهل بمبالغات الردة المتطرفة ويحرائم الإرهاب الأبيض .

٤ - الأغنياء القدامى والجند ، الرائعات واللامعقولات

لقد رافقت الردة السياسية والاجتماعية ردة مناقبية . لقد تحمّس الشعب في السنة الثانية وهو المعتبر خازن الفضائل الجمهورية . وأصبح الآن موضع

احتقار . فحسب رأي جوليان ، أحد قادة الشباب المذهب في مذكراته :
« أفراد الشعب محترمون لا شك عندما يكرمون حالتهم بفضائل خاصة » .
إنما لا ينبغي لهم أن يشتغلوا بالقضايا العامة . فبساطتهم أصبحت غشماً .
وأصبح الإنتساب إلى الثورة الشعبية في بريرال سبباً كافياً للتوقيف . فاللترف
الذي تبدد في السنة الثانية أعيد له اعتباره . وتبع الزهد الجمهوري في
الطبقات المالكة التي كُتبت لمدة من الزمن ، جنون من اللذات لقد كتبت
صحيفة « الميساجيه دي سوار » لسائ حال البورجوازية التي قتلى ، في
٢ فريمير (٢٢ تشرين الثاني ١٧٩٤) : لقد عاد الجمال والبهجة إلى باريس
بعد ان هربا من الإرهاب ؛ فنسائنا الجميلات بالشعر المستعار الأشقر مبعودات .
والكونسرات العامة والخاصة لذيدة ..

ورجال الدم من أمثال بيرو وكوللو والمصابة الهائجة يسمون هذا التحول
في الرأي : ثورة معاكسة ، والموضة تمنع الآن بذلة الثوار الشعبيين : البنطال ،
والبلوزو على الأخص الشعر المسطح والقبعة الحمراء . ويمتاز الشباب البورجوازي
بلباسه الفضفاضة التي ميّزها كامبون في ٨ نيفوز (٢٨ كانون الأول ١٧٩٤) :
« وكان في السابق يظهر رجال لابسون الحرق يتظاهرون بهندام ولغة
مضحكين معاً ليبدون كأنهم ثوار شعبيون » .

وجن جنون الرقص . فحفلاته العامة تقوم في كل مكان حتى الكارم الذي
شهد مذابح أيلول أو في مقبرة سان سوليس القديمة . وفي حفلات رقص
الضحايا لم يكن مقبولا إلا من فقد أحداً من أهله على المقصلة . وكان على كل
من يظهر فيها أن يلبس على رأسه كطيتوس ، وعنقه مكشوف كأنما قد كشفه
الجلاد وخيط من حرير أحمر حول العنق . ومنعت غطاطبة الند للند .
وعادت كلمتا مسيو ومدام إلى الظهور وحلا محل مواطن ومواطنة .

وازدهت الحياة العالمية من جديد في الصالونات . وكانت لا كابارو ، مدام
تاليان منذ ٦ نيفوز (٢٦ كانون الأول ١٧٩٤) وسيدة تيرميدور للمعجبين
بها وقد أقامت في كوخها في كورلارين ، تعطي المنهاج للرائعات وتطلق

موضة الفسطان اليوناني القصير النصف شفاف . وسرعان ما اشتهرت مدام هاملن ، ومدام ريكاميه . فالتمولون وأصحاب البنوك ، والمتعهدون والمستغلون الذين أوقفهم الارهاب لمدة من الزمن عادوا يحتلون المركز الأول ، بينما النبلاء والبورجوازيون الكبار والمهاجرون بعد ان عادوا ، راحوا يواصلون التقليد العالمي في النظام القديم . وهكذا بدأت تتشكل البورجوازية الجديدة بانصهار الطبقات القديمة القائدة وأناس قد استغنوا بالمجازفات على النقد الورقي ، والممتلكات العامة وتقديم مواد الحرب . انه عالم شديد الاختلاط فيه تلعب المثلثات الشهيرات مثل « لاكونتسا » دوراً كبيراً . وكثيرون من المؤتمر الوطني المحازوا أو اشترخوا بعد ان تعبوا من الفضيلة . فقد كتب تيبودو في مذكراته : « وهكذا أحسن الحزب الجمهوري بكثير من الفساد حتى أن البعض قاموا بتنازلات وآخرون باعوا أنفسهم نهائياً للملكية » .

وعُرض الترف نفسه بكل وقاحة وكانت مبالغات الرائعات واللامعقولات ، أعني أقلية غنية وعاطلة عن العمل ، تصطدم بمجموع الشعب المتعلق بالعادات التقليدية وتثير شكوك أقلية سياسية استمرت أمينة للشال الجمهوري . وما زال التناقض بين شقاء الجماهير المرعب وغنى أقلية مثير للشكوك ، يدل على المظهر الاجتماعي للردة . وتفاقم التناقض بينما راح القرف يزداد بازدياد خطورة المجاعة وبمقدار ما كان الشتاء يتقدم .

٥ - الردة الدينية والهدنة مع القاندين

لقد ساهمت الردة الدينية بدورها في تقدم الثورة المعاكسة . لقد قام الفصل بين الكنيسة والدولة عملياً ، بقرار اليوم الشعبي الثاني من السنة الثانية (١٨ أيلول ١٧٩٤) : فلأسباب اقتصادية عمل كل مبون على حذف ميزانية الكنيسة الموالية ، وبذلك ألغى ضمناً الدستور المدني للكليروس وتعلمت الدولة بالكلية . ومع ذلك استمرت الاجراءات ضد الكهنة المخالفين سارية المفصول والكنائس مغلقة . ولكن بمقدار ما كانت الردة تقوى بمقدار ذلك

أسف كثير من الفرنسيين للاحتفالات الدينية القديمة وتوصل المؤمنون من جراء ذلك إلى المطالبة بفتح الكنائس . ولم يعد في مقدور العبادة المدنية الفكرية وقد تعرّت الآن من كل صفة وطنية وديموقراطية ، ان تثير عواطف الثوار الشعبين .

واعاد الكهنة الدستوريون إلى الكنائس رونقها شيئاً فشيئاً : ومثال ذلك في اللوار اي شير ، طالب الأسقف غريغوار بالحرية المطلقة للعبادة في أول نيفوز (٢١ كانون الأول ١٧٩٤) . ومع ذلك فان الكهنة المخالفين للملقبين « خوارنة الحقيبة » في الشمال كانوا يحتفلون خلصة بالقداس الأسمى .

ولم تعد حرية العبادة تصادف أي عائق ، طالما انها مُنحت للمتمردين الفانديين بموجب اتفاقية صلح لا جونية في ٢٩ بلوفيز من السنة الثالثة ، (١٧ شباط ١٧٩٥) وفي ٣ فانتوز (٢١ شباط) بناء على تقرير بواسي دانفلا ، أجاز المؤتمر الوطني العبادة في المباني التي يمكن أن يقدمها الكهنة والمؤمنون . لقد صدق الفصل واحتفظت الكنائس بالعبادة العشرية واستمرت العبادة خاصة ؛ ويستطيع جميع الكهنة أن يحتفلوا بها شرط أن يكونوا قد أقسموا على الأقل بين ١٤ آب ١٧٩٢ للحرية والمساواة وهو القسم الصغير . أما دق الأجراس وارتداء الملابس الكنسية والتقدم العامة فقد استمرت ممنوعة بدقة . وأعيد تنظيم العبادة الدستورية بسرعة بإدارة غريغوار الذي نشر « حوليات الديانة » وأصدر الكهنة الرومانيون الذين أقسموا اليمين الصغير « الحوليات الدينية والسياسية والأدبية » . وطوّر المخالفون أكثر من أي وقت مضى ، العبادة السرية ووقفوا في وجه الدستوريين في عدة صراعات . لقد كتب مالليه دي بان في ١٧ آذار ١٧٩٥ :

« ان المؤتمر الوطني باعادة خلقه الكاثوليك ، يعيد خلق الملكيين ... وليس من كاهن الا ويحعمل من تعلقه بهذا النظام حادثة ضيرية لخرافه » .

واستمر استياء الكاثوليك . وكان المؤتمر مستعداً لآخر التنازلات في سبيل

إسكاته، وفي الوقت نفسه كان يعاني معارضة شعبية تضاعفها الأزمة الاقتصادية. لقد سارت المنح التي أعطيت لثوار الغرب في الخط السياسي نفسه. وفي ٩ تيرميدور كان شاريت ما يزال مسيطراً على الماريه وسابينو على البوكاج وستوفله على الموج. ولكن عصاباتهم بعد ان أرهقتها الجيوش المتحركة تناقصت شيئاً فشيئاً. على ان الفانده تضاعفت ببريتانيا وبلصوصية ملكي الغرب (الشوانيري) على أطراف البوكاج. وكان التيرميدوريون بعد ان اعتزلوا الإرهاب وأعمال القمع ينوون الآن إعادة السلام إلى الغرب بسياسة المصالحة. وعندما تسلّم هوش قيادتهم أعاد إلى الذاكرة في ٢٩ فروكتيدور (١٥ أيلول ١٧٩٤) ان الارهاب قد انتهى. فأطلق نـراج المسجونين وعُقدت هدنة مع المتمردين. وفي ١٢ فريمير من السنة الثالثة (٢ كلونف الأول ١٧٩٤) امتدت الهدنة إلى المتمردين الذين يستسلمون خلال شهر. وفي كلونف الثاني ١٧٩٥ بدأت مفاوضات مع الزعماء الملكيين. وفرض المتمردون شروطهم بعد أن تشجعوا واستمروا في متابعة أعمال القتل والنهب. (فقد كتب الممثل بورسول في ٤ بلوفيز) - (٢٣ كلونف الثاني ١٧٩٥) - ! ونحن نقوم بحرب الخراف ضد النمر ، .

ان صلح لاجونيه قرب نانت ، الذي جرى التفاوض حوله على الأخص مع شاريت ، ووقع في ٢٩ بلوفيز (١٧ شباط ١٧٩٥) ، منح الهدنة للمتمردين وأعاد إليهم ممتلكاتهم أو تعويضاً عنها في حال بيعها حتى ولو سُجِّلوا على قوائم المهاجرين. وأعطى الفانديين من الخدمة العسكرية مع ترك أسلحتهم لهم. وأخيراً مُنحت حرية العبادة حتى للرافضين. ونص صلح لابريفالي قرب رين في أول فلوريال (٢٠ نيسان ١٧٩٥) على الشروط نفسها لصالح ملكي الغرب (الشوان^(١)) .

كان استسلام تيرميدور دون نتيجة والسلام وهماً. فقد حصل الفانديون وملكيّو الغرب على متسعٍ من الوقت للاستعداد للعودة إلى المعركة. وانتشر

تيار ملكي الغرب بسرعة في محافظات جديدة . ولم يكن في استطاعة التيرميدوريين لصحزم أن يقوموا بأي عمل : فالعودة إلى الحركة الشعبية التي أرهقتها الأزمة الاقتصادية تستلزم تحالف جميع أصحاب الردة .

ثانياً — الأزمة الاقتصادية والكارثة النقدية

كان اعتزال الاقتصاد الموجه مسجلاً على خط سياسة الردة التيرميدورية . فال مؤتمر الوطني لم يقبل في السابق الحد الأقصى الا بعد أن أجبره الضغط الشعبي . والبورجوازية في كل قطاعاتها كانت تعتبره متعارضاً مع مصالحها ، وتفكك الحكومة الثورية ونهاية الإرهاب جرّاً معها بالضرورة تراخياً في الاقتصاد الموجه . ثم أزالته طالما ان القوة الرادعة لم تعد قادرة على فرضه على المنتجين والتجار ، أنصار الربح الحر والاقتصاد الليبرالي . غير ان إلغاء القسر الاقتصادي كان مقدراً له أن يحمل معه انهيار النقد الورقي وانطلاق التضخم المالي عامل البؤس الشعبي . وعلى هذا النحو ما زالت الصفة الاجتماعية للردة التيرميدورية واضحة .

١ — العودة الى الحرفة الاقتصادية (آب — كانون الأول ١٧٩٤)

لم يكن الحد الأقصى للمواد الغذائية ذات الضرورة الأولى ساري المفعول بشدة . وقد أعلن في ٢٩ أيلول ١٧٩٣ فيما يختص بالتجهيز المدني إلا بالنسبة للحبوب . أما فيما يخص المواد الغذائية الأخرى فقد عدلت عنه لجنة السلامة العامة دون أن تسمح مع ذلك بانتهاك حرمة علناً .. فازدادت التجارة السرية . ولكن الأسعار لم ترتفع إلا بشكل خفيف طالما استمر الارهاب . وجاء التاسع من تيرميدور . وفي ٢١ فروكتيدور من السنة الثانية (٧ أيلول ١٧٩٤) مدد المؤتمر الوطني للسنة الثالثة مفعول الحد الأقصى للحبوب والطحين الصادر في ١١ والحد الأقصى العام الصادر في ٢٩ أيلول ١٧٩٣ .

ولكن ارتفاع الأسعار تقلقهم بعد أن أهل الارهاب واتسعت السوق السرية كثيراً وأصبحت المسموعات حرة بالتدوير . ويؤكد تقرير للبوليس منذ ٢٠ فاندوير من السنة الثالثة (١١ تشرين الأول ١٧٩٤) : « لم يعد أحد في الأسواق يعتمد الحد الأقصى . فكل شيء يباع فيها بالتراضي » .

وقلت فظلم المصادرات في الأقضية الذي اعتمده قرار ١١ أيلول ١٧٩٣ لتجهيز الأسواق بالحبوب . وكان الفلاحون الذين لم يعد خوف اعتبارهم مشبوهين يوقفهم ، يسلمون حبوبهم مرغين وبدأوا بيعها سرّاً . وحصل القرويون على بعض للتسهيلات بقرار ١٩ برومير (٩ تشرين الثاني ١٧٩٤) بعد أن وجدوا لهم مدافعين في المؤتمر الوطني: فعلى الأخص لم تعد المصادرات التي لم تقدم ، تؤدي إلى الاستيلاء على العرض المحجوز ، وتفاقت المقاومة الفردية بمقدار ما تزايدت صعوبة تمويل المدن . وكان من المستحيل فرض تنفيذ المصادرات. والتقيّد بنظام التسعير بعد أن تفككت الحكومة الثورية وعُدل عن الإرهاب .

ولم يُشر تأميم قطاع مهم من الاقتصاد (صناعات الحرب ، النقل الداخلي ، التجارة الخارجية) صعوبات أقل. ولم يكن فاعلاً إلاّ في الحد الأقصى العام . واستمر هذا النظام معمولاً به بعد ترميدور بإدارة لندة العليا دائماً بعد أن خرج من لجنة السلامة العامة في ١٥ فاندوير (٦ تشرين الأول ١٧٩٤) وعيّن رئيساً للجنة التجارة والزراعة والفنون .

لقد أثار تأميم صناعات الحرب معارضة متعددة وقوية . فالعمال والصناعيون تحمّلوا على مضض مراقبة الدولة وتعرفة الحد الأقصى وأكثر من ذلك أن يروا المصلح القومي تتقرع منهم العمل . ولما وافقت لجنة السلامة العامة على أول منحة لهم أعادت بعض المصانع إلى القطاع الخاص : من ذلك معمل الصبّ في تولوز ، في فركتيدور ، ومعمل موبيج في فريمير . وجزأت على الأخص تدويراً معمل الأسلحة الكبير في باريس وحولته إلى ورشة تصليح . ثم وزعت عماله الذين كانت تخشى معارضتهم السياسية على مصانع

المحافظات . وفي بلوفيز لم يبق إلا حوالي ألف عامل يُدفع لهم بالقطعة .
لقد أضر تأميم التجارة الخارجية بمصالح أصحاب السفن والتجار والمالين الذين
كانت التجارة البحرية الكبيرة والمضاربات في النقد تؤلف لهم مصدراً رئيسياً
للأرباح . ووافق لئده في تقريره عن وضع الجمهورية في اليوم الثوروي الشمي
الرابع من السنة الثانية (٢٠ أيلول ١٧٩٤) انه من الضرورة إنعاش التجارة
الخارجية . كان الحصول رديئاً والقحط يلوح نذيره للربيع . وكانت لجنة
السلامة العامة مهتمة بالحصول على الجبوب فسمحت للتجار والمهاجرين بالإستيراد
بحرية . لقد تغفل المؤتمر الوطني في دروب التنازلات : في ٢٦ فاندوير (١٧
تشرين الأول) أجاز قرار للصناعيين أن يستوردوا بحرية المواد الضرورية
لمصانعهم . وفي ٦ فريمير (٢٦ تشرين الثاني) أصبح استيراد البضائع غير
المنوعة حراً . غير انه لم يكن ممكناً أن تتفق حرية الاستيراد مع تطبيق
الحد الأقصى ، وأكثر من ذلك أن قرار ٢٥ برومير (١٥ تشرين الثاني) كان
يحيي التجارة الحرة مع المهاجرين في المرافئ الفرنسية .

وعمّ الهجوم على الاقتصاد الموجّه والحد الأقصى حوالي آخر الحريف .
وفي ١٤ برومير من السنة الثالثة (٤ تشرين الثاني ١٧٩٤) طلب المؤتمر
الوطني تقريراً عن « محاذير الحد الأقصى » . وتركز الهجوم خاصة على تطور
إدارة بيروقراطية الاقتصاد القومي وأخطائها وهي التي لم تكن لتتوصل في
غياب كل تنظيم احصائي ، الى الحصول على مفهوم دقيق عن المصادر
والحاجات . وجاء الهجوم شديداً جداً لأن هذه المكاتب كانت تمجّ بأنصار
نظام السنة الثانية . وكان المقصود عبر المكاتب نظام الاقتصاد الموجّه نفسه
وعلى الأخص مراقبة ما يقدم للجيش : فأصحاب الأموال كانوا ينوون العودة
إلى الأنظمة القديمة وفرض خدمات المتعدين والشركات المالية على الدولة من
جديد لأن في ذلك مصدر تجارة مشمرة وثروات ضخمة . وانتهت حملة انصار
الحرية الاقتصادية ببلوغ غايتها : ففي ١٩ فريمير (٩ كانون الأول) خُلع

تقرير مقدّم إلى لجنة السلامة العامة التي أقصي عنها لئده سريعاً ، إلى ضرورة إلغاء الحد الأقصى .

وألقى قرار ٤ ينفوز من السنة الثالثة (٢٤ كانون الأول ١٧٩٤) الحد الأقصى والتقنين . وأصبح انتقال الحبوب مطلق الحرية في داخل الجمهورية : واحتفظت بمئة التجارة والتجهيزات ، بحق الثراء بالأسعار الجارية لمصلحة الجيوش . وتسبب إلغاء الحد الأقصى بأزمة مرعبة .

٢ - انهيار النقد الورقي ونتائجه

يؤلف انهيار النقد الورقي النتيجة المباشرة لإلغاء الحد الأقصى . وارتفعت الأسعار بشكل هائل وتطوّرت المضاربة بمواد الضرورة الأولى بشكل غيف . وفقد النقد الورقي كل قيمة فانهار التبادل النقدي . والنقد الورقي الذي ارتفع إلى ٥٠ ٪ من قيمته الإسمية في كانون الأول ١٧٩٣ عاد فهبط إلى ٣١ ٪ في ترميدور من السنة الثانية (تموز ١٧٩٤) . وعدم الأخذ بالحد الأقصى اسقطه إلى ٢٠ ٪ في فريمير من السنة الثالثة (كانون الأول ١٧٩٤) . وفي جرمينال (نيسان ١٧٩٥) كان ٨ ٪ وفي ترميدور (تموز) ٣ ٪ . وفرض ارتفاع الأسعار على الدولة تضخماً نقدياً كبيراً ، وزاد الطين بلة أن الضرائب كانت سيئة التحصيل أو تدفع بنقود ورقية فاقدة القيمة . وتزايد حجم النقد الورقي بالإصدارات المتلاحقة : لقد بلغ عشرة مليارات في كانون الأول ١٧٩٤ منها ثمانية في التداول . ومن بلوفيز إلى بريرال (كانون الثاني - أيار ١٧٩٥) جرى إصدار سبعة مليارات وارتفع التداول إلى أكثر من ١١ ملياراً . فكان القرويون والتجار يرفضون النقد الورقي ولا يقبلون إلا النقد المعدني . وضاعف رفض النقد الورقي من تدني قيمته . وبينما من تشرين الثاني ١٧٩٤ إلى أيار ١٧٩٥ لم تحصل زيادة في التداول إلا ٤٢٥ ٪ فقد النقد الورقي ٦٨ ٪ من قيمته . فالمئة ليرة ورقاً هبطت من ٢٤ إلى ٧٠٥ ليرة معدنية .

وتنوع ارتفاع أسعار المواد الغذائية من الضرورة الأولى من محافظة إلى

أخرى . ومع ذلك كان بطريقة عامة أكثر أهمية مما يسمح بافتراضه فقدان قيمة النقد الورقي بالنسبة إلى النقد المعدني . ففي آذار - نيسان ١٧٩٥ كان دليل النقد الورقي ٥٨١ بينما الدليل العام للأسعار قد بلغ ٧٥٨ بالنسبة إلى ١٧٩٠ ، ودليل المواد الغذائية وحدها ٨١٩ .

وضاعف القحط كذلك النتائج التخريبية الحاصلة من ارتفاع الأسعار . ورغم شيوع المصادرات حتى أول ميسيدور (١٩ حزيران ١٧٩٥) لم يعد القرويون يمتنون الأسواق خوفاً أن يُدفع لهم بأوراق نقدية . وشجعهم على ذلك أنه كان مسموحاً بالبيع مباشرة إما إلى موظفي بعثة تجهيز الجيوش وإما إلى التجار الذين يمولون الملاكين . وحدثت عودة إلى الإجراءات القسرية فأقامت الأقضية حرساً قومياً في القرى حتى تسليم الحبوب الضرورية . غير أن نقص الحبوب جعل ، مع حلول الربيع ، هذه للطرق غير مجدية . وعبثاً حاولت الحكومة اللجوء إلى مشتريات من الخارج . وأجبرها دفاع الخزينة على اللجوء ، باستثناء باريس والجيوش ، إلى رؤوس الأموال الخاصة . وهذا ما زاد في ازدهار البورجوازية التجارية العالية . ولم تبدأ الشحنات بالوصول من الخارج إلا في أيار ١٧٩٥ : ففي الوسط الذي يعاني من النقص دائماً كان الوضع خراباً منذ أول الشتاء وكذلك في أورليان في نهاية منطقة البوس منذ أوائل الربيع . وبينما كان التقنين يتناقص كانت الأسعار في ارتفاع : ففي فيردان تناقصت حصة الليبرة للعالم منذ صيف ١٧٩٤ والثلاثة أرباع لباقي الشعب ، النصف في أوائل ربيع ١٧٩٥ بينما كانت السعر يرتفع ٢٠ فلساً في الليبرة الواحدة . وعاد كثير من البلديات إلى التقنين فخلطت الحبوب وقننت التوزيع ووضعت للخبز سعراً أقل من ثمنه الأصلي : ولم تحسن التوصل إلى تخفيف آلام الطبقات الشعبية التي صعب تحملها لشدة ما تتناقض مع ترف الأغنياء الجدد .

وكانت النتائج الاجتماعية لانهار النقد الورقي متنوع عملياً حسب الفئات . فبينما كانت الطبقات الشعبية تسدر في اليأس (كان شتاء السنة الثالثة شديد

القسوة فزاد من شقاء الناس الفقراء) وبينما كانت بورجوازية النظام القديم تميز من دخلها، كان الدائنون الذين يقبضون نقداً ورقياً يفلسون، والمليونون والمضاربون يفتنون بسرعة . وكفنا مرين حقيقيين رفعهم التضخم المالي والمتاجرة بالمتعلكات القومية وتمهيدات الجيوش إلى صفوف المجتمع الأولى ، فحقنوا البورجوازية القديمة بدم جديد . ومن صفوفهم خرج كثير من رجال أعمال أصبحوا رواد الانتاج الرأسمالي في عهد الادارة والعهد النابوليوني . لقد كان التضخم المالي يكمل الثورة الاجتماعية .

وفي باريس بفعل التأثير المزدوج من نقص المواد الغذائية والشك في قيمة النقد الورقي عرفت أسعار المواد التموينية والمحروقات ارتفاعاً مذهلاً . فليبره لحم البقر المسمرة في « المال » بـ ٣٤ فلساً في ٦ نيفوز (٢٦ كانون الأول ١٧٩٤) بلغت ٧ ليرات و ١٠ صولات في ١٢ جرمينال (أول نيسان ١٧٩٥) . ومن ٥٩٠ في كانون الثاني ١٧٩٥ على أساس ١٠٠ لسنة ١٧٩٠ ارتفع الدليل الباريسي لسعر المعيشة إلى ٧٢٠ في آذار و ٩٠٠ في نيسان .

وكانت حركة الأجور والمداخيل تعمل على تنويع النتائج الاجتماعية لارتفاع الأسعار . فقلما كانت تضرب بورجوازية التجارة والصناعة ، واغنياء التضخم النقدي الجدد الذين يتمنون من السوق الحرة . ولكن جماهير الشعب الباريسي كانت تشهد قوتها الشرائية تتناقص لدى كل ارتفاع في الأسعار وهي : المأجورون والمستخدمون الحرفيون والحائوتيون وأصحاب الدخل المحدود . واتسعت البطالة اتساعاً هائلاً نتيجة نقص المواد الأولية ونتيجة اغلاق معامل الأسلحة التي تدنى عدد عمالها من ٥٤٠٠ إلى ١١٤٦ . فانقضّ اليأس على الأوساط الشعبية التي كان الموت يحصدها بالعشرات . وضاعف البرد كذلك نتائج سوء التغذية المرعبة . فقد عرف شتاء السنة الثالثة طقساً من أسوأ واخفض حرارة في القرن الثامن عشر : - ١٠° في أوائل ١٧٩٥ - ١٥° في ٢٣ كانون الثاني . وارتفعت نسبة الوفيات . وفي نهاية الشتاء تناقصت

بقسوة تمييزات الخبز واللحم التي كانت تقدمها وكالة التموين وتؤلف أساس التغذية الشعبية . وتناقص بالتدريج احتياطي الحبوب لتموين باريس بسبب نقص العروض المبرمة وعجز النقل . وفي ٢٥ فانتوز (١٥ آذار) خفض تعيين الخبز « الغذاء الوحيد للفقراء » إلى ليبره ما عدا العمال اليدويين فقد تلقوا ليبره ونصف . لذلك لم يستطع الخبازون أن يعطوا خبزاً لجميع بطاقات التموين في كثير من الأقسام مثل قسم حديقة النباتات . وفي قسم غريفيليه في ٧ جرمينال (٢٧ آذار) كان التمييز نصف ليبره وفي قسم الفيديليتيه في ١٠ منه (٣٠ آذار) كان ربع ليبره .

وفي أيام جرمينال الأولى من السنة الثالثة انقلب اليأس الشعبي إلى غضب ثم إلى تمرد . وفي ٢٩ فانتوز (١٠ آذار) كتبت لجنة السلامة العامة : « قد تتحمل نقص الخبز يوماً آخر ولكننا لن نستطيع أن نتحكمم بالنتائج » . وعبثاً ضاعفت الإجراءات الظرفية : فأمرت في ٧ جرمينال (٢٧ آذار) بتوزيع ٦ أوقيات رزاً لكل نصف ليبره من الخبز . ولكن ربأت البيوت لم يستطعن طبخه لفقد المحروقات . وعاد الثوار الشعبيون إلى الحركة بعد أن عضهم الجوع . ومنذ ٨ نيفوز (٢٨ كانون الأول ١٧٩٤) كان تقرير من البوليس يشير إلى تصاعد الغضب الشعبي البطيء : « إن الطبقة الفقيرة تثير قلق الناس الشرفاء الذين يخشون مغبة هذا الغلاء المفرط » . ومنذ نهاية فانتوز بدا الصراع أمراً لا مفر منه . واستمدت اللجان نفسها له بمضاعفة توقيف العاقبة والثوار الشعبيين وتسليح المواطنين الطيبين ومنح كل حرية للشباب المذهب . كانت الردة البورجوازية كلها توحد قواها في وجه الحركة الشعبية التي أطلقها القحط من جديد .

ثالثاً — الانتفاضات الشعبية الأخيرة

(جرمينال وبريرال السنة الثالثة)

بينما كان النقد الورقي ينهار والأزمة الاقتصادية تدفع بالجمهير الشعبية إلى اليأس ، خلال شتاء السنة الثالثة ، كان تياران يقفان في المواجهة : تقدم الردة وقوطيد نظام الناس الشرفاء من جهة ، ومن جهة أخرى المحاولات الأولى لأعضاء (زمرة) حركة الجوع التي بدأت تعلن عن نفسها اتجاهاً وأهدافاً سياسية .

١ - تصاعد المعارضة الشعبية الباريسية (شتاء ١٧٩٤ - ١٧٩٥)

لقد استندت المعارضة الشعبية على تنظيمات القاعدة التي أفلتت من القمع التيرميدوري . فجمعية المدافعين عن حقوق الانسان يساندها اليعاقبة الذين انتسبوا إليها بعد اغلاق نادهم ، شكلت قلب معارضة شعبية قوية في حي سانت انطوان وعلى الأخص في قسمي مونتيريل وكانزفان . وفي قسم غرافيليه كانت جمعية أصدقاء الحرية والإنسانية المؤلفة « تقريباً من العمال والرجال القليلي الثقافة فقط » حسب رأي أحد المنافسين ، تؤمن للحزب الوطني أكثرية الجمعية العامة . وكان الثوار الشعبيون ما زالوا يحافظون على السلطة في أقسام بوندي ، لومبار ، والمتحف . ووطدت تدريجياً وحدة جميع مناهضي الردة التيرميدورية . وبدأ بابوف في ٢٨ فريمير (١٨ كانون الأول ١٧٩٤) حملة ثانية . وبعد أن ندم على انه كان أول من أرعد ضد « نظام روبسبير » تأكد انه لا يوجد إلا حزبان متجاهاان الشعب المذهب والشعب الفقير الوطني الذي دعاه إلى الانتفاضة في عدد ٩ بلوفيز (٢٨ كانون الثاني ١٧٩٥) من صحيفته « محكمة الشعب » : وهذا ما أدى إلى توقيفه . وكان لوبوا هو أيضاً يحرض في صديق الشعب على الحرب الاجتماعية ضد « المليون المذهب » . أما

اليعاقبة القدامى المتصالحون مع بايوف منذ أن تراجع عن عداوته للإرهاب فكانوا الآن متفقين معه على المطالبة بتطبيق دستور سنة ١٧٩٣ الديوقراطي الذي تهدده مشاريع إعادة النظر فيه .

وشكل النشاط السري ملجأً للمناضلين الشعبيين عندما لجأت في بلوفيزو لجان الحكومة الفتنة إلى القمع . فحلت جمعية المدافعين عن حقوق الإنسان في الـ ٢٠ منه (٨ شباط ١٧٩٥) . وأوقف عدد من المعارضين بينهم بايوف بينما كان الناس للشرفاء يستولون على الأقسام المستبرة شعبية حتى ذلك التاريخ ، وعلى الأخص قسم المتحف . وعاد مناضلو الأقسام القدامى إلى التجمع في السر . وكثر افتضاح الاجتماعات السرية للتآمر في فانتوز . وفي نهاية هذا الشهر سئل نظام سري لجمع الاشتراكات ، على الوطنيين ، إمارة حملة علاقات وكراريس غفل من التوقيع ذات طابع ثوروي : وفي ٢٢ فانتوز (١٢ آذار) علّق بكثرة في الأحياء نداء :

أيها الشعب : استيقظ لقد آن الأوان ! وفي ٣ جرمينال (٢٣ آذار) علّق النفي القومي . وفي ٥ منه (٢٥ آذار) صيحه إلى المؤتمر الوطني وإلى الشعب . وحل تقاقم خطورة القحط الاضطراب الشعبي إلى ذروته وزاد من شدة ذلك توقّيته مع أزمة سياسية في قلب المؤتمر .

٢ - أيام جرمينال من السنة الثالثة (نيسان ١٧٩٥)

لقد ألقت الأزمة السياسية ، في أوائل جرمينال الخلاف بين أكثرية المؤتمر الوطني التيريميدورية والقمة ، أقلّيته الجبلية التي اشتد ساعدها في وقت من الأوقات من جراء تقدم الردة . وتبلورت المعارضة العنيدة في نقطتين . كان دستور ١٧٩٣ الذي قدمه غريرون « كنتاج بعض القتلة » والذي كانت الأكثرية التيريميدورية تنوي جمعه من القوانين المضوية ، تعتبره للقمة في المؤتمر الوطني على العكس ، نخبة خلاص وضمانة للشعب لفرنسي . وفي ٢ جرمينال (٢٢ آذار) من جهة أخرى بدأ المناقشة لإحالة الأربعة على

الاتهام : بلير ، بيو فارين ، كوللو ديربوا ، وفاديه . وهي مناقشة صاحبة
ألهبت الرأي الشعبي بينما كان الرأي البورجوازي يفقد صبره . وحسم المؤتمر
الوطني المناقشة بقرارين : ففي ٩ جرمينال (٢٩ آذار) بعد ان رفض كل
فكرة للعفو العام قرر العودة إلى مماع الاربعمة . وفي ١٢ منه (أول
نيسان) عين لجنة مكلفة بإعداد القوانين العضوية .

وكان استنفار الجماهير الشعبية في ذلك التاريخ قد تم فعلا . فالتجمعات
على أبواب الحُبارزين أصبحت صاحبة منذ نهاية فانتوز (منتصف آذار) .
وفي ٢٧ فانتوز (١٧ آذار) انطلق تجمع من حيّ سان مارسو وسان جاك
إلى المؤتمر الوطني : « الحُبز ينقصنا ، ونحن في عشة النُدم على جميع
التضحيات التي قدمناها في سبيل الثورة » . وفي أول جرمينال (٢١ آذار)
ظهر ثلاثة أقسام حي سانت انطوان ، بدورهم أمام المؤتمر الوطني مطالبين
بوضع دستور ١٧٩٣ موضع التنفيذ ، وبإجراءات ضد القحط ، متهمين أعداء
الشعب ، « عبيد الغنى » . وتعددت الاشتباكات بين الثوار الشعبيين المرهقين
وجماعات الشباب المذهب . وفي هذه الأثناء كانت الحكومة تتابع
استعداداتها لمقاومة الانتفاضة المنتظرة . وفي أول جرمينال (٢١ آذار)
طلب سيس التصويت على قانون قمع كبير : فهو ينص على عقوبة الموت بحق
كل الذين يزحفون إلى المؤتمر الوطني بحركة مدبرة أو بأوامر لإثارة الشعب .
وفي الثاني منه (٢٢ آذار) وزعت اللجان على المواطنين الموثوقين مئة بندقية
لكل قسم .. وازدادت خطورة الاضطرابات في ٧ جرمينال (٢٧ آذار)
في قسم غريفيليه واستمرت يومين . وفي ١٠ منه (٣٠ آذار) أضحت
اجتماعات الأقسام عاصفة . وانتصر الثوار الشعبيون في عشرة أقسام . وفي
اليوم الثاني ظهر قسم كازفان من جديد أمام حاجز المؤتمر وقدم برنامجاً شعبياً
حقيقياً : فبعد أن ندد بنتائج ٩ تيرميدور وإلغاء الحد الأقصى ، طالب
بلدية باريسية منتخبة وإعادة افتتاح الجمعيات الشعبية ، ووضع الدستور

موضع التنفيذ « نحن على أقدامنا لنعصد الجمهورية والحرية » . تلك كانت إشارة الانتفاضة الشعبية .

ان يوم ١٢ جرمينال من السنة الثالثة (أول نيسان ١٧٩٥) يدل على درجة الفوضى التي بلغتها الحركة الشعبية المحرومة من أطرها ، ضحايا القمع . لقد كانت مظاهرة أكثر منها انتفاضة . كانت تجمعاً فوضوياً لجمهور أعزل اكتفى بالتعبير عن آمانياته بعد ان احتل المؤتمر الوطني : المؤتمر الوطني لسنة ١٧٩٣ واجراءات ضد القمع . و فرق حرس الأحياء الفنية القومي ، المتظاهرين دون جهد .

لقد فشل اليوم لعدم وجود عمل محدد وزعماء . فالساعات التي أصبح فيها الثوار الشعبيون أسباده المؤتمر الوطني ضاعت في الصخب ، والخطابات التافهة . واستمر الاضطراب في اليوم الثاني ١٣ جرمينال (٢ نيسان) وعلى الأخص في حي سانت انطوان في قسم كلزفان . ولما قرر المؤتمر الوطني حالة الحصار عاد النظام الى الاستتباب بسرعة .

ولم يتأخر ظهور النتائج السياسية للفشل الشعبي . لقد انتصر اليمين . واعلن اندريه دومون أحد قادته : « ينبغي أن يكون هذا اليوم كاملاً » . وفي ليل ١٢ و ١٣ جرمينال قرر المؤتمر الوطني نفي الأربعة الى غويانا دون محاكمة . واصابت اليسار ايضاً ضربة قاضية من جراء توقيف ثمانية جبليين منهم آمار ودوهم ونقلوا في الحال الى حصن هام ثم من جراء توقيف ثمانية نواب آخرين منهم كامبون بعد ذلك ببضعة أيام . وفي ١٧ فلوريال (٦ أيار) حكم على فوكيه فانفيل بالموت مع خمسة عشر محلفاً من المحكمة الثورية القديمة . وكانت القضية الدستورية في هذه الأثناء موضوع الساعة . فدستور ١٧٩٣ لم يكن موضع اتهام حتى ذلك التاريخ: وقد دارت المناقشة حول تعديله بقوانين عضوية فقد اتهمه الآن في ٢٥ فلوريال (١٤ أيار) قسم الجمهورية « الدستور من أعداد عشرة رجال أملاه الخوف وجرى قبوله تحت سيطرته » . فتقدم الردة بتحالفه مع تحول القمع إلى مجاعة أعاد إطلاق الحركة الشعبية .

٣ - بريرال من السنة الثالثة (أيار ١٧٩٥)

في الواقع لم يستطع قمع انتفاضة جرمينال واضطهاد مناضلي الأقسام ان يحبطا الحركة الشعبية الباريسية ، ولكنها على العكس ساهما في إثارة روح التمرد . وكان المؤتمر الوطني قد قرر في ٢١ جرمينال (١٠ نيسان ١٧٩٥) نزع السلاح « من رجال معروفين في أقسامهم باشتراكهم في الأعمال الرهيبة التي اقترفت في ظل الاستبداد » : انه قانون مشبوهين حقيقي بحق كل الذين اشتركوا في نظام السنة الثانية . لقد شجع ، في وسط فرنسا ، نزع السلاح من الارهابيين القدامى ، مذابح الارهاب الأبيض وقد بلغ ذروته في فلوريال وبريرال .

لقد أصاب نزع السلاح ، مقتلًا من أفضل مناضلي السنة الثانية في باريس ولو بدا ان عدد الذين نزعت أسلحتهم ضئيلاً (حوالي ١٦٠٠ في مجموع الأقسام) لقد كان حسب تعبير أحدهم « فضيحة سياسية ونوعاً من المرض الجسماني » . فحمل السلاح كان يؤلف أحد القيم الأساسية للايديولوجية الشعبية في المساواة؛ ونزع السلاح يفترض ازالة جماعة الرجال الأحرار وضياح الحقوق المدنية . لقد أضعف روح التمرد بين المناضلين الشعبيين .

وفي هذه الأثناء كانت جماعة فلوريال تدفع بالجهاير إلى اليأس . كان التموين يسوء بمقدار ما كان الربيع يتقدم . ففي باريس بعد نقاد الستوكات أضحي التوزيع يومياً . والتعيين اليومي من ربع لبره وهو أدنى مستوى قبل جرمينال ، أصبح عاديًا . ولسوء تنظيم التوزيع كانت ربات البيوت ينتظرن غالباً دون فائدة على أبواب الجبازين . وعمت الاضطرابات كل أنحاء فرنسا . ففي النورماندي وعلى طول السين كان المشردون الجائعون يهاجمون قوافل المؤن المخصصة للعاصمة . وكان ارتفاع الأسعار مستمراً في هذه الأثناء بينما تسبب انهيار وصول الشحنات وعلى الأخص المحروقات بزيادة البطالة . لقد كان لجماعة فلوريال - بريرال من السنة الثالثة نتائج من نوع الكوارث

على شعب سيء التنفيذ منذ اشهر وقد استنزف كل مصادره : انها مجاعة اجتماعية أصابت بشكل رئيسي الطبقات الشعبية بعد ان رفضت الحكومة اقامة تقنين عام . وقد ساعد المال الأغنياء على العيش بفضل السوق الحرة . فكان الرجال والنساء يسقطون في الشوارع صرعى الجوع وازداد عدد الموتى وكثرت حوادث الإنتحار ؛ لقد كتبت صحيفة « الميساجيه دي سوار » المرتدة في ٨ فلوريال (٢٧ نيسان) :

« لا تصادف في الشوارع إلا وجوهاً صفراء أصابها الهزال وارتسم عليها الألم والتعب والجوع والشقاء » .

وانضاف إلى شعور الشفقة في عقلية الملاكين ، الخوف من جماعة تدعو إلى السلب وتهدد الملكية .

لقد امتزج الغضب الشعبي عملياً وبشكل تدريجي باليأس . لقد نافست المجاعة نظام السنة الثانية :

« أيام حكم روبسبير كان الدم يسيل ولم نفتقد الخبز ، واليوم لا يسيل الدم والخبز مفقود ؛ يجب أن يسيل لنحصل على الخبز » .

انها اقوال ارهابية غالباً ما وردت في تقارير الشرطة . وكان دستور ١٧٩٣ يشكل أكثر من أي وقت مضى أرض ميعاد . فقد كتب ليفاسور دي لاسارت في مذكراته : « بهذا الوعد بالديموقراطية كانت تتعلق كل آمال الشعب » . وعاد الإضطراب إلى الاقسام في فلوريال . وفي العاشر منه (٢٩ نيسان) اعلن قسم مونتريل أنه في انعقاد دائم ودعا الأقسام الاخرى للاقتداء به للتداول في موضوع التموين . وفي ١١ منه (٣٠ نيسان) انفجرت مظاهرة في قسم بونه دي لا ليبرته (قبة الحرية) . وسرعان ما ظهرت الهجائيات واللافقات النارية . وقلقت الحكومة فحشدت حول باريس قوات مهمة واحترست من ادخالها إلى العاصمة لكي تتحاشى العدوى الشعبية . وبلغ الإضطراب ذروته في اجتماعات الاقسام في ٣٠ فلوريال (١٩ أيار) وفي ذلك المساء أعطى شعار : انتفاضة الشعب للحصول على الخبز واستعادة . حقوقه ،

اشارة النهوض الشعبي محدداً له مطالبه : الحزب دستور ١٧٩٣ .

وفي أول بريرال من السنة الثالثة (٢٠ أيار ١٧٩٥) 'قرع النغير منذ الساعة الخامسة صباحاً في حيي سانت انطوان وسان مارسو . وسرعان ما 'قرع النغير العام في كل احياء الشرق . النساء يتجولن في الشوارع وفي المعامل والرجال يحملون السلاح . وحوالي الساعة العاشرة صباحاً مشت النساء قارعات الطبول نحو المؤتمر الوطني . وكان استنفار الحرس الوطني أشد بطئاً . وفي أول بعد الظهر تحركت فيالق حيي سانت انطوان بدورها وانضمت اليها في الطريق فرق الأقسام المختلفة . وفي الوقت نفسه كان جمهور من النساء ، يساندن بعض الرجال ، يحاول احتلال قاعة المؤتمر الوطني . وحوالي الساعة الثالثة عندما ظهرت الفرق على الكاروسيل أصبح الاندفاع متمتع المقاومة ، وجرى تطويق المؤتمر الوطني وذبح النائب فيرو ورفع رأسه على رأس فأس . وانفجر صغب طويل قوصل في غمرقه أحد رجال المدفعية دوفال إلى قراءة انتفاضة الشعب وهو برنامج الزحف . ولكن الثائرين لم يفعلوا شيئاً للاستيلاء على لجان الحكومة التي كان لها متسع من الوقت لتعدّ الهجوم الماكس بانتظار أن يقتضخ النواب الجبليون . وحوالي الساعة السابعة مساء عادت المناقشات : فصوت دوروا وروم على استمرار الأقسام في حالة الانعقاد ، وتحرير الوطنيين المعتقلين ، وصوت سوبراني على إقالة لجنة الأمن . العام وإحلال لجنة مؤقتة محلها ، وكانت الساعة الحادية عشرة والنصف مساء . فأطلق إذ ذاك حرس احياء الغرب القومي على قاعة المؤتمر الوطني فاندحروا الثائرون وهربوا بسرعة . فصدرت قرارات بتوقيف النواب الأربعة عشر الذين افتضح امرهم . وفي ٢ بريرال من السنة الثالثة (٢١ أيار ١٧٩٥) اعيد تشكيل الإنتفاضة في حيي سانت انطوان بينما كانت الاجتماعات غير الشرعية تنعقد في الاقسام الشعبية . واستولى تجمع على مقر اللجنة المركزية بينما فرق الحي كانت تسير حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر مرة اخرى أيضاً نحو المؤتمر الوطني . وتحاذل رجال العرك . وكما حدث في ٢ حزيران ١٧٩٣ وجه رجال المدفعية الشعبيون

مدافعهم نحو المؤتمر الوطني الساعة السابعة مساء وقد أشعلوا قتيلاً . وتخاذل مدفعيو الأقسام المعتدلة بدورهم . ودعا لوجاندر النواب إلى انتظار الموت على مقاعدهم ولكن الثائرين ترددوا بدل أن يقهروا الحرس الترميدوري بينا جاء عشرة من أعضاء المؤتمر الوطني أرسلتهم لجان الحكومة للتفاوض : واستسلم الثائرون للانخداع « بإخوة » كاذبة . وقبل وفد منتدب امام حاجز المؤتمر : وسحب خطيبه في هجمة تهديدية مطالب الثوار الشعبيين : الحبز ودستور ١٧٩٣ ، فقام اليه الرئيس وعانقه . فعادت الفرق الثائرة إلى طريق أقسامها بعد ان افلتت من يدها آخر حظ لها . وقد اعلن احد الثائرين : « لقد فشل انقلابنا . لقد خدعوا الشعب بالخطب .. » .

لقد أعدّ الفشل العسكري في حي سانت انطوان منذ ٣ بريرال (٢٢ أيار) . فقد دخل ثلاثة آلاف رجل من الحياطة الى باريس ، وساندتم في اليوم الثاني عدد من الفرق . وكان تحت تصرف الحكومة مع « المواطنين الطيبين » المستنفرين بموجب انذارات شخصية ، حوالي ٢٠٠٠٠ رجل ومنهم مينو الذي عين قائداً عاماً . وكتبت صحيفة الرجال الأحرار : « تشبه باريس ساحة معركة » . وكان الحي يرقد منهوكة بينا كانت الجيوش الحكومية تطوقه في الليل .

وفي ٤ بريرال صباحاً احتلت عصائب الشباب المذهب الحي ولكنها اضطرت ان تقوم بانسحاب غير مجيد . وكانت فرق الأحياء الثلاثة مستعدة ومدافعها منصوبة إلى المدينة تساندها النساء « المتجمعات في كل الزوايا » بموجب تقرير نخب بوليس : « الحبز أساس انتفاضتهم اذا تكلمنا مادياً ولكن دستور ١٧٩٣ روحها . إن لهم على العموم سحنة محزنة » . ولم يعد للثائرين أي سند سوى اليأس بدون زعماء وبدون أطر تقريباً . وحوالي الساعة الرابعة بعد الظهر تلقت الجيوش أمراً بالتقدم . ولما أُنذر الحي بالقاء سلاحه استسلم دون حرب . وفي الساعة الثامنة كان كل شيء قد انتهى . وفي الحال تنظّم القمع وتطور في مجالين : مجال القضاء ومجال القسم . فمنذ ٤ بريرال

كانت لجنة الأمن العام تعلن عن امتلاء السجون

لقد قادت القمع القضائي لجنة عسكرية انشأها المؤتمر الوطني في ٤ بريرال . فحاكت ١٤٩ رجلاً . حررت منهم ٧٣ وحُكمت على ٣٦ بالموت و ١٨ بالاعتقال و ١٢ بالنفي و ١٦ بالسجن المؤبد . وعلى الأخص حكم بالاعدام على ١٨ من ٢٣ دركياً انضموا إلى الثائرين وعلى خمسة من زعماء الثائرين منهم دوفال وديلورم قائد المدفعية في قسم بوبانكور وافراده رجسال شجاعة وتصميم ، و ٦ من النواب الجبيلين المشتركين مع الشعب في أول بريرال . وهؤلاء الآخرون تذابحوا لدى خروجهم من المحكمة : ديكينوا وغوجون وروم سقطوا صرعى ، وبوربوت ودوروا وسوراني انتهوا إلى المقصلة . انهم شهداء بريرال .

أما القمع في الأقسام فكان أشد أهمية أيضاً بسبب نتائجه الطويلة المدى . ففي ٤ بريرال أصدر المؤتمر الوطني أمره إلى الأقسام الباريسية بنزع السلاح وإيقاف المواطنين السيئين عند الاقتضاء . لقد امتد هذا التطهير الواسع في الأقسام من ٥ إلى ١٣ بريرال وسحب معه حوالي ١٢٠٠ مذكرة توقيف و ١٧٠٠ حادثة نزع سلاح : وأساس هؤلاء ثائرو بريرال ومناضلو السنة الثانية الشميون حتى ولو كانوا غرباء عن ثورات السنة الثالثة وكذلك إرهابيون ويعاقبة قدماء . وكانت النتيجة النفسية والاجتماعية ضخمة جداً فحبس الرجال الطويل يعني لكثير من العيال الادقاع التام . وهكذا قضي على القوتين اللتين أحسن النظام الترمبديوري بتهديدهما له في وقت من الأوقات .

انها أيام حاسمة . فبعد ان أرهقت الحركة الشعبية وفقدت تنظيمها وحُرمت من زعمائها وأطرها على يد القمع رأت بعضاً من الجمهوريين وانصار النظام القديم وكتلة البورجوازية يدعمها الجيش يقفون ضدها . وانتهت الثورة بعد أن تحطمت الحركة الشعبية التي هي نابضها الوحيد .

يؤلف فشل الانتفاضات الشعبية في يجرمينال وبريرال من السنة الثالثة ، في آخر تحليل ، أكثر الحقب مأساة في صراع الطبقات في قلب الطبقة الثالثة القديمة . وبعد ان استولت البورجوازية الفرنسية على السلطة العليا كان من المستحيل أن تستطيع الحركة الشعبية ، بلوغ أهدافها الخاصة . وكما ان المتناقضات بين الحكومة الثورية والحركة الشعبية قد قضت على نظام السنة الثانية فكذلك المعارضة الأساسية بين الثورة البورجوازية والحركة الشعبية أودعت هذه إلى حتفها ، وساعدت متناقضاتها الداخلية التي حملتها على الانحلال إلى بلوغ ذلك .

ولم تكن الثورية الشعبية تشكل طبقة ولا الحركة الشعبية تشكل حزب طبقة . فالحرفيون والحاتيون العمال والصحفيون ألقوا مع أقلية بورجوازية تحالفا استعمل ضد الأرستوقراطية قوة لا يمكن ردها . ولكن في داخل هذا التحالف نفسه . توطد التناقض بين أولئك الذين بصفتهم حرفيين وحاتيين ، كانوا يعيشون من الفائدة التي يمنونها من غللك وسائل الإنتاج وبين أولئك الذين بصفتهم رفقاء (عمالاً) وصحفيين يحصلون على أجر . وختمت ضرورات الصراع الثوري لحمة وحدة الثوار الشعبيين وأبعدت إلى المهاد الحلفي خلاقات المصالح التي كانت تلقي الشقاق بين عناصرهم المختلفة . وكان يستحيل عليهم القضاء عليها . وعلينا أن نضيف إلى ذلك ملامح عقلية اجتماعية كانت ما تزال تعقد لعبة التناقض . فتناقضات الثوار الشعبيين لا تتأثر بالضبط مع المتناقضات التي نشهدها ، بين الملاكين والمنتجين من جهة والمأجورين من جهة أخرى . فبين هؤلاء الآخرين ، مستخدمون ومعلومون وفنانون كانوا يعتبرون أنفسهم ، بسبب طريقة حياتهم ، بورجوازيين ولا يريدون أن يختلطوا برعاع الشعب ولو انهم يتبنون قضية . لقد كانت روح الطبقة التالي ، مفقودة لدى الثوار الشعبيين ذوي المصدر الاجتماعي المتجانس . ولم يظهروا على العموم عداؤهم للرأسمالية الوليد ، للأسباب نفسها . فالحرفي كان يخشى أن يرى نفسه وقد عاد إلى نظام الأجر . والعامل كان

يكبره المحتكر الذي كان يرفع له ثمن معيشته . فالعمال للأجورون لم يكن لديهم مع ذلك أي وجدان اجتماعي خاص . فالحرقة كانت تكيف بالأحرى عقليتهم ، طالما لم توقف المركزية الرأسمالية لديهم بعد حس التضامن الطبقي ، على أنه ليس في استطاعتنا أن فنكر مع ذلك وجود إحساس ما ، بوحدة الثوار الشمين الأجورين فيما بينهم . ولا توضح ذلك فقط اهتماماتهم اليدوية ومرتبهم في الانتاج بل لباسهم وطريقة حياتهم ، ونقص الثقافة أيضاً الذي يولد في الصفوف الشعبية شعوراً بالضعف وأحياناً بالمجز : فعندما فقدت الثورة الشعبية الباريية رجاله المواهب من البورجوازية اليقوبية المتوسطة ، قضي عليها .

ان حزباً منظماً يعتمد على مصدر طبقة هو تطهير صارم : وهذه الأداة في الصراع السياسي افتقدتها دائماً الثورة الشعبية الباريية رغم بعض المحاولات الحثول لتتناسق . وإذا قام مناخلون عديدون يحدد لتنظيم الحركة الشعبية فإن الذين لم يكن لديهم أي إحساس بالنظام السياسي والاجتماعي كان عددهم كبيراً . أما الجماهير بحد ذاتها فلم يكن باستطاعتها أن تمتلك حساً سياسياً كبيراً إذا وضعنا إلى جانب ، سقدها على الارستوقراطية ودلينا على ذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية في ذلك العهد . كانت هذه الجماهير تنتظر ، بغير وضوح ، مقام الثورة . فطالبت بالحد الأقصى لتحافظ على مستوى معيشتها . وابتعدت عن الحكومة الثورية عندما حوّلت الاقتصاد الموجّه لغايات الدفاع القومي دون أن ترى أن سقوط الحكومة الثورية يمر معه دمار الثورة الشعبية .

واخيراً كان سير التاريخ يحمل في جدليته نفسها قصص الحركة الشعبية . فخمس سنوات من الصراعات الثورية المستمرة أفقدتها ، في المدى الطويل ، عنفها وحيويتها ، بينما الأمل الكبير الدائم التأجيل أضعف روح الاستنفار تدريجياً لدى الجماهير . وقد لاحظ روبسيير في مذكراته : « لقد تعب الشعب » . كما لاحظ ثوار حيتي سان مارسو وسان جاك في ٢٧ فانتوز عن

السنة الثالثة (١٧ آذار ١٧٩٥) : « نحن الآن عشية الندم على كل التضحيات التي قدمناها في سبيل الثورة » . لقد أضعف جهد الحرب ، من شهر إلى شهر ، الثوار الشعبيين الوطنيين وأرهقهم النفير العام : وعلى الأخص أرهق أكثرهم شباباً وروحاً نضالية ووعياً وحاسة الذين يعتبرون الدفاع عن الوطن الجديد الواجب الثوروي الأول . ومنذ السنة الثانية ، كانت فرق الأقسام الباريسية تتألف في القسم الأكبر منها من رجال تفوق أعمارهم الخمسين وحتى الستين . وهذه الكهولة في الحركة الشعبية حلت معها نتائج ، لا يمكن علاجها ، إلى حماسة الجماهير النضالية .

ومع ذلك لا نستطيع أن نقيم ميزاناً سلبياً فقط للحركة الشعبية التي حطمها قمع بريريال من السنة الثالثة . فننذكر ١٧٨٩ وأكثر من ذلك منذ ١٠ آب ١٧٩٢ ساهمت في العمل على تقدم التاريخ ، بمساعدة حاسمة قدمتها للثورة انبورجوازية . فمن ١٧٨٩ إلى السنة الثالثة شكل الثوار الشيعيون الوطنيون المنصر القتال في الصراع الثوروي . وفي الدفاع القومي . لقد سهلت الحركة الشعبية في ١٧٩٣ إقامة الحكومة الثورية ، وبالتالي ، إندحار الثورة المعاكسة في الداخل والتحالف في الخارج . وانتصارها أبان صيف ١٧٩٣ جعل من وضع الارهاب ، موضع التنفيذ ، موضوع الساعة . وقد أجهزت ضرباته المربعة على تدمير المجتمع القديم . لقد تسبب ترميدور بردة عامة : ولكن في هذا التاريخ كان الارهاب قد كنس الأرض تمهيداً لإقامة علاقات اجتماعية جديدة .

فاندحار بريريال من السنة الثالثة ، بعزله الشعب لأمد طويل عن المسرح السياسي وبقضائه على الأمل الشعبي في ديوقراطية مساواة اجتماعية ساهم بإعادة الارتباط مع الـ ٨٩ ومع أعمال الجمعية التأسيسية : فعلى أسس الحرية الاقتصادية ونظام الدفع المستعدين بدأ حكم الأعيان البورجوازي .

القسم الثالث

بلاد يحكمها الملاكون

جمهورية بورجوازية وتضامن اجتماعي

(١٧٩٥ - ١٧٩٩)

أن سنة ٩٥ تلتحق بسنة ٨٩ والسنة الثالثة للجمهورية تلتحق بالسنة الأولى للحرية .

فالثوار الشعبيون والحركة الشعبية ، وهي العوامل الحاسمة في الصراعات السياسية والاجتماعية منذ ١٧٨٩ وعلى الأخص منذ ١٠ آب ١٧٩٢ قد تمّ عزلهم الآن عن المسرح . لقد فرضت ضرورات الحرب ضد الارستوقراطية والثورة المعاكسة الداخلية ، والتحالف الأجنبي ، على الجبيلين ، لمدة من الزمن التحالف مع الثوار الشعبيين . كما اجبرت هؤلاء بالمقابل على التساهل بتجربة ديموقراطية شعبية . وقد حافظ الملاكون لمدىّ طويل على ذكرى مرعبة عن هذه المحاولة : فقد حُدد من حريتهم وكسبهم وفرض عليهم الرعاع القانون ! وصممت البورجوازية بعد أن تصلبت واشتد وعيها لروح الطبقة ، على تجديد تجربة السنة الثانية بأيّ ثمن كان . فنظمت قوتها بحرص شديد . لقد اعيدت الأولوية للوجهاء وتحددت الأمة من جديد في اطار ضيق من البورجوازية القادرة على الدفع .

لقد أرسى بواسي دانغلا مبادئها بوضوح في خطابه الذي قدم به لمشروع الدستور في ٥ ميسيدور من السنة الثالثة (٢٣ تموز ١٧٩٥) : « ينبغي عليكم اخيراً أن تضمنوا ملكية الغني .. ان ما يستطيع أن يطلبه الانسان العاقل انما هو المساواة المدنية .. فالمساواة المطلقة وهم ! .. ولكي توجد ينبغي أن تقوم مساواة تامة في الفكر والفضيلة والقوة الجسدية والتربية وفي اللروة لدى جميع الناس » . لقد قال فيرنيو بالرأي نفسه منذ ١٣ آذار ١٧٩٣ :

« المساواة للانسان الاجتماعي ليست سوى المساواة في الحقوق . وهي ليست مساواة في الثروات اكثر منها مساواة بالقامات والقوى والفكر والنشاط والمهارة والعمل » .

انه استمرار فريد للجيروند عبر الترميدوريين ! ويتابع بواسي دانغلا :
« يجب ان يحكمنا الأفاضل ؛ والأفاضل هم الأكثر ثقافة والأكثر اهتماماً
بالحفاظة على القوانين ؛ والحال ، مع بعض الاستثناءات القليلة ، لن تجدوا
أهل هؤلاء الرجال الذين يتعلقون ببلادهم لأن فيها ممتلكاتهم ويتعلقون
بالقوانين التي تحمي ملكيتهم ، والاستقرار الذي يحافظ عليها . وهم مدينون
لهذه الملكية والرفاهية التي منحتهم إياها بالتربية التي جعلتهم أهلاً لمناقشة
حسنات القوانين التي تقرر مصير وطنهم وسيئاتها بحكمة واستقامة ... انه لمن
النظام الاجتماعي أن يحكم الملاكون البلاد ؛ اما البلاد التي يحكمها غير الملاكين
فهي ما تزال في حال الطبيعة » .

فحرية الاقتصاد مرتبطة بالضرورة بحق الملكية :

« إذا منحتهم رجالاً لا يملكون الحقوق السياسية بدون تحفظ وإذا حدث
أن وجدوا على مقاعد المشرعين ؛ فانهم يشيرون الاضطرابات أو يتركونها
تثار دون أن يخشوا مغبتها . ويقسمون أو يسمحون بإقامة ضرائب ضارة
على التجارة والزراعة لأنهم لم يشعروا ولا خشوا ولا توقعوا نتائجها الخفيفة
وسوف يفرقوننا أخيراً في تشنجات عنيفة ما نكاد نخرج منها » .

ان هذا حكم مبرم على تجربة السنة الثانية وقطع الطريق على كل أمل
للطبقات الشعبية . وعلى هذا النحو كان يمكن بموجب تقليد ٨٩ أن ترسم ،
بتفاهم الجمهوريين الترميدوريين والملاكين الدستوريين ، ملامح إطار امة من
الرجاء أعني الملاكين المراضين على الأقل . فقد حدد بواسي دانغلا :
« يحتاج الانسان بدون ملكية إلى جهد مستمر من الفضيلة ليهتم بالنظام
الذي لا يحفظ له شيئاً » .

ان هذا الحق بالملكية ، كانت البورجوازية تنوي من الآن وصاعداً أن
تحتفظ به لنفسها بإصرار . فالحصول على الملكية العقارية ، بعد ان سهّله
التشريع الجبلي مدة من الزمن مُنِع على غير الملاكين وعلى الأخص ، صغار
القرويين باسم ضرورات الاقتصاد الليبرالي . فمنذ ٢٢ فروكتيدور من السنة

الثانية (٨ أيلول ١٧٩٤) أشار « لوزو » نائب الشارانت السفلى إلى هذه الضرورات في تقريره إلى المؤتمر الوطني « عن الاستحالة المادية لتحويل جميع الفرنسيين إلى ملاكين عقارين والنتائج الضارة التي يسببها هذا التحويل » . انه لضرب من الخيال أن نريد إزالة الفقر بواسطة توزيع الأراضي. ولو سلمنا بإمكانية تحويل جميع القرويين إلى فلاحين مستقلين فإن الجمهورية لن تستحق التهنئة على ذلك : فأين يجد المزارعون الكبار والتجار والصناعيون إذ ذاك اليد العاملة الضرورية لمشاريعهم ؟ ان وجود البروليتاريا شرط لازم للنظام الاقتصادي والاجتماعي البورجوازي .

على كل حال لم تخلد الأرستوقراطية إلى الهدوء . فعادت الحرب بعد محاولة عابرة للسلام . لقد عاد إلى بساط البحث توازن الأمة البورجوازية الهزيل و « جمهورية الملاكين » التي يضمها شكلها الليبرالي في حالة مقاومة ضعيفة . وفي ١٧٩٩ ، كما في السنة الثانية ، فرض الخطر المحيق بالوطن اللجوء إلى طرق استبدادية . ولكنه لم يدرك في خلد أحد أن تضع الجماهير الشعبية ازدهار البورجوازية السياسي والاجتماعي في الميزان :

فالدكتاتورية الثورية المرفوضة استمرت الحل الوحيد للدكتاتورية العسكرية . ذاك كان بالضبط معنى ١٧ برومير : ففي السنة الثامنة استمرت الأمة في الحدود المادية الضيقة التي رسمها لها وجهاء الجمهورية منذ السنة الثالثة .

النصل الأول

نهاية

المؤتمر الوطني الترميدوري

معاهدات ١٧٩٥ ودستور السنة الثالثة

تسارعت الردة بعد سحق الثوار الشعبيين الباريسيين في أيام بريريال من السنة الثالثة . ولكن تطرفات الإرهاب الأبيض ، وأكثر منها محاولة الإنزال في كيبيرون ، التي اوضعت خيانة المهاجرين ، تحولت نهائياً لمصلحة الثورة . وفي الوقت نفسه قطف الترميدوريون ثمار جهد الحكومة الثورية ، فانحل التحالف .

ومع ذلك التزم الترميدوريون بسياسة الائتلاف والحل الوسط التي عرفوا بها . فقد عادوا في الخارج الى سياستهم التقليدية . وبمواصلتهم الحرب على هذا النحو تشددوا في طلب سلام يعتمد على الإلحاق والفتح . وفي الداخل تقاموا مع اليمين لإتمام عملهم : فالجمهوريون المعتدلون والملكيون الدستوريون أرسوا مع دستور السنة الثالثة أسس نظام الأعيان. ولكن التجربة الدستورية

الجديدة ، حتى قبل أن تأخذ طريقها ، قد ورطتها المعارضة الملكية
ومتابعة الحرب .

أولاً — الأيام التي تلت بريرال

الارهاب الأبيض وكيبرون

(أيلر — تموز ١٧٩٥)

لقد أمدت أيام بريرال من السنة الثالثة بعزلها كل معارضة شعبية ، الردة
بحركة متسارعة أثرت في كل ميادين الحياة السامة .
لقد كانت أولى نتائجها إعادة توطيد العبادة . ومنذ ١١ بريرال
(٣٠ أيار ١٧٩٥) أعيدت الكنائس إلى المؤمنين بناء على اقتراح لانجوينه ،
إنما بقيت المظاهر الخارجية للعبادة ممنوعة مع ذلك . وبموجب مبدأ التناوب
تقاسمت العبادة العشرية ، والكاثوليكية الدستورية والكاثوليكية الرومانية
حق استعمال الكنائس : وتنتج عن ذلك خلافات مستمرة . وفرض على جميع
الكنيسة اعلان خضوعهم لشرائع الجمهورية . واستفاد الدستوريون من ذلك في
إعادة تنظيم كنيستهم بإدارة غريغوار . والرومانيون الرافضون القدامى
انقسموا كما حدث بالنسبة للقسم الصغير سنة ١٧٩٢ : فالحاضرون تبعوا مَثَل
الأب إمري المدير القديم لاكليركية سان سوليس وغير الحاضرين واطلبوا
على عبادتهم السرية ..

وننتج عن سحق الثوار الشعبيين انهيار النقد الورقي : فالبورجوازية
الترميدورية أهملته لمصيره . وكرس المؤتمر الوطني نهائياً افلاس النقد الورقي
بإقامة سلم تخفيض في ٣ ميسيدور من السنة الثالثة (٢١ حزيران ١٧٩٥)
يتناسب مع الاصدارات المتتالية . وفي ٢ ترميدور (٢٠ تموز) أمر بدفع

نصف الضريبة العقارية محبوباً. ومنح الموظفين أخيراً سَلماً متحركاً للرواتب. ومع بقاء الحزينة فارغة استمرت الاصدارات بمعدل ٤ مليارات في الشهر تقريباً. وهبط النقد الورقي من ٨ ٪ من قيمته الاسمية في جرمينال (نيسان) إلى ٥ ٪ في ميسيدور ، إلى ٣ ٪ في ترميدور (تموز ١٧٩٥) .

وتلقى الإرهاب الأبيض دفعة حاسمة من انكسار بريال الشعي .

وفي المؤتمر الوطني أوقف أعضاء اللجان القديمة للسنة الثانية باستثناء كارنو وبريوردي لأكوت دور وكذلك عشرة من النواب الجبليين . روهل ومور المهدّدان انتحرا . وألغى المؤتمر الوطني المحكمة الثورية ، في ١٢ بريال (٣١ أيار ١٧٩٥) وألغى الأحكام على تهمة الفيدرالية .

وفي المحافظات أُحيل الإرهابيون القدامى على المحاكمة : فنفذ حكم الاعدام بأعضاء بعثة أورانج وليبون في « السوم » . وفي ٢٠ فلوريال (٩ أيار) كان المؤتمر الوطني قد أجاز للبيئات الإدارية ، التي أصبحت الآن في أيدي الفيدراليين القدامى والملكيين الصادقين ، أن يكشفوا هم أنفسهم الإرهابيين لضباط الشرطة القضائية . وتضاعفت المحاكمات . وجرت في كل مكان ملاحقة رجال السنة الثانية . وإذا لم يحكم عليهم بالاعدام فإنهم يتعرّضون لمعاملة سيئة بألف طريقة جعلت حياتهم مستحيلة . وكانت أكثر المدن الآن ، تحوي شباهها المذهب سيد الشارع بالاتفاق مع السلطات . فكانت عصائب القتلة من جماعات يسوع وجوهو أو الشمس ترهب الجنوب الشرقي . وذبح المساجين في لون لوصولنيه وفي بورغ . وفي ليون جرى احتلال السجون بالقوة في ٥ و ١٥ فلوريال (٢٤ نيسان و ٤ أيار) . وقُتل المعتقلون . وحدثت أيضاً مذابح في مونبريزون وسانت إيتيان . وذبحت جمعية الشمس المارسييلية السجناء في إيكس في ٢٣ فلوريال (١١ أيار) ومن جديد أيضاً في ٢٧ ترميدور (١٤ أيار) . وعندما انتفض الثوار الشمبيون في طولون آخر قلعة يعقوبية ، جرى سحقهم في ٤ بريال (٢٣ أيار) واتسع الإرهاب الأبيض . وذبحت

جمعية الشمس المعتقلين السياسيين في حصن سان جان في مرسيليا يوم ١٧ بريرال (٥ حزيران) .

وفي تاراسكون أُلقي اليعاقة من أعلى قصر الملك رنيه في الرون تحت بسر الأرستوقراطية المحلية ووسط تصفيقها . وحدثت جرائم أيضاً في سالون ، وفي نيم وفي نون سانت ايسبري . فقد كتب أحد أعضاء المؤتمر الوطني في ١٣ بريرال (أول حزيران ١٧٩٥) : « ان الذبح يجري في كل مكان » .

لقد رافقت الإرهاب الأبيض نقطة الحزب الملكي . وانتهى الترميدوريون الذين استمروا جمهوريين بالثشي عندما رأوا كل أنصار الثورة ، يهدم دون تمييز انطلاق التيار الملكي . وكانت الصحافة الباريسية على العموم محبذة له . وقد كتبت صحيفة المونيتور في ١٧ بريرال (٥ حزيران ١٧٩٥) : « ان الآمال الجنوبية تظهر في كل مكان ويبدو أنه لم يعد أمام المؤتمر الوطني إلا أن يعلن الملكية » .

وفي باريس كان الرافضون والمهاجرون بعد عودتهم يتآمرون ، بحرية وينثرون الأموال الانكليزية . وفي المحافظات قطعت أشجار الحرية وديس العلم المثلث الألوان بالآقدام . ولكن الملكيين كانوا منقسمين . فالدستوريون يفكرون أن يحكموا تحت ستار لويس السابع عشر المسجون دائماً في المعبد : لقد مات الطفل في ٢٠ بريرال (٨ حزيران ١٧٩٥) . ولكن أصحاب الملكية المطلقة أنصار النظام القديم انتصروا . فمن فيرون أطلق الكونت دي بروفانس بعد ان اتخذ اسم لويس الثامن عشر بياناً في ٢٤ حزيران ١٧٩٥ ، يعد فيه بإعادة الطبقات ، والمجالس الشعبية واولوية الكنيهة وعقاب أعداء الملكية . وكان اللغظ يسري في محيطه بشنق جماعة الدستور التأسيسي وقتل مكتسي الممتلكات القومية . وكان الملكيون من اتجاه واحد يستعدون في فرنسا لإشمال الثورة . كانوا يعيدون تنظيم أطهرم في الفرائش كونه وفي الأرديش ، واللوار الاعلى ولوزير ، كما يزيدون من الإفساد بواسطة الوكالة الملكية في باريس : وفي أيار وحزيران ١٧٩٥ تم تحريض بيشيفرو جنرال

جيش الرين . ومنذ أول بريرال عاد الملكيون للغربيون إلى حمل السلاح .
وأمام الخطر الملكي اتحد الترميدوريون وشكلوا جبهة .

واكملت حملة كيبيرون اثاره الحماسة الجمهورية بعد أن برهنت ، إذا كان من
حاجة إلى يرهان ، على تأمر الملكيين مع انكلترا . وكان مالمليه دي بان وهو
متبصر قد أشار في ٢١ حزيران ١٧٩٥ الى خطر هذا التأمر على القضية
الملكية فكتب :

« الحرب الأهلية وم ؟ والحرب الأجنبية ليست اقل اهتراء . لا شيء
يوازي الاحتقار الذي يكنه الفرنسيون للأسلحة ونسياسة الخلفاء اذا لم يكن
الحقد العام الذي اثارته » .

وقد شجعت مع ذلك تنازلات المؤتمر الوطني ثوار الغرب ، والقمع الذي
تبع بريرال ، وضعف الحكومة ، انصار اللجوء الى السلاح . واعد بوزيه
انزالاً . وقدمت الحكومة الانكليزية المال وفرقه ، والملابس العسكرية التي
سيرتديها المهاجرون الذين شكلوا فرقتين بقيادة ديرفيللي ودي صومبريل . وتم
الإنزال في ٩ ميسيدور (٢٧ حزيران ١٧٩٥) على شبه جزيرة كيبيرون من
جهة وسط بريتانيا . وإذا حملت بعض المصائب من الملكيين الغربيين السلاح
بقيادة كادودال فإن جماهير الشعب لم تحرك ساكناً . وشلّ الخلاف للقيادة
الملكية يوقوع تعارض في الرأي بين ديرفيللي وبوزيه . ولما كانت الحكومة قد
علمت بالأمر من اوائل بريرال فقد كان لها متسع من الوقت لتجمع جيوشها
بقيادة هوش . وبعد أن دحر الملكيين الغربيين في شبه الجزيرة قطعها
باستحكامات متينة . وحاول الملكيون الخروج في ١٩ ميسيدور (٧ تموز) ،
ولكنه كان فشلاً دامياً . وحدث فشل جديد في ٢٧ ميسيدور . وقامت
الجيوش الجمهورية بهجوم في ليل ٢ و ٣ ترميدور (٢٠ - ٢١ تموز ١٧٩٥) ،
فترجع المهاجرون إلى طرف شبه الجزيرة . واستطاع بوزيه أن يبلغ الفرقة
البحرية الانكليزية بينما استسلم صومبريل . وبموجب القرارات السارية المفعول

أعدم ٧٤٨ مهاجراً رمية بالرصاص بعد أن قبض عليهم حاملين السلاح بلباس بريطاني بتهمة مساعدة التحالف وخيانة الوطن .

وزاد انزال المهاجرين الفاشل في كيبرون من الحقد على انكلترا في كل البلاد . وزاد من قوة الجمهورية في الوقت الذي كان فيه التحالف ينحل نهائياً .

ثانياً - السلام الظافر

(١٧٩٥)

لقد هدم الترميدوريون عمل الحكومة الثورية . ومع ذلك فقد قطفوا ثمار سياسة الدفاع القومي للسنة الثانية . وعلاوة على ذلك استفادوا من تفكك التحالف تحت ضغط المصالح المتنافرة .

وتأكد انتصار الجيوش الجمهورية في فلوروس منذ ٨ ميسيدور من السنة الثانية (٢٦ حزيران ١٧٩٤) . ففي ٩ ترميدور اعيد الاستيلاء على بلجيكا . وأشارت العمليات خلال الصيف إلى فترة توقف . وعادت الجيوش إلى تقدمها في أيلول . وفي ١١ فاندميز ، من السنة الثالثة (٢ تشرين الأول ١٧٩٤) استولى جيش سامبر اي موز بقيادة جوردان على ممر روار وألقى بنمساويي كليرفات إلى ما وراء الرين ، بينما كانت جيوش الموزيل والرين تحتل البلاتينا . وجيش الشمال بقيادة بيشيفرو احتل في هذه الأثناء مواقع هولندية وعلى الأخص موقع ميسترك . وفي نهاية كانون الأول اجتاز الموز بينا الرين تحت الجليد : لقد تم احتلال هولندا ، وحصار الأسطول في تكسيل بعد أن هاجمته الحفالة . وفي كانون الثاني ١٧٩٥ أعلنت الجمهورية الباتافية . وبينما اكتفت الجيوش على جبهة الألب ، بالدفاع ، جرى احتلال كاتالونيا في الحريف على جبهة البيرينه . وفي الغرب كانت جيوش مونسي قد احتلت سان سيباستيان منذ آب ١٨٩٤ . لقد تحررت الارض القومية . وعلاوة على ذلك كان الاستيلاء

على البلا . المنحصر، يقدم الجمهورية منافع اقتصادية عظيمة . لقد أصبح الترميدوريون في موقع القوة في الوقت الذي كان التحالف فيه ينقسم على ذاته .

١ - الدبلوماسية الترميدورية والتحالف

كان الترميدوريون اسرى الردة في الميدان الدبلوماسي كما في الميدان الأخرى . فقد اضطرت لجنة السلامة العامة للسنة الثالثة بعد أن تجردت من كل سلطة أن تعتمد على جمعية كثيرة الشكوك واكثر من ذلك على معارضة معاكسة للثورة تقوم بحملة من اجل سلام فوري واعادة البلاد المفتوحة . وعرض تاليان في ١٤ برومير (٤ تشرين الأول ١٧٩٤) صلحاً يميند فرنسا الى « حدودها القديمة » وبعد عشرة أيام فضح بارير انصار « الصلح الهزيل » فاستاء الجيليون القدامى . فصرخ بوردون في ٨ نيفوز (٢٨ كانون الأول ١٧٩٤) : « يريدون ان يجعلوا نجاح جيوشنا بدون فائدة » . وفي ١١ يلو فيوز (٣٠ كانون الثاني ١٧٩٥) : سوف نجس انفسنا في الحدود التي فرضتها علينا الطبيعة » . لقد اصبحت الحدود الطبيعية موضوع مناورة سياسة الأحزاب وحجر التماس للذهب الجمهوري .

وكانت اعتبارات اخرى تتدخل أيضاً . ولم تكن مشاعر الجيش لتترك ادنى شك . فقد اصبح في ازمة السنة الثالثة قوة سياسية لا يستهان بها . ولم يكن دوره الاقتصادي بأقل من ذلك : فالحرب بدأت تغذي ليس فقط الحرب بل تؤمن أيضاً حاجات الأمة . واذا ألغت الحكومة الترميدورية وكالات الجلاء التي انشئت في فلوريال من السنة الثانية وكانت تسلب البلاد المحتلة فان الادارات الفرنسية التي اقيمت في بروكسيل بلجيكا وفي ايكس لاشايل لرينانيا قد فرضت النقد الورقي مقابل مصادراتها . وخلال المفاوضات مع الجمهورية الباتافية ، شددت الحكومة الفرنسية على تمويزات الحرب التي تساعد على تمويل المعركة المقبلة .

وكانت في هذه الأثناء سياسة الإلحاق تقسم الترميدوريين . ولم يقم جدل قط حول نيس والسافوا بل حول بلجيكا واكثر منها حول ضفة الرين اليسرى . فكان كارنو ، عملاً بسياسة لجنة السنة الثانية يرضى بتصحيح استراتيجي للحدود القديمة . وكان هذا أيضاً رأي المعتدلين والملكيين الدستوريين . واخيراً اتفق الجمهوريون على إلحاق بلجيكا ولكنهم ترددوا حول إلحاق رينانيا . وكان ميرلان دي دوي وميرلان دي تيونفيل معادين لهذا الرأي بينما ظهر روبييل وسييس ، بعد أن دخلا لجنة السلامة العامة في ١٥ فانتوز (٥ آذار ١٧٩٥) ، من انصار الإلحاق المتحمسين ، احدهما لاسترجاع الألزاس مسقط رأسه والآخر للتصرف بضمانة لدى التصفية النهائية . لقد ابتعدوا كثيراً عن سياسة لجنة السنة الثانية : فقد عاد الترميدوريون الى اساليب الدبلوماسية التقليدية .

وفي هذه الأثناء كان التحالف يتفكك ، تتجاذبه المصالح المتضاربة . فبعد أن تورطت بروسيا نادمة في الغرب وانكسرت في فلمي حاولت التعويض في الشرق . فاشتركت مع روسيا في تقسيم بولونيا الثاني في ٢٣ كانون الثاني ١٧٩٣ . ولما دفع كوسيو زكو بلاده الى الثورة في آذار ١٧٩٤ حاصر البروسيون فارصوفيا ولكنهم لم يستطيعوا الاستيلاء عليها ، (٦ أيلول ١٧٩٤) . واستسلمت المدينة في ٦ تشرين الثاني امام جيش سوفوروف الروسي بينما كانت الحكومة النمساوية المتصالحة مع كاترين الثانية تعجل باحتلال كراكوفيا : وهكذا كان الاقسام الثالث يتهاى . ولكي تفشل المناورة ، قررت بروسيا نقل جيوشها الى الشرق لتجبر النمسا وروسيا على التسليم بالمفاوضات . وعادت الجيوش البروسية فعبرت الرين . وفي تشرين الثاني سنة ١٧٩٤ صمّم فردريك غليوم الثاني على ارسال معتمديه للتفاوض مع بارتلمي ممثل الجمهورية في سويسرا . وأقر تقسيم بولونيا الثالث في ٣ كانون الثاني ١٧٩٥ . فلزمت بروسيا الحصة المناسبة لأنها لم تستشار في الأمر . لقد ساهمت الأزمة البولونية في تفكك التحالف القاري .

٢ - معاهدات ١٧٩٥

ان المفاوضات مع بروسيا وقد بدأت منذ تشرين الثاني ١٧٩٤ ، أضحت أكثر نشاطاً عندما أرسل فردريك غليوم الثاني إلى بال الكونت دي غولتز الذي يحمل شعوراً بحباً لفرنسا . وكان برتيلمي قد تلقى تعليمات تقضي بالحصول على موافقة بروسيا على إلحاق مشروط لضفة الرين اليسرى مقابل تعويض . وعندما توفي غولتز في شباط ١٧٩٥ برهن خلفه هاردنبرغ عن حسن نية أقل من سلفه ففرض حياض ألمانيا الشمالية تحت حماية بروسيا . وأخيراً أمر الملك وزيره بإبرام المعاهدة بعد ان اضطر إلى نقل جيشه من ويستفالي إلى بولونيا ورضخ في موضوع الرين . وبعد ان قبل برتيلمي حياض ألمانيا الشمالية ، تمهد بالتوقيع في ليل ١٥ و ١٦ جرمينال من السنة الثالثة (٤ و ٥ نيسان ١٧٩٥) .

وتنص معاهدة بال على « السلام والصداقة وحسن التفاهم بين الجمهورية الفرنسية وملك بروسيا » . وتنص كذلك على أن تجلو الجيوش الفرنسية عن الممتلكات البروسية في ضفة الرين اليمنى بينما تستمر في احتلال ممتلكات الضفة اليسرى حتى الصلح العام ، والتزمت الدولتان بموجب بنود سرية بالمحافظة على الحياض التام ، وعلى الأخص بموجب البند الثاني :

« في حال بقاء ضفة الرين اليسرى لفرنسا ، بعد الصلح العام بين الامبراطورية الجرمانية وفرنسا ، يتفاهم جلالة ملك بروسيا مع الجمهورية الفرنسية حول طريقة زوال الدول البروسية الواقعة على ضفة هذا النهر اليسرى ، مقابل تعويض بالأراضي يتفق عليه » .

وقد وقع روبييل وسييس على معاهدة لاهاي مع هولندا في ٢٧ فلوريل من السنة الثالثة (١٦ أيار ١٧٩٥) . فبعد ان عُقدت معاهدة مع بروسيا لم يكن في استطاعة القادة الباقين أصدقاء فرنسا الا ان يستسلموا أمام المطالب التيرميدورية . ونالت فرنسا الفسلاندر الهولندية وميستريك ، وفانلو ولم

يكن في مقدورها الاحتفاظ بها الا اذا تم إلحاق بلجيكا . وألقي مجلس (الستةهوديرا) وعقد بين الجمهوريتين وحتى نهاية الحرب تحالف دفاعي وهجومي . وقبلت الجمهورية البافية باعاشة جيش احتلال قوامه ٢٥٠٠٠ رجل وتكفلت بدفع تعويض حرب من ١٠٠ مليون فلوران ، نقد هولندا المستمد ، إما نقداً أو شيكات مسحوبة في الخارج ، . (المادة ٢٠) .

ووقع برتليمي والمبعوث الاسباني ايرلوتي معاهدة بال مع اسبانيا في ٤ تيرميدور من السنة الثالثة (٢٢ تموز ١٧٩٥) . وقد عجلت بالمفاوضات انتصارات مونسي الذي احتل بيلباو وفيتوريا وبلغ ميراندا على الاير . لقد جلت فرنسا عن الأراضي التي اقتنتها ، ولكنها حصلت بالمقابل على القسم الاسباني من سان دومينيك في الانتيل . وكان على هذه المعاهدة أن تكتمل بعد سنة من ذلك بمعاهدة تحالف دفاعي وهجومي جرى توقيعها في سان ايلديفونس في ٢ فريكتيدور من السنة الرابعة (١٨ آب ١٧٩٦) .

ولم تصل المفاوضات مع النمسا إلى نتيجة . وازداد وضع النمسا قوة لدى اعلان خبر صلح بال ، بتمتين تحالفها مع انكلترا ثم مع روسيا وبالموت الانكليزية لإعلة ٢٠٠٠٠٠ رجل (٢٠ أيار ١٧٩٥) .

وكانت لجنة السلامة العامة حيث أصبح فيها أنصار الالحاق أكثرية اعتباراً من تيرميدور ، تنوي الاحتفاظ ببلجيكا وتقديم البافير كتعويض للنمسا . فاصطدمت بالرفض النمساوي للاعتراف بالرين حدوداً شرقية لفرنسا . وفي ٩ ففنديير من السنة الرابعة (أول تشرين الأول ١٧٩٥) ألحقت بلجيكا ، وفي هذا التاريخ كانت القطيعة قد وقعت ، وعادت الحرب من جديد ولكن في ظروف مؤلة .

٣ - الجيش والحرب في السنة الثالثة

ان سوء تنظيم الدفاع القومي قد نجم عملياً عن تفكك الحكومة الثورية، واهمال الاقتصاد الموجه ، وانهيار النقد الورقي . لقد كانت نتائج ذلك مدمرة

قبل كل شيء لصناعات الحرب وتموين الجيوش . فقد تراجعت الصناعات القومية تدريجياً لمصلحة المشاريع الخاصة التي قدم لها قرار ٢١ فريير من السنة الثالثة (١١ كانون الأول ١٧٩٤) اليد العاملة الضرورية « حتى عن طريق المصادرة » وأعيد الاستثمار الثوروي للبوتاس إلى القطاع الخاص في ٢٧ جرمينال (٦ نيسان ١٧٩٥) . وأخيراً في ٢٥ بريرال (١٣ حزيران) جرت تصفية معامل الأقسام الباريسية للإلباس الجيوش لمصلحة المتهمدين الأفراد .

وتأثر تموين الجيوش بالأزمة النقدية وعجز الحكومة المالي . فافتقد الجنود الحبز بعد ان تعطل تقديم المصادرات بدقة . ولم يعد باستطاعتهم الحصول على شيء بعد ان أصبحوا يتلقون أجرم بالنقد الورقي وبغير انتظام . فقد كتب ملازم في ٢٦ ميسيدور من السنة الثالثة (١٤ تموز ١٧٩٥) : « بـ ١٧٠ ليرة تعطيني إياها الجمهورية كل شهر لا أستطيع أن أضع حدوداً لحصاني وأغسل ملابسي ... ولا أستطيع مع ذلك أن أسير بدون سروال وحذاء وقميص وأنا على وشك أن أحرم من كل شيء » . لقد كانت صناعات الحرب وتجهيزاتها والنقل العسكري بعد ان أسلت الآن للشاويح الخاصة تؤلف مصدر كسب مهم للشركات المالية : أمثال شركة لانشير أو شركة ميشيل ورو التي التزمت النقل في جيوش الألب وإيطاليا .

وتأثر عدد الجنود بفقر الجيش . فالاجراءات ضد المتمردين والهاربين لم تعد مطبقة كما في السنة الثانية ؛ فتقلص العدد الحقيقي . فنذ آذار ١٧٩٥ من عدد نظري بلغ ١٠٠٠٠٠٠ لم يكن حاضراً فعلياً الا ٤٥٤٠٠٠٠ وبتماظم النقص خلال الربيع بشدة حتى ان جيوش الجمهورية على جبهة الرين فقدت امتياز العدد . وزاد عجز الحكومة الطين بلة . وتوكت ذكرى النفير العام تمر دون استدعاء العازبين الذين بلغوا سنتهم الثامنة عشرة : فخدم متطوعو سنة ١٧٩٣ وخدم إلى أجل غير محدود . ومع ذلك استمرت الروح المدنية والنظام موطين لهذا السبب بالذات . فالعداء للرجعيين والكهنة

والحق على الملكية كل ذلك ما يزال منتعشاً . فالروح اليمفولية كانت مستمرة في الجيش أكثر مما في الشعب ممزوجة باحتقار أكيد للحكومة التيرميدورية العاجزة عن السيطرة على الردة .

فليس في مقدور معركة ١٧٩٥ في هذه الظروف أن تكون حاسمة . وفتحت متأخرة . واستمر جيش سامبر اي موز ، بقيادة جوردان ، وجيش الرين بقيادة بيشيفرو ، تحت السلاح طيلة الشتاء لحرمانها من كل شيء . وفي ٢٠ فريكسيدور فقط من السنة الثالثة اجتاز جوردان الرين فتراجعت جيوش كليرفات النمساوية . وقصّر بيشيفرو في مساندته بعد أن كسبه عملاء أمير كوندو وأموال الانكليز . وفي تشرين الأول قام كليرفات بهجوم معاكس ، فاضطر أن يتراجع جوردان إلى ما وراء الرين . وفي تشرين الثاني اجتاح النمساويون البالاتينا . وانتهت المعركة بهدنة في كانون الأول ١٧٩٥ .

وكان الأمل بصلح عام يبتعد . فالتيرميدوريون لم يستطيعوا فرضه بقوة السلاح . وسياستهم في الالحاق ضيقت التحالف النمساوي الانكليزي الذي باركته روسيا في ٢٨ أيلول . وعندما أنهت الهدنة المعركة في كانون الأول ١٧٩٥ كان المؤتمر الوطني قد افترق : فالتيرميدوريون نقلوا إرث الحرب الثقيل إلى النظام الذي أقاموه بدستور السنة الثالثة .

ثالثاً — تنظيم حكم البورجوازية

لقد رأس تحالف الوسط واليمين ، الجمهوريون المحافظون والملكيون الدستوريون ، مناقشة المؤتمر الوطني للدستور الجديد والتصويت عليه . وأمكن الاعتقاد ، لمدة من الزمن ، بوجود انقسام بعد أن أظهر تطرف الإرهاب الأبيض وإزالة كيبيريون ضخامة الخطر الملكي : فقد أيقظ الروح الثورية

خلال صيف ١٧٩٥ . وفي ٢٦ ميسيدور من السنة الثالثة ذكرى الاستيلاء على الباستيل جرى الاحتفال به بفخامة عظيمة . فرددت أصداء المارسييليز من جديد . وقد كتبت صحيفة المونيتور : « لا يمكن وصف المفعول الذي أحدثته هذه الأنغام غير المتوقعة والتي نسيت منذ مدة طويلة » . وعاد الثوار الشعبيون إلى الظهور ، وشاركوا المناضلين في مطاردة الشباب المذهب : فكانت « حرب القبات السوداء » . وفي هذه الأثناء أظهرت الحكومة بمعض القسوة ضد المتمردين الهاربين من الجيش وأعادت تشكيل صحافة جمهورية بتمويلها : ففي ٦ ميسيدور (٢٤ حزيران ١٧٩٥) أطلق لوفي الجيروندي القديم والجمهوري الصلب صحيفة السانتيفيل (الحارس) . ولكن السهل لم يكن ينوي الذهاب إلى أبعد من ذلك في طريق التساهل مع اليسار : لقد كان بحاجة إلى السمين للتصويت على الدستور . ومن ذلك الاتفاقات المعبرة : فخلال الأعياد التذكارية لـ ٩ تيرميدور و ١٠ آب جرى انشاد المرسيليز ويقظة الشعب . وفي ٢١ و ٢٢ تيرميدور (٨ - ٩ آب ١٧٩٥) صدرت قرارات توقيف بحق ستة من الجبليين القدامى بينهم فوشيه . وفي هذا الجو السياسي تتابعت مناقشة دستور السنة الثالثة .

١ - دستور السنة الثالثة

استمرت مناقشة مشروع الدستور الذي قدمه بواسي دانغلا باسم المؤتمر الوطني مدة شهرين ، من ٥ ميسيدور إلى ٥ فريكتيدور (٢٣ حزيران - ٢٢ آب ١٧٩٥) . لقد أعدت المشروع لجنة من ١١ عضواً عُينت في ٢٩ جرمينال (١٨ نيسان ١٧٩٥) ، وهي تضم جمهوريين أمثال دونو ، لا ريفيلير ، لوفه ، وتيبودو . وتضم كذلك ملكيين أمثال بواسي دانغلا ولانجوينيه . لقد اتفق الجمهوريون المعتدلون والملكيون والدستوريون على قطع الطريق على الديمقراطية والدكتاتورية معاً والعودة إلى مبادئ ١٧٧٩ ولكنها مفسدة وموجهة في منحى المصالح البورجوازية . فإدارة البلاد السياسية

والاقتصادية يجب أن تؤول إلى الوجهاء أعني إلى الملاكين الميسورين على الأقل. وقد عبّر بواسي دافلا عن ذلك بوضوح في تقريره في ٥ ميسيدور (٢٣ حزيران ١٧٩٥) : « المساواة المطلقة وهم » .

إن إعلان حقوق السنة الثالثة يدل على تراجع واضح بالنسبة لإعلان ٢٧٨٩ . وأثناء المناقشة في ٢٦ تيرميدور (١٣ آب) أشار ميله إلى الخطر الذي سيحصل من وضع « مبادئ » ، في هذا الاعلان ، مناقضة للمبادئ التي يحويها الدستور : « لقد قمنا باختيار قاس كفاية ، لسوء استعمال الكلمات فلا يجوز أن نستعمل إلا ما هو مفيد منها » . فقد سقطت المادة الأولى من اعلان ١٧٨٩ : « الناس يولدون ويعيشون أحراراً ومتساوين في الحقوق » . لقد أعلن لانجوينه في ٢١ تيرميدور : « إذا قلتم ان جميع الناس يعيشون متساوين في الحقوق فإنكم تدفعون إلى التمرد على الدستور أولئك الذين منعم عنهم أو علقتم ممارسة حقوق المواطن عنهم في سبيل سلامة المجموع » .

فالتيرميدوريون كالتأسيسيين ، إنما أشد فطنة منهم ، لم يتمسكوا إلا بالمساواة المدنية : « تقوم مساواة » في ان القانون هو واحد بالنسبة للجميع ، حسب المادة ٣ . ولم يرد ذكر للحقوق الاجتماعية التي ضمنها اعلان ١٧٩٣ . وكذلك حق الثورة . وعلى العكس من ذلك فإن حق الملكية الذي لم يمنحه اعلان ١٧٨٩ أي تعريف دقيق ، قد أعطي هنا تعريفاً كما في اعلان ١٧٩٣ : « الملكية هي حق التمتع والتصرف بالممتلكات والمداخل ، وثمره العمل والصناعة » (مادة ٥) . كان هذا تكريساً للحرية الاقتصادية في كل مداها . . واعلان الواجبات الذي اعتقد التيرميدوريون انه من المستحسن اضافته إلى اعلان الحقوق يحدد أيضاً في مادته الثانية : « على ضمان الملكيات ترتكز حراثة الأراضي وكل المنتجات وكل وسائل العمل وكل النظام الاجتماعي » .

وقد ضيق حق الانتخاب . فقد أعلن بواسي دافلا : « ان البلاد الذي يحكمها الملاكون هي من النظام الاجتماعي اما البلاد التي يحكمها غير الملاكين

فهي في حال الطبيعة . ولكن شروط البلوغ كانت أوسع مما في ١٧٩١ : كل فرنسي في سن ال ٢١ ومقيم منذ سنة ويدفع ضريبة ما هو مواطن عامل . والمواطنون العاملون يجتمعون في مؤتمرات أولية في مركز الدائرة ويسمون الناخبين من بين الفرنسيين الذين بلغوا ال ٢٥ والمالكين لمقار دخله ٢٠٠ يوم عمل في البلديات التي يبلغ عدد سكانها ٦٠٠٠ فما فوق أو المستأجرين مسكناً أجرته ١٥٠ يوم عمل أو أصحاب ملكية عقارية دخلها ٢٠٠ يوم عمل . والناخبون وعددهم حوالي ٣٠٠٠٠ لمجموع البلاد المجتمعون في مؤتمرات انتخابية في مركز المحافظة ينتخبون الجهاز التشريعي دون شرط الكفاءة والقدرة على الدفع .

أما تنظيم السلطات العامة فقد عيَّنه بدقة مبدأ فصل السلطات . فموجب المادة ٢٢ من اعلان الحقوق « لا تستطيع الضمانة الاجتماعية أن توجد ما لم يتوطد تقسيم السلطات » . وهكذا يمكن تحاشي كل تهديد من قبل الدكتاتورية .

وأوكل أمر السلطة التشريعية إلى مجلسين : مجلس الشيوخ ويتألف من ٢٥٠ عضواً لا تقل أعمارهم عن الأربعين متزوجين أو أرامل؛ ومجلس ال ٥٠٠ ولا تقل أعمارهم عن الثلاثين ، وكلاهما قابل لتجديد ثلثه كل سنة . من حق الخمسة سن القوانين وتبني القرارات التي يدرسها الشيوخ ويستطيعون تحويلها إلى قوانين .

وأوكل أمر السلطة التنفيذية إلى مجلس ادارة من خمسة أعضاء يختارهم مجلس الشيوخ على قائمة عشرية يقدمها مجلس الخمسة ويحدد خمسها كل سنة . ويسهر مجلس الادارة على أمن الجمهورية الداخلي والخارجي . ويستعين بالقوات المسلحة دون أن يستطيع قيادتها .

ويراقب ويؤمن تنفيذ القوانين في الادارات والمحاكم بواسطة مفوضين له حق تعيينهم . وأزيلت اللجان التنفيذية واستعيض عنها بستة وزراء يعينهم مجلس الادارة وهم مسؤولون أمامه . ولا يؤلف الوزراء مجلساً . وليس لمجلس

الادارة أية سلطة على الخزينة التي أوكل أمرها إلى ستة مفوضين منتخبين .
وليس له حق إصدار القوانين ولا يستطيع ان يتصل بالمجلسين إلا
بصيغة الرسائل .

واصبح التنظيم الاداري من جديد لامركزياً ومبسطاً . فقد منحت المحافظة
ادارة مركزية من خمسة أعضاء تسميهم الجمعية الانتخابية . واختفى القضاء :
لقد شكل في السنة الثانية الدائرة الثورية الممتازة . والتجمعات الريفية
الصغيرة جمعت تحت اشراف الإدارات البلدية للمنطقة ، بينما قسمت المدن
الكبرى وعلى الأخص باريس إلى عدة بلديات بعد ان فقدت استقلاليتها الذاتية
بفقدانها لبلديتها ومختارها . واستمر هذا التنظيم الإداري مركزياً أكثر مما قبل
عنه . فالادارات متسلسلة النسبة لبعضها البعض فالبلديات خاضعة للمحافظات
وهذه بدورها خاضعة للوزراء . وعلى الأخص السلطة التنفيذية يمثلها لدى كل
ادارة بلدية أو في المحافظات مفوض حكومي معين . ففوضو مجلس الادارة
يراقبون ويحققون تنفيذ القوانين ويحضرون جلسات المجالس البلدية ومجالس
المحافظات ويراقبون الموظفين . ويتصل المفوض في المحافظة مباشرة مع وزير
الداخلية . وقد أمّن المفوضون بعض الاستقرار مقابل ادارات تتجدد جزئياً
كل سنة . وتؤكدت المركزية أيضاً بالحق الذي لمجلس الادارة ان يتدخل
مباشرة في الادارة . فموجب المادة ١٩٦ يستطيع أن يلغي قرارات الادارات
وأن يوقف أو يقلل المديرين ويؤمن تعويضهم بغيرهم إلى أن يتم الانتخاب
المقبل . لا ريب ان هذه ليست المركزية البيروقراطية للسنة الثانية ؛ ولكنها
بعيدة جداً عن اللامركزية التامة في دستور ١٧٩١ .

ولم يكن تطبيق الدستور خلواً من الخطر : فالثورة لم تستقر بعد (فالقوانين
الاستثنائية ضد المهاجرين والرافضين ما تزال سارية المفعول) والافلاس وشيك
الوقوع والحرب مستمرة . ولكن الترميدوريين يحشون أكثر من كل شيء عودة
الثوار الشعبيين إلى الحكم ودكتاتورية جمعية أو رجل واحد . ومن هنا
احتياطاتهم المتعددة وضمائمهم التي تركت في النهاية الحكم أعزل متارجحاً

(فكل سنة يعمرى تجديد نصف البلديات ، ثلث المجلسين ، خمس مجلس الادارة وادارات المحافظات) دون الاحتياط لحل الخلافات الممكنة الوقوع دائماً بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

ان استمرار الأزمة وخوف تسليم النظام الجديد للمنافسين دفعا الترميدوريين مباشرة إلى تزييف النظام الليبرالي الذي أرادوا إقامته منذ بدئه .

٢ - تسيير النظام الجديد

لقد ازدادت خطورة الأزمة بشكل مخيف خلال صيف السنة الثالثة . فتابع التضخم النقدي تخريبه . وكانت الأسعار ترتفع يوماً بعد يوم والمضاربة تنحو منحى جاعحاً ، وتوف أقلية استغنت بشكل مشبوه يعتبر أكثر من أي وقت ، اهانة للبؤس الشعبي . فبعد ان كان النقد الورقي ٨ مليارات في التداول وقت إلغاء الحد الأقصى ، بلغ ٢٠ ملياراً في أول برومير من السنة الرابعة (٢٣ تشرين الأول ١٧٩٥) . فتوقفت الحياة الاقتصادية وانقلبت العلاقات الاجتماعية ، فالدائنون والمزارعون وأصحاب الايجارات يقبضون نقداً ورقياً فاقد القيمة .

ولم يكن في استطاعة الأجور أن تلحق الأسعار في مسيرتها المسرعة (خلال الصيف ارتفعت ليبرة اللحم من ٨ إلى ٢٠ فرنكاً) ولما كان الحصول هزئياً في كثير من المناطق حدثت عودة ، باستثناء الضرائب ، الى اجراءات السنة الثانية القسرية : مصادرة ، واجبار على البيع في الأسواق ، أعيد العمل به في ٤ ترميدور (٢٢ تموز ١٧٩٥) واجراءات تنظيمية وردت في قانون تجارة الحبوب الصادر في ٧ فاندميز من السنة الرابعة (٢٩ أيلول ١٧٩٥) واجراءات تنظيمية وردت في قانون تجارة الحبوب الصادر في ٧ فاندميز من السنة الرابعة (٢٩ أيلول ١٧٩٥) الذي استمر ساري المفعول حتى ١٧٩٧ . وفي باريس استمر الخبز مسعراً بثلاثة فلووس لليبرة بينما كان ١٦ فرنكاً في السوق الحرة في أوائل الصيف . ولكن التعمين هبط إلى ربع ليبرة خلال

انتظار المحصول وعاد إلى الارتفاع إلى ٣٠٠ بعد الحصاد . ومع ذلك ارتفع معدل كلفة المعيشة في باريس على قاعدة الـ ١٠٠ في ١٧٩٠ إلى ٢١٨٠ في تموز وإلى ٣١٠٠ في ايلول وإلى ٥٣٤٠ في تشرين الثاني ١٧٩٥ . ولا عجب في مثل هذه الظروف أن يمر عيد ١٠ آب ذكرى سقوط الملكية « في الامال » حسب اعتراف البوليس .

كان الهدف من قرار الثلثين الحيولة دون انتصار المعارضة الملكية في الانتخابات . واستمر الترميدوريون طويلاً في الحكم لادراكهم قلة شعبيتهم ومناورة الملكيين الدستوريين الذين كانوا يأملون بلوغ أهدافهم عن طريق الانتخابات الشرعي . لقد سأل أحد أعضاء اللجنة الدستورية : « في أية أيدي سيوضع ارث الدستور المقدس ؟ » . لقد نص قرار ٥ فروكتيدور من السنة الثالثة (٢٢ آب ١٧٩٥) انه يجب على الجمعيات الانتخابية أن تختار ثلثي النواب الجدد (٥٠٠ على ٧٥٠) من بين أعضاء المؤتمر الوطني العاملين . وحدد قرار ١٣ منه (٣٠ آب) انه إذا لم تحصل هذه النسبة يصار إلى اتمام أعضاء المؤتمر الوطني المعاد انتخابهم بطريقة التعيين الذي تقوم به الجمعية نفسها . وكان هذا يعني عزل الجلبيلين القدامى والمعارضة الملكية الدستورية معاً لمصلحة الترميدوريين .

وجرى تصديق الدستور والقرارات الملحقه به في استفتاء شعبي . ومع ان نظام الملاة قد أقر في السابق فقد جرى تطبيقه في الانتخابات العامة ، واشترك الجيش فيها . واجتمعت الجمعيات الأولية اعتباراً من ٢٠ فروكتيدور (٦ أيلول ١٧٩٥) . وكان المؤتمر الوطني قد أعاد العمل ببعض الاجراءات ضد المهاجرين والرافضين فحرم من الحقوق المدنية كل الذين لم يحصلوا على الشطب النهائي من قائمة المهاجرين وطُرد أقرباءهم من الوظائف العامة ، وحدد مهلة ١٥ يوماً للكهنة العائدين ليعودوا إلى المنفى من جديد . وعكس ذلك أعيد حق التصويت إلى الارهابيين القدامى العزل . غير ان الجمعيات الشعبية

قد حُذفت نهائياً في ٦ فروكتيدور (٢٣ آب ١٧٩٥) . وفي أول فاندميز من السنة الرابعة (٢٣ أيلول ١٧٩٥) أعلن المؤتمر الوطني تبني الدستور ، بموجب أكثر من مليون صوت ضد أقل من ٥٠٠٠٠ (جمهور المستنمين) حسب الأرقام المذاعة في ٦ من فاندميز . ولكن قرار الثلثين الذي لا ينطبق عليه الاستفتاء الشعبي نصاً لم يقبل إلا بحوالي ٢٤٥٠٠٠ صوت ضد ١٠٨٠٠٠ . في الواقع لقد قدمت أكثر من ٢٥٠ جمعية أولية ملاحظات تتعلق بالدستور ، و ١٩ محافظة مع كل الأقسام في باريس باستثناء واحدة رفضت قرار الثلثين .

وعجلت الانتفاضة الملكية في ١٣ فاندميز من السنة الرابعة (٥ تشرين الأول ١٧٩٥) بالانتخابات المحددة في الـ ٢٠ متوجة اضطراباً قد تأكد في باريس منذ الشهر السابق . ففي ٢٠ فروكتيدور (٦ أيلول ١٧٩٥) تبنت أقسام ليبييتيه والبورصة والمضاربات قرار ضمان وأعلن قسم فونتين دي غرينيل الاستنفار . وابتعدت الجمعيات الأولية التي يسيطر عليها الملكيون ، الثوار الشعبيين والارهابيين القدامى . وازداد الهياج بعد نتائج الاستفتاء : فقد تأكد ١٨ قسماً باريسياً من النتائج . وفي ٣ فاندميز (١ تشرين الأول) علم بالتمرد الملكي في « شاتونوف آن تيميريه » وفي « دورو » كما علم بقمعه في ٢٧ فروكتيدور (١٧ أيلول) السابق : فدعا قسم ليبييتيه إلى الثورة . وفي ١١ فاندميز (٣ تشرين الأول) سبعة أقسام على الأقل أعلنت حالة العصيان . فأعلن المؤتمر الوطني حالة الانعقاد الدائم وعيّن لجنة فوق العادة من خمسة أعضاء بينهم باراس واستنجد بالثوار الشعبيين : وفي ١٢ فاندميز (٤ تشرين الثاني) صدر قرار برفع حظر التسليح عن الارهابيين القدامى فتجهزت ثلاث فرق من وطنيي الـ ٨٩ . وتطورت الانتفاضة في ليل ١٢ و ١٣ فاندميز بالتفاهم مع الجنرال مينو قائد القوات المسلحة ؛ فشكّلت لجنة مركزية . وسقط القسم الأكبر من العاصمة في أيدي الثائرين .. وألقي الحصار على المؤتمر الوطني . وعندما كلّف باراس تنظيم المقاومة مع فجر ١٣ ضم إليه بعض الجنرالات ومنهم بونابرت . ونجح مورا في الاستيلاء على

مدافع معسكر السابلون . فاندحر الثائرون وتفرقوا وقد بلغ عددهم العشرين ألفاً بعد ان حرموا من المدفعية . ولكن الانتفاضة الفاشلة في ١٣ فاندмир أكملت القطيعة بين الترميدوريين والملكيين . ومرة أخرى أنعش الخطر الداهم بمض الحس الجمهوري : فأرسل فريرون إلى الجنوب (الميدي) لقمع الارهاب الأبيض وصدرت قرارات توقيف بحق ثلاثة من نواب اليمين . وأخيراً في ٤ برومير من السنة الرابعة (٢٦ تشرين الأول ١٧٩٥) صوت المؤتمر الوطني قبل أن يرفض على هدنة عامة حول « الأحداث المتعلقة بالثورة حصراً » .

وفي هذه الأثناء خيبت الانتخابات التي بدأت في ٢٠ فاندмир (١٢ تشرين الأول ١٧٩٥) آمال الترميدوريين . فأعيد انتخاب ٣٧٩ من أعضاء المؤتمر فقط منهم ١٣٤ تكييلين . وكان اكثرهم معتدلين أو ملكيين مقنعين أمثال بوامي دانفلا ولانجوينه . وتشكل الثلث الجديد جوهرياً من الملكيين والكاثوليك . واندحر الجبليون المتحولون عن مبادئهم المسؤولون عن الزدة الترميدورية : امثال فريرون وغاليان . وهذا الأخير فضح الخطر : « إذا لم يتم التخلص من الملكيين في الإدارة والعدل فإن الثورة المعاكسة ستصبح دستورية قبل ثلاثة أشهر » . ومع ذلك رفض الجمهوريون المعتدلون إلفاء الانتخابات . وفي ظل هذه الدلائل افتتحت التجربة الدستورية الجديدة واستقرت حكومة الإدارة .



وفي ٤ برومير من السنة الرابعة (٢٦ تشرين الثاني ١٧٩٥) ارفض المؤتمر الوطني على صراخ : تحيا الجمهورية ! بعد أن حكم أكثر من ثلاث سنوات وتبع خطأ سياسياً يمكن أن يبدو متعرجاً . لقد حركته في الواقع فكرة واحدة من أيلول ١٧٩٢ إلى تشرين الأول ١٧٩٥ ، وهي الخلاص من الارستوقراطية ومنع عودة النظام القديم إلى الابد . وقد تخطى المؤتمر

الوطني الترميدوري حقبة السنة الثانية الديمقراطية واستعداد سياسة الجمعية التأسيسية : تأمين حكم البورجوازية الذي يجعله شرعياً في نظره ، ازدهارها الاجتماعي ومقدرتها الفكرية ، فلا ديموقراطية كما في الـ ٩٣ ولا ارستوقراطية كما قبل الـ ٨٩ : فالى الوجهاء وهم الفئة الاجتماعية المفتحة بفضل المساواة امام القانون ، يعود حق الحكم والإدارة .

الأولوية الاجتماعية والسيطرة السياسية : هذا ما رغب الترميدوريون تأمينه للبورجوازية ولكن في اطار نظام ليبرالي وفي بلاد ما تزال تعاني الحرب الأهلية والحرب الخارجية . فتورة الفانده لم تحمد والتحالف لم يقهر . وقد حدد الترميدوريون بمقياس كبير سياسة حكومة الإدارة ، بفرضهم على النظام الجديد بواسطة دستور السنة الثالثة ، ضماناً وحفاظاً على « الحدود الدستورية » ، بتطبيقهم محافظات بلجيكا الملحقمة التسعة ، كما بتوجيه دبلوماسيتهم وفق مفهوم « الحدود الطبيعية » . وكانت المعركة على وشك العودة في ربيع ١٧٩٦ : ولقيادة الحرب ورث النظام الجديد نقداً ورقياً فاقد القيمة وجيشاً معطل التنظيم . ولم يكن ممكناً إلا ان تؤثر هذه الصعوبات على تطبيق دستور السنة الثالثة الذي يمتاز خاصة بانتخابات سنوية بينما كان الأفضل له الأمان الاجتماعي والسلام العام . وبعد ان استبعد اللجوء إلى الشعب كما في السنة الثانية اضطر الترميدوريون المتحولون إلى اعضاء اداريين ، لكي يصمدوا أمام هجمات الأرستوقراطية المتجددة أن يزيلوا اللعبة الدستورية ويستعينوا بالجيش سريعاً .

القِسْمُ الثَّانِي

حكومة الإدارة الأولى

فشل الاستقرار الليبرالي (١٧٩٥ — ١٧٩٥)

لقد استمرت الامة البورجوازية نهياً لعدم الاستقرار . وازداد وضوح ذلك بمقدار ما ظهرت التجربة الليبرالية عديمة الجدوى . وبعد ان تقوَّعت الامة في أطروضية للجمهورية قادرة على الدفع ابعدت الطبقات الشعبية كما ابعدت الارستوقراطية . وضاعف الوجهاء الترميدوريون احتياطاتهم ضد سيطرة الدولة التامة ، خوفاً من الملكية والديموقراطية في آن واحد . فالتوازن الدستوري الحكيم للسنة الثالثة لم يفسح المجال لأي رد غير المعجز الحكومي أو انقلاب القوة . وكانت سياسة الاستقرار الاداري وقد تورطت كثيراً في ازدواجية الاختصاص الحكومي وازدواجية المعارضة الداخلية ، تستلزم عودة سريعة الى السلام ؛ ولكن الحرب تتابعمت والفتح استتب . وعند ذاك بدأت تتحقق نبوءة روبسبير في خطابه ضد حرب ٢ كانون الثاني ١٧٩٢ عن الجنرالات الذين اصبحوا « امل الامة ومعبودها » : « اذا قدر لأحد هؤلاء الجنرالات أن يكسب نجاحاً ما ... فأية سطوة تكون لحزبه » .

أولاً — استحالة الاستقرار الداخلي

(١٧٩٥ - ١٧٩٧)

ان القاعدة الاجتماعية التي ادعى جماعة الادارة ، بعد الترميدوريين ، انهم سوف يرسون عليها استقرار النظام ، تبدو ضيقة بنوع خاص . فالارستوقراطية مبعدة ، بالنسبة للطبقات الملاكة ، وكذلك قسم من البورجوازية وقانون ٣ برومير من السنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) يمنع الوظائف عن أهل المهاجرين . وقد أعيد في ١٨ فروكتيدور ، بعد أن ألغته الأكثرية الملكية في السنة الرابعة . واقترح سيس ، بعد ذلك بقليل طرد النبلاء الذين شغلوا وظائف أو تمتعوا بمراتب في ظل النظام القديم ، وإعادة الآخرين الى وضع الغرباء . واكتفى قانون ٩ فريير من السنة السادسة (٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٧) بالأجراء الثاني . وإذا لم يجر تطبيق هذا القانون أبداً ، فإن الغاية منه كانت واضحة جداً . وقد امتد الحصر الى أبعد من ذلك . فالبورجوازية الادارية ، وهي متوسطة الحال ، كانت لا تثق ببورجوازية النظام القديم ، وهي من مستوى اجتماعي ارفع وأقرب الى الارستوقراطية .

وكان المليون الدستوريون مرفوضين كأنصار الملكية المطلقة . فالاداريون يريدون أن تكون الجمهورية بورجوازية ومحافظة ولكنهم يرفضون مساعدة قسم من البورجوازية لأنهم يخشون ان تجرفهم في طريق الإصلاح الحكومي . من جانب الطبقات الشعبية استمرت ذكرى السنة الثانية والخوف الاجتماعي طيلة المرحلة الادارية كلها حافزاً قوياً للردة مما جعل في النهاية ١٨ برومير شرعياً . فالأكثر ادراكاً بين الطبقات الشعبية لا يقبلون دون مقاومة أن يلقوا خارج الأمة وخارج هذه الجمهورية التي حاربوا في سبيلها : وبرهان ذلك مؤامرات المتساوين . ولكن بينما كانت الحركة الثورية تتجه ولو بتلس نحو دروب جديدة ، كان الخوف البورجوازي يشكل في يدي الحكومة

رافعة قوية ضد أصحاب الحصر ، والارهابيين والفوضويين واللصوص ، وشاربي الدماء . وكان الوجهاء ، الناس الشرفاء ، يخشون فوق كل شيء العودة الى نظام السنة الثانية : اعتبار النفي مشبوهاً والقانون يصدر عن الفقير ، والقيم الاجتماعية التقليدية قد انقلبت وقد جلبت الديمقراطية السياسية معها وحدة المصير الاجتماعي .

وحافظ شبح القانون الزراعي وتقسيم الممتلكات على كل فعاليته . فكان دوشي المغمور يعلن في مجلس الخمسة في ١٠ فريير من السنة الرابعة (أول كانون الأول ١٧٩٥) عن معارضته لاقامة الضريبة التصاعدية :

« لا تدهر الدولة إلا بربطها المواطنين قدر الإمكان بالازدهار .. والضريبة التصاعدية هي قانون استثنائي ضد المواطنين الميسورين .. وسيكون مفعولها حتماً تجزئة الممتلكات إلى أقصى حد . وقد اعتمد هذا النظام أكثر من اللازم في منح الممتلكات العامة .. ولنقل بكلمة واحدة ان الضريبة التصاعدية هي البذرة الحقيقية لقانون زراعي يجب خنقه في المهد .. وعلى الجهاز التشريعي أن يقف بحزم ضد كل مبدأ مخرب للتناسق الاجتماعي ، ضد كل مبدأ ينبغي بوضوح اجتياح الممتلكات . ولن يكون ممكناً ربط جميع الفرنسيين ربطاً وثيقاً بالحرية والجمهورية إلا اذا كان لنا احترام ديني للملكيات » .

ولكن هذا يعني ابعاد جميع الذين عملوا على تأسيس هذه الجمهورية وليسوا ملاكين ، عنها . وقد اتضحت في النهاية استحالة استقرار النظام الاداري على قاعدة الملكية الضيقة والبورجوازية القادرة على الدفع والوجهاء الجمهوريين .

١ - الاداريون واليعاقبة والملكيون

لقد شغل تسيير المؤسسات المتوقعة في دستور السنة الثالثة اوقات النظام الجديد الأولى . فقد بقي الرجال أيام في مواقعهم ، فعلاً ، من المؤتمر الوطني الترميدوري إلى الإدارة .

فقد ملئت المجالس الادارية بموجب قرار الثلاثين بـ ٥١١ عضواً من المؤتمر

الوطني . وعيّن منذ ٦ برومير من السنة الرابعة (٢٨ تشرين الثاني ١٧٩٥) ٣٧٩ عضواً من المؤتمر الوطني اضيف إليهم ١٥ آخرين اختارتهم الجمعيات الانتخابية في المحافظات و ١٩ ممثلاً لكورسيكا والمستعمرات المذكورين في وثيقة الانتداب فيكون المجموع ٤١٣ عضواً من المؤتمر الوطني كلهم معتدلون أو مرتدون . وقد عيّن لانجوينه من قبل ٣٩ محافظة وبواسي دانقلا من قبل ٣٦ . وهؤلاء الأعضاء المعاد انتخابهم في المؤتمر الوطني ، وقد شكلوا « الجمعية الانتخابية الفرنسيةأكملوا الثلثين المطلوبين وزادوا عليها . والثلث الجديد زاد من قوة عناصر اليمين فهو إما ملكيون دستوريون أمثال باربه ماربوا ، دويون دي نيمور ، وبورتاليس أو ثورويون معاكسون معلنون أمثال بواسي دانقلا ، هنري لاريفيير أو ايسنار . فالأكثريّة الإدارية تراوح بين الجيرونديين القدامى أمثال لاريفيلير أو لوفيه ، ورجال السهل أمثال ليتورنور وسييس وبين الجبلين أمثال باراس وڤاليان . وكان بينهم عدد من الماديين للنظام الملكي يبلغ ١٥٨ ولكن بعضهم قد تطوّر . وكانت المجالس تعد بمقدار ما يمكن تعيين آراء أعضائها ١٥٨ ملكياً أكثرهم ليبراليون و ٣٠٥ جمهوريين أغلب الأحيان ترميدوريون و ٢٢٦ من انصار دستور السنة الثالثة . وهؤلاء الآخرون فرضوا اختار المدراء . لقد اختيرت حكومة الادارة على قائمة قدمها الخمسة فاحتفظ القدامى بباراس ، لاريفيلير ، ليتورنور ، روبيل وسييس ، وكلهم معادون للملكية . ولكن سييس رفض فحلّ محله كارنو . وكان لاريفيلير الجيروندي القديم والنائب في الجمعية التأسيسية وفي المؤتمر الوطني ، معارضاً عنيفاً للعباقبة غير أنه جمهوري متعصب ومعادٍ للاكليروس . وعلى كل حال هو رجل من الصنف الثاني . وكان يتبع على العموم رأي روبيل الألزاسي الذي كان هو أيضاً في عداد أعضاء الجمعية التأسيسية والمؤتمر الوطني بين الجبلين . وكرجل سلطة أثبت دائماً أنه من انصار الحدود الطبيعية . وكارنو الذي كسب الى جانبه ليتورنور ، الضابط القديم في سلاح الهندسة هو أيضاً ، قد حافظ على شهرته كمضو قديم في لجنة السلامة العامة غير أن

تطوره المحافظ بالتأكيد سيحيله سريعاً على النسيان . وبين هاتين المجموعتين من العمال الثرفاء الذين يعطون صورة امينة عن البورجوازية الجمهورية ، يقف باراس رجل ٩ ترميدور و ١٣ فاندميز القوي ، والفيكونت السابق والضابط والارهابي القديم الكاسر المتعلق دون شك بالثورة ولكنه مستعد أن يبيع نفسه إلى من يدفع أكثر .

واستقرت حكومة الادارة في قصر الكسبمورغ الذي كان سجناً أيام الإرهاب واقامت لها سكرتارية (أمانة سر) اصبحت فيما بعد سكرتارية الدولة لبوتابرت . وعين للوزارات الستة : بينيزيخ للداخلية راميل فوغاريه المعادي للملكية ، للمالية وقد احتفظ بها حتى السنة السابعة ، ميلان دي دويه صاحب قانون المشبهين للعديلية ، ديلاكرا وهو معاد آخر للملكية للعلاقات الخارجية ، واثنان عسكريان من الدرجة الثانية للحربية والبحرية . وكان متوقعاً أحداث وزارة سابعة للشرطة العامة سرعان ما اسلمت لكوشون .

وفي ١٤ برومير من السنة الرابعة (٥ تشرين الثاني ١٧٩٥) أصدرت حكومة الادارة إعلاناً « لتعلن عن قيامها » هو منهاج حكومة حقيقي . وهو ينبغي في المجال السياسي :

« إعلان حرب نشيطة على الملكية وانعاش الروح الوطنية والقضاء بيد من حديد على كل الفئات وإخضاع جذوة كل حزبية والقضاء على كل رغبة في الثأر وسيادة الوثام وإعادة السلام » .

ويتم في المجال الاقتصادي :

« بإعادة فتح مصادر الانتاج وإنعاش الصناعة والتجارة وخنق الاستغلال ونفخ حياة جديدة في الفنون والعلوم وإعادة توطيد الرخاء والرصيد العام » . وبالاختصار « إعادة احلال النظام الاجتماعي محل الخواء الملازم للثورات » . إنه برنامج استقرار وتوازن حل وسط مع ومضة ضد اليمين . وإذا لم يتم

البيان بأية إشارة إلى اليعاقبة فإنه على العكس يحذر الشعب من « إحياءات الملكيين الحبيشة الذين يعيدون ربط مؤامراتهم والمتعصبين الذين يلهبون المحنلات دون انقطاع ». وكان الوقت في غد فاندмир . وقد وجهت الإدارة ، في أوائل حكمها ، دعوة إلى اتحاد جميع الجمهوريين . لقد أقام دستور السنة الثالثة توازناً حكيماً في الميدان السياسي . فلذلك وجب ألا يقوم أي نزاع خطير بين السلطات وبدأ المديرون يحكون بالاتفاق مع الأكثرية التي انتخبتهم والتي من مصلحتها مساندتهم . وأعيد تسيير السلطات المحلية والمحاكم . وقامت الإدارة بالتعيينات ، عندما اضطرت الجمعيات الانتخابية أن ترفض دون أن تكمل مهمتها وأعطت نفسها حق اختيار البلديين . وهكذا تعاضمت منذ البدء سلطات الإدارة . ولكنها لم تحصل على إطاعة أوامرها بدقة وعلى الأخص لأن الأجور لم تدفع دائماً بالتام . واصطدمت ، مع ذلك ، أكثرية المجلسين وحكومة الإدارة سريعاً بمعارضتي المجلس الوطني الترميدوري أنفسهم .

وتابع الملكيون ، بعد أن غلبوا في باريس في فاندмир ، تغذية اضطرابات في الغرب ، في لانغدوك وفي البروفانس . وكانت انكسرتا تقدم السلاح والنقد الورقي المزور . وفي كانون الثاني ١٧٩٦ عاد ستوفليه إلى المعركة . وهوش ، مع أنه رجع عن التطبيق الصارم للقوانين ضد الكهنة الرافضين ، وزع جيوشه وضاعف مراكز المراقبة وتوصل إلى نزع السلاح من القرويين . وبعد أن تم اعتقال ستوفليه أعدم رمياً بالرصاص في ألجر في ٢٥ شباط ١٧٩٦ وشاريت في ثابت في ٢٩ آذار . وفي شمال اللوار استسلم كادودال بسرعة في الموييهان ، وفروته في البوكاج النورماندي وسيبو في المين . فكانت النهاية : ففي حزيران حُلّ جيش الغرب . ومع ذلك استمر النهب في حالة التخدير . وانقسم الملكيون حينئذ حول الخطة التي يجب اتباعها . ولما فقد المهاجرون الشجاعة استسلم أنصار القوة أمام أنصار الاساليب الدستورية . كان المهم انتزاع الأكثرية في الانتخابات المقبلة . وقلب الحكومة

الجمهورية بطريقة مشروعة . وانضم الجنرال بيشيفرو ، الذي لم يتجاسر على العمل ، وقد استقال من قيادته ، إلى هذه الخطوة .

واستفاد اليعاقبة مدة من حسن ارادة الحكومة . فلأت حكومة الادارة بهم قسماً من الادارات ، وتساهلت مع صحافتهم حتى توصلت إلى تمويل جريدة دوفال : « صحيفة الرجال الأحرار » . وعادت النوادي إلى الظهور : ففتح نادي الباقتيون في ٢٥ برومير من السنة الرابعة (١٦ تشرين الثاني ١٧٩٥) . وسرعان ما جمع ألفاً من الأعضاء بينهم المؤتمرون القدامى أمثال درويه . وعاد غراسكوس بابوف إلى اصدار صحيفته « منبر الشعب » في ١٥ برومير (٦ تشرين الثاني) :

« ما هي الثورة السياسية على العموم ؟ ما هي الثورة الفرنسية على الخصوص ؟ انها حرب معلنة بين الأشراف وعامة الشعب ، بين الأغنياء والفقراء » .

كان بابوف يفضح ميزة دستور السنة الثالثة المعادية للديمقراطية : « لقد بُدئ في جميع اعلانات الحقوق باستثناء اعلان ١٧٩٥ بتكريس الحق الأول ، الحق الأهم حق العدالة الأزلية : غاية المجتمع هي السعادة العامة . لقد مرنا بخطى واسعة ، وتقدمنا تقدماً كبيراً وسريعاً نحو هذه الغاية حتى هذا العهد . ومنذ ذاك مرنا في اتجاه عكسي . لقد مرنا ضد غاية المجتمع ضد هدف الثورة في سبيل الشقاء العام وفي سبيل سعادة عدد صغير فقط . يجب أن تكون لنا الجرأة أن نعترف ان الثورة رغم كل العراقيل ، وكل المعارضة ، تقدمت حتى ٩ ترميدور ومنذ ذاك بدأت تتراجع » .

وتطور هجوم اليسار بمساندة بعض أعضاء المؤتمر الوطني القدامى أمثال آمار ، وروبير لنده . وبدأت حكومة الادارة تقلق . فصدر قرار توقيف بحق بابوف في ١٤ فريير (٥ كانون الأول) وعاش منذ ذاك في الحفاء . وفي أول بلوفوز (٢١ كانون الثاني ١٧٩٦) في الحفلة التذكارية لاعدام لويس السادس عشر أشار روبيل إلى نقطة توقف : ولو انه أرعد وتوعد ضد

الملكية فانه فضح أيضاً « هذا الزمن الذي فيه يشرع الإرهاب والفوضى القوانين حتى في قلب مجلس الشيوخ ... فليطمئن المواطنون الطيبون ! » .

في الواقع كان استقرار النظام يرتبط بالحل الذي سيعطى للمشاكل الأساسية الموروثة من العهد الترميدوري وأهمها المشكلة الاقتصادية والمالية . فقد انهار النقد وخرب الاقتصاد . وتضاعفت الأزمة النقدية بأزمة مالية فالضرائب لا تجمع والخزينة فارغة وعبثاً كان روبيل يدعو « اللامبالين أنفسهم ... إلى التعلق بالجمهورية وإلى الانضمام إلى تلك الكتلة الضخمة من الجمهوريين التي ستخفي من أمامها كل فئة » .

وفي هذه الأثناء كانت الكارثة النقدية تضاعف البؤس الشعبي : فقصد جعلت سياسة الوحدة مستحيلة بعد ان ارتسمت . ملاحها مدة من الزمن . وخشية أن تستفيد معارضة اليسار في ذلك فتحاول القيام بحركة ، قامت حكومة الادارة بوضع حاجز على اليمين .

٢ - نهاية النقد الورقي الثوروي (١٧٩٦)

بينما كانت حكومة الادارة تتركز ، كان التضخم النقدي يبلغ حده الأقصى . فورقة المئة ليرة لم تعد تساوي سوى ١٥ فلساً . كانت الخزينة فارغة ومطابع النقد الورقي تتابع إصدار عملة ، سرعان ما أصبحت قيمتها أدنى من ثمن الورق : لقد تضاعف حجم النقد الورقي في أقل من أربعة أشهر فبلغ ٣٩ ملياراً في ٣٠ بلوفيز من السنة الرابعة (١٩ شباط ١٧٩٦) وعبثاً تأسس قرض إجباري بفائدة تصاعدية وهو ضريبة حقيقية على رأس المال ، في ١٩ فريير (١٠ كانون الأول ١٧٩٥) وهو قابل للدفع بالنقد المعدني ، أو الحبوب ، أو النقد الورقي بنسبة ١٪ من قيمته الاسمية : مع ان القيمة الجارية كانت أدنى بثلاثة إلى أربعة أضعاف . ولم يحصل من القرض سوى ٢٧ ملياراً من النقد الورقي و ١٢ مليوناً من النقد المعدني . وقد أثار استياءً عنيفاً في صفوف البورجوازية وهي الربع الذي أصابه القسم الأكبر من

المساهمة في الدفع . وفي ٣٠ بلوفيسوز (١٩ شباط ١٧٩٦) وجب تعليق الاصدارات وترك النقد الورقي .

وحلّ نقد ورقي جديد هو « التفويض العقاري » (أو الحوالة العقارية) محل النقد الورقي السابق . وبدأت العودة إلى النقد المعدني مستحيلة : فلم يكن متداولاً منه إلا حوالي ٣٠٠ مليون بدل مليارين ونصف في نهاية النظام القديم . وابتعدت فكرة قيام بنك قومي للإصدار . فقد أوجد قانون ٢٨ فانتوز من السنة الرابعة (١٨ آذار ١٧٩٦) التفويض العقاري وصدر منه في الحال ٢٤٠٠ مليون . والحوالات العقارية المكفولة بالمتلكات القومية التي لم يتم بيعها بعد ، (لقد عدنا إلى المبدأ الذي كان في أساس انشاء النقد الورقي نفسه) حلت محل النقد الورقي الذي أبطل الثلاثين بواحد بينا قبل النقد الورقي في الوقت نفسه لدفع القرض الاجباري المئة بدل واحد . وكان تداول الحوالات اجبارياً وكانت تقيّم ، لاكتساب المتلكات القومية ، بقيمتها التقديرية دون مزاد . وفي مدى ستة أشهر قطعت الحوالة العقارية المرحلة التي مرّ بها النقد الورقي في خمس سنوات .

لقد جاءت الكارثة النقدية سريعة فعلاً . فأعلنت الحوالة مساوية للذهب وثلاثين مرة النقد الورقي . وهذا الأخير لم يعد يساوي أكثر من ٢٥٠٠ والقانون نفسه يعطي الـ ١٠٠ فرنك حوالة ، قيمة معدنية من ٧٠٥٠ فرنكات . ومنذ الاصدارات الأولى فقدت الحوالة حتى ٦٥ و ٧٠٪ . وكان تخفيض القيمة ٨٠ في ١٥ جرمينال . (٤ نيسان ١٧٩٦) و ٩٠ في أول فلورéal (٢٠ نيسان) . ومنذ ذلك كان للمواد الغذائية ثلاثة أثمان . وهذا ما ليس من شأنه ان ينقص صعوبات المبادلات والتمويل .

ففي ٢٧ جرمينال (١٦ نيسان ١٧٩٦) سعى المكتب المركزي في باريس ليرى الخبز بـ ٣٥ ليرة من النقد الورقي ، وبليرة و ٣ فلوس ، وأربع أجزاء حوالة بينما كانت تباع بـ ٣ فلوس من النقد المعدني . وسام تبنير المتلكات القومية بتخفيضه الكفالة ، في انهيار الحوالة العقارية . وقرر قانون

٦. فلورéal من السنة الرابعة (٢٥ نيسان ١٧٩٦) العودة إلى البيع وحدد أصوله دون مزاد علني على أن تقبل الحوالة بقيمتها الاسمية . لقد كان ذلك تهوراً ولصووية حقيقية لمصلحة خازني الحوالات وعلى الأخص متعهدي الدولة . فمن حصل على قصر بـ ٢٠٠٠٠ فرنك يستعيد ٨٠٠٠ من بيع حديد التصوينة والثبرفات فقط . وفي بريرéal كانت قيمة الخبز بالورق النقدي ١٥٠ فرنكاً للبره . وكان المتسولون أنفسهم يرفضون النقد الورقي .

وتتج زوال النقد الورقي الثوروي من هذه التجربة البائسة . لقد كانت دورته دورة النقد الورقي نفسه ولكنه جمع في مدى شهرين . ففي ٢٩ ميسيدور (١٧ تموز) ألغى التداول الإجباري . وفي ١٣ ترميدور (٣١ تموز) تقرر ان يكون دفع الممتلكات القومية بحوالات جارية (قيمة معدنية) : وهو اجراء متأخر جداً لمنع بعثرة الممتلكات المؤمة . وقد عمت القاعدة نفسها تدريجياً المعاشات ، والمداخيل والضرائب وأجور البيوت . وفي نهاية السنة الرابعة (منتصف ايلول ١٧٩٦) قضي وم النقد الورقي . ومع ذلك لم تتم إزالته كنقد إلا بعد ذلك ببضعة أشهر . وعاد النقد المعدني إلى الظهور ؛ ولكن الدولة ، التي لا تتلقى إلا الورق ، لم تستفد منه . وأزال قانون ١٦ بلوفوز من السنة الخامسة (٤ شباط ١٧٩٧) الحوالة كنقد فحدها بـ ١٪ من قيمتها الاسمية . ومرّ هذا القانون دون الانتباه إليه : ولم يكن يعني سوى التكريس الرسمي لإفلاس بات أمراً واقعاً . وعلى هذا النحو اكتمل تاريخ النقد الورقي الثوروي . واذا استطاعت حكومة الإدارة ان تعود إلى النقد المعدني فذلك لأن انتصارات السنة الرابعة كانت مفيدة : ففي ٥ جرمينال من السنة الخامسة (٢٥ آذار ١٧٩٧) قبضت ١٠ ملايين من النقد المعدني من جيش سامبر اي موز وأكثر من ٥١ مليوناً من جيش إيطاليا . لقد كانت الحرب تغذي النظام .

وكالمعتاد جاءت النتائج الاجتماعية كارثة على الموظفين وأصحاب الدخل وبمجموع الطبقات الشعبية . ففي ٢٢ ميسيدور من السنة الرابعة (١٠ تموز

(١٧٩٦) كتبت ادارة الإيزير انه من الأفضل نتيجة عجز المعاشات ان يكون الانسان مجرمًا على أن يكون رئيس مكتب :

« ليس من مجرم أو معتقل أو محكوم إلا ويكلف الحكومة اكثر من أربعة اضعاف راتب رئيس من رؤساء مكاتبنا . فأجرهم صار إلى ٦ ليرات وفلسين و ٨ اجزاء يومياً . وقد اجبرتهم ضرورة تأمين عيشهم منذ زمن طويل على بيع أثاثهم واشيائهم الأكثر ضرورة لحياة الانسان . وهم يلجأون الآن إلى الخبز الموزع للفقراء وحدهم .. لقد كان شتاء السنة الرابعة مرعباً لأصحاب الأجور الذين ارفعهم ارتفاع الاسعار الهائل . فالأسواق استمرت فارغة ، لأن محصول ١٧٩٥ لم يكن جيداً والقرويون لا يقبلون إلا النقد المعدني . والمصادرات لم تعد سارية المفعول . فاضطرت حكومة الادارة أن تبدأ بالشراء من الخارج وان تنظم الاستهلاك بقسوة .

وفي باريس هبط تعيين ليبرة الخبز يومياً إلى ٧٥ غراماً . وأكل بالارز الذي لم يكن في استطاعة ربات البيوت طبخه ، لنقص الحطب . وخلال الشتاء كله ظلت تقارير الشرطة تشير برتابة متعبة إلى البؤس والاستياء الشعبيين وقد زاد من حدتها عرف المستغلين ووقاحتهم . ولاحظ تقرير المكتب المركزي في ٢٨ بلوفيز (١٧ شباط ١٧٩٦) :

« تبدو باريس هادئة ولكن الأفكار شديدة الاضطراب . والغلاء الفاحش في كل شيء يعتبر دائماً كنتيجة ملازمة للتجارة المحرمة التي تقوم بها تلك الكائنات الفقيرة المعروفة باسم المستغلين . وهذه المصيبة القاسية التي تهدم ، منذ زمن طويل ، الثروات العامة والخاصة تثقل اساساً على الطبقة الفقيرة التي تسمع شكواها ومهمتها وخطاباتها العنيفة من كل جهة » .

وتحوّل الاستياء الشعبي بشكل طبيعي ضد حكومة الادارة فأفادت المعارضة اليمينية منه فكانت في نادي البانتليون تناقش إعادة الحد الأقصى . وفي الايام الأولى من فانتوز اشارت تقارير الشرطة إلى تقدم النعمة في الاوساط الشعبية والى المطالبة بتسعير الحاجيات : « العمال ينوون المطالبة بالزيادة

حسب تقرير ٥ فانتوز (٢٤ شباط) ولكنهم يقولون ان التسمية المقبلة ستقضي عليهم .. فالشعب يفهم بكلمة تسمية ، تخفيضاً .
فأمرت حكومة الادارة باغلاق نادي البانتيون في ٧ فانتوز (٢٦ شباط ١٧٩٦) بعد أن خشيت ان تتبلور النقمة الشعبية حول المعارضة اليعقوبية .
فقامت بملاحقات ضد صحفيي اليسار وأقالت موظفين مشهورين بأنهم يعقوبيون .
وانخذت معارضة اليسار شكلاً جديداً عندما نظم بابوف مؤامرة المتساوين ..

٣ - بابوف ومؤامرة المتساوين (١٧٩٥ - ١٧٩٦)

إن بابوف هو الأول في الثورة الفرنسية الذي انتصر على التناقض الذي اصطدم به كل الرجال السياسيون المخلصون للقضية الشعبية بين تأكيد حق الحياة ، والحفاظ على الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية . فعلى غرار الثوار الشعبيين وعلى غرار اليعاقبة ، يعلن بابوف أن هدف المجتمع هو السعادة العامة ، وان على الثورة أن تؤمن المساواة في المتع . ولكن الملكية الخاصة بادخالها عدم المساواة بالضرورة والقانون الزراعي أي بما أن اقتسام الممتلكات المتساوي لا يمكن أن « يدوم أكثر من يوم » (« فنذ اليوم الثاني لتوطيد المساواة تعاود اللامساواة الظهور ») فالوسيلة الوحيدة للوصول إلى المساواة الواقعية هي « توطيد الادارة العامة وإلغاء الملكية الخاصة ، وربط كل رجل بالموهبة والمهنة التي يتقنها ، وإجباره على وضع ثمرتها الطبيعية في الخزن العام ، وإقامة إدارة بسيطة للتموين تمسك سجلاً لجميع الأفراد وجميع الأشياء وتوزع الأشياء بمساواة غاية في الدقة » .

وهذا المنهاج المعروف في « بيان الشعبين » المنشور في « منبر الشعب » ٩ فريمير من السنة الرابعة (٣٠ تشرين الثاني ١٧٩٥) يشكل تجديداً أو بدقة أكثر تحولاً مفاجئاً ، بالنسبة للأيديولوجيتين اليعقوبية والثورية الشعبية وتمتاز اثنتاهما بالتعلق بالملكية الصغيرة المؤسسة على العمل الشخصي : لقد

كانت اشتراكية الممتلكات والأعمال الصيغة الأولى للايديولوجية الثورية في المجتمع الجديد المتولد من الثورة نفسها. فالشيوعية التي كانت حلماً خيالياً حتى ذلك التاريخ انتظمت بواسطة البابوفية مذهباً ايديولوجياً ، ودخلت التاريخ السياسي بواسطة مؤامرات المتساوين .

والبابوفية تحمل بالضرورة طابع عصرها . لا ريب ان المثال الشيوعي لدى بابوف المثقف على ذاته ، قد تولد من قراءة روسو ومابلي ، وقانون موريللي الطبيعي المنسوب آنذاك الى ديدرو . ولكن بابوف كان طيلة الثورة رجلاً عمل بعد أن تخطى الحلم الخيالي . فقد اتضح مذهب بابوف العقائدي تدريجياً باحتكاكه بالحقائق الاجتماعية في مسقط رأسه بيكاردي ومن خلال صراعه الثوري .

لقد حددت تجربة بابوف القروية البيكاردية بعض مظاهر شيوعيته الزراعية . فبعد أن ولد سنة ١٧٦٠ في سان كانتان ، من جابي ضريبة الملح وخادمة امية استقر في روي في منطقة السانتير بلاد الزراعة الكبيرة . فالجمعيات القروية بحقوقها الجماعية وعاداتها الاشتراكية استمرت فيها ناشطة صامدة في صراع قاس ضد مركزية الاستثمارات في يدي كبار المزارعين الرأسماليين . وبصفته موظف تعداد واختصاصي في الحق الاقطاعي وقد شغل مدة وظيفة مأمور اجراء الجمعيات ، اكتسب بابوف خبرة مباشرة عن عقلية القرويين البيكاردي ومشاكلها وصراعا . ولا ريب انه بفضل هذا النور ، وقبل الثورة ، اندفع نحو المساواة الواقعية والشيوعية وكان في كتابه « المسح الدائم » سنة ١٧٨٩ يميل الى القانون الزراعي اعني اجتماعية المتقاسمين حسب تعبير سنة ١٨٤٨ . ولكنه في مذكراته سنة ١٧٨٥ عن المزارع الكبرى وفي رسالته في جزيران سنة ١٧٨٦ الى دوبوا دي فوسو سكرتير اكاديمية آراس كان يتوقع تنظيم « مزارع جماعية » هي « تعاونيات اخوية » حقيقية « يتفق ٥٠ ، ٤٠ ، ٣٠ ، ٢٠ فرداً على العيش متشاركين في هذه المزرعة » وقد كانوا منزولين في السابق ما يكادون يشبعون جوعهم من

البؤس ، فيصيرون بسرعة ميسورين » .
انها تعاونية الأعمال . وقبل عشر سنوات من المؤامرة في سبيل المساواة
كان بابوف يطرح ، ليس فقط معضلة المساواة الحقيقية في الحقوق وبالتالي في
التوزيع ، بل معضلة الانتاج ايضاً وقد كان سباقاً الى التحسس بضرورة
الاستثمار الجماعي :

« ان تجزئة الأرض إلى أقسام صغيرة متساوية بين سائر الأفراد ، هو
القضاء على أكبر كمية من مصادر الانتاج يمكن ان تعطى للعمل المشترك » .
كانت تجربة بابوف الثورية حاسمة في تطور مذهبه . فاعلان الحقوق في
١٧٨٩ قد اقر المساواة في الحقوق : وبدأ بسرعة انها ليست سوى وهم ،
عندما طرحت في قلب الثورة معضلة العيش وبالتالي الخبز اليومي . لقد كتب
بابوف في ٢٠ آب ١٧٩١ في رسالته إلى كوبيه ديلاز : « من يستطيع ان
يتمسك بمساواة اسمية ؟ » وفي رسالته في ١٠ أيلول ١٧٩١ الى كوبي نفسه
المنتخب نائباً في الجمعية التشريعية :

« ... من هنا تأمين العيش لهذه الأكثرية الهائلة من الشعب الذي فقد
العيش مع كل ارادته الحسنة للعمل (القانون الزراعي والمساواة الحقيقية) » .
لا شك ان بابوف اصبح بعد ٩ ترميدور معادياً للروسييرية ولكن
مساوئ التضخم النقدي وشقاء الشعب المرعب اظهرا له بالتجربة قيمة الحد
الأقصى ، والاقتصاد الموجه وحق التأمين الجزئي للانتاج واهمية تجربة السنة
الثانية بعد تطبيقها خاصة على جيوش الجمهورية . فقد كتب في « بيان
الشعبين » :

« لقد اظهر البرهان ان هذه الحكومة (الادارة الجماعية) قابلة للتطبيق
بالتجربة لانها الحكومة المطبقة على ١٢ مليون رجل من جيوشنا الاثنى عشر
(ما هو ممكن في القليل ممكن في الكثير) » .

لقد طلق بابوف الآن القانون الزراعي الذي لا يستطيع أن يدوم إلا
 يوماً واحداً وانحاز صراحة إلى إلغاء الملكية العقارية الخاصة . ففي رسالته إلى

جرمان- في ١٠ ترميدور من السنة الثالثة (٢٨ تموز ١٧٩٥) يوضح آلية مذهبه كل رجل سيرتبط « بالوهبة أو الصنعة التي يتقنها » :
« سيعمل جميع عمال الانتاج والصناعة للمخزن العام وكل واحد سيرسل إليه إنتاج مهمته الفردية الطبيعي وسوف يعمل موظفو التوزيع المعينون لا لحسابهم الخاص ، بل لحساب الأسرة الكبرى على إعطاء كل مواطن حصته المتساوية والمتنوعة من كمية منتوجات التعاونية كلها .

تلك هي شيوعية التوزيع أساسياً كما أشار إليها جورج ليفيفر . ومع ذلك قد توقع بابوف في مجال الزراعة ، على ضوء تجربته في مسقط رأسه البيكاردي ، ضرورة شيوعية الانتاج وضرورة تنظيم جماعي لعمل الأرض . ولكن فاقته عملية المركزية الرأسمالية الكبرى وانطلاقة الانتاج الصناعي : فتعليل امكانية التحول في موضوعه عن تفاؤل اقتصادي هو لتفضيله الأنماط الاقتصادية القديمة وعلى الأخص الحرفية وافتقار مؤلفه لأي وصف عن مجتمع شيوعي مؤسس على غزارة منتوجات الاستهلاك . فظروف العصر وضعف درجة المركزية الرأسمالية ، وفقدان كل انتاج جماهيري ، ومزاج بابوف نفسه ، وتجربته الاجتماعية كل ذلك يوضح انه كان مدفوعاً إلى مواجهة الادقاع والاستنقاع في القوى المنتجة أكثر مما إلى مواجهة انطلاقتها وغزالتها . وعلى هذا النحو يتعين موقع البابوفية بين الخيال الشيوعي المناقبي في القرن الثامن عشر وبين اجتماعية سان سيمون الصناعية .

لقد كانت مؤامرة المتساوين أول محاولة لجعل الشيوعية واقعة . فخلال شتاء السنة الرابعة ، (١٧٩٥ - ١٧٩٦) ولدى رؤية المعجز الحكومي والبؤس المرعب الذي يرهق كاهل الشعب ، توصل بابوف وقد اضطرته حكومة الإدارة إلى العمل السري ، إلى التفكير بهدم البناء الاجتماعي بالعنف . فنجحت المؤامرة حول أقلية مكتسبة للشيوعية ، أعضاء الباتيون واليعاقبة القدامى أمثال آمار ، درويه ، ولندام ، اللذين استثمرت أهدافهم سياسية في جوهرها . أما بورغوازيوني وهو الملقب بالشيخ للجنة السلامة العامة في كورسيكا

حيث الجمعيات القروية ما تزال ناشطة ، وفي أونيغليا ، في إيطاليا ،
والروبيسييري المتحمس دائماً ، فقد كان له دور ضخم في تحضير برنامج
المؤامرة الشيوعي وتنظيمها السياسي . وفي ١٠ جرمينال من السنة الرابعة
(٣٠ آذار ١٨٩٦) نشأت جمعية ثورية دخل فيها مع بابوف ، انتونيل ،
بووناروتي ، دارتيه ، فليكس ليبيلتيه وسيلفان ماريشال . وتطورت الدعاية
لها ، يقوم بها عميل في كل من الأقسام الباريسية الاثني عشر . وكانت الظروف
مؤاتية فالتضخم النقدي ما زال تخريبه مستمراً .

وأشار التنظيم السياسي للمؤامرة إلى قطيعة مع الطرق التي اعتمدتها ، حتى
هذا التاريخ ، الحركة الشعبية . وفي الوسط ظهرت المجموعة القيادية معتمدة
على عدد قليل من المناضلين المجهريين ، ثم قطاع المحبذين وهم وطنيون
وديموقراطيون بمعنى السنة الثانية . واستمروا خارج السرية التي لم يبد أنهم
اعتنقوا مثالها الثوروي الجديد . واخيراً الجماهير الشعبية التي ينبغي جرها
إلى الموضوع . مؤامرة متميزة التنظيم ولكن معضلة العلاقات الضرورية بين
الجماهير يبدو أنها قد صُغت بشكل متردد . وهكذا اتضح مفهوم الدكتاتورية
الثورية التي توقعها مارا ، دون أن يستطيع تعريفها . وقد تخطى هذا المفهوم
تقليد الانتفاضة الشعبية : بعد الاستيلاء على الحكم بالانتفاضة يصبح ، عمل
أطفال ، الاستسلام إلى جمعية منتخبة حسب مبادئ الديمقراطية السياسية
حتى في التصويت العام . ولا يمكن الاستغناء عن الابقاء على دكتاتورية أقلية
ثورية طيلة الوقت اللازم لإعادة صهر المجتمع وتسيير المؤسسات الجديدة .
وكان مقدراً أن تنتقل هذه الفكرة إلى بلانكي عن طريق بووناروتي ويجب
على الأرجح ربط مذهب دكتاتورية البروليتاريا والممارسة اللينينية ، بالبلانكية .
وانقسمت حكومة الإدارة أمام الدعاية البابوفية . فكان باراس يراوح
متساهلاً مع المعارضين . وروبيل يتردد في تنفيذ لعبة الملكية بواسطة قمع
معادٍ لليعاقبة . أما كارنوفل يتردد ، وقد انتقل عازماً إلى الردة بروج
السلطة المحافظة . وببإدارته انتزعت وزارة الشرطة العامة من ميرلان دي

دويه وأسلمت الى كوشون . وفي ٢٧ جرمينال (١٦ نيسان ١٧٩٦) أصدر المجلسان قراراً بعقوبة الموت ضد جميع الذين يسهلون « عودة الملكية » أو إعادة دستور ١٧٩٣ .. أو السرقة ، أو تقسيم الملكيات الخاصة باسم القانون الزراعي » .

وفي هذه الأثناء كان بابوف يعجّل في استعداداته . فاتصل بلجنة أعضاء المؤتمر الوطني التي تشكلت موازاة له، واتفق معهم في ١٨ فلوريال (١١ أيار) . فدخلوا الجمعية الجديدة المنتخبة بناء على اقتراح لجنة الانتفاضة . غير ان فيلق الشرطة الذي تم اكتسابه إلى جانب الانتفاضة جرى حله منذ ١١ فلوريال (٣٠ نيسان) . وعلى الأخص وشى أحد عملاء بابوف العسكريين وهو غريزيل بالتآمرين إلى كارنو . فأوقف بابوف وبووناروتي في ٢١ فلوريال من السنة الرابعة (١٠ أيار ١٧٩٦) وجرت مصادرة جميع أوراقها . وتضاعفت قرارات التوقيف واستولى الخوف مرة أخرى على القادة وعلى البورجوازية . وفشلت محاولة إثارة الجيش في معسكر غرينيل في ليل ٢٣ و ٢٤ فروكتيدور من السنة الرابعة (٩ - ١٠ ايلول ١٧٩٦) . لقد كانت عمل رجال السنة الثانية من يعاقبة وثار شعبيين ، لا ريب ضحايا إثارة بوليسية رتبها كارنو وكوشون وزير الشرطة أكثر مما هي من عمل البابوفيين حصراً : فلم يكن بين الـ ١٣١ موقوفاً في هذه القضية إلا ستة مشتركين في صحيفة بابوف « منبر الشعب » . وانعقدت محكمة عسكرية في التامبل (الهيكال) وأمرت بإعدام ٣٠ منهم رمية بالرصاص . وقد قضت محكمة التمييز فيما بعد على هذه المحاكمة بأنها غير شرعية .

اما محاكمة فاندوم فلم تقع إلا في السنة الخامسة . كان باراس ينوي تقليل الملاحقات وكذلك ، رجال امثال سيس ، كانوا يخشون ان ينفذوا لعبة الملكية . ولكن كارنو تصلّب كثيراً وجر معه حكومة الإدارة . وفي ليل ٩ و ١٠ فروكتيدور (٢٦ - ٢٧ آب ١٧٩٦) نقل المتآمرين إلى فاندوم في إقفاس حديدية وتبعهم نساؤهم وبينهن امرأة بابوف وابنه البكر ،

سيناً على الأقدام . ولم تبدأ المحاكمة امام المحكمة العليا إلا في نهاية شباط ١٧٩٧ واستمرت ثلاثة اشهر . وبعد صدور الحكم باعدامهم في ٧ بريريال من السنة الخامسة (٢٦ أيار ١٧٩٧) حاول بابوف ودارتیه الانتحار . فحُملا دامين إلى خشبة الإعدام في اليوم الثاني .

ان اهمية مؤامرة المتساوين لا يمكن أن تقاس إلا بمقياس القرن التاسع عشر . فهي لم تكن في تاريخ حكومة الادارة إلا مرحلة بسيطة بدلت ، لا ريب ، التوازن السياسي . انما للمرة الأولى تصبح الفكرة الشيوعية قوة سياسية : ومن هنا اهمية بابوف ومحاولته في تاريخ الاشتراكية . ففي رسالته في ٢٦ ميسيدور من السنة الرابعة (١٤ تموز ١٧٩٦) كان يوصي فليكس ليبيلتييه أن يجمع كل « مشاريعه ، ومذكراته ومسودات الكتابات الديمقراطية والثورية » وان يعرض على « جميع تلامذة المساواة .. ما يسميه فاسدو اليوم احلامي » . واستجابة لهذه الرغبة نشر بووناروتي في بروكسيل في ١٨٢٨ تاريخ المؤامرة في سبيل المساواة المنسوبة إلى بابوف : فكان لهذا الكتاب تأثير عميق على الرأي الثوري وبفضله سجلت البابوفية حلقة في تطور الفكر الشيوعي .

٤ - الاندفاع الملكي

ان القمع المعادي للبعاقبة ، الذي تلا مؤامرة بابوف ، ألقى بحكومة الادارة الى اليمين وساهم في زيادة الخطر الملكي .

فقد تطور العمل الملكي على عدة مستويات منذ صيف ١٧٩٦ . فبينما كان فانجمان كونستان بإيعاز من مدام دي ستال يشجع الملكيين الدستوريين على التجمع حول إدارة هي سند متين للتيار الاجتماعي المحافظ ، كان الارهاب الابيض يعود الى الوسط حيث عين الملكي فيو قائداً للكتيبة العسكرية في مرسيليا . واذا حافظ المجلسان على العفو العام في ٤ برومير من السنة الرابعة (٢٦ تشرين الأول ١٧٩٥) لصالح الارهابيين القدامى فقد صوتا تحت ضغط

اليمن على طرد المشمولين بالعفو من الوظائف العامة (١٤ فريمير من السنة الخامسة - ٤ كانون الأول ١٧٩٦) . وهذا القانون نفسه ألغى مادة قانون ٣ برومير من السنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) التي ابقت التشريع الارهابي ضد الاكليركيين . ولما صار التشريع الى الاهمال عادت العبادة الى اكثر الرعايا : وتأثير الكهنة لا يمكن الا ان يتجه لمصلحة الردة التي كانت تجذب من جهة أخرى عزل اليعاقبة من الوظائف العامة . وبينما كان كارنو يتطور اكثر فأكثر نحو اليمن اقترب رافيلير بسبب عداوته للاكليروس من روبيل وباراس . وبدأ الثلاثة يشتكون من تقدم الملكية .

وفي الوقت نفسه برهنت المؤامرة الانكليزية الملكية عملياً أن اليمن لا يتعالف مع الجمهورية ، ويعمل دائماً للاستيلاء على الحكم . وعندما رفض المطالب بالعرش لويس الثامن عشر اللجوء في بلانكنبورغ قرب دوق برونسفيك ، كل تنازل ، تطور العمل الملكي في خطين دستوري ومطلق . وفي باريس نفسها كان ممثله الأب بروتيه يدير وكالة اكتسبت لها انصاراً حق في حرس حكومة الادارة . وخلال صيف ١٧٩٦ انشأت الوكالة جمعية اصدقاء النظام اكتفت بمعارضة دستورية للنظام . ولكن جماعة «الابناء الشرعيين» كانت تحركها سرراً وهؤلاء من انصار عودة الملكية المطلقة عن طريق الانتفاضة وقد حوّل داندريه ، وهو عضو الجمعية التأسيسية القديم وأحد معتقي العمل الشرعي، الجمعية الى «مؤسسة حب الانسانية» من اجل الانتخابات المقبلة . وكان للمؤسسة فروع في عدد من المحافظات وقد اشتدت في قلب المنظمة نفسها ثنائية بين الدستوريين ، انصار العمل الشرعي ، والمطلقين انصار العمل العنيف . وهكذا كانت الوضع في السارت حيث نظم المؤسسة ملكي غربي ، وفي بوردو ايضاً . وكان المال يأتي من لندن بواسطة ويكام وهو عميل انكليزي مقيم في سويسرا . وعلى هذا النحو جرى شراء الصحافة وتمويلها للدعاية الانتخابية . واستمرت الدعاية الملكية رغم توقيف بروتيه في

١١ بلوفيز من السنة الخامسة (٣٠ كانون الثاني ١٧٩٧) واعترافات
أحد شركائه .

وكان المناخ السياسي والاجتماعي ملائماً لها في الواقع. فالمهاجرون والكهنة
المبعدون يعودون جماعات . والقضية الدينية تشكل حقلاً صالحاً للردة .
وكان كثير من الجمهوريين على غرار الراضين يؤكدون التنافر بين
الكاثوليكية الرومانية والجمهورية . ولكن الكنيسة الدستورية كانت ترى
تأثيرها يتناقص . والتيوفيلانتروبية (محبة الانسان لله) وهي الشكل
الجديد للعبادة العشرية التي تأسست في اوائل ١٧٩٧ بمساعدة رافيلير لا تطال
إلا أقلية بورجوازية مستنيرة . وكانت حركة الردة تستفيد على الأخص من
الأزمة المالية ، ومن الصعوبات الناجمة عنها .

واتضح ان الوضع المالي محزن جداً على اثر انهيار الحوالة العقارية وعودة
النقد المعدني . وقبع التضخم النقدي نقص في النقد : فالمعدني نادر والأسعار
تهبط ويزيد ، من انهيارها ، ان محصول سنة ١٧٩٦ كان غزيراً . فنجم عن
ذلك على الأقل تخفيف من البؤس الشعبي . ولكن الحرب كانت مستمرة .
وعبئاً حاولت حكومة الادارة اقامة توازن في الميزانية .

وكان المجلسان لفاية سياسية يمتنعان عن القيام بأي جهد مالي فعال . فقد
تأخر التصويت على الضرائب كثيراً : من ذلك الضريبة العقارية في ١٨ بريريال
من السنة الخامسة (٦ حزيران ١٧٩٧) للسنة الجارية وضريبة المسقفات في
١٤ ترميدور (٢ آب) . واقترحت حكومة الادارة انشاء وكالة للضرائب
المباشرة مؤلفة من موظفين في كل محافظة ، ولكن لم يؤخذ بهذا الاقتراح .
واقترحت اعادة بعض الضرائب غير المباشرة على البارود والبوتاس والملح :
فرفضها مجلس الشيوخ بعد ان قبلها مجلس الخمسة . وأعيد المزداد العلني
في ١٦ برومير من السنة الخامسة (٦ تشرين الثاني ١٧٩٦) في سبيل
الحصول على أكبر فائدة من بيع الممتلكات القومية : ولكن الربح كان
هزئلاً .

وانتصرت الوسائل المالية واستمر الحفاظ على المصادر لتموين الجيوش بالحبوب والعلف والخيول : وكان الدفع ببنوتات مقبولة بدل الضرائب ومقابل الممتلكات العامة . واضطرت حكومة الادارة ، كما حدث للترميدوريين ، بعد المدول عن الاقتصاد الموجه ، أن تلجأ إلى رجال المال والبنوك والمتهمدين والممولين : فأصبحت تحت رحمتهم . وبعد ان استنفذت حكومة الادارة عديداً من الحيل وعادت إلى رهن ماسات التاج ومنها « الريحان » أو أسلعت أوامر الدفع الباثافية أي الزامات تعويض الحرب الواجبة على هولاندا عملاً بماهدة لاهاي ، أجاز لها قانون ١٦ برومير من السنة الخامسة (٦ تشرين الثاني ١٧٩٦) استعمال الممتلكات العامة كوسائل للدفع : وعلى هذا النحو حصل متعهد على سبيل المثال على ٦٠٠ هكتار في محافظة الشمال . وسرعان ما توصلت إلى ترك مجموعة من مداخليل الدولة للدائنين : تلك عودة إلى عملية الاستباق أيام النظام القديم باسم التفويض . ومثال ذلك قطع الغابات القومية ، أو حصيلة الضرائب في كذا محافظة أو حصيلة بيع البضائع الانكليزية المحجوزة في ليفورن لصالح شركة فلاشا التي كانت تمون جيش إيطاليا .

وكثر الفساد وقد تشجع بهذه الأعمال وبضعف الحكومة ، ونفسية الرشوة لدى أقلية من السياسيين ترمز إليهم أسماء مثل باراس بالتأمر مع المالي أوفرار ، وفوشه وتالبان . فأحدهم يصبح غنياً بالمضاربة بالملح ، وآخرون بالممتلكات العامة . وكانت فوضى الأخلاق تسير بموازاة الفساد وتشمل أكثر ما تشمل المحافظين ، حتى انها تتناقض مع سير جمهورية السنة الثانية الاسبروطي (الصارم) . ومع ذلك لم تؤثر الفوضى الأخلاقية إلا على أقلية ميسورة عاطلة عن العمل ، اتخذت لها قاعدة ملاحقة مجنونة للذة وقد لقبت بتعميم سيء الاستعمال « مجتمع الادارة » . وكانت بقسوة أكثر ، واطار أقل فخامة ، تعطي صورة مسبقة لأخلاق المجتمع الامبراطوري الرفيع . وكلت شخصيتان في الحكومة تنتميان إلى هذا المجتمع المنحل : باراس الفيكونت الرجعي ، وتالبيران الأسقف الرجعي ، وحوهما رجال الأعمال « ومقدمو الخدمات » من

أصحاب بنوك ومتعهدين ومستغلين ، ومضاربين ومستفيدين من النظام ، انما مستعدين لتركه في سبيل آخر يؤمن لهم الثروة .

وفقد النظام رصيده بشكل عام في سائر طبقات المجتمع . فالموظفون لا يُدفع لهم إلا بشكل غير منتظم . والخدمات العامة لا تعمل إلا بجهد كبير ، بسبب نقص الوسائل المالية . وللتخفيف عن كاهل الميزانية القومية وضعت حكومة الادارة المحاكم والمدارس المركزية والخدمة العامة على مسؤولية الادارات المحلية ، ولكن تمويلها كان سيئاً كتمويل الحكومة . فالضرائب تُدفع بمعدل الربع بالنقد المعدني وعندما يكون على الحكومة مسؤوليات تدفعها بمعدل ثلاثة أرباع بيونات مقبولة فقط لدفع الضرائب أو لشراء الممتلكات العامة ، ويعيد المضاربون شراءها بثمن بخس . وكان عجز حكومة الادارة المالي بمضاعفته النعمة يسهل عمل المعارضة الملكية بينما كانت تقترب انتخابات السنة الخامسة .

ثانياً — حرب الفتح

(١٧٩٦ - ١٧٩٧)

ان الصفات الجديدة للحرب التي راحت تتأكد منذ سقوط الحكومة الثورية وانهار سياستها في الدفاع القومي ، ازدادت وضوحاً أيام حكم الادارة الأول . ولما لم يعد جهد الحرب معتمداً على ادارة الاقتصاد الذي عاد الى المبادأة الحرة والكسب الحر ، ازداد وضع الجيوش المادي خطورة وهذا ما لم يبق في المدى الطويل بدون أثر سيء على حالتها النفسية . وزاد من ذلك ، ان الجزاءات الذين لم يعد يتقل عليهم مستوى المساواة لدى الحكومة الثورية والإرهاب ، قد خلعوا ببر وصاية السلطة التنفيذية واطلقوا العنان لأطماعهم . ومن وجهة النظر هذه شكلت سياسة بوتابرت الايطالية نقطة

انقطاع حقيقية : فقد حلت تطلعات مغامرة الأطماع الشخصية محل المتطلبات القومية ، وهو انحراف يزداد خطره كلما تتوَجَّ بهالات من نفوذ الانتصار .

١ - الجيش في أوائل الادارة

لقد ظلّ تخلف الجيش متتابعاً أيام حكم الادارة التي تابعت ، في هذا الميدان كما في سواه ، السياسة الترميدورية بكل بساطة . وكان شديداً تأثير انيثار النقد الورقي وعجز الحكومة المالي ، وسوء تقديم المتعدين ، على وضع الجنود السيئي التغذية واللباس والأجرة . وظهر أثر بؤس الجيش بدوره ، على عدده . فحطم مرض التمرد والحرب مذ ذاك جيوش الجمهورية . ففضح المستشار دويوي في ١٩ بروير من السنة الرابعة (١٠ تشرين الثاني ١٧٩٥) أسباب الداء العميقة ، عندما كلف مجلس ال ٥٠٠ لجنة اعداد مشروع قانون للقمع . « لقد استفاد أعداؤكم من هذيان أصدقاء الردة ليحملوكم على اعتبار كل الوسائل الزجرية التي كان بإمكانها إيقاف الداء في بدئه ، أعمالاً إرهابية : وهذا الاسم وحده خدم أوروبا أفضل من كل اسلحتها القوية . لقد شاهدت وأنا أقطع عدة محافظات من الجمهورية ، جماعات من الهاربين من الجيش تسير بكل اطمئنان مثلي على الطريق دون أن يوقفها أحد أو ينفذ عليها قوانين الحرب . ماذا أقول ! لقد علمت أن أهل الهاربين غالباً ما يكونون مخاتير أو ضباطاً في البلديات .. على كل حال ربما لم يكن من الأمان لهم أن يشددوا على تنفيذ القانون دون أن يكونوا ضحية الردة المرعبة التي غطت فرنسا بالجنث . كان في هذا الاعتراف تعرية لجذور الداء . ولكن حكومة الادارة عجزت مثل المؤتمر الوطني الترميدوري عن مكافحة الداء ، لحماستها لحقد مكين على جميع ذكريات السنة الثانية ، ولاهتمامها بمراعاة جانب الردة لتظل بمسكة بعنان الحركة الشعبية .

وتبدلت حالة الجيش النفسية في الوقت نفسه . لا ريب ان طابع السنة الثانية ظل عميقاً في صفوفه كما ظل حياً عداؤه للرجعيين أو الكهنة ، وحقده

على الملكية . ولكن الشعلة لم يستمر تقديم الوقود لها ، فهدمت الحماسة الثورية بالتدريج . ولكن الجيش الحساس لأفكار القوة التي أطلقها رجال السنة الثانية لم يكن باستطاعته متابعة متاهات السياسة الادارية في الحد الوسط ولا الاشتراك في الحماسة لمفاهيم الوجهاء المتوسطة . فاشتد احتقار ما هو مدني بينما راح يتضخم الطلاق بين النظام والجيش شيئاً فشيئاً . وحينئذٍ ظهر تمبير البورجوازي أو المدني الذي بلغ ذروة استمهاله في أوائل الامبراطورية . وبطبيعة المؤسسة العسكرية نفسها استمر الشعور الديمقراطي مع ذلك : لأنه قلما كان يتم الاعتماد للترقية على المعرفة فيعوض عنها الذكاء وأكثر منه الشجاعة ، ولو ألغيت التقاليد الديمقراطية كانتخاب الضباط والمحلفين في المحكة العسكرية . فالجندي البسيط يحتفظ بأمل الوصول إلى أعلى الرتب شرط أن يكون شجاعاً . وكان من شأن ذلك ان يشجع على الطموح وروح المغامرة .

لقد اتخذ الشعور القومي الذي عضد الجيش حتى ذلك التاريخ ، رجماً جديداً في الواقع . فقد تميز الجنود عن بقية الأمة لأن العدد لم يتجدد من التغير العام وبعد ان أبعد الفتح جيوش فرنسا . فالجيش بعد أن خيم في بلاد أجنبية واصبح مهنة بالضرورة ، تحول الآن نحو جنالاته . وأفسح الاخلاص للأمة المكان بيطم للأمانة لرئيس ، أو لروح المغامرة ومن ثم للتهب . لقد قام كل شيء في السنة الثانية لتمتين وتوطيد الروابط بين الجيش والشعب ومن الآن وصاعداً تجري المحاولة لكي ينسى الجندي أنه مواطن أيضاً .

ففي ١٢ شباط ١٧٩٣ كان سان جوست يعلن في خطابه انه لا ينتظر التصر « إلا ينسبة التقدم الذي يكون قد أحرزه الروح الجمهوري في الجيش » . وعشية حملته على ايطاليا ، اعلن بوناپرت في خطبته في ٢٦ آذار ١٧٩٦ : « أيها الجنود أنتم عراة سيئو التغذية . وأريد أن أقودكم إلى أخصب سهل العالم وستكون مقاطعات غنية من المدن الكبيرة تحت سيطرتكم وستجدون فيها السعادة والمجد والغنى .. » .

لقد أفرغت الوطنية من محتواها الجمهوري والانساني وظهرت القومية ؛ وسرعان ما تبع احتقار الأجنبي وذوق الجهد العسكري والكبرياء للقومية ، العواطف المدنية ، والحماة الثورية . وسرعان ما يتفنى ماري جوزف شينيه بأجماد « الأمة العظيمة التي اعتادت النصر » . وكان التعبير الذي يوحى بالكبرياء سارياً منذ نهاية الادارة فكرسته الامبراطورية .

ان أداة الحرب التي أوجدتها لجنة السلامة العامة في السنة الثانية كانت ما تزال مع ذلك لا مثيل لها أمام جيوش نظام التحالف القديم ، عشية الدخول في معركة ١٧٩٦ . وانشأت الادارة مفوضين لدى الجيوش على غرار المبعوثين لتمتين سلطتها لدى الجنرالات والمتعدين . لأنه لم يكن للادارة ولا للمفوضين أية سلطة رادعة أمام الجنرالات . ولما أصبح دور الجنرالات مزدهراً أحلت بونابرت عبقريته في المقام الأول . ومع ان عبقرية بونابرت قد أثبتت اتساعها سريعاً بأعداد المبادئ الاستراتيجية وانشاء الوحدات الفنية واستخدامها فإنه استمر فيما عدا ذلك أميناً للارث الثوروي : لقد جدّد فن الحرب إنما باستخدام الجيش القومي الذي خلقته الثورة .

٢ - بونابرت في ايطاليا (١٧٩٦ - ١٧٩٧)

اقتصر التحالف في جوهره على انكلترا والنمسا منذ معاهدات ١٧٩٥ . لا شك في ان النمسا كانت تركت ضفة الرين اليسرى نظراً لأن وضعها المالي والعسكري لم يكن زاهياً ، ولو انها تأكدت الحصول على تعويضات كما وعدت معاهدة بال بروسيا . أما انكلترا فكانت عاجزة عن القيام بمجهود عسكري قاري رغم كرهها التقليدي لرؤية فرنسا تستقر في البلاد المنخفضة ، لانها مهددة بأزمة اقتصادية ومالية ، ولأن التشنجات الاجتماعية والسياسية فيها يمكن أن تصبح خطيرة .

كانت سياسة حكومة الادارة الخارجية في هذه الأثناء قد تحددت سلفاً بمفهوم الحدود الدستورية المعتبرة غير قابلة للتعديل : فالمادة ٣٣٢ من دستور

السنة الثالثة تحظر « كل تنازل عن أراضي الجمهورية » وقد جرى تصديق إلحاق بلجيكا باستفتاء على الدستور وبالأحرى ضم أفينيون والسافوا . تبقى ضفة الرين اليسرى . وإذا كان كارنو ، السائر في ركاب اليمين ، يؤيد الحدود القديمة وقد تحسنت الآن ، فإن روبيسل الذي يقود الدبلوماسية أعلن عن تأييده للحدود الطبيعية وبالتالي للالحاق . وكان ينوي أخذ ضمانات لما بعد الحدود الطبيعية كي يفاوض وهو في وضع القوة . وتبعته حكومة الادارة . ولذلك كان عليه ألا ينجر مع منطق الفتح ، كي يفرض شروطه على النمسا وعلى انكلترا .

وكان المخطط الذي أعده كارنو لمعركة سنة ١٧٩٦ يمنح دوراً حاسماً للعمليات في المانيا الجنوبية : كان على جيوش سامبر اي موز بقيادة جوردان وجيوش الرين والموزيل بقيادة مورو أن ترحف على فيينا بينما تستولي جيوش الألب الأقل أهمية بقيادة كليمان وجيوش إيطاليا بقيادة شيرر على اليموننت ولومبارديا وتحفظ بها كضمانة . ويهدد انكلترا جيش من ايرلندا متمركز في برست بقيادة هوش . وفي آخر الوقت في ١٢ فانتوز من السنة الرابعة (٢ آذار ١٧٩٦) أحلت حكومة الادارة بونابرت محل شيرر . فانقلبت من جراء ذلك مخططاته العسكرية والسياسية .

لقد ولد نابوليون في أجاكسيو في ١٥ آب ١٧٦٩ من اسرة من النبلاء الصغار موالية لفرنسا . وحصل على منحة في معهد اوتن الملكي سنة ١٧٧٩ ثم في معهد بريان الملحق بالمدرسة الحربية في باريس حتى ١٧٨٤ ، وكعسكري نبيل في المدرسة الحربية ١٧٨٤ - ١٧٨٥ ؛ وتقدم للمسابقة فكان ال ٤٢ على ٥٨ فعيّن ملازماً ثانياً في المدفعية من أيلول ١٧٨٥ وهو في السادسة عشرة . وعاش حياة ضابط صغير في الحامية لا مستقبل له بين فالانس وأوكسون ، ثم في فالانس من جديد . وكوطنيّ في ١٧٨٩ ولكن وطنيّ كورسيكي اشترك بنشاط بالحياة السياسية المحلية بقيادة باولي خلال اقاماته المتعددة في الجزيرة من ١٧٨٩ إلى ١٧٩٣ . ولكنه اضطر أن يغادر الجزيرة في حزيران ١٧٩٣

بعد أن أصبح مشبوهاً في نظر باولي عندما قاطع هذا الأخير المؤتمر الوطني واستدعى الانكليز . واتضح بونايرت جبلياً يعقوبياً صادقاً عندما أصبح رئيساً في جيش ايطاليا في تموز ١٧٩٣ وأرسل إلى افينيون لتنظيم شحن البارود . وكتب « عشاء بوكير » بشكل حوار وطبع في افينيون في آب ١٧٩٣ على نفقة الخزينة العامة ، موضوعه : رجل عسكري ، هونابوليون نفسه ، يتحاور مع بورجوازي من نيم وصناعي من مونبيلييه ، وتاجر من مرسيليا . والمهم اقناع المرسيلي الذي يميل إلى الجيرونديين بأن « قضية الجبل قومية » وان المؤتمر الوطني هو « مركز الوحدة » وانه ينبغي انقاذ « الجمهورية الوليد المحاطة بأبشع تحالف يهدد بختها في المهد » . لقد قضى على كورسيكا الوطنية وعلى أوهم استقلال الجزيرة . لقد التحم بونايرت في صلب الأمة الثورية . وأسلم اليه مواطنه ساليستي المبعوث قيادة المدفعية في حصار طولون في ١٧ أيلول ١٧٩٣ ، فكان دوره في بعض الاعتبارات حاسماً . فاستعيدت المدينة في ١٩ كانون الأول . وفي ٢٢ كان بونايرت جنرال فرقة . وكان يحميه أوغوسطينوس روبسبير مبعوث جيش ايطاليا . وامتدح « قيمة المواطن بونايرت العالية » في رسالة إلى أخيه ماكسيميليان في ١٦ جرمينال من السنة الثانية (٥ نيسان ١٧٩٤) .

وأعاد ترميدور كل شيء الى بساط البحث . فقد عُرف الحدث في نيس في ١٨ (٥ آب ١٧٩٤) . وفي اليوم الثاني فصل المبعوثون بونايرت عن قيادته وسجن كروبسبيرري في حصن أنتيب . وبعد أن أطلق سراحه في ٣ فركتيدور (٢٠ آب) أعيد الى وظائفه . ولكن مهمته اصطدمت بمعارضة اوبري وهو جيروندي عائد ومقرر القضايا العسكرية في المؤتمر الوطني وانتقد بشدة « ترقيته السابقة لأوانها وطموحه الذي لا يكبح جماحه » . وفي آذار ١٧٩٥ رأى بونايرت مع ذلك قيادة مدفعية جيش الغرب تقدم له ؛ فرفض . ورفض من جديد عندما عين في حزيران جنرالاً للمشاة في تلك السنة نفسها . لقد تنازل المواطن إذ ذاك للعغامر الذي يبحث عن طريقه . وكأننا

نقمة ترميدور حطمت استمرار خطة السياسي فلم يعد لبونايرت قاعدة اخرى غير طموحه . وبقي بضعة اشهر في بؤس . واعاده فانددير إلى التيار . واذا استحق له دوره في يوم ١٣ (٥ تشرين الأول ١٧٩٥) لقب « الجنرال فانددير » فان ترقيته قد تأمنت منذ ذلك بفضل باراس : فمن جنرال فرقة في ١٦ تشرين الأول ، عين في ٢٦ قائداً عاماً لجيش الداخل . وإلى تلك الحقة ترجع غراميات بونايرت وجوزفين ناشر دي لاجيري التي تكبره بست سنوات ، وهي ارملة الفيكونت دي بوهارنه الذي أعدم بالمقصلة في ١٧٩٤ وهي امرأة منهوكة على حد قول باراس في مذكراته ولكنها ما تزال ساحرة وبارعة دائماً . وأول رسالة إلى « الحلوة والرائعة جوزفين » يعود تاريخها إلى ٢٨ تشرين الأول ١٧٩٥ .

انه حب عنيف لا تترك الرسائل المكتوبة خلال حملة إيطاليا ادنى شك حول طبيعته : فهي تتعدى الشواهد . لقد كتب جورج ليفير : « من الصعب جداً الاعتقاد بأن بونايرت كان يحبل علاقتها (جوزفين) مع باراس وان التأثير الذي حافظت عليه لم يخدمه » .

وفي ٢ آذار ١٧٩٦ عين بونايرت قائداً عاماً لجيش إيطاليا للحلول محل شيرر . وفي ٩ تزوج جوزفين دي بوهارنه زواجاً مدنياً . وبعد يومين غادر باريس إلى مركز اركنت حربه في سافون على ريفيرا في جنوة .

لقد قررت معركة إيطاليا مصير الصراع مع النمسا . فقد اعدت لجنة السلامة العامة مخططاتها منذ السنة الثانية : كان المهم بعد عزل البيمونت ، الاستيلاء على لومبارديا ثم الزحف مباشرة على فينشا عبر الألب . وبدأ بونايرت العمليات بـ ٣٨٠٠٠ رجل و ٤٨٠٠٠ فرنك ذهب و ١٠٠٠٠ فرنك حوالات قبض لم تقبل كلها . وجرت العمليات كلها بسرعة قصوى .

ففي البيمونت ، خلال اثني عشر يوماً وفي معارك مونتينيوت (١٢ نيسان ١٧٩٦) وميليسيمو ومودوني (٢١ نيسان) فصل بونايرت الـ ٣٥٠٠٠ نساي بقيادة بوليو عن ١٢٠٠٠ بيمونتي بقيادة كوالي واجبر هذا الأخير

على الانكفاء ليعطي تورينو . فوقع ملك سردينيا هدنة شيراسكو في ٢٨ نيسان وتنازل بموجب معاهدة باريس في ١٥ أيار ١٧٩٦ لفرنسا عن السافوا وكونتات نيس ، وتاندي ، وبويل .

وفي لومبارديا قسام بونايرت بحركة النفاف نحو الجنوب في ملاحقته بوليو الذي انسحب إلى شمال البو خلف التيسات ؛ فاجتاز البو إلى بليزانس وانتصر على العدو على جسر لودي على الآدا (١٠ أيار) ودخل ميلانو في ١٥ أيار ١٧٩٦ . لقد كتب ستاندال في « شارترور دي بارم » : « لقد علم العالم انه ظهر لقيصر والاسكندر خليفة بعد عديد من القرون » . وبعد أن اجتاز بونايرت مينيسيو في ٣٠ أيار ، أقام حصاراً على مانتو . فوقع أمراء بارم ومودين هدنة فانفتحت بولونيا للفرنسيين ، وقبلت البابوية باتفاق في ٢٣ حزيران . وأخضعت البلاد المفتوحة لتعويضات حرب مرهقة أثارت قسماً من الشعب ضد المحتل . وهدم اليعاقبة الايطاليون أنصار الجمهورية الوحدية أظهروا ولاهم لفرنسا . أما حكومة الادارة فكانت تنوي فقط الحصول على ضمانات للمفاوضة عن مركز القوة . وبانتظار ذلك كانت المهمة استثمار البلاد المحتلة . ويبدو أن بونايرت استفاد من ايطاليا ٥٠ مليوناً ، وصل حكومة الادارة منها عشرة ملايين . وفي هذه الاثناء ، استمر النمساويون مسيطرين على مانتو مفتاح طريق الألب . وحاولت جيوش نمساوية ، نزلت من الألب ، أن تفك الحصار عن الموقع على أربع دفعات . ولكن جيش ورمسر انكسر في كاستيغليون في ٥ آب وفي باسانو في ٨ أيلول ١٧٩٦ . وأجبر جيش ألفينيزي بدوره على التراجع بعد معارك قاسية حول أركول من ١٤ إلى ١٧ تشرين الثاني ثم انكسر في ريفولي في ١٤ كانون الثاني ١٧٩٧ . واستسلمت مانتو في ٢ شباط . فأصبحت طريق فيينا حرة .

لم تعط معركة المانيا النجاح الحاسم الذي كانت تنتظره حكومة الادارة . وكان هدف جيوش جوردان ومورو ، التي كان دورها الأساسي مقررأ لها سلفاً ، أن تبلغ فيينا عن طريق وادي الدانوب .

وفي ٣١ أيار ١٧٩٦ كان جوردان قد اجتاز الرين فدمره الأرشيديوق شارل . ولكن ورمسر ، الذي كان مواجهاً لمورو ، أرسل إلى إيطاليا عقب انتصارات نابوليون فعاد الفرنسيون إلى الهجوم على الأرشيديوق . فاجتاز مورو الرين في ٢٤ حزيران وبلغ مونيخ بينما كان جوردان ، بعد أن استولى على كولونيا ثم فرانكفورت ، يتقدم في آب حتى حدود بوهيميا . غير أن الجيوش الفرنسية لم تلتحم ، فاستفاد الأرشيديوق شارل ، لمهاجمتها منفصلة . وأجبر أولاً جوردان بعد أن دحره مرتين في وادي المين على اجتياز الرين من جديد في نهاية ١٧٩٦ . وأصبح مورو مكشوفاً فاضطر أن يتراجع . ولما حاول الأرشيديوق أن يقطع عليه خط الانسحاب ، تغفل في منعرجات الغابة السوداء . وفي ٢٦ تشرين الأول ١٧٩٦ قطع الرين راجعاً في هاننغ . وخلال الشتاء تخلى عن رؤوس جسر كيهل وهاننغ .

وكانت حملة إيرلندا بقيادة هوش تمني بالفشل في الوقت نفسه . وبعد أن أقلع الأسطول الفرنسي في كانون الأول ١٧٩٦ فرقته العاصفة .

وفي كانون الثاني ١٧٩٧ أمرت حكومة الادارة بمصادرة البضائع الانكليزية على سائر الأراضي الفرنسية . فازداد وضع انكلترا الاقتصادي خطورة فالت إلى التفاوض : وكانت المفاوضات قد بدأت في مدينة ليل ، من تشرين الأول إلى كانون الأول ١٧٩٦ يرئسها عن الجانب الانكليزي الملمسبوري ؛ فسببت لها قضية بلجيكا الفشل .

فاستمر جيش ايطاليا إذأ عشية حملة ١٧٩٧ الأمل الرئيسي لحكومة الادارة . وأكمل بونايرت إحلال السلام في البلدان المفتوحة . ودون أن يعير التوجيهات الحكومية أي اهتمام نظم في ١٦ تشرين الأول ١٧٩٦ جمهورية سيسبادانية من أراضي مودين والأراضي التي انتزعت من البابا . وفي ١٩ شباط وقّع مع بيوس السادس معاهدة تولانتينو : وبينما أوغزت اليه حكومة الادارة بالقضاء على سلطة البابا الزمنية ، فقد اكتفى بونايرت علاوة على البضعة

ملايين بالتنازل لفرنسا عن أفينيون والكومتا فينسان وترك المفاوضات البابوية. لقد اتضحت سياسته شخصية أكثر فأكثر .

وعاد الهجوم في ٢٠ آذار ١٧٩٧ على النمساويين وهم الآن بقيادة الأرشيدوق شارل وقد ازدادت قوتهم بازدياد عددهم . واستولى بوناپرت عنوة على ممر تاغليامنتو ثم على عنق تارفيس ؛ وبلغ ماسينا وهو الطليعة إلى السوميرنغ .

وكان جيش السامبر اي موز في نفس الوقت ، في المانيا الجنوبية يجتاز الرين بقيادة هوش في ١٦ نيسان ١٧٩٧ . ويحرز في ١٨ انتصار نيوفيد قرب كولونيا. وكان مورو يتحرك بدوره. ولكن في ١٨ نيسان نفسه ١٧٩٧ وقع نابوليون بوناپرت في ليوبين في ستيريا مع النمسا الهدنة ومقدمات الصلح في آن واحد : لكثرة ما كان قاهر إيطاليا المتعلق بفتوحاته يخشى أن يسبقه أحد كرجل سلام .

إن مقدمات ليوبين كرست انتصار سياسة بوناپرت الإيطالية دون بلوغ حد الرين الطبيعي . وفي هذه الأثناء أجبر تطوّر السياسة الداخلية حكومة الادارة على الخضوع للأمر الواقع .

ثالثاً — فروكتيدور وكامبوفورميو

(١٧٩٧)

لقد جعل الوضع الداخلي إثر الانتصار الملكي في انتخابات جرمينال للسنة الخامسة ، وملل الرأي العام ، حكومة الادارة تمهت رحمة الجنرالات . فكانت بعيدة بطبيعتها نفسها عن دعوة الشعب لانقاذ الجمهورية . أما اتجاه السياسة الخارجية فكان مرتبطاً بالضرورة ، بالحل الذي سيعطى للأزمة الداخلية . وعلم الحلفاء بذلك فأطالوا المفاوضات التي بدأت في أودين بعد

هدنة ليوبين والمفاوضات التي عادت في مدينة ليل على يدي المبعوث الانكليزي
مالسبوروي بعد انقطاعها : فاذا انتصر اليمين الملكي كانت انكلترا والنمسا
تأملان الحصول على شروط أفضل ، وعلى هذا قوي التضامن بين حكومة
الادارة وبونايرت . فهذا لم يكن يأمل أن يرى سياسته الايطالية مقبولة لدى
المجالس الملكية : فقد كان عرضة لهجوم عنيف فيها يوم ٥ ميسيدور (٢٣
حزيران ١٧٩٧) من أجل قضية فينيزيا (البندقية) . أما حكومة الادارة فكيف
تستطيع مقاومة متطلبات منقذها ؟ بعملية نفوذ وتنازلات متبادلة ؟ فانقلاب
فروكتيدور ومعاهدة كامبيوفورميو مرتبطتان أشد الارتباط . وكان الكسب
الأساسي من هذه السياسة يعود مع ذلك إلى بونايرت .

١ - انتخابات السنة الخامسة والردة

لقد تمت انتخابات جرمينال للسنة الخامسة من أجل تجديد الثلث الأول
الخارج من المجلسين اللذين نصفهما من الدائمين ، تحت نفوذ الملكيين رغم بهرج
نجاح بونايرت في ايطاليا الذي كانت حكومة الادارة تنوي استغلاله لمدة من
الزمن . وسارت العمليات بانتظام . لقد سُحق أنصار الادارة باستثناء حوالي
عشرة من المحافظات وأعيد انتخاب أحد عشر فقط من المؤتمر الوطني وبينهم
بضعة من الملكيين . فقد زاد الثلث الجديد من قوة اليمين الملكي بشكل واسع .
واتضحت الردة في الحال ، بينما كانت حكومة الادارة تنقسم على ذاتها .
فكان روبيل الذي انضم إليه لاريفيلير وقد أدرك الخطر ، ينوي استعادة
زمام الوضع بإلغاء الانتخابات إذا لزم الأمر . فرفض كارنو ذلك مستملاً
لنتائج التصويت . وظلّ باراس متحفظاً كماداته . واجتمع المجلسان في أول
يولي (٢٠ أيار ١٧٩٧) وعيّننا باربه ماربوا رئيساً للشيوخ وبيشغرو
المنتخب عن الجورا رئيساً للخمسائة .

وعندما أعلن الخطر عن ليتورنور كهدية انتهت مدته ، حل محله في اليوم
نفسه بارتيليمي المفاوض في معاهدات بال والملكي النافذ . وكان اليمين مع

ذلك متردداً . فاجتمع في نادي كليشي دون أن يتوصل إلى تحديد سياسة . أما اليعاقبة البيض أنصار إصلاح مباشر فلم يكونوا سوى قلة . والملكيون الدستوريون على كثرتهم كانوا يأنفون العنف . والمجموعة الملقبة بالبطن مع ميلها الملكي كانت تنوي هي أيضاً المباشرة بإصلاحات تفصيلية وبالاتظار . أما بيثيفرو الذي كان اليعاقبة البيض يعتمدون عليه للقيام بانقلاب فقد ظهر عاجزاً عن اتخاذ قرار .

وجاءت اجراءات الردة لصالح أهالي المهاجرين الذين فتحت لهم الوظائف العامة بإلغاء مفعول قانون ٣ برومير من السنة الرابعة ولصالح الكهنة : فقانون ٧ فروكتيدور (٢٤ آب ١٧٩٧) ألغى الاجراءات القمعية لسنتي ١٧٩٢ و ١٧٩٣ . على كل حال استمر فرض اعلان الخضوع للقانون على اعضاء الاكليروس ، واستمر جوهر التشريع ضد المهاجرين ساري المفعول وسمح بالوظائف العامة من جديد للارهابيين المشمولين بالعفو . لقد كانت الردة متطرفة أغلب الأحيان في المحافظات . فكثرت فروع مؤسسة حب الانسانية وعاد المهاجرون ، وراح الكهنة الملاحقون يتجولون بحرية بينما تعرض مكنتسو الممتلكات العامة للهجوم . وفي البروفانس انفجر العنف مرة أخرى فاضطرت حكومة الادارة أن ترسل جيوشاً . وعندما حاول الجمهوريون المقاومة بالتجمع في نوادي دستورية خشيت حكومة الادارة تشجيع النفوذ اليعقوبي فتركت المجلسين يقرران إلغاءها في ٥ ترميدور (٢٣ تموز ١٧٩٧) . وتجراً اليمن أمام هذا الجمود فباشير بإيصال الادارة إلى العجز منتزعاً منها كل سلطاتها المالية : فقد أوكفها مجلس الخمسة في ٣٠ بريريال (١٨ حزيران ١٧٩٧) إلى لجنة الخزينة المشهورة منذ أمد طويل بمعاكستها للثورة . ومع ذلك رفض الشيوخ السير في ركابهم .

ودخل خلاف حكومة الادارة والمجلسين مرحلة حاسمة عندما خرج باراس من موقف المتفرج ليسند روبيل ولاريفيلير ، ضد كارنو وبارتيليمي . وتأكد انحيازه بوضوح تام لدى تبديل الوزراء الذي طالب به كارنو لإرضاء

اليمين . وفي ٢٦ ميسيدور (١٤ تموز ١٧٩٧) بقي ميرلان وراميل اللذين يكرهها الملكيون ، في مركزيهما ؛ وعينَ تاليران الذي قدمته مدام دي ستال لباراس ، وزيراً للعلاقات الخارجية ، وهوش للحربية : انه اختيار رمزي لفرق جيش سامبر اي موز التي كان يقودها هوش وهي تزحف على باريس منذ أكثر من عشرة أيام .

٢ - انقلاب ١٨ فروكتيدور من السنة الخامسة (٤ أيلول ١٧٩٧)

إن الأزمة المفتوحة بين حكومة الإدارة والمجلسين ، بسبب انتخابات جرمينال من السنة الخامسة وفي غياب كل إجراء دستوري ، لا يمكن أن تُحل إلا بإحدى طريقتين : اما بالاستعانة بالشعب كما في السنة الثانية واما بالاستعانة بالجيش كما في ١٣ فاندوير . وطبيعة نظام الرجاء نفسه يستبعد الحل الأول الذي عارضه لاراييفيلير سلفاً بصراحة . بقي الجيش . وقبل بوناپرت وهوش المتنهران لذلك . فقدم بوناپرت في ميسيدور برهان خيانة بيشيغرو وهو وثيقة وجدت بين أوراق العميل الملكي دانترينغ . وفي ١٣ ميسيدور (أول تموز ١٧٩٧) ستر هوش فرقاً إلى باريس . وعلى هذا النحو وضعت حكومة الإدارة نفسها تحت رحمة الجنرالات وعلى الأخص بوناپرت الذي لم يحمل حله إلى الحكومة ضد المجلسين إلا ليفرض مقدمات ليوبين وسياسته الايطالية .

واطلع المجلسان على الخطر الذي يهددهما عندما علما في ٢٨ ميسيدور (١٦ تموز ١٧٩٧) بالتبديل الوزاري وحضور الفرق «في الجناح الدستوري» المنوع على الجيش . وبجث وضع اتهام بحق الثلاثة : باراس لاريفيلير وروبييل . ولكن كارنو الذي علم بخيانة بيشيغرو رفض الانصياع لتصحيح الأوضاع . وبينما كان المجلسان يجيزان في ٢٥ ترميدور (١٢ آب ١٧٩٧) تشكيل فرق النخبة للحرس القومي لتسليح البورجوازية في الأحياء الغنية كانت حكومة الادارة تعجل باستمداداتها . وكان بوناپرت قد أرسل أوجيرو

الذي كلف بالقيادة . وكانت الأولوية تدخل إلى باريس بمختلف الحجج . وأعلن لاريفيلير إلى موفدي غربيّ الألب في ١٠ فروكتيدور (٢٧ آب) : « لن تسالم حكومة الإدارة أعداء الجمهورية » . وعندما بدأ اليمين مصمماً على اللجوء إلى القوة سبقه إليها الثلاثة .

وفي ١٨ فروكتيدور من السنة الخامسة صباحاً « ٤ أيلول ١٧٩٧) جرى احتلال باريس عسكرياً . وأوقف بيشيغرو ووزينة من النواب واعتقلوا في التامبل وكذلك بارتيليمي . ونجح كارنو في الهرب . ولم تحدث أية مقاومة اثر صدور قرار ينص على أن كل الذين يثيرون إعادة الملكية أو دستور ١٧٩٣ سيرمون بالرصاص فوراً . واجتمع المجلسات ليلاً فصوتا في ١٩ فروكتيدور (٥ أيلول) بالموافقة على الاجراءات الاستثنائية التي اقترحها الثلاثة . فألغيت الانتخابات في ٤٩ محافظة وعُزل ١٧٧ نائباً دون أن يحل محلهم أحد ونفي ٦٥ شخصاً إلى غويانا ، « المقصلة الناشفة » وبينهم كارنو ، وبارتيليمي وبيشيغرو . واستقال بعض النواب أمثال دوبون دي نيمور . لقد انقلبت الأكرثية في المجلسين .

وعادت إجراءات القمع ضد المهاجرين والكهنة إلى سابق عهدها : وأمهل المهاجرون ١٥ يوماً لمغادرة فرنسا تحت طائلة الموت . وابتعد أقاربهم من جديد عن الوظائف العامة وحرّموا كذلك من حق التصويت . والكهنة المبعدون العائدون أجبروا على النفي تحت طائلة الابعاد إلى غويانا . وفرض قسم الحقّد على الملكية وعلى دستور ١٧٩٣ ، على جميع خدام العبادة . وعوملت صحافة المعارضة بقسوة فألغيت ٤٢ صحيفة . بالمقابل سمح بافتتاح النوادي من جديد . لقد ازدادت سلطات حكومة الإدارة : فحصلت على حق تطهير الإدارات والمحاكم وإعلان حالة الحصار على هواها .

لقد سدّد انقلاب ١٨ فروكتيدور ضربة قاسية إلى نظام الجمهورية الليبرالية التي أقامها دستور السنة الثالثة . لقد قضى على معارضة اليمين ولكن الجهاز التشريعي الذي أهين وتحجر راح ينتظر ثأره . فلم ينجح اليوم

الامساعدة الجزرالات وجنودهم. وكانت حكومة الادارة مدفوعة إلى اعتبار قوتهم أقل إرهلباً لأن السلام القاري كان يقوم في الوقت نفسه . على انه لم يكن سلام الحدود الطبيعية بل سلام قاهر إيطاليا الذي بدأ نفوذه يزداد تطلباً بمقدار ما يزداد اتساعاً .

٣ - معاهدة كامبوفورميو (١٨ تشرين الأول ١٧٩٧)

إن مقدمات ليوبين التي وقعها بونابرت في ١٨ نيسان ١٧٩٧ تمتاز بعودتها إلى الأعراف الدبلوماسية في النظام القديم . وبينما كانت حكومة الإدارة تنوي استخدام لومبارديا كرهينة للتفاوض على اكتساب ضفة الرين اليسرى ، فقد بادها بونابرت بأراضي جمهورية البندقية . فحصلت النمسا بذلك على ممر إلى الأدرياتيك وظلّ مصير ضفة الرين اليسرى محفوظاً ولو تنازلت عن بلجيكا . وسوف يكون موضوع نقاش في مؤتمر غخصص لعقد الصلح أيام الامبراطورية . لقد تحطمت بذلك سياسة حكومة الادارة على ضفاف الرين . ومع ذلك صدقت على مفاوضات ليوبين لأن الوضع الداخلي يفرض عليها ذلك . وصوت روبيل وحده ضد التصديق : لقد ذهبت سياسته القومية حول ضفة الرين اليسرى ضحية .

وتطورت في الحال سياسة بونابرت الإيطالية ، فقد أصبح حاكم إيطاليا . وأقام من قسم من أراضي البندقية يدعى « الارض الصلبة » ، ومن الجمهورية غربي البادان ، ومن لومبارديا بعد أن ضمّ إليها لافلتيلين ، جمهورية ما وراء الألب (غربي الألب) ومنحها دستوراً . وفي جنوى حول العاقبة الايطاليون الجمهورية القديمة إلى جمهورية ليغورية . وفي ٢ أيار ١٧٩٧ أعلن بونابرت الحرب على جمهورية البندقية فدخلها الفرنسيون في ١٢ . وفتحت مفاوضات في أودين لأجل صلح نهائي مع ممثلين عن الحكومة النمساوية .

وصممت انكلترا في الوقت نفسه على العودة إلى المفاوضات . فقد اجتازت أزمة مالية ومصرفية خطيرة . واعلنت ايرلندا التمرد . وتضاعفت حوادث

العصيان في الأسطول خلال ربيع ١٧٩٧ . وفي تموز أرسل « بيت »
المسبوري لإعادة المفاوضات في مدينة ليل .

ولم تصل المفاوضات في الحاضر إلى نتيجة لا في مدينة ليل ولا في أودين .
وظل كل شيء معلقاً طالما لم تحل الأزمة الداخلية وطالما ظل الحلفاء ينتظرون
شروطاً أفضل من نصر يحرزها اليمين الملكي . ولكن نجاح انقلاب ١٨
فروكتيدور زاد على العكس من صلابة سياسة الإدارة الخارجية التي استعاد
روبييل قيادتها . فشلت مفاوضات ليل في تموز - أيلول ١٧٩٧ . لقد فرضت
حكومة الإدارة استعادة مستعمرات فرنسا وحلفائها دون أن تعيد فتوحاتها
القارية ، ورفضت انكلافاً لإعادة الكاب وسيلان المنتزعتين من هولندا فكانت
القطيعة . وفي أودين عادت المفاوضات بين بونابرت وكوبنزل الذي أرسله حامل
الأختام النمساوي توغوت .

لقد جرى توقيع معاهدة كامبوفورميو في ١٨ تشرين الأول ١٧٩٧ وفي
الواقع في باستاريلو مقر إقامة بونابرت . ورغم تعليمات حكومة الإدارة بالتنازل
عن ضفة الرين اليسرى ، وإعادة جمهورية البندقية ، فقد تنازل بونابرت
للمسا عن اليستريا ودلماتيا ومداخل كاتارو وعن البندقية والأرض الصلبة حق
الأديج . واحتفظت فرنسا من أراضي البندقية القديمة ، بالجزر الأيونية
(كورفو ، وزانت وسيفالونيا ..) . واعترفت النمسا بجمهورية غربي الألب
« دولة مستقلة » . وتنازلت عن بلجيكا . أما ضفة الرين اليسرى فقد وافقت
النمسا بموجب بنود سرية على ضمها حق رافد نيت (بالائنا ، هنتخيتا ،
تريف ومايانس القديمتان ..) أعني باستثناء منطقة كولونيا . والتزمت ، لدى
انعقاد المؤتمر المتوقع في راستات بين فرنسا والامبراطورية ، « باستخدام
امكاناتها لتحصل الجمهورية الفرنسية على هذه الحدود بنفسها » . وصدقت
حكومة المؤتمر المعاهدة رغم عدم رضاها عنها : وكيف تستطيع المقاومة ؟
فانفجر الفرح لدى اعلان الصلح في بلاد متعبة . ولم يكن في استطاعة
حكومة الإدارة إلا الرضوخ .

لقد أصبحت الأمة الثوروية « ناجرة شعوب » بعد ان تنكرت لمبادئها .
لقد تركت فرنسا تحالفها مع بروسيا في سبيل اتفاق عابر مع النمسا : وهذه
لم تفقد شيئا لا في المانيا ولا في ايطاليا مع انها مغلوبة ، لأنها بادلت ممتلكاتها
في البندقية مقابل لومبارديا . لقد انتصر « مذهب بوناپرت الايطالي » مع
غرابته على تقاليد الأمة وارادتها ، على « مذهب حكومة الادارة الريني » .
لقد اندفع بوناپرت إثر المشاريع الجديدة . فهو يعلن خلال مفاوضات
كامبوفورميو لكوبنزل النمساوي المطلق الصلاحية : « ان الجمهورية الفرنسية
تعتبر المتوسط بحرهما وتريد أن تسيطر عليه » . ودفع حكومة الادارة في
الوقت نفسه إلى الاستيلاء على مالطا : « هذه الجزيرة الصغيرة لا تقدر بشمن
بالنسبة إلينا » .

لقد كانت الحرب في مرحلة البذار في السياسة الايطالية وفي مشاريع
بوناپرت المتوسطة . وقد زاد اللجوء إلى الجيش في ١٨ فروكتيدور من دوره
في الجمهورية . ووجدت سياسة حكومة الادارة نفسها أسيرة مشاريع
الجنرالات ، أكثر فأكثر .

الفصل الثالث

الامارة الثانية

نهاية الجمهورية البورجوازية

(١٧٩٧ — ١٧٩٩)

بعد فروكتيدور وكامبوفورميو عمت حكومة الادارة اللجوء إلى الطرق الإستبدادية في الميدان الداخلي . وكسبت من ذلك بعض الفعالية واستطاعت بذلك ان تحقق عملاً إدارياً مهماً هياً عملية القنصلية . غير ان الاستقرار السيامي بدا مستحيلاً ، لأن قاعدة النظام الاجتماعية استمرت ترميدورية بشكل ضيق . وتوصل النظام إلى الاستمرار طالما استمر السلام القاري ، ولكنه كلف مخالفات جديدة في ممارسة دستور السنة الثالثة الليبيرالية . وفتح الأزمة الحاسمة ، قيام التحالف الثاني والعودة إلى الحرب . وصالح ١٨ ترومير عودة سلطة الدولة والحفاظ على ازدهار بورجوازية الوجهاء الاجتماعي . ولكنها فقدت بذلك السلطة السياسية لأن العملية استلزمت اللجوء إلى الجيش .

أولاً - قمع وإصلاحات

(١٧٩٧ - ١٧٩٨)

إن تبدل التنظيم الحكومي بعد فروكتيدور ، استمر متميزاً بعدم الاستقرار نفسه الذي يعود للرجال والمؤسسات . فالجهاز الحكومي أصاب التجديد قسماً منه . لقد اعتنض عن كارنو وبرتيليمي بفرنسوا دي نوفشاتو الذي لم يكن سوى إداري جيد ، وميرلان دي دويه وهو على نفوذ سياسي نسبي . وبقي من الوزراء السابقين راميل وحده . وأضحى الآخرون هزيلين باستثناء البلجيكي لامبرخت الذي حل محل ميرلان في وزارة العدل . كانت استعدادات دستور السنة الثالثة الليبرالية تعطل في الواقع بشكل دائم عمل السلطة التنفيذية : فقد استمر دون سلطة شرعية على المجلسين والخزينة وأخذت فكرة تقوية السلطة التنفيذية طريقها إلى النور . ولكن إجراءات إعادة النظر في الدستور الشديدة التعقيد كانت تتطلب بموجب المادة ٣٣٨ تسع سنوات . فاستمرت المشكلة كاملة ؛ ويمكن عودة كل شيء إلى بساط البحث في الانتخابات السنوية .

١ - مياسة الاستثناء

إن نظام الاستثناء الذي نشأ بعد فروكتيدور لا يشكل إلا انعكاساً بامتاً لنظام السنة الثانية ، رغم أنه وصف بالارهاب الإداري : ولم يكن في استطاعة البورجوازية الترميدورية أن تفكر في دكتاتورية اقتصادية على غرار الدكتاتورية التي أقامتها لجنة السلامة العامة . فقد افتقرت حكومة الإدارة دائماً إلى القوة الرادعة التي كانت تميز الحكومة الثورية . صحيح أن الخطر كان أقل ، بعد أن قام السلام القاري وانحلت الثورة الداخلية المعاكسة إلى عصابات نهب ، وقضت البعثات العسكرية على الحركات التي تلت ١٨

فروكتيدور كما حدث في بون سانت ايسبري ، وفي كارباقترا ومونتوبان .
وحمل قانون ٣٠ نيفوز من السنة الرابعة (١٨ كلوف الثاني ٢٢٩٨)
حكم الاعداد للجرائم التي يهترفها أكثر من شخصين . وارتندي القمع طابعاً
بوليسياً أكثر منه إرهابياً : زيارات مسكنية واعتقالات إدارية وانتهاك سرية
المراسلات ، وتضييق حرية الصحافة ، لا بإعادة المراقبة بل بإلغاء عدد كبير
من الصحف (١٦ صحيفة في ٢٧ فريمير من السنة للرابعة - ١٧ شباط ١٧٩٧) ،
ومراقبة المسارح وتطهير الجهاز الاداري . وكان القمع على الأخص يبغي فشتين
وذلك بتطبيق دقيق للقوانين القائمة أكثر مما بموجب تشريع جديد : وهما
المهاجرون والكهنة .

كان يكفي ضد المهاجرين استخدام المجموعة التشريعية السارية المفعول
بموجب قانون ١٩ فروكتيدور . وفي السنة السادسة أمر المفوضون العسكريون
بإطلاق الرصاص على ١٦٠ مهاجراً عائداً . وصحيح أن بعضاً منهم حملوا
السلح مثل سورفيه في الأرديش . والبعض ذهبوا إلى أبعد من ذلك .
واقترح سيدس ، الذي يرمز بحق إلى البورجوازية الثورية المتحمسة كذلك
لل قضاء على الأرستوقراطية كما على الديمقراطية ، إبعاد جميع النبلاء عن
البلاد . فلم يجب على اقتراحه غير أنه أوحى قانون ٩ فريمير من السنة السادسة
(٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٧) الذي أعاد النبلاء إلى وضع الأجانب :

« لا يمكن للنبلاء والحاصلين مجدداً على الرتبة ، الرجعيين أن يتمتعوا
بحقوق المواطنين الفرنسيين في الجمعيات الأولية والبلدية والانتخابية ولا أن
يعتوا في أية وظيفة عامة إلا بعد ان يكونوا قد أتموا الشروط والمهل
المرسومة بالنسبة للأجانب بموجب المادة ١٠ من الدستور » (عن التجنس) .
ولم يؤخذ أبداً بأنظمة تطبيق هذا القانون . وقد كانت النية واضحة منه .
واستمر العمل ضد الكهنة بتشريع ١٧٩٢ و ١٧٩٣ ولكن الترحيل إلى
غويانا « المقصلة الناشفة » حلّ ضمناً محل حكم الاعداد للكهنة المبعدين العائدين .
وبعضهم أعدموا بالرصاص لأنهم مسجلون على قائمة المهاجرين . وكانت حكومة

الإدارة تستطيع من جهة أخرى ان ترحل بقرار فردي كل كاهن ، حق الخاضع للقانون، إذا رفض قسم الحقد على الملكية الذي نشأ في ١٩ فروكتيدور (٥ أيلول ١٧٩٧) . يبدو ان هذه الاجراءات قد أصابت بضربتها ١٧٠٠ إلى ١٨٠٠ كاهن. فأرسل ٢٦٣ منهم إلى غويانا واستمر ألف محتجزاً في جزيرة ري أو في جزيرة أوليرون .

لقد كانت سياسة حكومة الإدارة الدينية بعد ١٨ فروكتيدور معادية للكليروس بعنف . فالمادة ٢٥ من قانون ١٩ فروكتيدور تنص على التطبيق الدقيق لقانون ٧ فاندميير من السنة الرابعة (٢٩ أيلول ١٧٩٦) حول ممارسة العبادة ومراقبتها. فقد ظل كل احتفال عام ممنوعاً وكذلك كل اشارة خارجية للعبادة . وأمر قانون ١٧ ترميدور من السنة السادسة (٤ آب ١٧٩٨) بالمحافظة على العبادة في اليوم العاشر . ورفض قانون ٢٣ فروكتيدور (٩ أيلول ١٧٩٨) استخدام الروزنامة الجمهورية «مفهوم الفكر الانساني الجليل والعظيم» الملقب الآن بتقويم الجمهورية ، لدى الخاصة كما لدى الموظفين . وأخضع قرار ١٧ بلوفيز من السنة السادسة (٥ شباط ١٧٩٨) المدارس الخاصة الكاثوليكية أساساً ، لتفتيش الإدارات البلدية « بغية التحقق من العمل فيها بالعبادة في اليوم العاشر والاحتفال بالأعياد الجمهورية وإذا كانوا يتشرفون باسم «واطن» ، ويجب أن تشكل حقوق الانسان مع الدستور « قاعدة التعليم الأول فيها » . فاحتفل بانتظام فيها بالأعياد في اليوم العاشر والأعياد الجمهورية التي أقامها المؤتمر الوطني . وكان البعض ينوون الذهاب إلى أبعد من ذلك وتجهيز الجمهورية بديانة حقيقية مدنية مقابل الكاثوليكية . فرفضت الأكرية لإدارية محاولة تجربة عبادة الكائن الأسمى من جديد . ولكن لاريفيلير حمى عبادة محبة الإنسان الإلهية التي أنشأها الكتي شيان في كانون الثاني ١٧٩٧ وهي عبادة عبدة الله واصدقاء البشر . فالطائفة تؤمن « بعقائد ومناقبية سائر أمم الأرض » . وهي تبغي « أن تحبب جميع الناس بواسطة الديانة ، بواجباتهم المنزلية والاجتماعية » . وإذا عرفت بعض النجاح في البورجوازية الجمهورية فانها لم تمسّ الشعب ابداً .

فانهمم الأكرثفة الإءارففة رافلففر بأفقاظ الفعصب .
لقد أأضبف حكومة الأءارة أااهفر المؤمنفر فف الفناهف . ولكفها امففصف
المعارضة الففنففة ، ومعارضة الرافضفر وعلى الأخص الففر رففصوا قسم الءقء
على الملكفة . فقد سمفف لها الإأراءاء الاسففنائفة بأضعاف الفورة الماكة
مءة من الزمن . وعفءما اسففاء الفعاقة من النزاع اسففءف حكومة الإءارة
إلى فوفلفهم ضء أولفك .

٢ - ٢٢ فلورفال من السنة الساءة (١١ أفر ١٧٩٨)

والقمع المعافف للفعاقبة

لقد شكل الاسففءاء لافففاباف السنة الساءة بأسرة أءء اءفمااف
حكومة الإءارة الرئفسفة بعء ١٨ فروكففءور . فالعزل مضافاً إلى الفلف
الءارف من الملسفر أأضع ٤٧٣ نائباً للففءفء ، نصفهم الفاففر من الفاءمفر ؛
فالقضية شفءة الأهمفة . وفسلأ النظام مسبقاً بقانون ١٢ بلوففوز من السنة
الساءة (٣١ كانون الفاففر ١٧٩٨) الفف فكل إلى الملسفر العامفر أمر
الففف من سلفاف الففففر الففف : وففهم من ذلك فففرهم . واففف مع
ذلك سرفعاً أن الءطر على النظام فأف من معارضة الفسار أكرث مما من المعارضة
الملكفة الفف عطفل ففففها القمع الفروكففءورف وأضعفها .

فقف فففوف فف الفواق الفعاة الفعقوففة الفففءة بعء ١٨ فروكففءور ،
وعلى الأخص بواسطة الرابفااف الفسورفة ، الفف أصبح الآن فففل الفها عءء
من المفوففر والإءارففر ، الففر عفنوا محل المفففر . وعفءما أفسف حكومة
الإءارة بالءطر اسفففل شعور الءوف الاجفماعف ضء الفعاقة الففف الففر
عمءوا إرهاففر للفسافة : كان المهم سفف كل مءولة فموقراطفة سلفاً .
وفف ٩ فاففوز (٢٧ شباف ١٧٩٨) فف الرابطة الفسورفة لقصر المساواة
المعروفة باسم «نافف سالف» ، ألقى بفأامان كونسفان آطاباً حكومفياً من أربع
نقاط : « الرعب الفأجم عن الإرهاب » ، أءطار الإعففباط ، الاءفقرار الفف
فسفقه الملكفة ، وأأفرأ ضرورة فففة أفففاباف فافرة على فففف الففهورفة » ،

ويعني جمهورية السنة الثالثة المرتكزة على الملكية التي « يجب على جميع إجراءات المشترعين أن تعمل لإبقائها وتمتينها وإحاطتها بسياج مقدس » .

لقد توسعت حكومة الإدارة في توجيهاتها للفرنسيين بمناسبة الانتخابات (٢٨ بلوفيز - ١٦ شباط ١٧٩٨) وإلى المجالس الأولية (٩ فانتوز - ٢٧ شباط) وإلى الناخبين (٤ جرمينال - ٢٤ آذار) في البرهات نفسه كاشفة الخطر المزدوج أي « فرعي » المعارضة وأعطت شعار الحملة : لا إرهاب ، لا ردة ، لا ملكية ولا دكتلورية ! كانت حكومة الإدارة تنوي التخلص من المعارضة وتقوية سلطتها بحجة اليقظة والتطرف غير آبهة لتحذيرات باراس من النتائج السيئة للانقسام بين صفوف الجمهوريين .

لقد تميزت انتخابات السنة السادسة التي أعدها الحكومة باعتهاء بمضاعفتها الضغوط الادارية ، بانقسامات عديدة في المؤتمرات الانتخابية أثارها ميرلان وسمحت للحكومة الإدارة أن تجعل انتخاب من يرضيها شرعياً . ومثال على ذلك : بينما كانت الجمعية الانتخابية بأكثريتها اليسارية تلتزم في الأوراتوار تركزت جمعية من وحي الحكومة تتألف من ٢١٢ منتخباً منشقين من أصل ٦٠٩ ، في « الأنستيتو - العهد » . لم يكن لدى المنتخبين الجدد ما يخيف البورجوازية ؛ ولكن حكومة الإدارة كانت تدعي الحصول على أكتيرة طيعة . فساند أنصار الإدارة في المجلسين منتخي الجمعيات المنشقة وطالبوا بتثبيت انتخابهم . ومن ذلك ألقى رينيه أمام مجلس الشيوخ في ٨ فلوريال (٢٧ نيسان ١٧٩٨) : « من المهم أن تعلموا ان الملكيين ذوي القبعات الحمر الذين ليسوا أقل خطراً من الملكيين ذوي العلم الأبيض ، لا يحق لهم أن يدخلوا إلى هنا إلا بعد أن يبروا على أجسادكم وذلك لتأمين فرنسا ضد الخوف الذي أدركته من رؤيتها جميع المظالم الثورية تتجدد في داخلها » . وفي مجلس الخمسة فضع شينيه في ١٨ فلوريال (٧ أيار) « الفئة الملكية والفئة القوضوية » . وبالاتفاق مع حكومة الادارة تبنت أكتيرة الخمسة قائمة المنتخبين الجدد لابعادهم رغم احتجاج الجزال جوردان ، فرضخ الشيوخ .

وألغى قانون ٢٢ فلوريال من السنة السادسة (١١ ايار ١٧٩٨) بعد كشف «مؤامرة من فرعين» الانتخابات في ٨ محافظات لم يكن فيها انشقاق . وثبت المنتخبين المنشقين في ١٩ محافظة . وابتعد ٦٠ منتخباً قضاة او اداريين. فأبعد مجموع من ١٠٦ منتخبين . مقابل ذلك دخل ١٩١ مرشحاً حكومياً الى المجلسين : ٨٥ مفوضاً وموظفاً بناء على تسمية حكومة الادارة ، ١٠٦ قضاة واداري منتخبون نظرياً ولكن كثيراً منهم وضعتهم الحكومة في مراكزهم . وهكذا تمتع الحزب الاداري بأكثرية في المجلسين . ولكن النظام فقد كثيراً من رصيده من جراء اساليب العنف الخبيث هذه . ولم يرتفع النفوذ الحكومي من تعيين تريهارد بديلاً لفرنسوا دي نوفشاقو لدى التجديد الاداري في ٢٧ فلوريال (١٦ ايار ١٧٩٨) : كان المدير الجديد رجلاً من المستوى الثاني وعلاوة على ذلك سياسياً غير بارع . فهو محامٍ . ومن قدماء الجمعية التأسيسية ومن اعضاء المؤتمر الوطني للمعادين للملكية . على ان الجهاز التنفيذي تقوى لمدة من الزمن . فاستطاع ان يتابع عمل الاصلاح الذي باشر به في اليوم الثاني من انقلاب فروكتيدور .

٣ - عمل الادارة الثانية الاصلاحية

خلال سنة تقريباً من فلوريال من السنة السادسة الى انتخابات جرمينال من السنة السابقة ومن ربيع ١٧٩٨ الى ربيع ١٧٩٩ استعادت حكومة الادارة بعض التوازن وبعض القوة ، لأن المجلسين بعد تطهيرهما لم يبديا أية معارضة ، وفي هذا الجو السياسي بدأت اعادة التنظيم الاقتصادي والمالي في فرنسا وقد اهتم به على الاخص وزيران : راميل في المالية ، وفرنسوا دي نوفشاقو في الداخلية . وهذا العام الدائم وعلى الاخص في موضوع الادارة اعدت اصلاحات بونابرت : لقد ارسى قوانين السنتين السادسة والسابعة أسس المؤسسات القنصلية . لقد بُدئَ بالانهاض المالي والاصلاح الضرائبي بعد فروكتيدور مباشرة . فافلاس الثلثين او تصفية راميل ، كرسها قانون المالية في ٩ فاندмир من

السنة السادسة (٣٠ ايلول ١٧٩٧) من اجل الدين المسجل في «الفران ليفر» وقانون ٢٤ فريير (١٤ كانون الاول ١٧٩٧) للديون المتأخرة على الدولة . فالثالث غطّي بتسجيله في الفران ليفر ؛ والمتأخرات لم تدفع بالنقد المعدني بل بواسطة شيكات للحامل سميت « بونات الثلث المغطى » وهي لا تستخدم الا لدفع الضرائب أو الجزء المفروض بالنقد المعدني من اثمان الممتلكات القومية . وكان الثلث المغطى معفى من كل ضريبة . اما الثلثان المتحركان فيدفعان « بونات للحامل » صادرة عن الخزينة القومية ، مقبولة في الدفع لغائض اثمان الممتلكات العامة . فتخلصت الميزانية على هذا النحو من اكثر من ١٦٠ مليوناً تمثل فوائد الثلثين المدفوعين . لقد اعاد الافلاس الى الوضع صحته وسلامته : وهذا ما استفادت منه القنصلية التي عملت على تصفية الماضي بافلاس اضافي . ففي آذار ١٨٠١ في الواقع ، جرى تبديل بونات الثلثين مقابل تسجيلات للدخل بقيمة ٥٪ بنسبة ٢٥٪ من رأس المال اي بخسارة ٩٥٪ من القيمة الاسمية للسنة السادسة .

وحاولت اعادة التنظيم الضرائبي ووضع الميزانية في حالة توازن بتحصيلات اكثر انتظاماً واكبر قيمة .

لقد جرى اصلاح ادارة الضرائب المباشرة واهملت المبادئ المقبولة في هذا الموضوع منذ ١٧٨٩ . كانت الجمعية التأسيسية قد أوكلت إلى السلطات المنتخبة وحدها أمر الاهتمام بوضع لائحة بدور الضرائب المباشرة وأمر تحصيل رصيدها . واقام قانون ٢٢ برومير من السنة السادسة (١٢ تشرين الثاني ١٧٩٧) في كل محافظة تحت سلطة وزير المالية ، وكالة للضرائب المباشرة ، مؤلفة من مفوض حكومة الادارة وموظفين مكلفين بوضع الاسس والتحصيل . وهذا القانون اعطى صورة سابقة للتنظيم الذي اقامه نابوليون في السنة الثامنة .

واعيد النظر في نظام الضرائب من جديد . وانشأ قانون ٤ فريير من السنة السابعة (٢٤ تشرين الثاني ١٧٩٨) ضريبة جديدة مباشرة على الابواب والنوافذ . وهي نوع من ضريبة عامة على الدخل مقدرة حسب الامة الظاهرة

لأماكن السكن . وفي خريف ١٧٩٨ أعيد تنظيم مختلف الضرائب القائمة :
الضريبة السنوية في تشرين الأول ، الضريبة العقارية في تشرين الثاني ضريبة
المسقات في كانون الأول . وحدثت عودة حية إلى الضرائب غير المباشرة .
وإذا رفض مجلس الشيوخ ضريبة الملح التي قبلها مجلس الخمسة فقد زيدت
الغرامة على التبغ المستورد قليلاً وحدثت غرامة على الطرق سميت حق
المرور ، وغرامة ١٠ ٪ على ائمان أماكن العربات العامة . وزيدت ضريبة
الطوايع فشملت الصحف والاعلانات . وأعيدت ضريبة « الدخولية » على
المواد الغذائية إلى باريس بقانون ٢٧ فاندبير من السنة السابعة (١٨ تشرين
الأول ١٧٩٨) لتأمين تمويل الخدمة العامة . واعاد قانون ٢٢ فريمير من السنة
السابعة (١٢ كانون الأول ١٧٩٨) تنظيم التسجيل . وظهر هذا العمل فاعلاً
لأن جوهر هذه القوانين الضريبية كان مقدراً له ان يستمر حتى أيامنا هذه .
واستمر العجز في الميزانية . وقدّر في السنة السادسة بـ ٢٥٠ مليوناً .
وقدّره راميل بـ ٦٦ مليوناً للسنة السابعة . فلزم اللجوء إلى الوسائل العادية:
بيع الممتلكات العامة ، القروض ، استئجار البلدان المحتلة (لقد وُلّت خزينة
برن قسماً من الحملة المصرية) . واستمرت حكومة الإدارة تحت رحمة المالين
والمتمهدين ورجال المال المتطلبين أكثر من أي وقت مضى . واتسع الفساد
وعلى الأخص في اوساط الحرب حول الوزير شيير . وكان الداء عميقاً حتى
أن نظام بونابرت الاستبدادي لم يستطع أن يتغلب عليه .

وكانت الصعوبات الاقتصادية تعطلّ قسماً من جهود الحكومة الصادقة .
فنتج عن نقص النقد غلاء الرصيد وانخفاض الأسعار الذي جُدد عودة الازدهار
الاقتصادي واستمر النقد المعدني المتداول نادراً وزاد التخزين من ندرته
أيضاً . وفي السنة التاسعة أيام القنصلية لم يكن متداولاً منه إلا حوالي مليار
بدل مليارين ونصف في ١٧٨٩ .

كان الرصيد غالباً . ومعدل الفائدة على الأقل ١٠ ٪ والامد القصير ٧ ٪
في الشهر .

واستمر جهاز البنوك غير كافٍ رغم انشاء بيرينغو وريكاميه في ١٧٩٦ صندوق الحسابات الجارية وفي ١٧٩٧ صندوق التوفير التجاري ، وبعض البنوك أيضاً في المحافظات كما في روان . وكانت هذه البنوك تارس الحسم لفائدة المساهمين فيها .

وزاد من خطورة انخفاض الاسعار الناجم عن نقص النقد ، المحاصيل الخصبه لعامي ١٧٩٦ و ١٧٩٧ . فقد تدنت الاسعار الزراعية على العموم من ربع إلى ثلث اسعار ١٧٩٠ ، وهي سنة محصب أيضاً . وفقدت مشكلة المعيشة حدتها وهبط الخبز إلى فلسين للبيرة ، فاستفاد السلام العام من ذلك . ولكن النعمة تماظمت بين المنتجين الزراعيين وكبار الملاكين وكبار المزارعين وهم منتخبون على العموم : فتأثرت شعبية النظام أيضاً .

وكلمتاد تأثرت الصناعة كذلك بالأزمة الزراعية . فكانت تنهض يجهد من نتائج الحرب وتعتاد بصعوبة على اتساع الحدود : ففي السنة السادسة اشكتك مصانع خيوط الصوف في مدينة ليل التي لم تعد تستخدم سوى ٦٠ عاملاً بدل ٣٦٠ سنة ١٧٨٨ من منافسة اجواخ همبورغ وفيرفيه وإيكس لاشابيل وهي بلدان محتلة أو ملحقة حديثاً . فالأسعار الزراعية المنخفضة بإضعافها القوة الشرائية لدى الجماهير القروية ، اضعفت السوق . ونقص الأرصدة حمل اليأس إلى روح المغامرة . وكانت حالة الطرُق السيئة وانعدام الأمن تحد من نشاط التجارة الداخلية .

وكانت التجارة الخارجية مشاولة . ففي ١٧٩٧ تقلص الاسطول التجاري الطويل المدى إلى عشر وحداته في ١٧٨٩ ، ونضبت تجارة الجزر ؛ واغلق الشرق بسبب الحملة المصرية . وهبطت الصادرات في السنة الثامنة رغم الالحاقات ، الى نصف معدلها تقريباً في سنة ١٧٨٩ . وبينما كانت البضائع الإنكليزية تحتاج المانيا كان الصناعيون وعلى الأخص صنايعو الأقطان، يظهرعون عداؤهم لإنشاء سوق تضم البلدان الدائرة في فلك واحد ؛ لقد استمروا انصاراً للحماية وفضلوا بطيية خاطر ممارسة نظام الاحتكار في المستعمرات بالنسبة

للجمهوريات الأخوات . واستعادت التعرفة الجمركية في ٩ فلوريال من السنة السابعة (٢٨ نيسان ١٧٩٩) ما نص عليه قانون ١٧٩١ مع زيادة فيه : ضريبة الدخول على الأشياء المصنوعة ادوات الترف ، أو تلك التي تفتجها فرنسا ، ولدى الخروج ضريبة على المواد الأولية . وهذه التعرفة كان مقدراً لها أن تصبح قاعدة لسياسة القنصلية الجمركية .

لم يستطع عمل حكومة الإدارة الاقتصادي الذي كان محركة الرئيسي فرنسوا دي نوفشاتو في مثل هذه الظروف إلا أن ينحصر في حدود ضيقة . كان نشاط وزير الداخلية متعدداً إنما كان عليه أن يوجه أكثر مما يفرض . وبصفته من أنصار زراعة جديدة وبالتالي إزالة المريع الحرّ وتجزئة التعاونيات واقتسامها ، اضطر أن يكتفي بمضاعفة النشرات وتشجيع الإنتاج . ولكي يشجع الصناعة نظم في خريف ١٧٩٨ في «ميدان مارس» أول معرض قومي نال نجاحاً عظيماً . وبأمر بإحصاء منظم للشعب ، ودراسة إحصائية زراعية وضاعف المدارس المركزية وأعاد تنظيم الخدمة العامة بإقامة مكتب للخدمات في كل تجمع .

وجاءت النتائج هزيلة . واستمر الإنتاج الصناعي أدنى من انتاج ١٧٨٩ والتقدم التقني الذي ظهر على الأخص في الصناعة القطنية بطيئاً جداً . وتجمدت صناعة الصوف وصناعة التعدين . واستمرت المركزية الرأسمالية تجارية في جوهرها . فكبار رؤساء المشاريع مثل بويه فوقفريد ، ريشار ولينوار ، ترنو ، أو مثل شابتال ، أوبركامف وبها أقدم منهم ، كانوا دائماً رأسمالين من نموذج قديم يعملون على تشغيل العمال في المساكن أكثر مما في المعامل ويضيفون إلى الصناعة نشاطاً تجارية أو مصرفية متعددة . واستمرت فرنسا قروية وأضخم انتاجها زراعياً . ورغم اعلان حرية التعاقد والحراثة فقد استمرت الزراعة القديمة ، ولم تتقدم الزراعات الحديثة كالبطاطا والنباتات الجزرية .. إلا ببطء شديد .

ويوضح ضعف الاقتصاد إبان حكم الإدارة بمقياس كبير صعوباتها السياسية .

بعد أن أبعد الاقتصاد الموجه وتحديد الكسب كما في السنة الثانية بقي تموين لنظام والجيش على عاتق البلدان المفتوحة . وعندما أعادها الإنكسار في السنة السابعة إلى أرض الوطن اضطرت حكومة الإدارة أن تزيد الحمل الذي يثقل على عاتق المكلفين : فازداد انهيار شعبيتها بمقدار ذلك ، وانتقلت المشكلة السياسية من جديد إلى المستوى الأول .

ثانياً — الادارة الثانية وأوروبا

(١٧٩٧ - ١٧٩٨)

بعد كامبوفورميو بقيت انكلترا وحدها في خط النار ضد فرنسا . وبدت المحافظة على السلام القاري الذي أقيم بصعوبة ، ضرورة لمتابعة الصراع ضد انكلترا . وفي هذه الأثناء اندفعت حكومة الإدارة في سياسة توسع قاري قضت بسرعة على كل حظوظ الاستقرار الخارجي . وأكثر من ذلك انجمرت إلى الحملة المصرية التي وسعت الصراع إلى المتوسط . وهذه السياسة المفامرة عطلت نهائياً الجهد الداخلي للإصلاح .

١ - الصراع ضد انكلترا

لقد قررت حكومة الإدارة في ٥ برومير من السنة السادسة (٢٦ تشرين الأول ١٧٩٧) إنشاء جيش انكلترا الموضوع تحت قيادة بوناپرت . لقد أعلنت اتهامات فرنسا في وثيقة أول فريير (٢١ تشرين الثاني) فوصمت وزارة سان جيمس « بأشدّ حكومات أوروبا فساداً وإفساداً » . وأشارت إلى المصالح الاقتصادية موضوع النزاع وعلى الأخص البحرية والاستعمارية منها « ينبغي على هذه الوزارة أن ترغب في الحرب لأن الحرب تغنيها » . وذكرت باقتناص المستعمرات الفرنسية والحليفة . لقد استعاد فكتور هوغ

الفوادلوب منذ ١٧٩٤ ولكن المرتينيك وسانت لوسيا وتاباغو ضاعت إلى الأبد . وفي سان دومينيك كانت سلطة حكومة الادارة إسمية فقط ولو أن توسان لوفيرتور أخرج منها الانكليز . وقد احتل الانكليز الذين أقاموا أيضاً في سيلان والكام ، الترينيته الاسبانية وغويانا الهولندية . لقد أصاب الدمار تجارة المستعمرات الفرنسية وصارت التجارة البحرية إلى لاشيء بسبب الحصار البريطاني بعد ان أصبحت البحرية الحربية عاجزة . وفضحت الوثيقة انكلترا الحبيثة « التي تكس في خزائنها دموع الشعوب ودماءها وتسمن من جثثها » . ولم تكن الإتهامات السياسية أقل شأناً . فقد أعادت حكومة الإدارة إلى الذاكرة الذهب الانكليزي الذي يوّل التحالف وتولون وكيبيرون والفانده .. « فليذهب جيش انكلترا لفرض السلام على لندن » . فقد تجمع حوالى ٥٠٠٠٠ رجل في بريست . ومع ذلك ظهر الصراع الفرنسي الانكليزي بظهور اقتصادي في جوهره . وأصبح الحصار أكثر وضوحاً بعد أن نشأ بطريقة تجارية ، حتى ذلك التاريخ ، لفائدة مصالح الصناعيين .

وتسببت ضرورة التصدير وإيجاد مواد أولية للصناعة الفرنسية وعلى الأخص القطن، ببعض المرونة في تطبيق التشريع الصادر في أول آذار ١٧٩٣ عن المؤتمر الوطني ، مع المحافظة النظرية على منع البضائع الإنكليزية . والآن يتأكد مفهوم الحصار ، أشد ميلاً للحرب ، وهو معقول كوسيلة لدفع انكلترا إلى الإفلاس والاستسلام بمنعها من التصدير . وفي ١٠ برومير من السنة الخامسة (٣١ تشرين الأول ١٧٩٦) أمر قانون بمصادرة كل باخرة تحمل بضاعة انكليزية ممنوعة من جديد وعلى الأخص المنتوجات النسيجية والنحاسية . ومرة أخرى لزم الانتباه الى مصالح الصناعيين والحياديين معاً . ولكن بعد ١٨ فروكتيدور أبعدت كل انتهازية . فقد اعلن قانون ٢٩ نيفوز من السنة السادسة (١٨ كانون الثاني ١٧٩٨) الاستيلاء على البواخر الحياضية التي تخضع للمراقبة الإنكليزية أو التي تنقل بضائع انكليزية . وكثرت الملاحقة ولكن الحياديين هجروا المرافئ الفرنسية وتوترت العلاقات مع الولايات المتحدة بينما كان

الصناعيون ، انصار منع المواد المصنوعة ، يحتجون على نقص المواد الأولية والمستهلكون الميسورون يشكون من فقد المواد الصادرة عن المستعمرات . وتصلبت المقاومة الإنكليزية امام التهديد الفرنسي . وأثار الخوف من الغزو الشعور القومي . وحصلت حكومة بيت على الأموال بتقوية جهاز الضرائب وعلى الأخص باحداث ضريبة الدخل لسنة ١٧٩٩ بنسبة ١٠ ٪ للدخل الذي يزيد على ٢٠٠ ليرة . ولما استمر الجهد الحربي زادت الإلتزامات التي أثارها زيادة الرواتب : ولكن كل حملة قارية مهمة استمرت بمنوعة لتقص الاعداد الكافية طالما أن الخدمة ليست إلزامية . واستمر الأسطول اساس القوة البريطانية فهو يؤمن السيادة على البحار واحتكار تجارة المستعمرات . وساهم في إفشال كل محاولة لإنزال فرنسية . فتحطّم الأسطول الهولاندي وانكسرت فرقة اسبانية في رأس سان فانسان في ١٤ شباط ١٧٩٧ وأصاب الحصار مرفأ قادس . ودخل اسطول نلسون المتوسط بينما كان اسطول برويز الفرنسي عاجزاً عن الخروج منه للالتحاق ببريست .

وتم العدول عن النزول في انكلترا بناء على تقرير بونايرت في فانتوز (نهاية شباط ١٧٩٨) . واستسلم بكليته للسراب الشرقي فراح يستعد للحملة المصرية بينما كانت حكومة الإدارة تضع يدها تدريجياً على اوربا الغربية : تلك مشاريع حملت الحلف الثاني على التعاقد ضد فرنسا .

٢ - الأمة العظيمة والجمهوريات الأخوات

لقد عجلت سياسة حكومة الادارة التوسعية بعد كامبوفورميو باثارة قلق الدول العظمى وبالدرجة الأولى النمسا . وهذا التوسع تعبّر عنه عوامل متعددة ايدولوجية وسياسية واقتصادية . واستيقظت الحرارة الثورية بعد ١٨ فروكتيدور فمنعت الدعاية انطلاقة جديدة : ومرة أخرى كان المهم نقل الحرية إلى الشعوب الرازحة تحت نير الارستوقراطية والاستبداد . واحاطت الأمة العظيمة نفسها بالجمهوريات الأخوات . وهي دول تدور في فلكها وتخضع

لها سياسياً كما تستثمرها اقتصادياً . وكان الصراع مع انكلترا يسهل بدوره سياسة التوسع . كانت المهم انتزاع التجارة القارية منها وتعطيل القرصنة بمراقبة المرافئ والممرات الرئيسية . وفي ١٧٩٨ تم إلحاق مدينة ملبورز الحرة واصبحت جنيف مركز محافظة ليان .

وأعيد تنظيم الجمهورية الباتافية بعد ١٨ فركتيدور إثر انقلاب من النموذج المدبّر نفسه في ٢٢ كانون الثاني ١٧٩٨ قام به دي لاكروا ممثل فرنسا في لاهاي ودانديلس قائد الجيش الباتافي وجوبر قائد قوات الاحتلال . وأقيم نظام وحدوي وفرض على الموظفين قسم الحقد على الستاتهودرات والفيدرالية والفوضى . ولكن بعد ٢٢ فلوريال اتهم الديموقراطيون الودويون بالفوضى وجرى تطهير الحكومة فانتصر الأعيان .

وحلت الجمهورية الهلفينية محل الكونفدرالية القديمة بين المقاطعات المستقلة التي يحكمها شيوخ بورجوازيون . وكان الوطنيون السويسريون ، مثل اوخوس من بال ولا هارب من فودوا ، يرغبون وضع نهاية للنظام الأوليغاشي وإقامة جمهورية موحدة في آن واحد . وجرى احتلال بلاد الفود إثر مناورات كان لبونا برت دور فيها (لقد الحق الفائلتين ، بلومبارديا وكان يرغب في تأمين المواصلات بين جمهورية ما وراء الألب وفرنسا عن طريق الغاليه) . وفي ليل ١٣ و ١٤ شباط ١٧٩٨ زحفت جيوش برون بجي بيرن واستولت على خزيقتها . وقبل مؤتمر ، اجتمع في آرو ، دستوراً ادارياً ، انما لزم إخضاع المقاطعات الجبلية المتمردة شويتز ، اوري ، واوندروالد . وبغية وضع حد للمقاومات قام رابينات ، مفوض حكومة الإدارة لدى جيش هلفيتيا بانقلاب من تلقاء نفسه في ١٦ حزيران ١٧٩٨ . فانتخب اوخوس ولا هارب للإدارة الهلفينية فكان هذا سبباً لتقوية الحزب الديموقراطي .

ورأت جمهورية غربي الألب نفسها وقد فرضت عليهم معاهدة تحالف واتفاق تجاري في ٢١ شباط ١٧٩٨ . واستمرت تحت احتلال جيش قوامه ٢٥٠٠٠ رجل على نفقتها . واضطرت حكومة الإدارة للحصول على التصديق

إلى التدخل وتطهير مجلسي غربي الالب . والتعليقات التي اعطتها لتروفه الوزير المطلق الصلاحية المرسل إلى ميلانو في حزيران ١٧٩٨ توضح سياسة الإخضاع التي كانت تنوي تطبيقها على الجمهوريات الأخوات : كان على جمهورية غربي الالب أن تكتفي «بخدمة مصالح الجمهورية الفرنسية فقط ومساعدتها كي تصبح في شبه الجزيرة جميعها الحكم في كل المنازعات السياسية ؛ عليها أن تصبح قوية كفاية لكي تفيدنا والا تزداد قوتها لتسبب لنا الضرر » . كان ينبغي حصر سلطات غربي الالب في « مشاعر الضعف والمعجز » .

وكانت حكومة الإدارة معادية على الأخص لليعاقبة انصار الوحدة الإيطالية الذين يستلمون قيادة جمهورية غربي الالب : إنها تريد إيطاليا جمهورية بالتأكيد ولكنها مجزأة لأنها تلائم سياستها على أفضل وجه .

وأنشئت الجمهورية الرومانية إثر حركة شغب أثارها في ٢٨ كانون الأول ١٧٩٧ الوطنيون الإيطاليون ولكنها تحولت لمصلحة منافسيهم : فقد هاجموا الفرنسيين الذين اعتبروهم مسؤولين وذبح الجنرال دوفو . فزحف بيرتيه قائد جيش إيطاليا على روما حيث أعلن الثوريون الجمهورية . ونقل البابا إلى « سين » . وفرضت بعثة مدنية تضم دونو ومونج دستوراً إدارياً . وبعد أن حل ماسينا محل بيرتيه أسلمت الجمهورية الرومانية لنهب المتهملين والجنرالات .

وتوصلت البيمونت إلى المحافظة على استقلالها رغم محاولة ثورية جرى قمعها بقسوة في ١٧٩٧ ورغم أعمال الوطنيين الإلبين . وبعد ١٨ فروكتيدور قبل ملك سردينيا معاهدة تحالف . وفي ٢٧ حزيران ١٧٩٨ استغل مبعوث حكومة الإدارة الاضطرابات التي أثارها الثوريون وفرض عليه اتفاقاً يميز للقوات الفرنسية أن تحتل تورينو .

وفي هذه الأثناء افتتح مؤتمر راسنات الذي نصت عليه معاهدة كيو فورميو لتنظيم مصير ضفة الرين اليسرى في ١٦ تشرين الثاني ١٧٩٧ . لقد أرسيت قواعد السيادة الفرنسية بشكل متين في بلجيكا التي كانت في السابق

نمساوية ، في اسقفية لياج القديسة والأراضي الهولندية الملحقة المقسمة إلى تسع محافظات حيث كان التشريع الثوروي الفرنسي مطبقاً . وكانت الأراضي المحتلة في رينانيا قد تنظمت في أربع محافظات . وتسامح الوزير النمساوي الأول توغو ، مع التوسع الفرنسي بانتظار ردة ثارية . وعندما أصر تريلهار المبعوث الفرنسي على المطالبة بصفة الرين اليسرى جميعها بما فيها كولونيا قبل مجلس الدييت الجرمانى مبدئياً في ٩ آذار ١٧٩٨ . وفي الحال طالب المفوض النمساوي المطلق الصلاحية كوبنز بتعويض : فرفض تريلهار . فهاجم مشاغبون في نيسان السفارة الفرنسية في فيينا وازلوا العلم المثلث الألوان . فبدت القطيعة أمراً محتوماً .

وتأكد هذا الشعور في ٢٢ فلوريال : فحكومة الإدارة تطارد اليسار الآن وقد قطعت علاقتها مع اليعاقبة في الجمهوريات الأخوات . وفي إيطاليا خاصة خلقت لنفسها أعداء وأكثر من ذلك تسببت في تعريض مصالح فرنسا للضرر . ولكن الردة المعادية للياقبة لا تستطيع لوحدها أن تصالحها مع النمسا . وعندما رفضت حكومة الادارة التعويضات مع الاحتفاظ بحق الصيد ، ألقت بها تدريجياً في احضان انكلتر ، في الوقت الذي كانت فيه حملة مصر تخلق للجمهورية أعداء جدداً .

٣ - المغامرة المصرية (١٧٩٨)

يجب البحث عن اصول الحملة المصرية بمقياسٍ ما ، في « الحلم الشرقي » لدى بوناپرت وقد تأكد باهتمامه في كامبوفورميو بتأمين ملكية الجزر الايونية لفرنسا . ولا ريب ان حكومة الادارة لم تحزن ، لذلك ، عشية انتخابات السنة السادسة ان تتخلص من جنرال غامض في مراميه وهي تخشى مطامعه . ولكن وهي البلاد المرتبطة اسمياً بالسلطان لم تكن بلاداً مجهولة بالنسبة لفرنسا . فالتجار المرسيليون لهم فيها علاقات تجارية قديمة . ومنذ ١٧٩٦ اشار القنصل الفرنسي في القاهرة ماغاللون باحتلالها مدعياً سهولة المشروع .

ووضعت فكرة التعويض بمصر عن فقد ألاتيل . وقد عالج تاليران هذا الموضوع في خطابه امام الانستيتو في ١٥ ميسيدور من السنة الخامسة (٣ تموز ١٧٩٧) : محاولة في الحسنات الحاصلة من المستعمرات الجديدة في الظروف الحاضرة . ومع ذلك بقي دور تاليران غير معلوم في هذه القضية . فلم يكن ليخفى عليه وهو من انصار اتفاق مع انكلترا ان غزو مصر يقلق هذه الدولة من اجل سلامة طريق الهند ويجعل تركيا ضد فرنسا . هل كانت لديه رغبة لتقديم غذاء جديد لمجد صديقه بونايرت ؟ ام هي ارادته في « افادة اصدقائه الانكليز » بناء على رسالة من عشيقته مدام غرانت بتحويل تهديد جيش انكلترا الى هدف ابعد ؟ لقد تحدث بونايرت في ٩ ترميدور من السنة الخامسة (١٦ آب ١٧٩٧) عن فائدة احتلال مصر : « ليس ببعيد الوقت الذي سنشعر فيه انه يلزمنا الاستيلاء على مصر للقضاء حقيقة على انكلترا . » وفي ٥ فانتوز من السنة السادسة (٢٣ شباط ١٧٩٨) كان بونايرت يسلم باراس مشروعاً وافقت عليه حكومة الادارة في ١٥ منه (٥ آذار) .

وجرت استعدادات الحملة بسرعة فائقة وبسرية تامة . وخلال شهرين تجمعت فرقة من ٥٥ باخرة في طولون واسطول من ٢٨٠ ناقلة . وكانت الحملة تقدر بـ ٥٤٠٠٠ رجل منهم ٣٨٠٠٠ من الجيوش النظامية . لقد اصطعب بونايرت معه مجلس اركان كبير العدد وبعثة من ١٨٧ عالماً وفناناً .

ابحرت حملة مصر في ٣٠ فلوريال من السنة السادسة (١٩ ايار ١٧٩٨) . وفي ٦ حزيران كان الاسطول امام مالطا التي سقطت بدون اية طلقة . وبعد ان تحاشى الاسطول نلسون ، بلغ الاسكندرية واحتلها في ٢ تموز . وزحف الجيش مباشرة على القاهرة . وكانت مصر تحت حكم البكوات النظري الذين تسيطر عليهم ميليشيا المماليك مستثمري البلاد . وفي ٢١ تموز تحطمت خيالهم على اقدام الاهرام امام المشاة الفرنسيين الذين شكلوا مربعاً . ولكن بونايرت لم يستطع مطاردتهم لنقص الخيالة لديه . ودخل القاهرة في ٢٣ تموز . ولكن في اول آب ١٧٩٨ فاجأ اسطول نلسون الانكليزي اسطول برويز الفرنسي

راسياً قرب ابوقير ففضى عليه : ونجا منه بارجنتان فقط . فاصبحت انكلترا دعة واحدة سيدة المتوسط واصبح بونايرت سجين البلاد التي افتتحها . لقد جاءت المغامرة المصرية ، على نسق مشاريع بونايرت الايطالية ، منعطفاً في تاريخ فرنسا الثورية . فهذه الحملة التي جذبت الى البعيد افضل جيوش الجمهورية، بينما يستمر الصراع ضد انكلترا والسلام القاري لم يثبت بعد، لا تتفق مع مصالح الامة . لا شك ان فرنسا الثورة حتى ذلك التاريخ لم تهتم مطلقاً بقضايا الشرق . وانكلترا التي كانت تعتقد نفسها سيدة طريق الهند اكتشفت اهمية طريق السويس منذ احتلال الكاب في ١٧٩٦ . وقلقت تركيا ثم روسيا بدورهما . وهكذا انعقد اتحاد من هذه القوى الثلاثة هو اول انطلاقا في تشكيل التحالف الثاني .

٤- التحالف الثاني (١٧٩٨ - ١٧٩٩)

لقد كان تشكيل التحالف الثاني (نيسان - كانون الأول ١٧٩٨) ردة أوروبا على سياسة حكومة الادارة الإحتلالية وقد عملت انكلترا طيلة بضعة أشهر لتحرك عدواً قارياً جديداً لفرنسا بدونها لا تستطيع أن تأمل توجيه ضربات حاسمة إليها . وقد قدمت لها قضايا الشرق وايطاليا مناسبة لذلك . ففضية مصر قربت روسيا وتركيا من انكلترا . فأعلنت تركيا الحرب على فرنسا في ٩ أيلول ١٧٩٨ . وفي روسيا خلف بولس الأول وهو نصف مجنون كاترين الثانية . فاستقبل المطالب بالعرش لويس الثامن عشر بعد أن امتلاً حقداً على الثورة وأقامه في ميتو . واستعاد على الأخص سياسة التوسع باتجاه المتوسط . وساعده الصراع ضد فرنسا على التفاهم مع تركيا : وهذه الأخيرة بموجب معاهدة ٢٣ كانون الأول ١٧٩٨ فتحت له مرافئها والمضايق . فدخل أسطول روسي إلى المتوسط واستولى على الجزر الايونية . وفي ٢٩ كانون الأول ١٧٩٨ عقد تحالف بين انكلترا وناپولي وروسيا التي تعهدت بالتدخل في ايطاليا .

ان قضية روما قد أطلقت بالفعل الحرب من جديد في شبه الجزيرة .
فهاجم ملكا نابولي فردينان الثالث وأكثر منه ماري كارولين المخصصة للنفوذ
الانكليزي ، الجمهورية الرومانية بتشجيع من نلسون . وفي ٢٦ تشرين الثاني
١٧٩٨ استولت جيوش نابولي بقيادة الجنرال النمساوي ماك على روما . وردت
حكومة الإدارة باديء ذي بدء باحتلال البيمونت التي اعتبر ملكها شريكاً
مع التحالف . ثم بادر شامبيونه إلى الهجوم وحرّر روما واستولى على نابولي
في ٢٣ كانون الثاني ١٧٩٩ . فارتحل الملك والملكة إلى سيسيليا (صقلية) على ظهر
البواخر الانكليزية . وأسلمت البلاد للنهب . ورغم تعليمات حكومة الإدارة
التي كانت تنوي الاحتفاظ برهينة للمفاوضات المقبلة فقد انشأ شامبيونه
جمهورية موحدة . وبينما بقيت بروسيا على الحياد حزمت النمسا أمرها بعد أن
ترددت ، عندما استعدّ الروس للتدخل في إيطاليا : فنحتهم مراً على
أراضيها . واعتماداً على هذه الواقعة أعلنت حكومة الادارة الحرب على النمسا
في ٢٢ فانتوز من السنة السابعة (١٢ آذار ١٧٩٩) . فعملت في الحال على
احتلال توسكانا ونقل البابا بيوس السادس إلى فالانس .

واكمل التحالف الثاني باشتراك غوستاف الرابع ملك السويد في
تشرين الأول ١٧٩٩ . وفي هذه الأثناء لم تعقد أية معاهدة بين النمسا وانكلترا .
ومع ان هذه القوى كانت متفقة على ردّ فرنسا إلى حدودها القديمة فان
تفاهمها لم يذهب إلى أبعد من ذلك : فصالح انكلترا وروسيا تتعارض في
المتوسط كما تتعارض مصالح النمسا وروسيا في إيطاليا . وهذه المرة أيضاً
مولّت انكلترا التحالف بمجهود كبير وفي حين كان الاضطراب العمالي يتزايد
(فقرار بدلات العمل الذي يمنع الاضراب يرجع إلى ١٢ تموز ١٧٩٩) .
وحشد الروس على خط الجبهة ٨٠٠٠٠ رجل بنوع ان التفوق العددي انتقل
إلى التحالف . وفي ربيع ١٧٩٩ أصبحت الحرب عامة بعد أن امتدت
بشكل متزايد .

وأشارت جريمة راستات في ٢٨ نيسان ١٧٩٩ إلى صفة الحرب المحتومة

التي عادت من جديد : حرب أوروبا الأرستوقراطية ضد الأمة الثورية .
لقد هاجم الحياالة النمساويون بالفؤوس المندوبين الفرنسيين المطلقى الصلاحية
وهم يفادرون المؤتمر في الليل . فمات اثنان من ثلاثة وحسب قول سيسيس :
« ان دَفير الإفناء الفرنسي » كان يدقّ في العواصم الملكية . ولم تجدد حكومة
الادارة صعبوبة في إثارة غضب الشعب .

فأعلنت في ١٧ فلوريال من السنة السابعة (٦ أيار ١٧٩٩) : « لم يعد
الدفاع واجباً فقط عن قضية الحرية بل عن قضية الإنسانية نفسها » .
واتخذت الحرب من جديد طابعاً ثورياً .

ثالثاً — الأزمة الثورية الأخيرة (١٧٩٩)

لقد أعطى السلام القاري بعد كامبوفورميو ، لحكومة الادارة بعد ازدياد
قوتها ، بعض الاستقرار . فطرحت العودة إلى الحرب وفشل معركة الربيع
توازن النظام على بساط البحث : فمن الاندفاع اليعقوبي إلى الردة المعتدلة
توصّل الوضع إلى انقلاب القوة العسكري في برومير من السنة الثامنة .

١ - الجيش في السنة السابعة ومعركة الربيع سنة ١٧٩٩

لقد عرف الجيش في السنة السابعة صعوبات تضاهي بخطورتها صعوبات
١٧٩٣ قبل جهد الحرب الذي قامت به لجنة السلامة العامة . ولكنه استعاد
قسماً من طابعه الشعبي الذي كان يميل إلى فقدده . فقد عادت حكومة الادارة
في الواقع إلى مبدأ النفيير العام لتحلّ مشكلة العدد : فأقر إلزام الخدمة
العسكرية لعمر ٢٠ إلى ٢٥ تشريعاً دائماً بقانون جوردان في ١٩ فروكتيدور
من السنة السادسة (٥ أيلول ١٧٩٨) الذي قرر التقييد السنوي .

والإلزام مع ذلك لا يشتمل بالضرورة على الخدمة : فمن حق الجهاز

التشريعي وقاضي الطوارئ، عدم دعوة غير القطاع اللازم لإتمام العدد أو زيادته . ونظم القانون التدرج بشكل ديموقراطي :

« لا يستطيع أي مواطن فرنسي أن يترشح لرتبة ملازم ما لم يخدم ثلاث سنوات بصفة جندي أو نائب ضابط باستثناء جهاز الهندسة والمدفعية وكذلك باستثناء الأعمال الحارقة في ساحة المعركة » .

وفي ٣ فاندмир من السنة السابعة (٢٤ أيلول ١٧٩٨) استدعي ٢٠٠٠٠٠ مسجل . وحدثت دعوات متلاحقة حتى قانون ١٠ ميسيدور (٢٨ حزيران ١٧٩٩) الذي صهر الطبقات الخمس في نشاط واحد . والاستعاضة التي نص عليها قانون ٢٨ جرمينال من السنة السابعة (١٧ نيسان ١٧٩٩) ألغيت في ١٤ ميسيدور الثاني (٢ تموز) .

ولم يتم تطبيق السوق دون صعوبة بسبب عدم وجود سجلات مدنية صالحة على الاخص ونتيجة للهرب من الجيش . وحدث عجز كبير : فمن ٢٠٠٠٠٠ مدعو في ٣ فاندмир اعتبر ١٤٣٠٠٠ فقط صالحين للخدمة وتقدم ٩٧٠٠٠ الى المستودعات ، و ٧٤٠٠٠ التحقوا اخيراً بوحداتهم . ولم يتمتع جيش السنة السابعة بالتفوق العددي على العدو كما كانت حاله في السنة الثانية . واستحال كذلك تجهيزه بشكل لائق ، رغم عرض ١٢٥ مليوناً من الممتلكات العامة للبيع : وجاء الجهد متأخراً ولكنه استمر غير كافٍ . وعرف جنود السنة السابعة الحميمون في الدول الدائرة في فلك فرنسا والاستثمرة منذ زمن طويل ، الادقاع الذي عرفه جنود السنة الثالثة . ولكن التقييد السنوي كان يمزج المجندين والمستثمرين تحت العلم منذ ١٧٩٣ الذين يبعثون التحول الى جنود ممتننين : وهكذا استعاد جيش السنة السابعة قسماً من اندفاعه الشعبي الذي امتاز به جيش السنة الثانية .

لقد كانت حرب ١٧٩٩ قارية في جوهرها . فالانكليز اسياد البحر منذ أبوقير . وحملة ايرلندا بقيادة الجنرال مهربت لم تشكل في آب ١٧٩٨ إلا محاولة لم تترك اي أثر . وبدأت العمليات على الارض ببطء . وقد اعتمد مخطط

المعركة لربيع ١٧٩٩ ثلاثة جيوش بأعداد خفيفة للمحافظة على هولاندا والرين، و نابولي . وكان على جيش الدانوب المؤلف من ٤٥٠٠٠ رجل بقيادة جوردان أن يزحف على فيينا عن طريق المانيا الجنوبية . وجيش إيطاليا المؤلف من ٤٥٠٠٠ بقيادة شيرير عن طريق فينيتيا وكارانشيا . وفي الوسط يؤمن جيش هيلفيتيا بقيادة ماسينا المواصلات ويهدد التيرول ويشكل كتلة مناورة . وتبنى النمساويون تنسيقاً حربياً مماثلاً : ٧٥٠٠٠ رجل بقيادة الارشيدوق شارل في بافيار ، ٦٠٠٠٠ بقيادة كراي في فينيتيا و ٢٠٠٠٠ في التيرول . اما جيش الشرق بقيادة بوناپرت فكانت حكومة الادارة تلتظر منه تحويل انظار العدو .

وبدأت المعركة في المانيا سيئة . فترجع جوردان بعد ان غلبه الارشيدوق في ستوكاك في ٢٥ آذار ١٨٩٩ وسحب معه في حركته جيش الرين بقيادة برنادوت الذي كان يغطي ميسرته .

وفي ايطاليا حاول شيرير ان يقتحم ممر الاديغ وفشل امام فيرونه وتراجع الى الآدا . وأسلم القيادة لمورو . فدخل حينذاك روم سوفوروف المعركة : فاقترحوا ممرات الآدا وعلى الاخص في كاسانو ٢٧ نيسان ١٧٩٩ واجبروا مورو على الجلاء عن ميلانو ولومبارديا . فأنحاز الوطنيون الايطاليون واليعاقبة الوندويون الى المتحالفين واعلنوا العصيان على الفرنسيين بعد أن خذلتهم سياسة حكومة الادارة . وبعد ان تجمع جنود مورو في الاسكندرية تراجعوا نحو جنوى . وكان جيش نابولي في هذه الاثناء بعد ان خلف ماك دونالد شامبيونه في القيادة ، يصعد يجهز نحو الشمال فقام سوفوروف بحركة التفاف حوله وقطع عليه الطريق : ومني ماك دونالد بالانكسار في معركة ضارية استمرت ثلاثة ايام (١٧ - ١٩ حزيران ١٧٩٩) على ضفتي تريبي . فعاد أدراجه إلى جنوى .

وفي سويسرا احتل ماسينا في البدء الغريزون واجتاح فورالبرغ . ولكن بعد أن تكشفت خاصرته بالخسارة في المانيا وإيطاليا تراجع بدوره . و ربح

معركة الأولى في زوريخ عندما هاجمه الأرشيديوق شارل في ٤ حزيران ١٧٩٩ ، ولكنه أخلى المدينة ليحتمي وراء الليما بينما كان الجنرال ليكوروب يحلو عن طريق سان غوتار ووادي الروس .

لقد تراجعت الجمهورية على سائر الجبهات ؛ ولكن الحدود الطبيعية استمرت سليمة . وفي هذه الأثناء يسرت انقسامات التحالف بعض الراحة لحكومة الإدارة للمستعبد أنفاسها . فالنمساويون لا يرتاحون لرؤية الروس في إيطاليا . وفكر الوزير الأول توغوت بإرسال سوفوروف إلى سويسرا ليخلو له الجو في شبه الجزيرة . وعلى الأخص أيقظ الخطر القدرة القومية وأثار انتفاضة ثورية قصوى .

٢ - يوم ٣٠ بريريال من السنة السابعة (١٨ حزيران ١٧٩٩)

لقد جرت انتخابات السنة السابعة حتى قبل الانكسارات الخارجية في مناخ غير ملائم لحكومة الإدارة . فقد غنت نقمة عامة ناجمة عن الهزال الاقتصادي وتفاقت خطورة الضرائب وتنفيذ السّوق . فتمردت المحافظات البلجيكية في تشرين الثاني ١٧٩٨ وعاد ملكيو الغرب كذلك إلى التمرد مع أن محافظات الغرب أعفيت من النفير الجديد . فكشفت حكومة الإدارة مرة أخرى الخطر المزدوج من الملكيين والفوضيين في نشرتها بتاريخ ٢٣ بلوفيز (١١ شباط ١٧٩٩) : « أيها المنتصرون في أوروبا المتآمرة ، أيها الفرنسيون لم يبق لكم ما تنتصرون عليه إلا أعداء الداخل » . وحذر فرنسوا دي نوفشاقو مذكراً الملاكين : « هل تريدون أن تشهدوا عودة قانون الحد الأعلى ؟ » لا ريب انها تكشف في نشرتها بتاريخ ١٤ فانتوز (٤ آذار) التهديد الملكي : « أيها المواطنون ، لا حقد لا ثار لا ردة على الأخص » . ولكنها تحاول بشكل جوهري أن تنعش في صفوف البورجوازية الخوف من عودة إلى « نظام ١٧٩٣ المرعب » : « أيها المواطنون من كل الطبقات ، إن مصلحة واحدة توحدكم لتصرخوا معاً : لا فوضى في فرنسا » .

ولجأت حكومة الإدارة من جديد إلى وسائل القمع المعتادة : عزل . وإرسال مبعوثين ، وتنظيم الجمعيات المنشقة كما في السارت . وقوي تيسار المعارضة مع ذلك إلى درجة أن فشل ١٢١ مرشحاً رسمياً من أصل ١٨٧ . ولم تتبدل أكثرية المجلسين من جراء ذلك : فمع أن الأقلية اليعقوبية ازدادت قوة ، فقد حافظت البورجوازية الترميدورية على أولويتها . وكانت لها نهائياً الكلمة الأخيرة في الأزمة التي فتحتها انكسارات ربيع ١٧٩٩ .

لقد ارتسم سقوط الإدارة الثانية في جو المحلل حقيقي . فالجيوش تتراجع على كل الجبهات فريسة أعظم حرمان من كل شيء وقد فقدت إيطاليا كلها . الملكيون يعودون إلى حمل السلاح . والتكاليف الضرائبية تزهق كاهل الملاكين . وبينما كان انهيار الرصيد الحكومي يتسع كانت الصدفية تخدم المعارضة : ففي ٢٠ فلوريال (٩ أيار ١٧٩٩) اختار القدر روبيل ليكون المدير المنتهية مدته ، وهو أحزمهم . وفي ٢٧ منه (١٦ أيار) اختار الشيوخ سيسيس بديلاً له . ومعارضة سيسيس للدستور السنة الثالثة لم تكن سرّاً لأحد . وبعد أن استلم سيسيس مهام وظيفته في ٢١ بريريال (٩ حزيران) أوحى بهجوم المجلسين على زملائه يسانده باراس الذي انحاز اليه فأعلن المجلسان عن دورة انعقاد دائمة في ٢٨ بريريال (١٦ حزيران) . وفي المساء نفسه كسرا انتخاب تريلهار باعتباره مخالفاً للمادة ١٣٦ من الدستور التي تقرض انقضاء مهلة سنة بين خروجه من الجهاز التشريعي وانتخابه عضواً في حكومة الإدارة . وفي اليوم الثاني حل محله غوهيه وزير العدل للسنة الثانية وهو جمهوري ممتاز ولكنه شخصية من الطراز الثاني .

وفي ٣٠ بريريال من السنة السابعة (١٨ حزيران ١٧٩٩) عاد المجلسان إلى الهجوم على الإدارة . وتزعّم الهجوم برتران دو كالفادوس أحد أعضاء المؤتمر الوطني القدامى للملكية : « لقد حطمت الروح العامة وكتبتم الحرية واضطهدتم الجمهوريين ، وحطمت كل الأفلام وخنقتم الحقيقة » . كانت المجلسان ينويان الثأر لإهانة فلوريال : « لقد اختار الشعب الفرنسي في السنة

السادسة للوظائف العامة رجالاً جديرين بثقته . ولكنكم تجرأتم على القول إن الانتخابات كانت ثمرة مؤامرة فوضوية. فبترتم التمثيل القومي » . وتابع بولاي دي لامورت : « لقد خضع الجهاز التشريعي إلى استعباد مستمر منذ ١٨ فروكتيدور العهد الذي فيه نشأت الدكتاتورية » . واتهم ميرلان بأنه « رجل النظرة الضيقة والهمة المتقاعسة والثأر الحقير والطموح المحدود » ولاريفيلير المدفوع بتعصبه « الى خلق لا اعرف اية ديانة ضحى في سبيل إقامتها بكل الأفكار المعهودة وداس بالأقدام كل قواعد الذوق العام » .

وأجبر ميرلان ولاريفيلير على الاستقالة بعد أن خذلها زملأؤهما فاستسما في نهاية الأمر . فانتخب في ١ و ٢ ميسيدور (١٩ و ٢٠ حزيران) روجه دوكو وهو احد اعضاء المؤتمر الوطني المعادي للملكية والجنرال المغمور مولان وهو في باريس عرضاً ، مديرن .

ان ٣٠ بريرال من السنة السابعة الذي هو يوم برلاني اكثر منه انقلاباً ؛ يعتبر ثأر المجلسين من الإدارة التنفيذية التي استبدت بها في فلورال من السنة السابقة . وقد اعلن لوسيان بونابرت في مجلس الخمسة : « أن الجهاز التشريعي استعاد المكان الأول الذي يجب أن يكون له في الدولة » .

وجرى تجديد الجهاز الحكومي وفق ارادة المجلسين ، ليس فقط المدير بل الوزراء ايضاً : الجنرال برنادوت للحربية ، كامباسيريس للعدل ، فوش للبوليس ، روير لنده للمالية ، وهو عضو قديم في لجنة السلامة العامة . انه تعين شديد الدلالة : فالجمهوريون البارزون قد عادوا الى الحكم . وفي الوقت نفسه كانت انتصارات التحالف تعرّض الجمهورية للخطر .

٣ - الاندفاع اليقوي الجديد والردة المعتدلة

واجتمعت مرة اخرى الإنطلاقة الثورية والمتطلبات القومية . وانقسم منتصرو بريرال فيما بينهم مع اتحادهم ضد الفروكتيدورين : وطيلة شهرين تغلبت البعاقبة الجدد على البورجوازيين الترميدورين وفرضوا سياسة السلامة

العامة . وبصفتهم من قدامى اعضاء المؤتمر الوطني المغلوبين في انتخابات السنة الخامسة أمام الملكيين ، وقد عزلهم الفروكتيدوريون في فلوريال من السنة السادسة، عادوا بطبيعية الحال الى أساليب السنة الثانية وقد جعلوها مشروعة بسبب الخطر المحيى بالوطن . واعيدت حرية الصحافة في ١٤ ترميدور (١ آب ١٧٩٩) فعادت الصحف اليعقوبية الى الظهور . وأعيد فتح النوادي وتكاثر عددها . وأهمها جمعية أصدقاء المساواة والحرية المسماة «نادي المانيج» باسم القاعة التي يجتمعون فيها في التويلري . والتأمت في أول جلسة لها في ١٨ ميسيدور (٦ تموز) وكان أول منظّم لها درويه رجل فارين وصديق بابوف ، وحضرها نواب عديدون . وجرفت الأقلية اليعقوبية أكثرية المجلسين القلقة : فقبلت استنفار الرجال والممتلكات في سبيل مجابهة الوضع الخارجى . وطبّق نظام السّوق بمخذافيره : فقد أثار قانون ١٠ ميسيدور من السنة السابعة (٢٨ حزيران ١٧٩٩) الذي أصدره جوردان ، نشاط الطبقات الخمس بتمامها . وفي ١٤ ميسيدور (٢ تموز) ألغيت الإستعاضة : « جميع الذين أرسلوا بدلاء عنهم مازمون بالإلتحاق بالجيش بأنفسهم في حالة هرب البديل من الجيش أو تسريحه أو دعوته إلى السوق » .

وجرى تبني قرض اجباري قيمته ١٠٠ مليون على المواطنين الميسورين ، بشكل مبدئي في ١٠ ميسيدور لتغطية نفقات السوق . وتنظمت اساليبه في ١٩ ترميدور (٦ آب ١٧٩٩) . لقد اقيم حسب تعرفه تصاعدية على دخل جميع المواطنين الذين يدفعون اكثر من ١٠٠ فرنك ضريبة مسقفات وأكثر من ٣٠٠ فرنك ضريبة عقارية . وتقدر لجنة محلّفين من المواطنين غير الخاضعين للقرض قيمة الدخل ورأس المال الذي لم تطله الضرائب ، وقد اشارت المسادة ٧ على الأخص الى الثروات المكتسبة عن طريق « المشاريع والتعهدات والمضاربات » .

وفي ٢٤ ميسيدور (١٢ تموز) جرى التصويت على قانون الرهائن ، وهو يعني حسب رأي أحد نواب الخسماة « إيقاف تيسار النهب وأعراض

حركة ملكي الغرب ، التي تظهر في محافظات الجنوب والغرب » . ففي كل محافظة ، اعترف الجهاز التشريعي « بكونها في حالة اضطرابات مدنية » يجوز للادارة المركزية أخذ رهائن من بين أهالي المهاجرين والتبلاء السابقين ، وأهالي الأفراد « المشهورين بانتمائهم إلى تجمع المجرمين أو عصاباتهم » ، والمعتبرين جميعاً « مسؤولين شخصياً ومدنياً عن أعمال النهب والجرائم المقررة في الداخل بدافع الحقد على الجمهورية » . وفي حال وقوع جريمة على موظف أو عسكري أو مكتسب لممتلكات عامة ، على حكومة الادارة ان تأمر بطرد أربع رهائن ؛ وفي كل جريمة تكون الرهائن مسؤولة بالتضامن ومدنياً عن دفع تعويض قدره ٥٠٠٠ فرنك وتعويض آخر للأرملة ٦٠٠٠ فرنك ولكل من الأولاد ٣٠٠٠ فرنك . فأثار قانون الرهائن معارضة جميع أولئك الذين يشكون من الثورة ؛ أما أولئك الذين كان القانون لحماية فان القرض الإجباري دفع بهم في الوقت نفسه إلى المعارضة .

ولم يتأخر ظهور الردة المعادية لليقوبية . فنذ ٢٦ ميسيدور ، الذكرى السنوية لـ ١٤ تموز أعاد سيس إلى الذاكرة ليحرّض اليعاقبة : « تلك الأزمنة الظالمة .. التي اختلطت فيها كل المفاهيم إلى درجة ان جميع الذين لم يكونوا مكلفين بشيء رسمياً أرادوا بعناد أن يأخذوا كل شيء على عاتقهم » .

وفي ٢٣ ترميدور بمناسبة الذكرى السنوية لـ ١٠ آب صدر حكم جديد يشجب « ذاك الإرهاب الذي يكرهه الفرنسيون بحق » : « كلا ! .. ليسوا جمهوريين .. أولئك الذين يهذيان لإثاراتهم أنضبوا ينابيع الثروة العامة وقضوا على الرصيد بالموت وأعدموا التجارة وأصابوا جميع الأعمال بالشلل » .

وإذا قبل السوّق على العموم على مضض ، فالقرض الإجباري أثار على الأخص نقمة البورجوازية الكبرى التي نظمت المقاومة السلبية . فنذ ١٣ ترميدور (٣١ تموز) وحتى قبل القانون الذي ينظم أساليب القرض ذكرت صحيفة البوبليسيست : « ان الناس اليوم يجتهدون في إخفاء ثرواتهم

بمقدار ما كانوا في السابق يتباهون بعرضها وحتى المبالغة فيها . فنجم عن ذلك إلتفاء الترف . والتزم عدد كبير من الناس الإكتفاء بالضروري وعلى الأخص الملاكون العقاريون . وآخرون يحاولون بذلك التهرب من الضرائب الضخمة التي يخشون منها . وهناك بعض الأشخاص يعلنون إفلاسهم ليثبتوا بؤسهم بوضوح أبلغ » .

وبدأت حملة صحفية لإجبار الإدارة على قطع علاقتها مع شاربي الدماء . وعاد خوف الملاكين الإجتماعي إلى الظهور وقد ألهمته اقتراحات نادي المانينج . وفي الذكرى السنوية لـ ١٤ تموز رفع الجنرال جوردان نخب « انبعاث الفؤوس ١ » . ومنذ ٢٥ ميسيدور (١٣ تموز) كتبت صحيفة المونيتور : « يقال ان كثيراً من الناس المرتعبن من تلك الخطابات التي تلقى في هذه الجمعية بدأوا يصرخون : « فليسقط اليعاقبة وهم يلقون الحجارة على القاعة » .

وكثرت الإصطدامات . ولكن اليعاقبة لم يستطيعوا تحريك الجماهير الشعبية التي فقدت تنظيمها منذ إلغاء الأقسام وقد أرهقها القمع الطويل مع اعتمادهم على مساندة الأطر الثورية الشعبية القديمة من مستخدمين وحرفيين وحاتنين . فكانوا ، وهم المعزولون دون منهاج اجتماعي محدد ، عاجزين أمام حكومة تعتمد بشكل متين على الإدارة والبوليس وعلى فرقة من ٢٠٠٠٠ رجل منذ فروكتيدور .

وكرّس إغلاق النادي قطيعة اليعاقبة مع حكومة الإدارة . واضطر النادي أن يغادر قاعة المانينج إلى شارع الباك بعد ان اتهم في مجلس الشيوخ بـ ٨ ترميدور (٢٦ تموز) بالتحضير « لبعث الإرهاب ونفش قوائم الإتهام لها » . وعندما عُين فوشه في وزارة البوليس في ١١ ترميدور (٢٩ تموز) دُعم في الحال الى المجلسين تقريراً « عن ضرورة حماية المناقشات الداخلية في اجتماعات السياسية وبمحافظة عن الخارج بكل قوة الجمهورية » . فرفض مجلس لسمائة التقرير . وفي ٢٦ ترميدور (١٣ آب) أغلق فوشه النادي . ولم

تحدث أية ردة فعل . ومع ذلك ساعد الخطر الملكي والإنكسارات العسكرية ،
اليعاقبة على الإستمرار في التيار .

وانفجرت الثورة الملكية في ١٨ ترميدور (٥ آب) في غارونيا العليا .
وصمدت تولوز بعد ان كانت مهددة : لقد كانت إدارة المدينة في أيدي
يعاقبة . وانتشر الخبر في باريس في ٢٦ ترميدور (١٣ آب) : وفي الحال
أجاز المجلسان التفتيش المنزلي لمدة شهر ، « لإيقاف المهاجرين والنهابين والقتلة
واللصوص » واندحر المتمردون في مونتريجو في ٣ فروكتيدور (٢٠ آب) .
وعادت الاضطرابات في الغرب خلال الصيف .

وظهر آخر هجوم يعقوبي بمناسبة الانكسارات العسكرية . ففي إيطاليا
اندحر جوبير وقتل في ٢٨ ترميدور (١٥ آب ١٧٩٩) . وفي هولندا انزل
الانكليز في هيلدر جيشاً قوامه ٢٥٠٠٠ روسي في ١٠ فروكتيدور (٢٧
آب) . وبدأت الجمهورية عرضة للتهديد على حدودها كما في ١٧٩٣ . فاقترح
الجنرال جوردان في مجلس الخمسة في ٢٧ فروكتيدور (١٣ أيلول) إعلان
الوطن في خطر . وأوضح وهو يرسم لوحة الاخطار التي يرى انها تحرق
بالبلاد :

« إيطاليا تحت النير ، وبرابرة الشمال على ابواب فرنسا وهولندا محتلة
والأساطيل اسلمتها الخيانة وهيلفيثيا مجتاحة ، وعصابات الملكيين ، تستسلم
لجميع حوادث التطرف في عدد كبير من المحافظات والجمهوريون متهمون
بألقاب اراهابيين ويعاقبة . حركة بسيطة ويدق نقيز الملكية فوق كل اراضي
الوطن الفرنسي » .

وأثار اقتراح جوردان موضوع جدل غاضب ، فهاجمه لوسيان بوناپرت
معتبراً انه من « الأفضل توسيع سلطات حكومة الادارة الدستورية على
التعرض للانجرار خلف قوة ثورية » .

وبذلك طرحت المشكلة الحقيقية على بساط البحث : ينبغي لمواجهة
الخطر إما الاعتماد على الشعب كما في السنة الثانية أو تقوية الجهاز التنفيذي .

وكان دونو حاسماً : إنه يخشى « العودة إلى نظام ١٧٩٣ » . فرُفض الاقتراح في اليوم الثاني بـ ٢٤٥ صوتاً مقابل ١٧١ . وفي ٢ فاندмир من السنة الثامنة (٢٤ أيلول ١٧٩٩) عمل غارو (من الجيرونديين) على إصدار قرار في مجلس الخمسة بفرض عقوبة الاعدام على كل من « يقترح أو يقبل شروط صلح تبغي المساس بسلامة أراضي الجمهورية الحالية » . وكان بذلك أقصى نجاح لليعاقبة : وفي هذا التاريخ كان الوضع الخارجي قد عاد إلى الاستقرار بانتصارات حاسمة .

٤ - حملة صيف ١٧٩٩

لقد بدأت الحملة سيئة . إنما تمت استعادة الاعتبار بسرعة سهلها انقسام القوى المتحالفة . ففي إيطاليا باثمر جويير الهجوم دون انتظار وصول جيوش شامبيونه عبر البيمونت . وقتل في بدء المعركة في نوفي في ١٥ آب ١٧٩٩ وكسر روس سوفوروف جيشه . فضاعت بذلك إيطاليا . وكان توغوت الوزير النمساوي الأول ينوي الاحتفاظ بها : فلما لم يكن يتخلص من الروس .

وفي سويسرا كان ضد ماسينا نمساويو الأرشيدوق شارل وجيش كورساكوف الروسي الذي استولى على زوريخ وعلى خط اليا . فأصدرت الحكومة النمساوية أمراً إلى الأرشيدوق شارل ليفادر سويسرا كي ينتقل إلى ماينس بعد أن قلقت من الانزال الانكليزي الروسي في هولندا . وفي ١١ أيلول توجه سوفوروف كي ينضم اليه . وقبل أن يستطيع الجيشان الروسيان تنفيذ التحامهما كسرهما الفرنسيون منفصلين . واستولى الجنرال ليكوروب على سان غوتار وعلى وادي الروس . وبينما كان يوقف سوفوروف ، كان ماسينا يهاجم كورساكوف المعزول والمحاصر في زوريخ ويحبره على عبور الين من جديد : فكان انتصار زوريخ الثاني (٢٥ - ٢٧ أيلول ١٧٩٩) . وفي هذه الاثناء كان سوفوروف يحتاز سان غوتار ويرد جيوش ليكوروب على اعقابها . ولكنه سرعان ما اصطدم بجيش فورتيه يساعده ماسينا . فارتد على الجنرال

. موليتور الذي كان مسيطراً على وادي اللث . ولما لم يستطيع الاستيلاء على
الممر تراجع منسحباً الى فورالبرغ . وعادت سويسرا من جديد الى سيطرة
الفرنسيين . فغضب بولس الأول واستدعى جيوشه الى روسيا في ٢٢
تشرين الأول .

في هولاندا فشل الانكليز والروس الذين نزلوا في ٢٧ آب . وانكسر
دوق بورك الذي بدأ الهجوم ، أمام جيش برون في برجن في ١٩ ايلول
١٧٩٩ وفي كاستريكوم في ٦ تشرين الأول . وفي ١٨ وقع اتفاق الجلاء
في ألكار .

وفي ارائل خريف ١٧٩٩ اذاً كان هجوم التحالف محطماً والحدود سالمة .
ولم يكن لبونايرت وجيشه في مصر اي دور في هذا النجاح . على العكس
تماماً لقد فشلت محاولة جرّ العدو الى الشرق .

لقد نجح فشل الحملة المصرية عن انكسار أبوقير . لقد وقعت الجيوش
الفرنسية في مأزق . واستبق بونايرت الهجوم التركي فزحف على سوريا في
شباط ١٧٩٩ . وبعد ان انتصر في جبل طابور فشل امام أسوار عكا التي
كان الانكليز يساندونها من البحر . فاضطر ان يأمر بالانسحاب الى مصر في
٢٠ أيار وكان الانسحاب قاسياً . وفي هذه الاثناء كان الانكليز ينزلون في أبي
قير جيشاً تركيا متمركزاً في رودس : فسحقه بونايرت في أبي قير نفسها
في ٢٥ تموز ١٧٩٩ . ومع انه منتصر فلم ينقطع عن كونه اسيراً في البلاد التي
اقتنعتها مع جيش اضعفه المناخ والحرب . ولما حكم ان الوطن في خطر ترك
القيادة لكليبير وغادر مصر سرّاً في آب مع بارجتين . ونزل في فريخوس في
١٧ فاندميز من السنة الثامنة (٩ تشرين الأول ١٧٩٩) بعد ان نجح من
المدمرات الانكليزية .

وبعد ان زال الخطر الخارجي اكملت الردة المعتدلة انتصارها . ففي ٢
برومير (٢٤ تشرين الأول) رفض مجلس الشيوخ اقتراح غارو الذي يدعو الى
فرض الاعدام على اولئك الذين يقبلون اقتراحات تمس سلامة الاراضي

الفرنسية . وهناك حدث اكثر دلالة ايضاً : لقد عاد مبدأ القرض الاجباري الى بساط البحث . وفي ١٧ برومير في مجلس الخمسة طلب نائب مغموير تقريراً عن هذا القرض « التصاعدي الاعتباطي » . وكان مقدراً لانقلاب ١٨ برومير ان يعيد الاطمئنان الى نفوس الملاكين نهائياً .

رابعاً — ١٨ برومير من السنة الثامنة

(٩ تشرين الثاني ١٧٩٩)

لقد وصل بونايرت الى باريس في ٢٤ فاندميز (١٦ تشرين الاول) بعد ان نزل في فريحيوس في ١٧ منه (٩ تشرين الأول) . وفي ٢٣ فاندميز كتبت صحيفة « رسالة العلاقات الخارجية » : « ان نزول بونايرت في فرنسا هو احد تلك الأحداث التي تسمع خبرها مراراً عديدة ولا تصدقه » . وكتب « المونيتور » في اليوم نفسه : « ... لقد سكر الجميع . فالنصر الذي يرافق بونايرت دائماً سبقه هذه المرة وهو يصل لكي يضرب التحالف المحتضر الضربة القاضية » .

كان الرأي العام يرى في بونايرت رجل سلام كامبوفورميو ومن يستطيع ان يفرض السلام من جديد على اوروبا . في الواقع ابتعد خطر الغزو بفضل انتصارات سويسرا وهولاندا : فقد انتهت المعركة . فلا يستطيع بونايرت أن يتسلم قيادة عليا قبل الربيع المقبل . ولما لم يرد ان يترك لحكومة الإدارة شرف إعادة توطيد السلام بدون مساعدته ، تقرّب من انصار انقلاب كان سيس روحه الموحية .

١ - الخوف الاجتماعي وإعادة النظر

لقد انتقلت المعضلة السياسية في الواقع مع اصداها الاجتماعية الى المستوى

الأول . فبعد ان دُفع الخطر استمر كل شيء معلقاً . والحرب الخارجية ما زالت مستمرة وسوف تستعاد في الربيع . وعادت الحرب الأهلية من جديد . ففي ٢٢ فاند مير (١٤ تشرين الأول) استولى ملكيو الغرب على مانس ثم على نانت ولكنهم طردوا منها سريعاً . ولكن التنبه ذو مغزى . ففي ربيع السنة الثامنة ستقع انتخابات من جديد : فإما نجاح ملكي وإما نجاح يعقوبي ، ويمكن ان يعود الاستقرار الحكومي الى بساط البحث مرة أخرى . وكان قلب الخلاف دستور السنة الثالثة : لا اساسه الذي يعتمد البلوغ والكفاءة المالية بل ليبراليته وتوازن السلطات فيه وعلى الاخص تجديد ثلث المجلسين السنوي . وقد حلت حكومة الادارة بعد فروكتيدور المعضلة باقامة دكتاتورية وليدة . والانتخابات السنوية تعيد كل شيء الى بساط البحث من جديد والمهم جعلها أقل تواتراً : وهذا ما طالب به منذ ما بعد ٢٢ فلوريال دونو مع انه أحد واضعي دستور السنة الثالثة ولكنه تعب من تردد النظام وقرع من الرجوع عنه ومن إلغاء الديوقراطية . وكان الايديولوجيون حول دونو ومنظمتهم العشرية الفلسفية يعبرون عن المشاعر نفسها . ومنذ ربيع السنة الخامسة (١٧٩٧) نشر بنجامان كونستان كتابه «الردات السياسية» يطالب فيه «بقوة الحكومة واستقرارها» اللذين وحدهما «يضمنان للمواطنين سلامة اشخاصهم وعدم المساس بملكياتهم» . وكانت مدام دي ستال تشاطره بالطبع . هذه النظرة . واخيراً اتضح ان سويس الرأس الدستور الممتاز يميل الى اعادة النظر . واستمر مبدأ السيادة القومية مطلباً لا يتداني اليه الشك : فالبورجوازية الترميدورية لا تستطيع ان تعدل عنه دون ان تنكر ذاتها وتدخل في لعبة معتنقي الحق الالهي . فالهمم اذاً التوفيق بين متطلبات السلطة التنفيذية المستقرة والقوية : فتخيّل سويس الاستعاضة عن الانتخاب بالاختيار الذي يمتاز به دستور السنة الثامنة . وقد لجأ الترميدوريون وجماعة الادارة مخبث الى هذه الوسيلة بواسطة قرار الثلثين وعمليات تطهير فروكتيدور وفلوريال . إن دستور السنة الثامنة يبدو في كثير من النقاط وكأنه

نتيجة خبرة حكومة الادارة الدستورية .

إن المظاهر الاجتماعية للمشروع البروميري هي المسؤولة عن سهولة نجاحه : فلم يكن باستطاعته أن يبلغ هدفه لو لم يستجب لمتطلبات العناصر السائدة في المجتمع الجديد . لقد كرّس الترميدوريون الازدهار الاجتماعي وسلطة البورجوازية المحافظة السياسية . وجاءت حكومة الادارة فحافظت عليها غير أنه في السنة السابعة بدا الاندفاع اليعقوبي كأنه يهدد امتيازات الملاكين . فعاد الخوف الاجتماعي إلى الظهور ، ومنه تتكون لحظة إعادة النظر .

فثمة فئتان من المجتمع الجديد الذي ولدته الثورة تتطلعان بشكل خاص إلى الهدوء والاستقرار الاجتماعي .

فالقرويون الملاكون أولاً يبعون العمل بسلام دون أن يتعرض النظام للإضطراب بسبب أعمال النهب التي تتكرر دون انقطاع . فقد ثبت عداؤهم لمحاولات التغيير التي تهدد تمتعهم الهادئ بملكيتهم ، بواسطة إعادة ضريبة العشر والحقوق القطاعية وإعادة النظر في بيع الممتلكات العامة . وكذلك هم يخشون اندفاعاً شعبياً لا يمكن إلا أن يجر معه القوض ويعد لعودة القانون الزراعي ، وتقسيم الممتلكات . كانوا على الاستعداد للاتحام بالنظام الذي يحميها من هذين الخطرين .

كانت بورجوازية الأعمال من جهة أخرى ترى انطلاق مشاريعها متعطلاً بسبب عدم استقرار النظام وإطالة مدة الحرب . وكانت المساواة الضرائبية التي ينبغي القرض الاجباري ارجاعها ، تبدو لها وحشاً مرعباً وقانوناً زراعياً حقيقياً . كانت تتطلع إلى نظام سيامي قادر على حماية مصالحها وتأمين حقوقها نهائياً والسماح لها بزيادة جهدها في تجديد الاقتصاد . فالقروية الملاكه وبورجوازية الأعمال تألفت منها القاعدة الاجتماعية للنظام القنصلي ثم الامبراطوري . ومن صفوفها خرج جوهر الأعيان .

إن إعادة النظر في دستور السنة الثالثة كانت ملحوظة في الفصل الثالث عشر : وهي عملية سالفة التعقيد تفرض تصويت المجلسين ثلاث مرات

سياسية ، واجتماع « مؤتمر إعادة النظر » ويمتد سيرا طيلة تسع سنوات . والتفكير في تطبيقها مستحيل . بقي ' الانقلاب ، وقد صمم عليه سيس . فلذلك لزم كما في ١٨ فروكتيدور الاستعانة بالجيش لفرض الأمر على اكثريية المجلسين مع فارق كون الأكثرية في السنة الخامسة كانت ملكية بينما هي في السنة الثامنة جمهورية . وأبدى الجنرال جويير قبولاً لدى استمزاچه في أمر قيادة العملية : ولكنه قُتل في نوفي ١٥ آب ١٧٩٩ . فتحول سيس إلى مورو ولكنه تردد . وبينما كانت تجري هذه الأحداث نزل بونابرت في فرنسا . وأغلب الظن أن مورو أعلن لسييس : « هوذا رجلك » . وفي الواقع كل شيء يشير اليه : فماضيه اليعقوبي يمكن أن يومم الآخرين ، ونفوذه وطموحه أيضاً وفقدان وخز الضمير لديه ، ووضعه المتأرجح الذي وضع نفسه فيه بمفادرة قيادته في مصر بمحض إرادته .

وجرت استعدادات الانقلاب بسرعة . فعملت تاليران صلة وصل بين بونابرت وسيس . ومن المدراء الآخرين كان باراس محايداً وموافقاً ، وروجه دو كوينبع سيس كظله . وجري تأمين رئيس مجلس الشيوخ للحركة . وفي مجلس الخمسة انتخب لوسيان بونابرت للرئاسة في أول برومير (٢٣ تشرين الأول ١٧٩٩) . وجري تقديم الأموال على الأخص عن طريق المتهمدين الى الجيوش الغاضبة من القانون الذي انتزع منها في ٧ برومير (٢٩ تشرين الأول) حق اولوية القبض من صناديق الخزينة . وربط المتآمرون بمهارة بين فكرة السلام العام وبين فكرة التبديل الدستوري . واكثر من ذلك استخدموا الخوف الاجتماعي لكسب المجلسين وفرض انفسهم على البورجوازية : وألقى مرة أخرى شبح ارهاب المساواة ، الرعب في صفوفها بشهادة مدام دي ستال نفسها .

لقد كتبت صحيفة « المونيتور » الرسمية في ١٩ برومير (١٠ تشرين الثاني) : « لقد بلغنا وقتاً لم يعد يمكننا لنا فيه ان نسترجع شيئاً ، لا الحرية ولا الملكية ولا الدستور الذي هو ضامن الاثنين » .

وذكرت « بأن قانون القرض الاجباري الاحتياالي قد حمل الخراب إلى مالتنا ، كما سبب لنا قانون الرهائن الحرب الأهلية وان قسماً من دخل السنة الثامنة التهمته تعبئة الجيوش ، ونضب كل رصيد » .
ان شبح السنة الثانية كان يقض مضاجع البورجوازية : فهي تنوي إبعاده إلى الأبد .

٢ - الانقلاب

في ١٨ برومير (٩ تشرين الثاني ١٧٩٩) دعي مجلس الشيوخ الى الاجتماع في الساعة السابعة صباحاً . وقد تجمعت فرق من الجيش في التويلري بحجة التفتيش . وبإمم لجنة مراقبي القاعة الذين كان دورهم هنا حاسماً ، كشف نائب مغمور عن مؤامرة غامضة (« المتآمرون .. لا ينتظرون سوى إشارة ليرفعوا خناجرهم على أعضاء التمثيل القومي ») . وفي اليوم الثاني كانت « المونيتور » أكثر دقة وأوسع خيالاً فأشارت إلى مشاريع اليعاقبة « لقلب المجلسين إلى مؤتمر وطني وإبعاد غير المرضي عنهم وتسليم الحكم إلى لجنة سلامة عامة » . صوت الشيوخ على نقل المجلسين إلى سان كلود كما تجيز ذلك المادة ١٠٢ من دستور السنة الثالثة . وكلف الجنرال بوناپرت « بتنفيذ القرار الحاضر » ووضعت جيوش باريس تحت أوامره : وهذا إجراء غير قانوني صادر عن حكومة الإدارة وليس عن مجلس الشيوخ . ولم يكن في مقدور حكومة الإدارة التي جردت على هذا النحو من كل سلطة (حتى حرسها أصبح تحت قيادة بوناپرت) إلا أن ترضخ للأمر . فاستقال باراس واعتزل في أرضه في غروبوا . واستولى على مولان غضب لا جدوى له . فوضع تحت الحفظ لدى مورو وكذلك غوهيه إلى أن قدما استقالتهما . وقد حددت « المونيتور » معنى اليوم في ١٩ برومير : « لقد جرى الحديث عن تقرير بقوانين القرض الإجباري ، وعن الرهائن وعن تسكير قائمة المهاجرين » .
وفي ١٩ برومير (١٠ تشرين الثاني ١٧٩٩) افتتحت جلسة المجلسين في

سان كلود حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر . وكان بونايرت قد جمع من ٤ إلى ٥ آلاف جندي حول القصر . وفي مجلس الشيوخ طلب النواب المتغيبون البارحة ، إيضاحات وأثاروا الشك في حقيقة المؤامرة . وفي مجلس الخمسة الذي يرأسه لوسيان بونايرت فرض اليسار منذ بدء الجلسة تجديد قسم الأمانة للدستور بالنداء على الأسماء من مقصورات المجلس العليا . وبدأ ان القضية سيطول أمدها . فتدخل بونايرت .

ففي مجلس الشيوخ دافع عن إخلاصه للجمهورية ودفع عن نفسه تهمة « إقامة حكومة عسكرية » واتهم مجلس الخمسة الذي يضم رجالاً يريدون إرجاع المؤتمر الوطني واللجان الثورية والمقصلة . وهدد المعارضين بتدخل رفاق السلاح الشجعان (« الذين أرى حرايمهم ») . أما الدستور الذي « انتهكت حرمة ثلاث مرات » فلم يعد له وجود وكذلك « لم يعد لحكومة الإدارة أي وجود » . ثم أعطاهم هذا الوعد : « حالما تزول الأخطار التي منحني هذه السلطات الحارقة سأتنازل عن السلطة » .

وظهر بونايرت في مجلس الخمسة يحيط به الفدائيون وضباط القيادة . فوقفت الجمعية في الحال : ليس من حقه الدخول إليها دون أن توجه إليه الدعوة . وأخذ النواب من ياقته وتجاذبوه . وارتفع الصراخ : « هذا خروج على القانون ! فليسقط الدكتاتور ! » فسحب الجنود بونايرت الى الخارج . وتتابع النقاش في جو من الفوضى . وحاول لوسيان عبثاً ان يدافع عن اخيه وجاءت فصيلة من رماة القنابل تحتطفه من القاعة بأمر بونايرت . وتردد الجنود وعلى الأخص حرس المجلس . فاعتلى لوسيان جواداً وخطب فيهم واتهم أقلية من « ممثلي الحنجر » حاولت اغتيال جنرالها وهي تهرب الأكثرية . وانتهى باقناعهم . فترعزع الجنود ودخلت كوكبة يقودها مورا ولوكير بكامل عدتها الى الأورنجيري وفرقت النواب الذين خرجوا وهم يصرخون : تحيا الجمهورية !

وانتظمت الفصيلة المؤقتة في المساء نفسه بأكثرية مجلس الشيوخ وأقلية

مجلس الخمسة . وقرروا انه لم يعد وجود لحكومة الادارة وابعدوا عن التمثيل القومي ٦٢ نائباً « بسبب تطرفهم والمخالفات التي حلوا وزرها باستمرار » . ونشأت لجنة قنصلية تنفيذية مؤلفة من سيس ، وروجه دوكو ، وبونابرت قنصل الجمهورية الفرنسية ، وهم يتمتعون بكامل السلطة الإدارية . وحلت محل المجلسين لجنات كل واحدة من ٢٥ عضواً مهمتهما التصويت على القوانين التي يقدمها القناصل وتحضير إعادة النظر في الدستور . وقد كان هدف الدستور بموجب المادة ١٢ « تكريس سيادة الشعب الفرنسي دون أي انتهاك » ، ووحدة الجمهورية دون انقسام ، والنظام التمثيلي ، وفصل السلطات والحرية والمساواة والأمن والملكية » .

وفي ختام الجلسة ألقى الشيوخ الإجراء الذي كان يقلق المتعدين حول ملكيتهم لمدفوعات الخزينة . وأقسم القناصل المؤقتون الثلاثة اليمين وعادوا الى باريس .

وأشارت « المونيتور في ٢٤ برومير (١٤ تشرين الثاني ١٧٩٩) الى لوحة مغلقة في باريس تعبّر جيداً عن تطلعات البورجوازية في اليوم الثاني للانقلاب :

« ان فرنسا تريد شيئاً عظيماً دائماً . فعدم الاستقرار أضرعها وهي تتوسل الثبات . انها لا تريد الملكية فقد حكمت عليها . ولكنها تريد الوحدة في عمل السلطة التي ستسهر على تنفيذ القوانين . وتريد جهازاً تشريعياً مستقلاً وحرراً .. وتريد أن يكون ممثلوها محافظين هادئين لا مجددين فوضويين . وتريد في النهاية أن تقطف ثمرة عشر سنوات من التضحيات » .

كان المهم لإقفال باب العهد الثوري نهائياً وينبغي أن يلي الثبات عهد البلبلية ، وأن تستقر على اسس نهائية اولوية الملاكين الاجتماعية . وفي ذلك يقع برومير تماماً على خط ترميدور و ٨٩ .

ولكن البورجوازية لم تعدل عن ممارسة الحرية شرط أن تكون لمصلحتها

وحدها مع انها تنوي تقوية الجهاز التنفيذي وإعادة الوحدة الى العمل
الحكومي . ولكن الحادث سخر من حساباتها . فالنظام الإستبدادي الذي
أراد البروميريون إقامته تحول بسرعة لصلحة سلطة بونايرت الشخصية .
فاستعالت جمهورية الأعيان الى دكتاتورية عسكرية .

خاتمة

الثورة

وفرنسا المعاصرة

لقد دقت ساعة الاستقرار النهائي مع برومير بعد أن جرى الركض وراءها عبثاً حتى هذا التاريخ . والحقيقة الجديدة كما تمتتها بورجوازية سنة ٨٩ ما تزال بعيدة في كثير من النقاط عن الاستجابة لرغائبها . فالمجتمع ما يزال في حالة غليان والتسلسل الاجتماعي الجديد لم يتضح بعد . ورغم جهد حكومة الإدارة الاصلاحية استمرت المؤسسات أغلب الأحيان عديمة الفاعلية واعادة التنظيم الاداري ناقصاً . وباستطاعة الحرب المستمرة أن تعيد طرح كل شيء على بساط البحث . على أن الجوهر قد تم الحصول عليه : ان سيطرة الأعيان الاجتماعية المؤسسة على الملكية لم تعد موضوع بحث وغم الخوف الشديد في صيف ١٧٩٩ . اجتماعياً لقد انتهت الثورة تماماً منذ ربيع ١٧٩٥ وتم سحق الثورة الشعبية الباريسية . فالمرحلة القنصلية تشكل الخاتمة الضرورية للأساسة الثورية من وجهة النظر المزدوجة في الاستمرار الاجتماعي والتكاملة الدستورية .

ومع أن عمل الثورة ما زال ناقصاً فإنه يبدو عظيماً وذا أهمية يستحيل تقديرها في مصائر فرنسا والعالم المعاصر . لا شك في أن المجتمع البورجوازي يفرضه نفسه على أوروبا وعلى العالم مدين بذلك بشكل جوهري إلى انتصار الاقتصاد الرأسمالي . وتنوعت أساليب هذا الفتح وفق الميزات القومية . فنذ ما قبل ١٧٨٩ حملت ثورات انكلترا والولايات المتحدة البورجوازية الأنغلو ساكسونية الى الحكم وتلك سوابق لا يمكن اهمال تأثيرها . على أن اتساع صراع الطبقات وبريق تجربة المساواة في السنة الثانية أضفيا على الثورة الفرنسية أهمية مختلفة كل الاختلاف .

فقد أدخلت المكان امام الرأسمالية وعجلت بتطورها عن طريق هدمها

للبنى الإقطاعية و إعلان الحرية الاقتصادية . ومن جهة أخرى اجبرت مقاومة
الارستوقراطية والحريان الأهلية والخارجية البورجوازية الثورية على السير
في عملية هدم المجتمع القديم حتى النهاية . ولكي توحد الطبقات الشعبية
اضطرت أن تضع في المستوى الأول مبدأ المساواة في الحقوق الذي لم تلجأ
اليه أولاً إلا لمقاومة الارستوقراطية بنوع أن عمل الثورة الفرنسية يعرض في
تسلسله الزمني مشاهد متناقضة تزيد من بريقها وأهميتها . فالثورة في اساس
المجتمع البورجوازي والدولة البورجوازية : ولكنها رسمت في السنة الثانية
ملامح دولة ديموقراطية ونجتمتع يتمتع بالمساواة . وهي تستمر ثورة المساواة
البورجوازية والوحدة القومية : ولكن نظام السنة الثانية حاول أن يتخطى
هذه المساواة الشكائية وأن يمنح الوحدة محتوى اجتماعياً يمزج حقيقة الطبقات
الشعبية في صلب الأمة . انها محاولة فخمة صارت الى الفشل بسبب متناقضاتها
ولكنها فاضت على العالم وليس صداها بقريب من الانطفاء .

اولاً - المجتمع الجديد

لو حاولنا وضع ميزان تقييمي للثورة الفرنسية مع اخذنا بعين الاعتبار وحدة الصراعات الاجتماعية العميقة خلال حقبة ١٧٨٩ - ١٧٩٩ وكذلك تعقيد المجتمع القديم واهمية التيارات الثورية الشعبية لتحقيقنا مدى تعارض كل تخطيط مع الحقيقة . فالثورة بقيادة البورجوازية دمّرت نظام الإنتاج القديم والعلاقات الاجتماعية الناجمة عنه . لقد حملت الحروب الى الطبقة القديمة المسيطرة أي الارستوقراطية العقارية (وما زال الأمر يحتاج إلى تعيين المدى الذي بلغته) . ولكنها حملت الدمار في الوقت نفسه بواسطة التضخم النقدي على الأخص ، الى اجزاء البورجوازية التي بألقاب مختلفة كانت مندمجة في مجتمع النظام القديم . ومن جهة أخرى بعد ان أمنت انتصار الاقتصاد الرأسمالي بفضل الحرية الاقتصادية، عجلت بفروق متنوعة بالمخططات المجموعات الاجتماعية المرتبطة بنظام الإنتاج التقليدي دون ان تستطيع الرأسمالية مع ذلك أن تفرض نفسها بطريقة مُقنعة وعلى الأخص في مجال الإنتاج الزراعي .

١ - دمار الارستوقراطية الاقطاعية

لقد لاحقت البورجوازية الثورية دمار الارستوقراطية العقارية وامتيازاتها، يساعدها القرويون والثوار الشعبيون الوطنيون بضراوة تضاعفها المقاومة . فانهارت قاعدة الارستوقراطية العقارية بسبب إلغاء الحقوق الإقطاعية والعشور ومن جراء بيع الممتلكات القومية .

لقد كانت الحقوق الإقطاعية تشكل مداخل شديدة التنوع ولكنها ليست

مهمة . فكثير من الاسر النبيلة كانت تحصل منها على قسم مهم من موارد رزقها . لقد ألغيت الحقوق الشخصية التي عنها ينجم استقلال القرويين في ليل ؛ آب وكذلك العشور . والحقوق التي كانت ترمز الاراضي تحت ثقلها أعلنت في بادئ الامر انها قابلة للشراء في ١٥ آذار ١٧٩٠ . وألغت الجمعية التشريعية الشراء ، إلا في حال تقديم وثيقة ملكية أصلية ، فيما يختص بالحقوق المريضة في ١٨ حزيران ١٧٩٢ وبجميع الحقوق في ٢٥ آب التالي . وأخيراً أزالتها المؤتمر الوطني دون رجعة في ١٧ حزيران ١٧٩٣ وأمر بحرق الوثائق الإقطاعية .

وحل بيع الممتلكات القومية ضربة قاصمة أيضاً للأرستوقراطية . أما ممتلكات الإكليروس وهي ممتلكات قومية في أصلها الأول فقد وضعت تحت تصرف الأمة منذ ٢ تشرين الثاني ١٧٨٩ . وزالت الاستثناءات بعد ١٠ آب : فقد صودرت على التوالي ممتلكات الأوقاف (١٩ آب ١٧٩١) وممتلكات رهبانية مالطا (١٩ أيلول ١٧٩٢) وممتلكات المعاهد (٨ آذار ١٧٩٣) ومؤسسات الخدمة الاجتماعية (٢٢ ميسيدور من السنة الثانية - ١١ تموز ١٧٩٤) . ووضعت ممتلكات المهاجرين وهي ممتلكات قومية من الأصل الثاني تحت تصرف الأمة في ٩ شباط ١٧٩٢ بقرار جرى تصديقه في ٣٠ آذار التالي . وتقرر بيعها في ١٧ تموز ١٧٩٢ . وتناقص إرث النبلاء العقاري أيضاً باسترجاع الأملاك العامة التي استولى عليها الأسياد وبواسطة تشريع الوراثة الجديد . ففي ١٥ آذار ١٧٩٠ ألغت الجمعية التأسيسية نظام « القرعة » الذي كان يحصل منذ ثلاثين سنة في الأملاك العامة . وفي ٢٨ آب ١٧٩٢ اعترفت الجمعية التشريعية للبلديات بملكية الأبوار . وفي موضوع الارث تسبب الحق الجديد بتجزئة الموروثات . فألغى قرار ١٥ آذار ١٧٩٠ « حقوق البكورة والذكورة والقسمه غير المتساوية بسبب صفة الاشخاص » . ونص قرار ٨ نيسان ١٧٩١ على الاقسام المتساوي في الارث بدون وصية . وصدقت القوانين الجبلية في ٥ برومير و ١٧ نيفوز من السنة الثانية (٢٦

تشرين الأول ١٧٩٣ و ٦ كانون الثاني ١٧٩٤) التساوي في الاقسام .
فصاحب الوصية لا يستطيع أن يتصرف إلا بعشر املاكه إذا كان له ورثة
في خط مستقيم ، وبالسدس إذا لم يكن له ورثة إلا في بابين ولمصلحة غير
الوارثين فقط . وفي ٤ حزيران ١٧٩٣ قبل المؤتمر الوطني إشراك الأولاد
الطبيعيين في اقتسام أملاك والديهم . وقد منحهم قانون ١٢ برومير من السنة
الثانية (٢ تشرين الثاني ١٧٩٣) حصة مساوية لحصص الأولاد الشرعيين .
وكانت لهذه القوانين مفعول رجعي اعتباراً من ١٤ تموز ١٧٨٩ . على أن
المؤتمر الوطني الترميدوري ألغى المفعول الرجعي .

وقد أصيب الأشخاص كما أصيبت الممتلكات . ودون أن نشير هنا إلى
المذابح الشعبية وأحكام الاعداء القانونية فقد زال النبلاء والاكليروس كطبقة .
لقد ألغى تقسيم الشعب الفرنسي إلى ثلاث طبقات في ليل ٤ آب إلغاءً صادق
عليه قرار تشرين الثاني ١٧٨٩ . وبعد أن ألغى كل تمييز بين النبلاء وعامة
الشعب رجعت الأرستوقراطية إلى حال المواطن البسيط .

وفي ١٩ حزيران ١٧٩٠ ألغت الجمعية التأسيسية الشرف الموروث والألقاب
والشعارات . وفي هذه الأثناء حرم إلغاء الإقطاعية والإصلاح الإداري ، ثم
الإصلاح القضائي ، السيد الشريف من كل امتيازاته على القرويين . لقد خضع
في نظر الحق للقانون العام . والمادة ٦ من إعلان حقوق الانسان ١٧٨٩ تعلن
قبول جميع المواطنين في سائر الوظائف والمراكز والأعمال العامة . وهذا ما
أكده قانون ٢٨ شباط ١٧٩٠ للرتب العسكرية : لم يعد للأصل أي امتياز .
وعندما ازدادت خطورة الأزمة فأقصى النبلاء شيئاً فشيئاً عن الوظائف
العامة إلا الخدمات المهمة التي يقدمونها للثورة . على أن لجنة السلامة العامة لم
توافق مع ذلك أبداً رغم إلحاح المطالب الشعبية على حرمانهم من حقوقهم
المدنية بإجراء عام . وحافظ الترميدوريون وبعندهم الإداريون على التشريع
المعادي للأرستوقراطية : وهذا ما يشير إلى مدى استمرار معنى صراع
الطبقات دون تبدل حتى بعد ترميدور . ومنع قانون ٣ برومير من السنة

الرابعة (٢٥ تشرين الثاني ١٧٩٥) دخول الوظائف العامة على أقارب المهاجرين . وبعد ان ألقته الأكثوية الملكية في السنة الخامسة عاد ليصبح ساري المفعول بعد ١٨ فروكتيدور . وبإيحاء من سييس جرى تفكير في طرد النبلاء الذين شغلوا وظائف في حكم النظام القديم واخضاع جميع الآخرين لوضع الأجانب : ومع ان قانون ٩ فريمير من السنة السادسة (٢٩ تشرين الثاني ١٧٩٧) لم يحتفظ إلا بالأجراء الثاني ، ومع انه لم يُطبق أبداً ، فإن النية من جراء ذلك لم تكن أقل دلالة .

وقد أصاب الخراب نبلاء الرداء ليس فقط بسبب ما نزل من ضربات بالملكية الأرستوقراطية ، بل ربما أكثر من ذلك أيضاً بسبب إلغاء بيع الوظائف والتعويض عنها بالسعر الرسمي للنقد الورقي الذي فقد قيمته . وقد عزل الإصلاح الإداري ، وإصلاح المحاكم المعتمدان على مبدأ الانتخاب أغلب الأحيان ، هؤلاء القضاة الذين بقوا بدون وظيفة .

ولا نستطيع مع ذلك أن نزيد في المبالغة : فالأرستوقراطية لم تتجرد عن أملاكها لا بشكل تام ولا بشكل مطلق . وإذا خسر جميع الأسياء بإلغاء الاقطاعية وحقوق السيادة فإن المهاجرين وحدهم رأوا أراضيهم تُصادر . وكثير من النبلاء اجتازوا الثورة دون التعرض لأضرار كبيرة وحافظوا على أملاكهم العقارية : صحيح انها الآن ملكية من نظير بورجوازي ولكنها تحررت من الإقطاعية . بالمقابل ساعد الطلاق الموهوم والشراء باسم مستعار ، المهاجرين على المحافظة على أراضيهم أو على استرجاعها . وهكذا بقي قطاع من الأرستوقراطية القديمة ، وقد حافظ ، مع فقدان ألقابه ، على قسم من نفوذه التقليدي والذي سينصر في القرن التاسع عشر مع البورجوازية العليا .

٢ - الحرية الاقتصادية ومصير الطبقات الشعبية

وعلى غرار دمار الأرستوقراطية ، تابعت البورجوازية الثورية بإصرار تدمير نظام الانتساج والمبادلة القديم الذي لا يتفق مع انطلاق مشاريعها

الرأسمالية . لا شك انها اضطرت ان تشارك في السنة الثانية مع الثوار الشعبيين وان تتحمل من جديد تسعير السلع وتنظيمها : انها وسيلة بسيطة لجعل الصراع ضد الأرستوقراطية مشروعاً . وتمرّزت الحرية الاقتصادية ظافرة بعد ٩ تمديدور على أنقاض الحركة الشعبية : فكانت نتائج ذلك على الأخص ثقيلة على الطبقات الشعبية التقليدية .

لقد استفادت الطبقات الشعبية في المدينة دون أدنى شك حتى زمن إعادة ضرائب الدخولية وإلغاء الضرائب غير المباشرة التي كانت تقني حياتهم . ولكن التضخم النقدي وارتفاع الأسعار ألغا بشكل واسع هذا الامتياز على الأقل حتى السنوات الأخيرة من حكم الادارة التي شهدت محاصيل وفيرة وانخفاض الأسعار . واذا بدا إلغاء التعاونيات بين الحرفيين بموجب قانون « آلارد » في ٢ شباط ١٧٩١ ديمقراطياً للرفقاء الذين استطاعوا فتح حانوت فإنه أضرّ بمصالح المملّين المهنيين . فالجمهور المأجور رغم ارتفاع بسيط في الأجور ، شهد ظروف حياته تزداد خطورة بسبب استمرار البطالة وعدم تنظيم مؤسسات المساعدة الاجتماعية ، والاحتفاظ بوضع شرعي للضعة التي كرسها على الأخص نظام البلوغ والكفاءة المالية وقانون لوشابيليه .

والحرية الاقتصادية ، بالانطلاقة التي قدمتها للرأسمالية ، خففت تسارع مركزية المشاريع : وهكذا في الوقت الذي كانت فيه تتبدل الظروف المادية للحياة الاجتماعية كان الجفاف يصيب بنية الطبقات الشعبية التقليدية . لا ريب أنه لا تجوز المبالغة في تقدم الانتاج الرأسمالي خلال المرحلة الثورية : فقد كبحت جماها بمقياس واسع الأحداث وعلى الأخص الحرب ولم تؤثر إلا على بعض القطاعات كمعامل خيوط القطن . ولكن الظروف تجمعت مع ذلك للمساهمة في نمو الاقتصاد الرأسمالي الواسع الذي سيحوّل بالضرورة جماهير الثوار الشعبيين الى بروليتاريا . وقد تسلمت الثورة البورجوازية الطبقات الشعبية في المدينة وهي عزلاء من قادة أشكال الاقتصاد الجديدة : لقد كان قانون لوشابيليه في ١٤ حزيران ١٧٩١ الذي يمنع « التحالف » والاضراب

أداة فعالة للنمو بالنسبة للرأسمالية الصناعية .

ان التفريق بين الثوار الشعبيين ينجم عن التطور الاقتصادي الذي عجلت فيه الثورة . فبين صفار المنتخبين التجار ومتوسطيهم الذين منهم تألفت أطر الحركة الشعبية في ١٧٩٣ - ١٧٩٤ نجح البعض واصبحوا رأسماليين صناعيين وآخرون استمروا في ارتباطهم بالحرفة والحانوت وانعزلت الاكثية تدريجياً وراحت تعمل على تضخيم صفوف البروليتاريا . وقد كان لدى الحرفيين والرفاق شعور مسبق بالمصير الذي ينتظرهم (وما أكثر الذين فشلوا ممن ارتفع من حرفي الى صناعي) لأن بعضهم يعلم ان الآلة ستزيد البطالة وآخرون يعرفون ان المركزية الرأسمالية ستعمل على اغلاق حوانيتهم وتحويلهم الى مأجورين . وطيلة القرن التاسع عشر بأسره تعلق الحرفيون والحانوتيون بوضعهم الاجتماعي ، وانه لمن الطريف في هذا الموضوع الاشارة الى الدور الذي يرجع إما للبروليتاريا حصراً وإما للطبقات الشعبية من النمط التقليدي من ايام حزيران ١٨٤٨ الى كومون ١٨٧١ : وبذلك يمكن قياس تحلف هذا الدور بمقدار ما تنتصر الرأسمالية الصناعية مع الاشارة الى احد دوافع المحاولات الثورية في القرن التاسع عشر أو الى ضعفها .

٣ - تفكك القرويين

لقد أفادت مختلف الفئات الاجتماعية في الارياف بشكل غير متساوٍ من إصلاحات الثورة الزراعية . فما ان تم القضاء على الاقطاعية التي كانت تؤلف دافعهم الجوهرى للوحدة حتى تشعبت مصالحهم . لقد ساهمت الثورة بشكل كبير في تقوية القرويين الملاكين . مع ذلك لم يخرج القرويون الصغار اصحاب الاملاك القليلة او البروليتاريون نتيجة لمقاومتهم الضارية من الثورة عزلاً بمقدار الطبقات الشعبية في المدن . واذا عجلت الثورة بتفكيك الجماعة القروية فانها لم تستطع مع ذلك ان تقضي عليها تماماً .

ان القرويين الملاكين استفادوا وحدهم من إلغاء العشر والحقوق الاقطاعية

الحقيقية كما استفادوا من المساواة في الضرائب. فالزراعون والشركاء والقرويون بدون أرض لم يستفيدوا الا من إلغاء السخرة والحقوق الشخصية. لقد ازدادت الملكية القروية قوة بواسطة أساليب بيع الممتلكات القومية لمصلحة اولئك الذين كانوا ملاكين كالفلاحين أو كبار المستثمرين ومزارعي بلدان الزراعة الكبرى . وحتى في الحقبة الأكثر موافقة للقرويين ، حقبة القوانين الجبلية فقد نجاء البيع بالمزاد العلني لمصلحة القرويين الملاكين. ان اقتسام املاك القرى الملحوظ في قانون ١٠ حزيران ١٧٩٣ ربما سمح للقروي الفقير ان يدخل في دائرة الملكية الخاصة وبالتالي في المركزية الزراعية: في الواقع الاقتسام باعتبار الرأس لكل مواطن ساكن في بيت من اي عمر ومن اي جنس كان يتسبب بتجزئة الملكية الى اجزاء صغيرة بنوع ان اكثر سكان القرى رفضوه لأن الحصص كانت تبدو لهم غير كافية بينما حق الرعي الجماعي أفضل بكثير . ولإرضاء حاجة القرويين الصغار للأراضي كان هناك كما يلاحظ جورج ليفير أوراق أخرى صالحة للعب (مثلا تقسيم الاستثمارات الكبرى) : « ولم يتم ذلك » ولا يمكن ان يتم بواسطة الثورة البورجوازية . فالطبقات المالكة حصلت بالتالي على المهم من الاملاك القومية . ففي محافظة الشمال زالت ملكية الاكليروس العقارية (كانت ٢٠ ٪ تقريباً من المجموع في ١٧٨٩) ، وهبطت حصة النبلاء من ٢٢ ٪ الى ١٢ ٪ في ١٨٠٢ : وعلى هذا النحو يقاس خراب الارستوقراطية . وفي هذه الاثناء تنتقل ملكية البورجوازية في هذه المحافظة بين التاريخين نفسها من ١٦ ٪ الى أكثر من ٢٨ ٪ وملكية القرويين من ٣٠ ٪ الى أكثر من ٤٢ ٪ ، ولكن هذه النتائج تتضح بشكل فريد عندما نفكر بنمو السكان المتزايد الذي يميز آنذاك أرياف الشمال .

ان مفهوم الملكية الذي فرض نفسه كان مفهوم القرويين الملاكين : انه مفهوم البورجوازية نفسها . فالجماهير القروية ليست معادية مبدئياً للملكية الفردية ، ولكنها تحد منها بشكل ضيق بمفاهيمها المعتادة . فالحقوق الجماعية والمراعي الجبلية واللقاط والتعشيب وحقوق استعمال الغابات والاملاك العامة

بعادل في أعين القرويين الصغار المشاركة في ملكيات العقارات . وقد اعلنت الجمعية التأسيسية حرية الحراثة أو التسييج بعد حذف كل تنظيم وتنتج عن ذلك نظرياً إختفاء إلزام التناوب في الزراعة وإراحة الارض الاجبارية . وامتنعت المروج الاصطناعية حتى غير المسيجة منها على الرعي المجاني. وبذلك زادت الثورة من قوة الملكية الكبيرة والاستثمار الكبير ، الذي ما زالت تشجعه (إذا استثنينا حقبة الحد الأقصى) حرية التجارة . لا شك أن القرويين يحبذون الثورة دائماً لأنها أبعدت عن قرام سيطرة الارستوقراطية . ومع ذلك بقيت الثورة الزراعية رغم المظاهر معتدلة في نتائجها وحسب رأي جورج ليفيغر « محافظة » . ومن ذلك التاريخ تحالفت أقلية قومية من القرويين الملاكين المتعلقين بالنظام الجديد مع البورجوازية في مطالبها المحافظة .

اما القرويون الفقراء فاذا لم يحسنوا ظروفهم إلا قليلاً فانهم حافظوا على جوهر أوضاعهم التقليدية . فلم يستطيعوا في مجموعهم الحصول على الملكية . غير أن الجمعيات الثورية لم تتجاسر ان تقضي دون رجعة على الجمعية القروية ، بالغاء الاملاك المشاعة والاستعمال الجماعي . لقد أُجيز التسييج ولكنه لم يُفرض . وهذا التنظيم استمر طيلة القرن التاسع عشر ولم يخفف بعد لأن قانون ١٨٩٢ الذي ما يزال ساري المفعول يخضع ترك المرعى حراً لإرادة الجماعة في القرية . فالثورة إذا لم تحقق في هذا المجال إلا حلاً وسطاً يمكن أن نسر غور معناه ، إذا قارنا تطور الزراعة الانكليزية بتطور الزراعة الفرنسية . فبعد ترك الحفاظ على الاستفادة الجماعية لارادة القرويين ، كبحت تجزئة الملكية والاستثمار بشكل كبير ، جماع التحول الرأسمالي في الزراعة . فقد استمرت استقلالية المنتجين القرويين الصغار طويلاً وهي تُكسب تاريخ فرنسا السياسي بعض ملامحه الخاصة . ولو أن التسييج والتجزئة قد فرضا بشكل إستبدادي لانتصرت الرأسمالية في ميدان الزراعة بطريقة راديكالية كما حدث في ميدان الصناعة . والصراع العنيد الذي قامت به الارستوقراطية الاقطاعية ضد الثورة بمنعه لمدة طويلة كل اتفاق سياسي مع البورجوازية اجبر

هذه على مراعاة القرويين حق الفقراء منهم الذين تجمعهم مقاومة من جهة اخرى أشد خطراً .

ومع ذلك من الضرورة إدخال بعض التنويعات هنا أيضاً مثلًا تلك التي كانت ملحوظة في البنية الاجتماعية لقرويين النظام القديم . ففي بلدان الزراعة الكبرى حيث المزارعون يثبتون انهم عوامل ناشطة في تحويل الزراعة الرأسمالي ، وتفككت الملكية الجماعية القروية بسرعة بعد ان أفرغت من محتواها : فالقرويون الفقراء وقد أصبحوا بروليتاريين بسرعة قدموا اليد العاملة الضرورية للزراعة الحديثة وللصناعة الكبرى . وفي بلدان الزراعة الصغرى ذات النمو البطيء تأكلت الملكية الجماعية القروية من الداخل بسبب تناقض القرويين الملاكين والقرويين الفقراء المتحمسين في الدفاع عن حق استعمال الحقول والغابات : وهكذا تجابه شكلان من أشكال الاقتصاد أحدهما قديم والآخر حديث فيه ثبتت جذور فردية المنتجين الرأسماليين . انه صراع غامض عنيف مطبوع خلال القرن انتاسع عشر باضطرابات زراعية من نمط تقليدي آخرها اضطرابات ١٨٤٨ - ١٨٥١ التي لم تكن أقلها عنفاً ولا أقلها تعبيراً .

٤ - البورجوازية القديمة والحديثة

ان البورجوازية التي أعدت للثورة وقادتها قد أفادت منها بشكل جوهري ولكن على درجات متفاوتة حسب فئاتها . ويبدو أنها قد تبدلت جزئياً بعد ان تبدل توازنها الداخلي : فقد حل في صفوفها محل الازدهار التقليدي للثروات المكتسبة ازدهار رجال الأعمال ورؤساء المشاريع وقادة الانتاج والمبادلات .

فقد شاركت بورجوازية النظام القديم - ونعني البورجوازية الداخلة في صلب النظام القديم الاقتصادي والاجتماعي - بمقياس كبير في مصير الأرستوقراطية . فالبورجوازيون الملاكون لدى الأسياد الذين كانوا يعيشون

كالنبله من مداخلهم العقارية المختلفة ، رأوا الالتزامات والحقوق القطاعية
تتبخّر بينا الأجور والمزارعة تُدفع بالنقد الورقي الفاقد القيمة حتى قانون
٢ ترميدور من السنة الثالثة (٢٠ تموز ١٧٩٥) الذي أقر دفع نصف المزارعة
حبوباً . أما بورجوازية القضاة فعلى غرار بورجوازية الرءاء أصابها الدمار
بسبب إلغاء بيع الوظائف . وأصبحت بورجوازية المهن الحرة بسبب إلغاء
نقابة المحامين وأنظمة الأكاديميات والجامعات في ٨ آب ١٧٩٣ . وأصبحت
بورجوازية الأعمال بإلغاء شكل الضرائب غير المباشرة . وذهب المؤتمر الوطني
في ٢٤ آب ١٧٩٣ إلى حد إلغاء الجمعيات المساهمة . وتأثر رجال المال الكبار
بقسوة من إغلاق البورصة ومن زوال صندوق الحسم كما حدث كذلك أيضاً
في السنة الثانية بسبب نظام التسعير والتنظيم أعني تحديد الكسب . وأحدثت
الضرائب الثورية والقروض الاجبارية ضرراً على الثروات المكتسبة . ويكفي
أخيراً التفكير بتشنجات التضخم النقدي وكوارثه ، لتقييم الضربات التي
جلبتها الثورة لبعض قطاعات البورجوازية . فالبورجوازية التقليدية كانت
تضع توفيرها في قروض مقابل رهن أر مقابل سندات دين عام أكثر مما هي
الحال في المشاريع التجارية والصناعية . وفي السنة الثالثة دفع انهيار النقد
الورقي الدائنين إلى تحرير مرهوناتهم باعادة رأس المال نقوداً ورقية فاقدة
القيمة . واضطر قانون ٢٣ ميسيدور من السنة الثالثة (١٠ تموز ١٧٩٥) أن
يمنع تسديد القروض المعقودة قبل أول كانون الثاني ١٧٩٢ وتسديد الأخرى
بالتحويل . وكانت تسوية كامبون للقروض الدائمة ومدى الحياة في عهد المؤتمر
الوطني وافلاس الثلثين أو تسوية راميل في عهد الادارة ، ضربتين جديتين .
كل هذه الأحداث تعمل انضمام فئة مهمة من بورجوازية النظام القديم إلى
الثورة المعاكسة وبذلك شاركت في مصير الأرستوقراطية . وإذا لم تهاجر
هذه البورجوازية فانها حافظت على الأساس ، لأنها بقياس ما كانت ثروتها
تتمدد على الأخص على الممتلكات العقارية كانت ثروتها المنقولة ما تزال لا
تحتل إلا مكاناً وضيعاً في ثروات الوطن : وبعد ان زال الاضطراب استعادت

مداخيلها . ولكن أولويتها رغم التكريس الاجتماعي الذي تمنحه الأرض ، لم تعد بمثل القناعة السابقة .

وظهرت في الواقع بورجوازية جديدة وقفزت الى المرتبة الأولى وهي بورجوازية المال والاقتصاد ، وبينما كانت تنمو المركزية الرأسمالية راحت المضاربة وبيع الاملاك القومية وتكوين الجيوش وتسليحها وتجهيزها واستثمار البلاد المفتوحة ، تقدم لرجال الأعمال فرصاً جديدة لمضاعفة مشاريعهم . لا شك أن تقدم الرأسمالية كان بطيئاً وقد بقيت أحجام المشاريع متواضعة اغلب الأحيان أما الرأسمالية التجارية فكانت مزدهرة . مع ذلك بعض المشاريع الضخمة قد ثبتت اقدامها وعلى الأخص في صناعة النسيج : مثال ذلك مصانع ريشار لينوار في باريس ، بونس في بامي ، لاشوفيتير في بوردو جانب في أميان ، بيريه الملقب ميلور في الدوفينه بوايه فونغيرد في تولوز . لقد اشتهر هؤلاء كصناعيين كبار ولكننا نجد في أصل هذه الثروات الحديثة الضخمة المضاربة وتمهيدات الجيوش اكثر مما نجد الانتاج الصناعي . فقد استفادت شركات متعددة من ضعف حكومة الادارة لتنهب الدولة ، ومنها شركة لانشير وشركة بودان المختصتان بالتموين ، شركة فيليكس باللباس وشركة مونيرون في العربات . وعلى هذا النحو تجددت البورجوازية بعد ان تقمصت هؤلاء « الاثرياء الجدد » الذين يبقى المالي أوفرار نموذجهم الكامل وقد كانوا غالباً القدوة « للمجتمع » حكم الادارة . فقد أحيوا الطبقة الرائدة بصفاتهم مغامري المجتمع الجديد وبروح المبادرة وتذوق المخاطرة . فقد اعطوا البورجوازية جذوراً . ومن صفوفهم خرج رواد الرأسمالية الصناعية بمقدار ما أطلقوا رؤوس اموالهم في الانتاج بعد ما ابتعدوا عن المضاربة .

وبدرجة أدنى ، في السلم البورجوازي ، سمحت الظروف لعدد من التجار والحرفيين في مقياس أدنى ، كي يضاعفوا اعمالهم وينموا مشاريعهم ويضخموا ثرواتهم ويصبوا على هذا النحو صفوف الشعب في صفوف البورجوازية : وهنا أيضاً بدت المضاربة أغلب الأحيان كعامل جوهري في

الترقي الاجتماعي . وفي هذا المستوى المتوسط جمعت الطبقة القيادية الجديدة بسرعة موظفي الادارات العامة كما أنبتت اعضاء المهن الحرة .

وبعد عشر سنوات من التقلبات لم تكن ملامح المجتمع الجديدة المختلفة قد تحددت بعد بشكل نهائي : ولكنها بدأت ترسم بوضوح . وكانت الرغبة في النظام التي تحرك الملاكين أكان لارادتهم في المحافظة على ما انقذوه من شرائهم القديم أو للتمتع بسلام شرائهم الحديث أن تسهل الاستقرار القنصلي . وتمتنت أطر المجتمع الجديد خلال الحقبة النابوليونية . وبينما بدأت تنصهر مختلف عناصر الطبقة الحاكمة الجديدة ، كانت المؤسسات في الوقت نفسه تتخذ اشكالها التي تكرر من تفوق هذه الطبقة : بورجوازية متجددة وارستوقراطية متحالفة معها بالاتفاق مع قرويين مضمونين ، وكلهم متحدون لتجسيد الأمة والملكية ، وهكذا في النهاية تم بلوغ احد الأهداف التي رسمها رجال سنة ٨٩ للثورة .

٥ - الصراع الايديولوجي : تقدم وتقليد ، عقل وعاطفة

لقد عكست الحركة الفكرية خلال المرحلة الثورية الصراع الاجتماعي والفكري . فنفكك الأطر الاجتماعية التقليدية وعجز الكثيرين عن التأقلم مع النظام الجديد وإثارة الافكار ، كل ذلك منح اللاعقلانية قوة ورصيذاً . ولما ظهرت الثورة كمنهج لعضر النور ، عارضت الثورة المعاكسة ، العقلانية بالسلطة والتقليد فاستعانت عليها بقوى العاطفة والغريزة الغامضة ؛ وتسرب الشك الى أولوية العقل بالجوء الى الإيماء الذاتي . وامتدت الردة المعادية للعقلانية الى ميدان الآداب والفنون . لقد أفرغت الأنواع الأدبية التقليدية من كل محتوى مع أن علم الجمال الكلاسيكي والوحي القديم استمر بفضل دافيد مسيطرين بقوة على للفنون التشكيلية . وقاومت القواعد الكلاسيكية على مضض صدام الاختلاف وتحرر الأفراد وارهاق الشهوات . وعلى غرار المجتمع كانت الحياة الفكرية تبدو في غمرة الغليان .

واستمر البحث العلمي مجال العقلانية المفضل . ففي ١٧٨٩ ظهر للافوازيه بحث في الكيمياء وفي ١٧٩٦ نشر لابلاس كتابه عرض نظام العالم وفي ١٧٩٩ نشر مونج بحثه في الهندسة الوصفية : ثلاثة تواريخ عظيمة في تاريخ تطور الفكر البشري وتقدمه . فلافوازيه الذي حلل الماء والهواء ووضع مبادئ عامة كبداً للحفاظ المادة حدد النتائج الحاصلة في الكيمياء . ولابلاس لكي يشرح أصل العالم اطلق نظرية السديم الذي قد يكون تكاثفه المتصاعد انتج النجوم والكواكب . أما مونج فقد خلق فرعاً جديداً في الرياضيات هو الهندسة الوصفية . وفي هذه الأثناء كان يعلم في المتحف اشهر علماء الطبيعيات : كوفيه ، جوفروا سان هيلير ولامارك . وقد نشر كوفيه في نهاية الثورة في السنة الثانية كتابه : دروس في التشريح المقارن وهو تركيب علمي جاء مفخرة العصر بينا لامارك وهو من انصار الجود حتى ذلك التاريخ ، كان يعد من ١٧٩٤ إلى ١٨٠٠ نظرية تطور الأنواع العظيمة (وفلسفته في علم النبات لم تنشر إلا سنة ١٨٠٩) .

وكانت علوم الانسان تؤلف مجال الايديولوجيين المفضل الذين حافظوا على أولوية العقل والتجربة . واستمروا معادين للتقليد والتجديد الديني وقد تجمعوا بعد ١٧٩٥ في الصف الثاني من الأنستيتو ، صف العلوم المناقبية والسياسية وفي مؤسسات التعليم العالي الكبرى التي أنشأها المؤتمر الوطني ونحت تصرفهم صحيفة « العشرية الفلسفية » وقد سيطروا بواسطة تلاميذهم على المدارس المركزية .

كتب ديستوت دي تراسي يقيم كتاب دويوي « أصل كل العبادات » الذي ظهر في السنة الثالثة : « ان علم اللاهوت هو فلسفة طفولة العالم ؛ لقد حان الوقت كي يحل محله عمر العقل ؛ إنه عمل الخيلة ... بينا الفلسفة الأخرى تركز على المراقبة والتجربة » .

تدخل الايديولوجية اذاً بين فلسفة القرن الثامن عشر والمذهب الوضعي . ففي ١٧٩٥ و ١٧٩٦ قرأ للطبيب كابانيس في الانستيتو ست مجلدات من

مذكراته الأولى من أصل اثني عشر مجلداً تؤلف العلاقات الجسدية والمناقبية (١٨٠٢) . ويبدو فيها كمؤسس لعلم الفيزيولوجيا النفسية . ويظهر من جهة أخرى انه مهم بتوطيد اسس علوم مناقبية توازي في صحتها العلوم الفيزيائية وتستطيع أن تقدم قاعدة متينة لمناقبية مستقلة عن العقيدة . وفي الوقت نفسه انشأ بينيل طبيب السالبيير علم الامراض النفسية : فنشر في ١٧٩٨ بحثه الطبي الفلسفي عن الانحراف العقلي أو العادة . وكان روح القرن الثامن عشر ما يزال ينعمش مؤلفات عديدة مخصصة لعلم الاخلاق أو لتاريخ الافكار . وعلى غرار فولتير الذي كتب محاولته عن روح الامم . واخلاقها (١٧٥٦) نشر قولتي الذي اشتهر بأخبار رحلته الى مصر وسوريا (١٧٨٦) ، في ١٧٩١ ، وهو عضو في الجمعية التأسيسية ، مؤلفه الضخم : الخرائب أو تأملات في ثورات الممالك : وفيه يستعيد كل براهين عصره ضد الديانات . وساهمت مدام دي ستال في توسع النقد الادبي بكتابتها : الأدب في علاقاته مع المؤسسات الاجتماعية (١٨٠٠) : « لقد أخذت على نفسي أن أفحص ما هو تأثير الديانة والطبائع والقوانين على الأدب » . وهي بذلك تدخل النقد التاريخي إلى دراسة الآثار الادبية .

وفي هذه الاثناء كان كوندورسه قد كتب وصية العصر الفلسفية . وبعد أن صدر قرار بتوقيفه واتهم مع الجيرونديين كتب في ١٧٩٤ ملامح لوحة تاريخية لتقدم الفكر البشري تعبر عن ثقة مقنعة في التقدم اللامتناهي وفي كمال الإنسانية . وهو تقدم لا حد له في المجال العلمي :

« بقياس ما نتعرف ، بين عدد كبير من الاشياء ، الى علاقات متعددة تتوصل الى جمعها في تعابير اكثر بساطة ونقدمها بأشكال تساعدنا على فهم أكبر عدد منها » .

ونشهد التقدم اللامتناهي نفسه في التقنيات التي ترتبط بالعلوم واخيراً في العلوم المناقبية . فالعالم المناقبي كالعالم المادي خاضع لقوانين معروفة . وقد قبل المؤتمر الوطني ديكارت في البانتيون بقراره بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٧٩٣

وبذلك يقدم له أعظم إكرام تقديرأ لعمله في تجديد الفكر والطريقة . جاء في القرار : « ان رنيه ديكادت يستحق الإكرام الذي يقدم للرجال العظام » .

واشتدت الردة المعادية للعقل مترابطة مع الثورة المعاكسة . والذين ، حصل لهم ان تألموا من الثورة ومن تمزق المجتمع القديم ، بأية حجة كانت ، توصلوا بسرعة الى جعل ايدولوجية العصر مسؤولة عن مصائبهم . وهذا التكذيب لفلسفة النور تأكد بين المهاجرين منذ ١٧٩٤ في كتاب معبر لكاهن مغفور هو ساباتييه دي كاستر : افكار وملاحظات مناقبية وسياسية للتوصل الى معرفة الحقائق الرئيسية عن الحكومة : « بمقدار ما تستنير الشعوب بمقدار ما يزداد شقاؤها » . فقد اصبحت السلطة والتقليد والديانة الموحاة موضة العصر ولو كانت ملجأ أو ستاراً . والاختفاء المنسوبة الى عصر النور والى الثورة تنجم عن ذلك الاعتقاد الخاطيء بأن المبادئ من وضع بشري . وهي في الواقع قفلت من التحليل وتعالى على قدرة العقل الضعيفة .

ان التيار اتسع كثيراً في أوساط المهاجرين مع انه بقي ضعيفاً في فرنسا نفسها . فقد اكتفى البعض باستغلال لاعقلاني للأحداث . ومثال ذلك الأب بارديل الذي يعيد الثورة إلى مؤامرة ماسونية قائمة ، في مذكراته لخدمة تاريخ العقوبة التي صدرت تباعاً في هامبورغ من ١٧٩٧ إلى ١٧٩٩ :

« في هذه الثورة الفرنسية كل شيء حتى الجرائم الأشد رعباً ، كل شيء معد ، متوقع مدروس ، ومقرر ومؤقت : كل شيء كان نتيجة روح إجرامية عميقة لأن كل شيء أعده وأشرف عليه رجال كان بيدم وحدهم خيط المؤامرات التي تحاك في الجمعيات السرية وقد عرفوا اختيار الحركات الملائمة للمؤامرات وأسرعوا بها » .

أما بالنسبة للآخرين فالكارثة ترجع إلى القدر أو إلى واقع الأمور . فشاتوبريان يلجأ دون انقطاع في كتابه « محاولة تاريخية سياسية ومناقبية عن الثورات » الصادر في لندن ١٧٩٧ ، إلى « قدرية الأحداث » « القدرية التي

تنظّم الممالك » « تلك الضرورة التي تُسمّى قوة الأشياء » لكي يعترف في النهاية بمجزء عن الفهم والشرح :

« نحن أحياناً بأن شيئاً يفوتنا رغم ألف جهد نبذله لفهم أسباب اضطرابات الدول ؛ وهذا الشيء الذي لا أعرف ماهيته والمختفي لا أدري أين وهذا الذي لا أعرفه يبدو أنه السبب الحاسم لكل الثورات » . ونشهد اللاعقلانية ذاتها عند ماللي دي بان وهو جنوي تجنّس انكليزيا . فهو يفسر الحوادث « بسير الأحداث القدرية » و « طبيعة الأشياء الآمرة أعني قوة الرجال والحكومات المستقلة » ، « من قوة الأشياء » إلى « إصبع العناية الإلهية » لقد تمّ اجتياز الخطوة .

لقد أقيم الأساس الأول العقائدي للثورة الماكسة بفروق مختلفة ، في كتابين ظهرا متناوبين في ١٧٩٦ : نظرية السلطة السياسية والدينية في المجتمع المدني للفيكوت دي بونالد والاعتبارات حول فرنسا لجوزف دي ميستر . ويلجأ جوزف دي ميستر في اعتباره إلى تعليل الأحداث بكل حرية بالعناية الإلهية :

« نحن كلنا مرتبطون بعرش الكائن الأسمى بسلسلة مرنة تمسكنا دون أن تستعبدنا . في أزمنة الثورة تقصر فجأة السلسلة التي تربط الانسان ، ويتناقص عملها وتحدده وسائلها . والثورة الفرنسية تقود الرجال أكثر مما يقودها الرجال . فالذين أقاموا الجمهورية أقاموها دون ان يريدوا ذلك ودون ان يعرفوا ما يفعلون . لقد جرّتهم إليها الأحداث . فهم أدوات قوة تعرف عن ذلك أكثر منهم » .

العناية الإلهية « تعاقب لتجدد » . وفرنسا بعد ان ناقضت دعوتها المسيحية كانت تحتاج ان تولد ولادة جديدة تتحملها في دمها . والثورة الماكسة ستقع في الوقت الذي أعدّه الله . هذه النظرات المنهجية تتقدم نظرية « أمسيات سان بطرسبورغ » وعلى الأخص فيما يتعلق بالحرب « وهي إلهية بحد ذاتها لأنها أحد قوانين العالم » . لقد وجدت الشرعية واضح نظريتها . لقد أرسل المطالب

بالعرش إلى جوزف دي ميستر منحة من خمسين ذهبية .

وفي نظرية السلطة السياسية والدينية يرسم دي بونالد نظرية الجسم الاجتماعي الحديثة وخارج نطاق الأعراس: ولا يستطيع الإنسان ان يمنح دستوراً للمجتمع الديني أو السياسي كما انه لا يستطيع أن يمنح الجاذبية للأجسام أو السعة للمادة .

فالملكية وهي نموذج « المجتمع المنظم نفسه » من مميزاتها وحدة السلطة والفروق الاجتماعية والراتب الضرورية والتعلق بالديانة المسيحية . فنجاح الملكية الفرنسية وفشلها ارتبطا دائماً باخلاصها لقوانينها التأسيسية القائمة بذاتها .

تتماز نظرية السلطة على الأخص بمجهود حقيقي في سبيل التجريد وهي تؤلف المحاولة الأولى المهمة للنهوض العقائدي في صفوف المهاجرين بعد ان نشرت هذه المؤلفات في الخارج مرتّ باديء الأمر دون انتباه في فرنسا حيث الثورة المعاكسة تستفيد من استمرار التيارات اللاعقلانية . فقوى الشعور المظلمة والايحاء الذي ألهمه روسو تؤلف ملجأ ضد بحن العصر ، وكذلك شأن العقائد الباطنية السرية المتفرعة عن السحر والتنجم ومذهب الاستنارة . وأكثر من ذلك الديانة التقليدية رغم كثرة أقسامها . ومع ان الحكومة والبورجوازية الجمهورية المحافظتين اجتماعياً استمرتاً معاديتين للكاتوليكية ومع ان الممارسة الدينية بدت تتراجع بوضوح بين الجماهير الشعبية فان الديانة التقليدية ظلت تشكل لكثيرين ملجأً وتعزية ولآخرين حصناً ومنعة ؛ وهذه المواقف سهلت عمل بونابرت لإعادة الدين .

وتعتبر الحركة الأدبية عن المتناقضات نفسها . فالصدمة الثورية اوحث انواعاً جديدة . ولكن الاصطدام السياسي كان عاجزاً عن تجديد الأنواع الكلاسيكية القديمة . وفي هذه الأثناء كانت اللغة تتعرض لتبدل عميق . فالكلمات قد شحنت بقوة جديدة من العاطفة والشعور : فالكلمات المحبة ، هي الأمة ، الوطن ، القانون ، الدستور . . . والكلمات المكروهة هي الاستبداد ،

الارستوقراطية ... وقد استنارت بقوة داخلية . والأنواع التقليدية من مسرح وشعر باستثناء بعض المؤلفات التي اوجتها الاحداث الآنية ، تابعت انحطاطها في احترام متحجّر للأشكال والقواعد في تقليد للنماذج القديمة قد تخطاه الزمن . والشعر لم يعد يحوي إلا اسماء ثانوية كالآب ديليل (١٧٥٨ - ١٨١٣) ايكوشار لوبران الملقب لوبران ببندار (١٧٢٩ - ١٨٠٧) يمكن ان نذكر له نشيد للباخرة «لوفانجور» (١٧٩٤) . ولكن الحماسة الوطنية أو الاصطدام السياسي أوجت مؤلفات أشد قوة واعنف حيوية . والوطن وهو المعبود الجديد الذي أهديت إليه أشعار « نشيد حرب جيش الرين » (المارسيلياز) لروجه دي ليل (٢٥ نيسان ١٧٩٢) أو «نشيد الرحيل» لماري جوزف شينيه (١٤ تموز ١٧٩٤) . وغذت الحرية والوطنية ابحاء اندره شينيه (١٧٦٢ - ١٧٩٤) فكتب قسم كرة المضرب في ١٧٩١ . وبعد ان تخطاه التيار الثوروي بسرعة واعتُبر مشبوهاً أوقف في ١٧ فانتوز من السنة الثانية (٧ آذار ١٧٩٤) فألف الاسيرة الشابة وعلى الأخص هجائياته وهي أشعار شكلها من وحي القديم ولكنها بجرارة شعورها الشخصي تحمل إلينا مسبقاً الفنائية الرومنطقية .

والمرح تلقى هو أيضاً بمقياس ما ، صدمة العصر : فقد أصبح قومياً ثم جمهورياً مع بقاءه دائماً كلاسيكياً في شكله . وفي ١٣ كانون الثاني ١٧٩١ أزالت الجمعية التأسيسية المراقبة الملكية وكل امتياز في موضوع المسرح : « يستطيع كل مواطن أن يقيم مسرحاً عاماً وأن يمثل فيه مسرحيات من كل الأنواع» . وفتح ما يقارب من خمسين مسرحاً في باريس . ولعب الممثلون الذين أصبحوا الآن مواطنين ممثلين ، دوراً مهماً في الحركة الثورية بعد أن كانوا منبوذين في النظام القديم . وفي ١٧٩٣ أصبح المسرح مدرسة للندن . وفي ٢ آب أمر المؤتمر الوطني أن تمثل ثلاث مرات في الأسبوع على مسارح تعيينها البلدية :

« مآسي بروتوس ، وغليوم تل ومسرحيات أخرى تستعيد أحداث الثورة

الجيدة وفضائل المدافعين عن الحرية. واحدى هذه التمثيليات تقدم كل أسبوع على نفقة الجمهورية ويفلق كل مسرح تمثّل عليه مسرحيات تصبو إلى إفساد الفكر العام وإيقاظ وهم الملكية الخجل .

وفي ٢٠ فانتوز من السنة الثانية (١٠ آذار ١٧٩٤) استحال المسرح الفرنسي إلى مسرح الشعب. وبعض المسرحيات استوحيت من الأحداث الجارية بكل معنى الكلمة : مثال ذلك الحكم الأخير على الملوك لسيلفان مارشال في ١٧٩٣ وهي نبوءة بالنثر في فصل واحد ، نرى فيها جميع الملوك مبعدين إلى جزيرة . وكان ماري جوزف شينيه أخضب مؤلف (١٧٦٤ - ١٨١١) . وهو يستقي مواضيعه من التاريخ القديم (كايوس غراكوس ١٧٩٢ ؛ تيموليون ١٧٩٤) ومن التاريخ القومي (شارل التاسع ١٧٨٩ ؛ جان كالاس ١٧٩١) . وينفج مآسيه بروح ثورية وألغاز معاصرة . ومع ذلك لم يبقَ من هذا الإنتاج الظرفي الغزير شيء إلا شكله الذي عفا عليه الزمن لارتباطه بماضٍ فات عليه الألوان . وظهرت أنواع جديدة مرتبطة مباشرة بالحركة السياسية . وأصبح الفن الأدبي في خدمة العمل : ويجب البحث عنه في الصحف أو في مقاصير الجمعيات والنوادي . فلذلك هذه الأنواع تهم التاريخ أكثر من الأدب .

فالفصاحة السياسية حسب كلمة شاتوبريان هي « ثمرة الثورات ؛ ففيها تنمو بشكل عفوي وبدون ثقافة » . وفي الواقع شكلت الفصاحة أحد أنواع الثورة الأدبية : وهي فصاحة تغذيها فلسفة النور وأحياناً تجريدية تنمقها بعض الشواهد من القديم لا تخلو من الغلو والخطابة وأحياناً حارة وملتهبة بالتألق . وقد سيطر ميرابو على الجمعية التأسيسية حتى موته في ٢ نيسان ١٧٩١ بقوته المسيطرة دائماً على ذاتها وقد استغل جسمه الضخم كالمصارعين وبشاعته العنيفة . فما زال خطابه عن ضريبة الربع وضد الإفلاس (٢٤ أيلول ١٧٨٩) وردّه على متهميه (٢٢ أيار ١٧٩٠) شهيرين تماماً . أما بلاغة فيرنيو فكانت أشد فخامة وأكثر سهولة. فالخطيب الجيروندي كان معجباً بالإفاضات الغزيرة والنقاط المشتركة ويلجأ عن طيب خاطر إلى طرائق علم البيان العادية،

من تكرر وتشبيه واستشهاد لاتيني يوناني .

وكان دانتون خطيباً مفوهاً على الأخص دون اهتمام كبير بالفن والتأليف وطريقته تذكر بطريقة ميراو (لقد لُقّب بميراو الرعاع) أما بلاغة روبسيير فإن أعوزتها المفعوية أغلب الأحيان (كانت يمدّ خطاباته بعناية) فإنها تحمل القناعة عن طريق المنطق ومتانة المبادئ والشعلة الحارة الدائمة التي تحرك الخطيب . أما فن سان جوست فكان أكثر عصبية وأسلوبه أحياناً أشد نبرة ، فبإض بالصيلغ ذات الوقع النموذجي (« برزوا الحرية ») وفي عهد الجمهورية البورجوازية أصبحت الخطابة السياسية أكثر علمية وأشد ذبولاً حتى صارت إلى الصمت في عهد الإستبداد القنصلي .

واتسعت الصحافة السياسية اتساعاً خطيراً منذ ١٧٨٩ بفضل الحرية ورغم قيود الامر الواقع التي توطدت اعتباراً من ١٧٩٢ . فقد تبعث الدوريات ذات الصفة الادبية على الأخص في النظام القديم (الغازيت دي فرانس كانت اسبوعية ، الميركور شهرية) صحافة سياسية تؤلف لا شك النوع الادبي الحقيقي للحقبة الثورية . واختفت الصحف الملكية سريعاً : « الصحيفة السياسية القومية » التي ساهم فيها ريفارول ، منذ ١٧٩٠ ، و« أعمال الرسل » في تشرين الاول ١٧٩١ ، و« صديق الملك » للأب روابو في أيار ١٧٩٢ . وسادت الصحافة الوطنية منذ ١٧٨٩ ، بالمعنى السياسي والأدبي مع « ثورات باريس » لإيليزه لوستالو ، و« الدعاية الباريسية » لمارا وقد أصبحت « صديق الشعب » اعتباراً من العدد السادس و« ثورات فرنسا وبرابان » لكييل ديولان . ويجب أن نذكر أيضاً « بريد البروفانس » (١٧٨٩ - ١٧٩١) لميراو و« كرونيك باريس » (١٨٨٩ - ١٧٩٣) وكان يكتب فيها كوندورسه . و« المواطن الفرنسي » لبريسو (١٧٨٩ - ١٧٩٣) و« المدافع عن الدستور » التي أصدرها روبسيير من أيار إلى آب ١٧٩٢ . وفي فريمير من السنة الثانية (كانون الأول ١٧٩٣) أطلق كييل ديولان « الكوردولي العتيق » التي صدرت منها ٧ أعداد . ونجد في هذه الصحافة السياسية كثيراً من ملامح الخطابة الثورية : الحماسة للأفكار ،

الحزارة الهجائية ، وبعض التذوق للبيان ، الشواهد المتواترة من التاريخ القديم ومثال ذلك عدد من اعداد «الكوردوله العتيق» وهو الثالث يبدو كأنه تشطير لتاسيت . وتمثلت الصحافة الشعبية بصحيفة مارا واكثر منها «البر دوشين» التي أطلقها هيبير في تشرين الثاني ١٧٩٠ وهو صحافي ممتاز ، ملوء بالحيوية والخيال وقد عرف أن يجعل منها الناطق باسم الشعب وهو الذي استعاد تطلعاته بأسلوب شديد التلوين . وبعد ترميدور اصبحت الصحافة في مجملها معادية للبعاقبة واغلب الاحيان ملكية وقليل من هذا الفيض من الصحف استطاع أن يستمر في الحياة وينبغي مع ذلك الإشارة إلى ثلاثة منها : العشرة الفلسفية وهي ادبية وسياسية تألفت في فلوريال من السنة الثانية ، والغازيت ناسيونال أو المونيتور اونيفرسال لبانكوك التي ظهرت اعتباراً من ٢٤ تشرين الثاني ١٧٨٩ وأصبحت في ١٨٠٣ الجريدة الرسمية وصحيفة المناقشات والقرارات التي يعود تاريخ أول عدد منها إلى ٢٩ آب ١٧٨٩ والتي كانت مدعوة إلى مستقبل طويل .

وإذا عرفت الثورة تخلفاً أكيداً في الانتاج الادبي فقد عرفت أن توجد في ميدان الفنون طرائق تعبير تستجيب لمعطية العصر كما تستجيب لمطالبات جمهور متعدد . فقد بلغت اعلى قمم الفن في الرسم والموسيقى ، وتنظيم اعيادها القومية وروعتها : وهذه القمم تعنف فيها لا حماسة أقلية من العارفين بل حماسة شعب بكامله .

لقد ألصقت بالثورة على الغالب تهمة التخريب . فاذا كان من المؤكد حدوث تخريب كثير فان جهود الجمعيات الثورية كانت مستمرة للمحافظة على تراث الأمة الفني . فأيام الجمعية التأسيسية أرسلت لجنة الآثار مندوبين إلى سائر أنحاء فرنسا للبحث عن كل ما يستحق المحافظة عليه وتصنيفه . وفي حكم المؤتمر الوطني قامت لجنة التربية العامة ولجنة الفنون الموقته بالدور نفسه . وفي ٢٦ أيار ١٧٩١ خصصت الجمعية التأسيسية اللوفر لجمع كل آثار العلوم والفنون . وفي ٢٧ نيوفوز من السنة الثانية (١٦ كلون الثاني ١٧٩٤) أولكل

المؤتمر الوطني أمر المحافظة على هذا المتحف إلى لجنة (كونسرفاتوار) مقسمة إلى أربعة أقسام (الرسم ، النحت ، العمارة ، الآثار) . وفي هذه الأثناء جمع لينوار في دير الاغوسطينيين الصغار مجموعات فنية عديدة وعلى الأخص تمثال دير سان دي المعرّضة للتدمير بسبب الحقد على الملكية : لقد كان هذا أصل متحف الآثار الفرنسية الذي انشأه المؤتمر الوطني في ١٥ فروكتيدور من السنة الثانية (أول ايلول ١٧٩٤) .

لقد سار تحرّر الفنانين على مستوى الثورة . فعارضوا بايعاز من دافيد بعنف سيطرة الاكاديمية على مدرسة روما منذ ١٧٩٠ وعلى الصالون الذي اضطرّ في ١٧٩١ ان يفتح أبوابه لجميع الفنانين . وفي ٨ آب ١٧٩٣ ألغيت أكاديمية الرسم والنحت وفي الوقت نفسه جميع الاكاديميات والجامعات . وفي هذا الميدان أيضاً كانت الصدمة الثورية تجدد وحي الخلاقين المبدعين . ونستطيع أن نقرأ في كتيب الصالون لسنة ١٧٩٣ : « ربما سيبدو عجباً للجمهوريين المزمّنين أن نشغل بالفنون بينما أوروبا المتحالفة تحاصر أراضي الحرية ... لن نقبني ابدأ هذا المثل المشهور : في الحروب تصمت الفنون . ونذكر بطيبة خاطر بزوتوجين يرسم تحفة في رودس المحاصرة » .

هذه الأسطر القليلة في عنف الأزمة تؤدي شهادة الفكر الذي حرّك اكثرية الفنانين في الحقبة الثورية : فلم يكن في مقدور الفن أن يعتزل المعركة العامة في سبيل الحرية . وأعلن دافيد وهو يتقبل تكريم المؤتمر الوطني في ١٩ آذار ١٧٩٣ ، على لوحته التي تمثل ليبيليتيه مقتولاً لأنه صوّت على موت الملك :

« كل واحد منا ملزم ان يؤدي حساباً للوطن عن المواهب التي تلقاها من الطبيعة . واذا اختلف الشكل فالهدف يجب ان يكون واحداً لدى الجميع ، فالوطني الحقيقي يجب ان يتمسك بتمطش بكل الوسائل لتنوير مواطنيه وتقديم ملامح البطولة والفضيلة السامية ، أمام أعينهم دون انقطاع . ايها

المواطنون ، ان السماء التي توزع مواهبها على جميع اولادها أرادت ان أعبر
عن نفسي وفكري بواسطة الرسم .

يتصدر دافيد (١٧٤٨ - ١٨٢٥) الفن الثوروي كرسام ومنظم للأعياد
الجمهورية . فهو يعود إلى النموذج القديم ويؤكد تفوق الرسم والشكل المفهوم
على اللون الذي لا يخاطب إلا الحساسة ، حسب تعليقات ونكلمان الذي صدر
كتابه تاريخ الفن عند القدماء في ١٧٦٤ وقد ترجم ثلاث مرات إلى الفرنسية
من ١٧٦٦ إلى ١٧٩٣ . لقد قاطع دافيد تقليد الفن الفرنسي في القرن الثامن
عشر. وترجع شهرته بادية الأمر إلى مجموعته القديمة : قسم الهوراس (١٧٨٤)
المعروض من جديد في سالون ١٧٩١ مع موت سقراط (١٧٨٧) وپروتوس
(١٧٨٩) والسابينات في ١٧٩٩ وليونيداس الذي عمل فيه من ١٨٠٠ إلى
١٨٠٤ . ولكنه بعد أن أهمل الناذج القديمة مدة من الزمن وضع فنه في خدمة
الثورة وأعد مشروع قسم كرة المضرب المعروض في سالون ١٧٩١ وأعد
تنظيم الأعياد القومية ورسم ليبليتيه شهيد الحرية أو مارا المقتول . فبارا
يحتضر وهو جالس منقلباً في مغطسه الذي يغطيه شرف و صدره مطعون .
ونرى جذعه عارياً وجرحه دامياً ، ورأسه مغطى بمدراس أبيض يتدلّى
على كتفه وفمه يعبر بابتسامة غاضبة . ويده التي تمس الأرض في نهاية ذراعه
المتدلية ما تزال تشد الريشة التي كان يكتب بها .. وعلى الأرض سكين
الجرمة .. انها لوحة رائعة تزيّن قاعة المؤتمر الوطني وتذكر ، بتمجيدها
الفضيلة المدنية ، مثلي الأمة بضرورة السلامة العامة الخطرة . وبين اللوحات
القديمة واللوحات الثوروية التي نفذها دافيد تتولد الوحدة من روح الفضيلة
والتوتر البطولي .

وفي هذه الأثناء استمر فن القرن الثامن عشر قائماً . فالرسام غروز
(١٧٢٥ - ١٨٠٥) الذي يمتاز « بإحساسه » كان ما يزال على قيد الحياة
وكذلك فراغونار (١٧٣٢ - ١٨٠٦) وهو أكثر لطافة ولكنه رسام لا
مثيل له . وهوبير روبر (١٧٣٣ - ١٨٠٨) وهو رومنيقي بتذوقه

للغرائب . وتكشف لوحاته عن معنى دقيق للحياة الحديثة . وبرودون (١٧٥٨ - ١٨٢٣) مغرم بالنماذج القديمة نظير دافيد ولكنه يمتاز عليه بلون يمدّ للرومنطيقية : واخيراً في ميدان النحت هودون (١٧٤١ - ١٨٢٨) المشهور بتأثيله التي تقلّد القديم وأكثر من ذلك برسوم أشخاصه .

وقام الصراع نفسه في الموسيقى . فقد تأمن استمرار القرن الثامن عشر بواسطة غريغري (١٧٤١ - ١٨١٣) ودالراك (١٧٥٣ - ١٨٠٩) . ولكن في الوقت نفسه كانت الإنطلاقة الثورية تجدد الوعي والطرائق . فقد ألف غوسيك (١٧٣٣ - ١٨٢٩) وميهول (١٧٦٣ - ١٨١٧) وكذلك غريغري الأناشيد التي غنتها في الأعباد القومية جماهير كورالية ضخمة في مديح الشعور الوطني والروح الجمهوري المدني ويبقى اجمعها نشيد ١٤ تموز الذي موسيقاه من غوسيك وهو نشيد عيد الوحدة لماري جوزف شيفيه . ونشيد الرحيل لميهول ، والكلمات لماري جوزف شيفيه ، كانت مع المارسيلاز نشيد الجمهوريين الذين عارضوا به نشيد يقظة الشعب الملكي أيام حكومة الإدارة والردة الترميدورية . وغوسيك أول من فكر في مؤسسة قومية للموسيقى فأنشأها المؤتمر الوطني في ١٨ برومير من السنة الثانية (٨ تشرين الثاني ١٧٩٣) واعيد تنظيمها في ١٦ ترميدور من السنة الثالثة (٣ آب ١٧٩٥) باسم الكونسرفتوار « لعزف الموسيقى وتعليمها » . وأوكلت ادارتها الى خمسة مفتشين : غوسيك ، غريغري ، ميهول ، لوسيور وشيروبيني . ولن نقول كفاية في هذا الميدان كما في كل الميادين الأخرى ان فن القرن الثامن عشر . وأشكال التعبير الجديدة كانت تتعايش متقاسمة الأنواع .

فالانقطاع والاستمرار يميزان بالتالي الحياة الفكرية والفنية كما يميزان المجتمع نفسه . والمذهب العقلي والفكري يتجابهان مع التقليد والعاطفة . وكانت اشكال الفن الكلاسيكي سائدة على الدوام . غير ان الرومنطيقية بدأت تبحث عن طريقها . فماري جوزف شيفيه يترجم أوسيان ؛ ومدام دي ستال تؤكد تفضيلها عام ١٨٠٠ لأدب الشمال : « إن شعوب الشمال أقل انشغالا بالذائد

من الألم ومخيلتهم من جراء ذلك أوفر خصباً . وظهرت اسطورة الزمن القديم السعيد وقد تخطت مصائب العصر مع قافلة فرسانها وشعرائها الجوالين وسرعان ما تقوت باستعادة كاثوليكية عاطفية عرف شاقوبريان ان يستثمرها . وعبرَ هذا التجدد في الشعور والفكر كانت الارستوقراطية والهجرة تبحثن بغير وضوح عن وسائل التحامهما العملي في النظام الجديد . وكانت الرغبة في الاستقرار إياها تراود البورجوازية الجديدة . فهي متعلقة على الأخص بالمحافظة على امتيازاتها الجديدة دون ان تفكر إلا بالتمتع والحصول على مكانة مرموقة ، غير عابئة بالافكار ولا مهمة بالمبادئ : واعني بذلك جوهر عمل للثورة . وانتصر الاهتمام بالحفاظ على المجتمع على تناقض الأفكار . فالبورجوازية التي اصبحت مضمونة ، والارستوقراطية التي اصبحت عاقلة كانتا مستعدتين للتحالف مع سلطة قوية تستطيع ان تؤمن اولويتها المستعادة في قسم منها أو المكسبة حديثاً .

ثانياً — الدولة البورجوازية

لقد أحلت الثورة ، مكان دولة النظام القديم المطلقة المؤسسة على نظرية الحق الإلهي والضامنة لامتيازات الارستوقراطية ، دولة ليبرالية وعلمانية مؤسسة على مبادئ السيادة القومية والمساواة المدنية . والتطبيق البالغ لهذه المبادئ جعل المؤسسات الجديدة متناسقة مع البنية الاجتماعية الناجمة عن الثورة :: فالدولة الجديدة لا يمكن ان تكون إلا دولة بورجوازية تضمن امتيازات الطبقة الجديدة المسيطرة .

١ — السيادة القومية والتنظيم المالي القادر على الدفع

لقد تم القضاء على دولة النظام القديم في المستوى الحقوقي منذ ليل ٤ آب . وكما ان جميع المواطنين دون تمييز في المولد قد أعلنوا متساوين ، كذلك زالت إلى غير رجعة « الامتيازات الخاصة بالأقاليم والأمارات والبلدان والمقاطعات والمدن وتجمعات السكان » . وألغى بيع الوظائف وأحال قرار ٣ تشرين الثاني ١٧٨٩ البرلمانات والمجالس العليا على إجازات دائمة . لقد اختفى كل ما يحدد من سلطة الدولة : الإمتيازات ، والمؤسسات الوسيطة ، والاختصاصات ونفوذ الاستقلاليات الذاتية القديمة . وبعد أن انهارت الدولة القديمة ظهرت الدولة الجديدة وقد تبدلت في جوهرها نفسه .

ان تطور الدولة وإضعاف سلطاتها نبعان عن مبدأ السيادة القومية .
فالدولة لم تعد ملكية خاصة للأمير؛ لقد بدت تفويضاً من الشعب السيد . وكما
أن المجتمع عملاً بنظرية الحق الطبيعي مؤسس على التعاقد الحربي بين الأعضاء
فكذلك الدولة مؤسسة من الآن وصاعداً على عقد بين الحكومة والمحكومين .
فالدولة بالتالي التي قامت لخدمة المواطنين ، عليها أن تضمن « المحافظة على
الحقوق الطبيعية » للإنسان كما نصت عليها المادة ٢ من اعلان حقوق ١٧٨٩ .
وأخضع دستور ١٧٩١ الملكية الأمة والسلطة التنفيذية للسلطة التشريعية ،
وفصل السلطات بدقة . ووضع عن طريق الانتخاب جهاز الدولة بين يدي
المواطنين . وهكذا ضعفت السلطة المركزية بسبب التنظيم الجديد للسلطات
العامة ، بينما تراجعت المركزية في الميدان المحلي أمام الإستقلال الذاتي : فأقر
قانون ١٤ كانون الأول ١٧٨٩ حول تأليف البلديات وقانون ٢٢ كانون
الأول حول إنشاء جمعيات أولية وجمعيات إدارية ، أوسع لامركزية معروفة .
لقد عُرِزَت الدولة من سلاحها : فقد أفلت منها تحصيل الضرائب وكذلك
أوكل أمر المحافظة على النظام الى البلديات . انها إذاً دولة حرة ولكنها دولة
بورجوازية : فالسيادة القومية المحصورة بالقادرين وخضع المواطنون العاملون
للأعيان فاصبحت الدولة مُلك البورجوازية . وقد وضعت مقاومة
الأرستوقراطية والحرب الأهلية والحرب الخارجية هذه البنية الجديدة في
الختبر ، فلم تقوَ على العيش بعد ١٠ آب ١٧٩٢ .

وسارت تقوية سلطة الدولة بموازاة عودة الحكومة الثورية واستقرارها .
وسمح إلغاء الملكية بعد ١٠ آب ١٧٩٢ بتنظيم السلطة التنفيذية على أسس
جديدة . فتطبيق مبدأ السيادة القومية دون استثناء وإحلال الانتخاب العام
وسمًا الدولة حق شملت أطر الأمة بينما كان الإرهاب يعزل العناصر المعادية .
وعلى هذه القاعدة الاجتماعية الجديدة عادت الدولة اليعقوبية للسنة الثانية
فأصبحت مستبدة بالضرورة مع كونها ديمقراطية : فالسلامة العامة تفرض
ذلك . وزاد استبدادها قوة بسبب صفتين تميزان عمل رجال سنة ٨٩

ولكنها لم تبلغنا نتائجها المنطقية إلا في سنة ٩٣ : العقلانية والفردية . فباسم
العقلانية خضعت المؤسسات لفكرة منطقية صارمة .

الدولة هي أداة العقل التي ينبغي أن يستسلم الرجال والاعمال لمتطلباتها .
ومن ذلك ازدادت سلطتها قوة . وباسم الفردية ألغيت الأجهزة الوسطية
والجماعات والجمعيات . فالدولة الجديدة لا تعترف إلا بالأفراد ولها عليهم
سلطة مباشرة . وأمام الدولة التي لم يعد أي شيء يحد من سلطانها ، أصبح
المواطن أعزل منذ اليوم الذي افتقد فيه ضمانه حقوقه وأعيد « استبداد
الحرية » .

وقد شرح روسبيير ذلك في تقريره عن مبادئ الحكومة الثورية في ٥
نوفمبر من السنة الثانية (٢٥ كانون الأول ١٧٩٣) : « تهتم الحكومة الدستورية
بشكل رئيسي بالحرية المدنية والحكومة الثورية بالحرية العامة . يكفي في
الحكم الدستوري تقريباً حماية الأفراد من سوء استعمال السلطة العامة ؛ وفي
الحكم الثوري السلطة العامة مجبرة أن تحمي نفسها من سائر الفئات التي
تهاجمها » .

فالظروف بالتالي جعلت في عين اليقظة إعادة تسلط الدولة والمركزية
امراً مشروعاً . فبينما كان قانون الحد الأقصى في ٢٩ أيلول ١٧٩٣ يمنح الدولة
إدارة الاقتصاد ، جاء قانون ١٤ فبراير من السنة الثانية (٤ كانون الأول
١٧٩٣) يضع كل الأجهزة الدستورية والموظفين العامة تحت سيطرة التفليس
المباشر من قبل لجنة السلامة العامة . وفيما يخص الأمن العام تحت مراقبة لجنة
الأمن العام . وفي هذه الاثناء كان تناقض مزدوج ينخر في جسم الدولة
اليقوبية المتسلطة في السنة الثانية . فأقامت إدارة الاقتصاد تناقضاً بين الملاكين
والمنتجين من جهة ، وبين المأجورين والمستهلكين من جهة أخرى . وقد صدمت
المركزية اليقوبية الميل الطبيعي لدى الثوار الشعبيين إلى الديمقراطية المباشرة .
وأخضعت دكتاتورية السلامة العامة المناضلين الشعبيين لنظامها الدقيق وحطمت

اولئك الذين رفضوا الإنصياح لهذا النظام . ان الدولة اليعقوبية في السنة الثانية كانت غير متينة الأساس لكونها لا تستند إلى قاعدة اجتماعية من طبقة معينة كالدولة البورجوازية في ١٧٩١ : فانهار البناء بعد ٩ ترميدور .

وأعيدت الدولة البورجوازية الليبرالية وتححر الاقتصاد من توجيه الدولة وعاد دستور السنة الثالثة إلى نظام الجمعية التأسيسية الليبرالي . فأبعد حق الانتخاب للمليئين ، الجماهير عن السلطة . ولكن وجدان طبقة الأعيان خرج متصلاً من التجربة الديمقراطية للسنة الثانية . ومع ان دستور السنة الثالثة قد أعاد فصل السلطات وحرّم السلطة التنفيذية من كل وسيلة عمل في القضايا المالية ، فقد دعمت سلطات الدولة وحافظت على بعض المركزية . فعكست الإدارة اهتماماً بالأمن الخارجي والداخلي للجمهورية فهي تتصرف ، بالقوات المسلحة (المادة ١٤٤) ، وباستطاعتها ان تصدر مذكرات جلب ومذكرات توقيف (المادة ١٤٥) ، وهي تراقب وتؤمن تنفيذ القوانين في الادارات والمحاكم بواسطة مفوضين تسميهم هي نفسها (المادة ١٤٧) . ولم تكن الادارة لامركزية تماماً ، طالما ان الادارات البلدية تخضع للادارة في المحافظات وهذه تخضع للوزراء . ويؤمن مفوضو حكومة الادارة ، ذوو السلطات الواسعة ، بالارتباط المباشر مع وزير الداخلية الحضور الحكومي والسلطة الحكومية . وقد تميّز استمرار سلطة الدولة عملياً بشكل كبير بالتمكين المباشر لعدد كبير من الإدارات والمحاكم المنتخبة نظرياً وباتساع السلطة التنظيمية وتطور الجهاز البوليسي . لقد تكشفت القاعدة الاجتماعية لدولة الادارة ضيقة جداً بعد ان أبعد الشعب عن التنظيم الملي للتصويت . والأرستوقراطية ما تزال بعيدة عن الولاء وقسم من البورجوازية ما زال معادياً : فنتج عن ذلك انتهاك حرمة الدستور وإلغاء الانتخابات في فروكتيدور من السنة الخامسة وفي فلوربال من السنة السادسة وفي مدى ما خضوع السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية . وفي الجمهوريات الأخوات ازدادت السلطة التنفيذية قوة : في هولندا وسويسرا

وروما . واذا كانت العودة السنوية الى الانتخابات تحافظ على الصفة الليبرالية للنظام فانها حلت مع ذلك الشلل إلى السلطة التنفيذية التي أصبحت دائماً تحت رحمة تبدل الأكثرية . وفي ١٧٩٩ جعلت الحرب الخارجية والضغط اليقوي تقوية السلطة التنفيذية الحاسمة أمراً مشروعاً في أعين البورجوازية : فكان انقلاب برومير .

وأحلّ دستور السنة الثانية التعيين بدل الانتخاب واستعبد نهائياً السلطة التشريعية وركز السلطة التنفيذية في يد القنصل الأول . وقضت بذلك الدولة الليبرالية ، التي حلم بها رجال سنة ٨٩ ، نجها . غير أن الدكتاتورية العسكرية أنقذت ازدهار الأعيان الاجتماعي ولو انتزعت منهم السلطة السياسية . واستمرت الدولة الجديدة بورجوازية بعد ان وسّعت بسرعة قاعدتها الاجتماعية إلى الأرستوقراطية المتحالفة .

٢ - علمنة الدولة وفصلها عن الكنيسة

لقد أحلت الثورة ، بمنطق الأحداث تدريجياً ، دولة علمانية منفصلة عن الكنيسة محل دولة الحق الإلهي ووحدة العرش والمذبح . وفي بادىء الأمر حل نظام العبادة العام المفضل محل نظام عبادة الدولة . وفي أول الأمر اكتفت الجمعية التأسيسية بالتسامح البسيط الذي أعلنه المادة ١٠ من إعلان حقوق الانسان ، ولكنها في ١٣ نيسان ١٧٩٠ رفضت المحافظة على الكاثوليكية كدين الدولة معتبرة « أنها لم تستطع ولا تستطيع ان يكون لها أية سلطة تمارسها على الضمائر وعلى الآراء الدينية » . ولم يعترف دستور الاكليروس المدني الذي جرى تبنيه في ١٢ تموز ١٧٩٠ بقصد العبادة العامة على الكاثوليك . وبقيت الأحوال المدنية والتعليم والخدمة العامة في أيدي الكنيسة . ولكن الانشقاق الذي نتج عن الدستور المدني شكل عاملاً قوياً في التطور : فالصراع ضد الكهنة الرافضين والعداء المتزايد ضد الكهنة الدستوريين أضرا بالكنيسة ثم بالديانة نفسها .

وبعد ١٠ آب ١٧٩٢ تقدمت علنة الدولة تقدماً حاسماً . وفي ١٨ آب أزالته الجمعية التشريعية الجمعيات الدينية المختصة بالتعليم والخدمة العامة معتبرة ان « دولة حرة حقاً لا يمكن ان تتحمل أية جمعية ذات صفة إعتبارية » . ووضعت أملاك المستشفيات والمي�ام والمعاهد والجامعات برسم البيع . لقد تعلن التعليم والخدمة العامة . وكان قرار ١٨ آب نفسه يمنع لبس الثوب الديني باستثناء خدام العبادة أثناء ممارسة وظائفهم . وفي ٢٦ آب فرض على الرافضين ان يخرجوا من المملكة خلال ١٥ يوماً تحت طائلة الترحيل إلى الفويان . وعلى الأخص في ٢٠ أيلول ١٧٩٢ علنت الجمعية التشريعية الأحوال الشخصية التي أوكل أمرها من الآن وصاعداً إلى البلديات . وفي اليوم نفسه أقرت الجمعية التشريعية الطلاق معتبرة « ان الزواج ليس سوى عقد مدني » . وان « حرية الطلاق .. تنجم عن الحرية الفردية التي تُفقد بالتعهد المبرم » .

لقد نجم فصل الكنيسة عن الدولة عن مضاعفات الحرب الأهلية وإزالة المسيحية . فال مؤتمر الوطني في أوائل عهده بدا متوافقاً مع الكنيسة الدستورية مكذباً في فدائه في ٣٠ تشرين الثاني ١٧٩٢ نية حرمان المواطنين « من الخدام الذين منحهم إياه الدستور المدني » . وفي ٢٧ حزيران ١٧٩٣ أعلن أن رواتب الإكليركيين تؤلف قسماً من الدين العام . ولكنه ظهر أشد صرامة من الجمعية التشريعية ضد الرافضين عندما أمر في ٢٣ نيسان ١٧٩٣ بترحيلهم دون إمهال إلى غويانا . وسرعان ما شمل فقدان الخطوة الكهنة الدستوريين المتهمين بالملكبة والتسامح . واتضحت الاجراءات العدائية تدريجياً . وطُرحت مسألة زواج الكهنة منذ تموز ١٧٩٣ . وفي ١٢ آب ألقى المؤتمر الوطني « كل عزل لخدام العبادة الكاثوليكية يكون سببه زواج الأفراد المرتبطين بهذه الخدمة » . فالكهنة المتزوجون يستطيعون العودة إلى تأدية وظيفتهم أو متابعتها . وكان تبني التقويم الجمهوري وإقامة الأعياد العشرية في ٥ تشرين الأول ١٧٩٣ ثم إزالة المسيحية المرحلة الحاسمة . ورغم التوكيد

الرسمي على حرية العبادة وفق منطوق قرار ١٦ فريير من السنة الثانية (٦ كانون الأول ١٧٩٣) استمرت الكنائس مغلقة . وقد توطد هذا الأمر الواقع بعد ٩ ترميدور : فبناء على اقتراح كامبون في العشرية الشعبية الثانية من السنة الثانية (١٨ أيلول ١٧٩٤) قرر المؤتمر الوطني أن الجمهورية لن تدفع بعد الآن نفقات أية عبادة أو أجورها . وكان ذلك إلغاء الدستور المدني ضمناً وفصل الكنيسة عن الدولة .

وترتب نظام فصل الكنيسة عن الدولة بدقة بقرار ٣ فانتوز من السنة الثالثة (٢١ شباط ١٧٩٥) : الجمهورية لا تدفع أجر أية عبادة والقانون لا يعترف بأي خادم ويمنع كل مظهر عام وكل إشارة خارجية . وفي ١١ بريريال التالي (٣٠ أيار ١٧٩٥) أجاز المؤتمر الوطني مع ذلك حرية استعمال المباني الدينية التي لم تحول ولكن لكل العبادات بالتساوي . ولكن قرار ٧ فاندмир من السنة الرابعة (٢٩ أيلول ١٧٩٥) نظم بقانون كل هذه الإجراءات وفرض على خدام العبادة قسم « الخضوع والطاعة لقوانين الجمهورية » . وحافظ المؤتمر الوطني ضد الكهننة الرافضين ، بقراره في ٣ برومير من السنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) على قانوني ١٧٩٢ و ١٧٩٣ اللذين صادقت عليها حكومة الإدارة أيضاً بالمواد ٢٤ وما يليها من قانون ١٩ فروكتيدور في السنة الخامسة (٥ أيلول ١٧٩٧) . ومارست حكومة الإدارة في الوقت نفسه علمانية محاربة . وفرضت التقويم الجمهوري في سائر أعمال الحياة العامة بقرارها المؤرخ في ١٤ جرمينال من السنة السادسة (٣ نيسان ١٧٩٨) . وأقامت عطلة العشرة أيام في ١٧ ترميدور (٤ آب ١٧٩٨) ونظمت الاحتفال بها في ١٣ فروكتيدور (٣٠ آب ١٧٩٨) كما قررت تعطيل اليوم العاشر في ١٨ فروكتيدور (٤ آب ١٧٩٨) . وفي نهاية المرحلة ، كان تقلص نفوذ الكنيسة الكاثوليكية وتراجع تأثيرها أمراً لا يمكن إنكاره . وتمتزت هذه المرحلة بشقاء الكليروس مجزأ سيء

التنظيم ، بسبب تخلف الممارسة الدينية وتقدم الاحاد في صفوف الشعب . واستمرت الكنيسة والثورة عدوتين وغير متفقتين في الميدان العقائدي .

لذلك يبدو أن ما يفتر سرعة اعادة توطيد الدين أيام القنصلية ، إنما هو الحاجة الى الاستقرار الاجتماعي وتعلق أكثر الأمة بالديانة .

ولكن بونابرت ، وقد فهم الدين وسيلة للخضوع الاجتماعي والكنيسة أداة للحكم ، رفض على الكاثوليكية مرتبة دين الدولة ولو أنه اعترف بها دين أكثرية الفرنسيين . فقد اخضع الكنيسة للدولة خضوعاً ضيقاً بواسطة القوانين العضوية . وزال فصل الكنيسة عن الدولة مدة قرن ولكن الدولة استمرت علمانية .

٣ - خدمات الدولة

لقد أعادت الثورة صهر جهاز الدولة بتنسيق المؤسسات الجديدة الادارية والقضائية والمالية مع المبادئ العامة للمجتمع البورجوازي والدولة الليبرالية .

لقد أعادت الجمعية التأسيسية خلق المؤسسات الادارية المحلية وفق مخطط عقلاني بعد أن طبقت عليها مبدأ السيادة القومية : فالاداريون منتخبون . وعن ذلك نتجت اللامركزية . لأن السلطة المركزية لا تستطيع أن تؤثر بقوة على سلطات محلية تابعة من السيادة الشعبية . وعن ذلك أيضاً نتج ضعف في الجهاز الاداري لأن السلطات المحلية متزاملة وصادرة عن الانتخاب . وكان نواتر الانتخاب بسبب من جهة أخرى عدم الاستقرار . فبموجب دستور ١٧٩١ كان نصف الادارات قابلاً للتجديد كل سنتين في إدارات المحافظات والأقضية وكل سنة في البلديات . وبموجب دستور السنة الثالثة يكون التجديد سنوياً لخمس مجالس ادارات المحافظة ولنصف البلديات . فاتضح أن إعداد جهاز إداري مؤهل في مثل

هذه الظروف أمر في غاية الصعوبة ، وعلى الأخص على مستوى البلديات والأرياف . فاداريّو المحافظات والأقضية يؤخذون من البورجوازية والبلديات بين الطبقات الوسطى في الحرفة والحانوت والمهن الحرة. وفي ١٧٩٣ ظهر ميل واضح إلى الديمقراطية على مستوى الأقاليم وأكثر من ذلك على مستوى البلديات التي سيطر عليها الثوّار الشعبيّون . لقد كان تشكيل البلديات صعباً أغلب الأحيان في الأرياف لنقص الجهاز المؤهل . فنتجت عن ذلك بلديات المناطق حسب دستور السنة الثالثة وهي مؤلفة من موظف بلدي ومساعد من كل قرية ولكن نجاحها كان قليلاً .

ومع ذلك كان الميل إلى المركزية موجوداً في طور النواة في عقلانية المؤسسات . فعمّلت أزمة الثورة سنة ١٧٩٣ بالتطور . فأقرت الحكومة الثورية استمرار الإدارة وبحجة التطهير بدلت عملياً الانتخاب بالتعيين ، وأوجد قرار ١٤ فريير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣) الى جانب البلديات وإدارات الأقضية موظفين قوميين ملازمين بتقديم تقارير كل عشرة أيام الى لجنتي الحكومة . لقد أصبح الجهاز البيروقراطي قوياً وديموقراطياً . وأعاد دستور السنة الثالثة الى بورجوازية الأعيان احتكارها للادارات بالرجوع الى التصويت المالي .

ولكنه صبا مع ذلك الى تقوية درع الدولة الاداري بتعيين مفوضين للسلطة التنفيذية لدى الادارات في البلديات والمحافظات . ومن جهة أخرى بذلت حكومة الادارة جهداً لإعادة التنظيم الاداري في جميع الميادين كما يشهد بذلك مثلاً عمل فرنسوا دي نوفشاثو الضخم في وزارة الداخلية . وعلى أساس هذه الاعادة في التنظيم التأسيسي ارتفعت في قسم منها دكتاتورية بوناپرت العسكرية. ولكن عدم الاستقرار واحياناً عدم الأهلية استمرا باستمرار الانتخاب . وبموجب قانون ٢٨ بلوفيز من السنة الثامنة (٧ شباط ١٨٠٠) ألغى بوناپرت الانتخاب وخلق إطاراً من الموظفين يعينهم هو للسلطة . فعمل بذلك على

استقرار الجهاز الاداري وزاد من أهليته في خدمة الدولة المتسلطة . وكانت الجمعية التأسيسية قد اعادت تنظيم المؤسسات القضائية وفق المبادئ نفسها التي بموجبها أعيد تنظيم المؤسسات الادارية ، ولكن الانتخاب هنا لم يؤكد الصعوبات ذاتها ، فالقضاة كانوا ينتخبون بموجب قرار ١٢ آب ١٧٩٠ لمدة ستة اشهر ويمكن إعادة انتخابهم ولا يستطيع أحد أن يكون منتخبا ، اذا لم يكن طيلة خمس سنوات حاكما أو رجل قانون يرافع بشكل عام امام احدي المحاكم .

وأعاد دستور السنة الثالثة مدة الولاية الى خمس سنوات . وكانت هذه الاجراءات تبغي المحافظة على استقرار القضاء وأهليته ، وأظهرت الجمعية التأسيسية في مادة المرافعة الجنائية ليبرالية كبيرة . فلم يكلف اي جهاز بالبحث عن الجرائم بعد ان ألغى نظام المرافعات . فكانت المرافعة عامة باستثناء اعمال التحقيق الأولى . وكان تأسيس لجنة محلفي الاتهام المزدوجة والمحكمة يؤلفان ضمانا للمتهم .

وتحمل تنظيم القضاء بطبيعة الحال معاكسات الظروف ، فتطور باتجاه بنية الدولة نفسها . فألغى المؤتمر الوطني شروط الأهلية للترشيح : كان يكفي عمر الـ ٢٥ سنة . ومالت المرافعة في هذه الظروف إلى البساطة . وأخضعت السلطة التنفيذية لها في الوقت نفسه السلطة القضائية . لقد زال فصل السلطات في الواقع ، مع الحكومة الثورية التي حققت مركزية السلطات ووحدها . وتميز النظام القضائي الإرهابي في آن واحد بإنشاء المحاكم الاستثنائية بمرافعاتها العاجلة وإلغاء ضمانات الحق العام . وفي عهد الإدارة تأثر التنظيم القضائي بهذه السابقة . فقد قبلت الإدارة من الدستور حق إصدار مذكرات الجلب ومذكرات التوقيف ، وبقيت المحاكم الاستثنائية بشكل بعضات عسكرية لمحكمة المعارضين السياسيين من ملكيين غربيين وبعاقبة .

أما في موضوع وضع القوانين فقد استمر عمل الثورة ناقصاً . فقد قضت

على القانون الإقطاعي والقانون الكنسي (الحق القانوني) ، ورفضت الحق الروماني ، لأنها تريد خلق قانون قومي متجانس . وفي آب ١٧٩٠ قررت الجمعية التأسيسية أنه سيوضع « قانون عام من النواحي البسيطة الواضحة والمختصة بالدستور » ، وقد تبذت قانوناً للاعدام في ٢٥ أيلول ١٧٩١ ، وفي ٢٨ قانوناً زراعياً . وفي آب ١٧٩٣ ، في أعنف مرحلة من الأزمة ، ناقش المؤتمر الوطني مشروع قانون مدني قدمه كامباسيريس باسم لجنة التشريع . ومع ان الجمعيات الثورية لم تبلغ الهدف فقد تم عمل ضخيم وأُرسيت أسسه بواسطة قوانين عضوية على قضايا جوهرية : الزواج والطلاق ؛ الوراثة وحق الوصية والملكية الفردية والرهن . وفي هذا المجال أيضاً امتازت المرحلة الترميدورية والادارية بتراجع محتوم بالنسبة إلى التشريع الجبلي الذي ألغي مفعوله الرجعي في موضوع الوراثة .

وعلى هذا النحو ظهرت بشائر استقرار القانون في العهد القنصلي الذي عبر عن استقرار المجتمع بينما زادت عودة تعيين القضاة وإعادة المرافعات التدريجية من قوة سلطات الدولة .

لقد تميزت المؤسسات المالية التي أنشأتها الجمعية التأسيسية على الأخص بالمساواة الضرائبية وفرض ثلاث ضرائب مباشرة (عقارية ، ضريبة مسقفات ، وضريبة سنوية) . وفي هذا الموضوع ضعفت سلطات الدولة بسبب إلغاء الضريبة غير المباشرة وقد حرماها من تحصيلات مهمة ومنتظمة ، وبغياب كل إدارة مالية بعد ان ترك الصحن وغطاءه للبلديات . وهنا أيضاً دفع التطور إلى تقوية سلطة الدولة وقد ضعفت مدة من الزمن .

لقد أعاد المؤتمر الوطني النظر في نظام الضرائب الذي اعتمدته الجمعية التأسيسية فحذف في ١٢ آذار ١٧٩٣ الضريبة السنوية وقرر النظر بعين الاعتبار إلى مداخيل الصناعة والتجارة لدى فرض ضريبة المسقفات (المنقولات) . وتناقضت المداخيل التي تؤمنها الضرائب في ١٧٩٣ بسبب

الحرب الأهلية فلجأ المؤتمر الوطني الجبلي الى الغرامات الثوروية وإلى القرض الإيجباري الذي أقر مبدئياً في ٢٠ أيار ١٧٩٣ وتنظم في ٣ ايلول ؛ وحددت قيمته ملياراً ؛ وهو يطال بموجب تعرفه تصاعدية ، المواطنين الذين يزيد دخلهم على ١٥٠٠ فرنك (١٠٠٠ فرنك للعازبين) .

وعاد الترميدوريون الى نظام التأسيسيين فأقاموا من جديد الضريبة السنوية في ٢ فروكتيدور من السنة الرابعة (٢٣ آب ١٧٩٦) ولكي يكافحوا تدني قيمة النقد ، نظم قانون ٢ ترميدور من السنة الثالثة (٢٠ تموز ١٧٩٥) دفع الضريبة العقارية مناصفة : نصف نقد ورقى بقيمته الاسمية ونصف آخر محبوب بتقييم ١٧٩٠ . وفي السنة السابعة أعاد مجلسا الادارة تنظيم فرض الضرائب : الضريبة العقارية بقانون ٣ فريمير (٢٣ تشرين الثاني ١٧٩٨) الذي أعاد الدفع الاجباري بالفضة ، وضريبة المسقفات بقانون ٣ نيفوز (٢٣ كانون الأول ١٧٩٨) الذي رفع التعرفة بنسب عالية ، والضريبة السنوية بقانون (٧) برومير (٢٢ تشرين الأول ١٧٩٧) الذي بدّل أسس الضريبة . وفرض قانون ٤ فريمير (٢٤ تشرين الثاني ١٧٩٨) ضريبة مباشرة رابعة هي ضريبة الأبواب والنوافذ . وفي الوقت نفسه أعيد تنظيم حقوق التسجيل (قانون ٢٢ فريمير - ١٢ كانون الاول ١٧٩٨) والطوابع ، (قانون ١٣ برومير - ٣ تشرين الثاني ١٧٩٨) . وهو تشريع أساسي استمر ساري المفعول في أقسامه الجوهرية أكثر من قرن فانخفضت تحصيلات الدولة لارضاء الملاكين . ولكن المجلسين رفضا إعادة الضرائب غير المباشرة مكتفين بغرامة على التبغ وغرامة على الطرق تسمى حق المرور وغرامة ثمن الأمكنة في العريبات العامة .

لقد كان نظام التحصيل الذي أقامته الجمعية التأسيسية مسؤولاً في قسم كبير عن دخل الضرائب السيء لأن كل لجوء إلى القصر كان مستحيلاً على السلطات البلدية المكلفة بالتحصيل . فأنشأ قانون ٢٢ برومير من السنة السادسة (١٢ تشرين الثاني ١٧٩٧) وكالة للضرائب المباشرة في كل محافظة مؤلفة من مفوضين يساعدون السلطات البلدية في كل الأعمال المتعلقة بالتوزيع

والتحصيل والاعتراض على الضرائب المباشرة » . ولا يعني الأمر بعد إدارة متخصصة بل مراقبة بسيطة .

فتقوية سلطات الدولة المالية بالتالي تقدم تقدماً عظيماً أيام حكم الإدارة . وقد اكتفى بونابرت في كثير من النقاط باستخدام الأدوات التي أنشأها سابقوه . ولكنه بعد أن أحلّ دولة استبدادية محل الدولة الليبرالية ، أتم عمل حكومة الإدارة بإقامة إدارة مالية فعّالة ترتبط بالسلطة المركزية وحدها ؛ ووضع بسرعة ترتيبات مؤسسة الطابو وهي القاعدة الوحيدة العقلانية للضريبة العقارية . وبعد أن أمّن الملاكين نهائياً ، استطاع أن يعيد للدولة رصيدها . وأشارت عودة الضرائب غير المباشرة بما فيها ضريبة الملح ، في عهد الامبراطورية ، إلى نهاية التطور وأوضحت قوة الدولة الاستبدادية .

ثالثاً — الوحدة القومية والمساواة في الحقوق

لقد وضعت الثورة الفرنسية روحها كلها في بعض الكلمات . والأمة إحدى هذه الكلمات . فعندما هددت المدفعية العدو في فولي بزعة الخطوط الفرنسية أطلق كليمان أمام البروسيين المنذهلين : تحيا الأمة ! وانطلقت الكلمة في كل اتجاه وانتشرت من صف إلى صف بين المتطوعين ؛ فتردد العدو . وحسب رأي غوته : « منذ اليوم » ومن هذا المكان يبدأ عهد جديد في تاريخ العالم .

ومنذ ١٧٨٩ حملت كلمة الأمة قيمة جديدة أوضحتها اندفاعات القلب العاطفية كما أبانت عنها تحركات جماعية عفوية تحركها مشاعر الايمان والأمل . فالأمة هي الجهاز الكامل ، هي جماهير المواطنين المنصهرة في كتلة واحدة . فلم يعد من طبقات أو مراتب . فكل ما هو فرنسي يشكل الأمة . وترددت أصداء الكلمة المفتاح في أعماق الروح الجماعية فحركت القوى الراكدة ورفعت الناس فوق ذواتهم . ولكن واقع النظام الجديد تأكد بسرعة قصوى تحت قناع الكلمة . فالامة : إحدى هذه « الكلمات الأوهام » التي يتحدث عنها فردينان برورنو في كتابه تاريخ اللغة الفرنسية .

وتطور المحتوى الاجتماعي للواقع القومي على نسق الثورة . فاذا تقدمت الوحدة القومية خلال هذه المرحلة تقدماً أكيداً ، فإن المساواة في الحقوق أدخلت في هذه الأثناء إلى الأمة الجديدة تنافضاً أساسياً ؛ فقد عزلت في

الواقع الجماهير الشعبية بعد أن اعتمدت أساس الملكية في أُطر ضيقة من النظام الذي يعتمد ملاءة الأفراد المالية .

١ - تقدم الوحدة

لقد قامت الأمة الفرنسية بخطوة حاسمة على طريق الوحدة إبان الثورة . فالمؤسسات الجديدة شكلت إطار دولة موحدة إقتصادياً وإدارياً . وتشدد الوجدان القومي في الوقت نفسه في المعارك الثورية ضد الأرستوقراطية والتحالف .

لقد أكملت عقلنة الجمعية التأسيسية للمؤسسات وعودة الحكومة الثورية إلى المركزية وجهود حكومة الإدارة الادارية ، عمل ملكية النظام القديم بتدمير الاستقلاليات الذاتية والامتيازات وإقامة درع من المؤسسات لدولة موحدة . وفي الوقت نفسه ، راح وجدان أمة واحدة غير منقسمة يستيقظ ويكبر بالمساواة المدنية وبحركة التجمعات سنة ١٧٩٠ وينمو شبكة الجمعيات التابعة لليعاقبة ، وبالعداء للفيدرالية وبالمؤتمرات ، أو الاجتماعات المركزية للجمعيات الشعبية في ١٧٩٣ .

وكانت الروابط الاقتصادية الجديدة تزيد في تمتين الوحدة القومية . وبعد القضاء على التجزئة الاقتصادية ، وإلغاء ضرائب المرور والجمارك الداخلية ، كان « تراجع الحواجز » حتى الحدود السياسية . ينبغي توحيد السوق القومية ومن جهة ثانية حمايتها من المزاخمة الأجنبية بتعرفة حماية . لقد ايقظت حرية الانتقال ومنتنت التضامن الاقتصادي بين المناطق المختلفة بمقياس ما يسمح بذلك تطور وسائل المواصلات . فكان التوحيد الاقتصادي يتطلب نظاماً موحداً للأوزان والمكاييل . فأنشأت الجمعية التأسيسية في أيار ١٧٩٠ لجنة الأوزان والمكاييل . وفي ٢٦ آذار ١٧٩١ تبنت قواعد النظام الجديد : وسوف يؤسس « على قياس خط عرض الأرض والتقسيم العشري » ، فقد قاس ديلامبر وميشان في ١٧٩٢ طول خط العرض بين دنكرك وبرشلونة . وفي هذه

الأثناء كان 'هوي ولافوازيه يعينان وزن حجم من الماء المقطر بدرجة الصفر ووزون في الفراغ . وفي ١١ تموز ١٧٩٢ كانت اللجنة تجدد أقسام الأوزان والمكاييل انطلاقاً من وحدتين أساسيتين : هما المتر والغرام . وصدرت القرارات الحاسمة في أول آب ١٧٩٣ و ١٨ جرمينال من السنة الثالثة (٧ نيسان ١٧٩٥) . وتحدد المادة الخامسة من القرار الأخير المتر كما يلي : « مقياس طول يساوي جزءاً من عشرة ملايين من قوس خط العرض الأرضي الواقع بين القطب الجنوبي وخط الاستواء » .

والغرام : « هو الوزن المطلق لحجم ماء نقي يساوي مكعب جزء من مئة من المتر وفي حرارة الجليد الذائب » . وبقي فرض النظام المتري في الاستعمال .

وقد توصلت الثورة إلى ذلك مرحلةً مرحلةً . وأمرت الحكومة الفصلية بتطبيقه اعتباراً من أول فاندميز من السنة العاشرة (٢٣ أيلول ١٨٠١) . غير أن الوحدات الجديدة للكيل لم تتغلب عملياً إلا ببطء على مكاييل النظام القديم .

لقد كان الجيش القومي وسيلة قوية للتوحيد بمقياس ما منح الوجدان القومي قوة . لقد أظهرت الجمعية التأسيسية خجلاً في هذا المجال فقد اكتفت بالغاء الميليشيا وفي ٢٨ شباط ١٧٩٠ ألقيت بيع الرتب التي أصبحت من الآن وصاعداً في متناول الجميع . وحافظ قرار ٩ آذار ١٧٩١ حول تنظيم جيش خط الدفاع على التطوع الاختياري . ولكن الجمعية التأسيسية في الوقت نفسه وضعت تشريع خلق جديد هو الحرس القومي . وقد وقفته بالتأكيد على المواطنين العاملين وخدم : فقد وضع قانون ٦ كانون الأول ١٧٩٠ المبادئ العامة التي استعادها وأوضحها قانون ١٩ أيلول ١٧٩١ . واجبر تفكك جيش الدفاع وتهديد الحرب أثناء حرب الملك ، الجمعية التأسيسية على حشد ١٠٠٠٠٠ متطوع في الحرس القومي منظمين في ألوية (٢١ حزيران ١٧٩١) . وانضاف إلى هؤلاء المتطوعين في ١٧٩١ النقيب العام الذي أمرت به الجمعية التشريعية .

وكانت الدفعة الحاسمة لتشكيل جيش موحد ، سقوط العرش ، والخطر القومي ودخول الثوار الشعبين إلى المسرح السياسي . ومنذ تموز ١٧٩٣ كان المواطنون المحايدون يدخلون ألوية الحرس الذي أصبح إذ ذاك قزماً حقاً . وفي ٢٤ شباط ١٧٩٣ أمر المؤتمر الوطني بتعبئة عامة من ٣٠٠٠٠٠ رجل . وكان منذ ٢١ منه قد أصدر قراراً بمزج فرق جيش الدفاع القديم مع ألوية المتطوعين .

لقد تطور توحيد الجيش في الواقع ببطء فالتطوع في ألوية الآليات لم ينظم بقرار إلا في ١٩ نيفوز من السنة الثانية (٨ كانون الثاني ١٧٩٤) . ومن جهة أخرى رغم التعبئة الجماهيرية التي صدر الأمر بها في ٢٣ آب ١٧٩٣ ، لم يدع جميع الفرنسيين إلى الخدمة في الجيش . ورغم الصفة العامة للتعبئة استدعي العازبون وحدهم والأرامل بدون أولاد من سن ١٨ إلى ٢٥ . وأكثر من ذلك لم يدع المؤتمر الوطني الترميدوري أية قرعة أخرى فاستمرت الخدمة الإلزامية بالتالي أمراً استثنائياً . وجعلها قانون جوردان حول التطوع الذي جرى التصويت عليه في ١٩ فروكتيدور من السنة السادسة (٥ أيلول ١٧٩٨) دائمة :

« كل فرنسي جندي » (مادة أولى) .

« الخدمة العسكرية تشمل جميع الفرنسيين الذين أتموا العشرين من أعمارهم وحق الخامسة والعشرين كاملة » . (مادة ١٥) .

ولكن الجهاز التشريعي كان يحدد بقانون خاص الأعداد المطلوبة ، فجميع المسجلين لا يتخدمون . وأدخل على الأخص قانون ٢٨ جرمينال من السنة السابعة (١٧ نيسان ١٧٩٩) مبدأ البديل . وبعد أن ألغي في ١٤ ميسيدور التالي (٢ تموز ١٧٩٩) أعاده نابوليون لإرضاء الأعيان . ورغم هذه القيود فقد توحد الجيش حقيقة وأصبح قومياً بالمزج والنفير العام السنوي الذي ترجع إليه التعبئة العامة إذ دعت كل الطبقات كما في السنة السابعة وفي عهد الامبراطورية . لا ريب ان الردة بعد ترميدور قد بدلت ببطء الروح

المدنية في الجيش. ولكن المبدأ استمر هو نفسه مبدأ الأمة الجيش. واستمرت فيه الترقية السريعة مكافأة للشجاعة رمزاً شعبياً للمساواة . وبهذه الصفة المزدوجة استمرت أداة الحرب التي لا مثيل لها والتي ورثها بونا بورت أحد العوامل الجوهرية في الوحدة القومية .

وسار تقدم اللغة الفرنسية في الاتجاه نفسه . فأكثرية الفرنسيين لم تكن تتكلم في ١٧٨٩ إلا لهجات محلية أو لغات أقليمية : وهذا ما كان يحول بمقياس كبير بينهم وبين تيارات الحياة الفكرية أو السياسية . والجمعية التأسيسية لاهتمامها بالاستقلالية المحلية حافظت على الاقليميات اللغوية : فأمرت في ١٤ كانون الثاني ١٧٩٠ بترجمة قراراتها الى كل اللهجات المستعملة في البلاد . غير أن المؤتمر الوطني بعد أن جعل الحرب قومية أصر بالمقابل على جعل الفرنسية لغة قومية : فتوحيد اللغة يساهم لا شك في إحكام وحدة الأمة . فقام جهد عظيم في هذا الاتجاه في النوادي والجمعيات الشعبية : لقد كان التخاطب بالفرنسية برهاناً على صدق الوطنية .

وظهرت اللهجات المحلية في عهد الارهاب شريكة للثورة المعاكسة وللتحالف . مقابل ذلك في الألزام مثلاً امكن التحدث عن ارهاب لغوي كان بطله سان جوست على الأخص إبان مبعوثيته الشهيرة . وفي ٨ بلوفيز من السنة الثانية (٢٧ كانون الثاني ١٧٩٤) اتهم باربره اللغات الاقليمية القديمة « باسم لجنة السلامة العامة :

«الفيدرالية والحرفات تتكلم اللهجة البريتانية والهجرة والحقد على الجمهورية ينطقان بالألمانية ... كان الملكية اسباب كي تشبه برج بابل : اما في عهد الديموقراطية فانها خيانة للوطن ان نترك المواطنين جاهلين لغتهم القومية وعاجزين عن مراقبة السلطة .. فاللغة الفرنسية التي كان لها شرف استخدامها لاعلان حقوق الإنسان يجب ان تصبح لغة جميع الفرنسيين . نحن مدينون للمواطنين بأداة الفكر العامة بالعامل الأكثر ضماناً للثورة بلغة التخاطب الواحدة » .

ونتيجة لذلك جعل المؤتمر الوطني الفرنسية إلزامية في جميع القرارات العامة والمهمة وأصدر قراراً بتعيين عشرة أيام لكل مدرس في كل قرية من المحافظات التي يتكلم سكانها اللهجات البريتانية ، الباسكية ، الإيطالية والألمانية . وبعد ترميدور عادت الأمور إلى التسامح وبسرعة إلى ترجمة القرارات العامة إلى اللهجات المحلية . وظهرت الردة نفسها في تعليم اللغة : فبينما لحظ قانون ٢٧ برومير من السنة الثالثة (١٧ تشرين الثاني ١٧٩٤) حول المدارس الابتدائية « تعليم مبادئ اللغة الفرنسية » لم يُلحظ في قانون ٣ برومير من السنة الرابعة (٢٤ تشرين الأول ١٧٩٥) لا تعليم الفرنسية ولا حتى التعليم بالفرنسية . فاللغة القومية بعد أن انزلت اللاتينية عن عرشها ، لم تستولِ نهائياً إلا على المدارس المركزية وعلى التعليم العالي : فالوحدة القومية ظلت ملوثة في هذا الميدان ببعض التنوع الاجتماعي .

وكان على التربية المدنية في تحليل أخير ، أن تعجّل بتقدم انتصار الوجدان القومي . وعن ذلك نتج اهتمام الجمعيات الثورية بالتربية : كان المهم إعداد مواطنين . ففي عهد الجمعية التأسيسية كان الحوارنة يقرأون من على منبر الوعظ قرارات الجمعية وتعاميمها . وفي مشاريع التعليم العام كانت قراءة إعلان حقوق الإنسان والدستور مفروضين دائماً . وقد نص قانون ٢٩ فريمير من السنة الثانية (١٩ تشرين الثاني ١٧٩٣) أن أولى الكتب الأساسية هي « حقوق الإنسان » والدستور ، وتاريخ الأعمال البطولية أو أعمال الفضيلة . ولحظت القوانين الترميدورية حول المدارس الابتدائية ، التعليم نفسه (بالطبع فيما يختص بحقوق الإنسان ودستور السنة الثالثة) وتعليم مبادئ الأخلاق الجمهورية .

وكانت الأعياد القومية الكبرى تستجيب لهذا الهدف . وإذا كان العيد الأول بالتسلسل الزمني عيد الاتحاد في ١٤ تموز ١٧٩٠ فإن عيد ١١ تموز ١٧٩١ على شرف نقل رفات فولتير إلى البانثيون كان حقيقة أول عيد فلسفي تخيّل دافيد على شكل مأتم قديم حافل . ومنذ ذلك ، في كل مناسبة عظيمة

تتقضي الأعياد بفخفخة وترف يضيف إليها الرسام دافيد والشاعر ماري جوزف شينيه والموسيقيان غوسيك وميهول أغلب الأحيان سحر فنونهم : عيد الحرية في ١٥ نيسان ١٧٩٢ ، وعيد وحدة الجمهورية وعدم انقسامها في ١٠ آب ١٧٩٣ وعيد الكائن الأسمى في ٢٠ بريرال من السنة الثانية (٨ حزيران ١٧٩٤) . لقد أنشأ قرار ١٨ فلورال من السنة الثانية (٧ أيار ١٧٩٤) الذي نظم عبادة الكائن الأسمى وأسسها ، أعياداً عشرية وأعياداً قومية كبيرة للاحتفال إما بأحداث الجمهورية المجيدة وإما « بالفضائل الأعز على قلب الانسان والأشد فائدة له » . ولحظ قرار ٣ برومير من السنة الثالثة (٢٤ تشرين الأول ١٧٩٥) حول تنظيم التعليم العام ، سبعة أعياد قومية كبيرة . فدستور السنة الثالثة أقر مبدئياً ان هدف الأعياد القومية هو « تغذية الاخوة بين المواطنين والعمل على تعلقهم بالدستور والوطن والقوانين » . وفي عهد حكومة الادارة كانت الأعياد إكراماً لصلح كامبوفورميو وهوش ، وجان جاك روسو رائدة بشكل خاص . وفي ٢٧ تموز ١٧٩٨ جرى تكريم الحرية والفنون بموكب عظيم الفخامة .

وبدل تطور الأعياد المدنية الكبرى في هذه الأثناء على مدى تقدم الروح القومية وبقائه محدوداً في المجتمع .

وتقع ذروة هذه الأعياد في السنة الثانية : فإذا ذاك اتخذت كل معناها القومي . ولم يكن الشعب يحضرها بل يشارك فيها ، فهو عنصر جوهري في العيد الذي يمجّد دوره في الأمة . فدافيد ، خالق هذا الفن الجديد ، يلجأ إلى منابع الفنون الجمالية : الرسم والنحت . وتلعب الموسيقى دوراً أساسياً بسبب حضور جماهير كورالية حاشدة أو وجود آلات عديدة . وتدخل فنّ اللباس وفن الديكور . وأخيراً يحرك تنظيم الموكب كل هذه الامكانيات . وعلى هذا النحو يدفع العيد القومي الى أعلى ذروة ، حاسة شعب كامل يشترك في ايمان وطني واحد وفي مشاعر اخلاص للجمهورية واحدة .

ومع الردة فرغت الأعياد الكبرى من محتواها السيامي والاجتماعي :

فالشعب الممثل في السابق تمحّول بالتدرّيج الى دور الوجود ثم إلى دور المتفرّج - ففقدت هذه المظاهر صفتها القومية حقيقة . وسرعان ما حلت الاستقبالات العسكرية والحفلات الرسمية محل الأعياد القومية. وبعد أن أبعد الشعب عن الحياة السياسية لم تعد الوحدة إلا قنصاعاً يخفي عدم المساواة في الحقوق .

٢ - المساواة في الحقوق والواقع الاجتماعي

كانت المساواة في الحقوق التي أعلنتها المادة الأولى من وثيقة حقوق الإنسان تشكل نظرياً عاملاً قوياً في الوحدة القومية وكذلك مبدأ السيادة القومية الذي أكدت عليه المادة ٣ . وكان باستطاعة الاعلان النظري للمساواة وإلغاء امتيازات الأفراد والمؤسسات التي قامت عليها الطبقة الاجتماعية في النظام القديم ، والمفهوم الفردي للعلاقات الاجتماعية الذي تصدر عمل الجمعية التأسيسية ، كل ذلك كان باستطاعته أن يؤلف اسماً لمجتمع تسوده المساواة وأمة تجمعها الوحدة . ولكن البورجوازية التأسيسية وضعت في قلب المجتمع الجديد تناقضاً لم تستطع هي نفسها أن تنتصر عليه ، عندما رفعت حق الملكية إلى مستوى الحقوق الطبيعية ، وجعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ التنظيم الاجتماعي الجديد . وكذلك في عملها السياسي كانت مبدأ السيادة القومية، ومبدأ التصويت للقادرين متناقضين تماماً . لا ريب أن مبدأ المساواة في الحقوق لم تدفع به البورجوازية إلى الأمام في ١٧٨٩ إلا لتهمز الامتياز الارستوقراطي . أما بالنسبة إلى الشعب فلا وجود إلا للمساواة النظرية في نظر القانون . فلا بحث في ديموقراطية اجتماعية ، بعد أن أبعدت الديموقراطية السياسية نفسها . لقد تقوّعت الامة الشرعية بشكل ضيق في حدود البورجوازية القادرة على الدفع .

كان للجماهير الشعبية في هذه الأثناء مفهوم أكثر حسية عن المساواة في الحقوق فصدمت حرفياً ما لم يكن إلا توكيداً نظرياً لدى البورجوازية : كان

المهم إعطاء محتوى حقيقي للأمل الكبير في ١٧٨٩ . فمن المساواة في الحقوق استنتج المناضلون الشعبيون حق الحياة : والاعتراف بها وتنظيمها يساعدان الفئات الشعبية على الالتحام بالأمة على قدم المساواة . وشكلت قضية المؤن عاملاً قوياً في وعي الوجدان القومي .

فعرية الاقتصاد والكسب ، وهي نتيجة الحق الكامل في الملكية ، ظهرت متناقضة مع مبدأ المساواة في الحقوق وكذلك مع دستور الأمة الموحدة . ودفعت الظروف بهذه المشكلة إلى المستوى الأول وأجبرت البورجوازية على بعض التنازلات .

لقد أدخلت ثورة ١٠ آب ١٧٩٢ الشعب في صلب الأمة ودلت على سيادة الديمقراطية السياسية بواسطة حق التصويت العام وتجيش المواطنين المحايدين . وفي الوقت نفسه أظهرت ضرورات المعركة ضد التحالف وضد الثورة المعاكسة ، الصفة الاجتماعية للواقع القومي الجديد . ومع ان اعلان الحقوق في ٢٤ حزيران ١٧٩٣ يستعيد التعريف البورجوازي لحق الملكية (المادة ١٦) فإنه يؤكد في مادته الأولى :

« إن هدف المجتمع هو السعادة العامة . وقد قامت الحكومة لتؤمن للإنسان التمتع بحقوقه الطبيعية غير المنصوص عليها » .

وكانت حقوق الخدمة العامة والتعليم معترفاً بها (المادتان : ٢١ و ٢٢) . وخلال المعارك السياسية والاجتماعية في صيف ١٧٩٣ ذهب قادة الحركة الشعبية إلى أبعد من ذلك : لقد وضعوا الأساس النظري لأمة وحدوية موسعة إلى الطبقات الشعبية باخضاعهم حق التملك لحق الحياة . وسرعان ما استنتجوا بشكل طبيعي حق التمتع من حق الحياة . فقد أعلن فيليكس لوبيليتيه أمام المؤتمر الوطني في ٢٠ آب ١٧٩٣ باسم مفوضي الجمعيات الأولية : « لا يكفي أن تتأسس الجمهورية الفرنسية على المساواة بل ينبغي أيضاً أن تصبو القوانين والأخلاق ، بتناسق موقف ، إلى ازالة التفاوت في المتع » .

ومن ذلك المطالب الشعبية المتصلبة في السنة الثانية لتحديد حق التملك وتنظيم حقوق العمل والخدمة الاجتماعية والتعليم .

فمحاولة الديمقراطية الاجتماعية التي امتازت بها جمهورية المساواة في السنة الثانية لم تكن قابلة للاستمرار ، لأن نظام الاقتصاد الموجه المتميز خاصة بتحديد الكسب كان يحاول ، على أساس الملكية الخاصة التي لم يكن مبدأها موضوع بحث أبداً ، التوفيق بين مصالح الملاكين وغير الملاكين المنتجين والمستهلكين المستخدمين والمأجورين . ولم تحتدم المعارضة فقط بين أنصار الحرية الاقتصادية وأنصار التنظيم . ففي أوساط الثوار الشعبيين أنفسهم كان مبدأ الملكية الخاصة الذي يتمسك به المهنيون والחנוثيون وإليه يصبو الرفقاء ، يتعارض ليس فقط مع التنظيم وتحديد الأسعار الذي يطالبون به بل أيضاً مع مفهومهم للملكية محدودة تركز على العمل الشخصي . وهذه التناقضات العديدة تسببت بالخراب المحتوم لنظام السنة الثانية الاجتماعي وبانهيار الحكومة الثورية. وبعد أن أبعدت الديمقراطية السياسية والاجتماعية عادت الامة التي اتسمت في وقت من الأوقات حق شملت الجماهير الشعبية ، تقتصر من جديد على الملاكين في الاطار الضيق لجمهورية بورجوازية قادرة على الدفع .

لقد كشف بابوف وبويناروتي ، صاحباً نظريات مؤامرات المتساوين ، التناقض بين المساواة في الحقوق والحرية الاقتصادية الذي يجعل كل محاولة للديموقراطية الاجتماعية وهماً . وكذلك تلك المساواة في المتع التي عبثاً طالب بها الثوار الشعبيون . وبعد أن وجها تقدمهما إلى التملك الخاص لوسائل الانتاج تخطيا هذا الأمر : فبيان الشعبين في ٩ فريير من السنة الرابعة (٣ تشرين الثاني ١٧٩٥) يرفض القانون الزراعي الذي لا يدوم إلا زمناً يسيراً ويلغى الارث وينص صراحة على إلغاء الملكية العقارية . فشيوعية الأملا والأعمال تسمح ببلوغ المساواة في المتع وهي شرط المساواة الحقيقية في الحقوق كما انها شرط وحدة قومية لا تكون شكلية . انه اتجاه فكر خصب كار

مقدراً له أن يوجه تفكير أصحاب النظريات الاشتراكية .

وفي هذه الأثناء ابتدت البورجوازية الترميدورية ليس فقط كل فكرة ديموقراطية إجتماعية بل أيضاً كل أثر للمساواة السياسية . لقد عاد دستور السنة الثالثة إلى نظام القادرين على الدفع . واهتم اعلان الحقوق بتحديد كون « المساواة تقوم في أن القانون هو واحد للجميع إما لأنه يحمي وإما لأنه يماقب » (المادة ٣) . فالموضوع يعني المساواة المدنية . وهكذا عاد التقليد يتصل بسنة ٨٩ ويتثبت في إطار أمة للأعيان اعني للملاكين الميسورين على الأقل . ولكن الخطر القومي أعاد الى بساط البحث في حزيران وتموز ١٧٩٩ توازن الأمة البورجوازية الهزيل . ولكنه لم يرد أي بحث في أن تضع الجماهير الشعبية في الميزان ، ازدهار البورجوازية الاجتماعي والسياسي ، وثبتت الردة أقدامها بسرعة فذاك كان معنى ١٨ برومير : فالأمة حافظت على الحدود التي رسمها لها الأعيان في السنة الثانية والمساواة استمرت شكلية والوحدة امتدت في جوهرها من الأطار التأسيسي وليس من محتوى الأمة الاجتماعي .

٣ - الحقوق الاجتماعية : الخدمة الاجتماعية والتعليم

كان على المساواة في الحقوق كما فهمها الثوار الشعبيون أن تزيل التفاوت في شروط الحياة . ولا يشكل حق الخدمة الاجتماعية إلا مظهراً لهذا المطلب العام : فالهم تأمين العيش لكل مواطن . وفي هذه الأثناء كان الثوار الشعبيون ، بطلانهم بحق التعليم ، يطمعون في التحكم في مصيرهم بمساواتهم برجال المواهب . وقد خذلت الثورة البورجوازية هذا الأمل المزدوج .

وتعلمت المساعدة الاجتماعية واعتبرتها الجمعية التأسيسية خدمة عامة على إثر مصادرة أملاك الاكليروس الذي كان مكلفاً بها في النظام القديم . وفي ١٧٩٠ أنشأت الجمعية التأسيسية لجنة التسول التي أوضحت مذهبها : للمجتمع حق مساعدة أعضائه في يؤسهم والدولة مسؤولة عن ذلك ومكلفة به . والقسم الأول من دستور ١٧٩١ (استعدادات أساسية يضمنها الدستور) لحظ

إقامة مؤسسة عامة للمساعدات العامة للعجزة وتأمين معمل للفقراء الأصحاء الذين لا يستطيعون إيجاده .

في الواقع كانت الجمعية التأسيسية عاجزة في هذا الميدان عن إصلاح شامل. فتركت الأمور على حالها واستثنت من بيع الأملاك العامة ، المؤسسات الصحية . وعندما بدأت مواردها تتناقص في هذه الأثناء بسبب إلغاء العشر والحقوق الاقطاعية حاولت الجمعية التأسيسية التعويض عن ذلك بمدفوعات حكومية . والاجراءات العضويان الوحيدان اللذان اتخذتهما كانا قراراي ٣٠ أيار و ٣١ آب ١٧٩٠ المتعلقين بإقامة مراكز الاحسان . وزادت الجمعية التشريعية الموقف خطورة بشكل كبير بعد أن حلت لجنتها للمساعدات العامة محل لجنة التسوّل ، بإلغاء الجمعيات الدينية المتخصصة في المساعدة الاجتماعية في ١٩ آب ١٧٩٢ . لقد انهار عملياً النظام القديم للمساعدة المجانية ولكن لم يتم شيء ليعوّض عنه .

وأعطى المؤتمر الوطني زخماً جديداً لتشريع المساعدة الاجتماعية دون أن تصل من جراء ذلك الى اعمال واقعية . فقد أكد قرار ١٩ آذار ١٧٩٣ في موضوع أسس التنظيم العام للمساعدات :

« ١ - ان لكل انسان الحق أن يعيش من عمله إذا كان صحيحاً ومن المساعدات المجانية إذا كان عاجزاً عن العمل » .
« ٢ - ان الاهتمام بتأمين العيش للفقير دين قومي » .

واستعداد اعلان حقوق ٢٤ حزيران ١٧٩٣ المبادئ نفسها في مادته ٢١ :
« المساعدات العامة دين مقدس . والمجتمع ملزم بإعاشة المواطنين البؤساء إما بتأمين العمل لهم وإما بتأمين وسائل العيش لمن هم عاجزون عن العمل » .
وقد منح قانون ٢٨ حزيران - ٨ تموز ١٧٩٣ مساعدات للأولاد الفقراء أو المشردين والكهول والمعدمين . ولحظ قانون ١٥ تشرين الأول ١٧٩٣ « لاندثار التسوّل » « أعمال مساعدة » وكذلك (اصلاحيات) « بيوت قمع »

للمشردين : تلك كانت عودة إلى طرق الإحسان في ظل النظام القديم « أماكن حجز الفقراء » ومراكز الإحسان .

غير ان الصعوبات المالية في هذه الأثناء حدثت بشكل خطير من جهد الحكومة والبلديات فكثرت لذلك مطالب المنظمات الشعبية الملحة طيلة شتاء السنة الثانية . فرسم قرار ٢٢ فلوريال من السنة الثانية (١١ أيار ١٧٩٤) الذي يأمر بفتح سجل للإحسان القومي ، نهائياً نظام الضمان الاجتماعي الذي كان الثوار الشعبيون يطالبون به بغير وضوح ولكنه حصره بالأرياف : وهو يقضي بتقديم مساعدات في كل محافظة إلى عدد محدود من القرويين والحرفيين العاجزين أو البالغين أكثر من ستين سنة ومن الأمهات والأرامل المسؤولات عن أطفالهن . وبعد إلغاء الوزارات تنظمت مفوضية للمساعدات العامة وهي وزارة حقيقية للمساعدة مكلفة بتأمين توزيع المساعدات العسكرية وكذلك المساعدات الصحية .

وأعلن قانون ٢٣ ميسيدور من السنة الثانية (١٠ تموز ١٧٩٤) ان « المستشفيات العاملة أو المتوقفة عن العمل ومؤسسات الأعمال الخيرية الأخرى » هي مؤسسات قومية :

وهكذا تأممت الخدمة الاجتماعية . وجاء ترميدور . فلم يبقَ من هذا التشريع الجبلي شيء اللهم إلا أمل شعبي كبير مخدول .

فالبورجوازية الترميدورية والإدارية وهي أكثر واقعية أو أكثر أنانية ، امتنعت عن اعلانات الجمعية التأسيسية النظرية كما امتنعت عن مخططات المؤتمر الوطني الواسعة : فقد اكتفت بأجراءات من نوع عملي . فقد أعاد الترميدوريون الأملاك التي لم يتم بيعها بعد إلى المستشفيات والمياتم . وحكومة الإدارة ، قناعة منها باستحالة تأمين الخدمة الاجتماعية ، أوكلت أمرها إلى البلديات . فكلف قانون ١٦ فاندميز من السنة الخامسة (٧ تشرين الأول ١٧٩٦) البلديات بمراقبة المستشفيات والمياتم مباشرة . وتؤمن إدارتها المالية لجنة إدارية تعينها البلدية وتشرف عليها وهي مكلفة باستعادة أملاك المستشفيات

المصادرة . ورغم العمل الضخم الذي قامت به هذه اللجان الإدارية استمر الوضع المالي لهذه المؤسسات الصحية أغلب الأحيان منهاراً . وأوكل أيضاً قانون ٧ فريير من السنة الخامسة (٢٧ تشرين الثاني ١٧٩٦) القاضي بإنشاء مكاتب للأعمال الخيرية ، للبلديات أمر تنظيم المساعدات للمعدين المحتاجين بعد تأمين التمويل بواسطة حق الفقراء (فلسان عن كل فرنك) على دخل الحفلات في أماكن اللهو . أما انتسولون فيصار إلى حجزهم . وأخيراً بموجب قوانين ٢٧ فريير ٣٠٠ فانتوز من السنة الخامسة (١٧ كانون الأول ١٧٩٦ و ٢٠ آذار ١٧٩٧) أسلم الأطفال اللقطاء للمستشفيات والمياتم على نفقة الدولة ليصار إلى إيجاد مربيات لهم في الأرياف بإشراف المفوضيات الإدارية .

لقد خرجت الخدمة الإجتماعية من الثورة بالتالي علمانية . وبالنسبة لمطامح الجمعية التأسيسية وقوانين المؤتمر الجبلي العظيمة يشكل عمل حكومة الإدارة في ميدان المبادئ تراجعاً واضحاً . لا ريب ان عملها يشهد لاهتمامها الحقيقي بتنظيم الموضوع وتطبيقه العملي المنسجم مع الإمكانيات المالية : وفي هذه الحدود كان عملها فاعلاً ودائماً . ولكن هذا التشريع البورجوازي ظل بعيداً عن الاستجابة لأمني الجماهير الشعبية لأنه ينبع من مفهوم تقليدي للإحسان ويدخل في صلب إعادة التنظيم الإدارية للمؤسسات : فالجماهير الشعبية تطلب علاجاً لعدم المساواة في المتع وهذا ما يسمح لها لو تمّ ان تلتحم اجتماعياً في جسم الأمة .

لقد كان التعليم موضوع اهتمام مستمر من قبل الجمعيات الثورية : ومع ذلك جلبت إعادة تنظيمه خذلاناً للجماهير الشعبية .

لقد أعلنت الجمعية التأسيسية باكرأ عن نيتها في تجهيز البلاد بنظام جديد للتعليم ، وسجلت في « المؤهلات الأساسية التي يضمنها الدستور » مبدأ « تعليم عام مشترك لجميع المواطنين مجاني بالنسبة لأقسام التعليم اللازم لجميع الناس » . وقد اكتفت في الواقع بتأمين سير مؤسسات التعليم التي كانت قائمة مضيئة في ٢٨ تشرين الأول ١٧٩٠ بيع الممتلكات العائدة إليها وعملت على تمويل المعاهد .

وفي ١٠ أيلول ١٧٩١ فقط استمعت دون مناقشة ، إلى تقرير أليبران .
واهتمت الجمعية التشريعية أكثر منها ببلوغ الهدف فانشأت لجنة للتعليم العام :
فكان عملها الأساسي تحضير مشروع عن تنظيم شامل للتعليم العام قرأه
كوندورسه في مقصورة الجمعية العليا في ٢٠ و ٢١ نيهان ١٧٩٢ . وهذا
المخطط وهو أهم المخططات التي قدّمت للجمعية الثورية ويحمل طابع
عصره باتساع نظركه وتساؤله العميق . فهو يهتم بتطوير كل القدرات وكل
المواهب عن طريق التعليم « وبذلك ينبغي إقامة مساواة واقعية بين المواطنين » ،
وهذا ما يأتي بعلاج لعدم المساواة لجهة القدرة على الدفع . وبذلك تساهم الثورة :
« بهذا التكتل العام المتدرّج للنوع البشري وهو الهدف الأخير الذي
ينبغي ان تصبو اليه كل مؤسسة إجتماعية » .

ولم يحصل للجمعية التشريعية الوقت الكافي لمباشرة مناقشة مشروع
كوندورسه .

وسجل المؤتمر الوطني التعليم ضمن حقوق الإنسان ؛ فقد نصت المادة ٢٢
من اعلان ٢٤ حزيران ١٧٩٣ :

« التعليم حاجة لكل إنسان . وعلى المجتمع أن يسهل بكل قدرته تقدم
العقل العام وأن يضع التعليم في متناول جميع المواطنين » .

وفي ١٣ تموز ١٧٩٣ قرأ روبسبير في المؤتمر الوطني من « مخطط التربية
القومية » الذي وضعه ليبيليتيه دي سان فارجو وقد استوحى أكثره من روسو
وهو يفرض احتكار الدولة . وفي هذه الأثناء كان المناضلون الشعبيون
يطالبون على الأخص في عرائضهم حول قبول الدستور في تموز ١٧٩٣ بنظام
تعليم يمنح الأولاد في وقت واحد تربية مدنية وتربية تقنية . فكان عليهم أن
ينتظروا قرار ٢٩ فبراير من السنة الثانية (١٩ كانون الأول ١٧٩٣) عن
المدارس الابتدائية : فقد أقر نظام تعليم مجاني والزامي وحر خاضع لمراقبة
الدولة . وهو لامركزي يتفق تماماً مع الروح الشعبية : وبقي أمر تطبيقية .
وأهملت الحكومة الثورية هذه المهمة لانشغالها بمتابعة الحرب . وكانت

خذلان الثوار الشعبين عظيماً جداً بمقدار ما وضعوا أملاً أكبر في التعليم إذ رأوا فيه وسيلة لتقوية النظام وتحقيق المساواة في الحقوق .

وحافظت البورجوازية الترميدورية في بادئ الأمر على العمل الجبلي ، ولكنها حوّلت تدريجياً سياستها في اتجاه مصالح طبقتها فأهملت المجانية والالزامية . وفي ٩ برومير من السنة الثالثة (٣٠ تشرين الأول ١٧٩٤) أصدر المؤتمر الوطني قراراً بفتح معهد للمعلمين لتخريج ١٣٠٠ شاب عينتهم الأقضية لروحهم الوطنية ، في مدى أربعة أشهر وهم بدورهم سيسهرون على اعداد المدرسين . وأنشأ قرار ٢٧ برومير من السنة الثالثة (١٧ تشرين الثاني ١٧٩٤) المدارس الابتدائية ولكن دون المحافظة على الالزام المدرسي بنسبة مدرسة واحدة لكل ألف من السكان . لقد تأسس التعليم على المناقبية الجمهورية مستقلاً عن كل ديانة موحاة : مع ذلك كان معترفاً لكل المواطنين بحق « فتح مدارس خاصة وحررة تحت اشراف السلطات الدستورية » .

وكان التعليم الثانوي يهتم البورجوازية الترميدورية أكثر بكثير من التعليم الابتدائي : لأن المهم اعداد أطر للمجتمع الجديد والدولة الجديدة . وبناء على تقرير من لاكانال انشأ قرار ٧ فانتوز من السنة الثالثة (٢٥ شباط ١٧٩٥) « لتعليم العلوم والآداب والفنون » مدرسة مركزية في كل محافظة وفيها يتابع الطلاب ثلاث مراحل دراسية : من ١٢ إلى ١٤ سنة لغات قديمة وحية ، تاريخ طبيعى رسم ؛ من ١٤ إلى ١٦ سنة رياضيات فيزياء وكيمياء ؛ من ١٦ إلى ١٨ سنة قواعد اللغة العامة ، الآداب ، تاريخ وتشريع . لقد تحدثن التعليم بالأولوية الممنوحة للعلوم كما للغة والآداب الفرنسية . وبشكل بديهي انضم البحث والتعميم الى التعليم . وإذا كانت المناهج وطرق المدارس المركزية تتفق مع الحركة الايديولوجية لعصر النور فإن الردة المحافظة تجلت في غياب المجانية يلطفها مع ذلك إعطاء منح « لتلاميذ الوطن » .

واستعى التعليم العالي كذلك انتباء الترميدوريين فقد الغيت الجامعات القديمة وكذلك الأكاديميات . ففي ١٤ تموز ١٧٩٣ نظم الجبليون المتحف بعد

أن حوّلوا حديقة الملك متحفاً : وكان موضوعه « تعليم التاريخ الطبيعي العام مأخوذاً في كل مداه ومطبقاً بشكل خاص لتقدم الزراعة والتجارة والفنون » . وفي ٧ فاندميز من السنة الثالثة (٢٨ أيلول ١٧٩٤) أنشأ المؤتمر الوطني المدرسة المركزية للأشغال العامة التي أصبحت بعد سنة معهد البوليتكنيك . وفي ١٩ فاندميز (١٠ تشرين الأول ١٧٩٤) بناء على تقرير غريغوار تكررست كونسرفاتوار الفنون والمهن للعلوم التطبيقية : مستودعات الآلات والناذج ، أصبحت أيضاً مؤسسة لتعليم « استخدام الآلات والأدوات المفيدة للفنون والمهن » .

وأنشأ قرار ١٤ فريير من السنة الثالثة (٤ كانون الأول ١٧٩٤) ثلاث مدارس للصحة في باريس ومونبيلييه وستراسبورغ ويُضاف إلى ذلك مدرسة اللغات الشرقية ومكتب العلوم الرياضية والفلكية وقد تأسسا في ١٠ جرمينال (٣٠ آذار) و ٧ ميسيدور من السنة الثالثة (٢٥ حزيران ١٧٩٥) . وللترويج هذا البناء نظّم المؤتمر الوطني في ٣ برومير من السنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) المؤسسة القومية للعلوم والفنون (أنستيتيو) وبعد أن قُسمت إلى ثلاثة أقسام (العلوم الفيزيائية والرياضية ، العلوم المناقبية والسياسية ، الآداب والفنون الجميلة) اختصت « بتطوير العلوم والفنون بواسطة أبحاث غير منقطعة وبواسطة نشر الاكتشافات والمراسلة مع الجمعيات العلمية والأجنبية » . وكان على المؤسسة القومية أن تبرهن وتحقق وحدة العلوم وتضامنها . لقد أعلن دونو مقدم قرار القانون : « لا يمكن أن تقدّر النتائج السعيدة لنظام ينبغي له أن يحافظ على العلوم والفنون في تقارب مستمر وإخضاعها لردة متبادلة في المعتاد للتقدم والمنفعة » .

لقد وحد القانون العظيم الصادر في ٣ برومير من السنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥) حول تنظيم التعليم العام هذه الانشاءات المختلفة في مجموعة كبيرة : المدارس الابتدائية ، المركزية ، المدارس الخاصة والمؤسسة القومية . ولكن ردة الفعل ازدادت وضوحاً . فالدولة تكفي بتقديم السكن

بمدرس الذي يتلقى أجوراً من التلامذة . وورثت حكومة الادارة هذا التشريع ، فقامت بجهود لتطوير المدارس المركزية التي عرفت نجاحاً حقيقياً بين ١٧٩٦ و ١٨٠٢ التاريخ الذي ألغاهما فيه بونايرت وهي في عز انطلاقتها. المقابل كان المال مفقوداً لانشاء مدارس إبتدائية في كل مكان وإعداد المعلمين للازمين الى درجة أن تطوّر التعليم الخاص الطائفي بإشراف البلديات في تلك لأثناء : بموجب قرار حكومة الادارة في ١٧ بلوفيز من السنة السادسة (٥ شباط ١٧٩٨) « أصبحت هذه المراقبة أكثر ضرورة من أي وقت لإيقاف تقدم المبادئ الهدامة التي يحاول جمهور من المدرسين الخاصين إخمادها لتلائمتهم » .

وفي نهاية المرحلة ، إذا بدا عمل الثورة في مادة التعليم مهماً فقد استمر مع ذلك ناقصاً . وألغى احتكار الكنيسة . وتعلمن التعليم وتحدثن : ولكنه بقي اجتماعياً امتياز أقلية ضئيلة . وفي فانتوز من السنة الثانية طالب قسم الثوار الشعبيين الباريسي بتنظيم عاجل للتعليم الابتدائي « بنوع أن يكتسب كل من الأفراد المواهب والفضائل الضرورية للتمتع بكمال حقوقه الطبيعية » . فكان من ذلك اتصال بفكرة كوندورسه العظيمة : تحقيق مساواة واقعية عن طريق التعليم وبذلك « جعل المساواة السياسية التي يعترف بها القانون حقيقة » . وبعد عشر سنوات من الثورة كان التعليم بعيداً عن هذا الهدف .

٤ - تحالف الأرستوقراطية مع الأمة الملائكة

ان الأساس الاجتماعي للأمة كان في طريق الاستقرار عشية برومير بإندماج جميع المالكين من بورجوازيين وأرستوقراطيين رجعيين في الأطر القادرة على الدفع . لقد مالت الحرب الأهلية والارهاب في وقت من الأوقات إلى حذف أقلية مهمة من المهاجرين والرافضين ، من الوحدة القومية . وظهرت بشائر عودة إندماجهم منذ نهاية الحقبة الادارية .

لقد سهّل تبدل الحساسية في صفوف المهاجرين إلتحام الأرستوقراطية في الأمة الجديدة . فتوصل المهاجرون عبر قساوات النفي الى إعادة اكتشاف

فرنسا والى التعلق بوطن جديد لم يعد « دينياً وملكياً » بل هو الآن « الأرض والأموال » ، بعد ان غادروا فرنسا تملقاً بالقيم التقليدية ، إما بسبب الشرف أو أنانية الطبقة ، وبعد ان تلفظوا ، باحتقار لمدة طويلة ، بكلمة أمة وكلمة وطن . وبمقدار ما كان المنفى يمتد بمقدار ذلك كانت تتبلور الذكريات والندم حول مسقط الرأس . وبعد ان جردت المصادرة المهاجرين من أملاكهم وعقاراتهم اكتشفوا الآن قيمتها العاطفية . فتراجع مبدأ الشرف والاخلاص لشخص الملك أمام الحنين إلى الوطن ، وأمام الذكريات الخنوت الحزينة التي ترجع إلى عهد الطفولة . فقد اكتشف المهاجرون وهم أنصار المسكونية ، حقيقة الوطن الغائب الشمورية . وهذا الموضوع الجديد تفتح في « الأحزان » و « الأسف » وقد كثرت بين المهاجرين وكانت مقدمة لقصيدة « الذكرى العذبة » لشارلوتيان . فقد كتب مؤلف عبقرية المسيحية في ١٨٠٢ : « لكي نصف هذا الذبول النفسي الذي نحسه بعيداً عن وطننا يقول الشعب : هذا الانسان مصاب بمرض البلاد . إنه مرض حقيقة ولا سبيل إلى شفاؤه إلا بالعودة » .

وكان الإلتحام السياسي يتم إعداده في الوقت نفسه على قاعدة الملكية العقارية . فبالنسبة لمونيه عضو الجمعية التأسيسية سابقاً يجب ان تكون الملكية نقطة دوران النظام الجديد . فنذ ١٧٩٥ كان يلاحظ ان « أكثرية الفرنسيين ترغب الآن في النظام والراحة والأمن الشخصي واحترام الملكيات » . فقد كتب في رسالة له بتاريخ ٤ آذار ١٧٩٨ : « لم أعد أرى إلا وسيلة واحدة للخلاص انه البحث عن سند في الملكية » : فبعد أن تبدلت قاعدة الملكية يرى مونيه انها تجلب استقراراً جديداً يجب الإلتفاف حوله . لقد وضع مالي دي بان في « الميركور البريطانية » في ٢٥ كانون الثاني ١٧٩٩ الشرط الأساسي للاندماج : « تبني أشكال ، قادرة » على حماية الحرية الفردية والملكيات » . لقد التقى بالتالي المهاجرون الأرستوقراطيون والبورجوازية الملاك بعد عشر سنوات من الثورة . ورغم كل ما أمكن ان يلقي المعارضة بينها فما

يتفقدان الآن بطرق تراب الوطن السرية وبالملكية العقارية لكي يتمثلوا أرض فرنسا والوطن الفرنسي دون الاهتمام بأولئك الذين ، لكونهم غير ملاكين ، لا يستطيعون تجسيد وطنيتهم في مفهوم له علاقة بالأرض . لقد ربطت الثورة بتبديل الملكية العقارية بأكثر دقة في الواقع الملاكين بالتربة . فقد انتزع إلغاء الحقوق الإقطاعية والعشور الكنسية ، واكتساب الأملاك القومية من القرويين الملاكين كل روح ثورية . وعمق الحفرة بينهم وبين الجماهير الفلاحية المملوكة . وقوى تضامنهم المحافظ مع بورجوازية المدن . فالوطن وهو المفهوم المجرّد لسنة ١٧٨٩ الغني بالأمل أكثر من الواقع أصبح لدى البورجوازية ولدى القرويين المضمونين بفضل الملكية الجديدة أو المرتبطة بالأرض مفهوماً حسياً وشكلاً حساساً : انه الأرض المملوكة بكل كمالها . فالوطنية بعد ان أفرغت من محتواها السياسي والاجتماعي لسنة ١٧٨٩ تجسّدت في الملكية العقارية . لقد جسّد المهاجرون هم أنفسهم فكرة الوطن وتمثلوها بالأرض ، بسيرة مختلفة تماماً وعودة إلى قيم الغريزة والعاطفة التي هي أقوى من اعتقاداتهم التقليدية الخاطئة ، فأعدّوا اندماجهم في الأمة المملّكة .

واستجاب عمل نابوليون في هذا المجال لتطلعات هؤلاء وأولئك . فبعد ان أرسى استقرار المجتمع على الأساس العقاري ، أعاد المهاجرين العائدين إلى صلب التسلسل الاجتماعي وعودتهم ، مع تقوية مبدأ السلطة ، على النظام الذي قام في بادئ الأمر ضدهم . وبعد ان فتح بونابرت الحدود للمهاجرين بموجب المرسوم القنصلي في ٦ فلوريال من السنة العاشرة (٢٦ نيسان ١٨٠٢) أعلن انه يريد « توطيد السلام في الداخل بكل ما يمكن ان يوحد الفرنسيين ويطمئن الأمر » . ولا شيء كالمملكة كان قادراً على تطمين الأمر وتوحيد فرنسا البورجوازية وفرنسا الأرستوقراطية .

وهكذا بعد اندماج الأرستوقراطية المتحالفة في الأمة البورجوازية بدأ يتمّ انصهار عناصر الطبقة الجديدة الحاكمة وتم بلوغ أحد الأهداف التي رسمها رجال سنة ١٧٨٩ للثورة .

الارث الثوروي

ذاك كان المعنى الاجتماعي لـ ١٨ برومير وقد أضفى على هذا اليوم كل أهميته . لقد بدأ حكم الأعيان : ولمدة طويلة لن يعترض عليه أحد . الأمة والوطن : مفاهيم شديدة الثوروية في فجر ٨٩ حتى أنها بدت كأنما تحوي كل الممكنات . ولكنها تضاءلت وتناقلت : فقد تقلصت الآن إلى حدود الملكية . لقد تبدلت بنية الدولة في الوقت الذي تبدلت فيه بنية المجتمع . فأكمل بونايرت المؤسسات وهو يتابع عمل الإدارة ، وزاد سلطة الدولة قوة . ولكنه لم يبدل طبيعتها : فالأعيان يعتبرون الدولة قد قامت لتفرض احترام القوانين والمحافظة على نظامهم كأنما هي حصن لامتيازاتهم . وبهذا المعنى طمأنهم ١٨ برومير نهائياً : ولكن التطور كان فاعلاً منذ ٩ ترميدور وأيام بريريال .

لا شك في أن بونايرت خادع نوايا البروميريين فصادر الحريات حتى البورجوازية منها وأقام سلطته الشخصية . ولكن لا يجوز المبالغة في هذه الصفة . ففي هذا الميدان أيضاً لم ينقطع الاستمرار إلا في الظاهر ، رغم قوة شخصية بونايرت : لقد كان التطور نواة منذ أن اندفعت الثورة في الحرب . ولقد توقع روبسبير ذلك منذ كانون الثاني ١٧٩٢ . فعندما استمرت الحرب الخارجية والحرب الأهلية ، ورفضت البورجوازية المساندة الشعبية خوفاً من الديمقراطية الاجتماعية ، حملت الضرورة الملحة جمهورية الملاكين إلى تقوية

سقطت الجهاز التنفيذي تدريجياً من وراء الحاجز الليبرالي . وتعلقت حكومة الادارة بذلك بعناد ، ولم تتردد أبداً في انتهاك حرمة الدستور مستعملة طرائق خبث عنيف ولجأت إلى التعيين الذي لم تحسن إخفائه . لإصلاح نتائج الانتخابات وبأشرت في الوقت نفسه جهداً حقيقياً للإصلاح والتنظيم . وبمزاج المتسلط مركز بونايرت السلطة ليمنحها الفعالية المطلوبة : فمجل بتطور لم يكن في مقدوره إيقافه ولم يستطع بريق القنصلية الاسطوري أن يخفي تماماً أهمية عمل الإدارة ومقدار تضامن الحقيقتين .

أكد بونايرت بسرعة أن الثورة قد انتهت ، ليمنح نفسه استحقاق الاستقرار : لقد انتهت فعلاً منذ ربيع ١٧٩٥ وأيام بريرال المأسوية . ومذ ذاك كانت البورجوازية ، بأقنعة متلاحقة ولكنها متشابهة ، تبحث عن نقطة توازنها . فالهمم عندها أكانت ترميدورية أو إدارية أو بروميدورية ، أن تكرر نهائياً انتصاراتها الاجتماعية والسياسية . لقد حقق بونايرت رغائب الأعيان وقد طمأنهم ضد عودة النظام القديم وضد العودة إلى نظام السنة الثانية الديوقراطي في وقت واحد . ولقد تمسك بمواعيد سنة ٨٩ بمصالحته الأرستوقراطية والبورجوازية والكنيسة والدولة الجديدة .

وفي هذه الأثناء بدلت عشر سنوات من المضاعفات الثورية الواقع الفرنسي بشكل أساسي مستجيبة لجوهر وجهات نظر البورجوازية والملاكين . لقد تحطمت ارستوقراطية النظام القديم بامتيازاتها وازدهارها ، وزال آخر نفوذ للاقطاعية . لقد عجلت الثورة الفرنسية بالتطور وقامت بمرحلة حاسمة للانتقال من « الاقطاعية » إلى الرأسمالية ، بقضائها قضاء مبرماً على كل البقايا الإقطاعية ، وتحريرها القرويين من حقوق الأسياد ومن العشور الكنسية ، وبمقياس ما أيضاً من قسر الجمعيات ، وبهدمها احتكارات الشركات ، وتوحيدها السوق القومية . وبقضائها من جهة أخرى على الخصوصيات الإقليمية ، والامتيازات المحلية وبتخطيطها درع دولة النظام القديم جعلت بالإمكان ، من

.. -ره إلى الامبراطورية ، إقامة دولة حديثة تستجيب لمصالح البورجوازية الاقتصادية والاجتماعية .

إن الثورة الفرنسية ثورة بورجوازية ولكنها أروع ثورة ، أعادت كل لثورات التي سبقتها الى الظل بسبب الصفة المأسوية التي امتاز بها صراع لطبقات ، ولكنها تبدو مع ذلك ، إذا استعدنا تعبير جوريس في تاريخه الاجتماعي « بورجوازية وديموقراطية بشكل واسع » في نظر ثورة الولايات المتحدة وثورة انكلترا اللتين استمرت « بورجوازيتين ومحافظتين بشكل ضيق » . وقد اضطرت إلى ذلك بسبب عناد الارستوقراطية التي جعلت كل حل وسط سياسمي على طريقة الانكلوساكسون ، مستحيلاً . وأجبرت البورجوازية بعناد لا يقل عن عنادها ، على تدمير النظام القديم تدميراً تاماً : ولكنها لم تستطع أن تفعل ذلك إلا بمساندة الشعب . لقد تحدث ماركس عن « ضربات مطرقة » الارهاب المرعبة ، وعن « مكنسة الثورة الفرنسية الضخمة » . وكانت أداتها الاجتماعية والسياسية دكتاتورية البورجوازية الصغيرة والمتوسطة اليعقوبية ، معتمدة على الجماهير الشعبية في المدن والأرياف : تلك فئات اجتماعية كان مثلها الأعلى ديموقراطية صغار المنتجين المستقلين والقرويين والحرفيين المستقلين الذين يعملون ويبادلون بحرية .

أن محاولة السنة الثانية رغم فشلها النهائي اتخذت لها صفة المثل . فرجال سنة ٩٣ وعلى الأخص الروبسييريون حاولوا الانتصار على التناقض الأساسي بين متطلبات المساواة في الحقوق المعلنة مبدئياً وبين نتائج الحرية الاقتصادية لكي يحققوا المساواة في المتع في إطار جمهورية ديموقراطية واجتماعية . انها محاولة فخمة مأسوية في عجزها نفسه ولكنها تسمح بقياس التناقض المحتوم الذي يمكن أن يقوم بين فئة اجتماعية وبين الحالة الموضوعية للضرورات التاريخية . فكيف نستطيع التأكيد في الواقع على صفة الاستمرار لحق الملكية وبالتالي الاعتراف بمتطلبات المنافع الخاصة وحرية متابعة الكسب ، ونريد مع ذلك إلغاء نتائج هذه الحقوق لدى البعض لكي نقيم مجتمع المساواة ؟

« أهي أزمنة النبوءات والاستباق » كما وصف ارنست لابروس هذه « الثورة المؤتمرية ؟ » ... انها كذلك لا شك . فمحاولة السنة الثانية غذّت الفكر الاجتماعي في القرن التاسع عشر وقد أثقل ذكرها ، بقوة ، على خلافاته السياسية . والملامح الجبلية توضحت ببطء ؛ وقبل كل شيء اتضح ذلك التعليم العام في متناول الجميع الذي طالب به الثوار الشعبيون كأحد الشروط الضرورية للديموقراطية الاجتماعية . ولكن المساواة ابتعدت أكثر فأكثر عن المتناول ، بعد أن زادت الحرية الاقتصادية والمركزية الرأسمالية في الوقت نفسه ، الفوارق الاجتماعية وامتّنت المتناقضات . وثأرجح ، بين الخيال والتمرد ، الحرفيون والحانوتيون وأحفاد الثوار الشعبيين المتعلقون أبداً بملكيتهم الصغيرة القائمة على عملهم الشخصي بعد أن تمسكوا بوضعهم . لقد أصاب دائماً العجز نفسه والتناقض نفسه محاولات الديموقراطية الاجتماعية : تشهد بذلك مأساة حزيران ١٨٤٨ . فسان جوست في المقطع الرابع من المؤسسات الجمهورية يقول : « لا يجب أن يكون أغنياء ولا فقراء » وهو سان جوست نفسه الذي يسجل على تقويمه : « لا يجوز التسليم باقتسام الملكيات » وكل ذلك في السنة الثانية الخيالية ، أو أليست السنة الثانية في عهد الأوهام ؟ ... لقد بقيت جمهورية المساواة في عالم التنبؤات ، وإيكاريا لم يبلغها أحد قط ولكنها مرغوبة دائماً .

ومع ذلك ، منذ زمن الثورة ، حلّ بابوف التناقض عندما قدم شيوعية الأملاك والأعمال كشرط وحيد قادر على توطيد المساواة في المتع وتحقيق السعادة المشتركة ؛ فالغاء الملكية الخاصة وجماعية وسائل الانتاج ظهرا لصحيفة « منبر الشعب » وإن بغير وضوح بعد ، شرطين لازمين لديموقراطية اجتماعية حقيقية . فالإيديولوجية البابوفية تُعتبر تشويهاً بالنسبة للإيديولوجية السنة الثانية : فهي أول محاولة لإيديولوجية ثورية للمتجمع الجديد الذي ولد من الثورة نفسها . وقد نقلها بووناروتي إلى جيل ١٨٣٠ : فهي تقوم في أساس الفكرة الاشتراكية والعمل الاشتراكي . وهكذا تولدت من الثورة الفرنسية

أفكار كانت تقود حسب تعبير ماركس « إلى ما بعد أفكار واقع الأشياء القديم » : إنها أفكار نظام اجتماعي جديد لن يكون قط النظام البورجوازي. فالثورة الفرنسية مذ ذاك تقع في قلب تاريخ العالم المعاصر نفسه في ملتقى التيارات الاجتماعية والسياسية المختلفة التي تقاسمت الأمم وما تزال تتقاسمها . فهي إبنة المحاسة تلهب الرجال بذكري صراعاتها في سبيل الحرية والاستقلال كما تلهبهم بحلمها عن الحرية الأخوية أو تشير حقدهم . إنها إبنة النور ، فهي تحصر هجمات الامتياز والتقليد ، أو تسحر العقل بجهدا العظيم في سبيل تنظيم المجتمع على أسس عقلية . فالثورة مع كونها موضوع إعجاب دائما ، وموضوع خوف دائما تستمر حية أبداً في وجدان الرجال .

فهرست

مقدمة

٥

مدخل

- أزمة النظام القديم ١٣
- الفصل الأول . - أزمة المجتمع ١٨
- أولاً - إنحطاط الأرستوقراطية الإقطاعية ١٩
- ١ - طبقة النبلاء : أقول وردة ٢٠
- ٢ - الاكليروس المنقسم ٢٤
- ثانياً - انطلاقة الطبقة الثالثة ومصاعبها ٢٨
- ١ - قوة البورجوازية وتنوعها ٣٠
- ٢ - الفئات الشعبية في المدن : الخبز اليومي ٣٨
- ٣ - القرويون : وحدة حقيقية ؛ متناقضات خابئة ٤٥
- ثالثاً - فلسفة البورجوازية ٥٤
- الفصل الثاني . - أزمة المؤسسات ٦٣
- أولاً - ملكية الحق الإلهي ٦٣
- ١ - الحكم المطلق ٦٣
- ٢ - الآلة الحكومية ٦٨

- ٧٠ - دانياً - مركزية واستقلالية
- ٧١ ١ - مفوضو الحكم المطلق
- ٧٣ ٢ - استمرار الاستقلاليات المحلية
- ٧٤ ثالثاً - عدل الملك
- ٧٧ رابعاً - نظام الضرائب الملكي
- ٧٨ ١ - الضريبة المباشرة : استحالة المساواة
- ٨٠ ٢ - الضريبة غير المباشرة والالتزام العام
- ٨٣ فصل الثالث . - مقدمة الثورة البورجوازية، تمرد الأرستوقراطية
- ٨٣ أولاً - أزمة الحكم الملكي الأخيرة
- ٨٤ ١ - المعجز المالي
- ٨٦ ٢ - المعجز السياسي
- ٩١ ثانياً - المحاكم ضد الحكم المطلق (١٧٨٨)
- ٩١ ١ - الاضطراب القضائي ومجلس فيزيل
- ٩٤ ٢ - استسلام الملكية

القسم الأول الأمة والملك والقانون

- الثورة البورجوازية والحركة الشعبية (١٧٨٩ - ١٧٩٢)
- ١٠٥ صل الأول . - الثورة البورجوازية وسقوط النظام القديم (١٧٨٩)
- ١٠٥ أولاً - الثورة القضائية (نهاية ١٧٨٨ - حزيران ١٧٨٩)
- ١٠٦ ١ - اجتماع المجالس العامة (نهاية ١٧٨٨ - أيار ١٧٨٩)
- ١١٥ ٢ - الخلاف القضائي (أيار - حزيران ١٧٨٩)
- ١٢٠ ثانياً - الثورة الشعبية (تموز ١٧٨٩)
- ١٢٢ ١ - تمرد باريس : ١٤ تموز والاستيلاء على الباستيل
- ١٢٥ ٢ - تمرد المدن (تموز ١٧٨٩)

- ١٢٨ ٣ - تمرد الأرياف : الخوف الكبير (نهاية تموز ١٧٨٩)
- ١٣١ ثالثاً - نتائج الثورة الشعبية (آب - تشرين الأول ١٧٨٩)
- ١٣١ ١ - ليل ٤ آب وإعلان الحقوق
- ١٣٤ ٢ - أزمة أيلول : فشل « ثورة الأعيان »
- ١٢٨ ٣ - أيام تشرين الأول ١٧٨٩
- ١٤٢ الفصل الثاني . - الجمعية التأسيسية وفشل الحل الوسط (١٧٩٠)
- ١٤٢ أولاً - الجمعية والملك والأمة
- ١٤٣ ١ - سياسة لافاييت التوفيقية
- ١٤٦ ٢ - تنظيم الحياة السياسية
- ١٤٩ ثانياً - المعضلات السياسية الكبرى
- ١٤٩ ١ - المعضلة المالية
- ١٥١ ٢ - المعضلة الدينية
- ١٥٢ ثالثاً - ذروة سياسة التوفيق وانهارها
- ١٥٢ ١ - الاتحاد القومي (١٤ تموز ١٧٩٠)
- ١٥٤ ٢ - حل الجيش وفضيحة نانسي (آب ١٧٩٠)
- الفصل الثالث . - البورجوازية التأسيسية وإعادة بناء فرنسا
- ١٥٧ (١٧٨٩ - ١٧٩١)
- ١٥٧ أولاً - مبادئ ١٧٨٩
- ١٥٨ ١ - إعلان حقوق الإنسان والمواطن
- ١٦١ ٢ - مخالفة المبادئ
- ١٦٤ ثانياً - الليبرالية البورجوازية
- ١٦٤ ١ - الحرية السياسية : دستور ١٧٩١
- ١٦٧ ٢ - الحرية الاقتصادية : « حرية العمل ، حرية المرور »
- ١٧٤ ثالثاً - عقلنة المؤسسات
- ١٧٤ ١ - اللامركزية الإدارية

- ١٧٦ ٢ - الإصلاح القضائي
- ١٧٨ ٣ - الأمة والكنيسة
- ١٨٢ ٤ - إصلاح الضرائب
- ١٨٤ رابعاً - نحو توازن اجتماعي جديد ، النقد الورقي والأملاك القومية
- ١٨٤ ١ - النقد الورقي والتضخم
- ١٨٦ ٢ - الأملاك القومية وتقوية الملكية البورجوازية
- ١٩٠ الفصل الرابع . - الجمعية التأسيسية وهرب الملك (١٧٩١)
- ١٩٠ أولاً - الثورة المعاكسة والإندفاع الشعبي
- ١ - الثورة المعاكسة : الأرستوقراطيون والمهاجرون
- ١٩١ والكنهة الرافضون
- ١٩٢ ٢ - الإندفاع الشعبي : الأزمة الإجتماعية والمطالب السياسية
- ١٩٥ ثانياً - الثورة وأوروبا
- ١٩٥ ١ - العدوى الثورية والردة الأرستوقراطية
- ١٩٧ ٢ - لويس السادس عشر والجمعية التأسيسية وأوروبا
- ٢٠٠ ثالثاً - فارني : التنكر الملكي للثورة (حزيران ١٧٩١)
- ٢٠١ ١ - هرب الملك (٢١ حزيران ١٧٩١)
- ٢ - نتائج فارني الداخلية : الإعدام بالرصاص
- ٢٠٢ في شان دي مارس (١٧ تموز ١٧٩١)
- ٢٠٥ ٣ - النتائج الخارجية لفارني : إعلان بلنيتز (٢٧ آب ١٧٩١)
- ٢٠٧ الفصل الخامس . - الجمعية التشريعية ، الحرب وسقوط العرش
- ٢٠٨ أولاً - الاتجاه إلى الحرب (تشرين الأول ١٧٩١ - نيسان ١٧٩٢)
- ٢٠٨ ١ - فويان وجيرونديون
- ٢١١ ٢ - الخلاف الأول بين الملك والجمعية (نهاية ١٧٩١)
- ٢١٤ ٣ - الحرب والسلم (شتاء ١٧٩١ - ١٧٩٢)
- ٢١٧ ٤ - إعلان الحرب (٢٠ نيسان ١٧٩٢)

- ٢١٩ ثانياً — قلب العرش (نيسان ١٧٩٢)
 ٢١٩ ١ — الإنكسارات العسكرية (ربيع ١٧٩٢)
 ٢٢٠ ٢ — الخلاف الثاني بين الملك والجمعية (حزيران ١٧٩٢)
 ٢٢٤ ٣ — الخطر الخارجي والمجز الجيروندي (حزيران ١٧٩٢)
 ٢٢٦ ٤ — انتفاضة ١٠ آب ١٧٩٢

القسم الثاني

استبداد الحرية — الحركة الثورية والحركة الشعبية

الفصل الأول . — نهاية الجمعية التشريعية ، الانطلاقة الثورية

- ٢٣٥ والدفاع القومي
 ٢٣٥ أولاً — الإرهاب الأول
 ٢٣٥ ١ — لجنة ١٠ آب المركزية والجمعية التشريعية
 ٢٣٨ ٢ — مذابح أيلول
 ٢٤٣ ثانياً — توقيف الغزو : فالمي (٢٠ أيلول ١٧٩٢)

الفصل الثاني . — المؤتمر الوطني الجيروندي ، إفلاس البورجوازية
 ٢٤٦ الليبرالية

- أولاً — معركة الأحزاب ومحكمة الملك (أيلول ١٧٩٢)
 ٢٤٧ كلون الثاني (١٧٩٣)
 ٢٤٨ ١ — جيرونديون وجبليون
 ٢ — محكمة لويس السادس عشر (تشرين الثاني ١٧٩٢ — آذار ١٧٩٣)
 ٢٥٦ ثانياً — الحرب والتحالف الأول (أيلول ١٧٩٢ — آذار ١٧٩٣)
 ٢٥٩ ١ — من الدعاية إلى الإلحاق
 ٢٦٠ ٢ — قيم التحالف الأول (شباط — آذار ١٧٩٣)
 ٢٦٤ ثالثاً — أزمة الثورة (آذار ١٧٩٣)
 ٢٦٥

- ٢٦٦ ١ - غلاء المعيشة والوثبة الشعبية
- ٢٦٩ ٢ - انكسار ديمورييز وخيائنه
- ٢٧٣ ٣ - الفانده
- ٢٧٧ رابعاً - نهاية الجيرونند (آذار - حزيران ١٧٩٣)
- ٢٧٧ ١ - الاجراءات الأولى للسلامة العامة
- ٢٨٠ ٢ - يوما ٣١ أيار و ٢ حزيران ١٧٩٣
- الفصل الثالث . - حكومة المؤتمر الجبلية ، الحركة الشعبية
- ٢٨٧ ودكتاتورية السلامة العامة
- ٢٨٨ أولاً - الجبليون المعتدلون ، والثوار الوطنيون
- ٢٨٩ ١ - اجراءات الائتلاف الجبلية
- ٢٩١ ٢ - هجوم الثورة المعاكسة
- ٢٩٥ ٣ - الرد الثوري
- ٣٠١ ثانياً - لجنة السلامة العامة والفوران الشعبي
- ٣٠٢ ١ - استنفار الجماهير (٢٣ آب ١٧٩٣)
- ٣٠٥ ٢ - يوما ٤ و ٥ أيلول ١٧٩٣
- ٣ - النجاح الشعبي وتقوية الحكومة
- ٣١٠ (أيلول - تشرين الأول ١٧٩٣)
- ٣١٥ ثالثاً - تنظيم ديكتاتورية السلامة العامة اليعقوبية
- ٣١٥ ١ - الارهاب
- ٣١٩ ٢ - إلغاء المسيحية وعبادة شهداء الحرية
- ٣٢٥ ٣ - الانتصارات الأولى (أيلول - كانون الأول ١٧٩٣)
- ٣٣٠ ٤ - قرار ١٤ فريمير من السنة الثانية (٤ كانون الأول ١٧٩٣)
- ٣٣٣ الفصل الرابع . - انتصار الحكومة الثورية وسقوطها
- ٣٣٤ أولاً - صراع الفئات وانتصار لجنة السلامة العامة
- ٣٣٥ ١ - « المؤامرة الأجنبية » وقضية شركة الهند

٣٣٧	٢ - هجوم المتساحين
٣٤٢	٣ - هجوم المتطرفين المعاكس (شباط ١٧٩٤)
٣٤٥	٤ - أزمة فانتوز وسقوط الفئات
٣٥٢	ثانياً - دكتاتورية السلامة العامة اليمقوبية
٣٥٣	١ - الحكومة الثورية
٣٥٨	٢ - « القوة الرادعة » والارهاب
٣٦٢	٣ - ادارة الاقتصاد
٣٦٧	٤ - الديموقراطية الاجتماعية
٣٧٠	٥ - المناقبية الجمهورية
٣٧٤	٦ - الجيش القومي
٣٧٨	ثالثاً - التاسع من تيرميدور - السنة الثانية
٣٧٨	١ - انتصار الثورة (أيار - تموز ١٧٩٤)
٣٨٠	٢ - الأزمة السياسية : التحالف المستحيل (تموز ١٧٩٤)
٣٨٥	٣ - الحل : الانتفاضة المستحيلة
	الفصل الخامس . - المؤتمر الوطني الترميدوري ، الردة
٣٩١	البورجوازية ونهاية الحركة الشعبية
٣٩٢	أولاً - تقدم ردة ترميدور
٣٩٢	١ - تقسح الحكومة الثورية ونهاية الارهاب (صيف ١٧٩٤)
٣٩٤	٢ - المعتدلون واليعاقبة والثوار الشعبيون
٣٩٩	٣ - إبعاد اليعاقبة والثوار الشعبيين
٤٠٣	٤ - الأغنياء القدامى والجدد ، الرائعات واللامعقولات
٤٠٥	٥ - الردة الدينية والهدفة مع الفانديين
٤٠٨	ثانياً - الأزمة الاقتصادية والكارثة النقدية
٤٠٨	١ - العودة إلى الحرية الاقتصادية
٤١١	٢ - انهيار النقد الورقي ونتائجه

- ٤١٥ ثالثاً - الانتفاضات الشعبية الأخيرة
 ٤١٥ ١ - تصاعد المعارضة الشعبية الباريسية
 ٤١٦ ١ - أيام جرمينال من السنة الثالثة (نيسان ١٧٩٥)
 ٤١٩ ٣ - بريريال من السنة الثالثة (أيار ١٧٩٥)

القسم الثالث

بلاد يحكمها الملاكون

جمهورية بورجوازية وتضامن اجتماعي

تفصل الأول . - نهاية المؤتمر الوطني الترميدوري ،

- ٤٣٢ معاهدات ١٧٩٥ ودستور السنة الثالثة
 ٤٣٣ أولاً - الأيام التي تلت بريريال ، الارهاب الأبيض وكبيرون
 ٤٣٧ ثانياً - السلام الظافر (١٧٩٥)
 ٤٣٨ ١ - الدبلوماسية الترميدورية والتحالف
 ٤٤٠ ٢ - معاهدات ١٧٩٥
 ٤٤١ ٣ - الجيش والحرب في السنة الثالثة
 ٤٤٣ ثالثاً - تنظيم حكم البورجوازية
 ٤٤٤ ١ - دستور السنة الثالثة
 ٤٤٨ ٢ - نسيير النظام الجديد
 ٤٥٣ تفصل الثاني . - حكومة الادارة الأولى ، فشل الاستقرار الليبرالي
 ٤٥٤ أولاً - استحالة الاستقرار الداخلي
 ٤٥٥ ١ - الاداريون واليعاقبة والملكيون
 ٤٦٠ ٢ - نهاية النقد الورقي الثوروي (١٧٩٦)
 ٤٦٤ ٣ - بابوف ومؤامرة المتساوين (١٧٩٥ - ١٧٩٦)
 ٤٧٠ ٤ - الاندفاع الملكي

- ٤٧٤ ثانياً - حرب الفتح (١٧٩٦ - ١٧٩٧)
- ٤٧٥ ١ - الجيش في أوائل الادارة
- ٤٧٧ ٢ - بونابرت في ايطاليا (١٧٩٦ - ١٧٩٧)
- ٤٨٣ ثالثاً - فروكتيدور وكامبوفورميو (١٧٩٧)
- ٤٨٤ ١ - انتخابات السنة الخامسة والردة
- ٤٨٦ ٢ - انقلاب ١٨ فروكتيدور من السنة الخامسة (٤ أيلول ١٧٩٧)
- ٤٨٨ ٣ - معامدة كامبوفورميو (١٨ تشرين الأول ١٧٩٧)
- ٤٩١ الفصل الثامن . - الادارة الثانية ، نهاية الجمهورية البورجوازية
- ٤٩٢ أولاً - قمع واصلاحات
- ٤٩٢ ١ - سياسة الاستثناء
- ٢ - ٢٢ فلوريال من السنة السادسة (١١ أيار ١٧٩٨)
- ٤٩٥ والقمع المعادي للمعاقبة
- ٤٩٧ ٣ - عمل الادارة الثانية الاصلاحى
- ٥٠٢ ثانياً - الإدارة الثانية وأوروبا (١٧٩٧ - ١٧٩٨)
- ٥٠٢ ١ - الصراع ضد انكلترا
- ٥٠٤ ٢ - الأمة العظيمة والجمهوريات الأخوات
- ٥٠٧ ٣ - المقاومة المصرية (١٧٩٨)
- ٥٠٩ ٤ - التحالف الثاني (١٧٩٨ - ١٧٩٩)
- ٥١١ ثالثاً - الأزمة الثورية الأخيرة (١٧٩٩)
- ٥١١ ١ - الجيش في السنة السابعة ومعركة الربيع سنة ١٧٩٩
- ٥١٤ ٢ - يوم ٣٠ برييال من السنة السابعة (١٨ حزيران ١٧٩٩)
- ٥١٦ ٣ - الاندفاع البيقوي الجديد والردة المعتدلة
- ٥٢١ ٤ - حملة صيف ١٧٩٩
- ٥٢٣ رابعاً - ١٨ برومير من السنة الثانية (٩ تشرين الثاني ١٧٩٩)
- ٥٢٣ ١ - الخوف الاجتماعى وإعادة النظر

٥٢٧	٢ - الانقلاب
٥٣١	خاتمة ٠ - الثورة وفرنسا المعاصرة
٥٣٥	أولاً - المجتمع الجديد
٥٣٥	١ - دمار الأرستوقراطية الاقطاعية
٥٣٨	٢ - الحرية الاقتصادية ومصير الطبقات الشعبية
٥٤٠	٣ - تفكك القرويين
٥٤٣	٤ - البورجوازية القديمة والحديثة
٥٤٦	٥ - الصراع الأيديولوجي : تقدم وتقليد ، عقل وعاطفة
٥٦٠	ثانياً - الدولة البورجوازية
٥٦٠	١ - السيادة القومية والتنظيم المالي القادر على الدفع
٥٦٤	٢ - علمنة الدولة وفصلها عن الكنيسة
٥٦٧	٣ - خدمات الدولة
٥٧٣	ثالثاً - الوحدة النومية والمساواة في الحقوق
٥٧٤	١ - تقدم الوحدة
٥٨٠	٢ - المساواة في الحقوق والواقع الاجتماعي
٥٨٣	٣ - الحقوق الاجتماعية : الخدمة الاجتماعية والتعليم
٥٩٠	٤ - تحالف الارستوقراطية مع الأمة الملاك
٥٩٣	الارث الثوري
٥٩٨	فهرست

ALBERT SOBOUL

**HISTOIRE DE
LA REVOLUTION
FRANCAISE**



General Organization of the
Library

Public Library (QUAL
1966-1967)